جامعة الجزائر-2- أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

أوقاف الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر من 1009 إلى 1246هـ/ 1600-1830م

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث

إعداد الطالبة:

فهيمة عمريوي

إشراف الأستاذ الدكتور:

شكيب بن حفري

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
عمار بن خروف	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة البويرة
شكيب بن حفري	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة الجزائر 2
فتيحة لواليش	أستاذة التعليم العالي	عضوا	جامعة الجزائر 2
أرزقي شويتام	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة الجزائر 2
ودان بوغفالة	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة معسكر
رابح كنتور	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة الجزائر 2

السنة الجامعية: 1438-1439هـ/2017-2018 م

الإهـداء:

إلى أمي حفظها الله ورعاها التي لولاها لما وصلت إلى هذا المستوى العلمي.

إلى إخوتي.

إلى روح المرحومة الأستاذة عائشة غطاس التي كانت أول من نصحتنا بدراسة تاريخنا العثماني من خلال العودة إلى أصوله الوثائقية.

وإلى روح المرحومة الأستاذة زكية زهرة التي ستبقى مثالاً يُقتدى به في الصبر وفي رحلة البحث العلمي الجاد.

أهدي ثمرة سنين جهدي

شكـر وتقديـر

أبدأ شكري أولا لله عز وجل الذي وفقني وأمدني بالصحة والصبر لإنجاز هذا العمل فالحمد والثناء والشكر له أولاً وأخرًا على نعمه علي.

والشكر ثانيا إلى الأستاذ المشرف الدكتور شكيب بن حفري على إرشاداته وتوجيهاته لي وعلى ما خصّصه لي من وقت رغم كثرة مشاغله، فقد ساعدني بملاحظاته ونصائحه وبالمادة العلمية حول بعض الجزئيات، إضافة إلى مساعدته لي في ترجمة الوثائق المكتوبة باللغة العثمانية.

ولا يفوتني أن أخص بالذكر أولائك الذين ساعدوني من داخل الوطن منهم الأستاذ ناصر الدين سعيدوني، والأستاذة نعيمة بوحمشوش، والأستاذة فتيحة الواليش، والأستاذ عبد الباسط قلفاط، والأستاذ سمير بوطيش، والأستاذة رقية شارف التي جعلت مكتبتها في متناولي طوال فترة البحث، وإلى عائلة الأستاذة زكية زهرة رحمها الله على مساعدتهم المعنوية والعلمية.

وإلى عمال قاعة المطالعة بمركز الأرشيف الوطني الجزائري على مساعدتهم لي بما استطاعوا طوال فترة البحث، وأخص بالذكر، السيدة وريدة قاتر رئيسة مصلحة تبليغ الأرشيف، والربيع منصوري الذي لا أستطيع رد جميله العلمي ما حييت، وإلى مكتبي مراكز البحث التي ترددت عليها منها، المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة خاصة القائمين على قسم المخطوطات. وأيضا المكتبة الجامعية بالجامعة المركزية وأخص بالذكر الطيب لعروسي.

وأتقدم بالشكر أيضا للذين مدوا لي العون من خارج الوطن وعلى رأسهم القائمين على مركز أرشيف ما وراء البحار بأكس أون بروفنس Aix-en-Provence الذي ترددت عليه أربع مرات، وكذلك عُمال مكتبة مركز البحث والدراسات حول العالم العربي والإسلامي خاصة كرستيو شمبالو (Christian Champaloux). وجوسلين كنيار (Jocelyne Canaird)، وإلى الأساتذة الباحثين المتخصصين في الفترة العثمانية الذين استفدت من جلساتهم وهم، إيزابيل قرنقوا (Isabelle Grangaud)، وبريجيت مارينو(Brigitte Marino)، وروندي ديغيلهام (Rendi Deguilhem) .

ولا يفوتني أن أنوه بالمساعدات التي قدمتها لي دونيز معيشة (Denise Maicha) وزوجها أحمد معيشة (Ahmed Maicha)، منها الكرم وحسن الاستقبال الذي حظيت به عندهما كلما توجهت إلى أكس أون بروفنس، وعلى الاستفسار على درجة تقدمي في البحث وتحفيزي على إتمامه. فلهما مني أصدق عبارات الشكر والامتنان.

وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إتمام هذا البحث.

المختصرات

أ- قائمة المختصرات باللغة العربية:

- أ.و.ج، الأرشيف الوطني الجزائري.
- ب.ب.م: البايلك وبيت المال.
- ب: البايلك.
- ب.م: بيت المال.
- ج: الجزء.
- ح: حكم.
- خ. هـ: خط همايون.
- س: السجل.
- ط: الطبعة.
- ع: العلبة.
- م.ش: المحاكم الشرعية.
- م: ملف.
- مج: مجموعة.
- مك: مكررة.
- و: الوثيقة.
- و.م.و.ج،ح وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة

ب- قائمة المختصرات باللغة الأجنبية:

- A.O.M : Archives d'Outre-mer (Aix-en-Provence).
- B : Bobine.
- Ed **:** Edition.
- N **:** Numéro.
- P: page.
- R.A : Revue Africaine.
- S.D : Sans date.
- Tr : Traduit.
- Z : Série

مقدمة

مقدمـة

يُعد التحاق الجزائر بالباب العالي سنة 1519م من الأحداث الهامة التي غيّرت موازين القوى في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، حيث أصبحت الجزائر أول إيالة عثمانية في شمال إفريقيا وجاء هذا الارتباط نتيجة ضعف الزيانيين وعدم قدرتهم على صد الحملات الأوروبية، خاصة الإسبانية منها التي استطاعت السيطرة على المناطق الساحلية في فترة وجيزة لا تتعدى ثمان سنوات (1505 –1512م)، وهو ما جعل الجزائر تختار الانضمام إلى أكبر قوة إسلامية وقتذاك وهي الدولة العثمانية، ونتيجة لذلك أصبحت الجزائر تتصدى لهجومات مختلف الدول الأوربية، وتحولت من مدينة صغيرة تحكمها قبيلة الثعالبة إلى سيدة البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي أهّلها لفرض قراراتها على الدول الأوروبية وهو ما نلمسه جلياً في بنود المُعاهدات[1] التي أبرمتها تلك الدول مع إيالة الجزائر ضماناً لسير تجارتها ومصالحها.

وإلى جانب العلاقات، عرفت الجزائر تطورات وتنظيمات جديدة مست مختلف المجالات السياسية والعسكرية والثقافية والدينية والاقتصادية، ولعل أهم هذه التغيُرات ظهور فئة الأتراك العثمانيون التي تصدرت الهرم السياسي والاجتماعي على حد السواء، ومنهم انحدر الجيش الإنكشاري الذي تعود نواته الأولى في الجزائر إلى سنة 1520م حين أرسل السلطان العثماني سليم الأول (1512–1520م) أول دفعة من الجيش إلى الجزائر، وكان قوامها ألفي جندي مدّرب ومتمكن من فنون القتال إضافة إلى أربعة ألاف متطوع، لتعرف الجزائر بعدها توافد دفعات أخرى من المُجندين اختلف عددها من فترة لأخرى حسب الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية للأيالة.

وقد أدى الجيش الإنكشاري أدواراً متميزة في مختلف المجالات، أولها السياسية والعسكرية المتمثلة في تصديه لأغلب الحملات الخارجية التي تعرضت لها الجزائر طوال

---

[1]– عن فحوى المعاهدات بين الجزائر ومختلف القوى الأوروبية أثناء الفترة العثمانية **أنظر:**

– جمال قنان، **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619–1830**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

– يحي بوعزيز، **مراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد (1780–1798)**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون– الجزائر، 1993م.

– عائشة غطاس، "**المعاهدة الجزائرية – البندقية 7 محرم 1177هـ– 18 يوليو 1763م**"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 7، جامعة الجزائر، 1414هـ/1993م، ص ص. 94–105.

الفترة العثمانية، وفي حفظ الأمن داخل الإيالة، بقمع الثورات المحلية التي تعددت أسبابها. فضّمن بذلك استمرارية الجزائر كقوة فاعلة في الحوض الغربي للمتوسط لأكثر من ثلاثة قرون، وعموما فإن مهمة الدفاع والحماية هي مهمة محورية للجيش يلتزم القيام بها في كل زمان ومكان.

ونتيجة لتلك المهام الأساسية ارتبط اسم الجيش الإنكشاري إبان الفترة العثمانية في الجزائر بالثكنات والحروب والثورات، وهو ما نلاحظه في جُل الكتابات الغربية المعاصرة للفترة العثمانية؛ إذ اعتبرت أن مهام الجيش لم تتجاوز هذا الجانب المحدود، والواقع أن دوره شمل أيضا الجانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ولعل أهم ميدان برز فيه الجيش الإنكشاري هو إسهام أفراده في الوقف سواء كانوا مُحّبسين أو مُسيرين لبعض المؤسسات الوقفية.

يُعبر الوقف عن إرادة الخير والتكافل، فهو صدقة جارية يدوم خَيرها وثوابها حتى بعد وفاة الواقف، فهذا الأخير قصد ثواب الآخرة كما هو وارد في معظم عقود الوقف. ورغم أن مصطلح الوقف لم يُذكر في القرآن الكريم إلاّ أنه تضمن ما يوحي إلى ذلك في عدة آيات تحث على التصدق وإنفاق الأموال في مختلف أوجه الخير. أما في السُنة النبوية التي هي في الحقيقة تكملة وشرح لما جاء به القرآن الكريم فقد ورد فيها مصطلح الوقف بشكل صريح.

ويعود الوقف إلى ما قبل الفترة الإسلامية إذ عرفه الرومان والمجتمع المصري القديم حيث شاع تحبيس الأملاك على المعابد والكهنة ورجال الدين والكنائس وما فتئ ينمو ويتزايد في الفترة الإسلامية، فقد حثّ عليه الرسول صلى الله عليه وسلم وعمل به الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، واستمر العمل به إلى يومنا هذا، وقد عرف تطورًا عبر مختلف الفترات، ففي الجزائر تُعد الفترة العثمانية فترة هامة بالنسبة للوقف؛ إذ عرف فيها انتشارًا واسعًا وتنظيمًا مهيكلاً لم تعهده الفترات السابقة واللاحقة لها، ومن مظاهر ذلك تزايد عدد الواقفين وتعدد جهات الخير المستفيدة منه مثل، فقراء الحرمين الشريفين مكة المكرمة والمدينة المنورة وفقراء الأندلس وفقراء الأشراف، والمساجد، والزوايا، والأضرحة والثكنات. وأيضا المرافق العامة كالعيون والسواقي. مما استدعى وجود مؤسسات كُبرى تُشرف على تسيير الأوقاف الموجهة لها.

إن فكرة معالجة موضوع "أوقاف الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر من سنة 1009 إلى 1246هـ/ 1600- 1830م"، لم يكن بمحض الصدفة فقد بدأ اهتمامي بالرصيد العثماني منذ سنة 2006م وكان الفضل فيه يعود إلى الأستاذة عائشة غطاس رحمها الله، أثناء تدريسها لنا وحدة "**دراسة نقدية للمصادر**"، حيث كانت تنوه في كل مرة بمدى أهمية الرصيد العثماني في إعادة كتابة تاريخ الجزائر الحديث، وأثناء إعداد مذكرة الماجستير تناولت موضوع "**الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن 12هـ/18م دارسة اقتصادية- اجتماعية من خلال سجلات المحاكم الشرعية**"، وقد لاحظتُ خلالها مدى غزارة وتنوع العقود الخاصة بالجيش الإنكشاري في رصيد وثائق المحاكم الشرعية، ناهيك عن باقي الأرصدة التي لم أتعرض لها وهي تخص رصيد سجلات بيت المال، ودفاتر البايلك.

وبعد إتمام العمل كُنت على يقين أنني لم أعالج مختلف جوانبه، فاقترحتُ على الأستاذة المشرفة عائشة غطاس رحمها الله إمكانية مواصلة البحث في نفس الموضوع بتوسيع مادة البحث بحيث تشمل الأرصدة الثلاثة، وقد رحّبت حينها بالفكرة وتم صياغة العنوان بـ" **الحياة اليومية للجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني**". وأثناء مرحلة جمع مادة البحث صادفتني كثرة الوثائق وتعدد جوانبها، وكانت العطلة العلمية التي استفدت منها للمرة الثانية سنة 2015م إلى مركز الدراسات والبحوث حول العالم العربي والإسلامي (IREMAM) بأكس أون بروفنس (Aix En Provence) مناسبة التقيت فيها بباحثين مختصين في الفترة العثمانية منهم، ايزابيل قرونقو (Isabelle Grangaud) التي نصحتني بضرورة الاقتصار على دراسة جزئية من البحث حتى يسهل معالجته والتعمق فيه. عندها حصّرت مجال البحث في أوقاف فئة الجيش، وجاءت إعادة صياغة الموضوع بـ "**أوقاف الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر من 1009 إلى 1246هـ/ 1600- 1830م**".

ووقع الاختيار على مدينة الجزائر لاعتبارات عدة، أهمها أنها المدينة التي اختارها العثمانيون لتكون عاصمة الإيالة، وبالتالي فأغلب المتطوعون كانت وجهتهم الأولى دار السُلطان أين توجد الثكنات العسكرية التي بنيت لهم خلال القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر ميلادي، كما أن عمل الإنكشاري في المْحَلة والنُوبة كان ظرفي يدوم سنة فقط ثم يعود إلى الثكنة بمركز السُلطة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أغلب المتقاعدين في الجيش كانوا يفضلون البقاء في مركز السلطة بدل دواخلها.

ورغم أهمية الجيش الإنكشاري وتمركزه الهام في دار السلطان، إلا أن هذه الفئة لم تحظ بدراسة منفردة تخص إسهام الجيش في الجانب الاجتماعي والاقتصادي منها الوقف، فالدراسات الأكاديمية السابقة لها أهمية بالغة بالنسبة للموضوع، غير أنها تناولت الجيش الإنكشاري في إطار مواضيع معيّنة. كالنشاط الحرفي ومستوى الثروة، أو في الأوقاف لصالح منشآت دينية كالجامع الأعظم، والمساجد الحنفية، والزوايا والأضرحة، هذا إذا استثنينا عمل الباحثة جملية معاشي الموسوم بـ" **الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني**"، وكانت أيضًا خاصة بقسنطينة وليس بدار السلطان.

وبخصوص الفضاء الزمني للموضوع الممتد على مدى قرنين وثلاثين سنة، من بداية القرن السابع عشر ميلادي إلى بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر فله ما يبرره، ذلك أن أولى الوقفيات التي أسسها الجيش الإنكشاري تعود إلى بداية القرن السابع عشر، وقد توقفنا عند سنة 1830م تاريخ نهاية الفترة العثمانية وبداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، وما نجم عنه من القضاء نهائياً على الوجود العثماني ومعه فئة الجيش. وبعد هذا الوضع الجديد تراجعت الأوقاف بشكل عام وحتى ما بقي منها طرأت عليها عدة إجراءات اتخذتها السُلطات الاستعمارية تمهيداً للقضاء على الأوقاف، ومصادرة الأملاك الوقفية لعدم تطابقها ومسايرتها للمشاريع الاقتصادية للمستعمر.

وانطلاقا من المادة الأرشيفية المتوفرة والتي كانت أساس هذه الدراسة، يمكن أن نطرح إشكالية رئيسية تمثلت في: إلى أي مدى ساهمت أوقاف الجيش الإنكشاري في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بمدينة الجزائر وفحوصها خلال الفترة العثمانية؟ وقد تفرعت عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية تمثلت فيما يلي:

ما هي الظروف التي قَدم فيها هؤلاء المجندون إلى الجزائر؟ وما هي أصولهم الجغرافية؟ ومن كان وراء إيصالهم إلى الجزائر؟ وما هو عددهم؟ وما هي العوامل المؤثرة في ذلك؟، وكيف كان وضعهم الاجتماعي في مناطقهم الأصلية؟ وفيما تمثلت المهام الموكلة إليهم بعد وصولهم إلى الجزائر؟.

وما هي المؤسسات الوقفية المستفيدة من أوقاف الجيش الإنكشاري؟ وإلى أي مدى ساهم الجيش الإنكشاري في تسييرها؟. وهل كانت مساهمة الجيش في الأوقاف ظرفية؟. وهل كانت عامة أو خاصة، وبتعبير آخر ما مدى مساهمة الرتب العسكرية في الوقف؟ وهل كان

هناك تفاوت في المشاركة من رتبة لأخرى؟ لمن انتسب الجيش الإنكشاري؟ وبتعبير أخر، كيف عَرّفت وثائق المحاكم الشرعية الإنكشاري المُحبس؟ وما هي الألقاب التشريفية التي تقلدوها؟ وما هو البُعد اللغوي والدلالي لأسمائهم؟ وإلى أي مدى كانت النسبة إلى الحرفة حاضرة في عقود أوقاف الجيش؟.

وما نوع الأملاك التي أوقفها الجيش الإنكشاري؟ وبأي طريقة تم الحصول عليها؟ وأين تمركزت في المدينة ؟ وإلى أي حد يمكن اعتبار أملاك الجيش معيارًا للثروة لدى هذه الفئة؟.

وهل كانت أوقاف الجيش ذرية أم خيرية؟ وفي حالة وجود وقفيات ذرية فمن هم المنتفعون منها؟ وما مكانة درجة القرابة في الاستحقاق؟. وهل حدث وأن خَرجت الاستفادة من أسرة الواقف؟. وما المدة التي استغرقتها الوقفيات الذرية لوصولها إلى المرجع؟ وما هو نصيب المؤسسات الوقفية من كل نوع من الوقف؟.

فيما تتمثل أسباب المرافعات إلى المحاكم بخصوص أوقاف الجيش؟. وهل كان لانتماء الجيش إلى الطبقة الحاكمة تأثيره على أحكام القُضاة ؟. وإلى أي مدى ساهم الجيش في استغلال العقارات الموقوفة؟. وما هي طُرق الاستغلال في حالة وجودها؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية وفروعها، اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي التركيبي القائم على جمع المادة التاريخية الخاصة بالموضوع، ثم إعدادها في جداول مع مراعاة الترتيب الكرونولوجي للأحداث، ثم انتقلنا لتركيبها وتحليل مضمونها، ومقارنة بعضها بما كان حاصل في الإيالات العثمانية الأخرى. وقد فرضت علينا طبيعة البحث استخدام منهج آخر وهو المنهج الإحصائي في مختلف حزئيات الموضوع كالرتب المساهمة في الوقف والمؤسسات المستفيدة منه، وذلك بهدف الخروج بنتيجة وتصور حول حجم إسهام الإنكشارية في الأوقاف بمدينة الجزائر.

وبناء على إشكالية المطروحة والمنهج المتبع فقد قسمنا الدراسة إلى مقدمة وفصل تمهيدي متبوع بخَمسة فصول وخاتمة، وملاحق وقائمة البيبليوغرافيا وفهرس المحتويات. فقد تضمنت المقدمة التعريف بالموضوع مع إبراز إشكاليته والخطة المعتمدة في دراسته.

وفي الفصل التمهيدي، المعنون بـ "**المادة الوثائقية عن الجيش الإنكشاري وأوقافه بمدينة الجزائر**"، قمنا فيه بتعريف الرصيد الوثائقي الخاص بالفترة العثمانية، ووصف المدونة

الخاصة بأوقاف الجيش الإنكشاري، كما أفردنا مبحثا منه للتعريف بالوقف وقواعده وشروطه.

وفي الفصل الأول الموسوم بـ "**الجيش الإنكشاري بالجزائر العثمانية**"، قمنا بتعريف الفئة المُحَبسة؛ أي أفراد الجيش الإنكشاري من حيث كيفية تجنيدهم، والمناطق التي قدموا منها، وكيفية وصولهم إلى الجزائر، ثم بداية مهامهم العسكرية سواء في دار السلطان أو في المْحَلات أو في النُوبات.

وتضمن الفصل الثاني المعنون بـ" **المؤسسات الوقفية المستفيدة من أوقاف الجيش الإنكشاري**"، تعريفاً بالمؤسسات والمرافق التي كان لها نصيب من أوقاف الجيش، وهي مؤسسة فقراء الحرمين الشريفين، والمساجد والزوايا والأضرحة والعيون والسواقي والمقابر والثكنات. مع إفراد عنصر خاص بمآل المؤسسات الوقفية بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م.

وفي الفصل الثالث الموسوم بـ "**الوقفون وأملاك الموقوفة**"، فقد عالج مختلف الرتب المُساهمة في الوقف، مع إبراز نسبة التفاوت من رتبة إلى أخرى خلال الفترة قيد الدراسة، وتعريف بعض الواقفين، كما تعرض إلى مصادر أملاك الجيش وطبيعتها وأماكن تمركزها.

وقد تناول الفصل الرابع المعنون **بـ** "**المستفيدون من أوقاف الجيش الإنكشاري**"، نصيب كل مؤسسة من كل نوع من أوقاف الجيش، ونظرًا لكثرة الأوقاف الخاصة بمؤسسة الحرمين فقد خصصنا لها عنصراً منفردًا، تناولنا من خلاله تطور أوقاف الجيش على فقراء الحرمين من بداية القرن السابع عشر ميلادي إلى بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، كما تعرضنا في عنصر أخر إلى المُستفيدين من نَسل المُحّبسين، ويأتي في مقدمتهم الأولاد والزوجات ثم الإخوة وأولادهم والمعتوقين والأعلاج.

وقد جاء الفصل الخامس والأخير بعنوان "**الدعاوي والنزاعات ودور الجيش في استغلال العقارات الموقوفة**"، حيث شمل مختلف الدعاوي والقضايا المعروضة على المحكمة الحنفية والمجلس العلمي بخصوص أوقاف الجيش، مع عرض طبيعتها وحُكم القُضاة فيها. وفي عنصر أخر تناولنا دور الجيش في استغلال الأملاك الوقفية بالطُرق الثلاثة المعروفة وهي، الكراء والعناء والمعاوضة.

وقُمنا في الخاتمة بتقييد الاستنتاجات والمُقاربات التي خلصت إليها الدراسة، وقد ألحقنا هذا العمل بملاحق تضمنت نماذج من وثائق المحاكم الشرعية، وجداول وخرائط موضحة ومكملة لما جاء في المتن، إضافة إلى البيبلوغرافيا وفهرس الموضوعات، والتي من شأنها إعطاء الموضوع حقه المنهجي والعلمي.

ولقد كانت المادة الأساسية لهذه الدراسة الوثائق الأرشيفية العائدة إلى الفترة العثمانية والمحفوظة بالأرشيف الوطني الجزائري ببئر خادم، وبهدف دراسة أوقاف الجيش الإنكشاري قُمنا بعملية مسح شامل لرصيد وثائق المحاكم الشرعية فخلصنا إلى تشكيل مدونة بلغ عددها خمسمائة وثمانية وخمسون وقفية للجيش الإنكشاري، ولتتبع مصادر تلك الأوقاف كان لزامًا علينا الاعتماد على أنواع أخرى من العقود وفي مقدمتها عقود البيع والإرث والملكية، كما اعتمدنا على عقود المرافعات إلى المجلس العلمي بخصوص الدعاوي والمنازعات المتعلقة بأوقاف الجيش، وفي العنصر ذاته اعتمدنا على سجلين، يتضمنان كراء الأملاك الموقوفة التي آلت إلى المرجع، ومدى مساهمة الجيش الإنكشاري في الجانب الاقتصادي بمدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية.

كما استفدنا من سجلات مُلخص الوقفيات، التي وضعت من قبل الإدارة الفرنسية حيث جمعت فيها العقارات الخاصة ببعض المُؤسسات الوقفية مثل أوقاف فقراء الحرمين الشريفين، وأوقاف الجامع الأعظم، وأوقاف مؤسسة سُبل الخيرات، وأوقاف الثكنات. وقد جاء هذا الإجراء بهدف تسهيل عملية الاستيلاء على الأوقاف.

واعتمدنا أيضاً على العديد من المصادر والمراجع العربية والأجنبية، فرغم أهمية العودة إلى الأصول واستخدام الوثائق الأرشيفية العائدة إلى الفترة العثمانية، إلا أن البحث من خلالها فقط يبقى جافًا إذا لم يُطعم ويُدعم بمصادر منشورة محلية كانت أو أجنبية، فكُتاب المصادر الآتية الذكر عاشوا مرحلة من مراحل تلك الفترة وعاصروا أحداثها، وبالتالي فالاستفادة مما كتبوه له أهميته في مجال إثراء المعلومات الخاصة بموضوع البحث وكذا مقارنتها بالمعطيات الواردة في الوثائق الأرشيفية.

وبالنسبة للمصادر المحلية المنشورة فهي تتميز بقلتها[1] وأهمية مادتها في نفس الوقت ونذكر منها، "**مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر 1168-1246هـ/ 1754-1830م**"، التي تضمنت معطيات هامة ومتنوعة عن أحداث عرفتها الإيالة خلال الفترة من سنة 1754 إلى سنة 1830م، فتَرجم لحكامها وتعرض لمختلف الأحداث السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية التي وقعت في عهدهم، كما أشار إلى أحداث أخرى وقعت على مستوى البايليك. أما استفادتنا منها فكانت بشكل خاص في الفصل الأول أثناء تعرضنا لمهام الأمْحَال المتوجهة إلى البايلك الثلاثة، ودور الجيش في الدفاع عن الإيالة، إضافة إلى تدخلهم في السلطة وعزلهم للحكام، وفي التعريف ببعض الشخصيات أمثال صالح باي، كما استفدنا منه في الفصل الثاني فيما يخص بعض المساجد وسنوات تجديد بنائها.

واعتمدنا أيضا على كتاب "**المرآة**" **لحمدان بن عثمان خوجة** الذي تضمن معطيات في غاية الأهمية عن الأوضاع في الجزائر وبشكل خاص في نهاية الفترة العثمانية، حيث تعرض لعملية التجنيد وبعض الطرق المستخدمة في ذلك، وكذا مهام الجيش ورتبه العسكرية، وطبائع الأتراك بما في ذلك المجندين، إضافة إلى تعريف بعض الوظائف في الإيالة وكذا بعض الشخصيات أمثال يحي أغا، كما تعرض إلى التجاوزات التي قامت بها سلطات الاحتلال كالاستيلاء على الأملاك الموقوفة.

ومن خلال مخطوط "**قانون أسواق مدينة الجزائر1107-1117هـ/1695-1705م لمتولي السوق عبد الله بن محمد الشويهد**" والذي قدمه وحققه ناصر الدين سعيدوني، تمكنا من معرفة دور الجيش في الميدان الاقتصادي إضافة إلى التعرف على المعالم الاقتصادية التي كانت موجودة بالمدينة وقتذاك كالأسواق والفنادق.

---

[1]- تميزت المصادر المحلية الخاصة بالجزائر أثناء الفترة العثمانية بقلتها خاصة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. أما القرن الثامن عشر فقد عرف تطوراً في حركة التأليف نظراً للاستقرار الذي عرفه هذا القرن، واهتماماً بالحدث البارز وهو التحرير الأول والثاني لوهران، وخلال القرن التاسع عشر تراجعت حركة التأليف مرة أخرى بسبب ظروف =الاستعمار. وأهم ما تميزت به المؤلفات المحلية هو اقتصارها على مواضيع معينة مثل، الإجازات العلمية والترجمة للعلماء ولرجال الدين، والاحتلال الإسباني لوهران، كما أنها لم تتعرض إلى علاقة العلماء بالسلطة أو التفصيل في نظام الحكم العثماني وموقفهم منه، للمزيد عن الموضوع **أنظر**:

- رقية شارف، **التاريخ والمؤرخون الجزائريون خلال العهد العثماني وإلى غاية 1267هـ/1850م دراسة وصفية-تحليلية-نقدية- مقارنة مقاربة في المنهج التاريخي**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر -2- بوزريعة، 1437-1438هـ/2016-2017م.

وبخصوص المصادر الأجنبية المعتمدة فيمكن تقسيمها إلى قسمين: القسم الأول عبارة عن مؤلفات عاصر أصحابها الفترة العثمانية، وتم ترجمتها إلى اللغة العربية منها: "**مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب**"، الذي تواجد بمدينة الجزائر خلال العقد الثاني من القرن التاسع عشر، وقد اعتمدنا عليه في التعريف بالثكنات وبعض طبائع الجند الإنكشاري، ومعلومات أخرى تتعلق بما سَجله عن بعض المساجد. وفي نفس الجانب استفدنا من **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر ما بين سنتي (1816–1824)**، والذي قام بتعريبه وتقديمه والتعليق عليه إسماعيل العربي سنة 1982م.

وعدنا أيضا إلى "**رحلة الطبيب والعالم الألماني ج. او. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس في 1145هـ–1732م**"، التي ترجمها وقدمها وعلق عليها الأستاذ ناصر الدين سعيدوني، فقد قدمت هذه الرحلة صورة عن الإيالات الثلاثة خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، وكانت استفادتنا منها بشكل خاص في خروج الجنود إلى الأمحال ومعاملتهم للسكان أثناءها، وهو مصدر مهم في هذه الجزئية خصوصا وأنه كان من المرافقين لأعضاء المحلة المتوجهة إلى بايلك الشرق بعد أن أذن له الداي عبدي باشا بذلك.

وفيما يتعلق بالقسم الثاني، فهو يخص المصادر الأجنبية غير المترجمة أو المترجمة من لغات أجنبية أخرى إلى اللغة الفرنسية، فكان أهمها كتاب الأسير البنديكتيني فراي ديقو دي هايدو (Diego Fray de Haëdo) "**Topographie et histoire générale d'Alger**"، الذي يُعتبر من أقدم المؤلفات عن تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية، وقد ترك انطباعات فريدة من نوعها عن مختلف جوانب الحياة اليومية خلال مدة إقامته كأسير بمدينة الجزائر في الفترة (1578–1581م)، واعتمدنا عليه في عدة مواضع في البحث كتنظيم الجنود وأماكن إقامتهم، ومهام الجنود في الأمْحّال والنوبات منذ خروجهم من دار السلطان إلى غاية عودتهم إليها، واستفدنا منه أيضا في طبائع الجنود سواء في أوقات الحرب أو في أوقات السلم، كما اعتمدنا عليه في التعريف بمنشآت أخرى بالمدينة كالمنازل والأسواق والمساجد.

كما استفدنا من كتاب الرحالة والكاهن والطبيب الانجليزي توماس شاو (Thomas Chaw) الذي عاش في الجزائر قرابة اثني عشرة سنة من 1720 إلى 1732م، وقد ترك شهاداته وانطباعاته عن مدينة الجزائر وبيالكها في كتاب نُشر له في أكسفورد سنة 1738م، وتُرجم إلى اللغة الفرنسية من طرف (J. Mac Carthy) سنة 1743م، وتم إعادة ترجمته في

تونس سنة 1880م وعنوانه "**Voyage dans la Régence d'Alger**"، وقد تضمن معلومات متنوعة عن الإيالة منها، التركيبة السكانية والنظام السياسي والعسكري، والعلاقات الدولية، وكذا الجانب الاجتماعي والثقافي.

أما المستشرق الفرنسي جون ميشال فونتير دي برادي (Jean Michel Venture De Paradis) الذي عاش ثمانية عشر شهراً في مدينة الجزائر من نهاية شهر سبتمبر 1788م إلى بداية شهر أفريل من سنة 1790م، فرغم مدة إقامته القصيرة إلا أن معرفته للغتين العربية والعثمانية، مكنتاه من جمع مادة علمية معتبرة عن الجزائر في كتابه الموسوم بـ « **Tunis et Alger au XVIIIème siècle** » فقد فصّل في نظام الحكم بالإيالة في عهد الداي محمد عثمان باشا، وعلاقات الجزائر الخارجية مع مختلف الدول الأوروبية، كما تعرض بنوع من التفصيل لتجنيد المتطوعين للإيالة والرتب العسكرية والامتيازات الممنوحة للجنود، إضافة إلى مهام الجنود في مختلف أماكن تواجدهم سواء في دار السلطان أو في النوبات أو في الأمْحّال.

ومن المصادر المعتمدة أيضا، "**دفتر التشريفات**" « **Tachrifat recueil de notes historique sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger** »، الذي ترجمه ألبير دوفو(Albert Devoulx) من اللغة العثمانية إلى اللغة الفرنسية سنة 1852م بمساعدة محمد بن مصطفى، وقد احتوى على معطيات قيمة عن الجزائر في الفترة العثمانية منها، المؤونة التي كان يستفيد منها الجنود في مختلف مراكز الحراسة، والزيادات التي كانت تعطى لهم في مختلف المناسبات الدينية.

إن المصادر الأجنبية المعاصرة للفترة العثمانية رغم غزارتها وأهمية معلوماتها ومعاصرتها للأحداث، إلا أنها لاعتبارات ظرفية وموضوعية لا تُمكننا من تجديد نظرتنا للعهد العثماني وإعادة صياغة أحداثه بمنظور جديد وتصور موضوعي، ذلك أنها تميزت بتكرار نفس المعلومات فيما يخص الجيش الإنكشاري، وتركيزها على جزئية معينة في هذا الجانب، وهي قدوم المجندين إلى الجزائر ورتبهم العسكرية والثكنات المخصصة لإيوائهم، مع الإسهاب في الدور العسكري للجيش وتدخله في الحياة السياسية، مُتناسين أو مُتجاهلين التعرض لإسهاماتهم في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ومنها مشاركتهم في الأوقاف فلا نعرف أي مصدر أوروبي معاصر تعرض لأوقاف الجيش الإنكشاري، وبين

أملاكهم، وحَدد أماكنها والجهات الموقوفة عليها. ومنه فالسؤال الذي يتبادر إلى الذهن لماذا أهملت المصادر الأجنبية هذه الجوانب؟ وهل كان لها أهداف من تدوين ملاحظات دون أخرى؟.

إن المصادر الأجنبية على اختلاف أنواعها وتعدد مشاربها قد ذهبت إلى أنه لا نشاط للجزائريين ماعدا القرصنة واللُصوصية، وتُرجم ذلك في مؤلفاتهم التي حملت في طياتها أحكاماً مُسبقة وتشويهاً متعمداً للجزائر وسياستها وقتذاك[1]، وهو تشويه ناتج عن الحواجز الثقافية بين المسلمين والأوربيين، ومن نقائصها أن تركيزها اقتصر على مواضيع دون أخرى كالطبقية الاجتماعية وعلى رأسها فئة الأتراك كفئة مهيمنة[2]، والقرصنة – بمفهومها– واستعباد النصارى، وإقامة الأسرى الأوروبيين في مدينة الجزائر، مع الإسهاب في الحديث عن ظروفهم القاسية وما تبعها من مساعي جمعيات الافتداء لتخليصهم من الأسر، وعموماً فان مثل هذه التصانيف كانت دعائية بالدرجة الأولى سعت من خلالها إلى ترغيب أتباعها في العطف على الأسرى لجمع موارد مالية إضافية[3].

---

[1]– يعتبر كل من بايصونال (Peyssonnel) ولوجي دي تاسي (Laugier De Tassy) ولي روا (Leroix) حالات استثنائية فيما يخص نظرة المصادر الغربية لتاريخ الجزائر، فقد نادوا بضرورة التخلي عن الأحكام المسبقة ونلاحظ ذلك جليا في مقدمة كتاب لوجي دي تاسي(Laugier De Tassy) " تاريخ مملكة الجزائر"، فقد ذكر بأن أغلب المسيحيين يحملون أحكاما قاسية ضد كل من هو تركي أو من غيرهم المنتمين إلى السلالة المحمدية...، وأضاف يقول إن الإنسان واحدًا في مختلف الأمم وأن كل يسمى عيب وفضيلة متغيرة حسب المكان والتربية والقوانين والمزاج، وكل ما هو عيب في بلد ما يمكن أن يكون أمرا محمودا في بلد أخر...، كما ذكر أنه لو كتب الأخر عن الأوروبيين لوجد فيهم نفس العيوب التي ذكروها عن الغير... غير أن مضمون كتابه لا يتطابق وما ورد في مقدمة كتابه، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأخيرة خصتها دونيز براهيمي بمقال هام تناولتها بالعرض والتحليل مع إبراز التناقض الواضح بينها وبين المعطيات الواردة في الكتاب... للمزيد **أنظر**:

- Laugier de Tassy, **Histoire du Royaume d'Alger avec l'état présent de son gouvernement, de ses forces de Terre et de Mer , de ses revenus**, **Police, Justice, Politique et Commerce**, Ed Loysel, Paris, 1992, pp.9-11.
- Denise Brahimi, **« Laugier de Tassy et sa préface à l'histoire du Royaume d'Alger »**, Revue d'histoire et de civilisation du Maghreb, N 8, 1970, pp. 74-81.

– عائشة غطاس، "**نظرة حول تقييم بعض المصادر الغربية لسياسة الجزائر الخارجية خلال العهد العثماني**"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد5، 1408هـ/1988، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، ص ص.120–121.

[2]- Mohamed Hédi Chérif, **« Les sources européennes de l'histoire moderne du Maghreb: Leur importance et leurs limites »**, Revue d'Histoire Maghrébine, p.150.

[3]– مولاي بلحميسي، "**المؤرخون الفرنسيون والجزائر في العصر العثماني**"، مجلة الأصالة، العدد 15/14، الجزائر، 1973، ص.74.

وبالنسبة للقناصل[1] فقد كانوا يخدمون سياسة معينة وتحقيق بعض المصالح لبلدانهم، وعموما فقد ركزوا على الجانب البحري خاصة وأن تجارتهم كانت دائما مهددة من طرف البحارة الجزائريين، والأخطر من ذلك النظرة المتحيزة لآرائهم عن تاريخ المغرب العربي، كما أن المصادر الأجنبية على تَعدد مشاربها تميزت بالمحدودية والسطحية لبقاء محرريها في عواصم الإيالات وضواحيها فلم تكن لهم معرفة بدواخل البلاد، وأغلب مؤلفيها لم يكن لهم اتصال واحتكاك إلاّ بفئات قليلة من رجال البلاط والتجار والحرفيين[2]، وفي العاصمة نفسها كانوا يجهلون حياة السكان في الأرياف والحواضر[3]. أما في الحالات القليلة التي تجاوزت فيها الكتابات الأجنبية خاصة الفرنسية منها مدينة الجزائر فهي لا تتعمق في ذكر أوضاع البلاد إلا من خلال الحملات الانتقامية للحكام والتركيز على الفوضى والاضطرابات التي كانت تعيشها المجموعات العشائرية[4].

ومن الجوانب السلبية الأخرى التي تُسجل على هذه المصادر أن أغلب الملاحظين وقتذاك كانوا يجهلون اللغة العربية، وبالتالي كانت ملاحظاتهم تعزوها الدقة. وحتى بالنسبة للكُتاب ذوي الاختصاص في الدراسات التاريخية فقد اعتمدوا بشكل كلي على الأرشيفات والكُتب الأوروبية السهلة المنال، ولم يُكلفوا أنفسهم مشقة الترجمة وتعلم اللغة العربية والعثمانية التي كتبت بها الوثائق[5]، وبذلك بقيت معطياتهم سطحية لا تتماشى والواقع التاريخي الذي كان سائدا في تلك الفترة.

إن هذه النقائص لا تعني الاستغناء عن المادة الإخبارية التي تضمنتها تلك المصادر، فهي مادة فريدة وثمينة باعتبارها عاصرت الأحداث وبالتالي كَتب أصحابها تقارير يومية في

---

[1]– يعود تواجد القناصل بمدينة الجزائر إلى 1564م، وكانت فرنسا أول دولة أوروبية يكون لها تمثيل قنصلي بالجزائر ثم تلتها انجلترا ودول أوروبية أخرى مثل الدانمارك والسويد والبندقية، وتمركزت إقامتهم في موضعين، ففي فصل الصيف كانت لهم منازل في منطقة الفحص أي خارج أسوار المدينة. أما في فصل الشتاء فقد تمركزوا في المنطقة السفلى من المدينة خاصة في كل من حي البحرية وشارع القناصل الذي يُعرف باسمهم. للمزيد عن جذور القنصليات الأجنبية بالجزائر ومراسيم تعينهم ومهامهم **أنظر**:

– رحمونة بليل، **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830**، دار القدس العربي، وهران، 2017.

[2]- Hedi Cherif, « **Les sources…** », Op.cit, p.150.

[3]– بلحميسي، "**المؤرخون الفرنسيون…**"، مرجع سابق، ص.75.

[4]– ناصر الدين سعيدوني، "**الكتابات التاريخية حول الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر**"، مجلة الثقافة، العدد 45، رجب 1398هـ/ يوليو، الجزائر، 1978م، ص.30.

[5]– نفسه، ص.29.

التاريخ اليومي، وكانت مؤلفاتهم سداً للنقص المُسجل في المصادر المحلية في هذا الجانب، وبرزت قيمتها في كونها مادة أساسية لدراسة الحياة السياسية للإيالات المغربية على الأقل على مستوى العواصم، وأيضا في دراسة العلاقات الخارجية للدول المغربية مع الدول الأوروبية وما تفرضه من علاقات تجارية، كما تعرضت بإسهاب إلى مواضيع أخرى كالنقود وتزوير العملة، إضافة إلى كونها مادة أساسية لدراسة الحياة اليومية مثل طريقة العيش والعادات والتقاليد واللّباس وغيرها، فمثل هذه القضايا تشد انتباه الأجنبي ويُدونها ويُفصل فيها لأنها غريبة عنه في حين يعتبرها الكاتب المحلي من الأمور اليومية العادية التي لا تستحق الذكر[1].

نضيف إلى ذلك قلة التأليف المحلي وقتذاك، وهو ما أشار إليه الأستاذ والمؤرخ أبو القاسم سعد الله في حديثه عن الحضور المعتبر للجزائر في المؤلفات الأمريكية في الفترة من 1776 إلى 1830م وهي فترة بدأت بتفوق الجزائر وانتهت بتفوق الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تأسف لعزوف الجزائيين عن التأليف في الموضوع سواء في مرحلة تفوقهم أو في مرحلة ضعفهم[2]. ورغم مآخذ المساهمة الأجنبية خاصة الفرنسية منها في مجال كتابتها لتاريخ الجزائر في الفترة العثمانية، إلا أنه كان لها دور في جمع المادة التاريخية المتعلقة بالفترة العثمانية، وان كان أكثرها من مصادر غربية وأرشيفات أوروبية والقليل منها عبارة عن وثائق محلية تم الاستحواذ عليها في الغالب بطرق غير شرعية[3].

وبالنسبة للمراجع فكانت متنوعة أيضا منها، "**تاريخ الجزائر الثقافي من 1500 إلى 1830م** "، و"**صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي،** لمؤلفه نور الدين عبد القادر، وقد استفدنا منها بشكل خاص في الجانب الثقافي كالمساجد والأوقاف والتعليم والعلماء.

ولدراسة وضعية الوقف بمدينة الجزائر، والمؤسسات الوقفية وهيكلها التنظيمي وعائداتها فقد عُدنا إلى أعمال الأستاذ ناصر الدين سعيدوني منها "**دراسات في الملكية العقارية والوقف**"، و **« Le Waqf en Algérie à l'époque ottomane XIe – XIIIe de Hégire XVII^e – XIX^e siècles, recueil de recherches sur le Waqf »,**

---

[1]- Hedi Cherif, « **Les sources…** », Op.cit, p.151.

[2]– أبو القاسم سعد الله، "**نظرة الأمريكيين للتاريخ الجزائري**"، مجلة الدراسات التاريخية، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، العدد 5، 1408هـ/1988م، ص.140.

[3]– سعيدوني، "**الكتابات التاريخية…**"، مرجع سابق، ص.36.

وبخصوص المراجع باللغة الأجنبية فكانت متنوعة هي الأخرى ونخص بالذكر عمل محافظ الأرشيف (Albert Devoulx) بعنوان « **Les édifices religieux de l'ancien Alger** » والذي تعرض فيه لمختلف المؤسسات الدينية في مدينة الجزائر، من مساجد وزوايا ومدارس من حيث تاريخ بنائها وأوقافها وموظفيها ومصيرها بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر معتمدًا في ذلك على وثائق الرصيد العثماني الذي كان أول من اطلع عليه باعتباره أول محافظ للأرشيف، ورغم المادة التي تضمنها إلى أن اهتمامه بالمؤسسات الدينية يدخل في إطار مهمة كلف بها في الجزائر وهي الإشراف على إدارة الدومين، وبالتالي فأعماله لا يخلو من الأحكام المسبقة منها اتهام الوكلاء باغتصاب أموال الأوقاف باحثاً في ذلك عن مبرر يُسهل على سلطات الاحتلال الوصول إلى الأملاك الموقوفة، وحتى في حالة وجود تجاوزات فهي ليست بنفس الصورة التي قدمها دوفو لذا فأعمال هذا الأخير منها المؤسسات الدينية تستدعي إعادة قراءة، ولا يتأتى ذلك إلا بالقيام بمسح شامل لرصيد وثائق المحاكم الشرعية ثم مقارنتها بما ذكره من معطيات عن الوكلاء ومختلف المؤسسات الدينية.

وعدنا أيضا إلى العديد من المقالات باللغتين العربية والأجنبية. فباللغة العربية نذكر، "**تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني**" وأيضاً "**دكان الحرمين الشريفين بمدينة الجزائر في العهد العثماني**" لخليفة حماش. وعدة مقالات للأستاذة عائشة غطاس منها "**مظاهر من الحياة اليومية للجيش الانكشاري في مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني**". وكانت استفادتنا منها بشكل خاص في تركيزها على جزئية معينة في البحث كالتجنيد، وثروات الجيش وغيرها.

أما باللغة الفرنسية فنذكر ما نشره جون دوني (Jean Deny) في المجلة الأفريقية عن **سجلات رواتب الانكشارية المحفوظة بالمكتبة الوطنية** « **Les registres de solde des Janissaires conservés à la bibliothèque nationale d'Alger** »، ويتضمن معطيات مفصلة عن ثكنات الإنكشارية وأسماء غرفهم وعدد الجنود موزعين حسب الأوجاقات، وبخصوص عملية التجنيد عُدنا إلى دراسة مارسيل كولمب (Marcel Colombe) الموسومة بـ «**Contribution à l'étude du recrutement de l'Odjak d'Alger dans les dernières années de l'histoire de la Régence**» ، وقد اعتمد فيها على خَمسة سجلات من دفاتر البايلك وهي، السجل رقم47، 78، 71، 81، 83 ورغم كونها تخص فترة زمنية محدودة وهي

السنوات الأخيرة من عمر الإيالة 1201-1245هـ/ 1786-1829م، إلا أنها تضمنت عدة معطيات عن كيفية سير عملية التجنيد، وتكاليف هذه العملية من هدايا مقدمة للقائمين على التجنيد، إضافة إلى تكاليف نقل المتطوعين إلى الجزائر، ومعطيات أخرى خاصة بعدد المجندين ومواطنهم الأصلية.

أما عمل بربروجر (Berbrugger) ودوفو (Devoulx) بخصوص **ثكنات الجيش الإنكشاري** « **Les casernes des Janissaires à Alger** » فقد استفدنا منه بشكل خاص في ثكنات الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر، وأسماء الغرف الموجودة في كل ثكنة، ومعرفة أماكن إقامة شخصيات سياسية وإدارية كانت قد قدمت إلى الجزائر في إطار عملية التجنيد.

وكانت استفادتنا كبيرة من الدراسات المحلية والأجنبية الحديثة التي اعتمدت بشكل خاص على الوثائق المحلية، فبالنسبة للمساهمة المحلية، نقول أنه على الرغم من التأخر الذي عرفته الجزائر في استغلال وثائق الرصيد العثماني في دراسة الحياة الاجتماعية والاقتصادية، إلاّ أنَه مع نهاية القرن العشرين برز الاهتمام بدراسة هذا الرصيد[1]، وبالتالي الغوص في عُمق المجتمع الجزائري في تلك الفترة بعيدًا عما روّجت له الكتابات الأوربية المعاصرة، التي حصرت مهام العثمانيين وقتذاك في مجال البحر وما يفرضه من علاقات.

ومن هذه الأعمال نذكر، عمل الأستاذة عائشة غطاس الموسوم بـ"**الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر من 1700- 1830م مقاربة اجتماعية- اقتصادية**"، والذي تعرفنا من خلاله على مؤسسات التسيير بمدينة الجزائر ودور الجيش في تلك العملية، ومعطيات أخرى عن الجيش، كمستوى ثرواتهم وممارستهم للأنشطة الحرفية. ومن خلال عمل الأستاذة **زكية زهرة** الموسوم بـ

1- من الدراسات الأولى التي اعتمدت على الأرشيف المحلي نذكر:

- عبد الجليل التميمي، "**وثيقة عن الأملاك المحّبسة باسم الجامع الأعظم**"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 05، تونس، 1980.

- ناصر الدين سعيدوني، **دراسات في الملكية العقارية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

- Nacereddine Saidouni, **L'Algérois rural à la fin du l'époque ottomane (1791-1830).** Ed Dar Gharb-Islami, Beyrouth, Liban, 2001.

- قشي فاطمة الزهراء، **قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من القرن الثالث عشر هجري من أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر**، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ، جامعة تونس الأولى، 1998م.

D'Istanbul à Alger : La fondation de Waqf des Subul al-khayrāt et ses mosquées hanéfites à l'époque ottomane (du début du XVIII^e siècle à la colonisation française) .

تَعرفنا على مؤسسة سُبل الخيرات، ووكلائها الذين كانوا يختارون في أغلب الأحيان من الجيش الإنكشاري، كما ساعدنا في معرفة أهم الفئات الاجتماعية التي ساهمت في الأوقاف لصالح هذه المؤسسة ومساجدها التي ساهم الجيش الإنكشاري في استمرارها سواء في تسييرها أو الوقف لها.

أما عمل الأستاذة **نعيمة بوحمشوش** الموسوم **بـ "أوقاف الجامع الأعظم بمدينة الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي من خلال وثائق الأوقاف"** ، فقد استفدنا منه في الجامع الأعظم وأوقافه ومدى مساهمة الجيش الإنكشاري في تلك العملية مقارنة ببقية الفئات الاجتماعية الأخرى.

وبخصوص الدراسات الأجنبية الحديثة، نذكر عمل تال شوفال (Tal Shuval) الموسوم بـ " **مدينة الجزائر نهاية القرن الثامن عشر السكان والمجال الحضري**" **« La ville d'Alger vers la fin du XVIII^e siècle population et cadre urbain »**، حيث تعرض لمختلف الفئات الفاعلة في مدينة الجزائر من نهاية القرن الثامن عشر إلى سنة 1830م منها، فئة العسكر وأماكن إقامتها داخل الثكنات وخارجها إضافة إلى مستوى ثرواتهم.

وكانت استفادتنا أيضا من كتاب **أندري ريمون** (André Raymond) الموسوم بـ المدن العربية الكبرى في العهد العثماني ,**« Grandes villes arabes à l'époque ottomane »** ، في موضعين، الأول فيما كتبه عن الجزائر من ثكنات ومنشآت مائية وعمرانية، وفي الموضع الثاني ما ذكره عن باقي الولايات العربية، مما مكننا من القيام بمقاربة مع ما كان يجري في باقي الإيالات.

وساعدنا عمل مريم هوكستر (Hoexter Miriam) الموسوم بـ " **Endowments, rulers and community Waqf al-Haramayn in Ottoman Algiers** , في معرفة تفاصيل قيمة عن مؤسسة أوقاف الحرمين من حيث أصولها وهيكلها الإداري وحجم الأوقاف الموجهة لها. ولمقاربة السنوات الهجرية بالميلادية اعتمدنا على كتاب (Faik Reşit Unat) بعنوان **« Hicrî Tarihleri Milâdî Tarihe Çevirme Kilavuzu »**.

ولقد واجهتنا عدة صعوبات في إتمام هذا البحث، تمثلت في طول المدة التي استغرقتها عملية جمع مدونة البحث التي دامت قرابة ثلاث سنوات، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها، عدم وجود فهرس دقيق يتضمن كل العقود الموجودة في الوثائق وكذا السجلات، وعدم الترتيب الكرونولوجي للوثائق، مما أدى بنا إلى القيام بمسح شامل لأكثر من خَمسة عشر ألف وثيقة، ومما زاد من صعوبة البحث عدم السماح للباحثين بتصوير الوثائق المطلوبة بعد فرزها، فكانت الوسيلة الوحيدة المسموح بها هي الإطلاع المباشر على الوثائق وكتابتها بخط اليد، ومن الصعوبات أيضا قلة وقِدَم الأجهزة المعتمدة لقراءة هذا النوع من الوثائق حيث يتوفر مركز الأرشيف الوطني الجزائري على جهاز واحد للمكروفيلم وثلاثة أجهزة ميكروفيش، والتي تتميز هي الأخرى بقِدمها، ناهيك عن التلف التي تعرضت له العديد من العلب وفقدان بعضها. وقد تمكنا من استغلال العديد منها في النسخة الموجودة في أرشيف ما وراء البحار بأكس أون بروفنس (Aix-en-Provence) .

ورغم هذه الصعوبات، فقد كان البحث في هذا الرصيد ممتعًا حاولنا فيه بقدر الإمكان الإحاطة بالموضوع وجزئياته. ورغم هذا الحرص فلا يمكن إدعاء الوصول إلى الحقيقة واستحضار الماضي كما حدث، بل هدفنا هو السعي فقط لتدوين معلومات تقترب من الصحة والموضوعية.

الفصل التمهيدي

المادة الوثائقية عن الجيش الإنكشاري وأوقافه بمدينة الجزائر

يتناول الفصل التمهيدي التعريف بالرصيد الأرشيفي المتوفر بخصوص أوقاف الإنكشارية[1] بمدينة الجزائر والمعطيات التي يتضمنها، ولأن موضوع الدراسة خاص بجزئية معينة وهي الوقف فقد خصصنا له مبحثا يتضمن تعريفه من الناحية الفقهية، وكذا مشروعيته مع عرض صيغته استنادًا إلى ما ورد في المصادر وأيضا في عقود المدونة.

المبحث الأول: وثائق أوقاف الجيش الانكشاري:

1- مدينة الجزائر ووثائقها في الفترة العثمانية:

قبل التعرض إلى المادة الأرشيفية المتعلقة بهذه الدراسة يجدر بنا إلقاء نظرة على الرصيد الأرشيفي العثماني الخاص بمدينة الجزائر، وإبراز خصوصياته ومضمونه وأهميته في البحث التاريخي.

اهتم العثمانيون اهتماما خاصا بالوثائق وجعلوها أساس كل معاملاتهم الإدارية، فذكروا أنواعها وحددوا المواصفات الشكلية الخاصة بكل منها، فنتج عن ذلك توفر أنواع وأصناف من الوثائق[2]، ليس في مركز الخلافة العثمانية فحسب بل في مختلف الولايات التابعة لها، وقد أشاد العديد من الباحثين بأهمية تلك الوثائق في دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والديمغرافي لبلدانهم[3]، كما أنجزوا بحوثا هامة اعتمدت أساساً على الوثائق العائدة لتلك الفترة.

---

[1]– الانكشارية كلمة عثمانية مكونة من كلمتين يني Yani بمعنى الجديد، وجري Çery بمعنى العسكر فيصبح معناها العسكر الجديد، وقد أنشئ هذا الجيش في عهد السلطان العثماني أورخان 726هـ/1326م بعد أن أشار عليه الصدر الأعظم علاء الدين بضرورة إنشاء جيش جديد، وقد تم الاعتماد بشكل كلي على أبناء النصارى في المناطق المفتوحة، وتولى قارة خليل جندرلي أمر تربيتهم وتنشئتهم على تعاليم الدين الإسلامي، وعادة ما كان يتم اختيارهم من أولاد عائلات محترمة، وقد تضمن قانون الدوشيرمة عدة بنود منها أن لا يتراوح سن الأولاد من ثمان إلى ثمانية عشرة عامًا، وأن يؤخذ صبي واحد من كل أسرة وتستثنى من ذلك الأسر التي لها ولد واحد، وفي عهد مراد الأول (1359–1389م) أصبحت فرقة الانكشارية تحت إدارة منتظمة لتفاصيل أكثر عن نظام الدوشيرمة **أنظر**:

– سونيا محمد سعيد البنا، **فرقة الإنكشارية نشأتها ودورها في الدولة العثمانية من خلال المصادر التركية**، ط1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص ص.12–31.

[2]– عبد الحفيظ الطبايلي، "**الولايات المغاربية في الأرشيف العثماني قراءة في بنية الوثيقة العثمانية**"، العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس أكدال، الرباط،2005م، ص.36.

[3]– عن أهمية الرصيد العثماني في دراسة التاريخ المحلي **أنظر**:

وتجدر الملاحظة إلى أن استغلال الرصيد الأرشيفي يبدأ بإعداد فهارس له لتعريف الباحثين بمحتوى مادته، وبالتالي إبراز أهميته في البحث التاريخي، وكانت سلطات الاحتلال سّباقة لتنظيم الأرشيف بواسطة محافظين للوثائق فقامت بعدة محاولات في هذا المجال نذكر منها، أول فهرس أعده المحافظ ألبير دوفو (Albert Devoulx)[1] سنة 1848م، والمُشتمل على الوثائق الخاصة ببيت المال والبايلك[2].

– ناصر الدين سعيدوني، "**مكانة مصادر الأرشيف الجزائري في إعادة كتابة تاريخ الجزائر في العهد العثماني**"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 5، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1408هـ/1988م، ص ص.110–137.

– عائشة غطاس، "**الوثائق المحلية وأهميتها في كتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة الجزائر**"، العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة محمد الخامس أكدال، الرباط ،2005م، ص ص.157–175.

- Djilali Sari, **« Les sources ottomanes : une source inépuisable pour l'analyse de la société », l'économie et la démographie de l'Algérie moderne**, Revue de l'Histoire Maghrébine , n° 37/38, Tunis, Juin 1985, pp. 112-120.

-Abdelhamid Henia, « **Archives ottomanes en Tunisie et histoire régionale** », Les Ottomanes au Maghreb a travers les archives locales et méditerranéennes, Publications de la faculté des lettres et des Sciences Humaines, Rebat, pp.241- 255.

– عفاف رجب عبد القادر، "**مصادر التاريخ العثماني في دار الوثائق المصرية**"، منشور في الوثائق العثمانية في الأرشيفات العربية والتركية، مجلة الوثائق العربية، العدد 22، الرياض، 2004، ص ص.145– 172.

– بهاء عبد القادر لإبراهيم، "**أهمية الوثائق العثمانية في الأرشيفات العربية**"، منشور في الوثائق العثمانية في الأرشيفات العربية والتركية، مجلة الوثائق العربية، العدد 22، الرياض، 2004، ص ص.189–269.

ويوجد في دور الأرشيف العثمانية عدد معتبر من الوثائق الخاصة بمختلف الإيالات...**أنظر:**

– سعد الدين عثمان أونال، "**الوثائق العثمانية الخاصة بالحجاز في أرشيف رئاسة الوزراء باستامبول**"، منشور في الوثائق العثمانية في الأرشيفات العربية والتركية، مجلة الوثائق العربية، العدد 22، الرياض، 2004، ص ص.363–378.

[1]– ولد ألبير دوفو بمرسيليا سنة 1826م وتوفي سنة 1876م، وقد عينته الإدارة الفرنسية سنة 1848م كأول محافظ للأرشيف العثماني وبقي يشغل هذا المنصب قرابة 25 سنة، ويُعتبر أيضا عضو في الجمعية التاريخية الجزائرية. ونتيجة لذلك قام بنشر وثائق عديدة عن تاريخ الجزائر الديني والبحري والعسكري... **أنظر:**

– ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص.20–21.

– خليفة حماش، **كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2010، ص ص.8–11.

[2]– شهاب الدين يلس، "**نظرة موجزة عن الوثائق العربية والتركية**"، مجلة التاريخ، العدد 19، الجزائر، 1985، ص.57.

وفي سنة 1921م ظهرت فهرسة جون دوني(Jean Deny)[1]، ثم محاولة كولمب (Colombe) سنة 1943م، وأخيراً محاولة نوشي (Nouschi) سنة 1961م التي ركز فيها على فترة الاحتلال الفرنسي[2]، غير أن هذه المحاولات لا تلغي مسؤولية هؤلاء المُشرفين في ضياع عدد كبير من الوثائق نتيجة الفوضى التي صاحبت دخول الجيش الفرنسي، وتصرفات حكامها المتمثلة في الاستغناء عن خدمات الجزائريين مما أدى بهؤلاء إلى إخفاء وإتلاف ما كان بأيديهم من وثائق[3]، إضافة إلى التجاوزات المختلفة التي قام بها الموظفون الفرنسيون الذين عينتهم إدارتهم للإشراف على ما تبقى من الوثائق ونذكر منهم، ألبير دوفو (Albert Devoulx) الذي أهدى سنة 1858م مجموعة من الوثائق لباي تونس محمد باي، وفي سنة 1861م أهدى مجموعة ثانية لخليفته الصادق باي[4]، بمناسبة زيارة هذا الأخير للجزائر سنة 1860م[5].

---

[1]– اغتنم جون دوني (Jean Deny) فرصة قدومه إلى الجزائر في إطار المهمة التي كلفه بها وزير المعارف، لدراسة الرصيد العثماني الذي لم يتم العودة لاستغلاله منذ تواجد دوفو (Devoulx) وفيرو (Féraud) أي منذ حوالي نصف قرن، وقد اقترح خلالها تصنيفًا للوثائق العثمانية، بحيث قسمه إلى ثلاثة أجزاء: الأول خاص بالدفاتر العربية التركية وهو مرقم من 1 إلى 580، ويشمل أربعة أقسام والجزء الثاني عبارة عن مخطوطات عربية وتركية. أما الجزء الثالث فيتكون من تسع حزمات عبارة عن رسائل وقصاصات. **أنظر:**

- Jean Deny, **« A propos du fonds Arabe–Turc des archives du gouvernement général de l'Algérie »**, R.A, n° 62, 1921, pp.375-378.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، "**نظرة حول الوثائق العثمانية بالجزائر ومكانتها في التاريخ الحديث**"، مجلة التاريخ، العدد4، الجزائر، أفريل1977، ص.154.

[3]– سعيدوني،" **نظرة...**"، مرجع سابق، ص.145.

[4]– حكم تونس لمدة اثنين وعشرين سنة (1859–1882م)، وأوكل حكم المملكة في بداية عهده إلى وزيره الأكبر مصطفى خزندار، ولما تدهورت الأوضاع استبدله بالوزير خير الدين الذي تمكن من إنقاذ البلاد، وقد سعى لإقامة إصلاحات وتطبيق الدستور الذي وضعه سابقه، غير أنه لقي معارضة حالت دون ذلك، كما تميزت أواخر فترة حكمه بدخول البلاد في أزمة مالية وكثرت التدخلات الأجنبية وعلى رأسها فرنسا، وانتهى الحال بتوقيع الصادق باي على معاهدة الحماية في 12 ماي 1881م. **أنظر:** حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، 1953، ص ص. 172–173.

[5]– حماش، مرجع سابق، ص ص.17–18.

وبعد استقلال الجزائر سنة 1962م قام الباحث والمؤرخ التونسي عبد الجليل التميمي، بتقسيم الرصيد العثماني إلى خمسة أقسام[1]، وأعّد أيضا دليل بمضمون سجلات بيت المال والبايلك، كما وضع شهاب الدين يلس في متناول الباحثين فهرسة لوثائق المحاكم الشرعية تكونت من ثمانية أجزاء[2]، وهي فهرسة جد هامة لتعريف الباحثين بمضمون تلك الوثائق، خاصة للمُبتدئين في العمل على هذا الرصيد، ولكن بعد مقارنة بسيطة بين محتوى الفهرس وبين ما ورد في العلب يظهر مدى سطحية هذه الفهرسة فهي تصلح فقط للوثائق القصيرة التي تحتوي على عقداً واحداً، مثل عقود الزواج والطلاق والعتق وتبرئة ذمة، وبعض عقود المرافعات إلى المجلس العلمي. أما فيما يخص الوثائق التي تضمنت عدة عقود أو لُفافات فقد اكتفى الفهرس بذكر مضمون العقد الأول منها دون غيره من بقية العقود، ومنه فدراسة شاملة ودقيقة لهذه الوثائق أو لموضوع معين من خلالها لا يتأتى إلا بالعودة للعلب مباشرة دون حصر مادة البحث بما ورد في الفهرس.

1-1 وثائق المحاكم الشرعية:

تُعتبر وثائق المحاكم الشرعية من أهم الأرصدة الوثائقية العائدة إلى الفترة العثمانية فهي تضم مائة وأربعة وخمسون علبة، ويصل مجموع وثائقها إلى حوالي خمسة عشر ألف وثيقة، غير أن توزيعها ليس منتظماً على العلب، فمثلا تحتوي العلبة رقم 49 على 60 عقدًا، والعلبة رقم 82 على 120 عقداً، والعلبة رقم 76 على 196 عقدًا.

وتخص أغلب الوثائق مدينة الجزائر وفحوصها مع وجود وثائق أخرى خاصة بالمناطق المجاورة لها كالبليدة وملیانة والمدية وشرشال، فمثلاً العلبة رقم 76 خاصة بمدينة الجزائر والقليعة، والعلبة رقم 105/104 وأيضا العلبة رقم 106 تهم مدينة البليدة، والعلبة رقم34 تخص مدينتي المدية وملیانة.

---

[1]- شَمل القسم الأول منها الدفاتر من رقم 1 إلى 64، ويشمل القسم الثاني الدفاتر من 1 إلى 386، ويشمل القسم الثالث 28 دفترا. أما القسم الرابع فيتكون من 60 دفترا في حين يتكون الدفتر الخامس والأخير من 36 دفترا.

- عبد الجليل التميمي، "**فهرس الدفاتر العربية التركية بالجزائر**"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 2، زغوان، 1974.

[2]- شهاب الدين يلس، "**الوثائق الوطنية الفهرس التحليلي للوثائق التاريخية الجزائرية للرصيد العثماني 1058-1279هـ/ 1648-1862**"، العدد 9/8، الجزائر، 1980.

ويشمل الفضاء الزمني لهذا الرصيد كل الفترة العثمانية ويستمر إلى غاية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ويعود أقدم عقد إلى سنة 1525م، وتبقى العقود العائدة إلى القرن السادس عشر تتميز بالندرة[1] مع قلتها خلال القرن السابع عشر. أما الكم الهائل من الوثائق فيعود إلى القرن الثامن عشر خاصة النصف الأول منه، ليسجل بداية القرن التاسع عشر تراجعا ملحوظا في عدد الوثائق.

تُعد وثائق المحاكم الشرعية مصدرًا لا مثيل له لدراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للجزائر في الفترة العثمانية، وقد استمدت أهميتها من تنوع عقودها وبالتالي تنوع القضايا والمواضيع التي تناولتها وفي مقدمتها قضايا التحبيس، والبيع والشراء وعقود الزواج والطلاق، وعقود تصفية التركات، وعقود الهبة، والشُفعة، إضافة إلى المرافعات إلى المجلس العلمي، التي تعالج أغلبها قضايا الوقف وكذا النزاعات حول المعاملات السابق ذكرها... الخ[2]، فهي بذلك أداة ضرورية للتعرف على الحياة الثقافية للمجتمع وفعالياته ومصدرًا لا غنى عنه لإعادة كتابة تاريخ الجزائر الحديث[3].

ولا جدال في أهميتها فيما يخص باقي الولايات العربية، فهي في مصر صورة حية تعكس الحياة الاجتماعية والاقتصادية والقضائية[4]، ومنبع خصب لباحثي العصر العثماني وصورة متكاملة لواقع المجتمع المصري في تلك الفترة[5]، وفي دمشق تحكي قصة عصر كامل بكل قضاياه من اجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية وأدبية[6]، وفي لبنان تعتبر شاهد على الحياة اليومية للناس ولا يمكن لأي أحد أن يُغالط محتوياتها لأنها تدل على واقع

---

[1]– عائشة غطاس، "**سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر العهد العثماني**"، مجلة إنسانيات، العدد 3، وهران، 1997، ص.70.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، "**وثائق الأوقاف بالأرشيف الجزائري وإمكانية استغلالها في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر**"، المجلة التاريخية المغربية، العدد94/93، زغوان، 1999 ص.258.

[3]– غطاس، "**سجلات** ..."، مرجع سابق، ص.78.

[4]– رجب عبد القادر، مرجع سابق، ص.163.

[5]– نفسه، ص. 165.

[6]– دعد الحكيم، "**الوثائق الشرعية كمصدر لبحث الحياة الاقتصادية في العهد العثماني ثلاث وثائق من دمشق تعالج ذلك**"، أعمال مؤتمر الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، المجلة التاريخية المغربية، العدد 40/39، زغوان، 1985، ص.391.

الحدث بكل تجرد[1]، وفي طرابلس الغرب تُصنف ضمن المصادر الفريدة نظرًا لإلمامها بكل شرائح المجتمع، فهي تعكس حياة الناس العاديين مثلما تعكس حياة الأعيان منهم[2].

وقد كُتبت جُلها باللغة العربية مثلما هو مسجل في باقي الولايات العربية كدمشق وحلب وحماة وحمص[3] وطرابلس الغرب[4]. والملاحظ أن القضاة كان لهم دور محوري في تسجيل تلك العقود، فلا تمر قضية دون أن يطّلع عليها القاضي ويبدي رأيه فيها ويصدر قراره بشأنها، فالقاضي في الدولة الإسلامية هو المُخول في إقامة العدل بين الناس والحكم في المنازعات والخصومات والجرائم والمظالم والولاية على فاقدي الأهلية والنظر في الأوقاف[5]، وفي القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية كالإرث والطلاق، وأيضاً الفصل في القضايا الاقتصادية مثل المشاكل الناتجة عن المعاملات التجارية، وكل ما يتعلق بالإدارة الحضرية[6].

1-2 سجلات بيت المال:

يضم رصيد سجلات بيت المال أربعة وستين سجلاً مرقمًا من 1 إلى 64 وموزعاً على إحدى عشر علبة، تغطي القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، ويتناول مواضيع متعلقة بالتركات والوفيات وحقوق الورثة ونصيب بيت المال من عائدات الأوقاف، ونفقات الفقراء والغرباء، وحفظ أمانات الغائبين واليتامى[7]، وقد أشرف على تسجيلها نُظّار

---

[1]- أورور عضاضه، "**الوقف في مدينة بيروت العثمانية 1843- 1909 استنادا إلى وثائق المحكمة الشرعية**"، منشور في أعمال المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام حول الأوقاف في بلاد الشام منذ الفتح العربي الإسلامي إلى نهاية القرن العشرين، تحرير محمد عدنان البخيت، المجلد4، لجنة تاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية- عمان، 1431هـ/ 2010م، ص.347.

[2]- محمد عمر مروان، **سجلات محكمة طرابلس الشرعية 1147- 1271هـ/1760 – 1851م دراسة في مصدر تاريخي**، ط1، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية، بنغازي- ليبيا،2003، ص ص. 14-15.

[3]- الحكيم، مرجع سابق، ص. 392.

[4]- مروان، "**سجلات** ..."، مرجع سابق، ص.16.

[5]- محمد بن عبد العزيز بن عبد الله، **الوقف في الفكر الإسلامي**، ج1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1996م ص.376.

[6] -André Raymond, **Grandes villes arabes à l'époque ottomane**, Sindbad, Paris, 1986, p.126.

[7]- سعيدوني، "**وثائق الأوقاف** ..."، مرجع سابق، ص.257.

- شهاب الدين يلس، "**الأرشيف العثماني الجزائري عمل وأفاق**"، منشور في الوثائق العثمانية في الأرشيفات العربية والتركية، مجلة الوثائق العربية، العدد 22، الرياض، 2004، ص.80.

مؤسسة بيت المال، ففي أغلب الأحيان يُفتتح السجل بذكر مضمونه واسم الناظر الذي أشرف على كتابته ثم يُقيد الشهر والتاريخ الذي كتب فيه[1].

وكُتبت أغلب هذه السجلات باللغة العربية وبخط مغربي يختلف جودته ووضوحه من سجل لأخر، ولهذا النوع من السجلات أهمية بالغة فيما يتعلق بدواخل المنزل ومحتوياته من أثاث وأواني وملابس وغيرها، وبالتالي التعرف على مستوى الثروة والواقع المادي والاجتماعي والثقافي لمختلف الفئات الاجتماعية بمدينة الجزائر[2]، ونفس الملاحظة تُسجل بخصوص باقي الولايات العثمانية كدمشق التي حظيت بعدة دراسات من خلال دفاتر المخلفات نذكر منها، عمل كلوت استبلات (Colette Establet) بعنوان "دواخل الدمشقيين في بداية القرن الثامن عشر المستفيدين من الجرد"، معتمدة في ذلك على سجلين لدفاتر المخلفات المحفوظة بمحكمة القسمة العربية[3]، كما أبرزت في دراسة أخرى وجود الكتب ضمن المخلفات مما يجعل منها مادة أساسية لدراسة الوضع الثقافي في دمشق[4]، إضافة إلى إلى العمل المشترك بينها وبين جون بول باسكوال (J. P.Pascual)، حيث قاما بدراسة الوضع المادي والاجتماعي للعائلة في المجتمع الدمشقي في نهاية القرن السابع عشر اعتمادًا على عينة بلغ عددها 450 تركة[5].

---

[1]– ورد في إحدى السجلات ما يلي "الحمد لله ابتداء هذا السجل المبارك المعد لشغل المواريث المخزنية وحفظ أموال الأسرى والغيب على ما جرت به العادة ببلدنا الجزائر المحمية بالله تعالى في ولاية المعظم المحترم السيد سليمان بيت المالجي في التاريخ بن والي التركي بتاريخ غرة محرم الحرام فاتح شهور 1233 ثلاثة وثلاثين ومأتين وألف من هجرة من له العز والشرف صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم ووالى عليه وأنعم" **أنظر**: أ.و.ج، ب.ب.م، ع 10، س.52.

[2]– أعد تال شوفال دراسة هامة عن مدينة الجزائر نهاية القرن الثامن عشر حول السكان والمجال الحضري معتمدًا على دفاتر المخلفات:

−Tal Shuval, **La ville d'Alger vers la fin du XVIII^e siècle population et cadre urbain**, CNRS, Paris, 1998.

[3]- Colette Establet, « **Les intérieurs damascains au début du XVIII^e siècle sous bénéfice d'inventaire »,** Les villes dans l'empire ottoman : activités et sociétés, T2, sous la direction de Daniel Panzac, CNRS, 1994, pp.15-46.

[4]– ورد ذكر الكتب المخلفة في 50 تركة من مجموع عينة بلغ عددها 275 تركة وهو ما يمثل 18.2%، من مجموع الحالات... للمزيد **أنظر**:

-Colette Establet, **« Les inventaires après décès, sources d'histoire culturelle (Damas vers 1700) »**, Etudes sur les villes du Proche-Orient XVI^e – XIX^e siècle, Hommage a André Raymond, Institut Français d'études arabes de Damas, 2001, pp.81-90.

[5]- Colette Establet, et Jean Paul. Pascual, **Familles et fortunes à Damas 450 foyers damascains en 1700**, Institut Français d'études arabe de Damas, Syrie, 1994.

وقام نفس الباحثَين بإعداد دراسة أخرى خاصة بثروات العسكر في دمشق في نهاية القرن السابع عشر اعتمادًا على السجل رقم 10 المحفوظ بمحكمة القسمة العسكرية[1]، كما نوه العديد من الباحثين بأهمية تلك الدفاتر في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لدمشق[2].

ونفس الأهمية حظيت بها دفاتر المخلفات في تونس، حيث اعتبرها الباحث محمد الهادي الشريف ذات أهمية بالغة خاصة وأنها لم تشمل فقط عاصمة الإيالة وبعض المدن، بل غطت كل التراب التونسي مما جعلها تعطي صورة حية عن الواقع المادي للمجتمع ومستوى ثرائه والحياة اليومية لأفراده في النصف الأول من القرن التاسع عشر[3].

وكان اعتمادنا على سجلين من رصيد بيت المال، واستفدنا منها بشكل خاص في ذكر الجنود المتوفين في المحلات، وكذلك المتوفين غرقا في البحر[4].

1- 3 دفاتر البايلك:

تُعد دفاتر بيت البايلك من أهم الأرصدة عددا حيث احتوت على ثلاثمائة وستة وثمانين سجلا موزعاً على ست وثلاثين علبة مرقمة من 1 إلى 386، وتغطي الفترة الممتدة من منتصف القرن السابع عشر ميلادي إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ميلادي، منها واحد وثلاثون سجلاً يعود للنصف الثاني من القرن السابع عشر 1058-1099هـ/ 1648-1688م، ومائة وثمانية وسبعين سجلا تخص القرن الثامن عشر 1100-1200هـ/

---

[1]- Colette Establet, et Jean Paul Pascual, **La gent d'État dans la société ottomane damascène Les Askar à la fin du XVII[e] siècle**, Institut Français du Proche-Orient, Damas- Syrie, 2011.

[2]- عبد الكريم رافق، "**سجلات التركات كمصدر لدارسة التاريخ الاجتماعي الاقتصادي**" بحوث ودراسات في التاريخ العربي مهداة إلى الأستاذ نور الدين حطوم، دار الشمال للطباعة والنشر، دمشق، 1992.

-Jean Paul Pascual, **« Les inventaires après décès ; une source pour l'histoire économique et sociale dans Damas au 17[e] siècle »**, Les villes dans l'empire ottomane activités et sociétés, sous la direction de Daniel Panzac, CNRS, 1994.

[3]- Mohamed Hedi Chrif, **« Les documents de Beyt Al-Mal dans les archives de l'ancienne direction des habous »**, Revue d'Histoire Maghrébine, n° 39-40, 1985, Zaghuan -Tunis, pp.209-212.

[4]- كان من المهم تتبع حياة الواقفين بدراسة مخلفاتهم وبذلك نعطي بعداً أخر للموضوع، ولما تصفحنا الرصيدين وجدنا أنه أمر متعذر الوصول إليه نظراً لطبيعة المعطيات الواردة في دفاتر المخلفات فهي ترصد معلومات مفصلة ودقيقة عن تركة المتوفى. أما المعطيات الخاصة بالمتوفى فهي جد مختصرة مثل مخلفات "محمد بلكباشي جيئ بها من..."، فرغم عثورنا على تركات تطابق فيها اسم ورتبة المتوفى مع أسماء بعض الواقفين من عناصر من الجيش الانكشاري، إلا أننا لم نستطع الجزم بأن صاحب التركة هو نفسه الواقف.

1688–1785م، ومائة وست وخمسين سجلا يشمل الفترة من أواخر القرن الثامن عشر إلى غاية الثلث الأخير من القرن التاسع عشر 1201–1278هـ/ 1786–1882م، إضافة إلى اثنين وعشرين سجلا لا تحتوي على تواريخ[1].

وتخُص معظم هذه السجلات مدينة الجزائر وبعض المدن الأخرى كالبليدة، وشرشال، والقليعة، وبجاية، وعنابة، ومازونة، ومستغانم[2]، وأغلبها مكتوبة باللغة العربية والقليل منها باللغة العثمانية مثلما هو الحال بالنسبة للسجلين رقم 2 و3 من العلبة 2، وكذلك السجل رقم 5 و6 و8 من العلبة رقم 3. أما عن محتواها فهي تعالج قضايا اجتماعية واقتصادية وإدارية وثقافية متنوعة، والقسم الأكبر منها يشمل النفقات والمداخيل الخاصة بالأملاك الموقوفة خاصة تلك الموجهة لفقراء الحرمين الشريفين، كما تضمنت سجلات أخرى خاصة بمصاريف ومداخيل المساجد[3] والعيون والسواقي[4]، وتحتوي سجلات أخرى على ما تدفعه الأوطان من زكاة وعشور[5]. ومن هذا الرصيد وقع اختيارنا ثلاثة وثلاثون سجلاً نذكر أهمها:

– **العلبة 17، السجل 167/82:** يحتوي هذا السجل على 212 ورقة مكتوبة بخط واضح، وقد وضعته الإدارة الفرنسية سنة 1849م بهدف حصر الأملاك الوقفية الموجهة لمؤسسة فقراء الحرمين الشريفين. وبلغ مجموعها 2298 وقفية ساهمت بها فئات اجتماعية مختلفة (حكام، موظفين سامين، حرفيين أندلسيين والنساء)، وبخصوص مناطق تواجد هذه الأملاك، فقد كان نصفها يقع داخل أسوار المدينة بـ 1280 وقفية وهي تبدأ من ورقة رقم 1 إلى الورقة رقم 116، وأيضا من الورقة 135 إلى الورقة 138.

وفيما يتعلق بالأملاك الموجودة في الفحوص، فقد بلغ عددها 145 ملك يبدأ من الورقة 117 إلى الورقة 134، وأيضا من الورقة رقم 139 إلى الورقة 142. أما عن عدد الوقفيات الخاصة بالجيش الإنكشاري فقد بلغت 257 وقفية، 240 منها واقعة داخل أسوار المدينة، كما اشتمل السجل على 860 وقفية أخرى تبدأ من الورقة 143 إلى أخر السجل وهي خاصة

---

[1]– سعيدوني، "**وثائق الأوقاف**..."، مرجع سابق، ص ص.257–258.

[2]– أ.و.ج، ب، ع 29، س232/327، 233/328، 234/329.

[3]– أ.و.ج، ب، ع 20، س108/193 وأيضا ع28، س 220/315، س 221/316، س 222. ع29، س231/326.

[4]– أ.و.ج، ب، ع 14، س72، ع13، س70.

[5]– أ.و.ج، ب، ع 10، س59.

بالأوطان كبني خليل وبني موسى، وأخرى خاصة بالأملاك الواقعة في المدن القريبة من دار السلطان كالبليدة وملیانة وشرشال، وأيضا المدن البعيدة عنها كمستغانم مازونة وعنابة. ورغم المعلومات المختصرة التي تضمنها السجل كغيره من الملخصات التي وضعت في الفترة الاستعمارية[1]، إلا أنه أفادنا في معرفة وصول بعض الوقفيات الذرية إلى المرجع بذكر عبارة "دخلت" أمام نص الملخص. كما تضمن عدة وقفيات للجيش لم نعثر عليها في الأصل.

– **العلبة 22، السجل 222/135:** يحتوي على25 ورقة، ويعود تاريخه إلى 1091هـ/ 1680م، أما عنوانه فقد جاء بـ" هذا تقييد مبارك إنشاء الله يشتمل على ما تحصل من وجبة أكرية أوقاف الحرمين الشريفين مكة والمدينة زادهما الله شرفاً وما يدخل من الفتوحات الربانية سنة إحدى وتسعين وألف"، وفقد تضمن هذا السجل معطيات هامة عن 193 مُلك من حيث أنواعها وأماكن تواجدها وثمن كرائها والفئات الاجتماعية المُستأجرة لها.

– **العلبة 22، السجل 224/137:** يحتوي على 61 ورقة مرقمة من 11 إلى 72، ويعود تاريخه إلى أوائل محرم 1126هـ/1714م. أما مضمونه فهو خاص بتقييد وذكر الأماكن المُحّبسة على فقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة وما تحصل من مردود كرائها، كما اشتمل على الأماكن المُحّبسة على المسجد الذي جدده الداي حسن باشا، وما صرفه الوكلاء على الأملاك الموقوفة كالترميم وأجرة البنائين وغيرها، بإشراف أمناء فقراء الحرمين الشريفين وهم الحاج محمد أغا التركي، والمكرم محمد بن عبد الله التركي، والحاج محمد بن المرحوم السيد أحمد العطار، وأيضا الحاج مصطفى بن المرحوم إبراهيم أغا، وتشمل أغلبها الوقفيات الواقعة داخل دار السلطان، حيث ورد فيها نوع المُلك واسم المالك الذي أوقفه، ثم اسم المُستأجر الأول والثاني إن وجد مع ذكر ثمن الاستئجار وطريقة تسديده.

---

[1]– قامت فرنسا بعد فترة وجيزة من احتلالها الجزائر بمباشرة إحصاء الأملاك العائدة إلى الفترة العثمانية، وذلك بإعداد مُلخصات لمختلف أنواع المعاملات منها جرد الأملاك الوقفية، وما يعاب عن هذه الملخصات هو معطياتها المكتوبة بشكل مختصر مقارنة بالأصل، مع تسجيل نقص في العديد من العقود، فقد عثرنا مثلا على العديد من عقود التحبيس الخاصة بالجيش في الوثائق الأصلية أو في نسخ منها، غير أننا لم نجدها في المُلخصات، كما وجدنا بعضها في الملخصات دون الأصل، ورغم عدم دقة الملخصات إلا أنها الأكثر اعتمادا من قبل الباحثين الأجانب المختصين في الفترة العثمانية، سواء من حيث التعريف بها وبأهميتها أو بإنجاز بحوث من خلالها، ويعود ذلك إلى سهولة استغلالها والعثور عليها. **أنظر:**

- Isabelle Grangaud, « **Alger au miroir de ses sources ? ce que le fonds des archives de la Régence est a son histoire ottomane** », Alger lumières sur la ville, vol 1, Alger, 2002, pp.49-57.
- Shuval, Op.cit, pp.33-34.

– **العلبة 34، السجل 435/337:** وضع من طرف إدارة الدومين سنة 1849م، ويتضمن ملخص وكراء الأملاك الموقوفة من طرف مختلف الفئات الاجتماعية على مؤسسة سُبل الخيرات ومساجدها، وبيان الأملاك التي دخلت إلى المرجع والتي لم تدخل وقت كتابة السجل. كما تضمن معطيات أخرى عن أسماء وكلاء مؤسسة سُبل الخيرات ونشاطهم، وكذا المصاريف التي تخرج على جامع صفر وجامع الجديد، وزاوية كجاوة، وزاوية دار القاضي، ويدخل ضمن المصاريف أجور الموظفين وما تحتاجه تلك المؤسسات من صيانة كالتبييض وغيرها.

– **العلبة 33، السجل 423/325:** يتضمن معطيات في غاية الأهمية عن الجامع الجديد الذي بني على أنقاض المدرسة العنانية، والمصاريف التي خرجت أثناء بنائه، كما احتوى السجل على ورقتين في آخره خاصة بأسماء المتصدقين وقيمة الصدقات التي دفعوها لبناء الجامع الجديد.

– **العلبة 35، السجل 456/357:** وضع من طرف الإدارة الفرنسية سنة 1849م، وهو سجل صغير يحتوي على تسع ورقات فقط ويتضمن "تحصيل الأماكن المُحّبسة على ديار الجيش" والبالغ عددها 172 مُلك، حيث تضمن إحصاء للأملاك الموقوفة على الثكنات وأماكن تواجدها وثمن كرائها، مع ورود حالات قليلة أشارت إلى أسماء المُكترين.

واعتمدنا على رصيد آخر وهو رصيد بيت المال والبايلك ويظهر من العنوان أنه خليط بين الصنفين، ويضم 18 علبة تحتوي على 129 سجل، غير أن الثمانية سجلات الأخيرة مفقودة. وقد عدنا إلى خمسة سجلات من هذا الرصيد أهمها:

– **العلبة 9، السجل 159/51:** يخص هذا السجل كراء ما تحصل من أوقاف الحرمين الشريفين لسنة 1220هـ/1803م، وينفرد عن باقي السجلات الخاصة بهذا النوع أنه أشار إلى مناطق تجنيد المتطوعين.

– **العلبة 13، السجل 84** يخص الفترة الممتدة من 1201 إلى 1240هـ/1786–1824م، ومكتوب باللغة العثمانية، ويتضمن معطيات مختلفة عن الجيش منها، تعيين الأغوات والخواجات على مستوى المحلات والنوبات، وأيضا أسماء الجنود المتوجهين لممارسة مهامهم في هذه المراكز، مرفقة بأرقام أوجاقهم والمناطق التي جُندوا منها، ومعلومات أخرى خاصة

بتجنيد المتطوعين، وأسماء الجنود الذين سمحت لهم السلطة بالسفر خارج الإيالة لعدة أسباب صلة الرحم والتجارة ولأداء فريضة الحج.

– **العلبة 16، السجل 98:** يحتوي هذا السجل على خَمسين ورقة، عبارة عن ملخص لأوقاف الحرمين الشريفين مكة والمدينة، والمساجد وأيضا الوقفيات المشتركة بين فقراء الحرمين وفقراء الأندلس وما دخل منها إلى المرجع وما لم يدخل أثناء إعداد السجل. أما عن عدد الوقفيات فقد تجاوزت 670 وقفية مرتبة حسب حومات ومناطق تواجد الأملاك الموقوفة، وهي حومة البوزة، البادستان، سيدي رمضان، علي بتشين، زنقة بن فارس، الحمامات، سيدي علي الفاسي، باب الجديد، دار سركاجي، باب الجزيرة سوق الكتان، زاوية القشاش، بئر الرمانة، وعين الحمرا.

1-4 وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة:

يعود هذا الرصيد إلى الفترة العثمانية، ويضم في مجموعه ألف وستمائة واثنتان وأربعون وثيقة موزعة على خَمس مجموعات تُشكل ملفاً واحدًا، وتحمل الأرقام التالية1601، 1642، 1903، 2316، و3203، وتمثل ألف وست وثمانون وثيقة الرصيد الجديد المعروف برصيد دلفان، وهي موزعة على اثنتا عشر ملفًا توجد ضمن خَمس مجموعات ثلاثة منها، تضم ملفان وهي المجموعات 3190 و3204 و3207، أما المجموعتين 3205 و3206 فتحتوي على ثلاثة ملفات، وتمثل المائة وعشرون وثيقة المتبقية المجموعتين التونسيتين وتحملان الرقم 37 و 3180[1].

وهذه الوثائق عبارة عن مراسلات بعضها موجه من السلاطين والموظفين السامين في الدولة العثمانية إلى الحكام في الإيالة، والبعض الأخر عبارة عن رسائل متبادلة بين الموظفين في البايلك ونُظرائهم في دار السلطان، كما نجد رسائل أخرى صادرة من قادة المحلات والنوبات إلى الدايات والموظفين السامين أو العكس. أما عن مضمونها فقد احتوت على معطيات متنوعة وفريدة من نوعها عن مختلف النواحي السياسية والدبلوماسية والإدارية منها، فرمانات تعيين الولاة في الجزائر، وعلاقات الجزائر بالدولة العثمانية ومساعدتها لها في الحروب التي خاضتها في مختلف الجبهات، ومعلومات أخرى عن بعض الولايات

[1]– حماش، **كشاف...**، مرجع سابق، ص.14.

العثمانية كمصر وتونس، إضافة إلى معطيات عن الوضع الاقتصادي كالسلع والعملة... وغيرها.

وكان اعتمادنا على تسعة وسبعون وثيقة من هذا الرصيد وأغلبها تلك المصنفة في المجموعة 3190، واستفادتنا منها كانت بشكل خاص فيما يتعلق بعملية التجنيد ونشاط الوكلاء خاصة في أزمير، ومعلومات أخرى عن خان الجزائر في أزمير وموظفيه، وتنظيم الجنود في الإيالة.

1-5 أرشيف ما وراء البحار بأكس أون بروفنس (فرنسا) Archives d'Outre Mer, Aix En Provence:

سمحت لنا أربع زيارات علمية إلى مدينة أكس أون بروفنس بمرسيليا Provence Aix En بتصفح الرصيد الوثائقي المحفوظ بأرشيف ما وراء البحار المتعلق بالفترة العثمانية، واعتمدنا فيه بشكل خاص على مجموعة Z التي تضم 70 علبة، منها ست سجلات الأخيرة المرقمة 64 إلى 70 عبارة عن ملخصات تم إعدادها في السنوات الأولى التي عقبت الاحتلال. وقد رجعنا إلى 210 عقدًا موزعًا بين عقود التحبيس والشراء والمرافعات إلى لمجلس العلمي، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الرصيد هو نفسه المصنف في الجزائر تحت عنوان "**وثائق الرصيد العثماني**"، ورغم أن فرنسا كانت قد أعادت النسخة الأصلية للجزائر اثر زيارة الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان (Valéry Giscard d'Estaing) سنة 1975م، إلى أننا سجلنا وجود نقصًا في العقود المحفوظة في نفس الرصيد في الجزائر، ونذكر على سبيل المثال السجل رقم 116 من العلبة 52 والذي يحتوي على الصدقات الموجهة لفقراء الحرمين الشريفين.

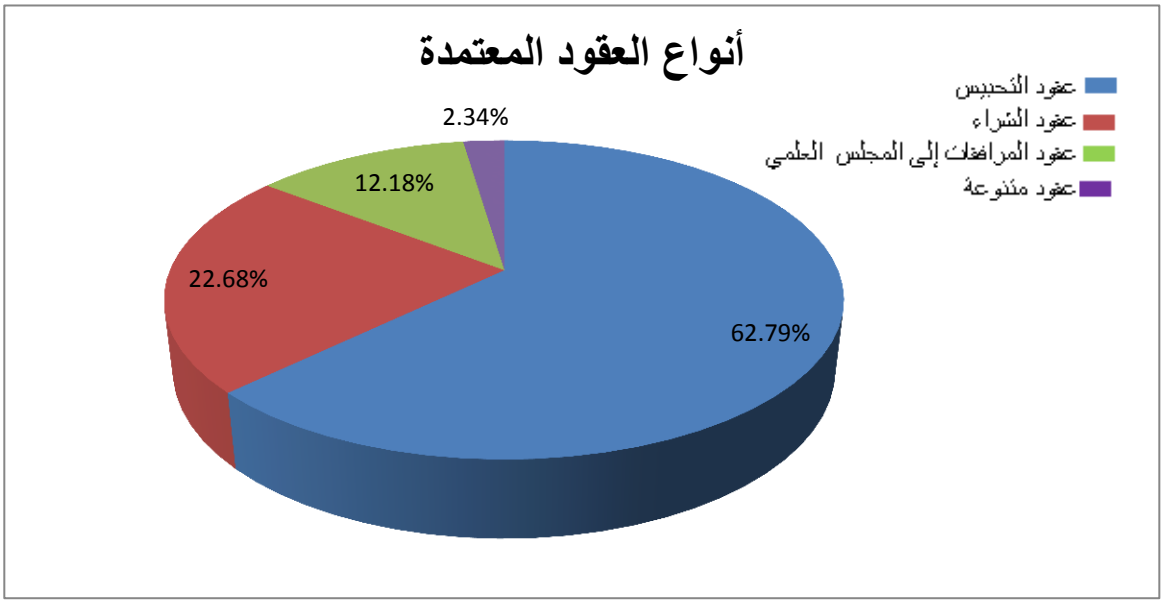
2- وصف االمدونة:

وقع ضبط عقود مدونة البحث بعد المسح الشامل للوثائق السابق ذكرها، وتم الاعتماد على ألف وسبعة وستين عقدًا، إضافة إلى عدد من دفاتر البايلك، ورصيد بيت المال والبايلك، وفيما يخص وثائق المحاكم الشرعية فقد عدنا إلى 670 عقد تحبيس[1]. و242 عقد شراء منها 153 عقد خاص بتتبع مصدر الأملاك الموقوفة، واعتمدنا أيضًا على 130 مرافعة

[1]– منها 112 عقدًا لم ندرجها في العينة بل اعتمدنا عليها في شرح قضايا أخرى كالتعريف ببعض المؤسسات الوقفية، والرجوع عن الوقف وإسهام الموظفين السامين في الوقف على الثكنات التي كانت مأوى لهم أثناء ممارستهم للعمل العسكري.

إلى المجلس العلمي تناولت مواضيع لها علاقة بأوقاف الجيش كالعناء والادعاء بالاستفادة من الوقف والشكاوي المقدمة من قبل الواقفين بهدف الرجوع عن ما كان صدر عنهم من تحبيس وغيرها من القضايا.

وبهدف شرح قضايا لها صلة بالموضوع عُدنا إلى وثائق أخرى متنوعة بلغ عددها خمسة وعشرين عقدًا موزعا بين إثبات الملكية والعتق وإرسال الصدقات إلى فقراء الحرمين الشريفين عن طريق ركب الحج، وقد احتوت هذه الأخيرة على معطيات عديدة منها كيفية إرسال الصُرة إلى البقاع المقدسة، ودور الجيش الإنكشاري في تلك العملية. وفيما يلي مجمل العقود المعتمدة من خلال سجلات المحاكم الشرعية:

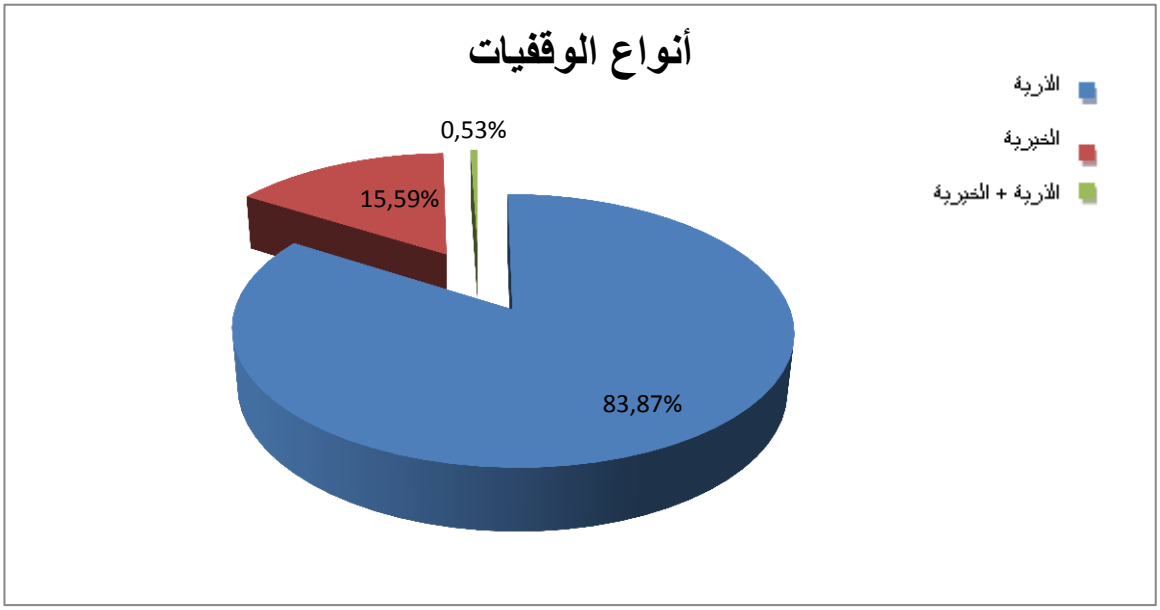


2-1عقود التحبيس:

تعتبر عقود التحبيس أو الوقف أساس هذه الدراسة، وقد بلغ عدد الوقفيات الخاصة بالجيش 558 وقفية. ومن خلال هذا النوع من العقود يمكن استخلاص عدة معطيات عن مختلف الفئات الاجتماعية المساهمة في الوقف منها، الجيش الإنكشاري كالرتب العسكرية التي تقلدوها والحرف التي مارسوها، ونوع العقارات التي امتلكوها وأماكن تواجدها بالمدينة، كما تتضمن معطيات عن كيفية انتقالها إلى الجيش، كما تفيدنا في جانب العلاقات الاجتماعية للإنكشارية كنوعية المصاهرات التي تمت لهم، وعدد أولادهم.

وفيما يتعلق بالجانب الطبوغرافي والثقافي فهي تساعد على معرفة المراكز الدينية المتواجدة بالمدينة من مساجد وكتاتيب وزوايا مع معطيات أخرى عن كيفية تسييرها، وأحيانًا أخرى يمتد التعريف بالأملاك الجيش ليشمل الأملاك المجاورة مثلما هو الحال بالنسبة لمحمد أغا الذي حَبّس دار واسطبل موجودين أسفل جامع صفر أعلى كوشة الولي الصالح سيدي يوسف الكواش، وتحدها من بعض جهاتها دار الشاوش ومن جهة أخرى دار أحمد أغا الصبايحية[1]، أما دار حسن البابوجي بياباشي الموجودة في زنقة بن فارس فكانت مجاورة لدار إبن الشاوش وقريبة من عين ماء[2]، وبالتالي فمثل هذه الحالات وغيرها يمكن توظيفها في دراسة دار السلطان والعناصر الفاعلة فيها، وفي أسماء حوماتها وما اندثر وما بقي منها، إضافة إلى معرفة المرافق الاقتصادية للمدينة من أسواق وسويقات وفنادق ودكاكين وأفران وكوشات وحمامات وغيرها.

بلغ مجموع الوقفيات التي أسسها الجيش الإنكشاري 558 وقفية، موزعة على 468 وقفية ذرية، و 87 وقفية خيرية، و 3 وقفيات مشتركة ما بين الوقف الذري والخيري مثلما هو مبين في الدائرة النسبية التالية:



[1]– أ.و.ج، م.ش، ع102/101، و92.

[2]-A.O.M. 1MI. B3, Z 6.

2-2 عقود البيع والشراء:

يُعتبر البيع من المعاملات المشروعة، ويشترط فيه أن يكون مُؤسسًا على الإيجاب والقبول في أربعة أشياء هي: طهارة المبيع، وأن يكون منتفعا به، ومقدور على تسليمه، ومعلومًا للمتعاقدين[1].

وتضمنت المدونة قيد الدراسة، الصيغة التي تمت بها عقود البيع[2] والشروط الخاصة بهذا النوع من المعاملات، ويمكن التمييز بين نوعين من عقود البيع ففي النوع الأول تتم العملية مباشرة بين المتعاقدين؛ أي بين البائع والمشتري، ويُفتتح العقد عادة بذكر اسم البائع ثم نوع العقار المراد بيعه ومكان تواجده، بعدها يذكر اسم المشتري ثم ثَمن المبيع، وفي الأخير يأتي ذكر التاريخ والشهود، ويبدو من خلال الألفاظ المستعملة من قبل الموثقين أن عقود البيع تم صياغتها بطريقة واضحة ودقيقة، فبخصوص حدود العقار تُستعمل العبارة التالية "... بما لها من حد وحق داخلا وخارجا بيعا تاما بتا مبرما خاليا من جميع المفاسد كلها ومن المبطلات بأسرها ومن الشرط والثنيا والخيار..."[3].

وتأكيدًا على قبض البائع للثمن تُدرج العبارة التالية في كل عقود البيع،" قبض البائع المذكور من المبتاع المذكور جميع العدد باعترافه بذلك القبض التام وأبرأه منه بالإبراء العام وسلم له تملك المبيع المذكور التسليم التام فتسلمه منه وملكه دونه وحل فيه محله محل المُلاك في أملاكهم وذوي الأموال في أموالهم بعد معرفتهما في ذلك ثمنا ومثمونا المعرفة التامة النافية للخطر والجهالة وعلى واجب السُنة في ذلك والمرجع بالدرك حيث يجب.."، بعدها ترد عبارة " شهد عليهما بما فيه عنهما وهما في أحوالهما الجايزة شرعا وعرفهما عينا واسما..."[4]، وفي الأمر دلالة على حضور البائع والمشتري أثناء كتابة العقد وهما في كامل قواهما العقلية.

---

[1]- أبو القاسم بن سلمون بن علي بن عبد الله الكتاني، **العقد المنظم للحكام فيما جرى بين أيديهم من الوثائق والأحكام**، تحت رقم 1366، قسم المخطوطات المكتبة الوطنية، الحامة، الجزائر، ج1، ورقة 71 وجه.

[2]- وبنفس الصيغة كتب عقد بيع بمدينة الجزائر يعود تاريخه إلى سنة 1058هـ/1648م، وقد عُثر عليه في المغرب بين حزمة من العقود، **أنظر:**

- Saadeddine Bencheneb, « **Un acte de vente dressé à Alger en 1648** », R. A, n° 89, 1945, pp.287- 289.

[3]- أ.و.ج، م.ش، ع50، و77.

[4]- نفسه.

وفي النوع الثاني من عقود البيع يكون فيه البائع مُمثلا في أعلى موظف في مؤسسة بيت المال وهو الناظر أو بيت المالجي الذي يتولى الإشراف على بيع الأملاك التي دخلت لمؤسسة بيت المال سواء بسبب مصادرتها[1]، أو بسبب وفاة أصحابها دون ترك ورثة شرعيين[2].

وفي هذا النوع من عقود البيوع، يُفتتح العقد بذكر اسم الناظر ومهامه حيث نقرأ ما نصه: "أشهد الناظر على شغل المواريث المخزنية والبائع ما على ملك بيت المال من الدور والأراضي والجنات داخل مدينة الجزائر وخارجها أنه باع ما على ملك بيت المال بحكم نظره عليه..."[3]، ثم يرد نوع المُلك ومكان تواجده واسم الشخص المتوفى والمُلك المخلف عنه، ثم يُعرض العقار في سوق الدلالة أين يباع في المزاد العلني ليكون من نصيب من يدفع أكبر مبلغ، وفي أخر العقد يتم الإشارة إلى أن المشتري قد دفع المبلغ للناظر، وفي الأخير يُذكر الشهر والتاريخ الذي تمت فيه المعاملة مع وضع ختم القاضي.

ومنه يتبين أن عقود البيع تتضمن معطيات ذات صلة بالجانبين الاجتماعي الاقتصادي فمن خلالها نتعرف على الانتماء الاجتماعي للمتعاملين وأنواع العقارات والعملات المتداولة وقتذاك.

2-3 المرافعات إلى المجلس العلمي:

يُعتبر المجلس العلمي أو مجلس الشّرع العزيز كما ورد في بعض الوثائق[4] بمثابة محكمة استئناف تُحال إليه القضايا التي لم يتوصل القُضاة إلى إيجاد حلول لها على مستوى

---

[1]– بعد أن أصدر أهل الحل والعقد – أي عسكر البلد– قرارهم بمصادرة أملاك المكرم يوسف الانكشاري بن محمد أغا أعطوا الإذن للناظر صاري مصطفى أغا أن ينوب عنهم في بيعها لصالحهم حيث ورد في العقد ما نصه "... بعد أن أجمع أهل الحل والعقد من عسكر بلد الجزائر وقر الله جمعهم واجتمع رأيهم على بيع ما على ملك المكرم يوسف الانكشاري بن محمد داخل البلد المذكور وخارجه وصرف ثمنه في مرتبهم ومصالحهم وأذنوا أسعدهم الله ... للأمين صاري مصطفى أغا بن محمد التركي الناظر وقت تاريخه على المواريث المخزنية ....أن ينوب عنهم في بيع ما سيذكر عمن ذُكر لصرف ثمنه فيما ذُكر....**أنظر**:

– أ.و.ج، م، ش، ع 47، و66.

[2]- Aumerat, « **La propriété urbaine à Alger** », R.A, n° 41, 1897, p.323.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع55، و33. وأيضا ع 2/47، و4.

[4]- A.O.M, 1MI, B3, Z 8.

المحكمتين الحنفية[1] والمالكية[2]، وقد طرحت على جلساته قضايا مختلفة أهمها تلك المتعلقة بالوقف، فالواقف مُلزم بالعودة إلى قرار المجلس العلمي في بعض حالات الرجوع عن الوقف، أو أثناء تغيير مرجعه أو في حالة رغبته في إدخال مستفيدين جُدد وإخراج آخرين، ويعتبر العناء[3] من أهم وأكثر المسائل المطروحة على المجلس العلمي.

وبذلك فالمرافعات إلى المجلس العلمي تتضمن عدة معطيات عن تصرفات الواقفين وما ينجم عنها من علاقات أسرية، إضافة إلى معطيات عن النشاط الاقتصادي كنوعية الأملاك ووضعها بعد تحبيسها، وكذا العملات المتداولة بالجزائر أثناء الفترة العثمانية.

[1]– تقع المحكمة الحنفية بالرحبة القديمة واشتملت على دار وعلوي مُحبّسين من طرف عائشة بنت أوسطى موسى الأندلسي سنة 1079هـ/1668م، وفي نفس السنة تم كراؤها بحيث أصبحت مقرا للقضاة الأحناف، وفي شهر رجب من سنة 1168هـ/1755م تم تأسيس المحكمة الحنفية في نفس المكان من طرف الداي علي باشا نقسيس، بعد أن تعاوض هذا الأخير مع ناظر فقراء الحرمين الشريفين بداره الواقعة أسفل حمام القايد موسى، وبعد أن جدّد بناء الدار والعلوي جعلهما حُبسا ومقراً لجلوس القضاة الأحناف لإصدار أحكامهم.... وتولت المحكمة الحنفية تدوين معاملات متنوعة أهمها القضايا المتعلقة بالأوقاف للمزيد عن المحكمة الحنفية ودورها **أنظر:**

- Zahra Zakia, **D'Istanbul à Alger : La fondation de Waqf des Subul al-khayrāt et ses mosquées hanéfites à l'époque ottomane (du début du XVIII^e siècle à la colonisation française),** thèse pour obtenir le grade de Docteur, d'Aix-Marseille Université, Juillet 2012, pp.109-111.

[2]– تقع المحكمة المالكية في قلب المنطقة الاقتصادية بالقرب من سوق الشماعين أين يتواجد أيضا جامع وزاوية دار القاضي، وهو ما جعل العديد من المتعاملين يسجلون بها المعاملات الخاصة بعقود البيع والشراء، كما اختصت بمعالجة مختلف القضايا المتعلقة بتقسيم التركات...**أنظر:** – أ.و.ج، م. ش، ع 102/101، و5، و23.

-Fatiha Loualich, **La famille à Alger XVII^e et XVIII^e siècles Parenté, alliances et patrimoine**, Préface de Bernard Vincent, Media Plus, Constantine, 2017, pp.275−276.

[3]– سنتعرض له بالتفصيل في الفصل الخامس من هذه الرسالة.

المبحث الثاني: الوقف مشروعيته وأحكامه:

الوقف ظاهرة إسلامية محضّة تُعبر عن خلق الإنسان المسلم من الإحسان والتكافل والتعاون بين أفراد مجتمعه، وسنتناول في هذا المبحث مفهوم الوقف ومشروعيته في القرآن الكريم والسنة النبوية، مع التعرض إلى الشروط الواجب توفرها في الواقف والموقوف.

1- تعريف الوقف:

الوقف جَمعه أوقاف ويُقصد به لغةً الحَبس والمَنع ووقفت الدار أي حبّستها وقفًا؛ أي حبّستها في سبيل الله[1]. أما شرعاً فهو حُبس المملوك عن التمليك من الغير[2]؛ أي أنه صدقة جارية المراد منها دوام الأجر والقرب من الله عن طريق الأنفاق على مختلف وجوه البر والخيرات[3]. وفي اصطلاح الفقهاء فقد اتفقوا على أن الوقف جائزًا شرعا لأنه يُقصد به التبرع بالمنفعة غير أن الاختلاف بينهم كان في منع الصرف في الرقبة[4].

فهو عند الحنفية حَبس العَين على مُلك الواقف والتبرع بريعها لجهة الخير التي حددها أو سماها[5] في الحال أو في المآل[6]، ويتضح من خلال تعريف أبي حنيفة أن المال الموقوف لا يخرج عن مُلك واقفه ويمكنه حق التصرف فيه مادام حياً سواء بالبيع أو الرهن أو الهبة أو الوصية، كما أن الوقف في نظره هو التبرع بالمنفعة ومن ثمة فهو تصرف غير لازم[7]، فيجوز للواقف أن يرجع عن وقفه كله أو بعضه ويجوز له أيضا التغيير في مصارفه بمنع الموقوف عليهم ريع ما أوقفه عليهم[8]. أما عند الشافعية ومعهم أبو يوسف وأحمد فهو حَبس العَين على حُكم مُلك الله تعالى والتصدق بالمنفعة على جهة

---

[1]– عبد الودود محمد السريتي، **الوصايا والأوقاف والمواريث في الشريعة الإسلامية**، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1997م، ص.161.

[2]– محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، **كتاب المبسوط لشمس الدين السرخسي**، ج11، دار المعرفة، بيروت–لبنان، 1414ه/1993، ص.27.

[3]– إبراهيم البيومي غانم، **الأوقاف والسياسة في مصر**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1419ه/1998م، ص.45.

[4]– الإمام محمد أبو زهرة، **محاضرات في الوقف**، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1971، ص ص.54-55.

[5]– السرخسي، مصدر سابق، ص.27.

[6]– زهدي يكن، **قانون الوقف الذري ومصادره الشرعية في لبنان**، ط2، دار الثقافة، بيروت– لبنان، 1964، ص ص.24–25.

[7]– السريتي، مرجع سابق، ص.161.

[8]– يكن، مرجع سابق، ص.26.

من جهات البر ابتداءً وانتهاءً وبذلك يخرج العقار عن مُلك واقفه ولا يستطيع التصرف فيه أو الرجوع عنه[1]، إلاّ إذا اشترط هذا الحق في حجة وقفه[2]، وفي حالة وفاة الواقف لا ينتقل الموقوف إلى الورثة بل إلى المُستحقين الذين حدّدهم الواقف سواء كانوا من ورثته أو من غيرهم[3].

ومنه يتبين أن تعريف أبي يوسف ومحمد بن الحسن يتوافق مع تعريف أبي حنيفة على أن العَين الموقوفة تخرج بالوقف من مُلك الواقف واختلفا في تعليل هذا الإخراج من الملكية[4]، في حين يرى المالكية أن الوقف هو تصرف في غلاّت الأعيان الموقوفة ولا يتجاوز ذلك إلى عَين المُلك أو رقبة العقار إلا بالقدر الذي يلزم لاستفاء الغلاّت منها، وذلك لا يَقضي أن تخرج الأعيان عن مُلك صاحبها حيث تكون العين للمالك والمنفعة لجهة أخرى أو لشخص أخر[5].

2- مشروعية الوقف في القرآن الكريم والسنة النبوية:

تجسدت مشروعية الوقف في القرآن الكريم من خلال عدة آيات قرآنية وردت فيها عبارات تحمل معاني الوقف مثل البر والإنفاق والصدقة منها قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾[6]، وقوله أيضا ﴿ وَلاَ يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلاَ كَبِيرَةً وَلاَ يَقْطَعُونَ وَادِياً إِلاَّ كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[7].

كما وردت آيات أخرى تُبين الثواب المترتب عن هذا العمل الخيري في الدارين الدُنيا والآخرة كقوله عز وجل: ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللّهِ وَتَثْبِيتاً مِّنْ

---

[1]– السريتي، مرجع سابق، ص.162.

[2]– يكن، مرجع سابق، ص.26.

[3]– السريتي، مرجع سابق، ص.162.

[4]– يكن، مرجع سابق، ص.31.

[5]– المحامي عمر مسقاوي، **نظام الوقف وأحكامه الشرعية والقانونية**، ط1، دار الفكر، دمشق، 1431هـ/2010، ص ص. 76–77.

[6]– سورة البقرة، الآية 177.

[7]– سورة التوبة، الآية 121.

أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[1]. وقوله أيضا:﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ﴾[2].

إن هذه النماذج وغيرها من الآيات تتضمن ترغيبًا صريحاً للمسلمين على إنفاق جزء مما يَسر الله به عليهم في وجوه الخير والمنفعة العامة. فهو من الأعمال النافعة التي لا ينقطع أجرها وثوابها بوفاة صاحبها[3]، وإنه لمن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن كلمة وقف أو حُبس لم ترد في القرآن الكريم؛ بل ورد ما يدل على ذلك من البر والنفقة وغيرها، والوقف في مضمونه لا يخرج عن هذا الإطار. فالبر يشمل الوقف وكلاهما صدقة تقرب صاحبها من الله عز وجل، فلما نزل قوله تعالى ﴿ لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فَإِنَّ اللّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾[4]، قام الصحابي أبو طلحة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إن الله عز وجل يقول في كتابه" لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون، وإن أحب أموالي إلي بَيرُحاء، وأنها صدقة لله أرجو برّها وذخرها عند الله، فضعها يا رسول الله حيث شئت قال: رسول الله بخ ذلك مال رابح، ذلك مال رابح، قد سمعت ما قلت فيها وإني أرى أن تجعلها في الأقربين، فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه"[5]، وفي رواية أخرى عن أنس بن مالك أنه قال لما نزلت هذه الآية ﴿ لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ قال أبو طلحة: أرى ربنا يسألنا من أموالنا فأُشهدك يا رسول الله أني قد جعلت أرضي بريحا لله قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اجعلها في قرابتك"، قال فجعلها في حسان بن ثابت وأُبي بن كعب[6].

---

[1]– سورة البقرة، الآية 265.

[2]– سورة الأنفال، الآية، 60.

[3]– يحي بن محمد بن محمد الخطاب المالكي، **أحكام الوقف**، إعداد عبد القادر ورباجي، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، 1430هـ/2009م، ص.126.

[4]– سورة آل عمران، الآية 92.

[5]– أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم**، ج2، تحيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة، رقم الحديث 998، ص.693.

[6]– نفسه، ص.694.

ومن أشهر الأدلة على الوقف من السُنة النبوية ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له"[1]، والصدقة الجارية في هذا الحديث يُقصد بها الوقف، كما وردت أحاديث كثيرة خاصة بإسهام الصحابة في الوقف، ففي حديث آخر رواه مسلم "أن عمر بن الخطاب قال يا رسول الله: إني أَصبت أرضًا بخيبر لم أُصب مالاً قَطُ هو أنفس عندي منه فما تأمرني به؟ قال: "إن شئت حَبَست أصلها وتصدقت بها" فتصدق بها عمر أنه لا يُباع أصلها ولا يُبتاع ولا يورث ولا يوهب، وجعلها في الفقراء ولذوي القُربى والرقاب، وفي سبيل الله وابن السبيل، والضيف، ليس على من وليها جناح أن يأكل منها بالمعروف، أو يُطعم صديقًا غير متمول فيه[2].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إن الله قال لي أَنفق أُنفق عليك"[3]، وفي حديث آخر لنفس الراوي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "دينار أنفقته في سبيل الله ودينار أنفقته في رقبة ودينار تصدقت به على مسكين ودينار أنفقته على أهلك أعظمها أجرًا الذي أنفقته على أهلك"[4].

3- أركان الوقف وشروطه:

يقوم الوقف على أربعة أركان لكل منها شروطًا خاصة وهذه الأركان هي: الواقف والموقوف والموقوف عليه وصيغة الوقف.

أ. الواقف:

ويشترط فيه أن يكون أهلا للتبرع؛ أي حرًا عاقلاً وبالغًا فلا يصح الوقف من الرقيق لأنه لا يملك مُلكا يتبرع به أو يُسقطه، بل هو مَملوكا لسيده[5] فلا يصح الوقف

---

[1]– صحيح مسلم، ج3، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم الحديث 1631، مصدر سابق، ص.1255.

[2]– نفسه، ج3، كتاب الوصية، باب الوقف، رقم الحديث 1632، مصدر سابق، ص.1255.

[3]– نفسه، ج2، كتاب الزكاة باب الحث على النفقة، رقم الحديث 993، ص.691.

[4]– نفسه، ج2، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة رقم الحديث 995، ص.692.

[5]– أبو زهرة، مصدر سابق، ص.127.

الصادر عنه إلا في حالتين: إذا أذن له مولاه ولم يكن عليه دين[1]، كما يشترط في الواقف أن يكون مسلمًا وإن ارتد بعد ذلك يصبح وقفه باطلا ويصير ميراثًا عنه سواء قُتل على ردته أو مات أو في حالة عودته إلى الإسلام دون تجديد الوقفية[2]، ومن الشروط الواجب توفرها في الواقف ملكية العين الموقوفة، وأن لا يكون محجورا عليه فلا يجوز بذلك وقف الصبي سواء كان مُميزاً أو غير مُميزاً، كما لا يصح الوقف المُؤَسس من طرف المجنون والمعتوه والمُكره[3]. ويُشترط في الواقف أيضا أن يكون راشدًا؛ أي ليس سفيهاً وهذا الأخير هو الذي ينفق أمواله في غير مواضع الإنفاق كأن يكون مسرفًا ومبذرًا، كما لا يصح وقف المُغفل وهذا الأخير ينفق أمواله في مواضع الإنفاق ولكن لا يستطيع فهم المعاملات المالية[4].

ب. الموقوف عليه:

هو الجهة المنتفعة من الوقف ويُشترط في الموقوف عليه معيار الحاجة؛ أي أن يكون أهلاً للتملك كالفقراء وطلبة العلم. فلا يصح وقف المسلم على كنيسة[5]، ويَصح الوقف على الرشيد والصبي والجنين ومن سيولد على الأبناء وغيرها.

ج. الموقوف:

يُشترط في الشيء الموقوف أن تكون العَين أو العقار المُراد وقفه مَملوكا للواقف وقت الوقف وإلا فإنها لا تصبح وقفا إلا بإذن مالكها الحقيقي[6]، وأن يكون من الأشياء التي يُمكن تحبيسها، وأن لا تكون محل نزاع، وأن لا يكون الشيء الموقوف خاضع للشفعة أو مُؤجر أو مخصص لاستعمال أخر، ويجب أن لا يكون قد وُقف من قبل، ويجب أيضا أن يكون محددًا بشكل دقيق

---

[1]– محمد قدري باشا، **قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف**، ط5، مكتبة الأهرام، مصر، 1347هـ/ 1968م، ص.11.

– أبو زهرة، مصدر سابق، ص.127.

[2]– قدري باشا، مرجع سابق، ص.13.

[3]– محمد الخطاب المالكي، مرجع سابق، ص.25. قدري باشا، مرجع سابق، ص.11.

– أبو زهرة، مصدر سابق، ص ص.128– 130.

[4]– نفسه، ص.132.

[5]– قدري باشا، مرجع سابق، ص.4.

[6]– نفسه، ص.10.

وأن لا يكون ملكًا شائعًا، وفي هذه الحالة يشترط أن يكون إخراجه وفصله عن أملاك أخرى أمرًا يسهل تحقيقه[1]. وهي كلها شروط متوفرة في الأملاك التي أوقفها الجيش كما سيأتي تفصيله.

د. الصيغة:

يُقصد بالصيغة الألفاظ الدالة على إرادة الوقف، وهي واردة في كل العقود بحيث يجب أن تحرر بلغة واضحة ودقيقة لا غموض فيها ولا إبهام، فيتم فيها تعيين الأشياء الموقوفة والمُستفيدين منها بدقة[2]، ويُشترط فيها أن تكون معتبرة شرعا كقول المالك "وقفت أو تصدقت" مع تقييدها بعبارة "لا يباع ولا يوهب" فإذا لم يُقيدها كانت صدقة.

ويجب أن تكون منجزة؛ أي تتضمن فعلا دالا على إنشاء الوقف وترتب أثره عليه في الحال كوقفت عمارتي هذه على مسجد بلدتي ويدخل ضمن التنجيز الصيغة المُعَلقة على شيء كان قد تحقق حدوثه عند التعليق، وإذا كان الإيجاب مُعلقاً بموت الواقف كأن يقول وقفت داري على كذا بعد موتي وهذا الوقف يأخذ حكم الوصية[3] فيُنفذ من ثلث التركة إذا لم يرجع عنه[4]. أما إذا كان الوقف مُعلقا على شيء أخر يُحتمل وجوده في المستقبل فلا يصح الوقف لما فيه من شك بين الوجود والعدم[5].

---

[1]- Ernest Mercier, **Le hobous ou ouakof ses règles et sa jurisprudence**, Jourdan, Alger, 1895, p.12.
– قدري باشا، مرجع سابق، ص ص.10–11.

[2]- Mercier, Op.cit, p.13.

[3]– الوصية والإيصاء كلمتان: الأولى منهما مأخوذة من وصى كأن يقال وصى فلان بكذا، والثانية مأخوذة من أوصى تدل كلا الكلمتين في اللغة على العهد إلى الغير في القيام بأمر من الأمور، سواءً في حال حياة الطالب أو بعد وفاته، كما يُطلق كل منهما على تمليك المال تمليكًا مضافًا إلى ما بعد الموت. أما في معناها الاصطلاحي فهي عقد يوجب حقًا في ثلث مال العاقد، يلزم بموته، أو يوجب نيابة عنه بعد موته. ويشترط في الوصي العقل والتميز والرضا والبلوغ، أما الموصى له فيشترط فيه أن يكون معلومًا وموجوداً عند إنشاء الوصية أو عند موت الموصى، أما الشيء الموصى به فيشترط فيه أن يكون مما يجري فيه الإرث، أو يصلح أن يكون محلاً للتعاقد حال حياة الموصى وأن مالاً متقومًا؛ أي المال الذي أباح الشرع الانتفاع به، وأن يكون موجوداً في ملك الوصي وقت إنشاء الوصية. لتفاصيل أكثر عن الوصية وأحكامها **أنظر**:
– زكي الدين شعبان، أحمد الغندور، **أحكام الوصية والميراث والوقف في الشريعة الإسلامية**، ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 1404هـ/1984م، ص ص.9– 114.

[4]– السريتي، مرجع سابق، ص.176.

[5]– نفسه، ص.176.

هـ. الإلزام:

وهو تعليق الوقف بشرط باطل والشرط الباطل هو ما أخَل بالوقف أو نافى حكمه، كأن يقول وقفت داري صدقة على أن لي أن أبيعها متى شئت وانفق ثمنها متى شئت فأبي يوسف والمالكية أيضا يقولون أنه في هذه الحالة يصح الوقف ويبطل الشرط[1].

و. التأبيد:

يُقصد بالتأبيد ديمومة الوقف وعدم ربطه بمدة زمنية معينة وهو شرط اتفق عليه أغلب الفقهاء، فالشافعي وابن حنبل اشترطا التأبيد المطلق، كما شدد في اشتراطه محمد بن الحسن وأوجب أن تكون الصيغة مشتملة عليه لفظا ومعنى أو معنى فقط. أما الإمام مالك فقد خالفهم في ذلك فهو لا يشترط التأبيد في الوقف بل يجيزه مؤقتا[2].

بعد هذا العرض المختصر للتعريف بالوقف وأركانه وصيغته، سنحاول مقارنة هذه الأخيرة بالصيغة الواردة في نماذج من المدونة التي اعتمدنا عليها.

لا يوجد عقد من عقود عينتنا خاليًا من لفظ "حَبّس ووقّف" والفرق يكمن في اختلافات طفيفة لا تغير ما أراده الواقف، وهو التعبير الصريح على أن ملكه صار موقوفًا مع الإشارة إلى نيته من هذا التصرف وهو الرغبة في الأجر والثواب والقُربى إلى الله تعالى، وهو ما ورد في مُجمل عقود المدونة؛ إذ نقرأ "...أشهد شهديه على نفسه أنه حَبّس ووقّف لله تعالى.."، أو حضر بمحضر شهديه وأشهدهما على نفسهما[3]، وفي حالات أخرى نجد "... وأشهدهما على نفسه أنه حَبّس ووقّف بنية سنية على أسس الإخلاص والتقوى مبنية.."[4]، كما وردت في حالات أخرى كلمة حَبّس غير متبوعة بكلمة وقّف مثل "...وأشهدهما على نفسهما أنه حَبّس جميع الدار..."[5]، غير أننا لم نعثر على كلمة وقف منفردة ومرد ذلك هو أن كلمة "الحُبوس" هو الأكثر تداولاً في المغرب.

---

[1]– السريتي، مرجع سابق، ص.178.

[2]– أبو زهرة، مصدر سابق، ص.72.

[3]– الملحق رقم 3. ص ص.470 –471. الملحق رقم6، ص ص.476 –477.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 143/142، و45.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 89، و72.

وتجدر الإشارة إلى أن لفظ التحبيس يتكرر ذكره عند انقضاء المُستفيدين ووصول الوقف إلى المرجع، حيث نجد في كل الحالات عبارة "...فان انقرضوا عن آخرهم رجع (كذا) حُبْسا على (المرجع)"[1].

جاء شرط التأبيد في كل الحالات دون تسجيل أي استثناء يُذكر، حيث نقرأ ما نصه: "... تحبيسًا تامًا مؤبدًا ووقفًا دائمًا مسرمدًا لا يبدل عن حاله ولا يغير عن سبيله ومنواله إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين فمن سعى في تبديله أو تغييره فالله حسيبه وسائله ومتولي الانتقام منه وسيعلم الذين ظلموا أي مُنقلب ينقلبون، ورفع المُحّبس المذكور على الحُبس المذكور يد المُلك ووضع يد الحيازة له وللمرجع إشهادا صحيحا عرف قدره وألزم نفسه حكمه وأمره.."[2].

ومن شروط الوقف أيضا حضور الشهود أثناء كتابة العقد بورود عبارة "شَهد عليه بذلك"...، كما سجلنا حالة واحدة فقط[3] وردت فيها الشهادة على السماع، وحكمها الجواز لطول زمانها[4]، ولا تصبح الشهادة على السماع حجة ملزمة إلا بقضاء القاضي بحيث تُذكر في مجلسه فإذا أدلى الشهادة أمام أي موظف مهما علت درجته فلا يُلزم القاضي الحكم بها[5]، وتختلف صياغتها نوع ما على بقية عقود التحبيس، حيث يتم التركيز على أن الشهود يعرفون الواقف معرفة كافية وأنه قبل وفاته سمعوا منه على معنى الإشهاد عليه، أنه قد صدر منه الوقف، مع ذكر المُستحقين والمرجع كما حدَدهم الواقف، ويُختم العقد بذكر التاريخ وأسماء الشهود.

وصادفتنا حالة واحدة تتعلق بالوقف عن طريق الوصية[6]، وفي هذه الحالة يُعتبر حضور الشهود ضروريًا للإشهاد عما صدر من المَالك من وصية مثلما هو الحال بالنسبة

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/13، و11.

[2]– الملحق رقم 3، 4، 5، 6، ص ص.470 –477.

[3]– ويتعلق الأمر بوقفية أويس أغا بن عبد الله ...**أنظر**: أ.و.ج، م.ش، ع 2، و63.

[4]– ابن عبد الله، مرجع سابق، ص.406.

[5]– نفسه، ص.408.

[6]– تعليق الوصية بشرط معناه أن يعلق الموصى وصيته على شرط معدوم، لا تنعقد الوصية إلا بوجوده **أنظر**:

– السّريتي، مرجع سابق، ص ص.39– 40.

لمحمد أغا بن عبد الله الذي أشهد على نفسه أربعة شهود[1] على أنه قد صدر منه الوقف وهو في كمال صحته وجواز أمره، وأنه مهما حدث عنه حدث الموت الذي لا مُحيد لمخلوق عنه... فداره الكاينة بحومة باب عزون ...حُبس على معتقيه فإن انقرضوا ترجع لفقراء المدينة " وقد أدلى الشهود بما سمعوه في أواخر محرم 1038هـ/ أوت 1628م.

والملاحظ من خلال عينة عقود التحبيس الخاصة بالجيش الإنكشاري، أن كل الواقفون من الجيش وقّفوا أملاكهم طبقًا لأحكام المذهب الحنفي حيث نقرأ في أغلب العقود ما يلي"..أشهد شهديه على نفسه (الواقف) أنه حَبّس لله تعالى جميع (الملك)... ينتفع بغلته مدة حياته مقلدا في ذلك بعض أئمة مذهب إمامه أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه.."[2].

وأنه لمن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن اختيار الجيش الإنكشاري وقف أملاكهم لما يقتضيه المذهب الحنفي لا يحمل نظرة تعصب لمذهبهم لكونهم هم من جلبه للإيالة، بل أن السبب يعود أساسا للمرونة التي يتميز بها في مجال الوقف مقارنة بالمذهب المالكي، حيث يمنح المذهب الحنفي للواقف حق الانتفاع بالشيء الموقوف قبل انتقال الاستحقاق إلى الورثة، ويمنح للواقف حق عدم توريث البنات من أية طبقة. أما المذهب المالكي فلا يسمح للواقف بالتحبيس على النفس، كما أنه يمنع المُحَبس من إقصاء إناث الطبقة الأولى فقط[3]، وهو ما جعل المذهب الحنفي أكثر استعمالاً ليس فقط من قبل المنتمين إليه من حكام وموظفين ساميين وجيش، بل حتى من طرف الأهالي أتباع المذهب المالكي[4]، ومن الأمثلة عن ذلك نشير إلى وقفية علي البلاغجي

---

[1]– كلهم ينتمون إلى الجيش الإنكشاري وهم، المعظم رمضان أغا بن همان التركي وحسين أغا بن شكور ومصطفى أغا بن عبد الكريم ومصطفى الإنكشاري بن عبد الله... **أنظر**: أ.و.ج، م. ش، ع 2/9، و34.

[2]– الملحق رقم 3، ص 470-471، الملحق رقم 5، ص، 474-475،

[3]- Sophie Ferchiou, **« Catégorie des sexes et circulation des biens habous »**, Parenté, Alliance, et Patrimoine en Tunisie, hasab wa nasab, sous la direction de Sophie Ferchiou, Ed CNRS, Paris, 1992.p.255.

– عبد الجليل التميمي، "**إشكاليات نظام التحبيس وتداعياته في المجتمعات المغاربية خلال العصر الحديث**"، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 106، زغوان، فيفري- شباط 2002، ص.13.

[4]– والظاهرة ذاتها عرفتها إيالة تونس أيضا فمن بين 328 وقفية مسجلة بتونس 6 منها فقط، أسسوا عقودهم بناء على أحكام المذهب المالكي؛ أي أن معظم المُحّبسين فضّلوا الأخذ بأحكام المذهب الحنفي في عقود تحبيسهم تخلصا من القيود التي يفرضها عليهم المذهب المالكي... **أنظر**:

- Ferchiou, Op.cit, p. 255.

– أحمد قاسم، "**الوقف في تونس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**"، منشور في الوقف في العالم الإسلامي أداة سلطة اجتماعية وسياسية، المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق، دمشق، 1995، ص ص.7–8.

صناعة بن عطية والتي جاء فيها ما نصه "... بعد أن استقر على ملك الأجل الزكي الأفضل السيد علي البلاغجي صناعة ابن عطية المستغانمي جميع الدار...أشهد شهديه على نفسه أنه حَبّس جميع الدار ابتداء على نفسه ينتفع بغلتها مدة حياته مقلدا في ذلك مذهب أبي حنيفة النعماني..."[1]، والملاحظة ذاتها تقال عن وقفية أسيا بنت السيد أحمد بن المقفولجي[2]، وغيرها من الحالات الدالة على ذلك. والتي تبين نجاح العثمانيين في إدخال مضامين جديدة مستمدة من التشريعات الحنفية التي كانت أكثر ملائمة وطواعية لذهنية وسلوك الناس اليومي[3].

ولتدوين عقود التحبيس توجه الإنكشاري مثله مثل بقية الفئات الاجتماعية إلى المحكمة الحنفية أو المالكية، حيث وردت في بداية بعض العقود الصيغة التالية "...حضر الآن بمحضر شهديه وبالمحكمة الحنفية من بلد الجزائر المحمية بالله المعظم الحاج مصطفى أغا المالك المذكور وأشهدهما على نفسه أنه حَبّس بنية سنية على أسس التقوى والإخلاص مبنية جميع الدار المذكورة..."[4]. كما جاءت حالات أخرى توجه فيها الواقفين إلى المحكمة المالكية لتدوين عقود تحبيسهم التي كانت وفق أحكام المذهب الحنفي حيث ورد في عقد تحبيس سليمان أغا بن عمر التركي ما يلي "...حضر الآن بمحضر شهديه بالمحكمة المالكية من البلد المذكور أمام من يجب سليمان أغا المذكور وأشهدهما على نفسه أنه حَبّس لله تعالى جميع الدار المذكورة ينتفع بغلتها مدة حياته مقلدا في ذلك مذهب إمامه أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه..."[5].

إن هذه النماذج وغيرها تُبين أن المحكمة المالكية لم تفرض أية عراقيل على المتوجهين إليها من الجيش لتسجيل عقود تحبيسهم وفق أحكام المذهب الحنفي، وهذه الممارسة تعكس بطبيعة الحال التسامح الديني والتعايش بين المذهبين الحنفي والمالكي.

– أحمد السعداوي، "**المدينة والوقف في تونس القرن السابع عشر من خلال وثائق الأوقاف**"، العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس أكدال، الرباط، 2005، ص.106.

[1]– أ.و.ج، م. ش، ع 32، و47، مك و55.

[2]– أ.و.ج، م. ش، ع 1/28، و98.

[3]– التميمي، "**إشكاليات**..."، مرجع سابق، ص.12.

[4]– أ.و.ج، م. ش، ع 123، و72.

[5]– أ.و.ج، م. ش، ع 50، و52.

وتم تسجيل تردد بعض الواقفين[1] عما كانوا سيقدمون عليه من تحبيس مما جعلهم يطلبون استفسارات وأجوبة فقهية من علماء الوقت قبل إقدامهم على الوقف، مثلما هو الحال بالنسبة للحاج مصطفى بلكباشي بن خليل الذي ورد في نص وقفيته ما يلي "...الحمد لله سيدي رضي الله عنكم وأرضاكم ومتع المسلمين بطول حياتكم هو أن السيد الحاج مصطفى المالك المذكور أعلاه أراد تحبيس العلوي المذكور ابتداء على نفسه وبعد وفاته يرجع ذلك على ابنته ثم على ذريتها والمرجع على فقراء الحرمين مكة والمدينة هل يسوغ له ذلك على المذهب الحنفي والطريق النعماني، جوابكم تؤجرون وترحمون والسلام على من يقف عليه والرحمة والبركة ".

وقد جاء نص الجواب كما يلي: "...الحمد لله أفتيت بصحة هذا الوقف والتحبيس وأنا الفقير أبو السعيد السيد محمد الوالي المفتي في دار الجهاد في مدينة الجزائر عفى الله عنه"،" الحمد لله الجواب أعلاه صحيح وعليه يوافق مصطفى بن أحمد المسي وفقه الله"، "الحمد لله ما أجابت به صحيح وعليه يوافق عبيد الله ؟؟؟"، "ما أجابه الشيخ المفتي صحيح فقد حكمت به خديم الشرع النبوي أحمد بن حسين البسنوي القاضي بدار الجهاد مدينة الجزائر". ثم يذكر عقد التحبيس مع إضافة عبارة "... واستفتى في ذلك علماء الأعيان ومصابيح الزمان فأجابوه إلى ما سأل حسبما يؤذن ذلك به خطوط أناملهم الكريمة إثر السؤال المَحُوق هذا به وقر الله جمعهم وأنجح سعيهم فبعد كون ما أشهد الآن السيد مصطفى المذكور شهديه على نفسه أنه حَبَس ووقف..."[2].

ومنه يتضح أن هيئة العلماء أولت أهمية بالغة لأسئلة الواقفين التي كانت تُتبع بأربعة أجوبة كل منها تؤكد صحة الجواب الذي قبله وتبدي رأيه بالموافقة أيضا. ويأتي في مقدمتها جواب المفتي الحنفي ثم المفتي المالكي ثم القاضي المالكي وأخيرًا يأتي جواب ورأي القاضي الحنفي.

---

[1]– وجَدنا خَمس عشرة وقفية من مجمل عقود العينة **أنظر** على سبيل المثال. أ. و.ج، م.ش، ع 35، و19، و7. ع143/142، ع 2/10، و5. ع2/136–137، و97، و102. ع1/10، و14.
A.O.M, 1MI, B20, Z41. B47, Z 103. B8, Z18.

[2]– أ. و.ج، م. ش، ع 51، و2.
والأمر ذاته أقدم عليه الحاج محمد بلكباشي بن عمار التركي الذي وقف سنة 1171هـ/1758م علوي ومخزن بكجاوة... مع وجود تغيير في بعض العبارات التي لا تخل بمعنى السؤال والجواب... **أنظر**: أ. و.ج، م.ش، ع 50، و47.

4- الولاية على الوقف:

يتولى تسيير الوقف موظف يُدعى الناظر أو القيم أو المتولي، وتتمثل مهامه في النظر في الوقف بإدارته وعمارته وإجارته وتنمية موارده وتحصيل غلته وصرفها على المُستحقين حسب الشروط التي حددها الواقف؛ أي أنه يقوم بكل ما فيه فائدة للوقف ومنفعة للموقوف عليهم مراعيًا في ذلك شروط الواقف[1]. ويُشترط فيمن يتولى تسيير الوقف وإدارته أن يكون أميناً قادراً بنفسه أو من ينوب عنه على القيام بكافة أمور الوقف، ومن جملة ما يُشترط فيه أيضا العقل لذا فالمجنون فاقد للأهلية وليس أهلاً لحفظ المال ولا لإدارة شؤونه، كما يشترط فيه البلوغ، فالقاصر ليس أهلاً للتولية. أما الحرية والإسلام فهما ليس شرطين أساسيين[2]، ويجب أن يكون كفؤ وتحدد الكفاءة في قوة الشخصية وقدرتها على التصرف فيما هو ناظر فيه[3]، وسنرى في الفصل الثاني أن بعض الواقفين وضعوا تسيير أوقافهم في أيدي عتقائهم[4] ولمن يصلح منهم لتلك المهمة من نسلهم فيما بعد.

وبعد وفاة الواقف تنتهي ولاية القيم إلاّ إذا جعلها له في حياته وبعد مماته فيكون بذلك وكيلا في حياة الواقف ووصيا بعد وفاته[5]. ومن خلال عقود مدونة أوقاف الجيش لاحظنا أن معظم الوقفيات الذرية وضعها مؤسسوها تحت إشرافهم ثم لذريتهم من بعد وفاتهم، وبوصولها إلى المرجع يتولى إدارتها وكيل الوقف وتعبر عن العقود عن ذلك بعبارة "ورفع المحبس المذكور عن الحبس المسطور يد الملك ووضع يد الحيازة له ولمن ذكر وللمرجع المذكور"[6]، أما بالنسبة للوقف الخيري فقد وردت حالتين تتمثل الأولى بأن يضع الواقف إدارتها في نفسه وبعدها لموظف معين في المرجع الذي اختاره مثل الوكيل أو الخوجة أو الخطيب أو الإمام[7]. أما الحالة الثانية فهي أن يعهد الواقف بإدارة الوقف مباشرة لموظف في المرجع

---

[1]– بن عبد الله ، مرجع سابق، ص ص.209، 210.

[2]– قدري باشا، مرجع سابق، ص.68. مسقاوي، مرجع سابق، ص ص.220–222

[3]– لتفاصيل أكثر عن الولاية على الوقف **أنظر**: قدري باشا، مرجع سابق، ص.68-79..

[4]– ابن عبد الله، مرجع سابق، ص.279.

[5]– نفسه، ص. 69.

[6]– الملحق رقم4، ص ص.472 –473. والملحق رقم6، ص ص.476–477.

[7]– أ. و.ج، م. ش، ع 141، و22. مك 41.

الذي يعينه[1] مثلما فعل الحاج على أغا بن الحاج حسين حين أسس وقفًا خيريًا يتمثل في قطعة أرضية خاج باب الواد حيث جعل الحيازة مباشرة في يد الحاج يوسف الأندلسي لوكيل ضريح سيدي عبد الرحمن[2].

ومن واجبات المتولي القيام بمصالح الوقف والاعتناء بها وإجارة المستغلات وتحصيل الأجور والغلات الزراعية وصرف ما اجتمع منها في مصاريفه الشرعية، كما يجب عليه القيام بعمارة الوقف وتنميته وترميمه مع مراعات الأولويات[3].

5- أنواع الوقف:

أ-**الوقف الخيري أو العام:** هو الذي وُقف على جهات الخير منذ إنشائه كالوقف على المساجد والمستشفيات والملاجئ والفقراء[4].

ب-الوقف الأهلي أو الخاص: هو ما يكون فيه الاستحقاق في بداية الأمر على مُعين واحدا أو أكثر سواء كان هذا المعين بالذات أو مُعينا بالوصف وسواء كانوا أقارب أم أجانب، ليؤول بعدها إلى المُعَينين من جهة البر[5].

ج- الوقف المشترك: هو الذي يجمع بين النوعين الذري والخيري، وفي هذه الحالة يخصص الواقف منذ البداية قسماً من ريع وقفه ينتقل مباشرة لجهة من جهات البر. أما القسم الأخر فيخصه لذرته وغيرهم وبعد انقراضهم يؤول الاستحقاق إلى جهات الخير والبر التي حددها، وبذلك تختلف الأوقاف الخيرية عن الأوقاف الذرية من حيث الجهة الأولى التي تؤول إليها منفعة الوقف ويتفق النوعان في النهاية حين تؤول المنفعة إلى جهة خير وبر لا تنقطع مثل الزوايا والفقراء[6].

بعد هذا التعريف والعرض للوثائق والمدونة الخاصة بالجيش الإنكشاري وأوقافه، وكذا التعريف بالوقف ومشروعيته وشروطه، وصيغته من خلال المصادر الفقهية وعقود الوقف.

---

[1]- الملحق رقم5، ص ص.474-475.

[2]- A.O.M, 1MI, B55, Z132.

[3]- مسقاوي، مرجع سابق، ص.222

[4]- يكن، مرجع سابق، ص.5.

[5]- السريتي، مرجع سابق، ص.167.

[6]-A.O.M, 1MI, B 3, Z 7. B29, Z58.

سنتعرض في الفصل الموالي إلى تعريف الفئة المُحّبسة وهي الجيش الانكشاري من حيث كيفية تجنيده وتنظيمه ودوره السياسي.

الفصل الأول

الجيش الإنكشاري في الجزائر العثمانية

تُعتبر المؤسسة العسكرية أقوى جهاز في الدولة العثمانية والإيالات التابعة لها، نظرًا للأدوار المختلفة التي قام بها هذا الجهاز خاصة فيما يتعلق بالجانب السياسي والعسكري، وهو ما سنتعرض له في هذا الفصل الذي يضم ثلاثة مباحث تناول كيفية تجنيد المتطوعين للإيالة، وتكاليف عملية نقلهم إلى غاية وصولهم إلى الجزائر أين يمارس الجندي مهامه لمدة ثلاثة عشر سنة موزعة على دار السلطان والأمحّال والنوبات.

المبحث الأول: تجنيد المتطوعين لإيالة الجزائر:

1- طرق التجنيد بين خان الجزائر في أزمير والوكالات والوفود:

أولّت الدولة العثمانية اهتمامًا خاصًا بالجانب العسكري بشقيه البري والبحري، سواءً كان ذلك في مركز السلطة أو في ولاياتها القريبة أو البعيدة عنها بما في ذلك الجزائر التي أصبحت منذ سنة 1519م أول وأهم إيالة عثمانية في الحوض الغربي للبحر المتوسط. وقد أدركت الدولة العثمانية مدى أهمية الجيش في استمرارية السلطة ولهذا حرصت على تجديد عناصره بتجنيد المتطوعين من أراضيها، وبهذا الشكل ضمنت الحفاظ على الطابع العثماني للجيش البري. والملاحظ أن المُجندين وصلوا إلى الجزائر في دفعات غير منتظمة وبأعداد متفاوتة تماشيًا مع الظروف السياسية والمالية للإيالة، ومن أهمها طبيعة علاقاتها مع الباب العالي والدول الأوروبية.

وكانت عملية التجنيد تتمركز في الأناضول وبصفة خاصة في مدينة أزمير[1]، أين كانت الجزائر تملك مقراً بالمنطقة يُسمى خان الجزائر، الذي احتوى على اثنين وثلاثين غرفة موزعة على طابقين سفلي وعلوي وضّم أيضا مسجد ومخازن، وقد تم تجديد بنائه من مال البايلك في عهد الداي حسن باشا (1791-1798م)، حيث وَكَّلَ البولداني عثمان[2]، للإشراف على عملية بنائه. أما إدارته فكانت تحت إشراف وكيل يعنيه الباشا

---

[1]- خليفة حماش، "**تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني**"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، قسنطينة، العدد 2، محرم 1424هـ/مارس 2003، ص.30.

[2]- يُحتمل وجود الخان في فترة متقدمة لارتباط الجزائر بالباب العالي، غير **أن** أولى المعلومات التي وصلتنا عنه تعود إلى عهد الداي حسن باشا حين أرسل إلى البولداني عثمان مبلغ مالي قدره 21 ألف محبوب حنطة لتجديد بناء الخان، وقد تبقى من المبلغ مائة كيس بعد الفراغ من عملية البناء، وبعد وفاة الوكيل عثمان رفع ابنه عمر قضية ضد الإيالة مدعيًا فيها أن أوجاق الجزائر بقي عليه دينًا لوالده، وقد أعطى للإيالة مهلة أربعة أشهر لتسديد المبلغ، واستنادًا إلى المراسلات السابقة=

في الجزائر[1]، يُسمى "بالباشا دايى" أو باش "دائي" ويعمل تحت أوامره مجموعة من الموظفين وهم "دائي" أو "دايي"[2]، وسردار وهو الأمين أو الكاتب الخاص بالخان، وتتمثل مهمته في تدوين كل ما يتعلق بمصروف الخان وتركات المتوفين به وغيرها. ومن الموظفين أيضا نجد الحُراس المكلفين بحراسة أبواب الخان ليلا[3]، والعلمدار المسؤول عن رفع الراية فوق الخان، ومن الموظفين الهامين نجد المفتي المكلف بالجوانب الروحية والاجتماعية والنظر في التظلمات والشكاوى في حالة حدوثها[4]، كما يتولى في بعض الأحيان جَرد ما وُجد بالخان إثر وفاة الباشدايات أو تخليهم عن مناصبهم، ونظرًا لأهمية منصبه كان يراسل الدايات في الإيالة مثله مثل الباش دايات[5].

وكانت مهام الجميع تتمحور في تنظيم عمليات التجنيد لصالح الجزائر، والحرص على مراسلة حكامها وإطلاعهم بكل ما يتعلق بعملية التجنيد والخان ومصاريفه وموظفيه، فقد أخبر أحد الباش دايات الداي حسين (1818–1830) بسلوك بعض الدايات في الخان منها تكذيبه لما أشيع حول أشجي محمود، أحد العمال بالخان فقد ذكر بأنه "رجل رزين خَدم الأوجاق بصدق"، وما وصل إلى الداي من أخبار عنه ما هي إلا وشاية من طرف أعدائه[6]، كما تضمنت مراسلة أخرى مؤرخة سنة 1242هـ/1826م، ضرورة إرسال عشر دايات لمساعدة الباش داي في أداء

=بين الداي والوكيل أثبت الداي عمر باشا (1815-1817) أن المبلغ المخصص لبناء الخان كان كافيا بل وبقي منه مائة كيس وطالبه بإرجاعها لخزينة الإيالة. حينها تدخل القبودان خسرو باشا مطالبًا الداي بغض النظر عن تصرف عمر أغا والتنازل له عن المبلغ المتبقي خاصة وأنه كان يعاني من ضائقة مالية...ودعاه في نفس الوقت لمساعدته ببعض الكُرامات اعتبارًا للخدمات التي قدمها والده للأوجاق... **أنظر**: أ. م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و74.

[1]– بعث الحاج خليل مفتي الجزائر في أزمير رسالة إلى الداي حسين يخبره فيها بعدة قضايا منها، قيام الأميرال أحمد باشا بتعيين الحاج حسين داوود زاده وكيلاً للجزائر في أزمير، وكان قبلها يشغل منصب وكيل تونس... فهل كان لأمراء البحر صلاحية تعيين وكلاء الجزائر في أزمير؟ أم أن الداي حسين تنازل عن هذا الامتياز وأصبح مهتما أكثر بما يجري في الإيالة خاصة وأن المراسلة كانت مؤرخة بسنتين فقط قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر. أ.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و295.

[2]– حماش، "**تجنيد**..."، مرجع سابق، ص.31.

[3]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و239.

[4]– علي خلاصي، **الجيش الجزائري في العصر الحديث**، ط1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص. 120.

[5]– كان الباش دايات يطلعون الحكام في الجزائر بكل ما يجري في الدولة العثمانية، من تمردات الجيش الإنكشاري وتعيينات المسؤولين في الدولة، إضافة إلى علاقات الدول العثمانية بالدول الأخرى الأوروبية منها والأسيوية. **أنظر** على سبيل المثال: و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و125، و126. مج 3204، و34.

[6]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و66، وهي نفسها مج 3204، م 1، و6.

مهامه بعد تقاعس الدايات المتواجدين بالخان عن أداء مهامهم بحيث لم يبق منهم إلا ثلاثة دايات في الخدمة لذلك فذهابهم إلى أزمير لم يكن بهدف خدمة الأوجاق بل لتحقيق أغراضًا أخرى فبعضهم قصدها بهدف الاستراحة وزيارة أهله، والبعض الآخر اغتنم الفرصة للتجارة وتنمية ثروته وبذلك ضاعت مصالح الأوجاق[1].

ويبدو أن توزيع المهام خضع إلى تنظيم محكم دون تعدي الصلاحيات، فكل موظف يقوم بعمله حسب رتبته في الخان، حيث بعث الحاج حسين خوجة الباش داي إلى الداي حسين يخبره بضرورة إرسال دايات للقيام بمهمة الخروج لضرب الطبل والبحث في الطُرق والقرى عن المتطوعين وأضاف يقول أنه من غير اللائق الخروج بنفسه لتلك المهمة[2].

وفي مراسلات أخرى تم إبلاغ الداي بضرورة إرسال بعض المستلزمات منها، الراية لوضعها فوق الخان بعد تعذر إيجاد مثيلتها في أزمير وضواحيها[3]، كما تضمنت رسالة الحاج خليل مفتي الجزائر في أزمير مختلف ما يحتاجه الخان من ضروريات منها، الحُراس والمَؤونة والأموال لدفع رواتب الموظفين[4]. ومثل هذه الصعوبات وغيرها جعلت بعض الوكلاء والمفاتي يتخلون عن مهامهم في الخان مثلما فعل الباش دائي الحاج حسين سنة 1244هـ/1828م[5]، كما فكر البعض الأخر في التخلي وظيفته والعودة إلى الجزائر منهم، المفتي الحاج خليل أفندي[6].

وعلى إثر وفاة الباش داي أو تخليه عن منصبه يقوم الباش داي الجديد أو المفتي بالخان بعملية جرد محتويات الخان من أموال وأسلحة وغيرها وتقييدها في وثيقتين، الأولى تبقى في الخان والأخرى ترسل إلى الداي في الجزائر[7].

ورغم الصعوبات الأنفة الذكر، فقد نجح الباش دايات في العديد من المرات من جمع المتطوعين وإرسالهم إلى الجزائر، ففي شهر صفر من سنة 1210هـ/ جويلية 1795م تم تجنيد 380 يولداشًا[8]، وبعد مرور سنة بعث وكيل الجزائر في أزمير رسالة إلى الداي حسين يعلمه

---

[1]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و146.

[2]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و146

[3]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و315.

[4]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و183.

[5]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و295.

[6]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و183.

[7]– نفسه.

[8]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و96.

فيها بتجنيد 50 متطوعًا[1]، وفي سنة 1233هـ/1817م تم تجنيد 85 مجندا آخر[2]. وفي الفترة ما ما بين 1240–1242هـ/1824–1826م تمكن الباش دايات من تجنيد أكثر من 508 متطوعاً مع وجود حالات لم تذكر العدد بالضبط بل اكتفت بالإشارة إلى إرسال عدد جديد من اليولداش إلى الجزائر[3].

إضافة إلى خان الجزائر في أزمير الذي يُعتبر من أهم الوكالات على الإطلاق كان للجزائر وكلاء آخرون يمارسون نفس المهام، في مدن أخرى مثل أولكون، تونس، مصر، الإسكندرية، طرابلس الغرب، ساقز وخانية بجزيرة كريت، ومن الباش دايات بوكالات هذه المناطق نذكر بلال أغا في مصر، وعلي خوجة زاده في جزيرة كريت[4].

وعلاوة على التجنيد عن طريق الوكلاء كان الدايات يرسلون من وقت لآخر وفودًا من الجيش الإنكشاري يترأس كل وفد ضابط للقيام بنفس المهام، ففي 20 جمادى الأولى من سنة 1215هـ/20 أكتوبر 1800م أرسل الداي مصطفى باشا[5] اثنا عشرة شخصًا برئاسة ضابط برتبة برتبة بلكباشي باتجاه جزيرة رودس، وبعد سنة عاد الوفد بـ117 متطوعا، وفي سنة 1215هـ/1800م خرجت بعثة أخرى من الجزائر إلى أزمير مكونة من اثنان وعشرون شخصًا، وبعد سنة عاد الوفد بـ 279 جنديًا، وفي سنة 1220هـ/1805م أُرسلت بعثه ثالثة إلى

---

[1]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و59.

[2]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و77.

[3]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و185، 123،201، 202، 134، 47، 146.

[4]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و58، و115، و188، و78، 199، و240،261، 292، 293 ومج، 3204، م1 و24.

[5]– تولى مصطفى بن المرحوم السيد إبراهيم منصب الداي لمدة سبع سنوات من 1798 إلى 1805م، ووصفه الزهار بأنه "رجلا صالحًا، حليمًا كريمًا محبًا للعلماء والصُلحاء رحيمًا بالفقراء والأيتام"، وشهد عهده العديد من الأحداث الداخلية والخارجية منها، ظهور الثورات المحلية ضد الحكم العثماني، وازدياد نفوذ اليهود مما أدى إلى قيام الأهالي والأتراك بثورة ضدهم انتهت بمقتل نفطالي بوجناح، وعلى إثر هذه الحادثة غادرت 100 عائلة يهودية الجزائر في 1 جويلية سنة 1805م، وبعد عشرة أيام غادرت 200 عائلة أخرى منهم عائلة بوجناح وعدد من عائلة بكري وكانت وجهتهم مدينة ليفرون. أما خارجياً فقد شهدت الفترة توتر العلاقات مع ايطاليا والبرتغال وانجلترا،... للمزيد عن الداي مصطفى باشا وتنفذ اليهود في تلك الفترة خاصة عائلة بوجناح التي كان لها تأثير على الجانبين السياسي والاقتصادي...**أنظر**:

– أحمد الشريف الزهار، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر 1168–1246هـ/1754–1830م**، ط2، تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980م، ص ص.71–89.

- Mohamed Amine, **Commerce extérieur et commerçants d'Alger a la fin de l'époque ottomane 1792-1830**, Thèse pour le doctorat nouveau régime université, de Provence Aix-Marseille I. 1991 pp.418-438.

تركيا وكانت مكونة من أربعة وعشرون شخصًا يقودهم جنديًا برتبة أشجي؛ أي طباخ للقيام بنفس المهمة، وتجدر الإشارة إلى أنه من بين خمسين شخصًا مكلفين بمهمة التجنيد أربعون كانوا من تركيا وثلاثة مرسلين من الجزائر، بينما لم يتم تحديد هوية ستة عشر(16) شخصية المتبقية[1].

واعتمدت الجزائر طُرق أخرى للتجنيد منها، المجندين القُدامى فوصول المتطوعين إلى الإيالة لا يعني انقطاع صلاتهم بأهاليهم، فقد تضمن إحدى سجلات البايلك والمال معطيات مفصلة عن أسماء الحنود الذين ذهبوا لزيادة ذويهم؛ أي لصلة الأرحام كما هو وارد في السجل. ففي سنة 1219هـ/1804م توجه أربعين متطوعًا إلى ميناء أزمير ومنها يتوجهون إلى مناطقهم الأصلية مثل قازداغ وسالونيك وبورسة غيرها، وفي سنة 1232هـ/1816م توجه على متن سفينة النصراني ديميتري ستة عشرة جندي إلى أزمير وضواحيها لنفس الغرض[2]، كما أشار فرمان أرسله الباب العالي إلى الحُكام العُلماء والضُباط في الأناضول سنة 1191هـ/1777م إلى عدة قضايا خاصة بالأوجاق منها عدم أخذ الرسوم الجمركية على الأموال والأمتعة التي يحملها الإنكشارية أثناء خروجهم من الجزائر سواء للتجارة أو لصلة أرحامهم[3].

وكانت هذه الأخيرة مناسبة لجلب متطوعين جُدد للإيالة، فقد ذكر حمدان خوجة أنه بمجرد أن يدخر بعض الجنود قسطًا من المال يعودون إلى مناطقهم الأصلية لزيارة أهاليهم، وعند ذهابهم يرتدون ملابس فاخرة للظهور في مظهر الرخاء والترف من أجل تحفيز أبناء مناطقهم للانضمام إلى صفوف الإنكشارية بهدف تحسين أوضاعهم وبلوغ المراتب العليا. ونتيجة لهذه الإغراءات كانوا يجلبون أثناء عودتهم عددا من الشُبان ويقدمونهم للدفتردار[4] ليُسجل أسمائهم في قوائم الجند، ثم يتولى يولداش قديم مهمة تدريبهم وتعليمهم واجباتهم الجديدة[5]، وقد

---

[1]- Colombe Marcel, **« Contribution à l'étude du recrutement de l'Odjak d'Alger dans les dernières années de l'histoire de la Régence »**, R.A, n° 87, 1943, p.173.

[2]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 13، س84.

[3]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و18.

[4]– يُعرف أيضا بوكيل الحرج الكبير المكلف بتسجيل مصادر دخل الإيالة كالضرائب ومخازن الدولة...**أنظر**:

– ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792–1830)**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص.171.

[5]– حمدان بن عثمان خوجة، **المرأة**، تقديم وتحقيق وتعريب العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، 2005م، الجزائر، ص.81.

ورد في رسالة وجهها عبدي خوجة إلى الخزناجي[1] في سنة 1241هـ/1825م يعلمه بأن الجندي كرد غلي كان قد عاد من الجزائر إلى إسطنبول فغرقت السفينة التي كان على متنها، وقد نجا من الموت بصعوبة وبقي في إسطنبول قرابة ثلاث سنوات جمع خلالها عدداً من المتطوعين، وقدم بهم إلى أزمير للذهاب إلى الجزائر، ويبدو أن مدة إقامته في إسطنبول تجاوزت المدة الممنوحة له لذلك طلب من الخزناجي التوسط له عند الباشا للعفو عنه[2].

وقدم البعض الآخر على متن سفن التجار والحجيج، أو عن طريق وكلاء الإيالة في مختلف مدن الدولة العثمانية[3]، ففي سنة 1245هـ/1829م جاء من الإسكندرية ثلاثة متطوعين برفقة الحاج علي بن القاضي[4].

2- تكاليف عملية تجنيد المتطوعين:

كلفت عملية التجنيد خزينة إيالة الجزائر مبالغ مالية باهظة، فالاعتناء بالخان في حد ذاته تطلب مصاريف متنوعة منها التكفل بالمتطوعين من مأكل ومشرب والإنفاق عليهم بسخاء لإغرائهم إلى غاية نقلهم إلى الجزائر، إضافة إلى دفع أجور مختلف الموظفين[5]

---

[1]– يعتبر الخزناجي أول موظف سامي بعد الداي، وهو المشرف على الخزينة وحارسها الرئيسي، والمكلف بإيداع مصادر دخل الإيالة في شكل نقود ومقتنيات ثمينة، والإشراف على وجوه الإنفاق المختلفة كدفع أجور الوجاق، حيث يُسجل في دفتر خاص المبالغ المودعة في الخزينة، ويساعده في مهامه المكتابجي الأول المشرف على سجل محاسبات الدولة الرئيسي المشتمل على ما تتضمنه سجلات بقية الكتاب، ويعمل تحت أوامر الخزناجي عدد من الموظفين وهم، أمين السكة المُكلف بمراقبة ضرب النقود، واثنين من اليهود واحد مكلف بالتحّقق من النقود المشكوك فيها، والأخر مكلف بوزن الأنواع التي يتسلمها الخزناجي. أما عن تعيين الخزناجي وعزله فهي من صلاحيات الداي، وقد توسع نفوذ الخزناجي بشكل خاص بعد وفاة الداي علي شاوش سنة 1718م فأصبح ثاني شخصية مرشحة للوصول إلى منصب الداي، كما أصبح يقود الحملات العسكرية في بعض الأحيان... لمعطيات أكثر عن هذا المنصب **أنظر**:

– ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي...**، مرجع سابق، ص ص.169–175.

- Claude Bontems**, des institutions algériennes de la domination turque à l'indépendance,** T1, La domination turque et le régime militaire 1518-1870, Ed Cujas, 1976, p.43.

[2]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و165.

[3]– خليفة حماش، **العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1988/1408، ص.173.

[4]– و.م.و.ج.ح، مج 1903، و43.

[5]– في سنة 1244هـ/1828م تم تعيين حارس ليلي بالخان براتب يقدر بـ 30 قرش في الشهر...**أنظر**: و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و299.

بالخان، وكذا إيجار الأرض[1] التي تقام عليها أوطاق[2]، ومصاريف الترميمات والإصلاحات الدورية والاستثنائية التي تجرى بالخان، ففي سنة 1244هـ/1828م قدمت اثنتان وثلاثين سفينة من مصر إلى الأستانة محملة بالذخائر ولما تعذر عليها الذهاب مباشرة إلى وجهتها أفرغت حمولتها مؤقتًا في مخازن أزمير بما في ذلك المخزن التابع لخان الجزائر، وقد أحدثت فساداً كبيراً بالخان استدعى ترميمه بقيمة ألف قرش[3].

وما فتأت مصاريف الخان تتزايد، حيث أرسل الداي أحمد باشا (1805–1808) مبلغ قدره ثلاثة عشر ألف وخمسمائة قرش إلى الباش داي رفقة الرايس حميدو[4] أثناء رحلته إلى أزمير في سنة 1222هـ/1807م[5]، وعموما فإن مصاريف الخان بلغت (5870) قرشاً في الفترة من رجب 1240 إلى 14 ربيع الأول 1244هـ/19 فيفري 1825م إلى 25 ديسمبر 1828م[6].

---

[1]– حماش، **العلاقات...**، مرجع سابق، ص.171.

[2]– لفظ تركي– فارسي أصله أوتاق ويقصد به الحجرة أو الغرفة أو الخيمة، وفي العصر الأيوبي وما بعده أطلق على المخيم الخاص بالأمير أو السلطان...**أنظر:**

- عبد الكريم الخطيب، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1416هـ/1992م، ص.34.

[3]– أ.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و328.

[4]– أخر رياس البحر الجزائريين الكبار، وهو ابن خياط جزائري، بدأ نشاطه كشاب عامل بالسفينة ثم صار بحاراً، ثم رايسا ثم قبطاناً وقائداً عاماً للأسطول الجزائري من سنة 1797م إلى وفاته سنة 1815م، وفي سنة 1801م امتلك قطعة من أسطول تتكون من ثلاث فرقاطات ذات أربع وأربعين مدفعا. وتتمثل أهم إنجازاته في استيلاؤه سنة 1802م على فرقاطة برتغالية متكونة من أربعة وأربعون مدفعًا وأسر فيها 282 بحارًا وجنديًا، ولما توترت العلاقات مع تونس جهز عشرة سفن ضد هذه الأخيرة سنة 1811م وقد انتهت بهزيمة البحارة التونسيين حيث قتل خلالها 230 بحار تونسي، مقابل 40 بحار جزائري، أما عن نهاية الريس حميدو فكانت سنة 1815م على يد بحارة أمريكيين...للمزيد عن نشاطه البحري **أنظر:**

- Daniel Panzac, **Les corsaires barbaresques la fin d'une épopée 1800-1820**, CNRS édition, Paris 1999, pp.54-55.

– الزهار، مصدر سابق، ص ص.74–75. وأيضا ص ص.117– 119.

– المنور مروش، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة الأساطير والواقع**، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ص ص.420–422. وأيضا ص ص.470–471.

[5]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، و66، وهي نفسها في مج 3204، م1، و6.

[6]– حماش، **العلاقات...**، مرجع سابق، ص.171.

ولتسهيل عمليات جمع المتطوعين كانت الجزائر ترسل كذلك هدايا متنوعة[1] إلى القبودان دريا[2]، ومختلف المسؤولين في الدولة العثمانية سواء في مركز السلطة أو في المدن والمقاطعات، ففي سنة 1242هـ/1826م بعث حسين باش دائي إلى الداي حسين يعلمه بأن حاكم مدينة أزمير يبذل مجهودات كبيرة لتجنيد المتطوعين لذلك وجب إرسال هدايا له ولرجال البلد إكراماً لهم[3].

ودعا الحاج خليل أفندي الداي حسين إلى إرسال هدايا إلى الموظفين السامين في الدولة العثمانية في مقدمتهم الصدر الأعظم[4]، ومحافظ مدينة أزمير وولاتها. حيث ورد في

---

[1]– فَصّل خليفة حماش في موضوع الهدايا التي كان يرسلها ولاة الجزائر إلى مختلف الموظفين في الدولة العثمانية، حيث تعرض إلى محتوياتها ومناسبات إرسالها والبعد السياسي والعسكري لها...**أنظر**: حماش، **العلاقات...**، ص ص.149–167.

[2]– هو أمير البحر أو قائد الأسطول، وهو أحد الأفراد القلائل في الموكب الهمايوني، وقد حظي الأسطول في الدولة العثمانية بأهمية بالغة، فتم تعين رئيس لكل سفينة بمساعدة قائد، وعين على مجموعة من السفن قائد أطلق عليه اسم" داريابك"، وسمي في بادئ الأمر بأمير البحر، وأحيانًا "باش بوغ"، ولتزايد أهمية الأسطول بالنسبة للدولة العثمانية قامت بزيادة عدد سفنه الحربية واهتمت أكثر بالأمور البحرية، وقامت بعدها بإطلاق اسم القبودان باشا على قائد الأسطول بدلاً من "داريابك" كما استخدمت كلمة "قبودان دوريا". وقد تولى هذا المنصب عدة شخصيات منها خير الدين باشا المعروف ببربروسة وحسراف باشا... للمزيد عن هذا المنصب **أنظر: البنا**، مرجع سابق، ص ص.86–89.

[3]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و186.

[4]– هو ثاني منصب في الدولة العثمانية بعد السلطان؛ أي رئيس الوزراء ويعود ظهوره إلى عهد السلطان أورخان (1326–1360) حين تولاه أخوه علاء الدين، وقد كانت له صلاحيات واسعة في إدارة شؤون الدولة السياسية والعسكرية والاقتصادية من مقره الخاص في اسطنبول، فقد تولى الصدور العظام رئاسة الديوان منذ عهد السلطان محمد الفاتح، ومهمة التعيين في الوظائف العسكرية والمدنية، وتطبيق النظام، ويمثلون المرجع الأساسي للجيش في الحرب والسلم، ومع نهاية القرن السادس عشر أسندت إليهم مهمة أخرى تمثلت في النيابة عن السلطان في قيادة الحملات العسكرية خاصة، ورغم اتساع صلاحيات الخزناجي إلا أنها في حقيقة الأمر كانت مراقبة، فلا يمكنه اتخاذ قرار حاسم دون استشارة باقي الوزراء، كما لا يمكنه التصرف في الأموال دون استشارة الدفتردار، ولم تكن له سلطة على العُلماء ولا على القطاعات التابعة للبلاط، ومن الأسر التي توارثت منصب الصدارة العظمى نذكر منهم، عائلة جندرلي التي تولى خمسة من أفرادها هذا المنصب، كما تولاه إبراهيم باشا صوقللي ومحمد باشا، وكوبرولى محمد باشا،... لتفاصيل أكثر منصب الصدر الأعظم **أنظر**:

– عبد الرحيم بن حادة، **العثمانيون المؤسسات الاقتصاد والثقافة**، تقديم عبد الرحمن المؤذن، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، 1429–2008م، الدار البيضاء– المغرب ، ص ص.100–111.

– الغالي الغربي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288– 1916**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص ص.30–31.

– محمد شوكت، **التشكيلات والأزياء العسكرية العثمانية منذ بداية تشكيل الجيش العثماني حتى سنة 1825م**، ترجمة يوسف نّعيسة ومحمد عامر، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1988، ص ص.83–86.

المراسلة ما نصه "...وبأي مكان كان لابد من وجود البخشيش[1] وإعطاء الهدايا من بروزهم للميدان لأخذ الخواطر ولكل ما يناسبه من نصيب ومن هذا الوجه جواز ذلك لقضاء المآرب..."[2].

وعبّرت وثيقة أخرى عن الهدايا بكلمة القهوة[3]، حيث ورد فيها ما يلي: "... وحق القهوة لازم في كل وقت وإلّا فلا يُنظر في رؤية مصالح الأوجاق..."[4]، هذا وقد تعرض كولمب (Colombe) إلى محتويات الهدايا وقيمتها ففي سنة 1233هـ/1817م تلقى أميرال البحر خسرو باشا هدية من الجزائر مكونة من معطفين أرجوانيين ومسدسا وثلاث سبحّات من المرجان وثلاثة أخرى من العنبر مع حزام وساعة وجلد أسد وجلد نمر وعبد أسود، كما تلقى مساعدوه هدايا مماثلة تقريبا، منهم أمين الصندوق الذي تحصل على عبد أسود ومعطف أحمر وسبحّة من المرجان وجلد نمر. أما البقية فقد تحصلوا على هدايا تكونت من نوعاً واحدًا فقط، فالبعض تلقى ساعة والبعض الآخر تحصل على سبحّة، وتجدر الإشارة إلى أن الوفد الذي أُرسل سنة 1233هـ/1817م إلى كل من منطقة كوزل حصار (Guzel Hisar) وتيره (Tire) ومنيسه (Manisa) وموغله (Muğla) لتجنيد المتطوعين لم يكونوا بإنكشاريين مرسلين من الجزائر بل كانوا أتراكًا عثمانيين حيث بعث الأميرال شواشين إلى المناطق السابق ذكرها، وقد تلقى كل واحد مقابل خدماته هدية متمثلة في شال و200 قرش وبذلك قُدرت الهدايا في مجملها بـ 800 قرش و4 شلات، وأحيانا أخرى تولى ولاة المقاطعات بأنفسهم مهمة التجنيد فقد تحصل والي أيدن (Aydin) سنة 1233هـ/1817م على هدية تمثلت في ساعة ومعطف وجلد أسد وجلد نمر وحزام مقابل إشرافه على عملية تجنيد المتطوعين[5].

وما لفت انتباه كولمب (Colombe) هو تصرف الحاكم العسكري لجانه خاله (Canaklcale) حيث أرسل شخصاً برفقة المجندين إلى الجزائر مقابل هدية نقدية قيمتها 50

---

[1]– هي كلمة عثمانية " بيشكش" بمعنى الهدية المقدمة لأصحاب المنزلة الرفيعة لكسب مودتهم **أنظر**:

-Mohammed Ben Cheneb, **Mots turks et persans conservés dans le parler algérien**, Thèse complémentaire présentée et soutenue devant la Faculté des lettres d'Alger en vue du Doctorat des lettres, Ancienne Maison Bastide- Jourdan Imprimeur- Libraire- Editeur, Alger, 1922. p.17 et p. 19.

[2]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1. و176.

[3]– هي كلمة مازلت متداولة حتى الآن في الاستعمال اليومي ويقصد بها تقديم مبلغ من المال لتحقيق غرض معين.

[4]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و183.

[5]- Colombe, Op.cit, pp.175- 176.

قرشًا[1]، وبذلك يمكن اعتبار هذه المشاركة المباشرة للعثمانيين في عملية التجنيد طريقة أخرى للحصول على هدايا إضافية.

ووقع على عاتق الإيالة أيضًا دفع مبالغ مالية لقباطنة السفن مقابل نقل المجندين، ففي شهر ربيع الأول من سنة1242هـ/أكتوبر 1826م، تم استئجار سفينة انجليزية بـ 2200 ريال لنقل المتطوعين[2]، وفي شهر رجب من نفس السنة استأجروا سفينة أخرى تابعة لنفس الدولة بـ 1600 ريال لنقل ثمانية مجندين قدموا رفقة أحمد شاوش[3]، ومن الإسكندرية قدم 20 متطوعاً على متن سفينة تونسية بمبلغ 100 ريال[4]، كما قام قبطان سفينة فرنسية بنقل 50 مجندًا بأربعة آلاف ريال دورو[5]، ويظهر أن قباطنة السفن كانوا يطالبون الداي بمبالغ مالية أخرى رغم حصولهم على حقوقهم كاملة في أزمير أو في الوكالات لأخرى، وهو ما أشار إليه الباش داي الحاج عثمان في رسالته إلى الداي حسن باشا، حيث أعلمه بأنه قام بكراء سفينة لنقل المجندين، كما دفع لقبطان السفينة 300 قرشاً إضافياً أنفقه على الجنود بسبب بقاء السفينة عشرة أيام بالميناء، لذلك دعاه إلى عدم الإنصات للقبطان في حالة ما إذا طالب بمصاريف أخرى[6].

ولم يكن يُسمح للجزائر بمباشرة عملية التجنيد إلّا بعد المرور بعدة مراحل، تبدأ بقيام الباش داي بتقديم تقريره إلى القبودان باشا يشرح فيه وضع الإيالة وحاجتها إلى المجندين، بعدها يرفع القبودان دوريا التقرير إلى السلطان العثماني للحصول على تصريح بذلك[7]، وبعد وبعد موافقة السلطان على الموضوع يصدر فرماناً يرسله إلى حاكم أزمير من أجل السماح للباش داي بنصب الخيمة والبدء في تسجيل المتطوعين[8]، ويُشترط في العملية أن تتم بدون ضغط وبرضى شُبان المناطق التي تنصّب فيها خيمة التجنيد، فقد أوضح الحاج وكيل الحرج أنه شرع في تسجيل الراغبين في الالتحاق بالأوجاق من لواء أزمير(Ĭzmir) وايدن

---

[1]- Colombe, Op.cit, pp. p. 177.

[2]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و186.

[3]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و205.

[4]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و326.

[5]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و94.

[6]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و 59.

[7]– حماش، **العلاقات**...، مرجع سابق، ص.172.

[8]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و311.

(Ayden) وصاروخان (Sarohan) ومنشا (Menteşe) طواعية وليس قسرًا[1]، كما صدر أمراً إلى الإداريين المحليين لتجنيد مائتي فرد من أزمير وموغلة (Muğla) وصاروخان (Saruhan) وقد شملت العملية فقط الذين يرغبون في القدوم إلى الجزائر برضاهم[2].

لذلك نجد أن الدايات كانوا يخرجون للبحث عن المتطوعين رافعين الرايات متبوعة بدقات الطبول مستعملين في ذلك مختلف وسائل الترغيب لضمان التحاق الشُبان بالخيمة ومنها ترديدهم لعبارات دالة على المستقبل الذي سينتظرهم في الجزائر[3]، وعلى ما سيحصلون عليه من غنائم كثيرة نتيجة أعمال القرصنة ضد المسيحيين، إضافة إلى الرتب السامية التي بإمكانهم الوصول إليها[4]، وبمجرد أن يجتمع لديهم عدداً من المتطوعين كانوا يسارعون للبحث عن السفن لنقلهم إلى الجزائر حتى لا يُغيرون رأيهم من جهة[5]، وللتقليل من من مصاريف الخان من جهة أخرى.

3- أصول المتطوعين:

رغم كثرة وتنوع المصادر الأوروبية المعاصرة للجزائر في الفترة العثمانية إلا أنها لم تتطرق إلى المناطق التي وفد منها المجندين. أما القليل منها فقد تعرّضت إلى الموضوع بشكل مختصر لا يفي بالغرض، فقد أشار الراهب دان (Dan) إلى أن الباشوات الجُدد يجلبون معهم عند قدومهم إلى الجزائر متطوعين من المشرق[6] دون أن يحديد المناطق التي جاءوا منها، وذكر المستشرق الفرنسي"فونتير دي بارادي" (Venture de Paradis) ثلاث

---

[1]– **الجزائر في الوثائق العثمانية**، منشورات رئاسة الوزراء، المديرية العامة لدور المحفوظات، رئاسة دائرة الأرشيف العثماني رقم المنشور 115، أنقرة، 2010، ص. 72.

[2]– نفسه، ص.106.

[3]– عزيز سامح التر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ط1، ترجمة محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت، 1409هـ/1979م، ص.133.

– جون بول وولف، **الجزائر وأوربا 1500–1830**، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص.101.

– نور الدين عبد القادر، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، مطبعة البعث، قسنطينة، 1979، ص.68.

[4]- Jean Michel Venture de Paradis, **Tunis et Alger au XVIII siècle**, Mémoires et observations rassemblées et présentés par Joseph Cuoq, Ed Sindbad, Paris, 1983, p.166.

[5]– وليم سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تعليق وتقديم عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص. 56.

[6]- Pierre Dan, **Histoire de Barbarie et de ses corsaires**, T2, Ed, Rocodet, Paris, 1637, p.107.

مناطق فقط وهي أزمير (İzmir) قرمان (Karaman) وجنقاله (Canakale)[1]. لذلك فإن دراسة الموضوع تتطلب العودة إلى الأرشيف المحلي، وكذا الدراسات التي اتخذت هذا الرصيد منطلقا لها.

شمل التجنيد كل مقاطعات الإمبراطورية العثمانية سواء الواقعة منها في الجزء الأوروبي أو في الجزء الأسيوي مما أدى إلى تنوع تركيبة المجندين، ففي الجزء الأوروبي نجد مقاطعة روملي (Rumeli) ومورة (Mora) وكذلك مدن تكيرداغ (Tikirdag) وسيليفري (Silivri) ومالقرة (Malkara) وأدرنه (Adrine) ودموتيكا (Démotika) وصالونيك (Salonique) وقمورجينه (Gumurdjina) ووارنه (Varna) وروسجوق (Roustchouk) وطاطار (Tatar) وبازارحيق (Pazardjik) وأيدن (Ayden) وقستنديل (Kostendil) وصوفيا (Sofia)، كما وفدوا من الجزر الواقعة في بحر ايجه مثل تدنيوس (Ténédos)، ومتيلان (Mytilène)، وكريت (Crète)، وقبرص (Chypre)، ورودس (Rhods)[2]، وقد خلص كولمب إلى أن الأناضول من أهم المناطق التي موّلت الإيالة بالمتطوعين[3].

وفي سنة 1980م نشرت (Anna Parzymies) دراسة عن التركيبة الإثنية للمجندين معتمدةً في ذلك على أسماء الأعلام التي بقيت متداولة خلال القرن التاسع عشر ميلادي والتي ارتبطت بأسماء المدن الأصلية للمجندين خاصة وأن العثمانيون كانوا حريصين على إرفاق أسمائهم بأسماء المناطق التي انحدروا منها حتى أصبح الاسم العائلي عندهم مقتبس من أسماء مناطقهم مثل ازميرلي (İzmirli) نسبة إلى مدينة أزمير (İzmir) وبورصالي نسبة إلى بورصة وقرمانلي (Karamanli) نسبة لمنطقة قرمان (Karaman) وغيرها من الأسماء الدالة على ذلك، وقد توصلت لنفس النتيجة فأغلبية الأسماء التي رصدتها تعود إلى مدن ومقاطعات واقعة في الأناضول[4].

1- Paradis, Op.cit, p.159.

2- Colombe, Op.cit, p.171.

3– ذكر قدوم 17 متطوعا من برغمة (Bergma) و55 من أزمير (Izmir) و24 من بورصة، و15 من قونية (Konya)، و14 من اسبرطا، و14 من صومه، و23 من منيسا (Manisa)، و16 متطوعاً من ألاشهر، و30 متطوعا من منطقة منمنه (Manemen)، كما أرفق دراسته بقائمة بأسماء المناطق الأناضولية التي وفد منها المتطوعون... **أنظر:**

- Colombe, Op.cit, p.172.

4- Anna Parzymies, **Contenu ethnique des Odjaq d'Algérie**, Africana Bulletin, n° 29, 1980, p.103.

والنتيجة ذاتها توصل إليها الباحث تال شوفال (Tal Shuval) من خلال دفاتر المخلفات التي اعتمد عليها، حيث لاحظ هيمنة منطقة الأناضول على تجنيد المتطوعين للجزائر بحيث أصبحت خاصية ميزّت أوجاق الجزائر، فمن بين 147 إنكشاري معروفة أصولهم 111 منهم كانوا أتراكا؛ أي بنسبة 76%، و69 من الأناضول وهو ما يمثل 62%[1].

ولمقارنة النتائج السابقة الذكر عُدنا إلى سجلين: يخص الأول الفترة من 1212 إلى 1230هـ/1797–1815م، وقد وردت فيه مناطق متعددة جاء منها المتطوعون كجزر البحر المتوسط مثل كريت ورودس، والبعض الأخر قدم من المناطق العثمانية الواقعة في القسم الأوروبي مثل اسطنبول (Istanbul) وأنطاليا (Antalya). أما الأغلبية فقد وفدوا من الأناضول والمناطق التابعة لها مثل أزمير، تيره Tire، قونية (Konya)، وأماسيا...[2].

ويخص السجل الثاني نفس الفترة تقريبا؛ إذ يمتد من (1204 إلى 1230هـ/1789م إلى 1814م) ويتضمن كراء الأملاك الموقوفة على فقراء الحرمين الشريفين وعدد من المساجد وما لفت انتباهنا الحضور المعتبر للجيش الإنكشاري في هذا السجل مع الإشارة إلى المدن والمناطق التي قدموا منها، مثل الزميرلي وقسطمونلي (Kustamunlu) القريبة من اسطنبول، وقارة دنكيزلي Kra denizli؛ أي البحر الأسود، وأحيانا أخرى تُذكر التركيبة الاثنية ونَذكر على سبيل المثال" حسين محمد أوجاقه 104 جزائرلي، ومصطفى محمد أوجاقه 19 قوش اطه لي (Kuşadali) وهي منطقة في أزمير[3].

وقد ورد في هذا السجل المناطق التي وفد منها المجندين في 350 حالة من أصل 379 حالة خاصة بالجيش؛ أي بنسبة 92.34%، ويبدو واضحا هيمنة العنصر الأناضولي[4] بتجنيد

---

[1]- Shuval, Op.cit, p.59.

[2]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 13، س 84.

[3]– أ.و.ج، ب، ع 14، س 74.

[4]– هيمن العنصر الأناضولي على معظم الوظائف السامية في الجزائر بما في ذلك منصب الداي، منهم الداي بابا محمد بن عثمان باشا(1766– 1792) الذي ينتمي لمنطقة قرمان، وقد بدأ عمله كمتطوع في الجيش ثم فتح دكانا لبيع الأحذية، ثم تولى منصب خوجة الباب ليرتقي بعدها لمنصب الخزناجي، ولما بلغ الستين من عمره تولى منصب الداي،..**أنظر**:

- Renaudot M, **Tableau du royaume, de la ville d'Alger et de ses environs; état de son commerce, de ses forces de terre et de mer; description des mœurs et des usages du pays; précédés d'une introduction historique sur les différentes expéditions d'Alger, depuis Charles-Quint jusqu'à nos jours; avec carte, vus, portraites, et costumes de ses habitants**, 4 Ed Librairie universelle de P. Mongie Ainé, Paris, 1830, pp.83- 85.
- Paradis, Op.cit, pp.195-196.

المتطوعين حيث سجلنا 300 حالة؛ أي بنسبة 79.15% من مجموع الحالات[1]، ومع نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر بدأت أهمية العنصر الكريتلي تتزايد لتعويض النقص الذي بدأ يطرأ في العنصر الأناضولي حيث وردت 28 حالة خاصة بالعنصر الكريتلي؛ أي بنسبة 7.38%[2]، وتم أيضا تسجيل 36 حالة خاصة بالعنصر الكرغلي وهو ما يمثل نسبة 10% من مجموع الحالات، حيث وردت حالتين من تلمسان وهما مامي التلمساني أوجاقه301 بن عمر، ومحمد بن بكير بلكباشي التلمساني الذي أوجاقه 186، وحالة واحدة خاصة بشرشال، بينما أشارت 33 حالة إلى الجزائري وقد صنفنا هذه الحالات ضمن فئة الكراغلة التي فتحت لها أبواب التجنيد في ظروف خاصة مثلما هو الحال بالنسبة لبداية القرن التاسع عشر إلى غاية 1830.

وضمت الإنكشارية نسبة من الأعلاج، وهم الأسرى المسيحيين الذين اعتنقوا الإسلام، وتعود أصولهم إلى البلدان المسيحية الواقعة في الحوض الغربي للمتوسط مثل فرنسا واسبانيا وايطاليا وباقي الدول التي تم أسر سفنها من طرف بحارة الجزائر[3]، ويبدو أن نسبتهم في الجيش ارتبطت بالنشاط البحري فلما ضعفت الموارد البحرية قَلّ عددهم خاصة في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أين سجل الباحث تال شوفال (Tal Shuval) 147 حالة للأعلاج من مجموع 1460 حالة؛ أي بنسبة 10% فقط، وهي نسبة قليلة إذا ما قُرنت بمجموع الحالات[4]. وفي السنوات الأخيرة من عُمر الإيالة ضمت الإنكشارية أعداداً قليلة أخرى قدمت من تونس وطرابلس الغرب، وجبل طارق الذي انحدر منه تسعة متطوعين

– أحمد توفيق المدني، **محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766– 1797، سيرته أعماله حروبه نظام الدولة والحياة العامة في عهده**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

[1]– حضرت قاره ديكز (Kara Denize) بـ 19 حالة وأزمير بـ 18 حالة وقازداغ (Kazdag) بـ 16 حالة وارضروم (Erzurum) بـ 11 حالة وقسطمون (Kastamonu) بـ 6 حالات، وقاره حصار (Kara Hassar) بـ 7 حالات... **أنظر**: أ.و.ج، ب، 14ع ، س74.

[2]– والنتيجة نفسها توصل إليها كل من تال شوفال (Tal Shuval)، وعائشة غطاس في دراستهما لدفاتر المخلفات الخاصة بنفس الفترة **أنظر**:

- Shuval, Op.cit, p.60.

– عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700–1830 مقاربة اجتماعية– اقتصادية**، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2012 م. ص.25.

[3]- Parzymies, Op.cit, p.99

[4]- Shuval, Op cit, p.59.

سنة 1234هـ/1820م، وبعد سنة وفد اثنين من منطقة ليفرونة[1]. أما بخصوص الإسلاميين – اليهود الداخلين في الإسلام– فيبدو أن انخراطهم في الجيش الإنكشاري كان في نطاق جد محدود. فقد ذكر هايدو (Haëdo) أن الإنكشارية كانت تضم أزيد من 100 يهودي، تم تسريحهم بناء على القرار الذي أصدره البايلرباي جعفر باشا (1580–1582م) في ديسمبر سنة 1580م بناء على طلب الإنكشارية والقاضي بمنع اليهود من الانضمام لصفوفها، ويرجع سبب هذا التغيير إلى أن اليهود كانوا يهدفون من وراء ذلك الانخراط إلى الاستفادة من الامتيازات الممنوحة للإنكشارية، ولحماية بني جلدتهم من اليهود[2]. وفي السنوات الأخيرة من الوجود العثماني بالجزائر فقد ضمت الإنكشارية أيضاً اليهود واليونانيين وذلك بعد دخولهم في الإسلام[3].

والملاحظ أن أغلب الوثائق الخاصة بالتجنيد اكتفت بذكر عدد المتطوعين باستعمال صيغة الجمع "كإرسال نفرات من اليولداشلر"، مع الإشارة أحيانا أخرى إلى مبلغ استئجار السفينة التي قدموا على متنها والشخصية التي رافقتهم دون ذكر معطيات أخرى، ماعدا وثيقة واحدة يعود تاريخها إلى سنة 1245هـ/1829م أشارت إلى أسماء المتطوعين البالغ عددهم أربعة وعشرين متطوعاً، كما ذكرت سنَهم باستعمال عبارات توحي إلى ذلك منها، "صغير السن" و"الشاب"، و"لم يخصر شاربه"، و"بدأ يخصر شاربه"، كما ضمت عناصر أخرى "بدأها المشيب"، وبالرغم من أن السفينة قدمت من الإسكندرية إلا أن الجنود الذين كانوا على متنها ينتمون إلى مناطق متعددة منها بورصة وكريت والبوغاز ورودس وطرابزون[4]، مما يوحي بأن أسماء الموانئ المذكورة في وثائق أخرى قد لا تعبر بالضرورة عن المناطق الأصلية للمجندين، بقدر ما تدل على الموانئ التي تجمعوا فيها لإيصالهم إلى الجزائر.

4- أخلاق المجندين ووضعهم الاجتماعي:

حظيت فئة الأتراك ومن ضمنها الجيش الإنكشاري بشهادات أجنبية عديدة تناولتهم بالوصف من مختلف الجوانب منها، طبائعهم ومكانتهم الاجتماعية قبل التحاقهم بالايالة

[1]- Colombe, Op.cit, p.179.

[2]- Diego de Haëdo, **Topographie et histoire générale d'Alger**, Traduction de Dr. Monnereau et A.Berbrugger, présentation de Jocelyne Dakhlia, Ed Bouchène, Paris, 1998, p.71.

[3]– خوجة، مصدر سابق، ص.111.

[4]– و.م.و.ج.ح، م1، مج 3190، و344.

كمجندين، فكيف وصفت تلك المصادر الجيش الإنكشاري؟ وإلى أي مدى يمكن قبول شهادتهم أو رفضها؟.

لقد أطلق الترجمان الإيطالي جيوفاني باتيستا صلفاقو(Giovanni Battista Salvago)[1] العنان لمخيلته لوصف الجيش الإنكشاري بأبشع الصفات فالأتراك حسب رأيه "أناس أشرار مغتصبين، مجرمين، قتلة، لصوص، كاذبين وهاتكين للعرض انحدروا إلى بلاد البربر مثل الحثالة في قاع السائل"[2].

وأضاف يقول أنهم كانوا يتجمعون قرب الموانئ والجزر ينتظرون مرور السفن لنقلهم[3]. وقدم كل من شاو (Shaw) ولوجي دي تاسي (Laugier de Tassy) وبايصونال (Peyssonnel) وصفاً مماثلاً عن الجيش الإنكشاري، فقد اعتبروهم من حثالة الناس وممن كانت لهم سوابق في أوطانهم مما جعلهم يتوافدون إلى بلاد البربر هروباً من العقاب الذي كان ينتظرهم[4]. أما جون بول وولف[5]، فقد ذكرهم في عدة مواضع واصفاً إياهم بعبارات شتم مختلفة فالجيش الإنكشاري على حد تعبيره مشكل من رُعاة البقر واللصوص والمنبوذين من أهاليهم[6]، وأضاف في موضع

---

[1]– قدِم المترجم جيوفاني باتيستا صلفاقو (Giovanni Battista Salvago) في مهمة دبلوماسية إلى الجزائر وتونس سنة 1625م، تمثلت في التفاوض في شأن افتداء جماعة من رعايا بندقيين أسروا في غارة الجزائر ضد مدينة بيراستي في دالماسيا، ولم تقتصر مهمته على هذا فحسب بل سجل ملاحظاته حول الوضع في بلاد البربر، فكتب في أخر مهمته تقريراً مفصلاً إلى دوق البندقية بخصوص الإيالتين بحيث تعرض علاوة على إقتداء الأسرى إلى البحرية والتحصينات والسكان... **أنظر:** بلحميسي، "**المؤرخون الإيطاليون والجزائر في العهد التركي**"، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد 10، الجزائر، 1973م، ص.11.

- Federico Cresti, **Alger au XVII^e documents iconographiques et sources littéraires 1600-1700,** Centro Analisi Sociale Progetti, Roma, 1996, pp.26-30.

[2]- Pignon, J, **La Milice des Janissaires de Tunis au temps des Deys (1590-1650)**, Les cahiers de Tunisie, n° 15, Tunis, 1956, p.320.

[3]- Ibid. p.307.

[4]- Shaw, Op.cit, p.182.

- Laugier de Tassy, Op.cit, p.125.

- Jean André Peyssonnel, **Voyage dans les Régences de Tunis et d'Alger**, présentation et notes de Lucette Valensi, Ed La Découverte, Paris, 1987, p. 225.

[5]– عُرف جون بول وولف بأحكامه المسبقة ونظرته غير الموضوعية للجزائر العثمانية، فلقد أرجع أسباب فشل العديد الحملات الأوروبية إلى العامل الطبيعي المتمثل في الأمطار والرياح، وقد ذهب إلى أبعد من ذلك حين شكك في بعض الصفات الحسنة التي أوردها هايدو والأب دان عن العثمانيين، حيث علق على ذلك بأن لغتهما العثمانية لم تكن جيدة حتى يتمكنا من استيعاب كل ما يتفوه به أعضاء المليشيا.

[6]– وولف، مرجع سابق، ص.122.

أخر "بأن هؤلاء الغُلاظ غير المهذبين أصبحوا هم حُكام إيالة الجزائر"[1]، ولم يستغرب في أن يتمتع حكام الجزائر بصفات غير حميدة خاصة وأن اختيارهم كان يتم من صفوف المليشيا[2]، ونفس المعنى ذكره شارل أندري جوليان فالأوجاق حسب رأيه يتم تجنيدهم من بين رعَاع الأناضول وبمجرد وصولهم إلى مدينة الجزائر "يتخلصون من ثيابهم الرّثة ويصبحون أسيادًا لامعين عُظماء"[3].

أما موريس فيلار (Maurice Villard) فقد حاول تبرير الجرائم المرتكبة خلال استعمار بلده للجزائر عندما قال بأنه "حيثما كان الغزو فما هو إلا انتصاراً للقوّة، وقد تعالت أصوات الضمير الإنساني محتجّة ضدّ الغازي. بيد أنّ فرنسا الّتي غزت الجزائر لا تنتظر أن نبرّر عملها. فعندما قامت بتدمير الجزائر في سنة 1830م، لم تجد مجتمعاً منظّماً، بل وجدت جمعية أشرار، كانت قد مرّت عليها ثلاثمائة سنة، وهذه الجمعية استمرت بنفس الجُرأة ونفس الجرائم؛ إذ لا يوجد بعدٌ أخلاقي بين بابا عرّوج المتوفى في سنة 1519م، وحسين داي الذي آل إليه الحكم في سنة 1818م، ويمكن اختصار ثلاثة قرون باعتبار الداي الأخير كوريث مباشر لأوّل قرصان جزائري، فالزمن لم يغيّر شيئًا في صعاليك الجزائر"[4].

وأضاف يقول أنه "حتّى إنكشاريو القسطنطينية، الّذين لم يكونوا سوى أرستقراطية، نظروا إلى إنكشارية الجزائر بنظرة احتقار. وهم بالفعل كذلك فرغم أنّهم أتراك في الأصل، إلا أنهم لم يكونوا سوى مجموعة مغامرين، وبؤساء وقطّاع طُرق، يتمّ تجديدهم باستمرار بمجنّدين من نفس الطينة؛ إذ حرص السلاطين على التخلص منهم بإرسالهم إلى أرض إفريقيا. وبمجرد وصولهم إلى هذه الأخيرة كانوا ينخرطون ضمن الأوجاق، وبجرأتهم وذكائهم استطاع البعض منهم التميّز والارتقاء في الرتب تدريجيًا ليصيروا أعوانًا ومستشارين للحاكم"[5].

وقد اقترب حمدان خوجة من الآراء السابقة فيما يتعلق فقط بالفترة المتأخرة من الحكم العثماني للإيالة، لما ذكر أن التجنيد في العهود الأولى كان يقتصر على النزهاء

---

[1]– وولف، مرجع سابق، ص.160.

[2]– نفسه، ص.122.

[3]– شارل أندري جوليان، **تاريخ إفريقيا الشمالية تونس**، الجزائر، المغرب الأقصى، ترجمة محمد المزاري، البشير بن سلامة، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1968، ص.332.

[4]- Maurice Villard, **De la Régence d'Alger à l'Algérie française**, **Le 14 Juin 1830 les premiers soldats français prennent pied sur la terre d'Afrique**, Ed A.C.E.P. Ensemble, 1998, p.11.

[5]- Ibidem.

والصلحاء[1]، ثم تغير الوضع عندما فتح الوكلاء أبواب التجنيد لأناس قد أُدبوا وأُدينوا في مناطقهم[2]، ونفس الرأي أورده العسكري عزيز سامح التر حين ذكر "أن اليولداشية بدأت تنمو على حساب الإنكشارية التي انهارت وأصبح من الصعب إرسال عناصر جديدة لأن الأناضول لم تعد ترسل المحاربين الأكفاء، بل أن أغلبهم كانوا من المنبوذين القتلة والمشعوذين الهاربين من وطنهم الأم وبذلك قدموا إلى الجزائر باحثين عن مجد واحترام فقدوه في أوطانهم"، ولقد لخص أسباب ضعفهم في رغبتهم في الاستفادة من الامتيازات التي حصلت عليها العناصر القديمة وبذلك استمروا في الانقلاب على الحكام والمطالبة بالهدايا والمكافآت والترقية[3].

ونعتبر هذين الرأيين الأخيرين الأقرب إلى الصواب خاصة وأن الدولة العثمانية استخدمت في الفترة المتأخرة طريقة التجنيد كوسيلة للتخلص من العناصر المنبوذة والمثيرة للفتن، ففي سنة 1219هـ/1805م أخرج السلطان سليم الثالث (1789–1807م) مجموعة من الأشقياء يتراوح عددهم من أربعين إلى خَمسين شخصاً تسببوا في إحداث الفوضى بقرية درمنجيلر الواقعة بجزيرة قبرص، وقد عاقبتهم الدولة العلية بإبعادهم عن أوطانهم وأهاليهم وإرسالهم كمجندين إلى الجزائر ورأت في ذلك فرصة لهم لإصلاح أنفسهم وتهذيبها بدل سفك دمائهم[4].

وعند احتلال الجزائر سنة 1830م قامت فرنسا بإخراج وتهجير ما وجدته من الإنكشارية وبعثت بهم على متن ثلاث سفن توجهت إحداها إلى سالونيك والأخريتان إلى أورله (Urlag) وفوجيه (Foça) [5]، ولم يسمح للانكشاريين الذين كانوا على متنها بالتوجه إلى أزمير لكونهم

---

[1]– ذكرهم في موضع أخر "بأنهم كانوا شديدي الحرص على احترام عادات البلاد ليحببوا أنفسهم في سكان الإيالة، فمن النادر وجود سارقًا أو قاتلاً بين الجنود. أما الذين كانت لهم بعض المساوئ فكانوا يعملون على إصلاحها أو إخفائها لأن مستقبلهم موقوف على حسن سيرتهم " ويظهر من هذه الشهادة أنه كان يقصد الجنود الذين قدموا إلى الجزائر في العهود الأولى... **أنظر**: خوجة، مصدر سابق، ص.81.

[2]– نفسه، ص.111.

[3]– التر، مرجع سابق، ص.406.

[4]– أ.و.ج، خ هـ، ح 3374

[5]– فضّل العديد من عناصر الجيش الهجرة إلى تونس لعدة اعتبارات منها، سهولة الوصول إليها عن طريق البر ونقل أكبر أكبر قدر ممكن أمتعته، وامتداد الحكم العثماني بتونس إلى ما يقارب نصف قرن بعد احتلال الجزائر، كما أن تونس تمثل معبرًا سهلاً إلى الولايات الشرقية ومنها إلى المناطق الأصلية للمجندين.

من الأراذل والأوباش لذلك كثرت التقارير بشأنهم بين عمر لطفي أفندي محتسب أزمير وناظر مرللو من جهة، والسلطان العثماني محمود الثاني[1] من جهة أخرى[2].

وتجدر الملاحظة إلى أن بعض الكتابات الأجنبية السابقة الذكر وغيرها أشارت إلى بعض الصفات الحميدة لدى الجيش، كابتعادهم عن الرذائل، وعزوفهم عن لعب القمار أو التفوه بعبارات الشتم، وعدم التشاجر فيما بينهم إلا في حالات نادرة[3]. وبذلك لا يمكن أن نحكم على جميع المجندين في الإيالة بفساد أخلاقهم، لكن نقر بأن أغلبهم كانوا من الفلاحين ومن أفقر الطبقات في مجتمعاتهم، وقد اختاروا القدوم كمجندين إلى الجزائر وباقي الإيالات أملاً منهم في تحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية، خاصة وأن التجنيد كان طوعياً كما سبقت الإشارة إليه، ومعروف على هذا النوع من التجنيد في كل زمان ومكان أنه يشمل الفئات الفقيرة أو المتوسطة الحال دون غيرها.

أنظر: جميلة معاشي، **الانكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 1428-1429هـ/2007-2008م، ص ص.350-352.

[1]- ولد محمود الثاني ابن عبد الحميد الأول سنة 1784م، واستمر حكمه من سنة 1808م إلى غاية 1839م، أما ثقافته فكانت تقليدية كبقية سلاطين أل عثمان حيث تعلم العلوم الإسلامية كالدين والشريعة والشعر والتاريخ، وقد اهتم بالعلم وشجع العلماء، وكان معجبا بمبادئ الحضارة الغربية، وعرفت فترة حكمه الطويلة أحداثاً هامة على الصعيدين الداخلي والخارجي، تمثلت في معاصرته للنتائج المترتبة عن الثورة الفرنسية كمطالبة بعض الولايات باستقلالها عن الباب العالي، كما شهد عهده تمرد الإنكشارية، وظهور الحركات الانفصالية كثورة اليونان والحركة الوهابية. وأهم ما ميز عهده الإصلاحات الهامة التي شملت جميع الجوانب العسكرية والإدارية والسياسية والاقتصادية حيث كون جيش جديد أسماه "عساكري منصوري محمدي" أي الجيش المنصور المحمي من طرف الرسول صلى الله عليه وسلم، كما أنشأ عدة مدارس حربية مثل المدرسة الملكية سنة 1830م، واهتم بإصلاح الأسطول، وإنشاء مؤسسات تربوية شملت جميع مراحل التعليم، وشيد عدة مدارس كالمدرسة الحربية ومدرسة الطب، وأرسل عدة بعثات طلابية إلى أوربا، وفي الجانب الإداري أنشأ الوزارات والمجالس وكان أولها وزارة "داخلية نظارتي" أي وزارة الداخلية، كما قضى على النظام الإقطاعي، وعمل على تنظيم الأوقاف. أما اجتماعيا فقد سعى إلى تحقيق المساواة بين مختلف الطوائف وإحلال الأمن. وفي الجانب الاقتصادي عمل على تنظيم الضرائب، وصك عملة جديدة، واللجوء لاقتراض الأموال من الدول الأوروبية... للمزيد عن هذه الشخصية **أنظر:**- زهرة زكية، **إصلاحات الدولة العثمانية في عهد محمود الثاني 1808-1839م**، مذكرة نهاية السنة الأولى ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1982-1983م.

- محمد البحراوي، **حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني 1808-1839**، ط1، دار التراث، القاهرة، 1978.

[2]- أ.و.ج، خ هـ، ح 22530.

3- Haëdo, Op.cit, p.86.

وفي أخر هذا العنصر نقر بعدم الحكم على كل الجنود بفساد طبائعهم سواء الذين قدموا في الفترات الأولى أو المتأخرة لارتباط الجزائر بالباب العالي، ولعل أهم ما نستشهد به هو المشاركة المتميزة للجيش الإنكشاري في الوقف، كما أن العديد منهم قاموا بأداء فريضة الحج مثلما سنتعرض له بالتفصيل في الفصول الموالية.

5- نقل المتطوعين إلى الجزائر:

كان المتطوعون يجتمعون في موانئ إسطنبول وجنقاله (Canakale) وأزمير (Izmir) والإسكندرية ورودس، وفي موانئ جزيرة كريت ليتم نقلهم على متن سفن تابعة لرياس بحر جزائريون، وتجدر الإشارة إلى أن ذهاب السفن الجزائرية لم يكن خصيصا لنقل المجندين بل قد يصادف ذلك وصول إحدى السفن الجزائرية إلى موانئ التجنيد، بعد قيامها بأعمال بحرية أو تجارية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، أو بعد مشاركتها إلى جانب الأسطول العثماني في إحدى الحملات، وأثناء عودتها كانت تتوقف في الموانئ لنقل ما توفر من المتطوعين[1] مقابل مبلغ مالي، ففي سنة 1225هـ/1810م تم إيصال 33 متطوعًا على متن السفينة الجزائرية التي رجعت إلى الجزائر بعد أن حملت الهدية إلى السلطان العثماني، وفي سنة 1226هـ/1811م وصل من ميناء رودس 12 مجندًا مع السفينة التي كانت تقل الحجاج[2].

ووصل البعض الآخر على متن سفن تابعة لبلدان أجنبية، ففي محرم 1234هـ/31 أكتوبر 1818م قام الكافر ديميتري (Mécréant Dimitri) – كما نعتته الوثائق– بنقل 27 مجندًا، ونَقل أيضًا 127 مجندًا في أواخر ربيع الثاني 1235هـ/ جانفي1820م، وفي السنة الموالية من شهر ذي القعدة وصل إلى الجزائر85 متطوعًا آخر من أزمير على متن سفينة فرنسية، وفي السنة الموالية حملت سفينة تابعة لنفس البلد 109 متطوعًا، وهولندا أيضا قامت بنقل 40 متطوعًا إلى الجزائر سنة 1241هـ/1825م، كما قامت انجلترا بنقل 36 مجندًا سنة 1839هـ/1823م، و93 مجندًا سنة 1241هـ/1825م، ثم 212 متطوعاً سنة 1242هـ/1826م[3]. وعلى متن سفينة تابعة لدولة البرتغال وفد 16 متطوعًا سنة 1225هـ/1810م، وبعد مرور سنة قدمت سفينة أخرى تابعة لنفس الدولة وعلى متنها 223 متطوعًا[4].

---

[1]- Colombe, Op.cit, p.178.

[2]– الملحق رقم 1، ص ص. 464–466.

[3]- Colombe, Op.cit, pp.178-179.

[4]– الملحق رقم 1، ص ص. 464–466.

وجاء البعض الآخر على متن سفن تابعة لبلدان إسلامية، ففي سنة 1219هـ/1804م وصل 9 متطوعين على متن سفينة تابعة لغزاة تونس، وفي سنة 1227هـ/1812م وصلت سفينة أخرى تابعة لنفس البلد تُقل سبعة متطوعين[1].

[1]– الملحق رقم 1، ص ص. 464–466.

المبحث الثاني: المتطوعون في الإيالة:

1- تقدير أعداد المجندين:

قبل الحديث عن عدد الجيش المتطوع يجب الإشارة إلى صعوبة تقدير العدد انطلاقاً من المصادر وحتى الوثائق المتوفرة، فالمصادر المحلية لم تتعرض إلى الموضوع، ومن المهم الإشارة هنا إلى ما ذكره السفير المغربي التمجروتي[1] الذي مر على الجزائر أواخر القرن السادس عشر، وقد اكتفى أثناء وصفه لها بقوله أنها " كثيرة الجند حصينة"[2].

وبالنسبة للمصادر الأوروبية التي كتبها الرحالة والأسرى والقناصل والعسكريون خلال مدة إقامتهم بالجزائر، فرغم كثرتها إلا أنها غير مضبوطة كما تتميز بتباين أراء بعضها حتى بالنسبة لفترات زمنية متقاربة، فهايدو (Haëdo) الذي كان أسيرًا بالجزائر من سنة 1578 إلى سنة 1581م، ذكر أن العدد الإجمالي للجيش هو 6000 جنديًا متواجدين في مناطق مختلفة من الإيالة، منهم حوالي 3500 إلى 4000 جنديًا في مدينة الجزائر لكن ليسوا كلهم في الخدمة نظرًا لخروج حوالي 600 إنكشاري أو أكثر مرتين في السنة لإخضاع القبائل[3]، وبعد حوالي أربعين سنة، ذكر الأسير البرتغالي مسكاريناس (Mascarnhas) وجود ما بين 5000 و6000 جندي مرابطين على الحدود والمناطق الداخلية مثل عنابة ومستغانم، وفي مدينة الجزائر وُجد حوالي 1000 إلى 1500 جندي مع فصل 400 إلى 500 جندي يخرجون لجمع الضرائب، وقد تعجب من قدرتهم على السيطرة على كل بلاد البربر وخوض الحروب ضد كل الأمراء المسيحيين رغم قلة عددهم[4].

أما الراهب بطرس بيار دان (Pierre Dan) الذي عاش في الجزائر من 15 جويلية إلى 21 سبتمبر 1634م في إطار مهمته المتمثلة في إقتداء الأسرى، فقد ذكر أن تعداد الجند يصل إلى 22.000 جنديًا، وأورد في موضع أخر عددهم في مدينة الجزائر فقط ، فعندما يتم

---

[1]- هو أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الجزولي قبيلةً، البكري نسباً، الدرعي التمجروتي داراً ومنشأ، ولد حوالي 967هـ/1559م وتوفي سنة 1003هـ/1594م، وقد كان علامة وأديب كما اختاره السلطان السعدي أبي العباس أحمد المنصور الذهبي سفيرًا له إلى السلطان العثماني مراد الثالث.

- التمجروتي، **النفحة المسكية في السفارة التركية**، تقديم وتعليق سليمان الصيد المحامي، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، 1992، ص ص.3-6.

[2]- نفسه، ص.90.

[3]- Haëdo, Op.cit, p.78.

[4]- João Mascarenhas, **Esclave à Alger, récit de captivité João Mascarenhas (1621-1626)**, Traduit du Portugais, annoté et présenté par Paul Teyssier, Chandeigne, Paris, 1993, p.102.

تسليح السفن للخروج للقرصنة تأخذ معها أفراداً من الجيش البري ويبقى منهم 3000 أو 4000 لحراسة المدينة[1]. وبعد حوالي خَمس سنوات فقط قدم الأسير الإسباني ايمانيل أرندا (Emanuel D'Aranda) الذي بقي في الجزائر قرابة سنة من نهاية 1640م إلى بداية سنة 1642م، رقماً مغايراً للذي قدمه الراهب دان فالأترك الذين يكونون الجيش يصل عددهم الإجمالي إلى 12.000 جندي، لكن لا يبقون بصفة دائمة في مدينة الجزائر، حيث يتم إرسال بعضهم إلى مختلف مدن الإيالة مثل تلمسان وبجاية، بينما يتم إرسال البعض الأخر في مجموعات مكونة من 500 إلى 600 جندي إلى المناطق الداخلية لإخضاع القبائل[2].

وفي الربع الأخير من القرن السابع عشر تحدث المستشرق الفرنسي بيتي دو لاكروا (François Pétis de la Croix) عن حوالي 100.000 جنديًا في كل أنحاء الإيالة ومن هذا العدد يمثل الأتراك 12.000 جندي. أما البقية فهم من الكراغلة والعنصر المحلي[3].

وبخصوص العشرية الثالثة من القرن الثامن عشر نذكر الدبلوماسي لوجي دي تاسي (Laugier De Tassy) وبايصونال (Peyssonnel)[4] اللذان تحدثا عن وجود 12.000 جنديًا بين المشاة والفرسان[5]، وفي نفس الفترة تقريباً أقام الطبيب توماس شاو (Thomas Shaw) من سنتي 1721 إلى 1732م، إلا أن الأرقام التي قدمها كانت مغايرة لهما حيث ذكر أن القوة العسكرية للجزائر تقدر مابين . 25.000 و30.000 وحتى 100.00 جندياً، منهم 15.000 إلى 16.000 من الأتراك، أما باقي العدد فيمثل بدو الجزء الجنوبي من الإيالة الخاضعين لسلطة الداي أو المتحالفين معه[6]. وفي سنة 1749م ذكر الدبلوماسي كارلو أنطونيو ستنداري[7] قنصل قنصل النمسا بالجزائر وجود 7000 جندي بالمدينة منهم 2000 جندي خارج الخدمة بسبب

---

[1]- Dan, Op.cit, p.97.

[2]-Emanuel D'Aranda, **Relation de la captivité et liberté du sieur Emanuel D'Aranda Jadis esclave à Alger ou se trouvent plusieurs particularités de l'Afrique, divers de remarque**. Ed 4, Leyde, 1671.p.123. et pp.129-130.

[3]- Cresti, Op.cit, p.72.

[4]- Peyssonnel, Op.cit, p.225.

[5]- Laugier de Tassy, Op.cit, p.125.

[6]-Thomas Shaw, **Voyage dans la Régence d'Alger, ou description géographique, physique, philologique, etc., de cet Etat**, Traduit de l'Anglais par J. Mac Carthy, 2 Ed, Bouslama, Tunis, p.182.

[7]– كان لهذا الدبلوماسي عدة مهام في المشرق واسطنبول، وفي سنة 1749م تم تعيينه قنصلا لإمبراطور النمسا في الجزائر، وقبل انتهاء سنة 1749م حرّر الدبلوماسي ستنداري تقريره عن حكومة الجزائر ونظامها السياسي، كما حرّر تقارير أخرى خاصة بالنشاط الاقتصادي، وبعض الحوادث التي وقعت أثناء إقامته بالجزائر كالطاعون...**أنظر**:

– بلحميسي، "**المؤرخون الإيطاليون** ..."، مرجع سابق، ص ص.11–13.

تقدمهم في السن أو لإصابتهم بأمراض أو محاباة لهم[1]. وبَينت دراسة جون دوني (Jean Deny) التي اعتمد فيها على سجلات رواتب الجند لسنة 1158هـ/1745م، أن مجموع الجند[2] وصل إلى 11.915 منهم 9322 يمارسون مهامهم العسكرية، و 2593 خارج الخدمة لأسباب غير معلومة[3]. وفي سنة 1781م قَدّر القنصل الفرنسي فالبير (Vallière) القوة العسكرية للإيالة بحوالي 6000 إلى 7000 تركي[4]، وبعد سبع سنوات قدر فونتير دو بارادي (Venture De Paradis) عدد الأتراك في مدينة الجزائر بـ 3000 جندياً فقط، أما العدد الأكبر فتراوح ما بين 7000 و8000 جندي متمركز على مستوى الحاميات والأمحال والصبايحية الذين هم في خدمة البايات[5].

وبخصوص الحالات الخاصة ببداية القرن التاسع عشر فهي تُترجم بوضوح تناقص عدد المجندين من المشرق في هذه الفترة، حيث أشارت جُلها إلى أن الجيش كان يتكون من الأتراك والعرب والكراغلة، ففي مدينة الجزائر ذكر الأسير الإيطالي فيلبو بنانتي" (Pananti) [6]، أن الأتراك الأتراك يمثلون العصب الرئيسي للجيش ونادراً ما وصل عددهم إلى 15.000 رجل. أما الكراغلة ورجال زواوة فهم أكثر عددًا[7].

---

[1]– بلحميسي، "**المؤرخون الإيطاليون** ..."، مرجع سابق، ص.12.

[2]– يبدو وجود خطأ حسابي فيما يخص الجنود المقيمين في ثكنة أوسطى موسى، حيث أحصى دوني 401 جندي خارج الخدمة و1.833 في الخدمة؛ أي بمجموع 2234 جنديًا بدل 1.834 الذي ذكره، وهو ما استدعى إعادة حساب الجنود المُقيمين في البيوت التي ذكرها، وبناء عليه وصل عدد المقيمين في هذه الثكنة 1852 جنديًا منهم 419 خارج الخدمة، و1433 في الخدمة. **أنظر**:

Jean Deny, « **Les registres de solde des Janissaires conservés à la Bibliothèque Nationale d'Alger »**, R.A, n° 61, 1920, pp.243-248.

[3]-Ibid, pp. 223-260.

[4]-Vallière, **L'Algérie en 1781**, Mémoire du consul Césaire Philippe Vallière, présentation Lucien Chaillou , Toulon, SD, p.21.

[5]- Paradis, Op.cit, p.109 .

[6]– تواجد في الجزائر سنة 1813م وأسر ليوم واحد فقط بعدها أطلق سراحه بفضل وساطة القنصل البريطاني، ثم أقام مدة بالجزائر، وسجل عدة معطيات تخص الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كنظام الحكم والتجارة والصنائع والتركيبة السكانية....**أنظر**: مولاي بلحميسي، "**المؤرخون الإيطاليون** ...، ص ص.13–14.

[7]- Filippo Pananti, **Relation d'un séjour à Alger, contenant des observations sur l'état actuel de cette Régence, les rapports des Etats barbaresques avec les puissances chrétiennes, et l'importance pour celles-ci de les subjuguer**, Traduit de l'Anglais I.M, Chez le Normant, Imprimeur-Libraire, Paris, 1880, p.468.

والعدد ذاته ورد في مذكرات القنصل الأمريكي وليام شالر (William Chaler) في الفترة من 1816 إلى 1824م، حيث ذكر وجود 15.000 جنديًا منهم، أتراك وكراغلة مشكلين لجيش المُشاة وعرب يشكلون الخيالة[1]، وفي موضع أخر ذكر أن عدد الأتراك بالجزائر لم يكن يتجاوز في الفترة الأخيرة 5000 جندي وضابط، ثم انخفض عددهم إلى 4000 جندي[2]، ويذكر وولف أنه عند وصول الجيش الفرنسي إلى الجزائر سنة 1830م كان عدد الإنكشارية أقل من 2500 رجل[3]. في حين ذكر موريس فيلار (Maurice Villard) أن السلطات الفرنسية أصدرت مباشرة بعد دخولها الجزائر أمراً يقضي بتسليم الإنكشارية للأسلحة التي بحوزتهم بوضعها في الثكنات أو في القصبة، ليتبعه قراراً أخر خاص بإمكانية بقاء الجنود المتزوجين مؤقتاً في المدينة. أما العُزاب من الجنود والبالغ عددهم 1500 جندي فقد أمرت السلطات الفرنسية بترحيلهم إلى أسيا الصغرى، وعموماً فقد بلغ عدد الجنود الذين غادروا الجزائر سنة 1830م 2500 إنكشاري[4]. أما الأسير الألماني "سيمون بفايفر"[5] الذي عاصر الحملة الفرنسية، فقد ذكر أن عدد الجنود تناقص قبيل الحملة إلى أقل من 6000 إنكشاري[6]، في حين ذكر الجنيرال بارتوزان (Berthezene) وجود 17.000 من أتراك وكراغلة وأهالي[7]، ويبدو أن نسبة الأتراك كانت قليلة في هذا العدد، فأغلب الجنود كانوا من العرب العرب والكراغلة الذين قدموا من مختلف المناطق للدفاع عن الإيالة، كما أن الإشارة إلى تواجد

---

[1]– وليام شالر، **مذكرات وليم شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816–1824**، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص.61.

[2]– نفسه، ص.51.

[3]– وولف، مرجع سابق، ص.447.

[4]- Villard, Op.cit, p.138 .

[5]– ولد سيمون بفايفر بمنطقة راينهيسن (Rheinhessen)، حوالي سنة 1810م، وفي سن الخامسة عشر من عمره سافر إلى هولاندا أين انخرط في مدرسة بحرية، وفي سنة 1824م كان على متن السفينة التي توجهت للبحر المتوسط بهدف حماية السفن التجارية من هجمات القراصنة، ولظروف طبيعية اضطرت السفينة لتغيير وجهتها فتوجهت إلى مدينة أزمير ثم إلى ميناء أورله ومنها اتجهت إلى الجزائر أين عاش خَمس سنوات في قصر الخزناجي فكان في البداية يعمل طباخا ثم أصبح الطبيب الخاص للخزناجي، وقد مكنه هذا الوضع من معرفة معطيات مختلفة عن تلك الفترة خاصة فيما يتعلق بمجريات الحملة الفرنسية على الجزائر. **أنظر:**

– سيمون بفايفر، **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر**، تقديم وتعريب أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1974، ص ص.3–11.

[6]– نفسه، ص ص.73–74.

[7]-Pierre Berthezene, **Dix huit mois à Alger, ou récit des événements qui s'y sont passés depuis le 14 juin 1830, jour du débarquement de l'armée française, jusqu'à la fin de décembre 1831**, Ed. Montpellier, Ricard,1834, p.30.

العنصر المحلي والكرغلي في هذه الحالات تبدو منطقية نظرًا للتقلبات التي عرفتها الإيالة والتي سنتعرض لها لاحقا.

وقد أشارت جريدة العلوم العسكرية إلى أن عدد سكان الجزائر وصل إلى 1.870.000 منهم 20.000 من الأتراك والأعلاج ونفس العدد فيما يخص الكراغلة[1]، ويبدو واضحا أن هذا الرقم مبالغا فيه لتحقيق أهدافا استعمارية.

ومع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر توفرت المادة الأرشيفية حول الموضوع وكذا الدراسات التي اعتمدت على هذا الرصيد. فقد تضمن أحد سجلات البايلك والمال[2] معطيات هامة عن المجندين خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر من سنة 1216 إلى سنة 1233هـ/1801-1817م[3].

بلغ عدد المجندين حسبما ورد في السجل بـ 3148 متطوعًا في الفترة من 1216-1225هـ/1801-1809م. وفي المرحلة الثانية الممتدة من سنة 1226-1233هـ/1811-1817م بلغ عدد المجندين 952 متطوعا فقط، وهو ما يوضح مدى تراجع عملية تجنيد المتطوعين في هذه الفترة، وتجدر الإشارة إلى أن عدد المتطوعون كان يتزايد أحيانا ويتناقص أحيانا أخرى، وينعدم في بعض السنوات، ففي 1216هـ/1801م بلغ عددهم 852 متطوعاً ثم انخفض العدد إلى 471 متطوعًا سنة 1217هـ/1802م. ثم إلى 22 متطوعًا فقط مع تسجيل ثمانية متطوعين لسنة 1229هـ/1813م، في حين عرفت سنوات أخرى عدم وصول أي مجند مثلما هو الأمر بالنسبة لسنوات 1221هـ/1806م، 1222هـ/1807م، 1223هـ/1808م[4].

وبخصوص العدد الذي قدمه "مارسيل كولمب" (Marcel Colombe) فقد وصل إلى الجزائر 8533 متطوعا في خلال الفترة الممتدة من 1216 إلى 1245هـ/1801-1829م،

---

[1]-Vincent-Yves Boutin, **Aperçu historique statistique et topographique sur l'état d'Alger, à l'usage de l'armée expéditionnaire d'Afrique: avec cartes, plans, vues et costumes**, Ed.2, CH. Picquet, Paris, 1830, p.120.

[2]- أ.و.ج، ب.ب.م، ع 13، س84.

[3]- هو نفسه السجل رقم 47 الذي اعتمد عليه كولمب (Colombe) غير أن هذا الأخير قدم السجل بشكل مختصر حيث عرف بمضمونه والفترة الزمنية التي يشملها **أنظر**:

- Colombe, Op.cit, pp.167-168.

[4]- أ.و.ج، ب.ب.م، ع 13، س84.

منهم 2264 متطوعًا أثناء العقد الأول ليرتفع العدد إلى 4115 متطوعًا في العقد الثاني، ثم انخفض مجددًا في العقد الثالث والأخير إذ تم تسجيل 2154 متطوعًا[1].

واعتمادا على عمل الباحث خليفة حماش، فقد بلغ عدد المتطوعين 6507 في الفترة من 1229–1246هـ/1813–1830م، وكان فيها العدد موزعاً على مرحلتين، تمتد الأولى منهما من سنة 1229 إلى سنة 1236هـ/1814–1820 ووصل في خلالها 5034 متطوعا؛ أي بمعدل 629 متطوعاً في السنة غير أن هذا التطور لم يكن يسير على وتيرة منتظمة فهو يرتفع في سنوات ويقل في أخرى. أما المرحلة الثانية فهي تمتد من 1237 إلى 1246هـ/1821–1830م، وقد تدهورت عملية التجنيد بشكل كبير حيث ووصل في خلالها 1473 متطوعا؛ أي بمعدل 163 مجنداً في السنة الواحدة[2].

وبناءً على النماذج السابقة يظهر أن المصادر الأجنبية تتميز بعدم دقة تقديراتها مثلما دل عليه التناقض الحاصل في فترات متقاربة. أما المادة الأرشيفية فبالرغم من أهمية مضمونها واقترابها من الدقة بخصوص الفترات التي تعرضت لها، إلا أنها تتميز بعدم شموليتها لكل الفترة العثمانية[3].

2–أسباب انخفاض نسبة المجندين:

2–1 العلاقات الجزائرية– العثمانية وأثرها على عملية التجنيد:

خضعت عملية التجنيد لطبيعة العلاقات بين الجزائر والباب العالي، الذي لجأ إلى منع عملية التجنيد كلما ساءت العلاقات بين الطرفين، ففي شهر جوان من سنة 1659م قامت ثورة الأغوات[4] التي تبعها تغيير النظام بأكمله دون استشارة الباب العالي، كما ألقى الإنكشاريون القبض على علي باشا المرسل من الدولة العثمانية لتمثيلها في الجزائر وتم إعادته مع أتباعه

---

[1]- Colombe, Op.cit, p.180.

[2]– حماش، **تجنيد...**، مرجع سابق، ص.36.

[2]– تحتوي سجلات رواتب الإنكشارية المحفوظة بالمكتبة الوطنية، على 33 سجل، ويتضمن معطيات هامة عن التجنيد والمجندين وتركيبتهم الإثنية، وطريقة الترقية في الجيش البري، غير أنها لا تشمل كل الفترة العثمانية، بحيث نفتقر إلى سجلات عائدة إلى ما قبل منتصف القرن الثامن عشر، أما بعد هذه الفترة فيبدأ ورودها بشكل متسلسل تقريباً، وهي مكتوبة باللغة العثمانية مما صعب استغلال معطياتها.

[4]– عن ثورة الأغوات أسبابها ونتائجها ومميزات عهد حكامها **أنظر:**

- Pierre Boyer, **« La révolution dite 'des Aghas' dans la Régence d'Alger 1659- 1671 »**, Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n° 13-14, 1973. pp.159-168.

– أمين محرز، **الجزائر في عهد الأغوات(1659– 1671)**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

إلى أزمير، وفور وصوله كتب تقريراً مفصلاً بالأحداث التي تعرض لها، وكان رد فعل الصدر الأعظم هو قتل الباشا لأنه لم يستطع فرض هيبة السلطان العثماني، وفي الوقت ذاته أرسل إنذاراً شديد اللهجة إلى الجزائر ذكر فيه أن الدولة العثمانية ستتنازل عن الجزائر، كما أرسل فرمانا أخر إلى البحارة في جميع السواحل العثمانية وإلى والي مصر وشريف مكة، يطلب منهم منع الجزائريين من الذهاب لأداء فريضة الحج، وعدم بيع السلاح لهم مع عدم السماح لهم من الاقتراب من السواحل العثمانية[1].

سعت الجزائر إلى الصلح، حيث أرسلت وفدين إلى الباب العالي، وفي الحالتين رفض الصدر الأعظم كوبرلو محمد باشا استقبالهما، وبعد تولي فاضل باشا منصب الصدر الأعظم كلفت الجزائر القبطان مصطفى بالذهاب إلى اسطنبول لطلب العفو، وكان محملاً بهدايا ثمينة فعفى عنهم بعد تعهد الجزائر بالالتزام بأوامر الباب العالي في المستقبل، وعلى إثرها أرسل السلطان العثماني القابجي بوشناق إسماعيل باشا أغا بوطوخين سنة 1661م كممثل عنه في الجزائر[2]. وبذلك انتهى التوتر الذي دام قرابة الثلاثة سنوات، ولم يكن تغيير الصدر الأعظم سببا في تحسن العلاقات بين الطرفين بل يرجع ذلك إلى حاجة الدولة العثمانية لخدمات البحرية الجزائرية في حربها ضد كريت.

وتأزمت العلاقات في كثيرا من الأحيان بسبب اعتداء البحارة الجزائريون على سفن وممتلكات الدول الأوروبية التي كانت تربطها اتفاقيات سلم مع الدولة العثمانية، ففي 1729م أرسل السلطان العثماني فرمانا إلى الداي عبدي باشا(1724–1732م) [3]، يأمره فيه بعدم الاعتداء على السفن النمساوية وهذا ما تم تجاهله من طرف الإيالة، ونتيجة لذلك اتخذ الباب العالي عدة قرارات ضد الجزائر منها، توقيف كل المساعدات العسكرية والمالية مع التوقف عن تمويل الجزائر بالمتطوعين، وقد تحسنت العلاقات بين الطرفين عشية الاحتلال الاسباني الثاني لوهران سنة 1732م، ولم يكن ذلك خوفاً من الإسبان بقدر ما كان يهدف إلى الحفاظ على استمرارية الأوجاق[4].

---

[1]– التر، مرجع سابق، ص ص.387–388.

[2]– نفسه.

[3]– سنتعرض لهذه الشخصية في المبحث الأول من الفصل الثالث في الجزء الخاص بتعريف الواقفين.

[4]- Shuval, Op.cit, p.65.

وفي بداية عهد الداي مصطفى باشا عاد التوتر من جديد بين الجزائر والباب العالي، فعند تولي الداي مصطفى باشا الحكم أرسل الهدية إلى السلطان العثماني رفقة الحاج يوسف وكيل الحرج وكاهيته، وقد رفض السلطان استقبال الوفد والهدية لاعتداء البحارة الجزائريين على سفن تابعة لليونان الذين يعتبرون من رعايا الدولة العثمانية، وبعد سنة تقريبا من التوتر تحسنت العلاقات بين الطرفين وتراجع الباب العالي عن مصادرة الخان، ويرجع ذلك إلى الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م، حيث بعث الصدر الأعظم رسالة إلى الداي مصطفى باشا يطلب منه إرسال ستة سفن إلى المنطقة لمساندة الدولة العثمانية في حربها ضد فرنسا، كما طلب منه سجن القنصل الفرنسي ورعاياه[1]، وقد استجاب لهذا الطلب وبدأ بطرد القنصل الفرنسي موليندو (Moliedo) وموظفيه[2].

وفي سنة 1215هـ/1800م تأزّمت العلاقات من جديد بسبب استياء الباب العالي من الجزائر لعدم إعلانها الحرب على فرنسا، إضافة إلى تَجدد اعتداءات البحارة الجزائريين على ممتلكات الرعايا العثمانيين وتم تهديد الداي مصطفى باشا بطرد وكلاء الجزائر في أزمير، وعدم السماح لهم بتجنيد المتطوعين من الأراضي العثمانية في حالة عدم الاستجابة لأوامره[3].

وفي بداية عهد الداي عمر باشا (1815-1817م) توترت العلاقات مرة أخرى، فبعد شهرين من توليه الحكم أرسل له السلطان محمود الثاني فرمانًا مضمونه أن الجزائر قامت بالاعتداء على سفن تابعة لرعايا الدولة العثمانية منها النمسا التي طلبت من الباب العالي التدخل للحصول على تعويضات من الجزائر قدرت قيمتها بـ أثنى عشر ألف دينارا ذهبي، وأوضح أنه يمكن تجاوز ذلك في حالة امتثال الجزائر لأوامر الباب العالي[4]. وبعد ثمانية أشهر؛ أي في أواخر شعبان 1231هـ/27 جوان 1816م بعث السلطان محمود الثاني فرمانا أخر إلى محمد خسرو قبودان باشا يُعلمه فيه بالسماح للجزائريين بتنظيم عمليات التجنيد نتيجة توقفهم عن اعتراض سفن رعايا الدولة العثمانية، كما أنهم أفرجوا على كل ما استولوا عليه من سفن وأسرى[5]، وبعد حوالي ثلاثة أشهر بعث الأميرال محمد خسرو رسالة إلى حاكم

---

[1]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، و62

[2]- Devoulx Albart, « **Relevé des principaux français qui ont résidé à Alger de 1686 à 1830 »**, R.A, n° 16, 1872, p.440.

[3]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و65.

[4]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و25.

[5]– و.م.و.ج.ح، مج3190، م1، و29.

أزمير يدعوه فيها إلى استئناف تجنيد المتطوعين من أزمير وضواحيها بعد التزام حاكم الجزائر بالأوامر السلطانية الموجهة إليه[1].

وفي بعض الأحيان وقف السلاطين إلى جانب الإيالة، فأثناء الحرب اليونانية رفع الأميرال دريا محمد خسرو باشا تقريرًا إلى السلطان محمود الثاني يُعلمه بانفصال السفن الجزائرية عن الأسطول العثماني وعودتها إلى الجزائر دون حصولها على إذن مُسبق، مقترحاً عليه منع التجنيد على الجزائريين من المناطق الأناضولية، وقد رد عليه بوجوب الاستمرار في تجنيد المتطوعين للإيالة خاصة وأن الجزائر كانت تواجه التهديدات الإنجليزية والفرنسية[2]، كما قامت الدول الأوروبية بعدة مساعي لمنع تمويل الإيالة بالمتطوعين نظراً لإدراكها مدى خطورة استمرارية توافدهم على الجزائر، وفي هذا المسعى استطاعت بريطانيا إقناع الباب العالي بمنع الجزائر من تنظيم عملية التجنيد من الأناضول سنة 1215هـ/1800م للضغط عليهم من أجل إطلاق الأسرى، وإعلان الحرب على فرنسا التي لجأ قُنصلها إلى نفس العمل لاستعادة امتيازات بلاده بالشرق الجزائري[3].

أما "سدناي سميث" (Sidney Smith)[4]، فقد دعا الدول الأوروبية في تقريره لمؤتمر فيينا سنة 1814م إلى ضرورة ممارسة ضغط جماعي على السلطان العثماني محمود الثاني لمنعه من مواصلة تمويل الايالات الثلاثة بالمتطوعين خاصة الجزائر، مع تحميله المسؤولية في حالة استمرارهم في عمليات القرصنة[5].

---

[1]– و.م.و.ج.ح، مج3190، م1، و73.

[2]– أ. و.ج، خ هـ، 39315، نقلا عن حماش، **الجزائر...**، مرجع سابق، ص ص.128–129.

[3]– نفسه.

[4]– ولد سدناي سميث بلندن سنة 1764م وتوفي في باريس سنة 1840م، واشتهر بتكوينه العسكري حيث انخرط في صفوف البحرية البريطانية سنة 1777م وعمره لا يتجاوز ثلاثة عشر سنة، وشارك في عدة حروب بحرية نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، حيث كان ضمن الجيش البريطاني الذي حارب نابليون في مصر سنة 1798م، ويعتبر أول من فكر في تكتل الأوروبيين في شكل حلف بحري ضد الجزائر،...**أنظر**:

– علي تابليت، "**مذكرة سدني سميث ضد النشاط البحري لدول الغرب**"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد07، الجزائر،1994، ص.167.

– زهرة زكية، "**الأميرال سدناي سميث (Sidney Smith) والتحالف الأوروبي– المسيحي ضد الجزائر عام 1814**"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 16/15، قسم التاريخ جامعة الجزائر 2، 1434هـ/2013م، ص.232.

[5]– عن مشروع سدناي سميث **أنظر**: زهرة، "**الأميرال...** "مرجع سابق، ص ص.223– 232.

والحقيقة أن الدولة العثمانية لم يكن في صالحها الاستغناء عن إيالة مثل الجزائر، فالأسطول الجزائري قدم لها خدمات جليلة وكان لرياسها شهرة أكثر من غيرهم لدى العثمانيين، وهو ما لاحظه "التمجروتي" الذي ذكر بشأنهم ما نصه: "ورياسها موصوفون بالشجاعة وقوة الجأش ونفوذ البصيرة في البحر يقهرون النصارى في بلادهم فهم أفضل من رياس القسطنطنية بكثير وأعظم هيبة وأكثر رعبا في قلوب العدو"[1]، كما بعث السلطان مصطفى الثالث (1757-1774م) فرمانا إلى الداي محمد بن عثمان باشا(1766م-1791م) يطلب منه اختيار خَمسين من رجال المدفعية لمساعدة الأسطول العثماني في حربه ضد روسيا؛ إذ نقرأ في نص الوثيقة ما يلي: " ...لما كانوا جنود جزائر الغرب معتادين بالظفر والنصر منذ زمان وهم قائمين بفريضة الغزو والجهاد على الدوام وبذلوا جهودهم في تحصيل شرف الدارين وصارت كيفية الحروب معلومة عند جميعهم..."[2].

2-2 توتر العلاقات الجزائرية-الإنجليزية:

تتفق النماذج السابقة الذكر على تناقص عدد المجندين من المشرق مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وقد استمر الوضع في الانخفاض خاصة في العقد الثالث من القرن الأخير. ولا يمكن الإحاطة بأسباب هذا الانخفاض إلا بالتعرض للتقلبات الخطيرة التي عرفتها الجزائر وقتذاك، حيث اشتد التنافس الفرنسي- الانجليزي عليها منذ 1792م، ومما زاد من إضعاف القدرة الدفاعية للإيالة تعرضها في 27 أوت 1816م إلى حملة انجليزية بقيادة اللورد اكسموث[3]، وقد دام الاقتتال تسع ساعات[4] أظهر فيه الطرفان نفس الحماس في القتال، غير أن خَمس عشرة ألف قنبلة وتسعمائة وستون قذيفة التي أطلقها الأسطول الانجليزي بمساعدة ستة سفن هولندية كانت كافية لإلحاق خسائر معتبرة في القدرات الدفاعية للجزائر، حيث أحرقت السفن المتواجدة بالميناء، وخَربت القلاع والمنازل،

---

[1]- التمجروتي، مصدر سابق، ص.90.

[2]- و.م.و.ج.ح، مج3204، م1، و1

[3]- عن ملابسات الحملة ووقائعها ونتائجها والصدى الذي أحدثته في الأوساط الانجليزية والأوروبية **أنظر**:

- زكية زهرة، **التنافس الفرنسي- الانجليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه (1792-1820)**، القافلة للنشر والتوزيع، باب الزوار، الجزائر، ص.161 وما يليها 188.

[4]- Albert Devoulx, **Tachrifat recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger**, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1852, p.19.

كما قُتل حوالي خمسمائة تركي وأكثر من ثمانمائة وثلاثة وثمانون قتيلاً من المدنيين إضافة إلى العديد من المصابين[1].

وعقب انتهاء الحملة وجدت الجزائر نفسها بحاجة ماسة إلى تجديد قدراتها الدفاعية، وكذا جلب المجندين من الأناضول ومختلف المناطق العثمانية، وهو ما عبّر عنه الداي عمر باشا في تقرير وجهه إلى السلطان العثماني محمود الثاني والذي جاء فيه "...أن الأوجاق المنصورة كانت في ضيق شديد من حيث الذخائر والعساكر وأنها كانت تنتظر صدور الإذن الهمايوني والفرمان الشهاني من أجل جلب العساكر..."[2].

وفور انتهاء الحملة تم تجديد معاهدة الصلح بين الطرفين، وفرضت خلالها انجلترا عدة شروط على الجزائر منها، إطلاق سراح جميع الأسرى دون فدية، هذا وقد ظلت العلاقات بين الطرفين تتميز بالفتور وتسودها الشكوك حيث أمر الداي عمر باشا بتسجيل وصية في دفتر القصر حذر فيها الجزائريين في المستقبل من مكائد انجلترا وعدم الثقة في كلامهم أو في الراية البيضاء التي يرفعونها[3]، وبعد ثماني سنوات تجسدت شكوك الداي عمر باشا تجاه نوايا انجلترا، التي أعلنت الحرب مجدداً على الجزائر سنة 1224هـ/1826م[4]، وقد أُسندت قيادة الأسطول إلى هاري نيل (Harry Neal) وانتهت الحملة بانسحاب الأسطول الانجليزي بعد إطلاق الجزائريين النار على السفن الانجليزية رغم رفعها للراية البيضاء التي كان الهدف منها الاقتراب من الميناء[5].

---

[1]-Henri Delmas de Grammont, **Histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830**, présentation de Lemnouar Merouche, Ed Bouchene, Paris, 2002, p.295.

[2]– أ.و.ج، خ هـ، ح 22486.

[3]- Devoulx, **Tachrifat….,** Op.cit, p.19.

[4]– تعود أسبابها إلى قيام مجموعة من أهالي بجاية في مستهل شهر أكتوبر من سنة 1823م بالهجوم على سفينة أمريكية بنهب ما احتوت عليه السفينة وقتل بعض ركابها، ونتيجة لهذا التصرف أمر بعث الداي إلى كل القناصل يدعوهم إلى تسليم الخدم المشتغلين في بيوت القناصل والذين تعود أوصولهم إلى بجاية، وأمام عدم استجابة القنصل ماك دونيل لتسليم خدامه الأربعة بعث الداي فرقة من الحرس اقتحمت القنصلية الإنجليزية وقبضت على الخدم، كما قام قراصنة جزائريين بإلقاء القبض على سفينة إسبانية في 24 جانفي 1824م مما أدى إلى تدخل القنصل الانجليزي هذه المرة وإرغام الباشا على تطبيق قرارات مؤتمر فينا. وبذلك اعتبرت نفسها الدولة الأوروبية المبادرة للدفاع عن حقوق باقي الدول الأوروبية، وكذا الإشراف على فرض النظام الدولي الجديد. **أنظر**: زهرة، **التنافس...**، مرجع سابق، ص ص.190–193.

[5]– نفسه، ص .199.

- Devoulx, **Tachrifat….,** Op.cit, pp.21-22

وتجدر الإشارة إلى أن توتر العلاقات الجزائرية- الانجليزية لم يؤد فقط إلى طلب المزيد من المجندين لتعويض النقص المسجل في صفوفهم، بل صاحبها صعوبة نقل المتطوعين في حالة توفرهم، خاصة وأن السفن الانجليزية كانت من أهم السفن التي جاء على متنها المجندين، كما امتنعت باقي الدول الأوروبية منها فرنسا على نقل المتطوعين حتى لا تتعرض سفنها إلى هجوم إنجليزي، وهو ما تضمنته الرسائل المتبادلة بين الباش دايات في أزمير وحكام الإيالة، ففي 15 صفر 1240هـ/26 أوت 1824م بعث الباش داي الحاج حافظ إسماعيل إلى الداي حسين، يعلمه بوجود عدد كبير من العساكر ممن يرغبون في الالتحاق بالأوجاق، وقد تكلم مع قبطان سفينة فرنسية لنقلهم إلا أنه امتنع محتجا في ذلك بالأوامر تلقاها من بلده منذ أربعة أشهر، والمتضمنة عدم نقل المجندين إلى الجزائر حتى لا تتعرض سفنهم إلى احتمال هجوم انجليزي، وبقي هذا القرار ساري المفعول رغم عودة السلم بين البلدين لذلك طلب من الداي التدخل لدى القنصل الفرنسي بالجزائر حتى يرسل عريضة إلى رعاياه بالسماح لهم فيها بنقل المجندين[1].

2-3 الحرب اليونانية- العثمانية:

شهد العقد الثالث من القرن التاسع عشر تحولات هامة أدت إلى تراجع بل وتدهور عملية التجنيد خلال هذه المرحلة، منها الحرب اليونانية- العثمانية التي انطلقت سنة 1821م، وقد حوّلت هذه الحرب البحر المتوسط إلى ساحة اقتتال دائم بين اليونانيين والعثمانيين، وانعكس هذا الوضع سلباً على الجزائر وصَعّب اتصالاتها بالأقاليم العثمانية في الشرق وبصفة خاصة مدينة أزمير التي كان يتوافد منها المجندون[2]، كما كانت اليونان تستولي على أية سفينة تابعة للإيالة سواءً كانت تقل المتطوعين أو غير ذلك، منها استيلاء قراصنة اليونان في7 ربيع الأول 1243هـ/22 سبتمبر1827م على سفينة انجليزية متوجهة إلى أزمير وعلى متنها بضاعة لتجار جزائريين[3]، كما اتسمت سياسة الجزائر تجاه اليونان بالشدة

[1]- و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و126.

[2]- حماش، **العلاقات...**، مرجع سابق، ص.178.

[3]- و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1.

وتضييق الحركة على السفن اليونانية في البحر المتوسط خاصة وأنها كانت تدرك مدى خطورة انفصال اليونان عن الباب العالي[1].

وبناء عليه فالجزائر لم تتردد في مساعدة الأسطول العثماني حتى في أصعب ظروفها حيث استجاب الداي حسين لطلب السلطان محمود الثاني في مساعدته ضد اليونان، وأرسل له ستة مراكب مزودة بالمؤونة والآلات الحربية بقيادة الحاج علي الألباني صاري عسكر[2]. وعمومًا كانت مشاركة الجزائر في الحرب اليونانية على مرحلتين: أولها من ذي الحجة 1236هـ/سبتمبر 1821م إلى صفر 1239هـ/ أكتوبر 1824م ودامت هذه المرحلة ستة وعشرين شهراً، أما المرحلة الثانية فامتدت من رمضان 1240هـ/أفريل1825م إلى ذي القعدة 1241هـ/ جوان 1826م ودامت مشاركة الجزائر فيها أربعة أشهر لتنفصل فيما بعد عن الأسطول العثماني بسبب التهديدات الانجليزية والفرنسية على سواحلها[3].

2-4 القضاء على الجيش الإنكشاري في الدولة العثمانية:

وتمثل الحدث الآخر في القضاء على الجيش الإنكشاري في الدولة العثمانية من طرف السلطان محمود الثاني سنة 1826م، حيث تم قمع حركة العصيان والتمرد التي قام بها الإنكشارية أو ما يعرف بالواقعة الخيرية، وفي اليوم الثاني من هذا الحدث أصدر السلطان العثماني قرارات عاجلة نصت على إلغاء الفيالق الإنكشارية إلغاءً كليًا مع إلغاء تنظيماتهم وأسماء فيالقهم وشاراتهم في كل أنحاء الدولة، كما ألغى الطريقة البكداشية ودّمر أربع عشرة تكية لهم في اسطنبول، وفي الوقت ذاته أصدر فرمانًا يتضمن إنشاء جيش جديد وفق النُظم الأوروبية الحديثة وأطلق عليه اسم "عساكر منصوري محمدي"؛ أي العساكر المنصورة المحمدية[4].

وهذا القرار لم يلغ تجنيد المتطوعين للإيالة، وهو ما تضمنته الرسالة التي بعث بها حسين باش داي الجزائر في أزمير إلى الداي حسين، حيث أعلمه باستمرار جلب المتطوعين لصالح

---

[1]- خليفة حماش، "**الجزائر والحرب اليونانية العثمانية (1821-1827م)**"، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 66/65، زغوان- تونس، أوت 1992، ص.175.

[2]- الزهار، مصدر سابق، ص.148.

[3]- حماش، "**الجزائر والحرب...**"، ص.185.

[4]- محمد عبد العزيز الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج1، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1984، ص ص.550-551.

-Nahoum Weissmann., **Les Janissaires, étude de l'organisation militaire des ottomanes**, Thèse pour le doctorat d'université présentée a la faculté des lettres de Paris (1938), Ed Librairie-Orient, Paris,1964, pp.97- 98.

الإيالة، وأن حسن باشا حاكم مدينة أزمير يشرف بنفسه على العملية، وبنفس الوتيرة يتم جمع المجندين من السناجق السبعة الواقعة ضواحي مدينة أزمير بعد تلقيها أوامر من الباب العالي بهذا الشأن[1].

ومهما يكن فان عملية التجنيد تناقصت بشكل كبير بعد أن فتح النظام الجديد أبواب الخدمة العسكرية لشُبان تلك المناطق، خاصة في المدن الكبرى مثل اسطنبول وأزمير، وبذلك أصبحوا لا يكلفون أنفسهم مشقة السفر إلى بلد بعيد عنهم مثل الجزائر[2].

2-5 التمردات المحلية:

شهدت الجزائر زيادة عن الأحداث السابقة، تأزما في أوضاعها الداخلية مما جعلها تعاني نقصا كبيراً في المجندين، ومما زاد من خطورة الوضع عدم قدرتها على الاحتفاظ بما لديها من الجنود، ففي بداية القرن التاسع عشر ظهرت الثورات المحلية التي تزعمتها الطرق الصوفية[3]، فظهر عبد الله ابن الأحرش[4] في بايلك الشرق، والذي استطاع تأليب سكان

---

[1]- و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و186.

[2]- حماش، **العلاقات...**، مرجع سابق، ص.179.

[3]- مرت العلاقة بين السلطة الحاكمة والهيئة الدينية في الجزائر أثناء الفترة العثمانية بمرحلتين، تمثلت الأولى في التحالف بين الطرفين لمواجهة العدو المشترك، ومن مظاهر هذا التحالف مساندة المرابطين للأخوة بربروسة على الاستقرار في جيجل، وبفضل قبائل زواوة استطاع عروج الدخول إلى مدينة الجزائر وإزاحة سالم التومي من الحكم، كما صاهر حسن باشا حاكم إمارة كوكو لتدعيم نفوذه بالمنطقة، واستخدمتهم السلطة كوسطاء لا غنى عنهم بينها بين القبائل الثائرة، بل واعتمدت عليهم حتى في جمع الضرائب، وكانت عائلة المكي من العائلات المرابطية البارزة التي استعانت بها السلطة، حيث قام الباشا سنة 1750 م باختيار سيدي الحاج المكي بن سيدي عبد القادر، للتفاوض حول إمكانية استغلال البحرية للأخشاب الموجودة في غابات جيجل، وبعد سنة تولى نفس المرابط احتكار شراء جلود النمر، كما تولى خليفته سنة 1821م مراقبة تصدير الفحم. ومع بداية القرن التاسع عشر بدأت القطيعة بين الطرفين وتجسد ذلك في قيام عدة ثورات قادها زعماء الطرق الصوفية...لتفاصيل أكثر **أنظر**:

- Pierre Boyer, « **Contribution a l'étude de la politique religieuse des turcs dans la Régence d'Alger (XVI-XIX siècle) »,** Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n° 1, 1966, pp.11-49.

[4]- يُعرف بالشريف بن عبد الله زعيم ثورة ضد حكم البايات، وهو شخصية اتصفت بالغموض، وتعود أصوله حسب عدد من المصادر إلى أن أصله من المغرب، سافر إلى الحج وفي طريق عودته شارك في مقاومة جيش نابليون في مصر، ولما دخل الجزائر أعلن ثورته في صيف سنة 1804م التي انهزم فيها بعد سنة، ثم إلى ثورة درقاوة بالغرب الجزائري وانقطعت أخباره.

- ناصر الدين سعيدوني، **ثورة ابن الأحرش بين التمرد المحلي والانتفاضة الشعبية**، مجلة الثقافة، العدد 78، الجزائر، نوفمبر - ديسمبر 1978، ص ص.201-202.

الأرياف ضد السلطة، حيث أعلن ثورته سنة 1804م ودامت إلى غاية 1807م، تمكن خلالها من قتل الباي عصمان (1803-1804) في منطقة وادي الزهور[1]، وقد عبّر العنتري عن الوضع بقوله "...وكتبوا إلى الباشا بالجزائر واخبروه بموت الباي وفناء العساكر وتشتيت الخزائن والأمْحَال"[2].

ولم يكن بايلك الغرب أقل استقرارًا من مثيله في بايلك الشرق؛ إذ شهد هو الآخر قيام ثورة طُرقية بقيادة عبد الله ابن الشريف الدرقاوي[3] الذي ادعى أنه صاحب الوقت فانضم إلى دعوته عدد كبير من العرب والقبائل، وقد استطاع تحقيق انتصار هام على الباي مصطفى بن عبد الله العجمي (1802-1805) الذي نجا بصعوبة من ملاحقة الأعراب، أما عبد الله الشريف فقد خضعت له عدة مناطق منها مستغانم وملیانة، ومحاصرته لمدينة تلمسان، ووصل بدعوته إلى غاية متيجة، حينها أدرك الداي مصطفى باشا خطورة الوضع وأرسل حملة بقيادة علي أغا إلى بايلك الغرب للقضاء على هذا التمرد غير أنها عادت أدراجها بعد وصولها إلى ملیانة بسبب تنفذ ابن عبد الله الشريف في تلك المناطق، وبعد تعيين الباي محمد المعروف بالمقلش (1805-1808) بایاً على بايلك الغرب خرج على رأس محلة خارج وهران، وقد وقعت معركة عنيفة بينه وبين أتباع عبد الله الشريف انتهت بمقتل هذا الأخير[4]، وقد عبر الشريف الزهار عن الخسائر البشرية الناجمة عن ذلك بما يلي "...ومات من العرب عدد لا يُحصى، وكانت تجتمع رؤوس بني آدم مثل الجبال..."[5]. كما أشارت رسالة وجها الداي عمر باشا إلى السلطان محمود الثاني في شهر رجب 1231هـ/جوان 1816م، إلى وفاة العديد من الإنكشارية أثناء مقاومتهم لحركة المهدي الكاذب في الشرق والغرب - كما عبرت عنه المراسلة-[6]

---

[1]- لتفاصيل أكثر عن ابن الأحرش ووقائع ثورته، **أنظر**: الزهار، مصدر سابق، ص ص.85-87.
- Grammont, Op.cit, pp.285, 286.

[2]- محمد الصالح العنتري، فريدة منسية، **في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة**، مراجعة وتقديم وتعليق يحيى بوعزيز، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، م، ص.91.

[3]- لتفاصيل أكثر عن أسباب ثورة عبد الله ابن الشريف الدرقاوي وصداها في بايلك الغرب... **أنظر**:
- الأغا بن عودة المزاري، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، تحقيق ودراسة يحيى بوعزيز، ط1، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1990، ص. 301 وما يليها.

[4]- الزهار، مصدر سابق، ص ص.84-87.

[5]- نفسه، ص.87.

[6]- عبد الجليل التميمي، **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي الجزائر وتونس وليبيا 1816-1871**، ط2، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان- تونس، 1985، ص.144.

2-6 سياسة الداي علي خوجة:

كان للسياسة التي سلكها الداي علي خوجة (1817-1818) تأثير كبير في تناقص عدد المجندين الذين كانوا في الجزائر، وعزوف شُبان منطقة الأناضول وضواحيها عن القدوم أيضا، فلكي يكون في مأمن من تمردات الجيش[1] عمل على تغيير مقر إقامته من الجنينة إلى القصبة، وقد تمت العملية ليلاً كان خلالها محاطاً بألفين من رجال زواوة[2] و6000 كرغلي[3]، كما استعان بالأهالي لنقل محتويات الخزينة، وقد تميزت سياسته بالصرامة والقسوة تجاه الجند فأمر بقطع رؤوس عشرة ضُباط عند باب القصبة بعد أن ثبت تورطهم في تدبير محاولة اغتياله، ولمراقبة الجند وضع بينهم جواسيس ينقلون له الأخبار، وعن طريقهم اكتشف نوايا جنود محلة الشرق للانقلاب عليه، فبمجرد وصولهم إلى عين الربط[4] وجدوا المدينة محمية بـ 6000 كرغلي مسلحين تسليحا جيداً إضافة إلى القبائل والأتراك الموالين له وكانت هذه الفرق بقيادة يحيى أغا[5]، وقد أعلن الداي علي خوجة أنه سيكافئ كل من يأتيه برأس تركي أو كرغلي من عناصر المحلة، فبعضهم قُتل من طرف الأهالي، أما الأحياء منهم فقد تم نقلهم إلى القصر فقتل بعضهم بيده وبنى جدارا على البعض الآخر، في حين أطلق سراح شاوش المحلة الذي أرادوا تعيينه مكانه وسمح له بالعودة إلى بر الترك[6].

وقد نتج عن هذه التصفية القضاء على 1200 يولداش و150 ضابطاً برتبة بلكباشى، كما زجّ بالبعض الأخر في السجن. وفي 2 ديسمبر أعطى الأمان لمن تبقى منهم ففضل الكثير منهم العودة إلى المشرق[7]، وعلى إثر هذه الحادثة غادرت 200 عائلة عثمانية مدينة الجزائر فاتجه بعضهم إلى الدولة العثمانية والبعض الأخر اتجه إلى تونس وطرابلس[8]، وكان

---

[1]- كان الجيش الإنكشاري وراء اغتيال العديد من الحكام وقد أورد الشريف الزهار عدة عبارات دالة على ذلك منها "استقدمه العسكر لدار الإمارة... ذهبوا إلى القشلة وأتوا بي... وبعد ما ثار العسكر وقتلوه... **أنظر:** الزهار، مصدر سابق. ص ص.95، 103، 111- 117.

[2]- Ernest Mercier, **Histoire de l'Afrique septentrionale (Berbérie) depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française (1830),** T 3, Ed Ernest Leroux Éditeur, Paris, 1868, p.499

- لتفاصيل أكثر عن كيفية نقل مقر الحكم من دار الإمارة إلى القصبة **أنظر:** الزهار، مصدر سابق، ص ص.132- 134.

[3]- Mouloud Gaid, **L'Algérie Sous les turcs**, 2 Ed, Ed Mimouni, 1991, Alger, p178.

[4]- الزهار، مصدر سابق، ص ص.136-137.

[5]- Mercier, **Histoire**… Op.cit, p.500.

[6]- الزهار، مصدر سابق، ص.137.

[7]- Mercier, **Histoire…,** Op.cit, p.500.
- Grammont, Op.cit, p.297.

[8]- Gaid, Op.cit, p.178.

وكان علي خوجة يهدف من وراء ذلك إلى كسب ثقة الكراغلة لاستخدامهم ضد العثمانيين فعمل على إضعاف ما تبقى من الجيش في حين حرص على تقوية الجيش المحلي المكون من الأهالي والكراغلة.

2-7 الأوبئة والمجاعات:

زيادة على سياسة الصارمة للداي علي خوجة تجاه الجند عرف عهده عودة وباء الطاعون الذي استمر سبع سنوات من سنة 1816 إلى 1822م، وكان آخر وأخطر وباء عرفته الجزائر، ويرجع سبب ظهوره إلى قدوم سفينة عثمانية كانت تقل حُجاجا مصابين بالداء، فانتشر بسرعة في مختلف أنحاء الإيالة وحتى في بلدان المغرب من طرابلس إلى طنجة[1]، وكانت نتائجه جد وخيمة على السكان ففي 1817م مات حوالي 6095 شخصاً، وارتفع العدد إلى 6844 متوفى سنة 1818م، ثم تناقص إلى2927 متوفى سنة 1819م، وفي آخر سنة له فتك بـ 2262 شخصاً[2]، ومن المؤكد من هذه الأرقام أن الوباء الوباء مس أيضا الجنود خاصة وأنه وصل إلى البادستان والثكنات العسكرية والقصبة[3] بحيث كان الداي علي خوجة من بين ضحاياه.

---

[1]- فلة موساوي القشاعي، **الصحة والسكان في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي (1518-1871)**، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، للسنة الجامعية 2003-2004، ص.92.

[2]- عائشة غطاس، "**أوضاع الجزائر المعاشية والصحية أواخر العهد العثماني المجاعات والأوبئة 1787- 1830**"، المجلة المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 17-18، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، 1998م، ص.361.

[3]- كانت تسمي بقلعة سيدي رمضان التي أنشئت على يد بلكين بن زيري في القرن 10هـ، ونتيجة تزايد عدد السكان استدعى وضع مخطط جديد لتوسيعها في العهد العثماني على أنقاض القلعة البربرية القديمة، وعلى إثر هذا التوسع بنيت القصبة الجديدة منذ 1516م واستمر بناؤها عبر مراحل إلا أنها لم تؤدي دورا استراتجيا لأن مقر الحكم كان في الجزء الأسفل إلى غاية 1817م تاريخ نقل مقر الحكم أعالي القصبة إلا بعد نقل مقر الحكم إليها، وقد ضمت مجموعة من الحصون، ومحاطة بجدران كبيرة من الطوب، كما احتوت على خمسين قطعة مدفع مصنوعة من البرنز، إضافة إلى القذائف، وبواسطتها يتم مراقبة المدينة وضواحيها، ولها أربعة أبواب منها الباب الرئيسي ينفتح على المدينة إضافة إلى عدة مخازن ودكاكين... **أنظر**:

- علي خلاصي، **قصبة مدينة الجزائر**، ط1، ج1، دار الحضارة الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، برج البحري- الجزائر، 2007، ص ص.49-50.

- Rozet, **Voyage dans la Régence d'Alger, ou description du pays occupé par l'Armée française en Afrique contenant des observations sur la géographie physique, la géologie, la météorologie, l'histoire naturelle,** etc., Arthus Bertrand, Libraire éditeur, T.3, Paris, 1833, Op. cit, p.28-37.

2-8 هروب الجند من الأمحال:

وفي العقد الثالث من القرن التاسع عشر ميلادي شاعت ظاهرة هروب الجند من الجزائر إلى إيالتي تونس ومصر[1]، مما جعل حكام الإيالة يرفعون شكواهم إلى الباب العالي، منها الشكوى التي بعثها الداي حسين إلى السلطان محمود الثاني مما جعل هذا الأخير يرسل فرمانًا إلى حسين باي تونس سنة 1242هـ/1826م، يأمره فيه بعدم السماح للجنود الفارين من الجزائر بالإقامة في تونس أو المرور عَبرها إلى الشام والأناضول[2]، وبناءً عليه بعث باي تونس إلى الداي حسين يُعلمه باستجابته لأوامر الباب العالي موضحاً له أنه في حالة وجود حالات مماثلة في المستقبل سيلتزم بتسليمهم لوكيل الجزائر في إيالته[3]. ومن المؤكد أن هروبهم كان نتيجة الوضع المادي لهم في مدينة الجزائر، حيث يشير أحد السجلات إلى الثروة الضئيلة التي تركها جندي برتبة يولداش هرب من محلة الشرق سنة 1203هـ/1789م. بحيث لم تكن تتجاوز 55 ريال[4].

وفرّ البعض الآخر من سفينة مفتاح الجهاد التي توجهت لمساندة الدولة العثمانية في حربها ضد اليونان، وقد بلغ عدد الفَارين منها ثلاثون يولداش وتم إرجاع ستة منهم إلى السفينة، كما فرت جماعة أخرى من البحرية بلغ عددها أربعون شخصاً، ويعود ذلك لتأزم أوضاعهم هناك بحيث أوضح مصطفى قبطان رايس الفرقاطة أنهم لم يتلقوا رواتبهم منذ أكثر من عشرة أشهر، إضافة إلى عدم توفر المؤونة لجنود السفينة[5].

2-9 الحصار الفرنسي على الجزائر:

تعرضت الجزائر سنة 1227هـ/1812م إلى بداية الحصار الفرنسي على مينائها، وهو ما شلّ حركة قدوم المتطوعين إليها، فأصبح من النادر أن تتوجه سفينة من أزمير إلى الجزائر مباشرة سواء لنقل المجندين أو لأغراض أخرى، ففي رسالة وجهها الداي حسين إلى أحد وزراء الباب العالي بيّن فيها شدة الحصار المفروض في كل الأوقات على ساحل صور

---

[1]- بفايفر، مصدر سابق، ص.73.

[2]- و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و190.

[3]- و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و246.

[4]- أشارت دفاتر المخلفات إلى عدة حالات لهروب الجند من الأمحال والنوبات غير أنها لم تحدد وجهتهم، وهو ما سمح لمؤسسة بيت المال الاستيلاء على تركاتهم...**أنظر**: أ.م.و.ح، ب.م ع1، س2.

[5]- و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و244.

مدينة الجزائر بستة إلى سبعة سفن وعدة سفن أخرى من نوع "فرقاطة" مزودة بعدة آلات حربية، مما لا يسمح بمرور ولو قارب صغير، ونتيجة لذلك تعطلت عملية التجنيد، إذ نقرأ في نص الرسالة "...إن الأوجاق المنصور من مدة داير خمسة أو ستة أعوام[1] لم يقدم لطرفه عساكر من بر الترك فمن البر والبحر الأوجاق في احتياج العساكر المرقومة..."[2].

وبعث أيضا برسالة مشابهة إلى الصدر الأعظم ذكر له فيها العجز الذي أصبحت تعانيه الإيالة من نقص المجندين، ثم طالبه بإعطاء تسريح بتجنيد المتطوعين لصالح الإيالة من مدينة أزمير وضواحيها[3]، وأمام هذا الوضع لجأت السلطة إلى تجنيد عدد من العرب والقبائل وإعطائهم هدايا ومؤونة ومرتب مثلهم مثل الأتراك[4]، فتم تسجيل جند زواوة وأولادهم في دفتر العسكر؛ أي ضمن الجند النظامي وكُلف أربعة من أغوات وأربعة من الشواش للقيام بتلك المهمة، فتم تسجيل ما يقارب ألفين منهم[5]. وبذلك تم احتواؤهم في الجيش النظامي بعدما كانوا مجرد قوات غير نظامية تستعين بهم الأيالة وقت الحاجة مقابل امتيازات تمنح لهم نظير خدماتهم.

وقد بذل الباب العالي ووكلاء الجزائر في مختلف المناطق مجهودات كبيرة لتجنيد المتطوعين في هذه الفترة، حيث كان يتم إيصالهم إلى تونس وخاصة إلى حلق الوادي[6]، ثم يأخذون الطريق البري للدخول إلى الجزائر، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل تمكن كل المتطوعون الذين وصلوا إلى تونس من الدخول إلى الجزائر والانخراط في صفوف أوجاقها ؟

والحقيقة أن الوثائق القليلة المتوفرة تبين أنه كان من الصعب قدوم السفن الحربية أو التجارية مباشرة إلى الجزائر دون أن تتعرض لهجوم أجنبي خاصة من طرف فرنسا، ففي شهر ذي القعدة من سنة 1241هـ/ جوان 1826م قدمت سفينة حربية من أزمير إلى الجزائر

---

[1]– والملاحظة ذاتها تقريبا سجلها سيمون بفايفر الذي أرجع أسباب انخفاض المجندين لعدة أسباب منها توقف وصول الإمدادات من الشرق بفعل الحصار الفرنسي.**أنظر:** بفايفر، مصدر سابق، ص.73.

[2]– و.م.و.ح، مج 3190، م1، و381.

[3]- Erkument Kuran, « **La lettre du dernier Dey au grand Vizir de l'empire ottoman** », R.A, n° 96, 1952, p.192.

[4]– و.م.و..ج.ح، مج 3190، م1، و381.

[5]– الزهار، مصدر سابق، ص ص.165– 166.

[6]– مباشرة بعد بداية الحرب اليونانية – العثمانية. أصبح يتم نقل المتطوعون إلى تونس ومنها إلى الجزائر.

وعلى متنها مجموعة من متطوعين وقد توقفت السفينة في تونس ثم واصلت رحلتها إلى الجزائر فتعرضت لهجوم خَمس سفن فرنسية مما اضطرها العودة إلى تونس[1].

ويبدو أيضا أن الفترة ما بين سنة 1244هـ/1827م إلى 1246هـ/1830م لم تسجل توافد المتطوعين حيث كانوا يصلون إلى تونس فقط، ففي 20 ربيع الأول 1244هـ/11 سبتمبر 1828 قدم 26 متطوعًا، وفي سنة 1245هـ/1829م وفد 76 متطوعًا 5 منهم تم تجنيدهم من تونس و31 من مصر"[2].

ومن المحتمل أن هؤلاء الجنود لم يصلوا إلى مدينة الجزائر خاصة وأن الداي حسين أشار في نفس السنة تقريبًا إلى عدم قدوم المجندين منذ عدة سنوات. ويمكن أيضا أن يكونوا قد بقوا في عنابة أو قسنطينة دون أن يكلفوا أنفسهم مشقة القدوم إلى مدينة الجزائر[3]، كما يُحتمل أيضا بقائهم في تونس. أما سنة 1246هـ/1830م فقد عرفت قدوم 200 من المتطوعين أرسلتهم الأستانة لمساندة الجزائر ولشدة الحصار المضروب عليها أرغموا على النزول في تونس وبَدل أن يبذل حسين باي (1824–1835م) مجهوداته في إيصالهم إلى الجزائر نراه يجبرهم على العودة على متن سفينة تجارية كانت تتأهب للإبحار باتجاه ميناء أزمير[4]. ولا غرابة في أن يتخذ يتخذ باي تونس هذا الموقف خاصة بعد أن أبدى موقفه السلبي وعدم استجابته لنجدة الجزائر. بل وذهب إلى أبعد من ذلك عندما ذكر في الاجتماع الذي جمعه بالقنصل الفرنسي "دي ليسبس" أنه يتمنى في قرارة نفسه انتصار الجيوش الفرنسية على الجزائر[5].

ومنه فالمتتبع لعملية التنجيد والظروف التي تمت فيها، واستمرار الدولة العثمانية في إرسال المجندين إلى الجزائر، يُلاحظ أن الدولة العثمانية كانت حريصة على إرسال المتطوعين إلى لإيالة في كل الفترات، ومهما كانت طبيعة العلاقات بينها وبين الجزائر، وخير دليل على ذلك

---

[1]– و. م.و.ج.ح، مج 1903، و54

[2]- Colombe, Op.cit, p.183.

[3]– وردت عدة حالات يعود تاريخها إلى العقدين الأول والثاني من القرن التاسع عشر تتضمن بقاء المجندين في إحدى مدن بايلك الشرق، ففي سنة 1227هـ/1812م وصل أربعة مجندين وقد تم تسجيلهم في مدينة عنابة... **أنظر**: ملحق رقم1، ص ص.464–466.

[4]– البارون ألفونصو روسو، **الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر**، نقلها عن الفرنسية ونقعها ودققها وضبطها بأمهات المصادر التونسية وقدم لها بدراسة نقدية، عبد الكريم الوافي، ط1، منشورات جامعة قاريونس، 1992، ص.359.

[5]– نفسه، ص. 352.

تراجعها في كل مرة عن تهديداتها بمصادرة الخان ووقف إرسال المجندين إلى الجزائر، وظل بذلك التجنيد لأزيد من ثلاثة قرون يمثل الحبل السري وجسر التواصل بين الجزائر والباب العالي.

3- تنظيم المجندين ورتبهم العسكرية:

عند وصول المتطوعون إلى الجزائر، يتولى المقاطعجي[1] مهمة تسجيلهم في دفاتر الجند بكتابة اسم ولقب الجندي، واسم أبيه وتاريخ وصوله، وموطنه الأصلي وأحيانا الحرفة التي كان يمارسها[2]، والأودباشي الذي سيعمل تحت إمرته ورقم الأوجاق المنتسب إليه والثكنة التي سقيم فيها، والراتب الذي سيتقاضاه، كما يكتب أمام اسمه الزيادات في مرتبه ومختلف الملاحظات على خدمته[3]، ويبصم على الوجه الخلفي من ذراعه الأيسر رقم حجرته[4]، ثم يتم توزيع المتطوعون على الأوجاقات البالغ عددها 420 وجقاً، ويضم كل وجق عدد معين من الجنود مثل، الأوجاق رقم 156 المتكون من 21 إلى 30 جندياً، والأوجاق رقم 134 الذي يضم من 11 إلى 20 جنديًا، وبصفة عامة فإن أغلب الأوجاقات كانت تضم من 11 إلى 40 جندياً مع وجود بعض الاستثناءات مثل الأوجاق رقم 347 الذي يضم 10 جنود فقط، والأوجاق رقم 325 الذي يضم 238 جنديًا[5].

ويتسلم الجندي عند انخراطه في العمل العسكري بدلة عادية وبندقية وسيف وقليلاً من البارود مع قطعة من الرصاص يذيبها ويُقَولبها بنفسه[6]، ويكون ذلك على وجه السلف وفي حالة عدم إرجاعه للأسلحة التي أخذها يُخصم ثمنها من راتبه[7].

---

[1]– المقطعجي، هو رئيس الكتبة وتتمثل مهامه في الإشراف على سجل محاسبات الدولة وسجل القوانين العسكرية، ويعمل تحت تصرفه ثلاثة أشخاص، فالأول مكلف بالمحاسبات الخاصة بالعسكريين، والثاني بالمحاسبات العامة، أما الثالث فيختص بحسابات الجمارك. ونظرا لأهمية منصب المقطعجي فقد حظي صاحبه بلقب أفندي، كما اعتبر حمدان خوجة أن مهنة المقطعجي شبيهة بمهنة شيخ الإسلام الذي هو المفتي الحنفي....**أنظر**: خوجة، مصدر سابق، ص.91.

- Paradis, Op.cit, p.215.

[2]- Gaid, Op.cit, p.120.

- Pierre Boyer, **La vie quotidienne à Alger a la veille de l'intervention française**, Hachette, Paris, 1966, p.127.

[3]- Paradis, Op.cit, p.160.

[4]– سبنسر، مرجع سابق، ص.56.

[5]- Weissmann, Op.cit, pp.62-63.

[6]– خوجة، مصدر سابق، ص.82.

[7]- Paradis, Op.cit, p.160.

ويتولى "أسكي يولداش"؛ أي يولداش قديم تدريب المتطوعين الجُدد على العمل العسكري، كما يتلقي المُجند الجَديد تعاليم ومبادئ عهد الأمان المتضمن مبادئ العقيدة البكداشية في الذين اختاروا العمل العسكري مع ضرورة الخضوع لأوامر قادتهم وأداء واجبهم العسكري على أكمل وجه[1].

وبالنسبة للنظام الخاص بالإنكشارية في الجزائر فهو يشبه إلى حد بعيد النظام المعمول به في الدولة العثمانية. فالجندي يمارس مهامه العسكرية من 10 إلى 15 سنة[2]، يترقى خلالها من رتبة لأخرى كل ثلاث سنوات، وأثناء هذه المدة يشتغل السنة الأولى في النوبة والثانية في المحلة[3]، وفي السنة الثالثة يكون في فراغ حيث يلقب خلالها بـ "حازورجي"[4]. وهي فرصة استغلها استغلها الجنود في ممارسة أعمال أخرى كالتجارة والنشاط الحرفي، ومارس البعض الأخر النشاط البحري خاصة بعد 1568م[5] حيث صدر أمر يقضي بالسماح للإنكشارية بالانضمام إلى البحرية والاستفادة من غنائمها[6].

وكان الانتقال من رتبة لأخرى يخضع لنظام صارم، أساسه الأقدمية[7]. إضافة إلى حسن سيرة الجندي وإظهاره للطاعة[8]. فكان ارتقاؤهم إلى أعلى الرتب مضموناً في حالة توفرهم على الشروط المؤهلة لذلك وهو ما منحهم شجاعة إضافية لكونهم ينتقلون من درجة إلى أخرى، ومن وظيفة إلى أخرى وصولا إلى رتبة الآغا[9]، ورغم ذلك لا يمكن أن يصل أغلب الجنود إلى هذه الرتبة الشرفية فالبعض منهم يُقتل في المعارك، والبعض الأخر يتعرض لإعاقات جسدية تمنعه من مواصلة مهامه العسكرية. والبعض الأخر يُحرم من الترقية بسبب سلوكه أو عدم انضباطه. وفيما يلي تعريف بالرتب الخاصة بالجيش الإنكشاري مرتبة من الأدنى إلى الأعلى.

---

[1]- Gaid, Op.cit, p. 102.

[2]- Weissmann, Op. cit, p.64.

[3]– سبنسر، مرجع سابق ، ص.56.

[4] -Paradis. Op.cit, p.172.

[5]– سبنسر، مرجع سابق، ص.58.

[6]– تضمنت دفاتر المُخلفات العديد من تركات الإنكشارية الذين ماتوا أثناء تأدية ممارسة النشاط البحري، ففي سنة 1112هـ/ غرق مركب الريس قارة مصطفى وعلى متنه أكثر من خمسة وأربعون إنكشاري أغلبهم من اليولداش منهم، محمود يولداش الورديان، وإبراهيم يولداش، ودروش يولداش، ومصلي وكيل الحرج، وتوفي البعض الأخر على متن مراكب أخرى منهم الشريف يولداش الغريق بمركب كال خليل وأهجي حسن بمركب إبن طوزسيس. للمزيد عن مخلفاتهم **أنظر:** أ.و.ج، ب.م، ع1، س1.

[7]– سبنسر، مرجع سابق ، ص.56.

[8]– التر، مرجع سابق، ص 133.

[9]- Dan, Op.cit, p.98.

1-3 اليولداش:

اليولداش هو الجندي البسيط وهي كلمة عثمانية مركبة من كلمتين "يول" تعني الطريق و"داش" الدالة على الرفيق، وتعني الكلمتين رفيق الطريق[1]، وتعد أدنى رتبة يتقلدها المجند[2]، وتتمثل مهمتهم في تقديم الطعام والشراب للضباط[3]، ومن بينهم يقوم الداي باختيار أربعة جنود للعمل في الديوان[4]، وشكلت هذه الرتبة أكبر نسبة في الجيش البري ففي الفترة الفترة مابين1111-1113هـ/ 1699-1701م كان عددهم 264 يولداش من مجموع 330 جندي حسب ما ورد في دفاتر المخلفات التي اعتمد عليها تال شوفال (Tal Shuval) وهو ما يعادل نسبة 80% من مجموع الجنود[5].

2-3 وكيل الحرج:

يتم اختيار وكلاء الحرج من أقدم يولداش في الخيمة[6]، وتتمثل مهامهم في توفير المؤونة وكافة المستلزمات الضرورية سواءً عند تواجدهم في الخيام أو في الثكنات ويتميزون بارتداء قلنسوة بيضاء ذات شكل هرمي[7]، ومثّلت هذه الرتبة نسبة 4% من العدد الإجمالي للجيش الإنكشاري، وهي نسبة قليلة على اعتبار أن لكل 20 يولداش وكيل حرج يتولى خدمتهم، وقد توصل تال شوفال إلى نفس النسبة تقريبا من خلال دفاتر التركات لسنتي 1699-1701م حيث وجد 9 وكلاء حرج وهو ما يمثل 3% من مجموع الجنود، وفي نهاية القرن الثامن عشر ارتفع عددهم إلى 42 وكيل حرج؛ أي بنسبة 5% من مجموع الجنود ورغم هذا الارتفاع فان عددهم بقي قليلاً طيلة الفترة العثمانية[8].

وتجدر الإشارة إلى أن لقب وكيل الحرج أُطلق على عدد من الموظفين في مختلف المواقع، فبالإضافة إلى وكلاء الحرج في الثكنات والأمحال والنوبات، نجد وكيل حرج دار

---

[1]- Mohammed Ben Cheneb, Op.cit, p.87.

- سبنسر، مرجع سابق ص.56.

[2]- قمنا بتصنيف الرتب العسكرية للجيش الإنكشاري بناءً على المعطيات الواردة في وثائق المحاكم الشرعية.

[3]- Dan, Op.cit, p.97.

[4]- Mascarenhas, Op.cit, p.98.

[5]- Shuval, Op.cit, p.68.

[6]- Paradis. Op.cit, p.172. Boutin … Op.cit, p.205.

[7]- Laugier, de Tassy. Op.cit, p.138.

[8]- Shuval, Op.cit, p.69.

الإمارة، المكلف بالخدمة في القصر. ووكيل حرج باب الجزيرة؛ أي وزير البحرية الذي يندرج منصبه ضمن المناصب السامية في الإيالة[1].

3-3 الأودباشي:

هو بمثابة ملازم أول أي قُبطان السرية[2] ويقود فرقة تتألف أحيانا من 10 جنود إلى 15 15 أو 20 جنديًا، وحسب أقدميتهم يتم اختيار ستة منهم لحراسة الديوان، كما يتم اختيار أربعة منهم يُعرفون بالصولاشي[3] يلازمون الداي في كل الأوقات[4]، ويذكر الباحث تال شوفال شوفال أن حضورهم في الوثائق المحلية خلال سنتي 1699–1701م كان باثني عشر أوده باشيًا؛ أي بنسبة 3.64% من مجموع الحالات، وخلال الفترة من 1786–1803م وصل عددهم إلى ثلاثين أوده باشيًا وهو ما يعادل نسبة 3.77%[5]. أما دوني فقد ذكر وجود 424 أوده باشي لسنتي 1158–1162هـ/ 1745–1749م من مجموع 11900؛ أي بنسبة 4%[6].

4-3 الأشجي:

يعمل تحت أوامر وكيل الحرج ويقصد به الطباخ، أما اختياره فيكون في العادة من الأتراك والكراغلة. وقد شكلوا فرقة منفصلة حيث يكون الأشجي المشرف الرئيسي في الخِيَام، ثم النوبة، ثم يتولى مهمة أشجي باشي؛ أي رئيس الطباخين في المحلة أو النوبة. بعدها يأتي دورهم للإرتقاء لرتبة باش أشجي باشي في دار السلطان[7]، وهي رتبة مقتصرة على الأتراك ولا يمكن للكراغلة الوصول إليها[8]، ويعود ذلك لحساسية هذا المنصب وقرب واحتكاك

---

[1]– خوجة، مصدر سابق، ص.80.

[2]– محمد بن ميمون الجزائري، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، ط2، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص.38.

[3]– يقصد بالصولاشي لغة الأعسر وكان يطلق هذا المصطلح في الفترة العثمانية للدلالة على التنظيم الحربي القديم للجيش وتدل الكلمة على رماة السهام من الحرس السلطاني من جنود المشاة، وبذالك انحصرت مهمتهم الأساسية في مرافقة السلطان أثناء سيره أو أثناء وجوده في حرب. والمهمة ذاتها أوكلت لحاملي نفس الرتبة في الجزائر. **أنظر:** حلاق حسان. وصباغ عباس، **المعجم الجامع في المصطلحات العثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية والأيوبية والمملوكية**، دار النهضة العربية، بيروت– لبنان، 1436هـ/2009م. ص ص.139–140.

[4]- Mascarenhas, Op.cit, p.98.

[5]- Shuval, Op.cit, p.69.

[6]-Deny, Op.cit, p.44.

[7]- Shuval, Op.cit, p.72.

[8]- Paradis, Op.cit, p.178.

واحتكاك من يتولاه بالموظفين الهامين في الدولة بما في ذلك الداي، وبالتالي يشترط فيمن يشغله أن يكون في موضع ثقة تامة[1].

شكل الطباخين نسبة قليلة في الجيش ففي سنتي 1699–1701م، فقد قدر شوفال نسبتهم بـ 2.7%، ثم ارتفعت النسبة إلى 11.4% ما بين 1786–1803م[2]. كما شاركوا بنسبة بنسبة قليلة في الوقف كما سيأتي تفصيله وهذا رغم الوضع المادي المتوسط على العموم لأفراد هذه الرتبة[3].

5-3 البلكباشي:

تعادل رتبة النقيب وفي حالة الحرب يكون مسؤولاً عن عدة فرق غير محدودة العدد قد تصل إلى 400 جندي[4]، وشكل البلكباشية نسبة كبيرة في الجيش فاقت نسبة الأوده باشية الأقل منهم درجة، ففي سنة 1640م وُجد 800 بلكباشي مقابل 424 أودباشي[5]، وهذا التفوق كان قد ورد في تجديد قانون عهد الأمان لسنة 1748م في عهد الداي محمد بن بكير حيث حضره 600 بولكباشيًا و424 أودباشيًا[6]، ومن خلال دفاتر المخلفات التي اعتمد عليها الباحث تال "شوفال (Shuval) سجل 28 بلكباشي مقابل 12 أودباشي لسنة 1699–1701م، و64 بلكباشي مقابل 30 أودباشي في الربع الأخير من القرن الثامن عشر 1786– 1804م[7]، ونفس الملاحظة تم تسجيلها بخصوص عقود أوقاف الجيش الإنكشاري حيث احتل البلكباشية المرتبة الأولى، بـ 178 وقفية من مجموع 558 وقفية أي بنسبة 31.89% من مجموع الأوقاف. أما الأوده باشية فلم نسجل لهم سوى 17 وقفية، أي بنسبة 3.04%.

---

[1]– عبد القادر، مرجع سابق، ص.75.

[2]- Shuval, Op.cit, p.72.

[3]– قدر تال شوفال في سنتي 1699–1701م. ثروات تسعة من الطباخين بـ 1126 صايمة؛ أي ما يعادل 30 % من متوسط ثروات الجيش. أما في الفترة من 1786–1803م فقد أحصى 91 طباخ بلغ متوسط ثروتهم 386 ريال، وقد فاقت متوسط ثروة الجيش بحوالي 2.68...**أنظر**:

- Shuval, Op.cit, p.72.

[4]- Haëdo, Op.cit, p.76.

[5]-Henri Ternaux- Compans, **Archives des voyages collection d'anciennes inédites ou très-rares de lettres, mémoire, itinéraires et autres documents relatifs a la géographie et aux voyages suivies d'analyse d'anciens voyages et d'anecdotes relatives aux voyageurs tirées des mémoires du temps, ouvrage destiné a servir de compliment a tous les recueils de voyages français et étrangers,** Tom2, Imprimerie Bouchard Huzard, Paris, p.122.

- Shaw, **Voyage…**, Op.cit, p.160.

[6]- Albert Devoulx, **« AHD AMAN ou règlement politique et militaire»,** Texte turc traduit en arabe par Mohammed ben Moustafa, et reproduit en français par M. Devoulx fils…, R.A, n° 4, 1860, p.217.

[7]- Shuval, Op.cit, p.70.

وفي أواخر العهد العثماني انفصل البولكباشية عن الأوجاق فأصبحوا يشكلون جهازًا مستقلا حيث أوكلت إليهم بالتناوب مهمة قيادة النوبات أو الأمحّال بلقب أغا أو العمل تحت أوامر الأغا برتبة كاهية، وبمجرد انتهاء مهامهم وعودتهم لمدينة الجزائر يتم إدراجهم في صفوف البلكباشية[1]، ومنه يتضح أن الأقدمية تم تجاوزها بالنسبة لهذه الرتبة. وكان للبلكباشية عدة امتيازات منها عضويتهم في الديوان[2]، مما أدى إلى تأثيرهم على الحياة السياسية فكانوا من أهم قادة ثورة الأغوات مع دعم بقية الضباط السامين، وبرز نفوذهم أكثر بعد نجاح ثورة الأغوات حيث عين خليل بلكباشي حاكمًا على الإيالة وبإغتياله سنة 1660م خَلفه رمضان بلكباشي[3]، ويذكر حمدان بن عثمان خوجة أن عدد البلكباشية في الديوان وصل إلى ستون بلكباشيًا يجتمعون فيه كل صباح للإطلاع على الأعمال الإدارية ولا يصل الداي أو الباشا إلى منصبه إلا بحضورهم وموافقتهم، ومن صلاحياتهم أيضا تعيين مبعوث إلى الباب العالي لإبلاغ السلطان بالشخص الذي تم انتخابه لمنصب الداي[4]. إضافة إلى صلاحيات إدارية واقتصادية أخرى سنفصل فيها في الفصل الموالي:

3-6 الياييباشي:

تتكون هذه الفرقة من أقدم ضُباط البلكباشية[5]، وفي أواخر القرن 16م بلغ عددهم 20 ييباباشياً[6]، وفي فترة تواجد الراهب دان كان عددهم 24 ياياباشياً[7]، كما أشار الباحث تال شوفال شوفال إلى ضآلة عددهم في الجيش الذي أرجعه إلى قلة المجندين الذين تقلدوا هذه الرتبة[8]، وتتمثل مهامهم في مرافقة الباشا إلى المسجد لأداء صلاة الجمعة[9]، ويعد الياياباشية من بين الرتب التي أوكل إليها اختيار سُفراء الجزائر في البلدان الأجنبية، ونقل أوامر الداي إلى مختلف أنحاء الإيالة، وتفتيش السفن التجارية عند مغادرتها الميناء لإحباط محاولات الأسرى الذين يرغبون في الفِرار[10].

---

[1]- Devoulx, **Tachrifat…**, Op.cit, p.38.

[2]– ابن ميمون، مصدر سابق، ص.38.

[3]-Boyer, **« La révolution…»,** Op.cit, pp.163-165.

[4]– خوجة، مصدر سابق، ص.83.

[5]- Ternaux, Op.cit, p 117. Laugier de Tassy, Op.cit, p.138.
[6]- Haëdo, Op.cit, p.76.
[7]- Dan, Op.cit, p.98.
[8]- Shuval, Op.cit, p71.
[9]- Haëdo, Op.cit, p.16.
[10]- Laugier de Tassy, Op.cit, p.138.

3-7 الكاهية:

يُعتبر الملازم الأول للأغا ويتم اختياره من أقدم الياياباشية، وقد يتمتع الكاهية بسلطة واسعة واحترام كبير مقارنة بغيره من أصحاب الرتب الأخرى، فهو الذي يخلف الأغا بعد إحالته إلى التقاعد وبذلك يبقى في منصبه شهرين فقط[1]، وقد أُوكلت إليه مهمة ترأس اجتماعات الضُباط المكونة من 24 ياباشيا بمقره القريب من دار الإمارة، كما يقوم بدور مُلازم الشرطة الأول بالنسبة لأهالي المدينة حيث يستقبل شكاوي الأهالي[2]، وبذلك يمكنه اتخاذ القرارات في بعض الأمور المدنية والعسكرية منها[3].

3-8 الأغـا:

يُعرف أيضا بأغا العسكر، وهي أعلى رتبة في الجيش البري، وهو لقب شرفي يُشترط في صاحبه عدم مغادرة مدينة الجزائر مدة ممارسته لهذه الوظيفة التي تدوم شهرين فقط[4]، وبذلك كان يصل إلى هذا المنصب ستة أغوات في السنة. فقد لاحظ الأسير الإنجليزي "فرانسيس نايث (Francis Knisht) تغيير أربعة أو خَمسة أغوات في نفس اليوم[5]، والملاحظة ذاتها سجلها الراهب دان (Dan)[6]، وفي بعض الحالات يمكن للمترشح أن يتحصل على إذن من الديوان بعدم قبول المنصب وذلك بعد تقديم عذر مقبول يوضح فيه الأسباب التي دفعته لذلك[7]. ويبدو من خلال مراسلة يعود تاريخها إلى 5 ربيع الأول 958هـ/ 23 ماي 1577م أن الأغوات كان يتم تغييرهم كل ثلاثة إلى أربعة أشهر على حسب الإتفاق الحاصل، لكن بعضهم استغل الفرصة وبقي في المنصب مدة خَمس سنوات وحتى عشر سنوات[8]. وكان أمر السلطان العثماني مراد

---

[1]– ذكر هايدو أنه في حالة موت الأغا يقوم الكاهية بتعويضه إلى غاية انتخاب خليفته. **أنظر:**
- Haëdo, Op.cit, p.77.

[2]- Paradis, Op.cit, p.173.
-Laugier de Tassy, Op.cit, p.137.

[3]- Shaw,Op.cit, p.160.
- Paradis, Op.cit, p.180.

[4]-Thomas Shaw, **L'Algérie un siècle avant l'occupation française au XVIII[ème] siècle**, Ed, Carthage, Paris, 1968, p.90.

[5]- Ternaux, Op.cit, p.117.

[6]- Dan, Op.cit, p.98.

[7]- Ternaux, Op.cit, p.117.

[8]- Abedeljelil Temimi, **Etudes sur l'histoire du Maghreb ottoman au XVIe siècle**, série Les Provences arabes à l'époque Ottomane : n° 35, Publications de la faculté des lettres et des Sciences Humaines, Tunis, Mai 2009, p.212.

الثالث (1574–1595م)[1] بضرورة تغيير الأغا عند الضرورة. ويبدو من هذا أن تحديد مدة شهرين لمن يتولى لأغا بدأ العمل بها مع بداية عهد الباشوات.

وبالنسبة لمراسيم تعيين الأغا[2] فتتمثل في ارتدائه لقفطان التولية، وفي الوقت ذاته يستلم يستلم وثيقة عهد الأمان التي يعلقها في عنقه وفي الأمر دلالة على ضرورة الالتزام بتطبيق ما ورد فيها من قوانين تنظيمية، وعند انقضاء مدة شهرين تُجرى نفس المراسيم مع خليفته وهكذا ينتقل القفطان ووثيقة عهد الأمان من يد إلى يد[3].

وللأغا منزل خاص به يُعرف بدار سركاجي أين يتكفل البايلك بمؤنته وخَدمه ويمنع خلالها من اصطحاب النساء والأطفال[4]. أما الضُباط والشواش من ذوي الأقمصة الخضراء فيسمح لهم بمقاسمته مائدة الطعام ولا يحق له الخروج إلا لحضور اجتماعات الديوان، وأثناء العيدين وعند دفع رواتب الإنكشارية حيث يجلس بجانب الداي من الجهة اليسرى، وعند خروجه يمتطي حصانا متبوعا بشاوشين يقومون بفسح الطريق له، ويرافقه أيضا الضُباط السامون في الجيش سواء عند ذهابه إلى الديوان أو أثناء عودته منه[5].

وبخصوص مهامه فهي متعددة منها، تَرأس الجيش البري والحفاظ على الأمن، كما عُهد له الاحتفاظ بمفاتيح أبواب المدينة كل مساء إضافة إلى إصدار الأوامر لكافة الفرق العسكرية[6]، العسكرية[6]، والإلتزام بتطبيق العدالة وأحكام الشّرع في كل الأحوال[7]، وانفرد بصلاحية معاقبة

---

[1]– للمزيد عن السلطان مراد الثالث **أنظر:** صالح كولان، **سلاطين الدولة العثمانية**، ط1، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، 1435هـ/2014م، ص ص. 130–137.

- Haëdo, Op.cit, p.77.

[2]– لم تكن طريقة تعيين الأغا ومدة بقائه في منصبه متشابهة في باقي الإيالات العثمانية، ففي مصر مثلا كان تعيين أغا الإنكشارية وعزله من مهام الباشا وأحيانا يتم إرساله من اسطنبول من أجل إكسابه القدرة على حكم الإنكشارية. أما مدة البقاء في المنصب فلم تكن محددة بفترة زمنية معينة وكان بعضهم يتولى الوظيفة أكثر من مرة مثل علي أغا الذي كانت له شهرة واسعة مما جعل التجار يجتمعون مع الباشا لتجديد التعيين له...لتفاصيل أخرى **أنظر:**

– مرفت أحمد السيد، "**إدارة الشرطة في مصر في العصر العثماني**"، حوليات إسلامية، العدد 40، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، القاهرة، 2006، ص.52.

– أندريه ريمون، **الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر**، ط1، ج2، ترجمة ناصر أحمد إبراهيم. باتسي جمال الدين عباس، المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص.838.

- Haëdo, Op.cit, p.77.

[3]- Devoulx, **AHD AMAN**…, Op.cit, pp.218- 219.

[4]- Paradis, Op.cit, p.175. Shaw, **Voyage**…, Op.cit, p.159.

[5]- Paradis, Op.cit, p.176.

[6]- Pananti, Op.cit, p.462.

[7]- Devoulx, **AHD AMAN …**, Op.cit, pp.218-219.

الأتراك الذين يُخلون بالنظام فيتم معاقبتهم سرا داخل بيته سواء بالسجن[1]، أو بالضرب حيث يقف شاوشين واحد عند رقبة المتهم والأخر عند رجليه في حين يقوم البولكباشية بتنفيذ عدد الضربات الخاصة بكل متهم، ويتم ذلك بالحضور الشخصي للأغا. وفي حالة الحكم على المتهم بالموت يُكلف الأسرى المسيحيين أو العبيد بتنفيذ الحكم[2]. ومن مهام الأغا خَصم الراتب الشهري للجنود في حالة عدم احترامهم للمسؤولين الذين يعملون تحت إمرتهم[3].

وقد تم اختيارهم في حالات عديدة لتمثيل السلطة لدى الدول الأوروبية إما كسفراء أو مبعوثين في مهام خاصة منها إرسال كاينان أغا في سفارة إلى فرنسا سنة 1620م، وسفارة جعفر أغا إلى لويس الرابع عشر سنة 1690م[4].

وعلاوة على المهام العسكرية والسياسية كان للأغوات مهام اقتصادية[5]، حيث مارسوا حرفاً متنوعة وأشرفوا على عدداً منها مثل حرفة القزازة التي تولاها محمود أغا سنة 1751م[6]، وتولوا النظر على مؤسسة بيت المال منذ بداية النصف الثاني من القرن السادس عشر حيث تولاها حزام أغا قبل سنة 963هـ/1555م وعثمان أغا بن عبد الله سنة 1010هـ/1601م وشعبان أغا بن عبد الله سنة 1039هـ/1630م[7]. وقد ظلت النظّارة على مؤسسة بيت المال بيد الأغوات إلى غاية نهاية النصف الأول من القرن الثامن عشر تاريخ انتقالها إلى البلكباشية[8]. كما تولى الأغوات تسيير بعض المؤسسات الوقفية مثلما سنتعرض له في الفصل الموالي.

---

[1]- Shaw, **L'Algérie un siècle…**, Op.cit, p.90.

[2]- Paradis, Op.cit, p.175.

[3]- Mascarenhas. Op.cit, p.102.

[4]– محمد أمين، "**ملاحظات حول سياسة التهميش ووضع المهمشين بولاية الجزائر العثمانية**"، العائلة والمهمشون في العالم العثماني النساء والأطفال والفقراء، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، أوت 2002، ص.22.

[5]– عرفت إيالات عثمانية أخرى ظاهرة تنفذ الأغوات في المجال الاقتصادي، مثل دمشق ومصر، ففي هذه الأخيرة تولى الأغوات مهمة ترأس الجيش والشرطة النهارية، مما جعلهم يتدخلون بقوة في الجانب الاقتصادي، من حيث تحديد الأسعار والعُملات والإشراف على عدد من الطوائف الحرفية، ومع نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر أصبح أغا الإنكشارية يقوم بمهام المحتسب، فأدى سلوك بعض الأغوات إلى غلق الحوانيت وقلة السلع وارتفاع أثمانها... لتفاصيل أكثر عن مهام الأغوات في مصر **أنظر**: ريمون، **الحرفيون**...، مرجع سابق، ص ص.838–843.

[6]– غطاس، **الحرف**...، مرجع سابق، ص.244.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع 97/96، و3. ع 100/99، و54. و9.

[8]– غطاس، **الحرف**....، مرجع سابق، ص.81.

وبعد مرور شهرين يُحال الأغا إلى التقاعد ويسمى بمنزول أغا أو معزول أغا[1]، ومن ضمنهم يقوم الديوان باختيار قادة المعسكرات نظرًا لخبرتهم وبراعتهم في القتال[2]، كما كانوا يتمتعون بقدر كبير من الاحترام فبالرغم من أنه لم يكن لهم الحق في التصويت إلا أن الديوان كان يستشيرهم في كل الأمور المهمة اعتباراً لتجاربهم في المجال العسكري[3]، ويظهر ويظهر ذلك في حضور 300 منزول أغا أثناء تجديد قانون عهد الأمان سنة 1748م[4].

والجدير بالذكر أن لقب "الأغا" أطلق على عدد من الموظفين تختلف فيها صلاحيات ومهام كل منهم، غير أنها تشترك جميعها في توفير الأمن في الإيالة. فبالإضافة إلى أغا العسكر أو أغا الإنكشارية الذي يمثل أعلى رتبة في الجيش الإنكشاري، نجد أيضاً أغا المحلة الذي سنتعرض له في المبحث الموالي، وأغا زواوة المسؤول الأعلى عن فرقة زواوة[5]، زواوة[5]، ومن الذين حملوا لقب الأغا نجد أغا العرب أو أغا الصبايحية[6]. الذي يعتبر القائد الأعلى لكل فرق المملكة سواء كانوا يمثلون الفرسان أو المشاة وبخروجه من مدينة الجزائر يحمل لقب ملك الأرياف[7]، ومن هذا التعريف يتضح أن كل القيادات العسكرية كانت مجتمعة في شخص أغا الصبايحية بما في ذلك فرق الإنكشارية التي كانت تحت إشراف أغا

---

[1]- Shaw, **l'Algérie un siècle…**, Op.cit, p.91.

[2]-Dan, Op.cit, p.98.

[3]- Ternaux, Op.cit, p.118. Pananti, Op.cit, p.464.

[4]- Devoulx, **AHD AMAN …,** Op.cit, p.218.

[5]– هي فرق من الجيش غير النظامي لجأت السلطة إلى الاعتماد عليها في ظروف خاصة كتعرض الإيالة لحملات أوروبية، وفي تأمين حدود الإيالة بصد الحملات التونسية والمغربية، فعندما توجه الداي مصطفى بحملة ضد تونس استعان بعدة فرق منها خمسين فردًا من رجال زواوة، كما ساهم رجال زواوة وفي مساعدة الجيش الإنكشاري أثناء جمع الضرائب أو إخضاع القبائل المتمردة، مقابل عدة امتيازات نظير خدماتها أهمها امتلاك الأراضي، والإعفاء من دفع الضرائب. كما يسلم لهم البايلك مكافئة تقدر بزياني واحد. ويشرف على هذه الفرق أغا يعرف بأغا جماعة زواوة. **أنظر:**

– عبد الله محمد بن الشويهد، **قانون أسواق مدينة الجزائر 1107–1117هـ/ 1695–1705م**، تقديم وتحقيق وتعليق ناصر الدين سعيدوني، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، باب الزوار– الجزائر، 2014م، ص ص.131–132.

- Devoulx, **Tachrifat…**, Op.cit, p.46.

- A.O.M, 1MI, B 48, Z 107.

[6]– رغم أن أغا الصباحية ليس رتبة في الجيش البري بل هو منصب سامي، إلا أننا قمنا بتصنيفه ضمن عينة الدراسة وذلك لاعتبارين، يتمثل الأول كونه من العثمانيين، أما الاعتبار الثاني وهو الأهم فيتمثل في المهام الموكلة إليه وهي مهام عسكرية بالدرجة الأولى.

[7]-Vallière, Op.cit, p.5.

الهلالين. وقد رجّحت إحدى الدراسات أن عملية تجميع القيادات العسكرية في شخص واحد تمت بعد فشل نظام الأغوات واسترجاع طائفة الرياس لنفوذها السياسي سنة 1671م[1].

وقد شملت سلطة أغا الصبايحية رقعة جغرافية واسعة امتدت من بوحلوان إلى يسر ويعمل تحت أوامره سبع قادة يشرفون على الأوطان وهم قائد بني خليل، وقائد بني موسى، وقائد الخشنة، وقائد بني جعد، وقائد بني سليمان، وقائد عريب، وقائد حجوط، وقد كان أغلب سكان هذه المناطق مُلازمين لأغا الصبايحية مع إعفائهم من دفع الضرائب ماعدا ضريبة العشور[2]، وعموماً فإن مهام أغا الصبايحية تمثلت الدفاع عن المدينة والخروج إلى جانب الباشا في الحملات الهامة مثلما حدث سنة 1112هـ/1700م عندما خرج الداي مصطفى لفك الحصار عن قسنطينة[3]، ومن صلاحياته الإشراف على فرق الفرسان وعلى شؤون الأهالي وترأس الحملات الموجهة لتأديبهم وإخضاعهم للسلطة[4]، ورغم هذه الصلاحيات إلا أن سلطته تشمل العنصر المحلي فقط، وفي حالة حدوث تجاوزات من الأتراك أو الكراغلة فعليه تسليمهم للداي لكي يصدر العقوبة الخاصة بشأنهم[5].

لم تكن مدة عمل أغا الصبايحية مرتبطة بفترة زمنية محددة، غير أنها كانت ذات صلة في أغلب الأحيان بمدة حكم الدايات، فقد عهد بعضهم بإحداث تغيير في سلك الموظفين الساميين بمجرد توليهم منصب الداي مثلما فعل الداي مصطفى باشا، والداي حسين[6]، وعموماً فإن منصب أغا الصبايحية تعاظم بشكل خاص في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر وهي فترة تقلص فيها نفوذ أغا الإنكشارية بشكل واضح[7].

---

[1]– عمر حرفوش، **الإدارة الجزائرية في العهد العثماني "الإدارة المركزية نموذجاً"**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، 2009/2008م، ص ص.155–156.

[2]– الزهار، مصدر سابق، ص ص.48–49.

[3]– ابن الشويهد، مصدر سابق، ص ص.131–132.

[4]- Devoulx, **Tachrifat…**, Op.cit, p.28. Bontems, Op.cit, pp.44,45.

[5] -Paradis, Op.cit, p.177.

[6]– الزهار، مصدر سابق، ص.71، وأيضا ص.142 .

[7]– لتفاصيل أكثر عن أسباب ازدياد نفوذ أغا الصبايحية **أنظر**:

– حرفوش، مرجع سابق، ص ص. 156–158 .

المبحث الثالث: الجند في المحلات والنوبات:

1- الجند في المحلات:

تُعد المحلات التي استمر إرسالها إلى دواخل البلاد طيلة العهد العثماني تقليدًا سياسيًا وإداريًا عريقًا جعل من مؤسسة المَحلة أهم ركيزة للحكم العثماني بإيالة الجزائر[1]، وكانت المحلات تخرج إلى البايلك الثلاثة مرة في السنة خلال شهر أفريل بعد الانتهاء من تسليم الجريات الكُبرى[2]، وتتمثل مهام المحلة في جمع الضرائب والغرامات من القبائل مع إخضاع المناطق البعيدة عن مركز الحكم[3]، وبالتالي توسيع مناطق سلطة الدولة، ويبدو أن اختيار فصل الربيع لخروج الأمحّال لم يكن بمحض الصدفة بل هو يصادف موسم الحصاد حيث يستقر الفلاحون في مناطقهم لجني المحاصيل بدل الانتقال لمناطق أخرى تفادياً لدفع الضرائب وبهذه الطريقة ضمن الجُباة تحصيلها من أكبر نسبة من السكان.

1-1 انطلاق المْحَلة:

يبدأ التحضير لخروج المحلة بإعلان الداي عن تنصيب الخيام في الموضع المسمى بعين الربط وهو المكان المُعد لنزول الأَمْحَالْ عند مغادرتها مدينة الجزائر[4]، وتبقى في نفس المكان حوالي 10 إلى 12 يومًا يلتحق خلالها الجنود المعنيين بخيامهم في انتظار موعد الانطلاق الذي يحدده الأغا[5]، ولم يكن خروج المَحلات يتم دفعة واحدة، بل كان يُبتدئ بتجهيز محلة الغرب ثم محلة قسنطينة ثم محلة التيطري، ففي سنة 1225هـ/1810م ذكر ألبير دفو (Albert Devoulx) أن محلة الغرب خرجت في 20 ربيع الأول، وبعد خمسة وعشرون يوماً خرجت محلة الشرق، وفي 23 ربيع الثاني/16 ماي، خرجت محلة التيطري[6]،

---

[1]– محمد لحبيب العزيزي، **ظاهرة الحكم المتجول في بلاد المغرب العربي الحديث، المجلة التونسية نموذجا**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2006–2007، ص.56.

[2]- Paradis, Op.cit, p.170.

[3]– سبنسر، مرجع سابق، ص.57.

[4]– الزهار، مصدر سابق، ص.33.

وورد في إحدى السجلات أنه من جملة الأملاك من جملة الأملاك الوقفية المستأجرة "دار فهرية الواقعة بمنزل المحلة...". **أنظر:** أ.و.ج، ب.ب.م، ع 13، س77.

وفي سنة 1210هـ/1795م حَبّس الداي حسن باشا شطر حانوت يقع بالبادستان على ساقية الماء التي أنشأها بمنزل المحلة... **أنظر:**

- A.O.M ,1MI, B 12, Z 26

[5]- Haëdo, Op.cit, p.79.

[6]- Devoulx, **Tachrifat…**, Op.cit, p.48.

ويرجع ذلك إلى قرب هذا البايلك من دار السلطان، ويُتبع عملية خروجها مراسم احتفالية تتمثل في المعزوفات العسكرية والألعاب البهلوانية المسماة أيضا بالمهتار باشي[1].

وتختلف مدة بقاء المحلة في أداء مهامها من محلة لأخرى، فمحلة التيطري تبقى شهرين فقط[2]، بسبب قلة موارد هذا البايلك وقلة عدد سكانه إضافة إلى قربه من دار السلطان. ويجتاز الجنود خلال سيرهم اثنا عشر مرحلة وهي: عين الربط، قنطرة بني مهنى، ذراع الإبل كرمة الحائط، صور الغزلان، وصولاً إلى وادي قارحة ومرجة، وأولاد ناجي ثم الشلالة وعين المشرف والفراشى، ومرجة أولاد دايد وصولاً إلى البرواقية[3].

وتستغرق المحلة المتوجهة لبايلك الغرب مدة أربعة أشهر[4]، تعبر خلالها ستة عشرة منطقة وهي: بوفاريك، أنشارد، العفرون، عين الدفلى، الباردي ثم وادي الفضة، السيبة، عين الكرمة، الونسى، الهبرة والسيق ثم تصل إلى الزبوخ وثليلات وأخيراً إلى وهران[5]. في حين تبقى محلة الشرق ستة أشهر[6]، وتقطع في طريقها أربع عشرة مرحلة بدءً من وادي الحراش مروراً بعدة مناطق منها العكايشة، بن هارون، البويرة، بني منصور، البيبان، وسيدي مبارك بعدها تصل إلى تاشودة، سطيف، كارابت وأخيراً بئر القرعات ثم قسنطينة[7].

وتجدر الإشارة إلى أن طول بقاء محلة الشرق مرتبط بخصوصيات هذا البايلك الذي يتميز بصعوبة مسالكه وبالتالي تكون فيه المَحلة عرضة لهجمات القبائل الثائرة المتمركزة في الجبال[8]، كما يتميز بشساعة مساحته وبعده عن مركز الحكم، إضافة إلى كثرة سكانه وتعدد مقاطعاته، ومما زاد من صعوبة هذا البايلك وكثرة الإضطرابات به هو قربه من إيالة تونس، وكل هذه الاعتبارات جعلت المحلة تستغرق وقتا أطول مقارنة بمثيلتها في بايلك التيطري وبايلك الغرب.

---

[1]– العزيزي، مرجع سابق، ص.61.

[2]– حددها برادي بأربعة أشهر أما الشريف الزهار فقد ذكر ثلاثة أشهر.

- Paradis, Op.cit, p.170.

– الزهار، مصدر سابق، ص.35.

[3]– العزيزي، مرجع سابق، ص ص.61–62.

[4]- Paradis, Op.cit, p.170.

[5]– العزيزي، مرجع سابق، ص.63.

[6]- Paradis, Op.cit, p.170.

[7]– العزيزي، مرجع سابق، ص.62.

[8]- Paradis, Op.cit, p.170.

ينقسم الجند في المحلات إلى خيام أو خباء تضم كل منها مجموعة من الجنود يتراوح عددهم من 11 إلى 16 جنديًا[1]. فحسب بارادي (Paradis) فإن محلة الشرق ضمت ستين خيمة، ومحلة الغرب ثمانين خيمة. أما محلة التيطري فاحتوت على عشرين خيمة[2]، وقدم حمدان خوجة أرقامًا مختلفة تتمثل في مائة خيمة لمحلة الشرق، وستين خيمة لمحلة الغرب بينما اشتملت محلة التيطري على ثلاثين خيمة[3]. أما إحصائيات الواردة في دفتر التشريفات[4] التشريفات[4] فقد شملت نوعاً من التفصيل فيما يخص عدد الخيام وطاقة استيعابها مع العدد الإجمالي لجنود كل محلة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

المحلة	عدد الخيام	عدد الجنود في الخيام	العدد الإجمالي في كل خيمة	العدد الإجمالي لجنود المحلة
محلة التيطري	8	14 إنكشاري	112	195
	3	13 إنكشاري	39	
	4	11 إنكشاري	44	
محلة الشرق	60	14 إنكشاري	840	1092
	16	13 إنكشاري	208	
	4	11 إنكشاري	44	
محلة الغرب	1	15 انكشاري	15	814
	40	14 إنكشاري	560	
	15	13 إنكشاري	195	
	4	11 إنكشاري	44	

ومن خلال الجدول يتضح أن العدد الإجمالي للجنود الذين خرجوا لأداء مهامهم في الأمحال لسنة 1245هـ/1829م قدر بـ 2101 جنديًا.

[1]- Devoulx **Tachrifat…**,, Op.cit, p.33.

[2]- Paradis, Op.cit, p.170.

[3]– خوجة، مصدر سابق، ص.101.

[4]- Devoulx, **Tachrifat…**, Op.cit, p.51.

– عبد القادر، مرجع سابق، ص.80.

1-2 تشكيلة المحلة وتنظيمها:

قبل خروج الأمحال من مدينة الجزائر يتولى الداي تعيين قادتها، حيث يُنصب على رأس كل منها أغا يلقب بأغا المحلة، وكاهية مهمته إصدار الأوامر والأحكام وعادة ما يتم اختيارهم من رتبة الياياباشية كما يُعين اثنين من الشواش لتنفيذ الأوامر[1]. ويُطلعنا أحد السجلات أنه في سنة 1224هـ/1809م تم تعيين حسن بن علي الذي أوجاقه 362 والقادم من منطقة برغمه Pergama أغا على محلة الغرب. أما كاهيته أو كتخدا غرب – كما ورد في السجل – فهو حسن بن عمر الذي أوجاقه 69 والمجند من منطقة جاللي، كما تم تعيين صالح الذي أوجاقه 153 أغا على محلة الشرق. أما كاهيته فهو مصطفى بن حسن المنتسب إلى الأوجاق رقم 156، بينما عُين سليمان بن حسن الذي ينتمي إلى الأوجاق رقم 311 أغا على محلة التيطري، وأُسند منصب الكاهية إلى حسن بن مصطفى الذي أوجاقه 349 والمجند من منطقة صوني[2].

يتم تعيين الخوجات في الأمحال من طرف الداي وقد أوكلت إليهم مهمة الاعتناء بالدفتر المتضمن أسماء الفرق والقبائل المعنية بخروج المحلة، إضافة إلى المقادير المالية المفروضة عليهم[3]، ويفيض السجل السابق ذكره بأسماء الخوجات الذين تم تعيينهم على مستوى الأمحال في الفترة الممتدة من 1220 إلى 1239هـ/1805-1823م وسنقتصر في هذا الجدول[4] على الإشارة إلى بعضهم.

المحلة	خوجة الأغا	موطنه الأصلي	خوجة الكاهية	موطنه الأصلي	السنة
محلة الغرب	حسن بن حسين الذي أوجاقه 329	قبرص	حسن بن علي الذي أوجاقه 324	بورسه	1223هـ/1808م
محلة الشرق	حسين أوجاقه 221	صوني	يوسف أوجاقه 341	مكرى	
محلة التيطري	علي بن حسين أوجاقه 257	بورلي	حسن أوجاقه 310	قولقز	

[1]- Shaw, **Voyage…**, Op.cit, p.191.

[2]- أ.و.ج، ب.ب.م، ع13 ، س84.

[3]- العزيزي، مرجع سابق، ص.60.

[4]- أ.و.ج، ب.ب.م، ع13، س84.

محلة الغرب	مصطفى بن علي أوجاقه 203	/	مصطفى أوجاقه 151	/	1224هـ1809م
محلة الشرق	عبد الله بن علي أوجاقه 138	مكريلي	عمر بن حسين أوجاقه 138	دماري مصرلي	
محلة التيطري	إسماعيل بن حسن أوجاقه 35	قازداغلي	إسماعيل بن حسين أوجاقه 257	؟	
محلة الغرب	قدري مصطفى أوجاقه 307	/	سليمان بن مصطفى أوجاقه 302	قره بغلى	1231هـ/1815م
محلة الشرق	حسين بن عبد الله أوجاقه 98		أوجاقه 138	قبرص	
محلة التيطري	علي أوجاقه 28	/	علي أوجاقه 207	مديلي	
محلة الغرب	حسن أوجاقه 369	صامسون	أوجاقه 93	/	1232هـ/1816م
محلة الشرق	إسماعيل بن عثمان أوجاقه261	صامسون	صالح أوجاقه 332	بورسه	
محلة التيطري	موسى بن حسن أوجاقه 236	أنامور	حسن بن علي أوجاقه 310	صامسون	

إضافة إلى الخوجا يُسَاعد أغا المحلة كل من بلوكباشي وأوده باشي، وسقاء باشى المُكلف بجلب المياه اللازمة للمحلة، وأشجي باشى الذي يهتم بأمور الطبخ، إضافة إلى وكيل الحرج المكلف بتوفير المؤونة[1]، ويلتزم هذا الأخير بشراء أواني الطبخ من مرتبه ثم يبيعها في السنة الموالية[2]، وقد ورد في السجل السابق ذكره معطيات في غاية الدقة بشأن مساعدي أغوات المحلات تضمنت أسماؤهم متبوعة بأرقام الأوجاق الذي ينتمون إليه، والمناطق التي جندوا منها إضافة إلى مهامهم داخل المحلة، وبناءً عليه يمكن أن نحصل على قائمة متسلسلة عن الفترة من 1213–1239هـ/1798–1823م، ففي سنة 1222هـ/1807م رافق محلة الغرب ثلاثة من وكلاء الحرج، يهتم الأول بمؤونة الأغا؛ إذ ورد اسمه بـ –وكيل حرج أغا– إبراهيم بن حسن الذي أوجاقه رقم 34 والمجند من منطقة إينه بولى Iğne، والثاني حسن بن عثمان الذي أوجاقه 410 المكلف بمؤونة الكاهية "وكيل حرج كتخدا" وأصله من

[1]- Paradis, Op.cit, p.171.
[2]- Ibid, p.168.

منطقة طربزون Tarbzon. أما الثالث فهو حسن بن مصطفى المنتسب إلى الأوجاق رقم73 وهو وكيل حرج السكة[1].

وقد رافق المحلة عدد معتبر من السقائيين لتوفير المياه للجنود، وعلى رأسهم "السقاء باشي" أو رئيس السقائيين واثنين آخرين الأول، السقاء الخاص بالأغا، والثاني خاص بكاهيته، إضافة إلى عشرة آخرين اكتفى السجل بإرفاق أسمائهم بكلمة سقاء مما يوحي أن مهمتهم تمثلت في تقديم الماء لباقي جنود المحلة ماعدا الأغا وكاهيته. أما اختيارهم فكان من العنصر العثماني منهم رئيس السقائين رجب بن علي الذي أوجاقه 214 وأصله من منطقة داز قير، وسليمان سقاء أغا محلة الغرب المنتمي إلى الأوجاق 106 أما أصوله فتعود إلى منطقة برغمة ومن السقائين نذكر علي الذي أوجاقه 385 من منطقة قاره دنيز[2].

وتواجد بالمحلة أيضا القهواجي والكبابجي[3]، ويقع اختيارهم من العنصر العثماني أيضا، ويبدو واضحا اقتصار بعض الوظائف في المحلة على العنصر المحلي المنخرط في الإنكشارية حيث أُرفقت أسماؤهم بـ "جزائرلى" مثل، أغا بربري؛ أي رئيس الحفافين، حيث شغله سنة 1232هـ/ 1816م عثمان بن حسين جزائرلى الذي أوجاقه 195، وحسن جزائرلى الذي أوجاقه 377 في محلة الشرق، ومن العنصر المحلي أيضا يتم اختيار الذين يقومون بحمل المشكاة لإنارة الطريق للمحلة ويُعرف من يتولى هذه المهمة بالمشكجى منهم، حسن جزائرلى المشكجى الذي أوجاقه 126، وعثمان جزائرى الذي أوجاقه 88، وعلي جزايري الذي أوجاقه 126، ويبدو أن هذا يعود إلى معرفة العنصر المحلي للمسالك ودواخل البلاد[4].

كما تضمنت بعض صفحات السجل قائمة بأسماء اليولداش الذين خرجوا لأداء واجبهم في المحلات، ففي سنة 1225هـ/1810م خرج سبعة وعشرين جنديًا ضمن محلة الغرب وإحدى وعشرين جنديًا في محلة الشرق، وستة جنود في محلة التيطري. ويبدو من خلال هذه

---

[1]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 13، س 84.

[2]– نفسه.

[3]– الكبابجي هو الذي يتولى شواء اللحم حيث يتم فرم اللحم في إلى قطع صغيرة ثم يشوى على النار بالحديد عن أنواع الكباب **أنظر**:

- جمال الدين القاسمي، خليل العظم، **قاموس الصناعات الشامية**، ط1، تحقيق ظافر القاسمي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1988، ج2، ص ص.382-383.

[4]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 13، س84.

الأرقام أن السجل لم يذكر كل جنود المحلة بل أورد عدد الجنود في الخيمة حيث كانت تستوعب أحيانا 20 جنديًا أو أكثر[1].

وبتتبع المناطق التي وفد منها عناصر المحلة سواءً كانوا أغوات أو مساعدين لهم أو جنوداً، يمكن القول أن أغلب تشكيلتها كانت من الأتراك المجندين من منطقة الأناضول وضواحيها مثل أزمير، مغنيسا، برغمه، تيره، بورسة، قارة مان، أسكي شهر، أرض روم، قزداغ وغيرها[2].

ومنه يتضح أن المْحَلات التي كانت تخرج سنويا إلى البايلك الثلاثة هي في الحقيقة الجانب الذي استحدثه العثمانيون، لذلك أطلق عليها محمد لحبيب الغريزي ثلاث تسميات تحمل نفس المعنى وهي: محلة جند الترك، محلة عسكر الترك، ومحلة الوجق[3].

خضعت المحلة أثناء سيرها إلى تنظيمًا محكمًا، فأثناء خروج الجنود من مدينة الجزائر ينقسمون إلى فرق تضم من ثمانية إلى اثنا عشر جندياً أو أكثر تحت إمرة أوده باشى[4]، والكل يتنقل مشياً سواءً كانوا جنودًا أو ضباطًا ماعدا الأغا وكاهيته[5]، وأثناء الطريق تتوقف المحلة في مناطق معينة يقوم خلالها الأغا بحساب الجنود للتأكد من اكتمال عددهم، وبناءً عليه يرسل تقريره إلى الداي، ففي سنة 1242هـ/1827م سجل أغا محلة الشرق غياب خمسة وعشرون جندياً[6]، وفي شهر ذي الحجة من سنة 1243هـ/جوان 1828م بعث حسن أغا محلة محلة الغرب رسالة إلى الداي حسين يخبره بأن اثنين وثلاثون يولداشًا لم يلتحقوا بالمحلة[7].

ولنفس الغرض بعث حسن أغا محلة الشرق إلى الداي حسين يخبره بتفتيشه لعناصر المحلة عند وصوله لمنطقة برج حمزة، وقد أرسل للداي قائمة بأسماء المتأخرين منهم[8]، وما يلفت الانتباه إن تاريخ هذه الوثيقة يعود إلى شهر 14 ذي الحجة من سنة 1244هـ/ جوان1828م؛ أي بحوالي سنة بعد الحصار الفرنسي على الجزائر وسنتين فقط قبل احتلالها،

---

[1]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 13، س84.

[2]– نفسه.

[3]– العزيزي، مرجع سابق، ص.56.

[4]- Haëdo, Op.cit, p.79.

[5]- Pananti, Op.cit, p.469.

[6]– و.م.و.ج.ح، مج3190، م1، و223.

[7]– و.م.و..ج.ح، مج3190، م1، و267.

[8]– و.م.و.ج.ح، مج3190، م1، و321.

ومنه يتبين أن الدايات لم يتخلوا عن هذا التقليد حتى في أصعب الظروف التي مرت بها الجزائر.

وتجدر الإشارة إلى وجود حالات أخرى أشارت إلى اكتمال عناصر المحلة بعد حساب عدد جنودها[1]، وعند اقتراب المحلات من البايلك المتجهة إليه تنظم إلى فرق الباي وبذلك تكتمل المحلة، فعند خروج البايات لجمع الضرائب يصطحبون معهم حامية جند الترك حينها يتولى الشاوش مهمة نقل التعليمات إلى الأغا الذي ينقلها بدوره إلى الأوده باشيات، وبنفس الطريقة ينقلونها إلى من هم أدنى درجة، وبذلك تُطبق الأوامر والتعليمات بسرعة متناهية[2].

تحتاج المحلة طوال بقائها في البايلك المرسلة إليه إلى تموين بالذخيرة والأسلحة ووسائل النقل ومختلف الضروريات، فقبل مغادرة المحلة لدار السلطان يمنح الباشا لكل فرقة خيمة من القماش الخشن، والبغال لاستعمالها في نقل الأمتعة، وهو ملزم أيضا بتزويدها بالمؤونة طيلة خمسة وعشرين يومًا الأولى من مغادرتها مدينة الجزائر حيث تتلقى فرقها الخبز والزبدة والبرغل إضافة إلى اللحم مرة في الأسبوع[3]، كما يحمل الجندي معه لباسه الذي لا يزيد عن قميصين أو ثلاثة وسروالين، ويتسلم أيضا حصيرة وبطانية يستعملهما للنوم، مع معطف لاستعماله أثناء المطر[4].

ولأداء المهام العسكرية يستلم الجندي من البايلك أربعة أرطال بارود بقيمة 15 درهم للرطل وأربعة أرطال من رصاص بقيمة خمسة دراهم، وبذلك تجمل ثمانين درهماً تخصم من راتبه وتدفع لخزينة الإيالة[5]، وأثناء الطريق يقوم وكيل حرج كل خيمة بتجهيز الأكل للجنود فبمجرد وصولهم إلى المكان المراد التوقف فيه يجدون الأكل جاهزاً يتناولونه ثم ينصرفون للراحة، كما تستفيد كل خيمة من ستة أحصنة أو بغال لنقل الذخيرة والأمتعة والمرضى، إضافة إلى ذلك تتوفر مؤخرة الخيام على أحصنة احتياطية لتعويض النقص الذي قد ينجم عن موت أو جرح بعضها خلال الطريق[6].

[1]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و325.

[2]– خوجة، مصدر سابق، ص.102.

[3]- Haëdo, Op.cit, p.79.

[4]- Ibid. p.80.

[5]- Devoulx, **Tachrifat…**, Op.cit, pp.42-43.

[6]- Shaw, Op.cit, pp.190-191.

وأثناء سير المحلة يحمل الشاوش معه حقائب تحتوي على الدخان لتوزيعه على الجنود الراغبين في ذلك[1]، وعلاوة على الذخيرة ووسائل النقل يُعطى الجنود أدوات لاستعمالها في الحلاقة، وباجتياز المحلة أحواش البايلك تَنتقل مهمة التكفل بها إلى عاتق الباي[2]، لذلك وصف جون بول وولف حياة الأخبية في أوقات السلم بأنها ممتعة في جملتها فاليولداش يهتم فقط بأسلحته[3].

وقد أشار قانون عهد الأمان إلى طريقة تموين المحلة، فمحلة الشرق تتلقى مؤونتها من لحم وزبدة بمنطقة عمراوة. أما محلة الغرب فتتوقف في مليانة للاستفادة من نفس المؤونة[4]، كما تضمنت قوانين عهد الأمان الخاصة بالمحلات معطيات أكثر دقة عن المؤونة التي تتلقاها المحلة وموظفيها. فقد نص قانون عهد أمان محلة الغرب على ضرورة تأمين أرزاق الجُند وتوزيع اللحم عليهم مرتين في الأسبوع، ففي يوم الخميس تتحصل كل خيمة على ثلاثة طوابق[5] من اللحم وطابق للبولكباشي. أما يوم الاثنين فتستفيد الخيام من طابقين وطابق واحد للبلكباشي، وتتسلم كل خيمة أيضا كمية مقدراها قدراً ونصف من السمن بينما يأخذ البولكباشية نصف قدر فقط، إضافة إلى استفادتهم من مواد أخرى كالزيتون والزيت، كما أشار إلى طريقة جمع الضرائب من الأهالي فالبولكباشية يباشرون جمعها من الخَماسين[6]، ويسلمونها كاملة إلى الباي الذي يعطي لكل بلكباشى50 صائمة. ولا يمكنهم طلب الزيادة عن ذلك المبلغ. أما القبائل المعادية للسلطة فاستخلاص الضرائب منها يتم بتجهيز الباي لحملة عسكرية ضدهم[7].

ورغم حرص الحُكام من دايات وبايات على توفير مستلزمات الجنود إلا أن جنود المحلة كانوا يعتمدون في التزود بالمؤنة خلال مرورهم على القبائل التي يمرون بها فيأخذون بالقوة كل ما يحتاجون إليه. إضافة إلى إهانة الأهالي بالضرب[8]، لذلك كان السكان ينتقلون

---

[1]- Paradis, Op.cit, p.173.
- Weissmann, Op.cit, p.63.
[2]- Paradis, Op.cit, p.172.

[3]– وولف، مرجع سابق، ص.126.

[4]- Devoulx, **AHAD AMAN…**, Op.cit, pp.115-116.

[5]– جمعها طابق ويقصد بها على ما يبدو ذراع الخروف، ومازالت الكلمة متداولة إلى يومنا هذا في الاستعمال اليومي.

[6]– هو الذي يشتغل في أرض ليست ملكه مقابل خُمس المحصول.

[7]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و45.

[8]- Haëdo, Op.cit, p.79.

إلى المناطق الداخلية باقتراب وصول فرق المحلة، ورغم ذلك فقد عمل البايات دومًا على إرغام الأهالي بتوفير ما تحتاجه المحلة من الخبز المجفف وقطعان الماشية والزيت وغيرها من الضروريات، إضافة إلى أخذ حيوانات الأهالي من جمال وأحصنة وبغال لتعويض النقص الذي قد يسجل على مستوى المحلة[1]، وقد شاهد ج.أو. هابنسترايت الذي رافق محلة التيطري سنة 1732م معاقبة أعضاء المحلة لأحد أعيان العرب بالضرب بالعصي للاشتباه في سلوكه، وأضاف يقول أن رجال القبائل الذين يمتنعون عن تقديم المؤونة المطلوبة للمحلة يتم معاقبتهم بمائة ضربة عصا[2].

ويبدو أن هذه الآراء مبالغ فيها، فدفع الضرائب نظام عرفته كل الدول ومازال سائدًا إلى يومنا هذا، حيث يعتبر من أهم موارد الخزينة، كما أن العثمانيون لم يهتموا فقط بتنظيم جيش المحلة بل اهتموا أيضا بوضع قوانين تضبط نظام الضرائب تبعاً للإمكانيات الاقتصادية لكل منطقة، وقد لاحظنا أن محلة التيطري تم فيها مراعاة الوضع الاقتصادي للمنطقة. وفي حالة وجود تجاوزات فهي راجعة بشكل خاص للموظفين المكلفين بعملية جمع الضرائب، مما انعكس سلباً على أساليب التسيير، وحرمان الخزينة من جزء معتبر من الموارد المالية، وهو ما أدى في أغلب الحالات إلى توتر العلاقة بين السلطة والسكان[3].

وقد قامت المَحلات بغارات ضد القبائل الرافضة لدفع الضرائب، فأغا محلة التيطري شن غارة على القبائل المجاورة غنم خلالها ثمانمائة جمل وألفي خروف[4]، والأمر ذاته ينطبق ينطبق على سلوك جنود محلة الشرق حيث ذكر بايصونال (Peyssonnel) أن الباي كان يُوّزع الجنود الأتراك على المُخيمات ويعطيهم معلومات عن القبائل المراد تأديبها، فكان باستطاعة تركي واحد إثارة الرعب في قبيلة بأكملها، فيقوم خلالها بضرب الأهالي – التعساء– الذين يفقدون رجولتهم أمام تركي[5].

---

[1]- Shaw, **Voyage…**, Op.cit, p.192.

[2]– ج. أو. هانيسترايت، **رحلة العالم الألماني ج. أو.هانيسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس 1145هـ -1732م**، ترجمة وتعليق: أد. ناصر الدين سعيد وني، دار الغرب الإسلامي، تونس، ص.64.

[3]– أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 926–1246هـ/1519–1830**، دار الكتاب العربي، ص، 2009، القبة– الجزائر، ص.231.

[4]– هانيسترايت، مصدر سابق، ص.69.

[5]- Peyssonnel, Op.cit, p.175.

ونتيجة لتصرفات جنود بعض المَحلات كانت هذه الأخيرة تواجه مقاومة محلية رافضة لها وكان الديوان السلطاني يتلقى شكايات متتالية من قبل الأهالي عن هذه التجاوزات[1]، وقد علّق الشريف الزهار عن ذلك بقوله "...كان الخُلفاء يأتون في آخر الربيع فيُخرجون معهم الأمحال ليستخلصوا الخَراج والزكاة والأعشار وهكذا وضع الأوائل الجباية على المنهج الشرعي والأواخر صاروا يُخرجون المحلات لاستخلاص المغارم والظلمات ونهب أموال المسلمين..."[2]، والمعنى ذاته أورده حمدان خوجة الذي ذكر بأن الجنود تغيرت أخلاقهم وصاروا يرتكبون المخالفات ضد البدو والقبائل[3]، وهو ما أدخلهم في صراع مع السكان وقد انتهت بعضها بخسارة على الانكشارية خصوصًا بعد امتلاك قبائل كوكو للأسلحة النارية[4].

وبهدف القضاء على الفوضى ومصادر الفتنة خضع الجنود في المحلات إلى قوانين صارمة حدّدت حقوقهم وواجباتهم، حيث يكون خلالها أغا المحلة المسؤول الأول عن الخيمة، فإذا حان موعد خروجها وتعرضت الجزائر لغزو خارجي أو وصلت أنباء بذلك فإنها تؤجل مهامها للدفاع عن دار السلطان. وفي حالة مخالفة القوانين أو ارتكاب جرائم من طرف أعضاء المحلة فيمنع دخولها دار السلطان ثانية، ونفس المصير يتلقاه كل جنود المحلة في حالة حدوث تمرد جماعي من طرفهم. أما إذا عاد المتهم بعد فترة قصيرة إلى مدينة الجزائر وتم إلقاء القبض عليه فعقوبته تكون بالضرب حتى الموت، وفي حالة تخلف أحد الجنود عن الالتحاق بالمحلة فإن الشاوش يتولى مهمة القبض عليه وتسليمه لأغا المَحلة المسؤول عن معاقبته، أما إذا فر من أيدي الشاوش لمدة تتجاوز ثلاثة أيام بعد القبض عليه فان عقوبته تكون بالشطب النهائي من المحلة والأوجاق معًا[5].

وإذا كان التجاوز من طرف أغا المحلة فإن عزله يُؤجل إلى غاية رجوع المحلة إلى دار السلطان حينها يُنظر في قضيته وتُجري تحريات عنه بعدها تتم معاقبته من طرف أغا الإنكشارية[6]، وهذا التأجيل يرجع أساسا إلى تفادي زعزعة استقرار المحلة بعد عزل مسؤولها الأول.

---

[1]– العزيزي، مرجع سابق، ص.57.

[2]– الزهار، مصدر سابق، ص.35.

[3]– خوجة، مصدر سابق، ص.111.

[4]– وولف، مرجع سابق، ص.126.

[5]- Devoulx, **AHAD AMAN…,** Op.cit, pp.215-216.

[6]- Ibid, p.216.

ويتم تسليط عقوبات صارمة على الموظفين الساميين في المحلة من أغوات وبلكباشية، الذين كانوا يفرضون إتاوات وغرامات على الجنود مقابل سُكوتهم عن التجاوزات التي ارتكبوها أثناء عملهم في المحلة، حيث ورد في نص قانون عهد الأمان ما يلي: "عند دخول المحلة"؛ أي عودتها إلى دار السلطان لا تمنح أية عوائد إلى الأغا ولا إلى الكيخية ولا إلى البولكباشى، ولا إلى الشواش وليس لأحد إدعاء ذلك"، والهدف الأساسي هو القضاء على الفوضى وعدم الانضباط. كما حذّر القانون من التسبب في نشر الفتن بتبادل الرسائل المحرضة على ذلك[1].

إضافة إلى هذه الالتزامات تمتع الجندي في المحلة بعدة حقوق منها، تكليف أحد أصدقائه الذي يكون في عطلة بالذهاب بدله مقابل مبلغ مالي متفق عليه بين الطرفين[2]، كما يُسمح للجندي تمديد مدة بقائه بسنة أخرى في الحامية التي أرسل إليها، فلقد فَضل الكثير من الجنود العمل في الحاميات لأن حياة الريف بطبيعتها تتميز بالبساطة، وبالتالي فهي أرخص بمثيلتها في المدينة، كما كانت مرتباتهم تتضاعف أثناء غيابهم، إضافة إلى العطايا والمنح المقدمة لهم من طرف البايات مما يمكنهم من ادخار جزءً من المال[3]. هذا وقد كشفت إحدى الدراسات على أن الأوضاع المادية لفئة اليولداش كان أحسن من أوضاعهم في دار السلطان، وأحسن من اليولداش الذين مارسوا النشاط البحري[4] .

1-3 دور المَحَلة:

أدت المحلة أثناء خرجاتها السنوية للبايلك أدوارًا سياسية وعسكرية واقتصادية متعددة، فسياسيًا ساهمت في توفير الأمن وترهيب ومعاقبة القبائل الرافضة للسلطة المركزية، كما اعتبرها الحكام وسيلة لتحويل أنظارهم إلى الأهالي بَدل بقائهم مدة أطول في المركز مما قد يتسبب في تدخلهم في السلطة وثوراتهم على النظام، وبهذا الإجراء سُمح لكل الجنود الاستفادة من مكاسب الخدمة في المحلة[5]، كما ساهموا في الدفاع عن حدود الإيالة حيث تم

[1]- Devoulx, **AHAD AMAN…,** Op.cit, p.115.
[2]- Paradis, Op.cit, p.166.

[3]- خوجة، مصدر سابق، ص.101.

[4]- عائشة غطاس، "**مظاهر من الحياة اليومية للجيش الإنكشاري في مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني**"، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، العدد 35، تونس، 2007، ص ص.300-301.

[5]- العزيزي، مرجع سابق، ص.58.

تم استدعاؤهم في الحروب ضد تونس أو فاس أو في وهران[1]، التي كانت تحت وطأة الاحتلال الإسباني إلى غاية 1792م. فأثناء الحرب التي أعلنها المولى إسماعيل ضد الجزائر واجهه الداي شعبان بقوة مكونة من 6000 تركي و4000 من العرب وقد انتهى التوتر بجنوح المغرب للسلم[2].

ومن الأمثلة البارزة أيضا المحلة الاستثنائية المعروفة بمحلة تونس، وهي فرقة مؤلفة من اليولداش جهزها الداي بابا حسن (1699-1700م) سنة 1112هـ/ 1700م[3] ضد مدينة تونس على إثر حصار هذه الأخيرة لمدينة قسنطينة[4]. ويتضمن سجل لمُخلفات المتوفين يعود تاريخه إلى بداية القرن الثامن عشر أن وجود أكثر من ستين متوفى من اليولداش في هذه المحلة فنقرأ على سبيل المثال "مخلفات سفطة سليمان يولداش المتوفى بمحلة تونس جيئ بها من غرفته بفندق المحتسب"، ومخلفات حسن يولداش المتوفى بنفس المحلة جيئ بها من غرفته بالبوزة"، ومن المتوفين أيضا نذكر عبدي شاوش الصبايحية، ومصطفى يولداش الإسطنبولي وغيرهم[5].

كما خرج الداي بابا مصطفى في شهر ربيع الأول من سنة 1112هـ/ 1700م بحملة أخرى لفك الحصار على قسنطينة، بقوة بلغت في مجموعها خمسون خيمة تشمل كل منها

---

[1]– وولف، مرجع سابق، ص.126.

[2]- Pananti, Op.cit, pp.475- 476.

[3]– ابن الشويهد، مصدر سابق، ص.125.

[4]– تأزمت العلاقات الجزائرية– التونسية مع بداية القرن الثامن عشر، حين تولى الباي مراد الحكم في تونس، وقد كان غير مرغوب فيه من طرف حُكام الجزائر وتجسد ذلك في رفضهم الهدية التي أرسلها لهم عقب توليه الحكم، ليس هذا فحسب بل هددوه بحملة ضده لوقف مظالمه في تونس، وبعد تأكده من موقف الجزائر اتجاهه بادر في شن حملة على بايلك الشرق، واستمر التوتر بين الطرفين نحو خَمس سنوات من سنة 1112هـ/1700م إلى سنة 1117هـ/1705م، وأدى هذا الوضع إلى نشوب عدة معارك بين الطرفين أهمها معركة الكاف في 13 جويلية 1705م، بعدها دخل الطرفان في مرحلة السلام الحذر من سنة 1705م إلى سنة 1732م... لتفاصيل أكثر عن العلاقات بين البلدين خلال القرن الثامن عشر، وأسباب الأزمة ومظاهرها ونتائجها على الطرفين، **أنظر**:

– عمار بن خروف، **العلاقات السياسية بين الجزائر وتونس خلال القرن 18م/12هـ**، ط1، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، المدينة الجديدة تيزي وزو، 2017.

[5]– أ.و.ج، ب.م، ع 1، س1.

خمسين جنديًا، منهم خمسون فردًا يشكلون قوات المحلة تمكن خلالها من إلحاق هزيمة بمحلة الباي مراد، وفي السنة ذاتها خرج في محلة أخرى إلى الناحية الغربية[1].

وتعد المحلات وسيلة استخدمها الدايات لتنفيذ أوامرهم في الأقاليم، فكان الداي إذا أراد عزل أو قتل بايًا من البايات يقوم بإرسال أوامره إلى المحلة المتواجدة في عين المكان لتتولى المهمة[2]. فعندما أراد الداي حسن باشا(1791م–1798م) وضع حداً لسلطة صالح باي[3] أمر أغا نوبة قسنطينة بالقبض عليه وسجنه إلى غاية وصول الباي الجديد الذي كان خارج قسنطينة، غير أن هذه المحاولة كانت فاشلة حيث تمكن السكان من اغتيال الباي الجديد وإعادة صالح باي إلى منصبه، حينها بعث حسن باشا محلة إلى المنطقة كان رفقتها صهره علي ووكيل الحرج، ومعهم الوزناجي ليتولى منصب باي قسنطينة وباقتراب المحلة من المنطقة تم القبض على صالح باي واغتياله من قبل جند المْحَلة[4].

---

[1]– ابن الشويهد، مصدر سابق، ص ص.131–132.

[2]– خوجة، مصدر سابق، ص.99.

[3]– يُعد صالح باي بن مصطفى من أهم وأشهر بايات قسنطينة، ولد بمدينة أزمير سنة 1725م وفي السادسة عشر من عمره توجه إلى مدينة الجزائر وانخرط في صفوف الأوجاق، ونظراً لنباهته وسداد رأيه أرسله الديوان إلى بايلك الشرق فاختاره أحمد القلي لقيادة عشيرة الحراكتة، ثم ترقى إلى منصب خليفة الباي واستمر في هذا المنصب إلى وفاة أحمد القلي، فعينه الداي محمد بن عثمان باشا بایاً على بايلك الشرق سنة 1185هـ/ 1771م واستمر يشغل هذا المنصب إلى سنة 1207هـ/ 1792م. وتعد فترة حكمه فترة استقرار ورخاء وازدهار لبايلك الشرق في جميع الميادين، فقد شارك في صد الحملات الاسبانية الثلاثة التي تعرضت لها مدينة الجزائر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وخصّ مدينة قسنطينة بتنظيمه الإداري ومشاريعه العمرانية، فبنا مسجد سيدي الكتاني سنة 1190هـ/ 1776م ومدرسة ملحقة به، وبنى مدرسة سيدي لخضر سنة 1193هـ/1779م، ومسجد أخر بعنابة، كما عمل على تنظيم الأوقاف ووضع سجلا جامعًا لأملاك المساجد في المدينة، وسجلات أخرى صغيرة بلغت أو فاقت المائة سجل يخص كل منها مسجد أو جامع أو زاوية، ولم يهتم صالح باي بتنظيم سجلات الأوقاف فحسب بل كان من أهم الواقفين وهي انجازات تتطابق مع الصفات التي ذكرها عنه الزهار في مذكراته " كان يرفق بالرعية ويُحسن للفقراء ومحباً للعلماء والصالحين...وكان له مآثر حسنة واسمه طابق مسماه". وقد عبّر عن مقتله بقوله، "...أنظر أيها المعتبر في أمر هؤلاء ملوك الأتراك كيف يقتلون رجالهم، خصوصًا خيارهم" ...، للمزيد عن شخصية صالح باي وأوقافه ومأثره العمرانية **أنظر**:

– فاطمة الزهراء قشي، **سجل صالح باي للأوقاف 1185–1207هـ/1771–1792م**، ط1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1430هـ/2009 م.

-Grangaud Isabelle, **La ville imprenable. Une histoire sociale de Constantine, au18e siècle**, Média-Plus, 2004., pp.233 -242, 257-299.

– الزهار، مصدر سابق، ص ص.64–65. عبد القادر، مرجع سابق، ص ص.212–219.

[4]– الزهار، مصدر سابق، ص.64.

وعندما أراد الداي علي باشا (1817م–1818م) الحّد من تدخل الجيش الإنكشاري في السلطة اتخذ جملة من التدابير منها إرسال محلة إلى بايلك الشرق[1] عيّن فيها كل العناصر التي يشتبه في سمعتها وولائها له، ثم بعث من يتربص بهم فقتل بعضهم وسرّح البعض الآخر[2]. وعند تنصيب أحمد باي (1826م– 1830م) بايا على بايلك الشرق رافقته محلة بقيادة يحيى أغا، قام أثناءها بتغيير القياد والشيوخ وإخضاع بعض الأعراش الرافضة إلى الامتثال طواعية للسلطة المركزية[3].

إضافة إلى المهام السياسية، ساهمت المحلات في تفعيل الجانب الاقتصادي، حيث كانت تتحول زمن السلم إلى سوق مبادلة وتجارة سواءً ذلك بالنسبة للمواد العَينية التي تعرضها المجموعات القبلية بغرض تحويلها إلى مواد نقدية، أو بالمواد التي كانت تأتي بها المحلات من الجزائر لبيعها في دواخل البلاد[4]. ولقد لاحظ هايدو(Haëdo) أنه بمجرد فراغ الجنود من الحملات يعودون إلى الحاميات يجُرون ورائهم الجمال والبغال المُحّملة بكميات من القمح والعسل والزبدة والتمور والتين والعنب الجاف بغرض بيعها[5]. وبذلك فإن مرور المحلة بين المجموعات القروية الريفية هي مناسبة لإدخال النقود وتنشيط التبادل بينهم حيث تُقام الأسواق وتُعرض فيها مختلف المواد للبيع سواءً تحت ضغط الجُباة أو بطلب من القبائل[6].

وعند عودة الأمحال إلى دار السلطان تبقى يومين أو ثلاثة في المكان الذي انطلقت منه لانتظار المتأخرين منهم، وبعد اكتمال عددهم يدخلون إلى المدينة دخول المنتصرين يتبعهم ذوي أصوات البنادق التي تُطلق دفعة واحدة، ثم يدخلون في موكب مهيب إلى غاية وصولهم إلى قصر الجنينة، حينها يدخل البلكباشية لتحية الباشا الذي يستقبلهم بكل ترحاب. أما باقي الجنود فينصرفون إلى منازلهم أو ثكناتهم[7].

وعلاوة على المحلات الثلاثة وُجدت محلة أخرى يشرف عليها أغا الصبايحية وتعرف بمحلة دار السلطان، وهي محلة لا يشارك فيها الجيش الانكشاري بل خاصة بفرق الفرسان فهي

---

[1]– لتفاصيل أخرى عن أعمال المحلة في بايلك الشرق **أنظر**: معاشي، مرجع سابق، ص ص.85–95.

[2]– الزهار، مصدر سابق، ص.136.

[3]– نفسه، ص.160.

[4]– العزيزي، مرجع سابق، ص.65.

[5]- Haëdo, Op.cit, p.39.

[6]– العزيزي، مرجع سابق، ص.92.

[7]- Haëdo, Op.cit, p.82.

تجوب المناطق القريبة من المركز[1]، وأثناء جولاتها يحصل أغا المحلة على ضريبة تُعرف "باللّزمة" أو "حق الضيافة"[2] وكان جمعها من الأهالي يتم بواسطة الشيوخ والقياد فيأخذون 100 سكة من البليدة و50 أو 60 سكة من مليانة ومثلها من المدية[3].

2- الجند في النوبات[4]:

بعد فراغ الجندي من أداء مهامه في المحلة يُباشر عمله في النوبة بهدف توفير الأمن في حدود ودواخل البلاد الخاضعة للحكم العثماني، ويعود تشكيل النوبات إلى زمن عروج فبعد دخوله مدينة المدية سنة 1517م ترك بها حامية تركية من المُشاة إضافة إلى عدد من الفرسان والمهاجرين من الأندلس، وبارتباط الجزائر رسميا بالباب العالي سنة 1519م تزايد عدد النوبات بشكل مُلفت للانتباه في المناطق الداخلية والمُهمة، وبذلك أصبحت النوبة قاعدة لأول تنظيم سياسي وعسكري بالإيالة[5].

تواجدت النوبات في مختلف مناطق العبور في الإيالة كزمورة، مستغانم، وهران، قسنطينة، عنابة، بسكرة، بجاية، تبسة، تلمسان، معسكر، جيجل، برج حمزة، قشتولة تمنفوست، كهف الزجالة، بني جنات، برج الفنار، برج علي باشا، مرسى الذبان، القصبة، والقصر[6]، إضافة إلى نوبة الدلس وسباو وجندل[7].

2-1 تنظيم الجند في النوبات:

ينقسم الجند في النوبات إلى صُفرات تحتوي كل منها على مجموعة من الجند يتراوح عددهم ما بين 11 و16 جنديا[8]. وقد ورد في دفتر التشريفات تقريرًا مفصلاً عن عدد الجنود في

---

[1]– العزيزي، مرجع سابق، ص.66.

[2]– اللّزمة هي نوع من أنواع الضرائب تفرض على قبائل الرعية الخاضعة. أما تقديمها بتكليف شيوخ الدواوير بجمعها، وهي واجبة مرتين في السنة واحدة في فصل الصيف والأخرى في فصل الربيع...للمزيد **أنظر**:

– سعيدوني، **النظام المالي**...، مرجع سابق، ص ص.96–97.

[3]- Paradis, Op.cit, p.171.

[4]– النُوبَة لغة تعني جماعة من الأفراد، أما اصطلاحا فهي لفظ أطلق في العهد المملوكي على أفراد وحدة من الجيش كانوا كانوا يتناوبون على حراسة السلطان، ويسمى المُكلف في الخدمة في النوبة بالنوبتاجي؛ أي الحارس أو المناوب... **أنظر**:

– الخطيب، مرجع سابق، ص.426.

[5]- Henri Aucapitaine, Henri Federmann, « **Notices sur l'histoire et l'administration du beylik de Titeri** », R.A, 1865, pp.280-281.

[6]- Devoulx, **Tachrifat…**, Op.cit, p.47.

[7]- Paradis, Op.cit, p.166.

[8]- Devoulx, **Tachrifat…**, Op.cit, p.38.

النُوبات الموزعة على مختلف أنحاء الإيالة لسنة 1245هـ/1829م، حيث ذكر تسع عشرة نوبة يُقدر مجموع صُفراتها بـ59 صُفرة وتضم كل واحدة منها عددًا من الجنود وصل في مجموعه إلى 884 جنديًا، فمثلا تكونت نُوبة وهران من 156 جنديًا موزعين على عشر صُفرات وهو أكبر عدد مقارنة ببقية النوبات[1].

ووُجد بنوبة قسنطينة 73 جنديًا موزعين على خمس صُفرات، أما عن رتبهم في النوبة فكانت حسب الأقدمية حيث يقود النوبة أغا يُعرف أثناء توليه هذا المنصب بأغا النُوبة ويعمل تحت أوامره بلكباشي وأوده باشي وسقاء باشي ووكيل الحرج وأشجي باشي وشاوش. وتحتوي كل صُفرة على بلكباشي، وأوده باشي المشرف على الصُفرة، ووكيل الحرج المكلف بالمؤونة إضافة إلى الجنود برتبة يولداش[2].

ولكل نوبة خوجة مكلف بكتابة العقود، وتقدير الجبايات وتدوينها في الدفتر، ففي 1233هـ/1817م كان عبد الله بن عمر الذي رقم أوجاقه 274 خوجة على نوبة عنابة، ومصطفى بن إسماعيل الذي رقم أوجاقه 342 خوجة على نوبة معسكر، وعلي بن حسن الذي أوجاقه 373 خوجة على نوبة بسكرة، في حين عُين عثمان بن حسن الذي أوجاقه 140 خوجة على نوبة تلمسان[3] وكان سابقاً يشغل منصب الخزندار[4].

كانت عملية نقل الجنود للنُوبة تتم بطريقتين، عن طريق السفن بالنسبة للجنود المتجهين إلى المناطق الساحلية مثل جيجل، عنابة، وعلى متن السفن أيضا يتم إرجاع الجنود الذين أنهوا مهامهم في النوبة. أما إذا كانت النوبات تقع في المناطق الداخلية مثل تلمسان وبسكرة وبقية النوبات الواقعة على الحدود الصحراوية، فنقلهم كان يتم عن طريق استئجار الدواب، وكان دفع مبلغ الإيجار يقع على عاتق الأهالي الملزمين بدفع ثلاثة أرباع المصاريف، أما اليهود فهم ملزمين بدفع رُبع القيمة[5].

---

[1]– عن القائمة الكاملة، **أنظر**:

- Devoulx, **Tachrifat…**, Op.cit, p.50.

[2]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 13، س84.

[3]– نفسه.

[4]– هو أمين الخزنة وهو غير الخزناجي، وتتمثل مهمته في الحفاظ على ممتلكات الداي خاصة الأسلحة والأثاث. **أنظر**:

– عائشة غطاس، "**النظم الإدارية المركزية**"، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007/1954، ص.121.

[5]- Paradis, Op.cit, p.174.

وأثناء الطريق يتم تفتيش عناصر النُوبة للتأكد من اكتمال عددهم، ففي 20 ذي القعدة 1244/جويلية 1828م بعث مصطفى أغا نوبة مستغانم للداي حسين يخبره بغياب اثنين وأربعين جندياً عن النوبة[1]، وبالنسبة لمؤونة الجُند فكانت تقع على عاتق البايلك وسكان المنطقة معاً، فقد وردت عدة مراسلات بين أغوات النوبات والحُكام في المركز عن موضوع التموين منها، مراسلة أغا نوبة عنابة للداي حسين يخبره فيها بعدم كفاية المؤونة المُخصصة لجنود نوبته[2]، وفي سنة 1243هـ/1827م بعث أحمد باي (1826–1837م) إلى الداي حسين يعلمه بعدة قضايا منها، المؤونة الممنوحة لجنود النوبة من قمح وزيت وصابون[3]، وفي السنة ذاتها بعث أغا نوبة بسكرة إلى أحمد باي يطلب منه تنفيذ قوانين تزويد النوبة بالحطب اللازم لإعداد الطعام[4]، وفي شهر شوال من سنة 1244هـ/ أفريل1829م، بعث أغا نفس النوبة إلى أحمد باي يطلعه فيها بعدم كفاية الحطب المقدم من طرف شيوخ المنطقة لطهي البرغل للجنود طالباً منه ضرورة إيجاد حل لذلك، وقد رد عليه أحمد باي بأنه لا يستطيع الفصل في القضية وأشار عليه إخبار الداي مباشرة[5].

هذا وقد تضمن قانون عهد أمان نوبة بسكرة[6] معطيات دقيقة عن طبيعة ومقدار المؤونة إضافة إلى الأسلحة المُخصصة لجنود النوبة وقادتها من أغوات وكيخيات وشواش وبولكباشية وأوده باشية، حيث يستفيد كل حسب رتبته من مختلف المواد الغذائية، مثل السمن والتمر والزيت والزيتون والعسل والبرغل والشعير. ولما تصل النُوبة يدفع لها سكان المنطقة 16 دجاجة إضافة إلى التمر والحليب مع تكفلهم بتوفير التبن للجنود[7]، ويكون تموين تموين النوبة على عاتق الباي وأهالي المنطقة المُرسلة إليها، فكانت نوبة عنابة مثلا لما تصل إلى مقر البايلك تُقام لها الضيفة لمدة ثلاثة أيام تستفيد خلالها كل صُفرة من 61 خبزة

---

[1]– و.م.و.ج،ح، مج 3190، م1، و320.

[2]– و.م.و.ج،ح، مج 3190، و69.

[3]– و.م.و.ج،ح، مج 1642، م، و18.

[4]– و.م .و.ج.ح، مج3190، م1، و270.

[5]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و301.

[6]– تُعد نوبة بسكرة من أهم النوبات خارج الإيالة نظرًا لموقعها الجغرافي الهام الذي يتوسط بايلك الشرق وقبائله المتنفذة من من جهة، وعرب الصحراء من جهة أخرى لذلك حظيت بعهد أمان خاص بها عُرف بعهد أمان نوبة بسكرة.

[7]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و16.

ومبلغ مالي بقيمة 17 بوجو[1]، وبمجرد وصول نوبة بسكرة تستفيد كل صُفرة من 16 حصيرة و16 جُرة ماء وتغيير الجراة المُكسرة وغير الصالحة للاستعمال يكون على عاتق أمين الفخارين. أما تغيير الحصائر فهو على عاتق الأهالي[2].

وتتلقى النُوبات عند وصولها 80 صاع من القمح لإعداد البرغل والخبز و40 رطل من الزبدة و21 رطل ونصف من الزيت و30 رطل من الزيتون[3]. ولأداء المهام العسكرية يستفيد الجنود من 25 رطل من البارود، كما يُوزع على معلمي استعمال المدافع مؤونة تتمثل في رطل من اللحم كل يوم جمعة و4 خبزات ونصف ورطل من الزيت والسمن والصابون، وباقتراب عودة الجنود إلى دار السلطان يستفيد البلكباشية من عود مسروج واثنين من الخيول يُسلمها لهم الباي[4].

2-2 دور النوبات المتواجدة خارج المركز:

أدت النوبات دوراً أساسياً في ترسيخ السلطة العثمانية خارج المركز، ومساعدة البايات على إخضاع السكان للسلطة، وعن طريقهم أيضا كان الداي يراقب بايَاته ومعرفة مختلف ما يجري في إيالته، ولقد لاحظنا أن الداي حسن باشا قد استعان بنوبة قسنطينة في محاولته الأولى للقضاء على صالح باي. وكان جنود النوبات مُلزمين بتطبيق القوانين على الأهالي والأجانب على حد سواء، ففي شهر ذي القعدة من سنة 1240هـ/1824م وجّه الداي حسين أغا أمراً لأغا نوبة عنابة يقضي بضرورة إخراج الأوروبيين من منازلهم في المدينة وتفتيشها مع إلزامهم بغلق الأبواب والنوافذ التي أحدثوها[5]. وفي سنة 1244هـ/1828م بعث أغا نوبة عنابة إلى الداي حسين يعلمه بقدوم سفينة من سردينيا إلى ميناء عنابة، وقد رفض قائدها دفع رسوم المخاطف التي تعودت السفن على دفعها محتجاً في ذلك بعدم أخذ السفينة لأي شيء من المدينة، وبعد اجتماع الديوان تقرر أن يدفع قائد السفينة ما عليه من رسوم رغم

[1]- Devoulx, **Tachrifat…**, Op.cit, p.89.
[2]- Ibid, p.102.
[3]- Ibid, p.106.

[4]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و16.

[5]– و.م.و.ج.ح، مج 3205، م2، و48.

رُسوها فقط بالميناء، وأضاف يقول أن قنصل سردينيا كان وراء تصرف قائدها[1]، كما تلقت نوبة عنابة أمراً من الداي عبدي باشا يقضي بضرورة معاملة القنصل الفرنسي باحترام[2].

وتولت النوبات مهمة تأمين الطُرق الرئيسية، والحفاظ على الأمن والاستقرار في المناطق المتواجدة بها، ففي سنة 1242هـ/1826 تلقى الداي حسين رسالة من أحمد باي يخبره فيها بشكاوي أهل بسكرة من اعتداء عرب الصحراء على حقولهم، وقد تطورت الأزمة إلى حد الاقتتال بين الطرفين، ولم ينته الصراع بينهما إلا بتدخل جنود نوبة بسكرة لمناصرة الأهالي ومعاقبة المُعتدين من عرب الصحراء[3].

ساهم جنود النوبات أيضا في تفعيل الجانب الاقتصادي بتأمين الطرق الرئيسية، وبالتالي تسهيل مرور مختلف المنتوجات، وقد مارس الجنود أنفسهم التجارة مما سمح لهم بتحصيل دخل إضافي. وبرز دورهم أيضًا في الجانب الاجتماعي بمصاهرتهم للعائلات المحلية خاصة الغنية منها، وقد استفاد الطرفين من هذه المصاهرة فهي بالنسبة للإنكشاري وسيلة لتحسين وضعه المادي، أما بالنسبة للأسر المحلية فكانت بمثابة شرف لها وطريقة لكسب الحماية[4].

وبالموازاة مع هذه المهام ارتكب جنود في النوبات عدة تجاوزات وصلت أخبارها إلى البايات والدايات والموظفين الساميين في المركز منها، الرسالة التي بعث بها أحمد باي إلى أحمد بن حمزة أغا نوبة عنابة يعلمه فيها بتقليه شكوى من أهالي المدينة بسبب تصرف الجنود المتمثل في مضاعفة الديون عليهم[5]، كما رد أغا نوبة مستغانم على رسالة إبراهيم أغا العرب الذي دعاه لمعاقبة أربعة من جنود النوبة بعد شكوى مقدمة ضدهم من طرف امرأة[6].

2-3 نوبات المركز:

أولى العثمانيون اهتمامًا بالغا بتحصين دار السلطان باعتبارها مقرهم الرئيسي ومركز حكمهم، إضافة إلى مواجهتها للبحر مما جعلها عرضة للحملات الأجنبية المختلفة خلال كامل

---

[1]– و.م.و.ج.ح، مج 3190، م1، و324.

[2]– و.م.و.ج.ح، مج 1641، و2.

[3]– و.م .و.ج.ح، مج 1642، و16.

[4]- Paradis, Op.cit, p.175.

[5]– و.م.و.ج.ح، مج 1642، و16.

[6]– و.م و.ج.ح، مج 3190، م1، و282.

فترات الحكم العثماني بالإيالة. فقد كان يحيط بمدينة الجزائر أسوار يصعب اختراقها لفتت انتباه كل من زارها وقتذاك[1]، وكانت المدينة تشهد عقب كل حملة أوروبية تحصينات إضافية أو توسيع للتحصينات السابقة، ففي حوالي 1778م تم الشروع في إقامة خنادق تبدأ من باب عزون إلى غاية وادي الحراش، وأثناء الحفر كلفت كل طائفة حرفية بالمشاركة بيوم واحد في الأشغال[2]. ورغم أهمية الأسوار إلا أن الأداة الحقيقية للدفاع عن المدينة تمثلت في الحصون المتواجدة في عدة مناطق من المدينة منها، رأس ماتيفو وبرج الكيفان وبرج تمنفوست، إضافة إلى برج الحراش المعروف برأس تافورة، وبرج الانجليز. أما الأبراج الواقعة في المنطقة العليا فنجد برج الإمبراطور[3]، أو برج النجمة الذي يُعرف أيضا ببرج محمد باشا[4].

ونظرا لأهمية الميناء باعتباره القلب النابض للمدينة ومصدر أنشطتها الاقتصادية، فقد تم تحصينه بعدة مراكز دفاعية أهمها برج الفنار الذي تم تشييده سنة 1573م من طرف أحمد أعراب (1569–1574) في موضع حصن البَنيون (Penon) الذي تم تهديمه من طرف خير الدين سنة 1529م، إضافة إلى برج السردين الذي شُيد سنة 1077هـ/1686م عقب حملة دوكين الفرنسي سنتي 1682 و1683م، ويتبع خط الدفاع من الشمال إلى الجنوب لغاية برج قومان، وفي الجهة الجنوبية يوجد حصن آخر للدفاع عن مدخل الميناء يُعرف ببرج رأس المول[5]. إضافة إلى النُوبات السابق ذكرها والتحصينات التي حظيت بها دار السلطان ضمت هذه الأخيرة أيضا أهم مراكز الحراسة وهما نوبتي القصر والقصبة.

تتشكل النوبتين من الأتراك فقط ولا يسمح للكراغلة بالانضمام إليها[6]. ويتم اختيار أفرادها ممن سبق لهم العمل في الأمحّال خلال السنة، وكان الداي يُشرف بنفسه على تعيينهم فيختار منهم فقط منهم موضع ثقة[7].

---

[1]- Moulay Belhamissi, **Alger, La ville aux mille canons remparts et canons de la Casbah**, 2ème Ed, Agence Nationale d'Edition et de Publication, Alger, 2009, pp. 15-18.

[2]- Paradis, Op.cit, p.174.

[3]– أطلقت عليه عدة تسميات منها: برج كدية الصابون، برج بوليلة، برج الطعام، برج سلطان قالة برج مولاي حسن وبرج ستي تكلي.

[4]- Belhamissi, **Alger, …,** Op.cit, pp.19-26.

[5]- Ibid. p.27-31.

[6]– يعود سبب إقصائهم إلى محاولة تمردهم على النظام سنة 1629م، لكن الأتراك تمكنوا من القضاء عليهم بعد محاصرتهم في القصبة ومنذ ذلك الوقت طُبق عليهم قرار عدم دخول المدينة أو العمل فيها… **أنظر:**

- Paradis, Op.cit, p.181.

[7]- Ibid. pp.169.

وتتكون نُوبة القصبة من ثلاث صُفرات، يصل مجموع جنودها إلى 55 جنديًا[1]. فقد ضمت الصُفرة الأولى أغا الصُفرة وأوده باشى ووكيل الحرج، وطباخ و11 جنديًا، وبذلك يصل المجموع إلى 15 فردًا، وتتكون الصُفرة الثانية من كاهية وأوده باشى وطباخ ووكيل الحرج و16 جنديا وبذلك يصل المجموع إلى 20 فرداً. أما السُفرة الثالثة والأخيرة فتضم 20 فرداً، وهم أوده باشى، ووكيل الحرج وباش خوجة، وطباخ، و 16 جنديًا[2].

ويستفيد النوبتجية من عطلة يومي الثلاثاء والجمعة. أما باقي الأيام فيؤدون مهامهم لمدة سنة كاملة في حراسة خزينة القصبة بالتناوب منذ طلوع الفجر إلى موعد إغلاقها على الساعة الواحدة والنصف زوالاً، وبالقرب من باب الخزنة يقضون الليل ويتكفل خلالها البايلك بمنحهم المؤونة إضافة إلى القهوة التي تسلم لهم ثلاث مرات في اليوم[3].

ونظراً لما تمثله القصبة من أهمية فقد شدّد قانون عهد الأمان على ضرورة السهر على حمايتها حيثَ جاء فيه ما نصه: " إن قصبتنا هي مقرنا يجب أن يحرسها يوميًا ستمائة بولكباشي، والذين بدورهم يقيمون فيها، مائتان منهم يقومون بالخدمة، والأربعمائة الآخرون يشكلون الديوان لقد ناقشنا هذه المسألة مرارًا، والقرار الذي اتخذناه نتيجة اتفاقنا، لذلك يجب علينا السهر على حماية قصبتنا، ذلك أنها هي من يمنحنا رواتبنا وذخيرتنا، وعيشنا، أي منبع رزقنا ومأوى جندنا"[4].

وبالنسبة لنوبة القصر فهي تتكون من صُفرتين: تضم الصُفرة الأولى 19 فردًا موزعين كما يلي: أغا الصُفرة، وأوده باشى وكيل الحرج و16 جنديًا، وتكونت الصُفرة الثانية من 18 فردا وهم: الخوجة وأوده باشى، ووكيل الحرج و15 جنديًا[5].

ويُشرف على جنود نوبة القصر بلكباشى وأود باشى عندما يكون الباب مفتوحًا، وعند إغلاقه تنتقل المهمة إلى خوجة الباب الذي يُلازم القصر ليلاً ونهارًا. أما البلكباشى والأوده

---

[1]– قدم برادي أرقامًا متقاربة مع الأرقام التي ذكرها ألبير دوفو رغم طول الفترة الزمنية بين إحصاء كل منهما، حيث ذكر أن مجموع جنود نوبة القصبة هو 48 جنديًا يتوزعون على ثلاث صُفرات تضم كل منها 16 فردًا... **أنظر**:

- Paradis, Op.cit, pp.168-169.

[2]- Devoulx, **Tachrifat...**, Op.cit, pp.47-48.

[3]- Ibid. p.169.

[4]– توفيق دحماني، **دراسة في عهد الأمان القانون الأساسي السياسي والعسكري للجزائر وثائق تنشر لأول مرة**، الدار العثمانية للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009، ص ص. 49–50.

[5]- Devoulx,**Tachrifat...**, Op.cit, p.47.

باشى فيغادران المكان عندما يغلق الباب[1]. ومن مهام هذه النوبة السهر على حراسة القصر والحفاظ على أمن الداي وتنفيذ أوامره، فبعد وفاة الداي محمد بن عثمان باشا (1760-1791م) خلفه حسن خزناجي وبمجرد وصوله إلى دار الإمارة أمر كبير النوباتجية بالقبض على علي أغا الذي كان يتطلع لتولي منصب الداي على خلاف العادة[2]، كما أُوكلت إليهم مهمة تفتيش اليولداش الراغبين في التكلم مع الداي يوم دفع الرواتب للتأكد من عدم حملهم للأسلحة، كما يُلزم كل على من يريد منهم مقابلة الداي وضع سيفه بين يدي الخوجة[3].

ومما تقدم يُمكن القول أن تجنيد المتطوعين للجزائر استمر منذ الارتباط الرسمي للجزائر بالباب إلى غاية السنوات الأخيرة من العشرية الثالثة للقرن التاسع عشر، وبوصول المتطوعين إلى الجزائر تبدأ مهامهم العسكرية في دار السلطان والأمْحَال والنوبات، وبعد استقرار الإنكشاري في مدينة الجزائر أصبح من أهم الفئات الفاعلة فيها، وتم ذلك بعدة طرق منها، الوقف الذي سنخصص له الفصل الموالي للتعريف بالمؤسسات الدينية والعسكرية والمرافق العامة التي كان لها نصيب من أوقاف الجيش الإنكشاري.

[1]- Paradis, Op.cit, p.169.

[2]- الزهار، مصدر سابق، ص.51.

[3]- Paradis, Op.cit, p.169.

الفصل الثانـي

المؤسسات الوقفيـة

المستفيدة من أوقاف الجيش

الإنكشاري

يندرج الوقف ضمن الصدقة الجارية التي يسعى منها المُحّبس إلى نيل الأجر والثواب. أما تحديد المستحقين فيعود أساسًا إلى رغبة المُحّبس، وسواء كان الوقف ذريًا أو خيريًا فالواقف مُلزم بتحديد مرجع وقفيته، ومنه فقد خصصنا هذا الفصل للتعريف بمختلف المؤسسات الدينية والعسكرية والمرافق العامة المستفيدة من أوقاف الجيش، من حيث تشيدها وطريقة تسييرها مع إبراز أهميتها ودورها الاجتماعي والثقافي، ومن تلك المؤسسات نجد مؤسسة أوقاف فقراء الحرمين الشريفين، والمساجد الحنفية والمالكية، والزوايا والأضرحة والقائمين عليها، إضافة إلى الثكنات العسكرية والعيون والسواقي.

المبحث الأول: مؤسسة أوقاف فقراء الحرمين الشريفين:

يرتبط تاريخ المسلمين ارتباطا وثيقا بمنطقتين مقدستين على وجه الأرض هما مكة المكرمة والمدينة المنورة اللتين ورد ذكرهما في القرآن الكريم في عدة مواضع[1]، وقد حافظت المنطقتان على قداستهما عبر مختلف الفترات الزمنية، ونتيجة لهذه الخصوصية حظي فقراء مكة والمدينة بأوقاف كثيرة سواء من مركز السلطة العثمانية[2]، أو في الإيالات التابعة لها منها الجزائر التي ساهمت بمختلف فئاتها الاجتماعية في الوقف لصالح لصالح هذه الجهة، ويعتبر الجيش الإنكشاري من أهم المساهمين في تلك العملية، كما سنوضحه في الفصول الموالية.

---

[1]– سورة الفتح، الآية 24. آل عمران، الآية 96. الأنعام، الآية 92. الشورى الآية 7. وأيضا سورة التوبة، الآية 101، و102.

[2]– ارتبط اسم السلطان العثماني سليم الأول بخادم الحرمين الشريفين عقب دخوله الشام وانتصاره على السلطان قنصوه الغوري في معركة مرج دابق سنة 1516م، فكان أولى أعماله تجديد مقر أئمة المذاهب الأربعة في الحرم المكي الشريف، كما اهتم بكسوة الكعبة التي كانت تتطلب سنويا أربعة ألاف وخمسمائة ليرة... للمزيد عن إسهام السلاطين العثمانييون ونسائهم وبناتهم في الوقف لصالح الحرمين الشريفين **أنظر**:

– محمد الأمين المكي، **خدمات العثمانيين في الحرمين الشريفين ومناسك الحج**، ط2، ترجمة عن اللغة التركية ماجدة مخلوف، دار الأفاق العربية ، القاهرة، 1426هـ/2005.

– ماجدة مخلوف، **أوقاف نساء السلاطين العثمانيين وقفية زوجة السلطان سليمان القانوني على الحرمين الشريفين**، ط1، دار الأفاق العربية، القاهرة، 1427هـ/2006م.

– ضياء قازيجي، "**خدمات العثمانيين للحرمين الشريفين**"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 40/39، تونس، 1985، ص ص.583–589.

وقد تميزت الأملاك الموقوفة على فقراء الحرمين الشريفين بكثرتها، ففي سنة 1781م لاحظ القنصل الفرنسي فالبير(Vallière) أن أغلب منازل مدينة الجزائر والحدائق المحيطة بها تعود لفقراء الحرمين الشريفين، ورجح إلى أنه بعد وقت طويل ستصبح كل العقارات تحت سلطتها[1]، كما ذكر محافظ الأرشيف الجزائري ألبير دوفو (Albert Devoulx)، أن حوالي ثلاثة أرباع الأملاك الموقوفة في الجزائر كانت من نصيب فقراء الحرمين الشريفين[2]، وبيَنت دراسة الباحثة مريم هوكستر (Miriam Hoexter) مدى ثراء مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين نتيجة لكثرة الأملاك الموقوفة عليها وبذلك اعتبرتها المؤسسة الوقفية الأولى في الجزائر[3].

1- الهيكل التنظيمي والإداري لمؤسسة أوقاف فقراء الحرمين الشريفين:

تعد مؤسسة الحرمين الشريفين من أقدم المؤسسات الوقفية بالجزائر غير أن لا نتوفر على معطيات دقيقة عن تاريخ انشاء هيئة إدارية تتولى تسيير المؤسسة وإرسال الصدقات الوجهة إلى فقرائها[4]، وتميزت مؤسسة أوقاف فقراء الحرمين الشريفين عن غيرها من المؤسسات الوقفية الأخرى بتطور جهازها الإداري إلى أن أصبح جهازاً محكم التنظيم يتوفر على هيئة رقابية وموظفين متميزين قائمين عليها[5]، ويرجع بداية وضع القواعد المتعلقة بإدارة مؤسسة الحرمين الشريفين حسب الباحثة هوكستر (Hoexter) إلى حوالي سنة 1630م؛ أي في عهد الباشوات[6]، وفي حدود سنة 1654م بدأت مؤسسة الحرمين تأخذ شكلاً تنظيمياً أكثر دقة مما كان عليه من قبل؛ إذ أصبحت الوثائق تشير إلى النُظّار وممتلكات الحرمين الشريفين، ومع بداية القرن الثامن عشر بدأ يظهر منصب وكيل أوقاف فقراء الحرمين[7].

---

[1]- Vallière, Op.cit, p.31.

[2]- Albert Devoulx, **Notice sur les corporations religieuses d'Alger**, Imprimeur libraire, Alger, 1912, p.13.

[3]- Miriam Hoexter, **Endowments, rulers and community Waqf al-Haramayn in ottoman Algiers**, Volume 6, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, Leiden Boston Koln. Brill, 1998.

[4]– عائشة غطاس، "**أوقاف الحرمين الشريفين بالجزائر إبان العهد العثماني مظهر من مظاهر التواصل بين الجزائر وبلاد الحجاز**"، أعمال المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي الأول حول: العلاقات بين دول الخليج والمغرب العربيين الواقع والمستقبل، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، جوان 2003، ص.209.

- A.O.M, 1MI, B52, Z, 116. Z 121.

[5]- Nacereddine Saidouni, **Le Waqf en Algérie à l'époque Ottomane XI^e – XIII^e de Hégire XVII^e – XIX^e siècles**, Recueil de recherches sur le Waqf, Fondation publique des Awqaf du Kowït, Kowït, 2007, p.164.

[6]- Ibid, p.32.

[7]– غطاس، "**أوقاف الحرمين** ..."، مرجع سابق، ص.215.

وقد حددت المؤسسة مقرًا لها في حانوت يقع بالبادستان[1] يُعرف بدكان الحرمين الشريفين وأحياناً بدكان الحُبس[2]، ويجتمع فيه موظفو المؤسسة للنظر في مختلف شؤونها. وفي نفس المكان وُجد صندوق تودع فيه الصدقات الموجهة لهذه الفئة، وكذا الأموال الناتجة عن استثمار أوقافها بواسطة الكراء، فمثلا في أوائل رمضان من سنة 1130هـ/سبتمبر1718م أَدخل الأمناء إلى الصندوق مبلغ مالي قيمته 800 ذهبا عينا سلطانياً[3] و1500ريال صحاح ضرب الروم بعضها ريالات وأنصاف وأثمان و100ريال صحاح و158 ريال وسبعة أثمان و56 ريال و7 ريالات أيضا[4].

كما كان مقرًا تحفظ فيه أموال المسافرين وأمانات اليتامى، حيث فضّل العديد من الناس وضع أموالهم في الدكان خوفاً من الاعتداءات التي قد تتعرض لها منازلهم[5]، ومن الأمانات المودعة بدكان الحرمين نذكر، أمانة الريس الحاج حميدة إبن أمين العطارين وربيبه بن يوسف التي تم وضعها بالدكان في أوائل ربيع الثاني سنة 1238هـ/ ديسمبر1822م على يد قاضي السيد الحاج مفتاح قاضي الحنفية، كما كان الأوجاق يودعون فيه أموالهم

- A.O.M, 1MI, B52, Z, 116. Z 121.

[1]– البادستان كلمة فارسية الأصل تعني أيضا القيصرية أو بازيليكا، وهي مبنى حجري قوي ومغطى في وسط السوق، وتواجد هذا النوع من الأسواق في عدة مدن مثل بيروت ودمشق واستانبول، وفي الجزائر يعود إنشاء البادستان إلى سنة 991هـ/1583م من طرف البايلرباي حسن فينيزيانو أثناء عهدته الثانية بين عامي 990–996هـ/ 1582–1588م، وبعد أن أتم بناءه باعه للقائد أبي الحسن علي قائد بونة عتيق القائد فتح الله ابن التاجر خوجة بيري التركي بثمن قدره سبعة وعشرون ألف دينار خمسينية، ولم يبق هذا السوق ملكًا لشخص واحد بل توزعت حوانيته البالغ عددها ستة وثلاثين حانوتًا على عدة أشخاص. مع جعل واحد من دكاكينه مقرًا لمؤسسة الحرمين. وكان في بادئ الأمر المكان المخصص لبيع الأسرى والسلع الثمينة، ثم أصبح مكان تخزن وتباع فيه البضائع المتنوعة مثل المنسوجات والمجوهرات والأقمشة، كما كانت تودع فيه الأموال والممتلكات الشخصية والمستندات للمزيد عن البادستان ودكان الحرمين...**أنظر**:

– خليفة حماش، "**دكان الحرمين الشريفين بمدينة الجزائر في العهد العثماني**"، مجلة الدارة، العدد 1، محرم 1431هـ/ المملكة العربية السعودية، ص ص. 94–96.

- Sakina Missoum, **Alger à l'époque ottomane la médina et la maison traditionnelle**, Édisud, France, pp.45-48.
- Paradis, Op.cit, p.262.

– حلاق، الصباغ، مرجع سابق، ص.35.

[2]– أ.و.ج، ب، ع 26، س285/194.

[3]– الدينار الزياني، قطعة نقدية ذهبية تعود أصولها إلى عهد الموحدين ثم شاع استعمالها عند الزيانيين حيث كان يتم صكها في تلمسان، أما وزنها فيختلف من قطعة إلى أخرى من 58.4غ إلى 66.4غ. **أنظر: ابن الشويهد**، مصدر سابق، ص.41.

[4]– أ.و.ج، ب، ع 26، س285/194.

[5] -Paradis, Op.cit, p.162.

مثل أمانة الجنود المقيمين في بيت والي رئيس بدار الإنكشارية الخراطين سنة 1208هـ/ 1794م[1].

وبالنسبة لطريقة حفظها فكانت توضع في كيس أو –شكارة– مثلما هو وارد في السجلات، وتوضع أخرى في صناديق[2] أو الفنيقة[3]، مع كتابة أسماء المعنيين فوق الأشياء المودوع فيها الأموال، وقد تم تخصيص يومين في الأسبوع لفتح الدكان حتى يتسنى لأصحاب الأمانات والودائع من سحب ما يحتاجون إليه أو إضافة أمانات أخرى. وبالنسبة للأوصياء على أمانات الأيتام والقاصرين فلا يمكنهم فتح الودائع إلا بحضور القاضي فهو من يتولى صرف المبلغ المطلوب ووضع ختمه فوق المبلغ المتبقى بالدكان، وفي حالة وفاة أحد الأشخاص المُودَعين لأموالهم في دكان المؤسسة دون ترك ورثة فإن المتروك يؤول لمؤسسة بيت المال[4].

وزيادة على الوظائف المذكورة كان الدكان يقدم قروضًا للمستحقين، ويتم ذلك بعدة طرق كقيام المقترض بوضع ضمان في الدكان يسمى بالرهن، وفي غالب الأحيان كانت الأشياء المرهونة لها قيمة نقدية وأهمها الحلي من فضة وذهب ومرجان، وأحيانا أخرى كان المقترضون يقدمون رهنا يتمثل في ثمن كراء العقارات العائدة لهم سواءً بالملكية أو بالوقف، كما وجدت فئة ثالثة ضمنت قروضها بواسطة أشياء أخرى كالألبسة، وإضافة الى القروض بالرهن، قدم الدكان قروضاً أخرى بدون رهن سواء لأشخاص أو لمؤسسات وقفية لتغطية نفقاتها في حالة قلة مردود أوقافها، أما النوع الثالث من القروض فتمثل في القروض ذات الفائدة أو ما يعرف بالمضاربة ويتم ذلك بتقديم أموال لمن يطلبها من التجار مقابل نصيب من الربح للدكان، وبالدكان أيضًا كانت تحفظ أشياء أخرى كعقود العقارات لإستعمالها كحجج لإثبات الملكية[5].

---

[1]– أ.و.ج، ب، ع 33، س394/298.

[2]– نفسه.

[3]– فَصّل خليفة حماش في معنى الفنيق أو الفنيقة فهي كيس كبير مصنوع من الشعر، أما الفنيقة المستعملة في دكان الحرمين الشريفين فكانت نفسها الصندوق بإعتتبار أن لها مفاتيح لغلقها، وبالإحتلال الفرنسي للجزائر أبطلت سلطات الاحتلال كل الوسائل التي كانت تحفظ فيها الأمانات ماعدا الفنيق حيث وضعت لكل منها رقماً معين...، للمزيد عن الفنائق **أنظر:** حماش، "**دكان الحرمين...**"، مرجع سابق، ص ص. 145–150.

[4] -Paradis, Op.cit, p.162.

[5]– حماش، "**دكان الحرمين...**"، مرجع سابق، ص ص.101–135..

وعن تسيير الدكان، فقد تولاه وكيل فقراء الحرمين الشريفين، مع ايداع مفاتيحه عند القاضي[1]، وهذا على خلاف ما أورده المستشرق فونتير دو برادي (Venture de Paradis) في أن تسيير الدكان كان بيد وكيل المسجد دون أن يحدد مسجد معين[2].

وقد سهر على تنظيم مؤسسة فقراء الحرمين الشريفين وتسييرها مجموعة من الموظفين وهم كالأتي:

1-1 الشيخ الناظر أو الوكيل:

يُعتبر الشيخ الناظر المسؤول الرئيسي عن مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين بإيالة الجزائر وتنعته الوثائق بالمتولي أو وكيل الحرمين، ويكون تنصيب الناظر من طرف الداي ولم يكن هذا المنصب وراثيا إلا في حالات قليلة، وعادة ما يُختار من بين كبار الموظفين الأتراك المعروفين بالثقة والولاء[3]، أو من العنصر الأندلسي ومن أبرزهم الحاج مصطفى بن عمر الأندلسي الذي دامت عهدته حوالي إثنين وثلاثين عاماً من سنة 1162هـ/1748-1749م إلى سنة 1193هـ./1779-1780م، وبعد وفاته تولى خلفه إبنه عمر بن أحمد بن عمار[4] حيث تولاه إلى غاية 1213هـ/1798م وهي المناسبة الوحيدة التي تم فيها توريث منصب الوكيل. وإبتداء من سنة 1798هـ/1799م انتقل منصب الوكيل إلى أيدي الخوجات الممثلين للسلطة[5] ونذكر منهم، إبراهيم خوجة الذي تولاه من سنة 1215 إلى سنة 1219هـ/ 1800-1804م، ثم خلفه مصطفى خوجة بن المرحوم السيد مصطفى من سنة 1220 إلى سنة 1223هـ/1805-1808م، كما تولاه السيد محمد خوجة المنتمي إلى أوجاق رقم 93 ابن إبراهيم، حسبما ورد في وقفية أسسها في أواسط شهر ربيع الأول من سنة 1233هـ/ جانفي 1818م[6].

تمتع الناظر بصلاحيات واسعة ابتداء من النصف الأول من القرن الثامن عشر نظراً لإتساع مجال الوقف لصالح مؤسسة الحرمين الشريفين[7]، فأضحى المشرف الرئيسي على

---

[1]- **Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie**, de l'imprimerie royale, Paris, Février 1838, p.222.

[2]- Paradis, Op.cit, p.162.

[3]- Saidouni, **Le wakf...**, Op.cit, p.164.

[4]- جاء ذكره في سجل يعود تاريخه إلى سنة 1201هـ/1787م، " بالناظر على أوقاف الحرمين الشريفين داخل الجزائر وخارجها". **أنظر**: أ.و.ج، ب، ع 22، س 167/130.

[5] -Hoexter, Op. cit, pp.40-41.

[6]- أ.و.ج، ب، ع 29، س327/232. أ.و.ج، م.ش، ع 135/134، و36.

[7]- غطاس، "**أوقاف الحرمين** ..."، مرجع سابق، ص.216.

أموال المؤسسة والأملاك الموقوفة عليها، كما كانت له سلطة على نُظار فقراء الحرمين الشريفين في مختلف مدن الإيالة كالبليدة، والقليعة، والمدية، وملیانة، وقسنطينة، حيث وصفتهم الوثائق بـ "النائبين عنه في مناطقهم"، وغالبًا ما يتم اختيارهم من العنصر التركي سواء كانوا من الجيش أو من الموظفين الإداريين، فقد كان مصطفى التركي ناظرًا على أوقاف البليدة سنة 1216هـ/1801–1802م، وفي سنة 1156هـ/1743م كان مصطفى بلكباشي ناظراً على أوقاف مدينة شرشال، وفي سنة 1184هـ/1770م تم تعيين محمد بن قارا أحمد وكيل الحرج الذي أوجاقه رقم 296، وبوفاته سنة 1186هـ/1772م خلفه محمد بن حسين الإنكشاري الذي أوجاقه 348، وفي مدينة مازونة تولاها باش بلكباشي ابن الصديق[1].

ولم يقتصر هذا منصب على الجيش والعنصر العثماني فحسب؛ بل تولته عناصر محلية أيضاً ومنهم العربي بن الغرابلي الذي كان ناظراً على أوقاف المدية سنة 1205هـ/ 1790–1791م، وندار بن أحمد بن عباس ناظرًا على أوقاف عنابة سنة 1216هـ/1801–1802م، وأشرف محمد الشريف على أوقاف المدية وضواحيها لمدة تجاوزت ست سنوات من سنة 1210 إلى 1216هـ/1795–1802م، وفي مستغانم تولاها السيد الطاهر مفتي المدينة، كما تولاها العربي بن قيزان في الفترة من 1206 إلى 1215هـ/1791–1801م[2].

وخضع نُظار فقراء الحرمين الشريفين في المدن الثانوية إلى رقابة محكمة من طرف ناظر فقراء الحرمين في مدينة الجزائر، فلما توفي محمد بن قاره سنة 1186هـ/ 1772م بقي عليه دين للمؤسسة قدره 91 ريال، وقد تم نزع القيمة من تركة المتوفى ووضعت بدكان فقراء الحرمين الشريفين. وبحضور الوكلاء يتحاسب نَاظر فقراء الحرمين في مدينة الجزائر مع كل من نُظار المدن الثانوية، حيث يعرضون عليه المبلغ المُتحصل بأيديهم خلال السنة بعد إخراج مصاريف البناء ورواتب الموظفين وغيرها، ثم يودع المبلغ المتبقى في الصندوق الموجود بالدكان[3].

ومن الأمثلة عن ذلك نذكر المحاسبة التي تمت بين الحاج علي بن الحاج محمد المشطوي الناظر على أوقاف الحرمين الشريفين في مدينة البليدة، وعمر بن السيد أحمد

- A.O.M, 1MI, B52, Z, 116. Z 121.

[1]– أ.و.ج، ب، ع 29، س327/232، س 328/233.

[2]– نفسه.

[3]– أ.و.ج، ب، ع 29، س 328/233.

وكيل أوقاف الحرمين في مدينة الجزائر، بخصوص متحصل الأوقاف في مدينة البليدة لمدة خَمس سنوات من سنة 1201هـ/1787م إلى سنة 1205هـ/1791م، ونتج عن المحاسبة بأن تحصل من غلة الأوقاف ما قدره سبعة ألاف وسبعمائة وأربعة وثمانون ريال دراهم صغار، مع إضافة مائة وخمسة وخمسون ريال وخمسة أثمان الريال كانت بذمة الحاج علي، ثم أُخرج من مجموع المتحصل مصاريف البناء وترميم وشراء الألواح ورواتب الموظفين[1].

1-2 الأمين: ثنائية التسيير بين العسكر والأندلسيين.

يتم اختيار أُمناء فقراء الحرمين الشريفين من طرف الديوان. أما تعينهم في مناصبهم فهو من صلاحيات الشيخ الناظر[2]، وقد خضع إختيارهم إلى معايير وشروط محددة أهمها صفة الأمانة لذلك جاءت تسميتهم بالأمناء[3]، وحسب المعطيات الواردة في الوثائق المحلية فقد كان عددهم أربعة اثنين من العنصر التركي، وعادة ما يتم اختيارهم من صنف الأغوات، والاثنين الآخرين من العنصر الأندلسي[4].

وتذكر الباحثة هوكستر أن دفاتر البايلك كثيرًا ما تصف الأغوات بالأغوات الأخيار، أما المشرفين من الأندلسين فتصفهم بالوكلاء الأبرار[5]. كما وردت حالات عديدة وصفت المشرفين الأربعة بعبارة "على نظر الأمناء الأبرار"[6]، ونذكر على سبيل المثال "هذا دفتر مبارك إن شاء الله تعالى مشتمل بحول الله وقوته على ذكر الأماكن المُحبّسة على فقراء الحرمين الشريفين بداخل محروسة الجزائر المحمية وخارجها ومُحصل غلتها على نَظر الأمناء من قبل من يجب وهم الأمناء الكرام المعظمون الأعلام وهم المكرم الحاج رجب أغا، والمكرم محمود أغا بن محمود، والمعظم الحاج محمد بن المرابط، والمعظم الحاج حمودة

---

[1]- أ.و.ج، ب، ع 29، س327/232.

[2]- Saidouni, **Le wakf...**, Op.cit, p.164.

[3]- حماش حماش، "**دكان الحرمين...**"، مرجع سابق، ص.140.

[4]- تولت عدة عائلات أندلسية منصب وكالة أوقاف الحرمين، منها عائلة كلاطو، وعائلة بن عمر، وعائلة بن فاضل، وعائلة الشويهد ومن الأسماء نذكر، الحاج علي بن المرحوم الحاج ساعد، ومحمد بن المرحوم السيد محمد الشويهد سنة 1136هـ/ والحاج محمد الأندلسي بن إبراهيم ورفيقه الحاج محمد بن فاضل سنة 1108هـ/1696-1697 للمزيد...**أنظر:**
- أ.و.ج، ب، ع24 س261/171. س 272/182.

-Hoexter, Op. cit, p. 40.
- Saidouni, **Le wakf...**, Op.cit, pp.166-167.

[5]- Hoexter, Op. cit, p.33.

[6]- أ.و.ج، ب، ع 24، س266/176، س268/178. س272/182. س273/183.

الشريف عرف البونصي..."سنة 1120هـ/1708م[1]. وفي حالات قليلة اكتفى الموثقون بذكر السنة التي تم فيها تدوين السجل دون الإشارة إلى الوكلاء[2].

وقد فسرت الباحثة هوكستر أن التسيير الجماعي لمؤسسة فقراء الحرمين من قبل الحنفية والمالكية، والحكام والمحكومين يعود إلى طابع المؤسسة وأهدافها المتمثلة في مشاركة أكبر قدر من السكان في الوقف، وإذا كان وجود الأغوات يعني تمثيل السلطة الحاكمة، فإن وجود الأندلسين يعود لعدة إعتبارات تاريخية وسياسية منها أن الأندلسيين كانوا على دراية بالسكان المحليين وعاداتهم ولغتهم، ورغم انتمائهم إلى فئة المحكومين إلى أنهم شكلوا أقلية منفصلة داخلهم إلى جانب خبرتهم وتَمّيزهم في الأمور المالية والتجارية، وكذا مكانتهم عند السكان المحليين والسلطة الحاكمة على حد السواء، فقد قَدم العثمانييون يد المساعدة للأندلسيين[3] وسعوا لتحريرهم من قبضة الإسبان، وكان الأندلسيين أيضا من العناصر المحلية القليلة التي إعتمد عليها عروج وخير الدين في تثبيت وإرساء دعائم الحكم العثماني في الجزائر، وبالتالي فتعيين وكلاء من الأندلسيين على مؤسسة الحرمين الشريفين هو بمثابة رغبة العثمانيين برد الجميل لهذه الفئة بسبب دعمهم للنظام العثماني، وفي الوقت ذاته وسيلة لتعزيز ولائهم لها في المستقبل[4].

وقد سجلنا في أغلب الحالات التي رصدناها البدء بذكر الأمناء من الأغوات ثم الأندلسين، ويبدو أن ذلك يرجع إلى الإنتماء العثماني للأغوات وبالتالي تمثلهم للسلطة الحاكمة وليس لإمتياز معين. ورغم أن بعض الوكلاء كانوا يباشرون بعض القضايا بمفردهم نيابة عن باقي الوكلاء، إلا أنه لايوجد ما يوحي بأسبقية مجموعة على أخرى في إتخاذ القرارات، فهذه الأخيرة تُتخذ بشكل جماعي سواء فيما يخص القرارات الثانوية المتعلقة بإدارة

---

[1]– أ.و.ج، ب، ع28، س303/207.

[2]– أ.و.ج، ب، ع 28، س 304/209.

[3]– بعث الأندلسيين العديد من السفارات والرسائل إلى السلاطين العثمانيين، يطلبون فيها المساعدة وتحريرهم من قبضة الإسبان، كما تعرضوا فيها إلى مأساتهم في ظل محاكم التفتيش والقرارات الجائرة المسلطة عليهم **أنظر**:

– عبد الجليل التميمي، "**رسالة من مسلمي غرناطة إلى السلطان سليمان القانوني سنة 1541**"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 3، تونس، 1975، ص ص.37–49.

[4] -Hoexter, Op. cit, pp.37-38.

موارد الوقف أو في المسائل الأكثر أهمية مثل تسوية الحسابات مع المؤسسات، وأيضا في إرسال الصدقات للحرمين وفي القرارات الخاصة بترميم الأملاك الوقفية الأخرى[1].

وفيما يلي جدول يتضمن قائمة بأسماء من شغل هذا المنصب من العنصر التركي، متبوعة بسنة ومدة بقائهم في المنصب[2].

اسم الوكيل	مدة التولية
محمود أغا بن عبد الله، وعلي أغا عرف سامحك	1050هـ / 1640م
ناصف أغا، وحسن أغا	1056هـ / 1646م
ناصف أغا ووالي أغا	1059هـ/ 1649م.
سليمان أغا بن عبد الله التركي، ومحمد أغا بن خليل التركي	1061هـ/1651م
محمد أغا بن علي التركي، وعلي أغا بن التركي	1062هـ/ 1652م
الحاج محمد أغا بن علي، والحاج محمد أغا بن بيرم	1063هـ/ 1652م، وأيضا 1065هـ/1654م
السيد علي أغا بن محمود، ومحمد أغا بن حسن	1063- 1167هـ /1652-1657 م.
محمد أغا بن خليل، وخليل أغا بن	1070- 1071هـ/1659-1960.
الحاج محمد أغا، والحاج موسى أغا	1071هـ/ 1660.
علي أغا بن محمود، ومحمد أغا بن بيرم التركيين	1071- 1073هـ/1660- 1662م.
الحاج أيوب أغا، والحاج حسن أغا	1074 - 1077هـ/1663- 1666م.
الحاج مامي أغا بن علي التركي، والحاج محمد أغا بن حسن التركي.	1077- 1092هـ/ 1666- 1681م.
الحاج محمد أغا بن والي التركي، والحاج حسين أغا بن مصطفى التركي.	1093هـ/1683
محمد أغا بن مصطفى التركي مع محمد أغا بن والي التركي	1094هـ/1684
الحاج محمد أغا بن والي التركي، والحاج حسين أغا بن	1095-1099هـ/1685-1687م. وأيضا سنة

[1]-Hoexter, Op. cit, pp.36-37.

[2]- تم إعداد هذا الجدول استنادًا إلى العديد من دفاتر البايلك ووثائق المحاكم الشرعية منها:

- أ.و.ج، ب، ع20، س196/111/، س197/112. س198/113. س199/114. ع21، س203/118. ع22، س214/129. ع25، س 275/184.

- أ.و.ج، م.ش، ع133/132، و26. ع 55، 32. ع 82، حزمة 4، و1.ع 1/48، و60. ع2/27، 69. ع 140، و5.
- A.O.M, 1MI, B 52, Z 116. B55, Z 130.

مصطفى التركي.	1079هـ/ 1668م.
الحاج حمزة أغا، والحاج مامي أغا	1089هـ/1687م.
محمود أغا بن عبد الله، والحاج علي أغا بن سامحك	1103– 1104هـ/1691–1692م.
المعظم محمد أغا بن حسين التركي، والمكرم مصطفى أغا بن رمضان التركي	1108– 1110هـ/ 1696- 1698م.
أحمد أغا، وعباس أغا	1111هـ/1699م
المكرم عباس أغا بن حسين، والمكرم رجب أغا بن مصطفى	1113- 1119هـ/ 1701– 1707م .
الحاج أحمد أغا بن يوسف التركي، ومحمد أغا بن عبد الله التركي	1116هـ/1704م.
الحاج أحمد أغا بن يوسف التركي، والمكرم مصطفى أغا بن التركي	1117هـ/ 1705م.
حمودة أغا، وعباس أغا	1118هـ/هـ/1706م
عباس أغا، ورجب أغا بن مصطفى	1119هـ/1707م
الحاج رجب أغا، والمكرم محمد أغا بن محمود	1120هـ/1708م.
الحاج أحمد أغا التركي، والمكرم محمد بن عبد الله التركي.	1126هـ/ 1714م.
الحاج أحمد أغا التركي، ورفيقه مصطفى أغا	1129هـ/ 1717م.
الحاج أحمد أغا بن محمود، والحاج رجب أغا	1128– 1130هـ/ 1715– 1717م.
الحاج أحمد أغا بن يوسف، والحاج مصطفى أغا بن إلياس	1130– 1135هـ / 1717 – 1722م.
عمر جلبي بن ؟، ومصطفى أغا بن إلياس التركيين	1136هـ/ 1723م.
الحاج أحمد أغا بن يوسف التركي، ومحمد أغا بن عبد الله التركي	1136هـ/ 1723م.
المكرم عمر جلبي أغا بن، والمعظم أحمد أغا بن عبد الله التركيين	1136– 1139هـ/ 1723– 1726م.
الحاج أحمد أغا، والحاج مصطفى أغا	1141هـ/1728م و 1144هـ/1731م
المكرم الحاج شعبان أغا بن؟ التركي، والمكرم محمد أغا بن التركي	1141- 1147هـ / 1728– 1734م.
والمكرم الحاج شعبان أغا بن؟ التركي، ومصطفى أغا	1146هـ / 1733م

بن محمد	
مصطفى أغا بن إلياس التركيين، والحاج أحمد أغا بن يوسف التركي	1141هـ/1728م وأيضا سنة 1144هـ/1731م
علي أغا بن حسن، وحسن أغا بن محمد	1150هـ / 1737م.
المكرم سليمان أغا بن عبد الله، والمكرم محمد بن خليل؟ أغا	1154 –1174هـ/ 1741–1760م
محمد أغا بن خليل، ورفيقه خليل أغا بن ؟ التركيين	1174-1177هـ /1760-1763م
حسين الشريف منزول أغا بن الله، وابراهيم منزول أغا بن حسين	1191هـ/ 1777م
حسين الشريف منزول أغا، ومصطفى منزول أغا بن محمد	1192هـ/ 1778م.
مصطفى منزول أغا بن محمد، وحسين منزول أغا بن عمر	1202هـ/ 1787-1788م.

إن الجدول أعلاه رغم عدم شموليته لكل الفترة العثمانية، إلا أنه تضمن عدة معطيات منها، مدة البقاء في منصب الأمين أو الوكيل، والرتب العسكرية التي تولته ومكانتها من خلال ألقاب التشريف التي حملها أفرادها فأغلبهم أدى فريضة الحج قبل توليه المنصب، وفي الأمر دلالة على حرص السلطة على اختيار ممثيلها بواسطة عناصر تجمع بين انتمائها للفئة الحاكمة من جهة وورعها الديني من جهة أخرى، كما وردت حالات قليلة أُرفقت أسماء أصحابها بلقب المكرم والمعظم.

ويتبين أن منصب الأمين أو الوكيل لم يكن محددًا بفترة زمنية معينة فبعضهم تولاه لمدة سنة والبعض الأخر لمدة سنتين، ومنهم من تولاه لمدة أربع سنوات مثل الحاج أيوب أغا والحاج حسين أغا، في حين بقي البعض الأخر يشغل المنصب لمدة سبع سنوات مثل السيد على أغا بن محمود، ومحمد أغا بن حسن.

ويبدو أن التغيير في بعض الأحيان كان يشمل وكيل واحد دون أخر، فمثلا تولي علي أغا إلى جانب محمد أغا من سنة 1067 إلى 1070هـ/1657– 1660م. وفي سنة 1071هـ/ 1660–1661م، بقي محمد أغا في منصبه في حين ظهر موسى أغا محل علي أغا، وحتى نبين عدم استقرار الوكلاء في مناصبهم نأخذ حالة مصطفى أغا بن إلياس التركي الذي ظهر اسمه للمرة الأولى سنة 1130هـ/1717م واستمر إلى غاية سنة 1136هـ/ 1723م، ثم

انتقل المنصب إلى أمناء آخرين، وبعد خمس سنوات؛ أي في سنة 1141هـ/ 1728م شَغل المنصب من جديد، وبعد انقطاع لمدة سنتين عاد مرة أخرى إلى منصبه. أما أحمد أغا بن يوسف التركي فقد تولى منصب وكيل الحرمين خَمس مرات، الأولى لمدة سنتين من سنة 1701 إلى سنة 1705م، وفي المرة الثانية شغله لمدة ستة سنوات من سنة 1717 إلى سنة 1722م، وفي المرة الثالثة بقي في منصبه لبضعة أشهر من سنة 1723م، وبعد أربع سنوات تولاه للمرة الرابعة لمدة قصيرة لا تتجاوز سنة. أما في المرة الخامسة فكانت سنة 1731م.

ويتضح أن العهود الأولى عرفت نوع من استقرار الأمناء في مناصبهم، أما كثرت التغيير فقد شملت بشكل خاص الفترة الممتدة من بداية القرن الثامن عشر، واستمرت إلى غاية العشرية الثالثة من نفس القرن، ثم تأتي أطول ولاية سجلناها وهي ولاية كل من سليمان أغا بن عبد الله ومحمد أغا بن خليل؛ إذ شغل هذا الأخير في المنصب قرابة ثلاثة وعشرين سنة من سنة 1741 إلى 1760م. في حين بقي رفيقه سليمان أغا لمدة عشرين سنة. وهي فترة تعاقب على حكمها خَمس دايات[1]، ويبدو أن طول مدة البقاء في المنصب ترجع إلى الإستقرار السياسي الذي عرفته الإيالة في هذه الفترة خاصة بعد تولي الداي محمد بن بكير الحكم حيث نظّم المؤسسة العسكرية البرية بتجديده لقانون عهد الأمان، وقد تجسد هذا التنظيم في حكم الداي علي باشا نقسيس[2] الذي دام قرابة ثلاثة عشرة سنة.

وإنه لمن الأهمية الإشارة إلى أن الوثائق لا تقدم تفسيرًا عن أسباب تغيير الوكلاء، مما يجعلنا نطرح عدة إحتمالات منها، الحرص على عدم جعل المنصب وراثي في عائلة تركية معينة، ويحتمل أيضًا أن يكون التغيير بسبب وفاة أحد الوكلاء، غير أن هذا الاحتمال لا

---

[1]– وهم الداي ابراهيم بن محمد، والداي كجك إبراهيم، والداي محمد بن بكير، والداي بابا علي نقسيس **أنظر**:
– ناصر الدين سعيدوني، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص.271.

[2]– اسمه الكامل علي باشا بن المرحوم السيد محمد المعروف بعلي بفسيس أو بوصباع، تولى منصب الداي لحوالي ثلاث عشرة سنة من سنة 1168هـ/1754م إلى 1179هـ/ 1766م، وكان قبلها يشغل منصب خزناجي لمدة سبع سنوات، وقد وصفه الزهار بأنه " كان عارفاً بأحوال البلاد وأهلها" وعرفت الجزائر في عهده عدة أحداث كاستقلال القايد رجب البجاوي بمدينة تلمسان وأرسل الداي قوة عسكرية إلى المنطقة انتهت باستعادة المدينة وإعدام رجب البجاوي، كما أرسل جيشا إلى تونس بقيادة باي قسنطينة حسن أزرق العينين، وانتهى هذا التدخل بتنحية علي باشا وتولي مكانه محمد بن الحسين بن علي، بعدها دخلت العلاقات الجزائرية–التونسية في مرحلة سلام وحسن الجوار ... **أنظر**: الزهار، مصدر سابق، ص ص.15–18.
– بن خروف، مرجع سابق، ص ص.213–233.

ينطبق على كل الحالات إذ سجلنا أن بعضهم تولى المنصب خلال ثلاث مرات متقطعة. وعمومًا فإن معدل البقاء في منصب الأمين أو الوكيل تراوح بين سنة إلى خَمس سنوات مع تسجيل حالات قليلة استمر فيها الأغوات في المنصب لمدة أطول. والنتيجة ذاتها توصلت إليها الباحثة هوكستر (Hoexter) حيث ذكرت أنه من بين ستة وثلاثين أغا تولوا منصب الوكيل في الفترة من 1067هـ/ 1656-1657م إلى 1178هـ/ 1764-1765م ثُلثين منهم دامت مدة خدمتهم من سنة إلى خَمس سنوات، و22% استمروا في الخدمة من ستة إلى عشرة سنوات و11% فقط احتفظوا بالمنصب لفترة أطول[1].

وقد ظل حضور السلطة في تولي منصب وكيل الحرمين الشريفين ممثلاً في الأغوات قرابة قرن ووثلاثة وثلاثين سنة، ومع بداية سنة 1177هـ/1763م انتقل منصب الوكيل من إيدي الأغوات إلى المتقاعدين في الجيش. وإستمرت الإدارة الجماعية لمؤسسة الحرمين الشريفين لأزيد من قرن ونصف ممثلة في الأغوات والأندلسين ثم في المتقاعدين والأندلسين، ومع نهاية القرن الثامن عشر تناقص ذكر الأمناء الأربعة، وتعود أخر حالة عثرنا عليها إلى سنتي 1787-1788م.

1-3 بقية الموظفين:

ساعد النُظّار والوكلاء في أداء مهامهم مجموعة من الموظفين لكل منهم مهامه المحددة منهم، اثنين من العدول هم بمثابة مساعدين يُعينهم القاضي لمساعدة الوكلاء لإضفاء الصبغة الشرعية القانونية على مختلف المعاملات المتعلقة بالوقف مثل سندات الاستلام والإيجار مع تقييدها في محاضر[2]، وبذلك يُشترط فيمن يتولى هذه الوظيفة معرفة القراءة والكتابة[3]. أما الصايجي فهو أمين الصندوق والمشرف على كل المعاملات المالية ومراقبة العُدول وحفظ دفاتر المؤسسة[4]، ومن الموظفين أيضا الباش شاوش الذي يُعد

---

[1] -Hoexter, Op. cit, p.35.

[2]- Gerard Busson de Janssens, **Contribution à l'étude du habous publics algériens**, Librairie de l'Amateur, Alger, 1950, p.31.
- Devoulx, **Notice…**, Op.cit, p.16.

[3]– حماش، "**دكان الحرمين**...."، مرجع سابق، ص.142.

[4]- Albert Devoulx. « **Notes historiques sur les mosquées et autres édifices religieux à Alger** », R.A, 1859- 1860, p. 470.
- Janssens, Op.cit, p.31.

المسؤول الأول عن الشواش؛ أي الأعوان المكلفين بحراسة الأملاك الموقوفة ومداخيل أوقاف الحرمين[1].

2- مراسيم نقل الصرة للحرمين:

كان موسم أداء فريضة الحج مناسبة لإرسال ما تم جمعه من أموال بعد كراء الأملاك الموقوفة لصالح فقراء الحرمين الشريفين، ويُطلق على الكيس الذي تُحمل فيه الصدقات الموجهة لهذه الفئة بالصُرة، وذلك بعد خَصم مختلف المصاريف المتعلقة بالصيانة وغيرها.

ولا يتم انطلاق ركب الحج إلا بأمر من الداي، وظل هذا التقليد ساري المفعول إلى نهاية الفترة العثمانية، فقد ذكر الزهار الذي كان أحد المتوجهين إلى أداء فريضة الحج لسنة 1233هـ/1818م "أن الداي حسين أمر بعد شهرين من توليه الحكم بانطلاق الركب[2]؛ أي في منتصف جمادى الثانية[3]، ومنه يَتبين أن السفر كان ينطلق خمسة أشهر ونصف قبل بداية موعد أداء هذه الفريضة.

وقبل الإعلان عن انطلاق الركب ينعقد اجتماع بالجامع الأعظم، يحضره الداي[4] وأعضاء الهيئة الدينية من المفتيان والقاضيان الحنفي والمالكي، والنُظّار الأربعة المشرفين على أوقاف الحرمين، وشيخ البلد وأعضاء من الجيش الإنكشاري المُمثلين للهيئة العسكرية وبحضور الجميع يعرض الوكيل تقريرًا مطولاً يبين فيه مجمل المداخيل ويطلب تقسيمها حسب رغبات المُحبسين، ففي اجتماع لسنة 1059هـ/1649م تم تقُسيم المبلغ المُخصص لفقراء الحرمين الشريفين على ثمانية أشخاص من حامليه، أربعة منهم كانوا ضُباطا في الجيش واحدًا برتبة أغا وثلاثة من البلكباشية، كما أشارت حالة واحدة إلى المُسن بابا علي دون تحديد وظيفته، ويظهر أنه كان يتمتع بمكانة في المجتمع جعلت اسمه مقترنا بلقب بابا الدال على الاحترام والتقدير. أما الثلاثة حالات المتبقية فكانت لأشخاص من أصول

---

[1]- Devoulx, **Notice…**, Op.cit, pp. 16- 17.

[2]– الزهار، مصدر سابق، ص.144.

[3]– لأن توليه الحكم كان في 23 ربيع الثاني 1233هـ/مارس 1818م و حسبما ورد في نفس المصدر.

[4]– اعتبرت الباحثة هوكستر أن مشاركة الحكام والأوجاق في تسيير مؤسسة فقراء الحرمين وكيفية توزيع الصلاحيات. يعكس التوازن بين الحكام والأوجاق، وعلى الرغم من حفاظ الحكام على تسيير مؤسسة الحرمين فإن مشاركة الأمناء من الأوجاق والأندلسيين ضمن استقلالها عن مركز السلطة العثمانية من جهة، كما ضمن إحباط أية محاولة من قبل الحكام للتصرف في أموال مؤسسة الحرمين...**أنظر:**

- Hoexter, Op. cit, p.37.

أندلسية[1]، هذه الفئة التي أدت دورا هاماً في مجالات مختلفة، وفي كل المناطق التي هاجرت إليها نظراً لمهارتها وخبرتها خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي.

وقد ورد في وثيقة أخرى حضور خمسة عناصر من الجيش يحملون رتبا مختلفة[2]، وبحضور الجميع يتم توزيع الصدقات نقداً على المُكلفين بإيصالها لمستحقيها، وفي أغلب الأحيان كان يتم اختيارهم من أثرياء ووجهاء المدينة خاصة من عناصر الجيش، ففي سنة 1089هـ/1678م ورد ذكر ستة عشر شخصا تم اختيارهم لحمل الصُرة منهم، خَمس أغوات وثمانية من البلكباشية، واثنين من الأوده باشية وحالة واحدة لأغا الطبجية، أما الأخر فهو محمد جلبي بن مسلم[3]، والذي لا تخلو دلالات اسمه من انتمائه العثماني كما سنتعرض له في الفصل الموالي.

وفي وثيقة أخرى يعود تاريخها إلى سنة 1095هـ/1683م قام أربعة من المتوجهين إلى الحج بحمل المبلغ المُتحصل عليه لفقراء الحرمين والمقدر بـ 400 ذهبًا سلطانية، وقد حمل منه حسن باش بلكباشي بن محمد 100 دينار سلطاني، ونفس المبلغ استلمه كل من جعفر أغا بن عبد الله، وبكير بلكباشي بن يوسف، وحماد بلكباشي بن مصطفى[4]، وهو امتياز أخر حظي به الجيش مما يبرز هيمنتهم على الحياة السياسية والإقتصادية والاجتماعية. خاصة وأن الفترة شهدت عودة تدخل الجيش في السلطة بعد أن كانت الأوضاع قد هدأت نسبيا مع بداية فترة الدايات سنة 1671م.

وفي اجتماع أخر سنة 1116هـ/1704م تم الإجتماع لتوزيع الصدقات بحضور الحاج إبراهيم ياييباشي، وسليمان كيخية بن محمد، والمكرم أحمد أوده باشي بن حسن، والمُفخم مصطفى شاوش العسكر بن إبراهيم وكان أغلب حامليها من عناصر الجيش[5]، وفي سنة

---

[1]– أ.و.ج ، م.ش، ع139/138، و70.

[2]– إذ نقرأ في نص الوثيقة ما يلي "وبمحضر من عين بحضور ذلك من قبل عسكر البلد المرقوم وقر الله جمعهم وأنجح رأيهم وهم علي باش ييباشي بن حسن والمعظم أحمد كيخية (نائب) بلكباشي والمفخم حسين أوده باشي بن عبدي والمعظم علي شاوش العسكر بن أحمد والمعظم مصطفى ياييباشي". **أنظر:**

– أ.و.ج، م.ش، ع 138/ 139، و19.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع30/29، و7.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع139/138، و19. وعن الحضور المعتبر لعناصر الجيش في نقل صدقات فقراء الحرمين **أنظر:**

– أ.و.ج، م.ش، ع 116، و 19، و21.

[5]- A.O.M, 1MI, B52, Z 116.

1127هـ/1715م تولى عشرة أفراد من المتوجهين إلى الحج مهمة نقل ألف وخمسمائة دينار سلطاني لفقراء الحرمين الشريفين، وقد كانوا كلهم أتراك منهم ثلاث خوجات، وأربعة بلكباشية واثنين من الأوده باشية، وواحد من وكلاء الحرج. أما عن المبلغ الذي حمله كل منهم فقد تراوح مابين 100 و200 دينار[1]. واستمر إيصال الصرة من طرف الجيش في الفترات اللاحقة، ففي سنة 1156هـ/1743م نجد حضور كل من محمد بن كريم ييباشي وعثمان بن حماد كيخية بلكباشي، وحسن بن علي أوده باشي، وسليمان شاوش العسكر[2].

وفي بعض الأحيان كان أمير الركب من ضمن حاملي الصدقة لمستحقيها مثلما هو الحال بالنسبة لسنة 1108هـ/ 1696-1667م، حيث تم فيه تعيين عشرة حُجاج لنقل الصُرة وكانوا ينتمون إلى فئات مختلفة منها الجيش والعنصر الأندلسي وأهل الحرف، وبعضهم كان يشغل منصب إداري ويتعلق الأمر بموسى المزوار[3]، ومن بين الحاملين لصُرة سنة 1108هـ/1696م وجدنا محمد أمير الركب الذي حمل مبلغا مقداره 200 دينار[4]، وإلى جانب الأشخاص السابق ذكرهم كان الحكام يعينون أمين بيت المال للذهاب مع الركب، وقد أُسندت إليه مهمة صيانة أملاك الحجاج، وتولي تصفية مخلفات المتوفين منهم، ومن مهامه أيضا الحفاظ على الصُرة المرسلة[5]، فعند إصدار الداي حسين أوامره بإنطلاق ركب الحج في في أواخر شهر جمادى الثانية 1233هـ/أفريل 1818م "عيّن أمين بيت المال أمينا على الصُرة"[6]، وورد في الجدول الخاص بأوضاع المؤسسات الفرنسية أن الصُرة يتم نقلها عن طريق بيت المالجي الذي يُرافق الحجاج في كل سنة إلى البقاع المقدسة[7].

---

[1]- A.O.M, 1MI,B 52, Z 121.

[2]- Ibid.

[3]- يعود هذا المنصب إلى عهد الموحدين ثم ورثه الزيانيون والمرينيون والحفصيون وأبقى عليه العثمانيون أيضا، وتمثلت مهامه في نهاية الفترة العثمانية في الحراسة الليلية مما جعله يعرف بقائد الليل وهو ملزم في كل صباح بتقديم تقريرا مفصلا للداي عن كل ما حدث في الليل، ومن صلاحياته أيضا إصدار عقوبة السجن لمرتكبي الأخطاء مثل الخروج إلى شوارع المدينة دون استعمال الإنارة، وفي نهاية القرن الثامن عشر تراجعت مكانة وظيفة المزوار لما أوكلت اليه مهمة مراقبة نساء الدعارة، ومن بين الذين تولوا هذا المنصب: إبراهيم بن الحاج يحيى سنة 1748م، وحمدان الجربى المزوار سنة 1804م.
- غطاس، **الحرف...**، مرجع سابق، ص ص. 72-73.

[4]- الملحق رقم 02. ص ص.467-469.

[5]- Saidouni, **Le wakf...**, Op.cit, p.167.

[6]- الزهار، مصدر سابق، ص.144.

[7]- **Tableau…**, Op.cit, p.221.

وتجدر الإشارة إلى أن الوثائق الخاصة بإرسال الصدقات للحرمين – التي أمكننا الإطلاع عليها– لا تشير دائما إلى أمين بيت المال فقد صادفتنا حالة واحدة تتعلق بناظر بيت المال صاري مصطفى أغا، وقد اكتفت الوثيقة بذكره كواحداً من الأربعة المُكلفين بحمل الصُرة لأصحابها دون الإشارة إلى دوره كأمينا عليها، والتفضيل الوحيد الذي حظي به أنه حمل 200 دينارا ذهبا سلطانية، بينما حمل مصطفى بلكباشى بن محمد 100 دينار ونفس المبلغ حمله عبد الله بلكباشى وخليل أغا[1].

ومن خلال هذه النماذج يتبين حرص السلطة على تأمين صُرة الحرمين الشريفين وتجسد هذا الحرص في مظهرين يتمثل الأول في نقلها من طرف أشخاص مشهود لهم بالثقة والأمانة وقربهم وانتمائهم للهيئة الحاكمة. أما المظهر الثاني فتمثل في عدم تسليمها لشخص واحد بل توزيعها على عدة أشخاص خوفا من تعرضها للإختلاس كلية.

وفي اجتماع يحضره الداي والأعضاء السابق ذكرهم يتم تقسيم المبلغ المجموع[2] على مستحقيه، وذلك بعد خصم كل ما تحتاجه المؤسسة من ترميم ودفع رواتب الموظفين وغيرها. وقد كان فقراء المنطقتين يراسلون مُسبقاً الحكام في الجزائر ويطالبونهم بإدراجهم ضمن المستفيدين[3]، ورغم ورود عبارة ضرورة "اقتصار الصدقات على الفقراء ولا مدخل للأغنياء فيها"، إلا أن قائمة المستفيدين شملت حتى الفئة الميسورة الحال مثل العلماء والمدرسين والقائمين على الشؤون الدينية في المنطقتين، حيث يتم ذكرهم عادة في بداية القائمة الخاصة بالمستفيدين، كما أن نصيبهم من تلك الصدقات كان يفوق بكثير نصيب فقراء المنطقة[4]،

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 82 حزمة من 1 إلى 15، و.1.

[2]– اختلفت قيمة الصُرة من سنة لأخرى، ففي سنة 1089هـ/1678م بلغت 1.200 دينار ذهبي سلطاني وصلت في سنة 1104هـ/م إلى 1.666 دينار كلها سلطانية، وفي سنة 1119هـ/1707م بلغت 1.500 دينار ذهبي سلطاني. لتفاصيل أكثر **أنظر**: – أ.و.ج، م.ش، ع،81/80، و97.

- Devoulx, **Notice…**, Op.cit, pp.38- 41.

[3]– كانت تلك المراسلات تُفتتح بمدح الباشا والثناء عليه يتبعها طلب إدراجهم ضمن المستفيدين مع وضع قائمة بأسمائهم. عن النص الكامل للمراسلات **أنظر**:

- Devoulx, **Notice …**, Op.cit, p. 41-57.

[4]– ومن النماذج عن ذلك نذكر قائمة المستفيدين لسنة 1116هـ/1704م، فعلى رأس القائمة نجد، أن سبعة وثلاثون ديناراً لشيخ الحرم النبوي وخدمته، وخمسون ديناراً لأمير المدينة المنورة، وستة دنانير لقاضي المدينة المشرفة، ومبالغ أخرى لبقية الموظفين كالمؤذنين والأئمة والمهتمين بشؤون النظافة كالفراشين والكناسين وغيرهم...، **أنظر**:

- A.O.M, 1MI, B52, Z 116.

وهو ما يجسد بجلاء البُعد السياسي للصُرة، والرابط الديني الذي يجمع بين الجزائر وبلاد الحجاز.

وعادة ما تُخصص جلستين لتوزيع الصدقات على مستحقيها واحدة لفقراء مكة والأخرى لفقراء المدينة، وهذه الأخيرة كانت تستفيد في كل الحالات التي رصدناها على أكبر حصة من الصدقات، ففي سنة 1108هـ/1696-1697م مثلا بلغ مجموع الصدقات ما قدره 1350 دينار منها، 450 دينار لفقراء مكة والباقي الذي قدره 900 دينار لفقراء المدينة[1]. وفي سنة 1154هـ/1741م بلغت 1500 دينار ذهباً عيناً سلطانية منها 500 دينار لفقراء مكة المشرفة و1000 دينار لفقراء المدينة[2].

هذا وتشير بعض الوثائق الشرعية إلى أن توزيع الصداقات يتم كل سنتين أو ثلاث سنوات، ففي سنة 1152هـ/1739م بلغت قيمة الصدقات 3000 دينار سلطاني تم تحصيلها خلال سنتي 1150هـ و 1151هـ/1738-1739 م، وفي سنة 1156هـ/1743م قدرت قيمتها بـ 4000 دينار ذهبا سلطاني تم تحصيلها ما بين سنة 1153-1155هـ/ 1740-1742م[3]. ويجب التوضيح أن عائدات مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين كانت تفوق بكثير المبالغ المذكورة في هذه النماذج، لأن نسبة معينة فقط كانت تُرسل إلى مكة والمدينة، أما الباقي فقد كان يُستغمل في أغراض علمية وإجتماعية في الجزائر، حيث تقتطع مصاريف لإعانة الفقراء الجزائريين فتوزع عليهم النقود والخبز كل يوم خميس، مع دفع معاشات أهل مكة والمدينة المقيمين في الجزائر، ودفع الإكراميات لبعض رجال الدين والقضاء، ومن عائدات المؤسسة كان يتم تخصيص أموال لفدية الأسرى المسلمين في الدول الأجنبية، واصلاح وترميم مؤسسات دينية في الجزائر[4].

وساهمت المؤسسة أيضا في تقديم إعانات لمؤسسات وقفية أخرى، ففي أوائل شهر رجب من سنة 1137هـ/مارس 1725م قام وكلاء الحرمين الشريفين تنفيذاً لأوامر الداي عبدي باشا بتقديم إعانة مالية لخوجة العيون من أجل تجديد ساقية عيون ماء حيدرة لقلة عائدات

[1]- الملحق رقم 2. ص ص.467 -469.

[2]- A.O.M, 1MI, B52, Z 121.

[3]- Ibid.

[4]-Aumerat, Op. cit, p.327. **Tableau...**, Op. cit, p.221.

هذه الأخيرة، مع تعهد وكيل أوقاف الساقية بإرجاع المبلغ في حالة تحسن مداخيل الساقية[1]. وزيادة على ذلك كانت أوقاف مكة والمدينة مصدراً لتنشيط التعليم من إبتدائه إلى عاليه[2]. إضافة إلى هذه المهام[3] تولت مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين الإشراف على أربعة مساجد حنفية سنتعرض لها في هذا الفصل.

ويتم تدوين قيمة الصدقات في محاضر خاصة بفقراء كل منطقة، وإنه لمن الأهمية بمكان الإشارة إلى الدقة والعناية الفائقة في إعداد قوائم المُستحقين وتسجيل أسمائهم، حيث قُسمت الوثيقة الواحدة إلى ثلاث خانات، خانة صغيرة يُسجل فيها المبلغ بالأرقام، وأخرى تُسجل فيها أسماء المُستحقين. أما الخانة الثالثة فيُسجل فيها المبلغ بالأحرف[4] وذلك لتأكيد قيمة المبلغ الخاص بكل مُستحق، وكانت هذه القوائم تُرفق بالصُرة وركب الحج ويتم إرجاعها ثانية عند العودة من البقاع المقدسة، وللتأكد من صحة وصول المبلغ إلى مستحقيه يضع المكلفين بتوزيعها أمام أسماء المستفيدين ما يدل على ذلك مثل حرف "ص" بمعنى صرف و"ت" بمعنى توفي ويتم ختم المحضر بذكر المبلغ الإجمالي مع عدد من التوصيات متبوعة بتاريخ توزيع الصدقات[5].

وفي حالة فقدان أو موت أحد الفقراء المُستحقين فإن نصيبه يُسلم لمُستحق آخر وتوضع علامة أمام اسم المتوفى أو المفقود، ونجد أحياناً في أخر هذا النوع من العقود عبارة " وصل ما قيد ووزع على مستحقيه". أما إذا تأخر أحد المكلفين بحمل القيمة المسلمة له من الوصول بسبب مرض أوغيره فعليه أن يُعطي ما أؤتمن عليه لأحد من المُعينين بنقلها، كما

---

[1]– أ.و.ج، ب، ع 26، س281/190.

[2]– أبو القاسم سعد الله، "**بعض التحولات في مسيرة التعليم بالجزائر، خلال العهد العثماني 1518– 1830**"، بحوث المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة في العالم العثماني، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول (أرسيكا)، 2000، ص.103.

[3]– وعن تعدد هذه الإختصاصات ذكرت الباحثة هوكستر (Hoexter) أن تنوع أوقاف مؤسسة الحرمين أدى إلى قيامها بأنشطة إضافية في الجزائر، وهذا أدى إلى تحويل جزء من عائدات الوقف إلى أغراض أخرى غير التي حددها المُحبسون –أي حصر الإستحقاق لفقراء مكة والمدينة المنورة–، وهو تصرف غير قانوني في ظل قوانين الوقف، غير أن تلك الأنشطة جاءت ضمن الغايات العامة للمؤسسة وهي حماية المصالح العامة للمجتمع الإسلامي وتلبية احتياجاته. **أنظر:**

- Hoexter, Op. cit, pp165-166.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع139/138، و23.

[5]– غطاس، "**أوقاف الحرمين** ...."، مرجع سابق، ص.221.

- A.O.M, 1MI, B52, Z, 116. Z 121.

كان يتم تكليف شخصين من غير الحاملين للصُرة بإشراك حامليها في توزيع القيمة التي بأيديهم على الفقراء، فقد ورد في إحدى الوثائق ذكر اسم الفقيه حسين بن السيد علي عُرف العداد ووكيل فقراء الحرمين الحاج محمد أغا[1]. ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الاجراءات في تفادي أي تلاعب أو غموض من شأنه الحيلولة دون ايصال الصُرة إلى مُستحقيها.

وكانت الصُرة في توجه تارة برًا مع قافلة الحجاج وتارة بحرًا، سواءً عن طريق سفن تابعة لرياس[2] جزائريون، أو عن طريق استئجار سفن تابعة للدول الأوروبية الصديقة، ففي سنة 1089هـ/ 1678م سافر الحُجاج على متن سفينة يونانية، وفي سنة 1096هـ/1684-1685م على متن سفينة هولندية (الفلمنك)، وفي سنة 1104هـ/ 1692-1693م سافر الحجاج على متن سفينة جزائرية كان يملكها الرايس الحاج أحمد بن غانم[3]، وفي سنة 1111هـ/ 1699- 1700م تم استئجار سفينة فرنسية كان يقودها القبطان مارين (Marin)[4].

وفي سنة 1117هـ/1705-1706م تم استئجار سفينة انجليزية[5]، وفي سنة 1118هـ/ 1706-1707م قام بإيصالهم إلى الإسكندرية القبطان الفرنسي مازان (Masin)، وفي سنة 1127هـ/1715م تم حمل الصُرة والحجاج إلى الإسكندرية على متن سفينة انجليزية تحت

---

[1]- أ.و.ج، م.ش، ع 139/138، و.23.

- A.O.M, 1MI, B52, Z 121.

[2]- مفردها ريس هو القائد الأعلى في طاقم السفينة، ويتم تعينه في منصبه من طرف الداي سواء بالنسبة لرياس السفن التابعة للسلطة أو التابعة للخواص، وإضافة إلى رواتبهم والحصص التي يحصلون عليها عند تحقيق انتصارات بحرية، كان للرياس عوائد يقدمها لهم قناصل الدول التي تكون بلدانهم في حالة سلم مع الجزائر، وبإمكان الرياس بعد تنحيتهم من المنصب العمل كمترجمين للقناصل وهو ما يمنحهم فرصة جمع ثروة معتبرة خاصة إذا كانوا تراجمة لقناصل فرنسا أو إسبانيا أو البندقية. أما عن أصولهم فكانوا من الأعلاج خاصة خلال القرن السابع عشر، وخلال الفترة من 1798 إلى 1816م . وقد ذكر دنيال بنزاك اعتمادا على المعطيات واردة في جوازت سفر للرياس الجزائريين، أنهم كانوا من العنصر المحلي غير أن الغالبية كانوا من المشارقة، وقد خلُص إلى أن السلطة في الجزائر كانت دائما بيد الدايات المُختارين من قبل الجيش أي الأوجاق الذي يتم تجديده باستمرار من المشرق. ورغم أن طائفة الرياس لم تكن دائما صارمة مثل الجيش بخصوص تجديد عناصرها من المشرق إلا أنها احترمت بشكل واسع ذلك المبدأ وهو ما دل عليه الحضور المعتبر للرياس ذوي الأصول العثمانية. ...للمزيد عن كيفية تعيين الرياس وأصولهم وخبرتهم في المجال البحري، وأيضا الطاقم الذي تتكون منه السفينة **أنظر**:

- Paradis, Op. cit, pp.147-152.
- Panzac, Op. cit, pp.52-58.

[3]- Devoulx, **Notice …**, Op.cit, pp.38-39.

[4]- أ.و.ج، م.ش، ع، 82 حزمة من 1 إلى 15، و1.

[5]- أ.و.ج، م.ش، ع، 139/138، و.19.

قيادة القبطان بير (Bir)، وعلى متن سفينة تابعة لنفس الدولة وتحت قيادة مهيل اللسن (Mihil Elelsen) تم حمل الصرة لسنة 1131هـ/1718–1719م، وفي سنة 1132هـ/1719–1720م حضرت السفن الفرنسية من جديد، وفي هذه المرة تحت إمرة القبطان نيقولا أوجير(Nicolas Oudjir). أما في سنة 1139هـ/1726–1727م فقد تم إيصال الحجيج إلى الإسكندرية على متن سفينة فرنسة أخرى تحت قيادة النصراني دجونيت (Djounit)[1]. ومن النماذج لحمل الصرة برًا نذكر إرسال 1.500 دينار ذهبي سلطاني إلى فقراء مكة في قافلة برية يترأسها الشيخ بن الطيب بن سيدي بوزيان[2].

هذا وقد اكتفت وثائق أخرى بذكر الأصول الإثنية للرياس الذين يقومون بنقل الحجيج دون الإشارة إلى اسمائهم مثلما هو الحال بالنسبة لركب الحجاج الذي خرج سنة 1095هـ/ 1683–1684م حيث نقرأ ما يلي، "بالركب الذي تحت رياسة النصراني لافلينك هداه الله للإسلام"[3].

ويبدو من خلال مسار الرحلة البحرية إلى البقاع المقدسة، أنها كانت تمر عبر مدينة الإسكندرية[4] مقر تجمع كل القوافل ثم يأخذون الطريق البري، وهو ما أشارت إليه أغلب

---

[1]- Devoulx, **Notice …**, Op.cit, pp.38- 40.
[2]-Ibid, p.39.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع، 139/138، و.23.

[4]– تُعتبر دمشق أيضا من المراكز الرئيسية لتجمع قوافل الحج أو ما أطلق عليه بقافلة الحج الشامي، حيث يصل عددهم سنويًا مابين 20.000 إلى 30.000، وكانت تضم إضافة إلى حجاج دمشق حجاجًا ينتمون إلى جنسيات مختلفة سواء عثمانية أو غيرها منهم، العرب والفرس والتركمان والهنود والشركس والأفغان، وبعض أبناء جنوب شرق أسيا الذين يأتون برًا وغيرهم من مسلمي القوميات الأخرى، أما عن مدة اقامة الحجاج الغرباء عن دمشق أثناء الذهاب والإياب فكانت تختلف من ركب الأخر حيث تدوم من عدة أسابيع إلى حوالي ثلاثة أشهر، وقد تمركزت إقامتهم في أماكن مختلفة منها، منازل أهالي دمشق، وفي الخيام قرب التكية السليمانية أو قرب مسجد الورد، كما أقام البعض الأخر في الخانات الواقعة داخل أسوار المدينة وخارجها، منها خان الحرمين وخان حسن باشا وخان سوق الحرير، وخان السيد سليمان، مما أدى إلى التطور التجاري والتوسع العمراني لدمشق حيث إزدادت بها المساحة المعمورة من 212 هكتار في داية القرن السادس عشر إلى 313 هكتار في منتصف القرن التاسع عشر، وأهم توسع هو الذي شهده حي الميدان بشقيه الفوقاني والتحتاني، كما عرفت المنطقة الواقعة خارج أسوار المدينة توسعًا نحو الغرب والجنوب وتجسد ذلك في تشييد الجوامع، والأسواق لتلبية حاجات قوافل الحُجاج...، لتفاصيل أكثر عن أماكن إقامة الحُجاج في دمشق وتكاليفها، وكذا مختلف المراسم لتوديع واستقبال القافلة **أنظر**:

الوثائق التي اطلعنا عليها؛ إذ نقرأ " الحمد لله بعد أن أذن الهمام المجاهد...السيد محمد باشا داي أدام الله إقباله وخلد ملكه للريس النصراني؟ السفر من مرسى الجزائر آمنها الله قاصدين مدينة الإسكندرية"[1]، وقد أُستهلت وثيقة أخرى بالعبارة التالية: "بعد أن تَعين مركب منيع بحول الله على التوجه إلى الإسكندرية برسم الحج.."[2]، وهذا ما أكده أيضا الإخباري الشريف الزهار الذي ذكر أن الداي حسين عيّن ثلاثة من مراكبه الجهادية لمرافقة الحُجاج وحمايتهم من هجوم اليونانيين، كما أمر القبطان رايس أن يوصلهم إلى الإسكندرية ثم يرجع[3]. وبوصول الركب إلى الإسكندرية يقوم المكلفين بحمل الصُرة بتسليمها إلى وكيل أخر يقيم بالمنطقة والذي يتولى بدوره إيصالها إلى فقراء الحرمين الشريفين[4].

ورغم أن إختيار السُفن لنقل الحجيج لم يكن عشوائيًا، بل كان يخضع لميزان الإحتياطات الأمنية المتوافرة في البحر المتوسط لحماية الصُرة من اعتداءات القراصنة. إلى أن هذا لم يمنع من تعرض الرحلة البحرية لعدة مخاطر سواء بسبب هجوم الدول الأوروبية المعادية، أو بتواطئ قادة السفن الأوروبية المكلفين بنقل الحجاج[5]، إضافة إلى الإصابة بالأمراض المعدية، ولم تكن الرحلة البرية[6] أقل خطورة من سابقتها حيث كانت قافلة الحج

- أندره يمون، **المدينة العربية حلب في العصر العثماني (من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر)** ، ترجمة ملكة أبيض، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2007م، ص.198-199. وأيضا ص. 217-219.

- يوسف جميل نعيسة، **مجتمع مدينة دمشق 1186-1256هـ/1772-1840م**، ط2، ج2، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1994، ص 665- 679.

- Colette Establet, Jean-Paul Pascual, **« Le logement des pèlerins à Damas au début du XVIII^e siècle »**, Revue de monde musulmans et de la Méditerranée, n° 77-78, 1995, pp.275-286.

[1]- أ.و.ج، م.ش، ع،1، و4.

[2]- أ.و.ج، م.ش، ع 139/138، و.70.

[3]- الزهار، مصدر سابق، ص.170.

[4]- الجيلالي، ج4، مرجع سابق، ص.71. غطاس، "**أوقاف الحرمين**..."، مرجع سابق، ص.221.

[5]- خليفة حماش، "**صرة الحرمين الشريفين الجزائرية احدى صور انتقال الأموال بين الجزائر والبلاد العربية في العهد العثماني**"، المجلد 1، بحوث المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي الرابع حول حركة الإنسان والأعمال بين دول الخليج والمغرب العربي، إصدارات دارة الملك عبد العزيز، الكويت، 2009، ص.556-558.

[6]- قدم بنانتي (Pananti) تفاصيل هامة عن ركب الحج المغاربي منذ انطلاقه إلى غاية وصوله إلى القاهرة ثم مواصلة سفره إلى البقاع المقدسة، كما وصف الركب أثناء الذهاب، حيث ذكر أن القافلة كانت تعبر الصحراء من المغرب إلى طرابلس الغرب وصولاً إلى القاهرة أين تجتمع كل المواكب. فأثناء السير يتقدم مستعملي الجمال والبغال ثم يتبعهم المشاة،

تعاني من قلة المؤونة وصعوبة اجتياز بعض المناطق خاصة الصحراوية منها إضافة إلى غارات الأعراب[1]، وقد أورد دوفو(Devoulx) عدة رحلات أخذت الطريق البري منها، الركب الذي خرج سنة 1119هـ/1707م وقد أشرف عليه الشيخ الموهوب[2].

وأُسندت مهمة قيادة ركب الحجيج[3]، الذي تذكره الوثائق الشرعية في أغلب الأحيان بالركب وفي حالات قليلة بأمير الركب[4]، إلى شخصيات دينية بارزة[5]؛ إذ تولاه أبي عبد الله السيد محمد نجل الشيخ سيدي محمد المسعود سنة 1101هـ/1689م[6]، والفقيه السيد بن الموهوب بن السيد محمد الحاج الطالب في سنة 1115هـ/1703م وأيضا في سنة

وفي المؤخرة يأتي مستعملي الأحصنة وكان السير يتم قبل شروق الشمس، وبعد تناول الغداء الركب يتوقف الركب لأخذ قسط من الراحة، وكان عددهم يصل سنويا إلى ثلاثة ألاف حاج، وأغلبهم كانوا مُسلحين طوال مدة الرحلة التي تدوم حوالي ثلاثة أشهر وعشرة أيام وذلك خوفاً من هجوم الأعراب، كما أشار إلى أن مصر كانت مركزاً لاجتماع كل قوافل الحج فهي تستقبل سنوياً أزيد من أربعين ألف حاجاً يحضون باهتمام أمير الركب هناك. هذا وقد لفت انتباه بنانتي موعد استئناف الحجاج لرحلتهم من مصر إلى البقاع المقدسة حيث يُقام احتفال كبير بالمناسبة... لتفاصيل أكثر **أنظر**:

- Pananti, Op.cit, pp.386 –390.

[1]– مولاي بلحميسي، **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص ص.24– 25.

[2]- Devoulx, **Notice…**, Op.cit, p.39.

[3]– يعد الصحابي أبي بكر الصديق أول من تولى وظيفة أمير الحج في سنة 9هـ حين أنابه الرسول صلى الله عليه وسلم، وفي السنة الموالية قاد الرسول "صلى" الركب بنفسه ومن يومها وإمارة الحاج واجب على من يتولى أمور المسلمين، حيث يقوم به بنفسه، أو ينيب عنه من يقوم به، وهو ما أضفى على هذا المنصب مكانة ومهابة كبيرتين **أنظر**:

– مصطفى بركات، **الألقاب والوظائف العثمانية دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية من خلال الأثار والوثائق والمخطوطات 1517– 1924م**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص.112.

[4]– أو.ج، م.ش، ع، 35، و29.

[5]– وهذا على خلاف ماهو مسجل في بلاد الشام، حيث تولاه في القرن السادس عشر إلى غاية النصف الأول من القرن السابع عشر الأمراء المحليين الذين كانوا حكاماً لسنجق أو أكثر من صناجق، وحين ضعف الأمراء المحليون نتيجة حروب فخر الدين المعني الثاني لهم، قامت الدولة بتعيين إنكشاريين من دمشق أو موظفين عثمانيين أمراءً للحج، وعهدت إليهم أيضاً بحكم سنجق أو أكثر، وقد مارست هذه القوات ظلمات كثيرة مما جعل أحد كبراء علماء دمشق يأمر بنقل الإمارة من هذه الأخيرة إلى القدس...لتفاصيل أكثر **أنظر**:

– عبد الكريم رافق، "**مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر**"، دراسات تاريخية، العدد 2، دمشق، 1400هـ/1970م، ص.68، وأيضا ص.94.

[6]– أو.ج، م.ش، ع 81/80، و.97.

1125هـ/1713م[1]، والشيخ بن الطيب بن سيدي بوزيان سنة 1122هـ/ 1710م[2]، كما ترأسه سنة 1175هـ/ 1761م بن عبد الواحد بن سيدي الخلادي أحد أحفاد سيدي أحمد بن يوسف الملياني[3]، ويشير عقد آخر إلى تولي السيد بوطيبة المداني المهمة " قبل سنة 1172هـ/ 1758م[4].

وفي قسنطينة تولت عائلات بارزة قيادة ركب الحج ونذكر في هذا الصدد عائلة عبد المؤمن، منهم السعيد بن سعيد بن السيد عبد الله بن محمد حفيد الولي الصالح سيدي عبد المؤمن بن مسعود الشريف الحسنى المتوفى سنة 1023هـ/1614م[5]، وبعد سنة 1647م انتقلت انتقلت رئاسة الركب إلى عائلة الفكون[6]. ويُعد عبد الكريم الفكون أشهر من تولاها في هذه العائلة[7]، وأيضاً ابنه الحاج محمد سنة 1109هـ/1697م[8]، كما أسندت إلى أبو الضياء نور الدين نجل السيد بدر الدين بن شيخ الإسلام الخطيب سيدي محمد الفقون المتوفى في شهر ربيع الأول من سنة 1143هـ/ سبتمبر 1780م[9].

أما عن واجبات أمير الركب فيبدو أنها نفسها المُوكلة إلى أمراء الركب في إيالات أخرى كمصر؛ إذ تتمثل في قيادة الحجيج إلى مكة والعودة بهم والإشراف الأدبي على

---

[1]– أو.ج، م.ش، ع، 116، و.19.

-A.O.M, 1MI, B52, Z116.

[2]- Devoulx, **Notice…**, Op.cit, p. 39.

[3]- Ibid, p.41.

[4]– أو.ج، م.ش، ع، 35، و29.

[5]– تُعد عائلة عبد المؤمن من العائلات البارزة في قسنطينة، إذ تعود أصولها إلى ساقية الحمرا ثم دخلوا للمغرب واستقروا في بسكرة وكان قدومهم إلى قسنطينة في القرن السادس عشر، وسرعان ما أصبحت لهم مكانة دينية هامة ونالوا لقب شيخ الإسلام كما ورثو إمارة ركب الحج للمزيد عن عائلة عبد المؤمن **أنظر:**

- Gustave Mercier, **Corpus des inscriptions arabes et turques de l'Algérie**, Ernest Leroux, éditeur, Paris, 1901, pp.36-28.

[6]– فاطمة الزهراء قشي، **قسنطينة في عهد صالح باي البايات**، مطبعة البعث ، قسنطينة، 2005، ص.43.

[7]– هو من أبرز أفراد عائلة الفكون علمًا وعملاً وسمعة وفي عهده بلغت عائلة الفكون أوج قوتها المادية والمعنوية حيث أصبحت تتمتع بأموال طائلة وأملاك واسعة، كما أصبحت تتمتع بنفوذ روحي وصل إلى درجة أن الهارب إليهم ينال الحماية.... للمزيد **أنظر:**

– عبد الكريم الفكون، **منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية**، تحقيق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، 1987، ص.7.

[8]– الملحق رقم 2. ص.467 -469.

[9]- Mercier, Op.cit, pp.35-36.

الحجاج، ودفع أذية العربان عن الحُجاج سواء بتقديم معروف لهم أو بحرب عليهم إذا استدعت الضرورة، ومن مهامه أيضاً الإصلاح بين المتشاجرين والتوسط بين المتنازعين، وأيضا مرعاة الوقت المناسب للسفر والوصول إلى مكة في الوقت المحدد، والحفاظ على مال صُرة الحرمين التي توزع على أشراف الحرمين وفقرائهما[1]، ومن مهمامه أيضاً الإتصال بحكومات الأقطار التي يمر بها وتفتيش الوكالات الجزائرية والإتيان بتركات الهالكين من حجاج الجزائر في الطريق، وإرجاع الضعفاء من الحجاج على نفقة السلطة[2].

ويَتبين من المراحل والشروط الخاصة بإرسال الصدقات إلى مُستحقيها من فقراء الحرمين الشريفين مدى الحرص الذي أولاه الحكام لهذه العملية، خاصة وأن قائمة المستحقين أُعدت بناء على ما كان يصل إلى الداي من رسائل، وهو ما جعل الصُرة تأخذ صبغة سياسية ودبلوماسية طبعت العلاقات بين الجزائر والمجال العثماني، كما أعطت طابع الشرعية لبشوات الجزائر إضافة إلى ترسيخ مكانتهم ضمن الحيز الإسلامي[3]، فهي بذلك تمثل "وجه الجزائر في العالم الإسلامي" كما وصفها المؤرخ أبو القاسم سعد الله[4].

وتجدر الإشارة إلى أن الصُرة المرسلة إلى فقراء الحرمين الشريفين تم إلغاؤها في السنوات الأولى من الاحتلال، كما فرضت سلطات الإحتلال على الراغبين في التوجه لأداء فريضة الحج بالتجمع في مناطق أخرى خارج مدينة الجزائر، ثم تراجعت عن قرارها واعتبرت أنه سيكون من مصلحتها العودة للعمل بنظام الصُرة، لتثبت بواسطتها صدق الوعود التي قدمتها والمتمثلة في حماية الدين والممتلكات وبذلك يسترجع الأهالي ثقتهم فيها، وبناء عليه عملت عند إقتراب موسم الحج على إعطاء تعليمات للسكان في شكل منشورات تخبرهم فيها بأن السلطة ستتولى تجهيز سفينة لنقل الحجاج من مدينة الجزائر إلى الإسكندرية[5].

ولو قارنا الوضع بإيالة تونس التي تعرضت للحماية الفرنسية منذ سنة 1881م إلى غاية سنة 1956م نجد أن السلطات الفرنسية منعت الحج عدة مرات على التونسيين محتجة

---

[1]– بركات، مرجع سابق، ص.114.

[2]– عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج4، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان– الجزائر، 2009، ص.71.

[3]- Saidouni, **Le wakf...**, Op.cit, p.178.

[4]– أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1500–1830**، ط1، دار الغرب الإسلامي، ج1، 1998، ص.239.

[5]- **Tableau**…, Op.cit, p.221.

في ذلك بأسباب صحية، كما أنها تدخلت في الصُرة التي كان يرسلها التونسيون إلى فقراء الحرمين الشريفين[1]، لكن الأمر كان أقل حدة مما هو عليه في الجزائر، مما يوحي بأن الاستعمار المباشر الذي تعرضت له الجزائر كان أخطر بكثير من نظام الحماية (Protectorat) الذي فُرض على تونس، ولعل بقاء التونسيين يرسلون الصُرة إلى فقراء الحرمين عن طريق الصكوك البنكية خير دليل على ذلك.

3- المساجد الحنفية التابعة لمؤسسة فقراء الحرمين الشريفين:

كان ولا يزال المسجد[2] بغض النظر عن المذهب الذي يتبعه من الأماكن المقدسة التي تحظى بالاهتمام ليس من طرف الحُكام فحسب بل من طرف كافة المسلمين أيضا، لما له من دور في المجتمعات الإسلامية فهو المركز الحيوي للمدينة وقلب وفكر مجتمعها[3]، وقد بُنيت أغلب المساجد من تبرعات وصدقات المسلمين، مما يعبر عن إرادة الخير في الإنسان المسلم وعلاقته بأفضل بيوت الله على الأرض امتثالا لقوله تعالى﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلاَّ اللَّهَ فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾[4]، وقوله أيضا ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ والآصَالِ﴾[5]، كما أشارات أحاديث كثيرة إلى فضل بنائها فعن أنس رضي الله عنه

---

[1]– بدأت فرنسا منذ سنة 1894م تتدخل تدريجيا في شؤون الأوقاف التي اعتاد التونسيون إرسالها لفقراء الحرمين الشريفين حيث ألغت المراسم التي اعتاد البايات الحسينيون القيام بها قبل انطلاق الركب، وذلك بإصدارها قراراً يقضي بإرسال الصُرة من تونس إلى الإسكندرية ومنها إلى جدة عن طريق البريد، على أن تتولى جمعية الأوقاف تسديد تكاليف الإرسال، مقابل وصل بريدي فيما دفعته يكون باسم المتوجه أو المتوجهين إلى البقاع المقدسة، وعن طريقه يتم قبض مبلغ الصُرة من مكتب البريد بجدة، وابتداء من 1904م أصبح مبلغ الصُرة يرسل إلى قنصل فرنسا في جدة الذي يسلمه بدوره إلى المبعوث المُعين لذلك من طرف شريف مكة، وكانت فرنسا تسعى من وراء ذلك إلى توطيد علاقاتها بشريف مكة ورفع سمعتها التي تضررت في شبه الجزيرة العربية بعد إلغائها حج التونسيين والجزائريين عدة مرات... لتفاصيل أكثر **أنظر:**

– التليلي العجيلي، **أوقاف الحرمين الشريفين بالبلاد التونسية زمن الاستعمار الفرنسي (1881– 1956)**، ط1، تقديم عبد الجليل التميمي، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، 2015، ص ص.299– 302.

[2]– عن تاريخ المساجد وأهميتها الدينية والسياسية والتعليمية في حياة المسلمين...**أنظر:**

- Lucien Golvin, **La mosquée ses origines sa morphologie ses diverses fonctions son rôle dans la vie musulmane, plus spécialement en Afrique du Nord**, Palais d'Hiver, Institut d'Etudes Supérieures Islamiques, d'Alger, Alger, 1960.

[3]- Ibid. p.15.

[4]– سورة التوبة، الآية 18.

[5]– سورة النور، الآية 36.

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال " من بنى لله مسجدا صغيرًا كان أو كبيرًا بنى الله له بيتا في الجنة".

تواجدت المساجد في مختلف قُرى وأحياء مدينة الجزائر فهي ملتقى العباد، ومَجمع الأعيان ومنشط الحياة العلمية والاجتماعية[1]، فقد تحدث الأسير هايدو (Haëdo) في نهاية القرن السادس عشر، عن وجود حوالي مائة مسجد بمدينة الجزائر منها سبعة رئيسية يديرها أولياء يدعون الناس لصلاة في أوقات منتظمة، وهي مصممة بطريقة جيدة فبعضها بني من طرف الأهالي والبعض الأخر من طرف الأتراك وأيضاً الأعلاج[2]، وتواجدت كلها في مركز المدينة الذي شهد تمركز كبير لمختلف الأنشطة الاقتصادية، والإدارية إلى غاية 1817م،[3].

وفي بداية العشرية الثانية من القرن السابع عشر تحدث الأسير البرتغالي مسكاريناس (Mascarnhas) عن وجود مائة وعشرة مساجد، ثمانية منها كبيرة والباقي صغيرة، وقد لفت انتباهه نظافتها وبناؤها المحكم[4]. وفي سنة 1766م ذكر القنصل الفرنسي برادي (Paradis) وجود 12 مسجداً كبيراً. أما المساجد الصغيرة فاكتفى بالإشارة إلى كثرة عددها[5]، وفي بداية القرن التاسع عشر لاحظ بنانتي (Pananti) وجود 9 مساجد كبيرة و50 مسجداً صغير وثلاثة مدارس[6]، في حين تحدث أوميرا (Aumerat) عن وجود 103 مسجد سنة 1830م، 14 منها تابعا للمذهب الحنفي، و89 مسجد يتبع المذهب المالكي[7].

أما الضابط روزي (Rozet) الذي عاصر الحملة الفرنسية على الجزائر فقد ذكر وجود 10 مساجد كبيرة وحوالي 50 مسجد صغير قبل دخول الفرنسيين[8]. في حين أحصى محافظ للأرشيف دوفو (Devoulx) 176 مؤسسة دينية منها 13 مسجد كبير و109 مساجد صغيرة و32 قبة و12 زاوية[9]. وورد في جدول أوضاع المؤسسات الفرنسية وجود 14 مسجد حنفي المذهب، و92 مسجد يتبع المذهب المالكي لكل منه وكيل خاص به[10].

---

[1]– سعد الله، **تاريخ الجزائر**...، مرجع سابق، ص. 246.

[2]- Haëdo, Op cit, p. 207.
[3]- Shuval, Op.cit, p.191.
[4]- Mascarenhas, Op.cit, p.70.
[5]- Paradis, Op.cit, p.254.
[6]- Pananti, Op.cit, p.161.
[7]- Aumerat, Op.cit, p.327.
[8]- Rozet, Op.cit, p.47.
[9]- Devoulx, **Les édifices**…, Op.cit, p.3.
[10]- **Tableau**, Op.cit, p.223.

تولت مؤسسة الحرمين الشريفين إلى جانب مهامها السابقة الذكر مهمة تسيير أربعة مساجد حنفية استفادت من أوقاف الجيش وهي:

3-1 مسجد حسين ميزومورطو:

يُعتبر مسجد حسين ميزومورطو[1] من المساجد الكبيرة المعدة للخطبة، وقد تم تشيده من من طرف الباشا الحاج حسين ميزومورطو سنة 1097هـ/1685-1686م، حيث بني جزء منه على أنقاض مسجد غير معروف، أما موقعه فكان بشارع باب عزون ومقابل لرحبة الزرع ودار الإنكشارية المقرئين، وقد احتوى على عدة مرافق منها أماكن للوضوء مزودة بعيون وقاعة استحمام مخصصة للفقراء[2].

وبخصوص القائمين على شؤونه فقد كان له إمام خطيب، وإمام في أوقات الصلوات الخَمس، وشيخ يتولى الفقه المالكي وأخر مكلف بتدريس الفقه الحنفي، ومُحدث يتولى قراءة الأحاديث وشرحها بعد ذلك، وقارئ المُحمديات؛ أي قصائد المديح وتنبيه الأنام[3]، وقد خَصّه خَصّه مؤسسه الداي حسين ميزومورطو بأوقاف كثيرة ومتنوعة شملت أراضي ودكاكين وسوق[4].

ويعود تاريخ إلحاق مسجد ميزومورطو بمؤسسة الحرمين الشريفين في محرم 1100هـ/ مابين 26 أكتوبر و4 نوفمبر من سنة 1688م، ومن مداخيل أوقاف المسجد يتم دفع رواتب

---

[1]- حكم الإيالة لمدة سبع سنوات من 1095هـ/1683م إلى سنة 1100هـ/1688م، وعُرف بميزومورتو؛ أي نصف ميت نظراً نظراً لشلل في يده، وهو من أصل إيطالي وقع أسيراً في أيدي البحارة الجزائرين، ثم اعتنق الإسلام مما أهله للوصول إلى أعلى منصب في الإيالة، وقد عرف بأنه كان رجلاً مدبراً، جليماً، شجاعاً، سخياً، ومحباً للعلماء وأهل الصلاح، وخلال فترة حكمه عرفت الجزائر عدة أحداث أهمها إعلانه الحرب على تونس، كما دخل في صراع مع الفرنسيين مما اضطرهم إلى التراجع وطلب الصلح، ونتيجة لذلك تم تحرير أربعمائة أسير مسلم من قبضة الفرنسيين. كما أعلنت انجلترا وهولندا الحرب على الجزائر سنة 1684م. وفي سنة 1688م ثار عليه الجند، فغادر الجزائر تجاه اسطنبول، أين تقلد فيها منصب القبودان دريا اعتباراً لدوره وخبرته في المجال البحري...للمزيد عن هذا الداي والمفاوضات التي أجراها مع فرنسا **أنظر**:

- التر، مرجع سابق، ص ص.462-431.

- ابن رقية التلمساني، "**الزهرة النائرة فيما جرى للجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة**"، تح سليم بابا عمر، الجزائر مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد 3، الجزائر، يوليو 1967م، ص ص.22-23.

- Grammont, Op.cit, pp.209-214.

[2]- Devoulx, **Les édifices…**, Op.cit, pp.193- 194.

[3]- عبد القادر، مرجع سابق، ص.110.

[4]- سعد الله، **تاريخ الجزائر...**، مرجع سابق، ص.235.

الموظفين في المسجد وكذا تكاليف صيانة العقارات وفي حالة وجود فائض يستفيد منه فقراء الحرمين الشريفين[1]، عُرف هذا المسجد أيضا بجامع العرصة بسبب الأعمدة الكبيرة الموجودة فيه، غير أن اسم مؤسسه كان أكثر تداولا إلى غاية 1830م عندما حولته فرنسا إلى مستشفى عسكري ثم سلمته للإدارة المدنية سنة 1836م حيث تم تهديمه في نفس السنة[2].

3-2 جامع عبدي باشا:

هو مسجد للخطبة أسسه الداي عبدي باشا سنة 1138هـ/ 1725- 1726م في حومة قاع السور قرب دار الإنكشارية المقرئين، وفي سنة 1152هـ/1748-1749م بنى محمد بن باكير مدرسة ألحقها به[3]، وقد حظي هذا الجامع بإحدى عشر عقارًا أوقفه عليه مؤسسه[4]، وهو عددا معتبرًا مقارنة بأوقاف الدايات على المساجد الأخرى[5].

باشرت مؤسسة فقراء الحرمين الشريفين مهمة إدارة مسجد عبدي باشا سنة 1142هـ/1729م، حيث أوقف عليه مؤسسه عدة عقارات تتمثل في فندق يني مسلمان(Yeni Musluman) أي المسلمين الجدد المتكون من سبعة غرف وأربعة بيوت وعلوي وحانوت ومخزن أسفل الفندق. وأيضا خَمسة علويات، ودار تقع بالكبابطية[6]، وجعلها تحت إشراف مؤسسة الحرمين الشريفين، ونص على أن الفائض من أوقاف الجامع تعود لأملاك الحرمين[7]، ويشير عقداً أخر يعود تاريخه تاريخه إلى بداية الاحتلال الفرنسي أن الناظر على أوقاف جامع عبدي باشا في تلك الفترة هو وكيل الحرمين السيد مصطفى بن السيد محمد بوضربة[8]. مما يؤكد تبعيته لمؤسسة أوقاف

---

[1]-Hoexter, Op.cit, pp.24-25.

[2]- Devoulx, **Les édifices…**, Op.cit, pp.198-199.Klein, Op.cit, p.14.

[3]- Devoulx, **Les édifices**…, Op.cit, p.80.

[4]- يوسف أمير، **أوقاف الدايات بمدينة الجزائر وفحوصها 1081هـ - 1246هـ/ 1671م- 1830م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، 2009-2010م، ص.132.

[5]- ساهم الدايات بأربعة وسبعون عقارًا في أوقاف عشرة مساجد أخرى منها مسجد كتشاوة، ومسجد المصلى، ومسجد شعبان خوجة، والجامع الأعظم ... لتفاصيل أخرى **أنظر**: نفسه، ص ص.130-135.

[6]- أ.و.ج، م.ش، ع 2/28، و.10.

[7]- نفسه.

[8]- ورد في نص العقد ما يلي"... بعد أن كان تعين حُبسا على المسجد قرب دار الإنجشارية المقرئين الشهير بجامع عبدي عبدي باشا جميع الدار الكاينة بحومة الكبابطية الشهيرة بدار بن شنون ....ثم أن حُكام الفرنسوية المتصرفين في أمر البلاد أمروا ناظر المسجد وهو السيد الحاج مصطفى وكيل الحرمين الشريفين في التاريخ ابن السيد محمد بوضربة به شهر بهدم بعض حيطان الدار حتما وبنيها بناءً محكماً على نظرهم..." **أنظر**:أ.و.ج، م.ش، ع129، و5.

الحرمين الشريفين. وفي سنة 1830م توقف المسجد عن أداء مهامه بعد أن حولته سلطات الاحتلال الفرنسي إلى ثكنة عسكرية[1].

3-3 جامع خضر باشا:

يقع هذا المسجد في سوق الخراطين وبُني من طرف خضر باشا[2] سنة 1005هـ/1596-1005هـ/1596-1597م على أنقاض مسجد صغير[3]، وفي السنة الأولى من تشييده أوقف عليه مُؤسسه مجموعة من العقارات منها، نصف حمام وعلوي وحانوتين وثلثين من عشرة حوانيت إضافة إلى خَمسة حوانيت أخرى واقعة بسوق القبائل، وقد جعل ريع وقفيته لإصلاح المسجد ونظافته وتوفير كل ما يحتاجه من ضروريات، وأيضا على القائمين على شؤونه الدينية والتربوية من مُدّرسين ومُؤّذنين وقُرّاء وغيرهم[4].

فقد خصّص خَمسون دينارًا للخطيب بالجامع، ودينارن لقارئ الصلاة المحمدية يومي الخميس والاثنين، وستة دنانير مناصفة بين ثلاثة مؤذنين يتبعون المذهب الحنفي، ودينارا لكل واحداً من أربعة قُراء للتفسير كل يوم الجمعة، وتسعة دنانير مناصفة بين تسعة حزابين يقرأ كل منهم حزبين اثنين بعد صلاة العصر، وثلاثة دنانير للمؤّذن وقت صلاة الصبح إضافة إلى دينارن في كل شهر لمؤّذن أخر، كما جعل ستون دينارًا في السنة مناصفة بين المُدرس المالكي والمُحدث الذي يتولى قراءة صحيح البخاري وابن أبي حمزة، وخَمس دنانير لمعتوقه القائد أبو الربيع سليمان الذي عَينه ناظرًا على الوقف، وخصّص أيضا عشرون دينارا في السنة لشراء الحصائر، وثمانون دينارا لشراء الزيت لإستعمالها في الإنارة، ودينارًا واحداً للقائم على نظافة دار الوضوء، واشترط أن يُصرف باقي دخل الوقف على أولاد المُحّبس عليهم وإن انتهى نسل الجميع يرجع لفقراء المدينة المنورة[5].

---

[1]- Devoulx, **Les édifices…**, Op.cit, p.84. klien, Op.cit, p.17.

[2]- تولى الحكم ثلاثة مرات، الأولى من شهر رمضان 997هـ/1589م إلى ذي القعدة 999هـ/1591م، وولايته الثانية كانت من ذي الحجة 1003هـ/سبتمبر 1595م، أما ولايته الثالثة والأخيرة فكانت لمدة ثمانية أشهر فقط من جمادى الأولى 1013هـ/سبتمبر 1604م إلى ذي الحجة 1013هـ/أفريل 1605م **أنظر: تقيدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**، جمعها واعتنى بها فارس كعوان، ط1، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، 2009، ص ص.44-45.

[3]- Devoulx, **Les édifices…**, Op.cit, pp.187-188.

[4]- أ.و.ج، م.ش، ع 2/28، و.7.

[5]- نفسه.

وبالنسبة لإدارته وتسير أوقافه فقد جعلها خضر باشا عند تأسيسه للمسجد في يد معتوقه أبو الربيع سليمان، ثم تنتقل لمن هو مؤهل لتسيره من المعتوقين. أما عن إلحاق إدارته بأوقاف الحرمين فتذكر الباحثة هوكستر (Hoexter) أنها الأكثر تعقيداً مقارنة بالمساجد الحنفية التي تشرف على تسييرها مؤسسة الحرمين، فقد تولت هذه الأخيرة مهمة إدارته في الفترة مابين سنة 1170هـ/1756–1757م، و1173هـ/1759–1760م، واستمر الوضع كذلك الى غاية الفترة الأخيرة من الحكم العثماني حين انتقلت إدارته الى مؤسسة سُبل الخيرات[1].

ويشير عقد يعود تاريخه إلى ربيع الثاني سنة 1096هـ/ مارس 1685م إلى وجود مدرسة تابعة للمسجد، قام ببنائها الحاج مصطفى بلكباشي بن محمد التركي لتعليم القرآن، وجعل بابها مجاورة لباب جامع خضر باشا ومقابلة لدار الإنكشارية، وقد تم توسيعها فيما بعد من طرف الداي إبراهيم، وباحتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م عطّلت المهمة الدينية والثقافية للمسجد فحولته إلى ملحق لمستشفى الخراطين الموجود في ثكنة تحمل نفس الاسم، وبقي كذلك إلى غاية تهدمه جزئيا سنة 1836م[2].

3-4 مسجد علي باشا نقسيس:

هو مسجد للخطبة بني من طرف الداي علي باشا نقسيس سنة 1164هـ/1750–1751م على أنقاض زاوية سيدي لكحل[3] المعروفة أحياناً أخرى بزاوية سيدي أقرون المجاورة لدار الإنكشارية القديمة، أما الباحثة هوكستر فقد أرجعت تاريخ بنائه إلى سنة 1172هـ/1758-1759م[4]، وهي حسب دوفو السنة تجديده من طرف الداي علي باشا[5]، حيث تشير الوثائق الشرعية بتأسيسه لأربع عقود تحبيس واحدة تعود إلى سنة 1173هـ/1759م[6]، وثلاثة منها

---

[1]-Hoexter, Op.cit, p.26.

[2]- Devoulx, **Les édifices…**, Op.cit, p.190.

[3]– أن قلة المساحات الشاغرة داخل أسوار مدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر أدت إلى تهديم معالم دينية كانت موجودة من قبل، وبناء مساجد أخرى على أنقاضها كما قاموا بتوسيع المساجد المنشأة بشراء عقارات جديدة ملاصقة لإضافتها لمساحة المساجد، وهي ظاهرة عرفها القرن السابع عشر وخاصة القرن الثامن عشر. **أنظر:**

- Shuval, Op.cit, pp.196–197.

[4]-Hoexter, Op.cit, p.25.

[5]- Devoulx, **Les édifices…**, Op.cit, p.224.

[6]– يظهر من خلال هذا العقد الذي سجل له بالمحكمة المالكية أن الانتهاء من عملية تجديد المسجد كانت في أوائل جمادي الثانية 1173هـ/ جانفي 1759م حيث ورد في نص الوقفية ما يلي "...أن المالك علي باشا حَبّس جميع العلوي=

تعود إلى سنة 1174هـ/1760م[1]، وجعل الانتفاع من غلة العقارات التي أوقفها المتمثلة في علويين ودارين تؤول مباشرة لمصالح المسجد مثل توفير ما يحتاجه من زيت وحصير وترميم ودفع رواتب موظفيه[2]، الذين بلغ عددهم ثمانية عشرة موظفاً إثنى عشرة منهم قائمين على الشؤون الدينية والتربوية، وهم خطيب وإمام وقارئ، وباش مؤذن وثمانية مؤذنين، أما عن القائمين بشؤون النظافة وغيرها فقد كان عددهم ستة موظفين وهم كَنّاس وشّعال وحامل عكاز الخطيب، وأخر مكلف بكَنس المرحاض إضافة إلى اثنين مكلفان بتفريش المسجد[3].

ويعود الحاق مسجد على باشا بإدارة فقراء الحرمين إلى ربيع الثاني 1174هـ/ نوفمبر 1760م[4]، وهو ماتضمنه عقد أخر محفوظ بدكان الحرمين الشريفين مجموع الأملاك الموقوفة من طرف المُؤسس، حيث بلغ عددها تسعة وعشرون عقاراً واقعة في مناطق مختلفة بمدينة الجزائر[5]، وجعل المُحَبس الحيازة في يد وكلاء الحرمين الشريفين، وإشترط أن تخرج من مجموع الأملاك الموقوفة في كل شهر، للقائمين على شؤون المسجد[6]، أما باقي الغلة فتصرف فيما يحتاجه المسجد من ترميم وضروريات أخرى كالحصائر والزيت والقنادل، وما فضل من الغلة ينتفع بها فقراء الحرمين الشريفين.

=أسفل مدفع جربة على الجامع الجديد الذي استجد بناؤه هو الآن الكاين بزاوية سيدي الأكحل ليصرف كراء العلوي في مصالح الجامع المسطور..." **أنظر**: أ.و.ج، م.ش، ع 61، و3.

[1]– عن أوقاف الداي علي باشا نقسيس هذا المسجد " **أنظر**: أمير، مرجع سابق، ص.109 وأيضا ص ص.138–139.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 61، و1 و2 و21.

[3]- A.O.M, 1MI, B60, Z 153.

[4]-Hoexter, Op.cit, p.26.

[5]– وتتمثل في سبعة ديار واقعة في كل من الرحبة القديمة، وسيدي شعيب وحوانيت زيان، وأعلى العين المزوقة، وقرب المارستان، وبحارة سباط العرص، وسوق العطارين. وأربعة علويات تقع في حومة بن جاور علي، وأسفل حوانيت جلابي، وأسفل مدفع جربة، وأخرى بحارة سباط العرص، وعشرة حوانيت خمسة منها تقع بدار بالقرب من دار الإنكشارية القديمة، وأيضا بالقرب من المسجد الموقوفة عليه، أما الحوانيت الأخرى فثلاثة منها كانت واقعة بالتماقين واحدة قرب سوق وأخرى بكجاوة مخصصة لحرفة الحفافة، وتمثلت باقي الأملاك الموقوفة في إسطبل قرب زنقة سيدي الأكحل، ونصف ثمن فندق خارج باب عزون المعروف بفندق سبيع، وكوشة معروفة بكوشة جيجي إبراهيم، وأيضاً مخزن أسفل حوانيت بن رابحة، وبيت بحومة السلاوي، مع ثلاثة أرباع من حوش بوطن بني خليل، وهي أملاك تجسد الثراء الذي كان عليه الحكام.**أنظر**:
- A.O.M, 1MI, B60, Z 153.

[6]– بلغت القيمة التي خصها لموظفي المسجد 54 ريال وربع الريال، عن كيفية توزيعها على موظفي المسجد أنظر:
- A.O.M, 1MI, B60, Z 153.

المبحث الثاني: مؤسسة سُبل الخيرات ومساجدها:

1- تأسيس مؤسسة سُبل الخيرات:

وردت هذه المؤسسة في الوثائق الشرعية باسم "سُبل الخيرات" وأحيانا أخرى بـ سَبيل الخيرات، ويعود تأسيسها إلى سنة 999هـ/1584م[1] على يد شعبان خوجة[2]، وقد ذكرت الأستاذة زكية زهرة أن أول تاريخ عثرت عليه بخصوص مؤسسة سُبل الخيرات يعود إلى سنة 1032هـ/1622م غير أنها رجحت أن انشاؤها يعود لفترة سابقة لتاريخ السجل، وهذا بناءً على الوقفيات التي تضمنها[3]. أما الباحث عقيل نمير فقد ذكر أن إنشائها كان من طرف شعبان أغا سنة 1073هـ/1662م[4]؛ أي في عهد الأغوات وهو أمر جد مستبعد مثلما سنبينه في تأسيس الجامع الجديد الذي كانت مؤسسة سُبل الخيرات من أهم المساهمين في بنائه.

هذا عن تاريخ تأسيسها، أما بالنسبة لأهدافها فتمثلت في الاهتمام بالأوقاف الموجهة لأتباع المذهب الحنفي، كما كانت تُقدم إعانات للفقراء والمعوزين، وتكفلت بدفع مرتبات حوالي 88 طالبًا أو قارئًا ملحقين بالمساجد التي تحت إدارتها[5]، والبالغ عددها إثنى عشرة مسجداً[6] وهي، جامع القايد صفر، وجامع السيدة، وجامع الجديد وجامع المصلى وجامع شعبان خوجة، وجامع كتشاوة، وزاوية الشبارلية والمسجد والمدرسة المُلحقين بها، وجامع دار

---

[1]– إن سنة 999هـ تعادل سنتي 1590–1591م. وهي تمثل بداية فترة حكم مُؤسس مؤسسة سُبل الخيرات وهو شعبان خوجة الذي استمر في الحكم إلى غاية سنة 1594. أما 1584م فيقابله بالهجري 992 هـ ، وقد سبق وأن تعرضت الأستاذة زكية زهرة إلى هذا الخطأ في المقابلة بين التاريخين الهجري والميلادي **أنظر**:

- Zahra, **D'Istanbul…** Op.cit, pp.35-54.

[2]- **Tableau...**, Op. cit, p.223**.** De Janssans, Op. cit, p.33

[3]- Zahra, **D'Istanbul…** Op.cit, p.54.

[4]– عقيل نمير، "**حول أوقاف مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر "أوقاف سبل الخيرات من خلال المساجد الحنفية**"، الجزائر أثناء القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر، دراسات إنسانية، الجزائر، ماي 2001، ص.120.

[5] -**Tableau...**, Op. cit, p.223.

[6]– أغلب الدراسات التي تناولت الموضوع قبل 2012م ذكرت وجود مابين ثمان إلى تسعة مساجد **أنظر**:

– عقيل نمير، مرجع سابق، ص.221.

– زكية زهرة، "**حول الأهمية التاريخية لأوقاف الأحناف بمدينة الجزائر من خلال ثلاثة نماذج من الوثائق**"، أعمال ندوة الوقف في الجزائر أثناء القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر، دراسات إنسانية، الجزائر، ماي 2001، ص.157.

- **Tableau...**, Op. cit, p.223. De Janssans, Op. cit, pp.33-34.

القاضي، وجامعا القصبة الداخلي والخارجي، وجامع دار الإنكشارية القديمة[1] وجامع القشاش[2].

تحتل مؤسسة سُبل الخيرات المرتبة الثالثة من حيث قيمة مدخولها السنوي بعد مؤسسة الحرمين الشريفين والجامع الأعظم. وقد ازدادت أهميتها في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني فأصبحت تحتل المرتبة الثانية بعد مؤسسة الحرمين الشريفين، من حيث وفرة مداخيلها وكثرة أوقافها العائدة أساسًا إلى غنى الطائفة التركية وجماعة الكراغلة التي كانت توقف أملاكها لصالح المساجد الحنفية نظراً لإنتسابها إلى المذهب الحنفي[3].

إن إنشاء مؤسسة سُبل الخيرات كان خاصية تميّزت بها الجزائر، حيث لم يكن يوجد ما يعادلها في الإيالات التي كانت تابعة للدولة العثمانية أين كان المذهب الحنفي متبعا أيضاً سواء في تونس وطرابلس الغرب أو حتى مصر، وبذلك تَثّبت وجودهم في مدينة الجزائر ومجتمعها[4].

1-1 كيفية تسير مؤسسة سُبل الخيرات:

خضعت مؤسسة سُبل الخيرات إلى نظاماً مُحكماً، فقد حدّدت مقراً لها في حانوت يوجد بالبادستان[5]، الذي أشارت إليه الوثائق بـ" دُكان سُبل الخيرات" أو دُكان الجلوس بالبادستان[6] بالبادستان[6] وفيه كان يَجلس أهم موظفيها كالوكيل، والخوجة، والكاتب، ورفيق الوكيل. كما خُصصّ لها صندوق يُمثل خزينتها الخاصة حيث تُودع فيه أموال المؤسسة سواء كانت صدقات نقدية أو ما يجنى من كراء واستغلال أملاكها الموقوفة[7].

ويمثل المفتي الحنفي أعلى موظف في الهيئة القضائية لمؤسسة سُبل الخيرات، وكان تعينه يتم مباشرة من استانبول ثم أصبح يعين في مدينة الجزائر، ومن أهم المفاتي الأحناف نذكر ابن العنابي الذى تولى الإفتاء قرابة ثلاث وعشرين سنة من سنة 1213هـ/1797م إلى

---

[1]- Zahra, **D'Istanbul…** Op.cit, pp.116- 145.

[2]– وهي كلها واقعة داخل أسوار المدينة ماعدا جامع المصلى الذي بني خارج باب الوادى...**أنظر**:

- Zahra, **D'Istanbul…** Op.cit, p.60.

[3]– سعيدوني، **دراسات**...، مرجع سابق، ص.88.

[4]- Zahra, **D'Istanbul…**, Op.cit, p.55.

[5]– كانت مصاريف كرائه تدفع كل سنة من ريع أوقاف سُبل الخيرات.

[6]– أ.و.ج، ب، ع33، س423/325.

[7]- Zahra, **D'Istanbul…**, Op.cit, p.54.

سنة 1236هـ/1820م[1]، ولم يكن منصب المفتي محددًا بفترة زمنية معينة؛ بل وصل بعضهم إلى المنصب مرات متفرقة مثلما هو الحال بالنسبة لحسين العنابي الذي تولاه لأربعة مرات[2]. أما مهامه فتتمثل في الفصل في المنازعات والفتوى في القضايا التي كانت ترد إليه من مدينة الجزائر والمناطق الأخرى، وقد كثر عددها في بعض أيام فصل الخريف بسب الخصام على أراضي الحراثة[3]، كما تجسد دوره في مناقشة القضايا المعروضة على المجلس المجلس العلمي، وتفيض سجلات المحاكم الشرعية بتلك القضايا كما سيأتي تفصيله في الفصل الخامس.

ويأتي في المرتبة الثانية، القاضي الحنفي[4] الذي كان يُعين من طرف الباب العالي أيضاً ولم يكن هذا المنصب محدد بمدة زمنية معينة، أما مهامه فكانت متعددة منها حضوره الضروري في جلسات المجلس العلمي للفصل في مختلف القضايا والنزاعات، وعلاوة على المهام القضائية كان القاضي يقوم أيضا بمهام المُدرس والخطيب[5].

تولى مهمة تسيير مؤسسة سُبل الخيرات مجموعة من الموظفين موزعين على ثلاثة أصناف: يشمل الصنف الأول الموظفين الإداريين وعلى رأسهم الوكيل، الذي يمثل العمود الفقري للمؤسسة، وقد هيمن العنصر التركي على هذه الوظيفة لا سيما الجيش الإنكشاري من بولكباشية وأغوات وكذا صنف المتقاعدين. ففي أواخر شهر ربيع الأول من سنة 1168هـ/ 1756م تولى بابا محمد بلكباشي منصب الوكيل[6] خلفًا لعمر خوجة بولكباشي بن

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، **رائد التجديد الجزائري محمد ابن العنابي المتوفى 1850 صاحب كتاب السعي المحمود في نظام الجنود**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، 1990، ص.8.

[2]– تم تعينه في المرة الأولى خلفًا لمحمد بن الماستجي، وبقي حوالي ثلاثة سنوات، وفي المرة الثانية بقي شهرين فقط، وفي الثالثة بقي عشرين شهراً. أما في المرة الرابعة والأخيرة فقد بقي ثلاث سنين وثلاثة أشهر...**أنظر**:

– ابن المفتي، مصدر سابق، ص ص. 86–92.

[3]– عبد القادر، مرجع سابق، ص.8.

4– للمزيد عن الشخصيات التي تولت منصب القضاء الحنفي، وكيفية تعينهم ومدة بقائهم في المنصب، وكذا نشاط القُضاة ومختلف الشعارات التي إتخذوها... **أنظر**: عائشة غطاس، "**القضاة الأحناف بمدينة الجزائر (1560–1858)**"، منشور في المجتمع والدولة في العالم العثماني، المجلة التاريخية المغربية، العدد 17–18، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، سبتمبر/ أيول 1998م، ص ص.371–377.

[5]- Zahra, **D'Istanbul…**, Op.cit, pp. 103-104.

[6]– لم تكن مدة تولي منصب الوكيل مُحددة بفترة زمنية معينة فبعضهم تولاها لمدة عشر سنوات مثل، مصطفى بن الحاج علي من 1158هـ/1745م إلى سنة 1168هـ/ 1755م، والبعض الآخر تولاه لفترة قصيرة مثل مصطفى خوجة بن محمد=

مصطفى[1]، ثم الحاج حسن بولكباشي بن سليمان، ثم محمد بولكباشي بن حسن سنة 1169هـ/1757م، وكذلك الحاج خليل التركي بن حسن من سنة 1186هـ/1772-1773م إلى سنة 1191 هـ/1777م، ومن المتقاعدين في الجيش نذكر، مصطفى التركي معزول أغا سنة 1206هـ/1791م، وخليل التركي منزول أغا سنة 1208هـ/1793-1794م، وفي سنة 1212هـ/ 1797-1798م كان يشغل منصب الوكيل حسن معزول أغا بن محمد، كما تولاه الخوجات مثل مصطفى خوجة بن محمد، ومحمود خوجة بن خليل التركي، وحسن خوجة بن حسن الذي كان يشغله سنة 1244هـ/1828م[2]. وبعد حوالي سنتين من الإحتلال الفرنسي للجزائر تولى منصب الوكيل، السيد محمد بن أحمد الشريف خلفاً لعبد الرحمن صطمبولي[3].

وللوكلاء مهام متعددة منها، صيانة العقارات الموقوفة لصالح المؤسسة بترميمها وتجديدها وتبيضها وإصلاح كل ما تعطل منها[4]، وشراء عقارات أخرى لاستغلالها لصالح أوقاف سُبل الخيرات، والحرص على التصرف في الأموال الموقوفة حسب ما اشترطه المُحبسين، ومن ذلك قيام السيد عمر خوجة وكيل سُبل الخيرات بشراء دار واقعة بحومة قاع السور من الحاج حسين بولكباشى بن محمد ناظر بيت المال، وبعد أن تقاضى البائع جميع حقوقه، صرّح وكيل سُبل الخيرات أن المبلغ الذي دفعه كان من باقي المال الذي أودعه الحاج أحمد بن موسى في المؤسسة بعد أن أوصى باستغلاله في شراء أوقاف تُخصص غلتها لأربعة حزابين، اثنين منهم لقُراء الحزب بجامع السيدة في الصباح وأثناء العصر، ولحزّاب واحد بالجامع الجديد، إضافة إلى حزّاب آخر بمسجد السوق الكبير المعروف بجامع القبايل[5].

=الذي بقي في منصبه خَمس سنوات من سنة 1213هـ/ 1797م إلى سنة 1217هـ/ 1802 م، والبعض منهم تولاه لمدة ثلاثة أشهر فقط مثلما هو الحال بالنسبة لـ عبد القادر البراملي، ويلاحظ أيضا رجوع بعض الوكلاء إلى مناصبهم بعد تخليهم عنها ...**أنظر:**

- Zahra, **D'Istanbul…**, Op.cit, p.117.

[1]- أ.و.ج، ب، ع34، س 428/330.

[2]- A.O.M, 1MI, B 31, Z 63.

[3]- أ.و.ج، ب، ع34، س 429/331.

[4]- ورد في أحدى عقود التحبيس أن محمد بيك معزول أغا بن أحمد، حَبّس دارًا ودويرة على سُبل الخيرات، وقد وصف العقد حالة العقار بما يلي: "... وقد خلفها لنا خربة- أي الدويرة- وأقام الوكلاء بنائها وهم المعظم الأرفع السيد الحاجي خليل ورفيقه بابا أحمد معزول أغا..." **أنظر:** أ.وج، ب، ع34، س435/337.

[5]- A.O.M, IMI, B 31, Z 63.

ومن مهامه أيضا توفير المؤونة للموظفين بالمؤسسة، ودفع أجور العمال والقائمين على تسييرها، إضافة إلى المساهمة في الصدقات المُخصصة لمدينة الجزائر[1]. ولا يمكن للوكيل إضافة تغييرات لم يدرجها المُؤسس، إلا إذا نص مضمون الوقفية على ذلك، كما يقوم بتنفيذ قرارات اجتماع المجلس العلمي أو القرارات المتوصل إليها على مستوى المحكمتين الحنفية والمالكية في القضايا التي تخص أوقاف مؤسسته.

ويُعتبر حضور الوكيل ضروريا في الجلسات التي تتم على مستوى المحكمتين الحنفية والمالكية، وأيضا في المجلس العلمي وذلك إذا تعلق الأمر بقضية تخص مؤسسة سُبل الخيرات ومساجدها. ويكتسي رأيه أهمية بالغة فيما يخص قضايا المعاوضة والعناء أو في قضايا الخصومات حول الأملاك الموقوفة[2].

ويُساعد الوكيل في أداء مهامه عدد من الموظفين يعملون تحت أوامره وهم، الخوجة وهو المسؤول عن خزينة المؤسسة من مداخيل ومصاريف، وكاتب يقوم بتحرير ما توصل إليه اجتماع الوكيل بالخوجة، وشاوش مكلف بحراسة دكان الوكيل؛ أي مقر مؤسسة سُبل الخيرات، ومن المساعدين أيضًا رفيق الوكيل[3] الذي يحضر بجانب الوكيل عندما يَجري هذا الأخير حساباته مع الخوجة، والعَسّاسين المكلفين بحراسة المساجد والفنادق والمقاهي التابعة لسُبل الخيرات، وقد تولى هذه المهمة العنصر البسكري، كما نجد الصايجي الذي لم تشر الوثائق إلى مهامه، والعُدول؛ أي كُتاب العقد، وكذا وكيل الحرج مكلف بالمؤونة[4].

ويشمل الصنف الثاني المُشرفون على المهام الدينية والتربوية وهم، الخطيب والإمام والمُدّرسين والمُؤّذنين والحَزابين ومُؤدبي الصبيان والقُراء والطُلبة، والدوّال هذا الأخير الذي لم تحدد الوثائق مهامه بشكل دقيق، ففي الجامع الجديد ورد بعبارة دوال المفتي، وفي المساجد الأخرى تم الإشارة إلى الدوال فقط، ومهامه في بعض الأحيان كان يمارسها موظفين آخرين

---

[1]– م.و.ج، ب، ع 34، س 435/337. وأيضا ع33، س 424/326.

[2]- Zahra, **D'Istanbul…**, Op.cit, pp.118- 119.

[3]– أُسند منصب رفيق الوكيل للعنصر التركي خاصة الجيش الإنكشاري منهم، بابا أحمد منزول أغا ...**أنظر**: أ.و.ج، ب، ع 34، س435/337.

[4]– لتفاصيل أكثر عن مهامهم ورواتبهم **انظر**:

- Zahra, **D'Istanbul…**, Op.cit, pp.148–161.

في المؤسسة ذاتها ففي جامع صفر كان الشعّال هو الدوّال، وفي جامع القشاش كان القاضي الحنفي هو الدّوال[1].

واهتم الصنف الثالث، بكل ما يتعلق بشؤون الصيانة والنظافة، فالشّعالين مثلا يهتمون فقط بالإنارة في المساجد الحنفية، وأحيانا أخرى يشغل مهمة شّعال الحزّاب والمؤذن، كما نجد الفرّاشين والكنّاسين والنفّاظين، والغسّالين؛ أي المكلفين بتنظيف المراحيض، إضافة إلى موظف آخر يهتم بالجبانة القديمة لجامع المصلى[2].

ومنه يتبين أن مُؤسسة سُبل الخيرات خضعت إلى تنظيمًا محكمًا رُعي فيه توزيع المهام بشكل دقيق، وهو ما مكنها من التسيير الجيد للمؤسسة والاهتمام بأوقاف المساجد التابعة لها. وسنقتصر في هذه الدراسة على تعريف المساجد التابعة لمؤسسة سُبل الخيرات والتي ساهم الجيش في أوقافها.

2-1 المساجد الحنفية التابعة لمؤسسة سُبل الخيرات:

1-2-1 جامع السيدة:

يعتبر جامع السيدة من أقدم المساجد الحنفية بمدينة الجزائر؛ إذ يعود بناؤه إلى ما قبل سنة 936هـ/1528م؛ أي إلى السنوات الأولى للارتباط الرسمي للجزائر بالباب العالي، مثلما هو مبين في إحدى عقود المحاكم الشرعية[3]، وإنه لمن الأهمية الإشارة إلى أن هذه الوثيقة هي نفسها المعتمدة من طرف محافظ الأرشيف ألبير دوفو (Albert Devoulx) أثناء تعرضه

---

[1]- Zahra, **D'Istanbul…**, Op.cit, pp.161- 171.

[2]– عن مهام ورواتب المكلفين بأمور الصيانة والنظافة **أنظر**:

- Zahra, **D'Istanbul…**, Op.cit, pp.171-175

[3]– ورد في نص الوثيقة ما يلي" الحمد لله الذي يشهد به من يتسمى عقب تاريخه شاهداً بمضمنه أنه يعرف المرحوم بكرم الله تعالى الشيخ أحمد بن سالم سلمون الأندلسي معرفة كافية معتبرة شرعاً يشهد بها ويشهد مع ذلك أنه كان في قايم حياته وصحته مما تقدم عن تاريخه بنحو ست وثلاثين عاماً غرس الموضع المعروف بالرقايع من أحباس جامع السيدة الكاين خارج باب الواد أحد أبواب الجزائر...بإذن ناظر الأحبّاس إذ ذاك وهو الشيخ المكرم المرحوم سعيد بن أحمد الشريف الحمزي على صفة المعاوضة وحكمها وعلى أن يكون له نصفها بعد تمام غراستها وإطعامها وللحبس نصفها الأخر يغرسها كرمان وأشجار مختلفة وكمل غراستها وصار بذلك شريكاً مع الحُبس وصار المعلم أحمد المذكور يخدمها ويوم بها...ويعطي واجب الحبس لناظره في كل عام مدة أعوام إلى أن توفي... وورثه ورثته وصاروا الورثة المذكورين يقومون بجميع مؤنها بحوزتهم ويعطوا مناب الحبس لناظره حتى الآن...أواخر جمادي الأخرى عام إثنين وسبعين وتسعمائة"... **أنظر**:

- A.O.M, 1MI, B 28, Z 55.

للمؤسسات الدينية[1]، غير أن قراءته السطحية للوثيقة جعلته يأخذ فقط التاريخ الموجود في نهاية العقد وهو 972هـ/1664م، والذي اعتبره أقدم تاريخ عثر عليه بخصوص جامع السيدة، وقد أخذ عنه أغلب الباحثين[2] الذين تعرضوا لهذا المسجد[3]. أما الزهار فقد ذكر أن بناؤه يعود إلى فترة سابقة للوجود العثماني، وكان مسجدًا مالكي المذهب وبدخول العثمانيين إلى الجزائر وبنائهم لدار الإمارة بالقرب منه جعلو له إماماً حنفيًا[4].

هذا عن تاريخ تأسيسه، أما تشييده فكان من طرف امرأة لم تصرح باسمها[5]، وأرجع الزهار في مذكراته إلى أن بناؤه كان من طرف بنت مولاي الناصر ملك بجاية[6]، وبذلك فهو ليس المسجد الوحيد الذي أسسته امرأة، فمن المساجد الأخرى المؤسسة من طرف النساء نذكر، مسجد الرابطة ويُعرف أيضا بمسجد المرابطة الزرزورة الواقع قرب باب البحر وسوق الحواتين، وهي الأخرى لا يُعرف عن حياتها الشيء الكثير ماعدا أنها كانت إمرأة تقية[7]، وأيضا مسجد ستي مريم أو ستنا مريم التي لا نعرف عنها سوى أنها كانت امرأة تقية وهبت جزء من ثروتها لبناء مسجد حمل اسمها[8].

---

[1]– لم يذكر ألبير دوفو ترجمة كاملة للعقد، غير أنه ذكر ما يؤكد اعتماده على نفس الوثيقة عندما أشار إلى أن سعيد بن أحمد الشريف الحمزي أول من تولى النظر على أوقاف جامع السيدة، سنة 972هـ/1564–1565م..**أنظر**:
- Devoulx, **Les édifices…,**Op.cit, p.155.

[2]– ومن هذه الأعمال نذكر:
- Samia Chergui, **Les mosquées d'Alger construire, gérer et conserver (XVIe–XIXe siècles)**, P.U. Paris- Sorbonne, 2011, p.54.
-Akael Nomeir, **Les fondations pieuses à Alger au XIIIe siècle (Une études comparative de Waqf,** volime1, thèse de doctorat de université de Provence, université d'Aix-Marseille 1 UFR ABTHIS, Juin 2002.
- Zahra, **D'Istanbul…**, Op.cit, p.63. Cresti, Op.cit, p.13.

[3]– أما المؤرخ أبو القاسم سعد الله فلم يذكر السنة التي أوردها دوفو رغم اعتماده الكبير عليه في تاريخ الجزائر الثقافي، واكتفى بالقول إن جامع السيدة يعد من أقدم المساجد الحنفية بمدينة الجزائر. **أنظر**: سعد الله، **تاريخ** ...، مرجع سابق، ص.253.

[4]– الزهار، مصدر سابق، ص ص.31–32.

[5]- Devoulx, **Les édifices…,**Op.cit, pp.152- 153.

[6]– الزهار، مصدر سابق، ص.31.

[7]- Devoulx, **Les édifices…,**Op.cit, pp. 149–150.

[8]– عُرف أيضا بمسجد ابن نيقرو لأن القائمة على بنائه جعلت إداراته متوارثة في عائلة نيقرو، ويقع بشارع باب الوادي وهو مسجد صغير بدون منارة، ويحتوي على بابين واحدة تُطل على سيدي فروح، والأخرى وهي الرئيسية تُطل على شارع باب الوادي، ووصلت عائداته سنة 1834م إلى 1261 فرنك، وفي 2 مارس 1837م تم تهديمه من طرف السلطات الفرنسية لتوسيع الطريق…**أنظر**: - Devoulx, **Les édifices…**, Op.cit, p.53- 55.

يقع جامع السيدة قرب دار الإمارة وأيضا قرب سوق الخضارين، وفيه يؤدي الداي وحاشيته والشخصيات الهامة صلاة الجمعة[1]، وهو نفس اليوم الذي كان ينعقد فيه اجتماع مجلس الأمناء لاتخاذ القرارات وإيجاد حلول جماعية للقضايا العالقة، خاصة ما تعلق منها بالحياة الاجتماعية والنشاط الحرفي والمعاملات التجارية، وكذا الضرائب المفروضة على الجماعات الحرفية[2]، وقد وصفه أسير الداي كاثكارت بأنه مسجد صغير أنيق البناء يحتوي على قاعة كبيرة مغطاة بالحصير وبعض قطع السّجاد، ولا يحتوي على أي نوع من الزخارف باستثناء آيات قرآنية منقوشة على الحائط، وبه سدّة يُقرأ منها القرآن، ومنبر يَقف عليه الإمام لقراءة الخطبة، ولا يتوفر على فوارة لذلك كان المصلون يأتون متوضئين[3].

وذكره دوفو (Devoulx) الذي استعان في وصفه للمسجد بـ (Auguste Lodoyer) أحد أعضاء الجمعية التاريخية الجزائرية، بأن مظهره الخارجي لم يكن يثير الانتباه فكان محاطًا بعدد كبير من المنازل المتجمعة والمتداخلة غير متناسقة مع عدم وجود أي فصل لشوارعها ولو لرؤية عصفور يطير[4]، وبابه الخارجي مصنوع من الخشب ويقع في الجهة الغربية ومقابل للمدخل الرئيسي لساحة القصر. أما مظهره الداخلي فكان عكس ذلك حيث توجد به قبة أنيقة ورسومات وفي وسطه 20 عمود كبير من الرخام الأبيض[5]. وذكره الزهار في حديثه حديثه عن المؤامرة التي دبّرها والي خوجة مع مجموعة من الجيش ضد الداي مصطفى باشا وهو يؤدي صلاة الجمعة، "بأنه يحتوي على خَمسة أبواب، ثلاثة منها مقابلة لدار الإمارة وبَابًا آخر ناحية بيت المال إضافة إلى باب أخر يؤدي لسكة الصاغة، كما وُجد به نفق

---

[1]- Haëdo, Op.cit, p.208. Boyer, **La vie**…, Op.cit, p.76.

– كاثكارت، **مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب**، تر إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص ص.97–98.

[2]– نذكر منها الإجتماع الذي تم سنة سنة 1108هـ/1696م بخصوص القيمة الملزم بدفعها من قبل شيخ البلد، وبعد الإجتماع بجامع السيدة تقرر استخلاصها من مختلف الصُناع، وقد أثيرت عدة قضايا في إجتماع آخر منها، الغرامات المفروضة على الأمناء وأصحاب الحرف، وكراء حانوت سنة 1112هـ/1700م، وقضية الخيول التي تم شراؤها وعددها ستمائة وسبعة عشرة خيلاً... للمزيد **أنظر**: ابن الشويهد، مصدر سابق، ص ص.92–96. وأيضا ص.120، ص ص.125– 126، وأيضا ص. 133.

[3]– كاثكارت، مرجع سابق، ص ص.97–98.

[4]– يظهر أنه أراد من هذا الوصف تبرير تهديمه من قبل السلطات الفرنسية لأجل إعادة تهيئة المدينة وتوسيع طرقها القديمة وإحداث أخرى جديدة.

[5]- Devoulx, **Les édifices…**, Op.cit, p.154.

صغير يؤدي مباشرة لدار الإمارة[1]، وهو أمر طبيعي باعتباره المسجد الرئيسي الذي يؤدي فيه الداي ووزرائه صلاة الجمعة. كما أن ذكر الخندق يوحي بأن بناءه تزامن مع بناء قصر الجنينة أو قبله[2].

أما عن بداية تسييره من قبل مؤسسة سُبل الخيرات فتعود الإشارات الأولى لها إلى شهر رمضان من سنة 1088هـ/ ديسمبر 1672م[3]. إن مدة قرن وأربعة وأربعون سنة الفاصلة بين تأسيس جامع السيدة وإلحاقه بمؤسسة سُبل الخيرات تجعلنا نتساءل عن كيفية تسييره قبل إلحاقه بالمؤسسة، ويبدو من خلال بعض الأسماء الواردة في العقود الشرعية أن مهمة تسييره قد أوكلت إلى العنصر الأندلسي والتركي، وكان أولهم سعيد بن الشريف الحمزي الذي يعود توليه إدارة جامع السيدة وأحبّاسه إلى ما قبل سنة 936هـ/1528م[4]، وفي سنة 1074هـ/1663-1664م أشرف عليه حسين بن مصطفى القاضي الحنفي، ثم الحاج علي بن علي المعروف بابن السينسوا، والحاج محمد بن الحجّام سنة 1090هـ/1679-1680م[5]. كما تشير إحدى العقود الشرعية إلى أن إدارته كانت بيد الحاج إبراهيم الصباغ بن الحاج حميدة الأندلسي والحاج حسن أغا التركي سنة 1115هـ/1703م[6].

هذا وقد قام ناظر بيت المال صاري مصطفى أغا سنة 1112هـ/1700-1701م ببناء مكتب؛ أي مدرسة مُلحقة بالجامع لتعليم الأطفال وهو ما سنتعرض له في الفصل الموالي.

تعرض جامع السيدة بحكم موقعه القريب من البحر إلى تَحطم بعض أجزائه جراء الحملات الأوروبية على مدينة الجزائر منها، حملة دوكان الفرنسي سنة 1683م، ونتيجة لذلك قام الباشا حسين ميزومورطو(1683-1688) بتجديده في شهر ذي الحجة من سنة 1099هـ/ سبتمبر 1688م[7]، كما تعرض لأضراراً أثناء حملتي "الدون أنطونيو بارثيلو Don)

---

[1]- الزهار، مصدر سابق، ص.81.

[2]- لا يوجد تاريخ محدد لبناء دار الإمارة وقد أرجعته إحدى الداراسات إلى ما بين 1516-1530م **أنظر**:

-Missoum, Op.cit p.146.

[3]- Zahra, **D'Istanbul…**, Op.cit, pp.66-67.

[4] - A.O.M, 1MI, B 28, Z 55.

[5]- Devoulx, **Les édifices…**, Op.cit, p.155.

[6]- أ.و.ج، م.ش، ع 140، و66.

[7]- Zahra, **D'Istanbul…**, Op.cit, p.65.

(Antonio Barcelo الأولى والثانية سنتي 1783 و1784م[1]، وفي سنة 1785م جاءت أهم محاولة لتجديده من طرف الداي محمد بن عثمان باشا (1766–1791) فزينه بأعراص الرخام الأبيض، كما نمّق حيطانه بالزليج وأعراص الرُخام[2]، ولم يكتف بتجديده فحسب بل عمل على توسيع مساحته فضم إليه كل الحوانيت التي كانت مجاورة له[3].

لقد احتفظ جامع السيدة بدوره كمسجد للحكام إلى غاية سنة 1817م[4]، لما نقل الداي علي خوجة مقر إقامته إلى أعالي القصبة، وبذلك أصبح جامع القصبة الواقع داخل القصبة الجديدة[5] مركزا لصلاة الحُكام.

وبخصوص مصيره بعد الإحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، فقد كان أول المؤسسات الدينية التي تعرضت للهدم حيث بدأت عملية تهديمه مع المنازل المجاورة له سنة 1830م باستعمال الفؤوس والمطارق، غير أنهم وجدوا صعوبة في إزالة منارته التي بقيت قائمة إلى غاية شهر نوفمبر من سنة 1832م. ولم يكن الهدف من تهديمه توسيع الطريق إلى القصر الذي تم تحويله إلى مركز عسكري ومخازن، ولكن للحصول على مساحة مكشوفة داخل المدينة لاستعمالها كتجمع للدفاع في حالة حدوث تمرد من طرف السكان المحليين[6].

---

[1]– رغم انتصار الجزائر في الحملتين غير أنهما أحدثتا خسائر بالنسبة للطرفين وكانت أكثرها ضخامة على الجزائر، فقد تعرض قصر الجنينة والمناطق المحاورة له لقذف بالقنابل مما جعل الداي ينتقل مؤقتًا إلى القصبة الموجودة في أعلى المدينة، وخلال هذا الهجوم تضرر أكثر من 400 منزل والدكاكين والمساجد والزوايا، وتعرضت مباني أخرى لأضرار أقل، منها ثمانية منازل للفرنسيين من مجموع اثنا عشرة منزلا، كما أحرقت قنصلية كل من السويد وفرنسا. أما البحرية فلم تتأثر كثيرا بذلك القصف، لتفاصيل أكثر عن قوام الحملة وأحداثها ونتائجها **أنظر**:

– الزهار، مصدر سابق، ص ص.31–33.

- Grammont, Op.cit, p.266- 269.

[2]– الزهار، مصدر سابق، ص.24.

[3]- Devoulx, **Les édifices…**, Op.cit, p.153.

[4]- Shuval, Op.cit, p.192.

[5]– هو مسجد للخطبة، تم بناؤه من طرف الداي حسين، وكان ذلك استكمالاً لتهيئة مقره الجديد في القصبة حيث ذكر الزهار أنه " بعدما استقر أياما – أي الداي حسين–، شرع في إكمال بناء القصبة وبناء دار سكناه وديار أخرى بإزاء داره، ورتب السرايا وبنى المسجد للخطبة"، أما عن القائمين على شؤونه فكان عددهم قليل وهم خطيب، وبسكري وهذا الأخير أوكلت إليه مهام متعددة كالحراسة والنظافة عن هذا المسجد **أنظر**:

– الزهار، مصدر سابق، ص.144.

- Zahra, **D'Istanbul…**,Op.cit, p.85.

[6]- Devoulx, **Les édifices …**, Op.cit, p.156.

1-2-2 جامع القايد صفر:

يُعتبر جامع القايد صفر ثاني المساجد الحنفية التابعة لمؤسسة سُبل الخيرات؛ إذ يرجع تشييده إلى سنة 940هـ/1534م، واستغرق بناؤه حوالي تسعة أشهر من رجب 940هـ/جانفي 1534م إلى ربيع الأول941هـ/ سبتمبر 1534م، وقد قام ببنائه عبد الله صفر وهو مسيحي اعتنق الإسلام ثم أعتقه خير الدين بربروس فأصبح يسمى القايد صفر بن عبد الله، وقد أهّله إلمَامه باللغة العربية وتعمقه فيها من أن يُصبح حزّابا[1]، وذهبت الأستاذة زكية زهرة إلى الاعتقاد أنه كان يمارس نشاط أخر مكنه من تكوين ثروة خاصة، ذلك أن راتب الحزّاب لم يكن يساعد على بناء مسجد[2].

وبالنسبة لمكان بنائه فقد اختار له مؤسسه الجهة العليا من المدينة، وأرجع نور الدين عبد القادر ذلك إلى اتساع الموضع مقارنة بالناحية السفلى من البلد، إضافة إلى توقع الأتراك بأن المدينة ستمتد إلى سَند الجبل فيتيسر للحنفية والمالكية قضاء صلواتهم وإقامة دروسهم[3].

وتَعود الإشارات الأولى في الوثائق الشرعية لجامع القايد صفر إلى ما قبل سنة 950هـ/ 1544م، وفي هذه السنة كان يُشرف على أحبّاسه أحد الأندلسيين وهو يوسف بن مسعود بن هشام الشاطبي الذي اشترى بيتًا من إبراهيم الثغري وألحقه بأملاك الجامع بحكم نظره على أوقافه[4]. أما عن إلحاقه بمؤسسة سُبل الخيرات فتشير الأستاذة زكية زهرة إلى عدم وجود تاريخ مُحدد لذلك، وتعود أول إشارة عثرت عليها بخصوص تسييره من قبل مؤسسة سُبل الخيرات إلى شهر محرم 1226هـ/ جانفي1811م غير أنها استبعدت صحة هذا التاريخ، أو أن المسجد كان تابع في تسييره لمؤسسة وقفية أخرى[5].

---

[1]- Devoulx, **Les édifices …**, Op.cit,, pp.240-241.

[2]- Zahra, **D'Istanbul…**, Op.cit, p.61.

[3]– عبد القادر، مرجع سابق، ص.162.

[4]– جاء في نص الوثيقة ما يلي" اشترى المعلم المكرم يوسف بن سعود بن هشام الشاطبي للمسجد المعروف بجامع القايد صفر الكاين بأعلى ديار العمل سند الجبل داخل بلد الجزائر...من غلة أحبّاسه المقررة بيده"

- A.O.M, 1MI, B 55, Z 130

[5]- Zahra, **D'Istanbul…**, Op.cit, p.63.

وفي سنة 1242هـ/1826م قام الداي حسين بتهديمه كلية وإعادة بنائه، حيث ذكر الزهار بشأنه مايلي: "هدّم الأمير مسجد سافير وأعاد بناءه في نفس السنة"[1]، كما ورد في إحدى العقود الشرعية أن الداي حسين "... حبّس حانوتا على المسجد الذي جدّد بنائه وشيد أركانه الشهير بجامع القايد صفر سَند الجبل"[2]، وحبّس له جنّة في أوائل شهر رجب من سنة 1142هـ/جانفي 1730م[3]، ورأى دوفو (Devoulx) أن جامع صفر لم يفتقر إلى الأناقة حتى بعد تجديده فكان به ثمانية أعمدة كبيرة ومستديرة أربعة منها من الرخام والأخرى من الحجر[4]. أما محرابه فهو مزين باللونين الأبيض والأزرق وأيضا بالنسبة لتأطير النوافذ، كما تم تزين جزئه العلوي بالقرميد الأخضر[5]. وهو من المساجد القليلة التي سلمت من التهديم؛ إذ بقي قائمًا إلى يومنا هذا.

1-2-3 الجامع الجديد:

يُعد الجامع الجديد ثالث وأهم مسجد حنفي تابع لمؤسسة سُبل الخيرات، وعُرف باسم الجامع الجديد تفريقاً له عن الجامع الأعظم القريب منه[6]، كما سماه الفرنسيون بجامع المسمكة La Mosquée de la pêcherie [7]، وقد بني بالأمر الصادر من عسكر البلد؛ أي الجيش الإنكشاري في شهر 11 ذي القعدة من سنة 1066هـ/21 أوت 1656م[8]، على أنقاض مدرسة تُعرف بمدرسة المولى أبو عنان أو المدرسة العنانية[9] أو زاوية مولاي أبوعنان[10]

---

[1]- الزهار، مصدر سابق، ص.166.

[2]- أ.و.ج، م.ش، ع 100/99، و29.

[3]-A.O.M, 1MI, B8, Z 18.

[4]- لتفاصيل أكثر عن الشكل الخارجي والداخلي للمسجد، وعناصره الزخرفية إضافة إلى المواد التي استعملت في بنائه من خشب وحديد ورخام وغيرها **أنظر:**

- خليل وهيبة، **أطلس المعالم الدينية الإسلامية بمدينة الجزائر جرد وإحصاء**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الآثار الإسلامية، 2008- 2009، ص ص.51-67.

[5]- Devoulx, **Les édifices …**, Op.cit, p.246.

[6]- عبد القادر، مرجع سابق، ص.55.

[7]- Devoulx, **Les édifices…**, Op.cit, p.133.

[8]- أ.و.ج، ب، ع33، س423/325.

[9]- Devoulx, **Les édifices…**, Op.cit, p.140.

[10]- Ibid,142.

المتواجدة بالقرب من باب البحر والبادستان والقهوة الكبيرة[1]، وهي المنطقة التي تجمعت فيها فيها مختلف المؤسسات الدينية والسياسية والاقتصادية والعسكرية.

بلغت مساحة الجامع الجديد 1371 كلم[2]2، وهي ليست كلها مساحة المدرسة العنانية بل بل أضيف إليها شراء عقارات محيطة بها تم إلحاقها بالجامع، ففي سنة 995هـ/ 1586-1587م اشترى حسن البربري بن عبد الله من القايد عثمان بن موسى ناظر مؤسسة بيت المال، جلسة طولها خَمسة أذرع وعرضها خَمسة أشبار أسفل باب البحر القريبة من مدرسة المولى بوعنان أضيفت لبناء الجامع، وفي منتصف شهر صفر 1067هـ/ نوفمبر 1656م وهب القايد محمد العداد بن عبد الله زندانة[3] واقعة بسوق الحوت القريب من باب البحر ومجاورة لقهوة كان يملكها وذلك لإدخالها في مساحة الجامع[4]. أما من حيث هندسته وتصميمه فهو يشبه إلى حدا كبير المساجد العثمانية[5].

بدأت الأشغال في بناء الجامع الجديد في 22 محرم 1067هـ/ 20 أكتوبر 1656م؛ أي بعد شهرين من قرار الجيش ببنائه، وكانت أول خطوة هي تهديم المدرسة العنانية من قبل خَمسون عاملاً، أما المشرفين على بنائه فكلهم من أصحاب الرتب السامية في الجيش الإنكشاري، والعنصر الأندلسي أيضا فعند بداية الأشغال به أشرف عليه كل من شعبان أغا بن عبد الله، ورجب أغا، والحاج قاسم، والحاج عبد الله بن أحمد الأندلسيان[6]، وفي سنة 1071هـ/ 1660م تولى الإشراف على العملية الحاج بكير أغا بن الحاج إبراهيم، ومحمد أغا بن بيرم، وفي سنة 1074هـ/1663م تولاها الحاج حبيب أغا بن صيام[7]، ومحمد أغا اللذان

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 63، و36، و34، و43.

[2]- Devoulx, **Les édifices…**, Op.cit, p.133.

[3]– كلمة فارسية محرفة من زندان بمعنى السجن، والزندانة هي غرفة ضيقة لسجن المحكوم عليهم، وقد تطلق على الغرفة في السجن الكبير، ووردت عند بن شنب بمعنيين السجن، وأيضا حانة يبيع فيها المسيحين النبيذ **أنظر:** حلاق، صباغ، مرجع سابق، ص.109.

- Mohammed Ben Cheneb, Op.cit, p.46.

[4]- Devoulx, **Les édifices…**, Op.cit, p.140.

[5]– عن الجانب المعماري للجامع الجديد **أنظر:**

- Chergui, Op.cit, pp.70-78.

[6]– كما تولى كل من السيدان باقي خوجة ومامي خوجة كتابة المتحصل والمصاريف في أربعة دفاتر مخصصة لذلك.

[7]– توفي حبيب أغا بن الصيام عن زوجته حسني بنت روم علي، وأولاده من غيرها حسنى ومحمد وزهاده، وقد خلف عدة أملاك داخل مدينة الجزائر، تتمثل في دار مع حانوتين وإسطبل في الأسفل بحومة سوق الجمعة وعلوي بقاع السور وعلوي أخر قريب من المحكمة المالكية، وعلوي كبير وأخر صغير مع مخزنين في الأسفل قرب دار المقرئين، وعلوي أخر=

أشرفا على انتهاء الأشغال به[1]. وإنه لمن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن حضور الجيش في بناء الجامع الجديد كان فقط لتمثيل السلطة ولم يكن لهم دخل في البناء أو الجانب المعماري الذي لم يكونوا على دراية به، ومنه فحضورهم اقتصر على ضمان السير الحسن للأشغال والسهر على تمويله والإشراف على حساباته[2].

وفيما يتعلق بالجانب الهندسي، فقد ذكر كلاين (Klein) أن اسم المعماري الذي اشرف على بنائه مجهول[3]، غير أن إحدى دفاتر البايلك أشارت إلى أن العملية تمت بإشراف أحد الأندلسين وهو الحاج إبراهيم أمين البنائين[4]، الذي تولى أمانة جماعة البنائين من سنة 1653 إلى 1691م[5]. ومن خلال فكرة بناء الجامع الجديد يتبين أنه المسجد الوحيد الذي بني بطريقة جماعية، أما البقية فكانت كلها بمبادرات فردية[6] هذا إذا ما استثنينا زواية الأندلس التي بُنيت بمبادرة هي الأخرى بطريقة جماعية[7].

=بالرحبة القديمة مع حانوتين ومخزنين في الأسفل وثلاثة نصارى، وقد وصل مجموع قيمة هذه الأملاك إلى 24.800 دينار كلها جزائرية خمسية العدد. **أنظر**: أ.و.ج، م.ش، ع 2/22 و8.

[1]– تُبين المصاريف الخاصة بسنة 1079هـ/1668م، أن تجهيز المسجد لم يكن قد اكتمل بعد، حيث تم الإشارة إلى مصاريف تتعلق بالرمل والحصائر لتفريشها في المسجد، إضافة إلى الجير وماء الورد وأجرة البنائين، كما ذُكر لأول مرة القائمين على الشؤون الدينية من خطيب وإمام وهو ما يوحي بمباشرة المسجد لمهامه...**أنظر**:

– أ.و.ج، ب، ع 33، س423/325.

[2]- Chergui,Op.cit, p.64.

[3]- Klein, Op.cit, p.177.

[4]– ورد اسمه منذ تهديم المدرسة العنانية إلى غاية تشيد المسجد...**أنظر**:

– أ.و.ج، ب، ع 33، س423/325.

[5]– غطاس، **الحرف...**، مرجع سابق، ص.149.

– أ.و.ج، م.ش، ع 1/26، و55.

[6]-Devoulx, **Les édifices…**, Op.cit, p.140.

[7]– شعر الأندلسيون منذ هجراتهم القصرية أنهم غرباء، وهو ما أدى بهم إلى تشكيل زاوية خاصة بهم وبفقرائهم سنة 1033هـ/1623م. فكانت أول خطوة لبنائها تتمثل في شراء دار بحومة مسيد الدالية من طرف عشرة أشخاص من جماعة الأندلس وهم، محمد بن محمد الأبلي، وإبراهيم بن محمد بوساحل، والمعلم موسى، ومعلم العيون أحمد المُلقب كلاصة، ومحمد العنجدون، ويوسف المدعو عدود، ومحمد السميح بن أحمد، وعلي بن عمر تاجر الصابون، ومحمد بن محمد العادل، ويحى الخياط، بثمن قدره ألفين دينار جزائرية خمسينية العدد، وقد تم دفع العدد الأكبر من الثمن من أموالهم الخاصة، والباقي بمساعدة أصدقائهم من نفس الجماعة. وتمثلت الخطوة الثانية في تهديم الدار وبناء مدرسة على أنقاضها تم تحبيسها لأهل الأندلس، وقد وكّل المؤسسون محمد بن محمد الابلي لتولى مصالح المدرسة وإدارة أوقافها وإنفاق ريعها على فقراء جماعة الأندلس، إضافة إلى ما تحتاجه المدرسة من ترميم ودفع أجور الموظفين وغيرها...**أنظر**:A.O.M, 1MI, B 39, Z 82.

ساهم الجيش الإنكشاري بصدقات أو بهبات معتبرة لبناء الجامع الجديد، وقد فاقت مساهمة باقي الفئات الأخرى مثلما يوضحه الجدول التالي[1]:

الهبات المخصصة لبناء الجامع الجديد:

اسم الواهب	القيمة المُودعة	السنة
الحاج شعبان أغا بن علي التركي	400 ريال كبيرة الضرب	8 شوال 1067هـ/23 جويلية 1657م
الحاج عمر أغا التركي	200 ريال ثنتان كبيرة الضرب	أواخر ربيع الثاني 1068هـ/جانفي1658م
عثمان أغا	21 ريال ونصف الريال	أواخر شوال 1068هـ/جويلية 1658م
عثمان أغا	4 ريالات	أوائل جمادي الأول/1069هـ جانفي 1659م
المسن المرحوم رجب أغا	70 + 30 ريال وتجمل من المجموع 100 ريال واحدة	أوائل جمادي الثانية 1069هـ/فيفري 1659م
المرحوم السيد خليل بلكباشى	1000 ريال واحدة كبيرة دراهم صغار	أواخر صفر 1071هـ/أكتوبر 1660م
رجب باي بن المرحوم مراد باي	200 ريال ثنتان كبيرة الضرب	جمادي الأولى 1071هـ/جانفي 1661م
والي بلكباشي	3 دنانير زيانية	أواسط جمادي الأولى 1071هـ/جانفي 1661م
تكالي الحاج أحمد أغا التركي	79 ريال	أوائل شوال 1071 هـ/ ماي 1661م
المعظم رمضان بلكباشي	200 ريال ثنتان كبيرة الضرب وثلاثة أرباع الريال	أواخر صفر 1071 هـ/ أكتوبر أكتوبر 1660م
خليل أغا	200 ريال ثنتان كبيرة الضرب	أوائل ذي القعدة 1071هـ/28 جوان 1661م
القزاز رئيس نصف نصراني	64 ريال	أواخر ذي الحجة 1072هـ/ جويلية 1662م.
غنيمة رمضان رئيس وقوجلي ورجب جاوش أوغلي	11 ريال ثنتان	أواخر جمادي الثانية 1072 هـ/جانفي 1662م
عيسى بن حسن التركي	13 ريالا	جمادي الثانية 1072 هـ/جانفي 1662م
سالم الإنكشاري بن حسن	9 ريالات	أوائل رمضان 1073 هـ /أفريل 1663م
محمد يولداش	5 ريالات	أواسط رمضان 1073 هـ/أفريل 1663م
عثمان أغا	7 ريالات بموحدة ونصف الريال	رمضان 1073 هـ/أفريل 1663م
محمد الشريف أوده باشي	50 ريال	أواخر شوال 1073 هـ/ ماي 1663م
عثمان أغا عرف صبنيول	100 دينار واحد كلها ذهبا سلطانية	أواخر شوال 1073 هـ/ ماي 1663م

[1]– أ.و.ج، ب، ع 33، س423/325.

عثمان أغا	75 ريال	أواخر شوال 1073 هـ/ ماي 1663م
عثمان أغا	50 ريال	أواسط محرم 1074 هـ/أوت 1663م
يولداش متوفى بتلمسان	50 ريال	أوائل صفر 1074 هـ/ سبتمبر 1663م
صدقة سلمت على يد محمد بياباشي	3 ريالات	ربيع الثاني 1074 هـ/ نوفمبر 1663م
مصطفى وكيل الحرج	34 ريال	أواسط جمادي الثانية 1074هـ/ديسمبر 1663م
مراد خوجة	50 ريال	1074 هـ/ 1663م
باكير	4 ريالات	أواسط شعبان 1074 هـ/فيفري 1664م
أحمد أغا	200 ريال ثنتان و98 ريال	أواسط شوال 1074 هـ/أفريل 1664م
غنيمة سفينة علج أوسط يوسف	50 ريال	أواخر ذي الحجة 1074 هـ/ ماي 1664م
خليل أوده باشي	20 ريال	أواخر ربيع الثاني 1074 هـ/نوفمبر 1663م
إلياس أغا	200 ريال ثنتان	أواخر جمادي الأخيرة 1075 هـ/ ديسمبر 1664م
الحاج حبيب أغا	12 ريال	أواخر رجب 1076 هـ/جانفي 1666م
صدقة إمرأة ؟	ريال واحد ونصف الريال	1076 هـ/1666م
الحاج رجب أغا	88 ريال	أواخر شعبان 1076هـ/ فيفري 1666م
الحاج رجب أغا	12 ريال وبذلك ساهم بـ 100 ريال	رمضان 1076هـ/ مارس 1666م
الحاج عبدي أغا	60 ريال	أوائل رمضان 1076هـ/ مارس 1666م
الحاج محمد أغا	12 ريال ونصف الريال	أوائل ذي الحجة 1076هـ/جوان 1666م
محمد بن عبد الله	20 ريال	1076 هـ/ 1666 م
محمد يولداش	25 ريال	جمادي الأولى 1076هـ/ نوفمبر 1666م

بلغ عدد الواهبين حسب الجدول ثمانية وثلاثين واهباً، طغى عليهم العنصر العثماني، منهم الجيش الإنكشاري بمختلف رتبه العسكرية، وتأتي في الصدارة فئة الأغوات بثمانية عشرة حالة، ثم ثلاث حالات لليولداش ومثلها للبلكباشية، وحالتين للأودباشية، وإنكشاري أخر لم تُذكر رتبته[1]، وواحدة لوكيل الحرج، مع ورود حالة واحدة أشارت فقط إلى الانتماء

[1]– إن الجدول أعلاه لا يشمل كل المتصدقين فقد ذكر دوفو (Devoulx) حالة أخرى دون تحديد نوع الصدقة المسلمة صدقة محمد الإنكشاري في شهر شعبان سنة 1069هـ/ ماي 1659م. **أنظر:**

- Devoulx, **Les édifices …**, Op.cit, pp..140-141.

العثماني للواهب، وأخرى ذكرت إلى اسم الواهب وهو باكير دون ذكر معطيات أخرى عن مهنته أو انتمائه، ورغم ذلك نرجح انتمائه للعنصر التركي بناء على اسمه الذي كثر استعماله عند الأتراك، كما عثرنا على حالتين للنساء دون التصريح بأسمائهن، وهو ما يوضح مشاركة النساء في عملية بنائه، كما تم تسجيل، حالتين للموظفين الإداريون، وهم مراد خوجة ورجب باي. **و**حالتين للرياس، ومثلها للأعلاج. وبالتالي فقد سُجل غياب شبه كلي لمشاركة العنصر المحلي في هذه الهبات.

وكانت المساهمة في هذه الهبات[1] تقدم نقدًا وبعُملات مختلفة، أغلبها بالريال الذي يُعد من أكثر أنواع النقود استعمالاً من طرف السكان في مبادلاتهم اليومية إلى جانب نقود محلية أخرى كالدينار الذهبي السلطاني[2]، الذي دفعت به هبة واحدة فقط واحدة، كما وردت حالة أخرى تم دفعها بالدينار الزياني[3]. أما أهم مبلغ فقد أوصى بدفعه المرحوم السيد خليل بلكباشي وقدره ألف ريال كبيرة دراهم صغار، وفي المرتبة الثانية تأتي القيمة التي دفعها عثمان أغا والتي قدرها 100 دينار سلطاني، والملاحظ أن مشاركة الرياس كانت عبارة عن حصص من غنائمهم البحرية، فالرايس رمضان وقوجلي، والرايس رجب جاوش أوغلوا ساهموا بمبلغ مالي قدره 11 ريال، بينما ساهم الرايس علج أوسطى يوسف بـ 50 ريال من ثمن غنيمة سفينته.

هذا وقد تواصلت الهبات للجامع الجديد طيلة مدة بنائه التي دامت عشر سنوات على اعتبار أن أول مبلغ أودع في صندوق مؤسسة سُبل الخيرات كان في 8 شوال 1067هـ/ جويلية 1657م. أما آخر إيداع فكان مبلغ فيتمثل في 25 ريال تصدق به محمد يولداش في شهر جمادى الثانية 1076هـ/ ديسمبر1666م، وإذا تمعنا في هذين التاريخين يتضح أن بداية

---

[1]– مفردها هبة، وهي عقد يتصرف بمقتضاه الواهب في مال له دون عوض، أو هي تمليك عين بلا شرط عوض، وهي تتضمن عنصرين: عنصر مادي وهو تصرف الواهب في ماله دون عوض، وعنصر معنوي وهو نية التبرع وهي تختلف عن عقد الوصية الذي ينعقد بإرادة منفردة من الموصي ولهذا يجوز له الرجوع عنها، بينما الهبة عقد لا يجوز الرجوع فيه. **أنظر:** زكي محمود جمال الدين، **العقود المسماة الصلح، العارية، الهبة، القبض والدخل الدائم، العارية**، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1960، ص.61.

[2]-Mohamed Amin, **« Moyens et aspects techniques de l'activité commerciale à Alger »**, Revue d'Histoire Maghrébine, n° 75-76, Zaghouan, Mai 1994, p.174.

[3]– هي عملة ذات قيمة مرتفعة تُستعمل بشكل خاص في دفع دنوش الأقاليم وبيع المنازل والأراضي الزراعية، ويتراوح وزنها في شكلها القديم بين 3 و3.5 غرام أي ما يعادل من 9.6 إلى 11 فرنك...**أنظر:**

- Saidouni, **L'Algerois rural**…, Op.cit, pp.242-243.

الأشغال به جاءت بعد خمسة عشر يومًا من تولي إبراهيم باشا الحكم(1657–1660)، والذي شهد عهده فوضى عارمة، فبعد فراغ الخزينة عمل على فرض ضرائب إضافية على التجار والحرفيين لتسديد رواتب الجند، مما أدى إلى سجنه من طرف الإنكشارية سنة 1659م[1].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل رفضت المؤسسة العسكرية بشقيها الوالي الجديد علي باشا، واستحدثوا نظاماً جديداً عُرف بنظام الأغوات الذي تميّز بوصول الجيش إلى سدة الحكم، وقد كان عهدهم أكثر الفترات دموية، ورغم ذلك فقد عرفت فترة حكم علي أغا (1665–1671م) الانتهاء من بناء الجامع الجديد الذي أصبح الجامع الرئيسي للعثمانيين في الجزائر، وهو أهم ما ميز فترة الأغوات من الناحية الدينية والثقافية.

وتجدر الملاحظة إلى أن طريقة تسليم الصدقات اختلفت من شخصا لأخر فأغلبهم سلمها بنفسه مثل عمر أغا، والحاج حبيب أغا، وقام البعض الأخر بتسليمها عن طريق الوكالة[2]؛ أي تكليف أو توكيل أشخاص آخرين لتسليمها مثلما فعل خليل أوده باشي الذي سلمها نيابة عنه حبيب أغا، ومحمد يولداش الذي دفعها نيابة عنه مصطفى جاوش، وفي أغلب الأحيان قام المتصدقين بدفع المبلغ المتصدق به وهم على قيد الحياة مع وجود حالات قليلة أوصى فيها المتصدقون بدفعها بعد وفاتهم، في حين فضّل إثنين من المتصدقين المشاركة دون التصريح بالإسم[3]، امتثالاً لقوله تعالى﴿ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ (270) إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾[4].

إضافة إلى صدقات الجيش وصدقات المسلمين، أدت مؤسسة سُبل الخيرات دورًا بارزًا في عملية بناء الجامع الجديد[5]، من خلال صرف ريع أوقافها في دفع أجور عدد كبير من

1-Boyer, « **La révolution…** », Op.cit, pp.161-162.

[2]–هي من المعاملات المشروعة في الفقه الإسلامي، وتطلق في اللغة على عدة معان، منها المراعاة والحفظ، ومنها التفويض والإعتماد، وعرفها الفقهاء بأنها إقامة شخص غيره مقام نفسه في تصرف مملوك له معلوم وقابل للنيابة. ومن أركانها الإيجاب والقبول. لتفاصيل أكثر عن الوكالة والشروط الواجب توفرها في الموكل والوكيل، والموكل فيه **أنظر**:

– محمد مصطفى شلبي، **المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي وقواعد الملكية والعقود فيه**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت–لبنان، 1405هـ–1985م، ص ص.523–528.

[3]– أ.و.ج، ب، ع33، س325/423.

[4]– سورة البقرة، الآيتين 270، و 271.

[5]-Devoulx, **Les édifices…**, Op.cit, p.140.

العمال[1] كل حسب وظيفته فمنهم، البنائين والعمال المكلفين بحمل الجير والتراب والحجر[2]، والبعض الآخر تولى مهمة تكسير الحجر، إضافة إلى القائمين على تزويق المسجد وتبيضه، كما تحملت المؤسسة أعباء شراء مواد البناء كالفؤوس والحبَال والقُفف وإصلاح الآلات المُعطلة، وأيضاً دفع الراتب للورديان؛ إي الحارس المكلف بحراسة مواد البناء، وعموماً فقد قدرت مصاريف بنائه في الفترة من شهر محرم 1067هـ/أكتوبر 1656م إلى 1068هـ/ديسمبر 1657م أي خلال خمسة عشر شهرًا بما قدره (عشرة ألاف ومائة وثمانية وستون دينار) كلها خمسينية العدد[3]، كما تولت المؤسسة شراء بعض مواد البناء من خارج الإيالة ففي أوائل شهر شعبان 1071هـ/ أفريل 1660 سلم الحاج بكير أغا ومحمد أغا إلى بلقاسم بن الحاج عبد اللطيف التونسي مبلغًا من المال قدره 150 ريال لشراء 20.000 قطعة زلايج من تونس[4].

وحرصت مؤسسة سُبل الخيرات على ضرورة الاستغلال الأمثل لريع أوقافها لبناء الجامع، ففي شهر محرم 1073هـ/أوت 1662م رفع المُشرفان على بناء الجامع الجديد وهما الحاج بكير أغا بن الحاج إبراهيم وكالي محمد أغا بن بيرم، قضية إلى المجلس العلمي ضد الفقيه السيد أحمد بن يحى عمر الذي وهب لحفيدته أسيا نصف حانوت تابع لأوقاف سُبل الخيرات ومخصصة لاستغلال ريعها في بناء الجامع الجديد، وقد ذكر المدعى عليه أنه لم تصدر منه الهبة ماعدا استفادتها من غلة العقار، وأضاف أنه حصل على حق الانتفاع بموجب أمر سلطاني على وجه الصدقة ولا حق له في المُلك، وبعد استظهار الوثيقة التي كان قد كتبها حول الموضوع أمام هيئة المجلس العلمي تَبين أنه وهب لحفيدته نصف الحانوت دون أن يشير فيه إلى الانتفاع بالغلة، وبعد ثبوت ذلك أصدر المجلس العلمي

---

[1]– كانت عملية حساب المصاريف تتم كل يوم جمعة أي أربع مرات في الشهر، وقد اختلف عدد العمال من أسبوع لأخر ففي الأسبوع الأول شهر ربيع الأول لسنة 1068هـ/ ديسمبر 1657م كان عددهم 59 رجلا، ثم 39 رجلا في الأسبوع الثاني من نفس الشهر، كما تم تسجيل أسبوع لم تذكر فيه أية مصاريف مما يدل على توقف العمل خلاله.

– أ.و.ج، ب، ع33، س423/325.

[2]– لتفاصيل أكثر عن المواد المستعملة في بناء الجامع الجديد وما تم انجازه في كل سنة **أنظر**:

– أ.و.ج، ب، ع33، س423/325.

- Chergui, Op.cit, pp.63-70.

[3]– أ.و.ج، ب، ع33، س 423/325.

[4]– نفسه.

قرارين: نص الأول على إلحاق نصف الحانوت بالنصف الآخر لفائدة سُبل الخيرات، أما القرار الثاني فقد نص على محاسبة الفقيه أحمد بن يحي بإرجاع كل ما استغله من قبل[1].

حظي الجامع الجديد بأهمية بالغة في أوساط الطبقة الحاكمة[2]، فهو الجامع الأساسي والرسمي للأتراك العثمانيين بالجزائر ومقر المفتي الحنفي؛ إذ تعقد فيه جلستان في الأسبوع أين تعرض عليه مختلف المسائل، خاصة ما تعلق منها بالوقف والعناء والمعاوضة[3]، وكان للمفتي اليد الطولى إذا ما حصل خلاف بينهم وبين مفتي المذهب المالكي، كما كان لهم تأثير على الباشوات خاصة في العهد الأول عندما كان القاضي الحنفي يأتي من اسطنبول مثله مثل الباشا، وقد حظي الجامع الجديد باحترام رياس البحر أيضا الذين كانوا يحيونه بطلقات مدفع عند الذهاب إلى الجهاد أملا منهم في تحقيق النصر[4].

ويُعتبر قرباش أفندي أول من تولى الخطابة بالجامع الجديد بعدها تعرض للنفي، وتولى مكانه مسلم أفندي، ثم أصبح مفتيا بعد وفاة حسين أفندي، وبذلك جمع بين وظيفتي المفتي والخطيب واستمر الأمر على هذا المنوال فيمن جاءوا من بعده[5].

ونظرًا لوقوع الجامع الجديد بالقرب من البحر فإنه تعرض إلى تهدم بعض أجزائه إثر الحملات الأوروبية على الجزائر، كحملة دوكان الفرنسي في شهر شعبان 1093هـ/ أوت 1682م، التي أدت إلى تهدم جزء منه، كما تهدمت مئتي دار إضافة إلى أضرار أخرى ألحقت بدار الإمارة والجامع الكبير[6]. ورغم ذلك يبقى الجامع الجديد من المساجد القليلة التي

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع63، و20.

[2]– اعتبرت الأستاذة زكية زهرة أن تشيد الجامع الجديد يندرج في إطار نطاق استمرارية السياسة الدينية التي سار عليها الأتراك العثمانيين في مدينة الجزائر منذ التحاقها بالباب العالي، فرغم وجود المساجد الحنفية الأخرى التي كانت تؤدي مهامها لأتباع المذهب الحنفي إلى أن العثمانيين كان ينقصهم مسجدًا رئيسيًا على غرار الجامع الأعظم الذي يعد المسجد الرئيسي لأتباع المذهب المالكي، كما أن اختيار مكان بنائه لم يكن مجرد صدفة بل لقربه من الجامع الكبير؛ أي أن الجيش أراد وضع المسجدين والمذهبين في مكانة واحدة...**أنظر**:

- Zahra, **D'Istanbul…**, Op.cit, p.68.

[3]– أُسندت هذه الوظيفة إلى العنصر العثماني ثم الكرغلي، منهم سيدي محمد خوجة الذي تولاه بعد وفاة والده مسلم أفندي، وحسين بن محمد من 1125–1127هـ/1713–1715م. للمزيد عن المفاتي الذين شغلوا هذا المنصب **أنظر**:

- Devoulx, **Les édifices…**, Op.cit, pp.142- 149.

[4]– سعد الله، **تاريخ**...، مرجع سابق، ص.259.

[5]– ابن المفتي، مرجع سابق ، ص.88.

[6]– ابن رقية التلمساني، مصدر سابق، ص.20.

سلمت من التهديم بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، كما أحدثت فيه سلطات الاحتلال تغييرات طفيفة فمنبر المسجد المصنوع من الرخام كان سابقا في جامع السيدة، وفي سنة 1854م نصبت في أعلى منارته الساعة التي كانت في دار الإمارة[1]، وكان للجامع الجديد أربعة أبواب وتم إغلاق الباب المواجه للجنوب الغربي من طرف الإدارة الفرنسية[2].

1-2-4 جامع دار القاضي:

هو مسجد للصلاة دون الخطبة، يقع قرب دار قاضي المحكمة المالكية المتواجدة بزنقة الشماعين، وبالتالي حمل اسم المكان الذي بُني فيه وليس اسم مؤسسه مصطفى أغا الصبايحية بن المرحوم مصطفى[3]، الذي شرع في بنائه في شهر جمادى الأولى من سنة 1209هـ/جانفي 1794م، عندما اشترى عقارات بالمنطقة، وفي شهر شعبان من سنة 1212هـ/ جانفي 1798م قام بتهديم الحانوت الذي اشتراه لنفس الغرض وبَنى مكانه مطهرة أو داراً للوضوء وفوقها أنشأ المسجد، وجعل له مُدرس للمذهب المالكي، وإمام، بحيث يتقاضى كل منهما محبوب واحد في الشهر، وجعل أيضاً ثلاثة طُلبة مكلفين بقراءة الحزب في وقت الظهر والعصر لكل واحد منهم ريال ونصف في الشهر، كما خصّ القائم على نظافة دار الوضوء بريال في كل شهر. أما الوكالة فقد وضعها في يد السيد محمد بن الحاج محمد بن سقلول مدة حياته، وبعد وفاته تنتقل إلى وكيل مؤسسة سُبل الخيرات، وقد أل تسييره إلى هذه الأخيرة في شهر محرم من سنة 1230هـ/ ديسمبر 1814م[4].

وواصل المسجد أداء مهامه الدينية خلال السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر إلى أن تم تهديمه مع زاوية ابن القاضي سنة 1857م[5].

كما أوقف الجيش لصالح مسجد حنفي أخر غير أنه لم يكن تابعاً لمؤسسة سُبل الخيرات، وهو مسجد علي خوجة الواقع بحومة حمام المالح، وقد وصفه المحافظ دوفو بأنه مسجد صغير يحتوي على منارة ضيقة، ورجح أن يكون هو نفسه جامع أبي التقا الواقع في

[1]- عبد القادر، مرجع سابق، ص.158.

[2]- Devoulx, **Les édifices…**, Op.cit, p.136.
[3]- Ibid, p.64.
[4]- Zahra, **D'Istanbul…**, Op.cit, p.83.
[5]- Devoulx, **Les édifices…**, Op.cit, p.67.

نفس الحومة، وقد حولته الإدارة الفرنسية منذ سنة 1830م إلى مخزن لتلبية حاجيات جنودها إلى إن قامت بتهديمه سنة 1844م[1].

[1]- Devoulx, **Les édifices…**, Op.cit,, pp.72-75.

المبحث الثالث: المساجد المالكية والزوايا والأضرحة:

1- المساجد المالكية

1-1 الجامع الأعظم:

توفرت أغلب المدن الجزائرية على جامع رئيسي يُطلق عليه اسم الجامع الكبير نظرًا لقدمه أو لسعته[1]، وفي هذا الإطار يندرج الجامع الأعظم بمدينة الجزائر الذي يرجع تاريخه حسب الكتابة التأسيسية الموجودة على منبره إلى شهر رجب من سنة 409هـ/1018م، كما وجدت كتابة أخرى على إحدى جدرانه ورد فيها أن أبو تاشفين أتم بناء منارة الجامع الأعظم سنة 723هـ/1324م[2]. أما منبره فيُعتبر من أقدم المنابر بعد جامع القرويين بالمغرب الأقصى؛ إذ يرجع تاريخه إلى القرن الخامس هجري وهو مصنوع من خشب الأرز الصلب[3].

وقد لفت انتباه من زاروا مدينة الجزائر أو مروا بها منهم، المغربي حسن الوزان[4] سنة 922هـ/1515م ومن جملة ما لاحظه فيها "..جامع ممتاز في غاية الكبر على شاطئ البحر.."[5]، وذكره التمجروتي أيضاً بقوله "ثم دخلنا الجزائر... وهي عامرة كثيرة الأسواق بعيدتها ...وفيها المسجد الجامع واسع إمامه مالكي المذهب وفيها ثلاثة خُطب..."[6].

---

[1]– سعد الله، **تاريخ الجزائر**...، مرجع سابق، ص.246.

[2]- Devoulx, **Les édifices**…,Op.cit, p.94.

[3]– عبد الرحمن الجيلالي، "**الجامع الكبير بمدينة الجزائر معماريا وتاريخيا**"، مجلة الأصالة، العدد 8، 1972"، ص.127.

[4]– ولد الحسن بن محمد الوزان المعروف بليون الإفريقي في مدينة غرناطة سنة 901هـ/1488م، ونشأ في مدينة فاس. أما وفاته فكانت في مدينة تونس، وكان أديباً ودبلوماسياً وكاتباً مؤرخاً ورحالة ، فضلاً عن تمكنه من العلوم الفقهية والرياضيات وقد قام بعدة مهام دبلوماسية، وفي سنة 923هـ/1518م وقع أسيراً في أيدي قراصنة إيطاليين بالقرب من جزيرة جربة، حيث أهدوه للبابا ليون العاشر الذي أطلق عليه إسمه بعد تنصيره، ومن أهم أعماله: "**وصف إفريقيا**" و"**المعجم العربي العبراني اللاتيني**". **أنظر:**

– أمين الطبي، " **لمحة عن الحياة الاقتصادية في المغرب الأوسط (إيالة الجزائر) في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي من خلال رحلتي الحسن بن محمد الوزان (ليون الإفريقي) وعلي بن محمد التمجروتي**"، المجلة التاريخية المغربية، العدد40/39، تونس، 1985، ص.483.

[5]– حسن الوزان، **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989، ص.37.

[6]– التمجروتي، مصدر سابق، ص.90.

ويقع الجامع الكبير غرب المركز الاقتصادي للمدينة[1]، حيث يمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي ومن الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، وقبلته بالجنوب الشرقي وهو قائم على شاطئ متصل بالبحر[2]، وفي الواجهة الجنوبية الغربية[3] تُوجد ملحقة تابعة له تعرف بالجنينة وتشتمل على ساحة ومباني يشغلها المفتي وأعوان المسجد، وتحتوي واجهته الشمالية الشرقية على مصلى مُخصص للصلاة على الأموات، وغُرف يشغلها المؤذنين وباقي الموظفين، إضافة إلى مراحيض وعيون للوضوء، وساحة كبيرة مُثبت عليها بطارية بها أربعة مدافع تم استعمالها للدفاع عن المدينة[4].

أما عن أبوابه فعددها تسعة، توجد خَمسة منها في الواجهة الشمالية الغربية وهي باب الجنينة، وباب البواقل والثالث استحدثه الفرنسيون لوجود الأشغال بالمكان، ويُعرف الباب الرابع بالفوارة، والخامس بباب الصومعة، وفي الواجهة الجنوبية الشرقية يوجد بابان تَنفتح واحدة على باب البواقل والأخرى على باب الصومعة اللذان ينفتحان بدورهما على رواق مستدير يستعمل لأغراض دفاعية، وفي أسفله توجد دكاكين يستغلها البايلك لحاجات البحرية، وتحتوي الواجهة الشمالية الشرقية على بابان أيضًا، تُعرف واحدة بباب الجنائز والأخرى بباب الطحطاحة لانفتاحها على الساحة الكبيرة الموجودة فيها عدد من المدافع ويختلف داخله عن بقية المساجد باحتوائه على 72عموداً مكونًا من الحجارة والأجر المملوء مُغطى بطبقة من الجَبس والجير وينفصل كل عمود عن الأخر بـ 3.40 مترا[5].

وتميز أيضاً بارتفاع منارته التي كانت تُضاء في شهر رمضان أثناء الليل كبقية منارات المساجد الأخرى، وانفرد بامتياز رفع العلم أولا وقت الصلاة ثم تتبعه بقية المساجد[6].

تعرض الجامع الأعظم بحكم قربه من البحر إلى تضرر بعض أجزائه جراء الحملات الأجنبية منها، حملة دوكان سنة 1683م التي تسببت في انهيار الجزء المجاور للمِحْرَاب، وقد تم استخدم الأسرى المسحيين لإعادة بنائه[7]، ومع نهاية النصف الأول من القرن الثامن

---

[1]- Shuval, Op.cit, p.191.

[2]– عبد الرحمن الجيلالي، "**الجامع الكبير** ..."، مرجع سابق، ص.116.

[3]– عن الجانب المعماري للجامع **أنظر**:

- Chergui, Op.cit, pp.32-44.

[4]- Devoulx, **Les édifices…**,Op.cit, pp.96-97.

[5]- Ibid, p. 97.

[6]– كاتكارت، مصدر سابق، ص.98.

[7]- Klein, Op.cit, p.6.

عشر تحطم حائط الجامع من ناحية المرسى، ليتم إعادة بنائه بمساعدة أهالي المدينة، كما ساهم في ترميمه الرياس بالأموال وأصحاب الحرف بمجهودهم حيث بدأت جماعة الدباغين[1] ثم لحقتها جماعات حرفية أخرى[2]، وأثناء حملة اللورد اكسموث سنة 1816م أصيب جزء منه أيضاً، فمن الجامع الأعظم كان الجيش يصوب المدافع ناحية سفينة الميرنتي التي كانت قريبة منه، وفي الوقت ذاته أصابت طلاقاتها الجامع[3]، ومباشرة بعد انتهاء الحملة استدعى الداي عمر باشا البنائين وأشرف بنفسه على بناء ما تهدم من الأبراج بما في ذلك سور الجامع الأعظم بحيث تم اصلاح ماتهدم في ظرف شهر واحد فقط[4].

1-1-1 إدارة وتسيير مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم:

تحتل مؤسسة الجامع الأعظم المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد مؤسسة فقراء الحرمين الشريفين، وتعود أولى عقود التحبيس الخاصة بالجامع الأعظم إلى سنة 947هـ/ 1540-1541م، وبذلك فإن هذه المؤسسة ظهرت في النصف الأول من القرن السادس عشر[5]، وتميزت بكثرة مداخيلها السنوية حيث وصلت سنة 1837م إلى 12000 فرنك يُدرها 293 وقفاً[6]، كما لاحظت الباحثة شرقي كثرة العقارات الموقوفة عليه حيث وصلت قيمتها إلى إلى 5775.71 فرنك، وبذلك صنفته في المرتبة الثانية بعد مؤسسة فقراء الحرمين الشريفين[7].

الشريفين[7].

---

[1]- انتظم أهل الحرف في شكل جماعات على رأس كل جماعة شخص يعرف بأمين الحرفة، وكلهم يخضعون لأمين الأمناء...ماعدا جماعة الدلالين التي كانت خاضعة للباش دلال لتفاصيل أكثر **أنظر**:

-Haouari Touati, **« Les organisations de métiers à Alger à l'époque ottomane au XVII^e^ et XVIII^e^ siècle »**, Revue d'Histoire Maghrébine, n° 47-48, Tunis, 1987. p.273.

- الشويهد، مصدر سابق. ص.44، 68، 74، 86

- غطاس، **الحرف** ...، مرجع سابق، ص ص. 141-164.

[2]- عبد القادر، مرجع سابق، ص ص.283- 284.

[3]- الزهار، مصدر سابق، ص.122.

[4]- نفسه، ص.127.

[5]- نعيمة بوحمشوش، "**مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم بمدينة الجزائر**"، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ، الجزائر، 2007/1954، ص ص.280-281.

[6]- سعيدوني، **دراسات في الملكية** ...، مرجع سابق، ص.90.

[7]- Chergui, Op.cit, p.51.

وقد أمنت تلك المداخيل أرباحًا عالية ومردودًا وافرًا رغم كثرة المصاريف المخصصة لصيانة المسجد والعقارات التابعة له، وكذا شراء ما يحتاجه من حصائر وزيت ومختلف النفقات الأخرى، ومن مردود تلك الوقفيات تم إنشاء زاوية تعرف بزاوية الجامع الكبير، حيث تم بناؤها حوالي 1039هـ/1629-1630م وذلك في عهد المفتي سيدي سعيد بن الحاج إبراهيم، وتحتوي على مسجد بدون منارة ومدرسة وزاوية هي بمثابة مأوى للعلماء الفقراء، وتتألف من طابقين بهما غرف للإيواء، وتوجد بها أيضًا دورات للمياه وعيون وأماكن للوضوء وعدة أماكن للقائمين على الزاوية[1].

خضعت مؤسسة الجامع الأعظم إلى نظاماً محكماً، حيث تم تسييرها من طرف مجموعة من الموظفين يتصدرهم المفتي المالكي الذي كان يمارس مهام الإمام والخطيب أثناء صلاة الجمعة والعيدين، ومن موظفيه حامل بندقية المفتي ومحضر المفتي، كما تولى تسييره ثلاث وكلاء، واحد منهم مكلف بتسيير أوقاف المسجد بشكل عام مع خضوعه المباشر لأوامر المفتي المالكي الذي يُعد الوكيل الرئيسي على تلك الوقفيات من حيث المداخيل والمصاريف، ووكيل ثاني يتولى الإشراف على أوقاف المؤذنين. أما الوكيل الثالث فهو مكلف بأوقاف الحزّابين، وكل وكيل كان يمارس مهامه بشكل مستقل عن الآخر، وعموماً بلغ العدد الإجمالي للقائمين على شؤون الجامع الأعظم سبعة وستون موظفاً[2]، منهم ثلاثة وكلاء، وتسعة عشرة أستاذ وثمانية عشرة مؤذن وثمانية حزّابين. إضافة إلى صنف أخر يقوم بمهام النظافة والصيانة وعددهم إحدى عشر موظفًا، ثمانية منهم كناسين يقومون بتنظيف المسجد والباقي يتولون مهمة الإنارة[3].

1-1-2 دور الجامع الأعظم:

عَرف الجامع الأعظم خلال الفترة العثمانية نشاطًا قضائيًا ودينيًا وتعليميًا واجتماعيًا وسياسياً هامًا، غطى أنشطة كل الجوامع الأخرى التي بناها الولاة العثمانيون أنفسهم مثل الجامع الجديد وجامع القصبة وجامع كجاوة[4].

---

[1]- عبد القادر، مرجع سابق، ص.161.

[2]- الجيلالي، "**الجامع الكبير**..."، مرجع سابق، ص.127.

[3]- Devoulx, **Les édifices…**, Op.cit, p.122.

[4]- عبد الجليل التميمي، "**وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم**"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 05، تونس، تونس، 1980، ص.157.

فمن الناحية الدينية والتعليمية تجلى دوره في إشرافه على أمور العبادات والصلاة، وكذا تنوع ونوعية الدروس التي كانت تقدم فيه مثل النحو والصرف والعروض والحساب والأصول والبيان، وقد قدمها علماء أجلاء ومدرسين أكفاء منهم الشيخ العلامة محمد بن علي محمد بن الشريف الزهار، وأيضا الشيخ علي بن مبارك المتوفى سنة 1631م، وابنه الشيخ محي الدين المتوفى سنة 1648م[1]، ومن أبرز علمائه خلال القرن الثامن عشر نذكر أحمد بن سعيد قدورة، الذي تولى الفتوى خلفاً لأخيه محمد بن سيدي سعيد من سنة 1107هـ-1118هـ/1695-1706م[2]، وبّرز أيضا عبد الرحمن المرتضى، والمهدي بن الحاج صالح الذي برع في أربعة علوم وهي النحو، والأصول، والبيان، وعلم الحديث[3].

وقد تخرج على يد العُلماء السابق ذكرهم عدد معتبر من العُلماء منهم، يحي الشاوي الذي كان أحد تلامذة سعيد قدورة[4]، وتجدر الملاحظة إلى أن الجامع الأعظم كان وجهة لعدد من علماء المغرب الأقصى وتونس منهم عبد الرحمن الجامعي[5]. فالمستوى التعليمي الذي كان عليه الجامع الأعظم جعل برادي (Paradis) يصنفه ضمن المدارس التي كانت تقدم تعليما ذا مستوى عالي[6]، وهو ما أثرى الحياة العلمية والثقافية بمدينة الجزائر.

وبالجامع الأعظم أيضا كان يتم إحياء المناسبات الدينية مثل ليلة القدر[7]، وفيه أيضا كان يَتداول العُلماء على قراءة وسرد صحيح البخاري، وقد أشار إلى ذلك ابن حمادوش في

---

[1]- نعيمة بوحمشوش، **الجامع الأعظم بمدينة الجزائر خلال القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي من خلال وثائق الأوقاف**، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2013- 2014، ص ص.80-81.

[2]- ابن المفتي، مصدر سابق، ص.99.

[3]- لتفاصيل أكثر عن علماء الجامع الأعظم والعائلات التي تقلدت الفتوى المالكية به **أنظر**: نعيمة بوحمشوش، **الجامع الأعظم...**، مرجع سابق، ص ص.80-103.

[4]- فوزية لزغم، **الإجازات العلمية لعلماء الجزائر العثمانية 1518- 1830**، دار سنجاق الدين للكتاب، 2009، ص.85.

[5]- عبد القادر، مرجع سابق، ص ص.90-225.

[6]- Paradis, Op.cit, p.255.

[7]- من المراسم المتبعة في إحياء هذه المناسبة أن يقوم متولي الجامع الكبير بإفراغ قنطار أو أكثر من الشمع، ثم يفرقه على ثلاثين شمعة في كل واحدة من ثلاثة إلى أربعة أرطال، ثم يأتون بها إلى دار المفتي أو الوكيل، وبعد صلاة الظهر يخرج المؤذنين أو غيرهم رافعين تلك الشموع يطوفون بها المدينة إلى غاية دار الإمارة على الأقل، ثم يعودون إلى الجامع الأعظم من طريق آخر رافعين أصواتهم بالصلاة والسلام على النبي "صلى"، وعند دخولهم المسجد يواصلون الاحتفال بتزين الشموع المتبقية فيتم تركيبها في عيدان ويبقون على ذلك إلى غاية طلوع الفجر، وبعد صلاة الفجر وقراءة ما تيسر لهم من القرآن، يضعون موقد القناديل في المحراب أين يتواجد الأمام وخواصه، حيث يقوم بقراءة الكتاب ثم يُسبحون مائة

عدة مواضع منها قوله "وفي يوم الأحد حادي عشر رجب ابتدأنا سرد صحيح البخاري بالجامع الكبير"[1]، وخلاله كان يتم التعرض للسيرة النبوية وفضائل الصحابة مع قراءة أبوابه كباب الصلاة، وباب الوضوء، واللّباس، وترك الفواحش وغيرها[2]. أما قراءة القرآن بالجامع فكانت متواصلة طيلة اليوم، حيث كان الحزّابون يعقدون حلقات لقراءته في فترات مختلفة من اليوم ابتداء من الصُبح إلى ما بعد العصر[3].

والحديث عن الدور الديني والتعليمي للجامع الأعظم يقتضي التوقف عند مكتبته التي كان ينهل منها الطلاب والمُدّرسين، وبسبب حملة دوكان على الجزائر سنة 1095هـ/ 1683م تم نقل مكتبة الجامع إلى برج مولاي حسن خارج باب الجديد، وقد تم استعمال الإبل في نقلها ودامت العملية ثلاثة أيام[4]، وهو ما يوحي بكثرة عددها[5].

وتمثل الدور القضائي للجامع الأعظم في احتضانه كل يوم خميس جلسات المجلس العلمي[6] أو المجلس الشريف كما أطلق عليه برادي (Paradis)[7]، وتشكل من ممثلي الهيئة الدينية وهما المفتيين والقاضيان الحنفي والمالكي، وعضو من الجيش الإنكشاري برتبة أياباشي الذي يُعتبر مُمثل للسلطة، وهذا ما جعله يتمتع بهيبة ومكانة لدى السكان، كما يحضره أشخاص من أهل الخبرة وهم ليسوا بأعضاء قانونيين؛ بل يُعتمد عليهم فقط في تحديد قيمة العقار وإبداء رأيهم بشأنه[8].

مرة، وفي الوقت ذاته يرشون الناس بماء الورد، بعدها يشرع الإمام في الدعاء ثم يقرؤون الفواتح وما تيسر من القرآن.. **أنظر:** عبد الرزاق بن حمادوش الجزائري، **رحلة ابن حمادوش الجزائري المسماة لسان المقال في النبأ عن الحسب والحال**، تقديم وتحقيق تعليق، أبو القاسم سعد الله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص ص.125-126.

[1]- ابن حمادوش، مصدر سابق، ص.216.

[2]- نفسه، ص ص.122- 124. وأيضا ص ص.128-119.

[3]- بوحمشوش، **الجامع الأعظم...**، مرجع سابق، ص.73.

[4]- ابن المفتي، مصدر سابق، ص.99.

[5]- ذكر ابن المفتي وجود حوالي مائة مجلد، وقد ضاع الكثير منها نتيجة إهمال بعض المفاتي... للمزيد **أنظر:** ابن المفتي، مصدر سابق، ص.100.

[6]- كانت جلسات المجلس العلمي تنعقد في ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي، ثم انتقل إلى دار الأمارة في فترة تعود إلى ما قبل 1036هـ/1625- 1626م وظلت جلساته تعقد بدار الإمارة لما يقرب خمسين سنة أي ما بعد 1672م...**أنظر:**

- أ.و.ج، م. ش، ع 120/119. وأيضا ع 1/47، و4. غطاس، **الحرف...**، مرجع سابق، ص.78.

[7]- Paradis, Op.cit, p.254.

[8]- Mustapha Ben Hamouche, **Hanafisme Malikisme et gestion urbaine cas d'Alger à l'époque ottomane**, Revue d'Histoire Maghrébine, n° 93/94, Tunis, 1999, pp.103-104.

والمجلس العلمي هو بمثابة محكمة استئناف أو ديوان للمظالم؛ إذ تُوكل إليه مهمة الفصل في النزاعات التي عجز القاضي عن حلها على مستوى المحكمة الحنفية أو المالكية[1]، فإذا كانت الدعوة المرفوعة بين مسلم ومسلم تعالج داخل المحكمة. أما إذا كانت بين مسلم ويهودي أو مسيحي فتُعالج في ساحة متصلة بالجامع[2]، ولقد تعددت وتنوعت القضايا المطروحة عليه، وتأتي في مقدمتها الأمور المتعلقة بالوقف كادعاء ملكية الحبُّس، والمطالبة بتحديد قيمة العناءات الخاصة بالأحبّاس بعد توقف أو تعطل منفعتها، ومن القضايا المعروضة عليه أيضا الرجوع عن التّحبيس، كما ناقش قضايا أخرى تتعلق بـ بالبيوع[3] والإرث والعتق[4].

وتجلى دوره السياسي في كونه منبراً للسياسة وكرسياً للمعارضة في نهاية الحكم العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، حيث كانت أخبار المعارك البحرية والانتصارات على المسيحية تُقرأ من على منبر الجامع الأعظم[5].

2-1 مسجد سيدي رمضان:

يقع مسجد سيدي رمضان في حومة القصبة القديمة؛ أي في المنطقة العليا وقد حمل اسمها في بعض الفترات، ومنذ القرن السادس عشر أصبح اسم مؤسسه هو الأكثر استعمالاً في الوثائق[6] وهو مسجد جامع[7]، يعود تشيده إلى ما قبل قدوم العثمانيين، غير أنه لا يتوفر يتوفر على كتابة نستدل بها على تاريخ بنائه، وأقدم إشارة له في الوثائق تعود إلى سنة 959هـ/ 1551-1552م. أما بناؤه فقد تم على الطريقة البربرية فهو مغطى بالقرميد الأحمر على عادة مساجد تلك الفترة منها الجامع الأعظم، وقد وضع القرميد فوق تسعة صقوف في جانبين متقابلين، وفي الداخل به ثمانية عشر عمودا موضوعة على صفين، وفي واجهته

---

[1]- غطاس، **الحرف...**، مرجع سابق، ص.78. سعد الله، **تاريخ الجزائر...**، مرجع سابق، ص.258.

[2]- Paradis, Op.cit, p.254.

[3]- لتفاصيل أكثر عن هذه القضايا **أنظر**:

- بوحمشوش، **الجامع الأعظم...**، مرجع سابق، ص ص.53-70.

[4]- أ.و.ج، م.ش، ع 83، و18. وأيضا ع 53، و8.

[5]- عبد الرحمن الجيلالي، "**مدى مساهمة الجامع الكبير في الأحداث الدينية والثقافية والقضائية في مدينة الجزائر خلال نهاية العهد التركي**"، ح.م.ج، العدد 18، الجزائر، 1884م، ص.28.

[6]-Devoulx, **Les édifices…**,Op.cit, p.228.

[7]- عبد القادر، مرجع سابق، ص.162.

توجد بيت صغيرة للخطيب، وعين ومراحيض إضافة إلى موضع مظلم لا يتصل بالجهة الداخلية، فيه نافذتين صغيرتين فقط بهما شباك وبالداخل يوجد ضريح سيدي رمضان. أما عن القائمين عليه فهم وكيل الجامع، وإمام الذي كان يقوم بدور الخطيب أيضاً، ومؤذنان في سائر الأيام ما عدا يوم الجمعة التى لها ثلاثة مؤذنين آخرين، أما قرأة القرآن فقد أُوكلت لستة حزّابين. ومن الموظفين به نجد أيضا ثمانية مقرئيين أخرين خَمسة منهم مُكلفين بقراءة تنبيه الأنام، وواحد مكلف بقراءة صحيح البخارى، والآخر تولى قراءة كتاب التوحيد، وقارئ أخر مهمته قراءة كتاب سيدي عبد الرحمن. إضافة إلى عدد من القُراء الثانويين مهمتهم قراءة القرآن الكريم خلال شهر رمضان[1].

ومن أقدم من تولى الوظائف الدينية به نذكر أحمد بن المرحوم الفقيه منصور الأندلسي الذي يعود توليه منصب الإمامة بالجامع إلى ما قبل 986هـ/1588م[2]. ومن الموظفين البارزين به نجد أيضاً سعيد بن إبراهيم قدورة الذي تولى فيه منصب الخطابة، وإلى جانب العلوم الدينية كانت تُلقى فيه دروس أخرى منها الحساب والتوقيت[3]. وإضافة إلى القائمين على الشؤون التربوية نجد موظف يسهر على عدد من الموظفين القائمين على شؤون النظافة والصيانة وهم كنّاس وشعّال وأخر يتولى مهمة تنظيف المراحيض[4].

ومن عائدات أوقافه التي بلغ عددها في عهد محافظ الأرشيف دوفو (Devoulx) حوالي خَمسين عقارًا، كانت تخرج عدة مصاريف خاصة بالمسجد منها، شراء شمعتين خلال شهر رمضان قيمة كل واحدة خَمس ليرات، وتسع كيلات من الزيت إضافة إلى شراء الحلويات، وما يحتاجه المسجد من ضروريات مثل الحصائر والزيت لاستخدامها في الإنارة وكذا مصاريف تبيضه التي كانت تتم مرتين في السنة، ومختلف ما يحتاجه من ترميم وإصلاح[5].

ومن المساجد المالكية التي كان لها نصيب من أوقاف الجيش، جامع البلاط الذي هو مسجد بدون منارة لا نعرف تاريخ بنائه بالضبط، وقد رجح دوفو تاريخ تشيده إلى ما قبل 999هـ/1590-1591م وذلك بناء على المعطيات التي عثر عليها في الوثائق الشرعية، ولم يطرأ على هذا المسجد أي تغيير طوال الفترة العثمانية، وفي سنة 1850م قامت فرنسا

[1]-Devoulx, **Les édifices…**, Op.cit, pp.226-228.
[2]- A.O.M, 1MI, B.16, Z33.
[3]- عبد القادر، مرجع سابق، ص.163.
[4]- Devoulx, **Les édifices…**, Op.cit, p.228.
[5]- Ibidem.

بتهديمه بحجة المنفعة العامة وأصبح جزء من المكان الذي كان يشغله جزء من شارع نابوليون[1].

2- الزوايا والأضرحة:

عرفت الزوايا[2] والأضرحة[3] انتشارًا كبيرًا في الفترة العثمانية ويرجع ذلك أساسًا إلى السياسة الدينية للعثمانيين المتمثلة في التقرب من مختلف ممثلي الهيئة الدينية لإستعمالهم كوسطاء بينهم وبين الأهالي، فقد وصل عددها إلى 56 ضريحا و11 زاوية[4]، وسنقتصر في هذا العنصر على تعريف الأضرحة والزوايا المستفيدة من أوقاف الجيش.

2-1 ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي:

توفرت مدينة الجزائر خلال العهد العثماني على عدد معتبر من الأضرحة، ولعل أشهرها ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي التي أصبحت مدينة الجزائر تُعرف باسمه "مدينة سيدي عبد الرحمن". وقبل الحديث عن الضريح نتوقف عند صاحبه وهو سيدي عبد الرحمن بن عمر بن مخلوف الثعالبي الذي ولد بمنطقة يسر وينتسب إلى قبيلة الثعالبة[5]، وقد بدأ رحلته في طلب العلم بمدينة الجزائر، ثم انتقل إلى مدينة بجاية[6] سنة 802هـ/1399م فاحتك

---

[1]- Devoulx, **Les édifices…**, p.125.

[2]– هي بناية تحتوي على عدة مرافق منها حجرات ضيقة عبارة عن بيوت لمبيت الطلبة ، و العلماء الأجانب، كما تحتوي على المسجد، وضريح الولي، إضافة مراحيض و أماكن للوضوء.

[3]– وهي أضرحة الأولياء التي لا تحتوي على مقوّمات الزاوية، وتتكون في الغالب من ضريح الولي، و مسجد للصلاة، و مقبرة للدفن. للمزيد عن الزوايا والأضرحة وإشكالية تصنيفها **أنظر**:

– ياسين بودريعة، **أوقاف الزوايا والأضرحة بمدينة الجزائر وضواحيها في العهد العثماني من خلال المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال والبايلك**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2006–2007، ص ص.16– 22. وأيضا ص.36.

[4]– نفسه، ص ص.73–74.

[5]– يعود أصل الثعالبة إلى قبيلة شهيرة من عرب معقل، التي يعود نسبها إلى جعفر بن أبي طالب، واستوطنوا متيجة وأصبحوا ملوكاً عليها إلى غاية أواخر القرن الثامن عندما قضى عليهم أبو حموا أحد ملوك الأسرة الزيانية، **أنظر**:

– محمد بن أحمد أبو راس الناصري، **عجائب الأسفار ولطائف الأخبار**، ج1، تقديم وتحقيق، محمد غالم، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، 2005، ص ص.70–71.

– عبد القادر، مرجع سابق، ص ص.170–171.

[6]– اشتهرت بجاية بكثرة علمائها، حيث وصفها التمجروتي بأنها "... مدينة عظيمة كانت دار علم وعلم ومستقر العلماء والصالحين منهم أبي مدين شعيب ابن حسن الأنصاري... وغيرهم من العلماء الصالحين الذين كرماتهم ظاهرة مشهورة=

فيها بأهل العلم منهم، أبو الحسن علي بن عثمان المنجلاتي، والفقيه المُحقق أبو الربيع سليمان بن الحسن الذي أخذ منه كيفية تجويد القرآن، كما جَالس كل من المشدالي وأبو العباس النقاوسي[1].

وفي سنة 809هـ/1406م ارتحل الثعالبي إلى تونس وبقي بها حوالي ثمان سنوات فلازم عدة شيوخ منهم أبي مهدي عيسى الغبريني والإمامان الأُبّي والبُرزلي، ومنها انتقل إلى مصر وأخذ فيها عن الشيخ البلالي، وأبا عبد الله البساطي وولي الدين العراقي الذي استفاد منه في عدة علوم منها علم الحديث، ثم عاد إلى تونس واحتك فيها بالعديد من علمائها مثل الإمام القلشاني، وفيها استطاع أن يتفوق على علماء الزيتونة في علم الحديث[2]، وبعد سنة 820هـ/1417م عاد إلى مدينة الجزائر واستقر بها للتدريس والتعليم بالجامع الأعظم، كما تولى فيه وظيفة الخطابة والقضاء[3].

توفي عبد الرحمن الثعالبي سنة 875هـ/1470م[4] تاركًا العديد من المؤلفات منها "الجواهر الحسان في تفسير القرآن"، و"جامع الأمهات في أحكام العبادات"، و" الانوار المضيئة في الجمع بين الشريعة والحقيقة"[5].

أما زاويته التي تضم الضريح فهي تقع خارج باب الوادي، وقد بُنيت سنة 1108هـ/ 1696م بأمر من الحاج أحمد بن المصلى، وتتوفر على مسجد صغير له منارة مربعة الشكل وقبة وقبر عبد الرحمن الثعالبي، وعدة بيوت ومرافق وسكنى للوكيل متصلة بالمسجد، وفي الضريح قُبور عدة شخصيات منها، الداي عمر باشا والداي مصطفى باشا، كما يضم

=في حياتهم وبعد وفاتهم رحمهم الله.."، وقد التقى فيها بعدد من العلماء منهم المحدث أبو عبد الله محمد بن جعفر الذي أجازه كتابيا.. **أنظر**: التمجروتي، مصدر سابق، ص ص.19-22.

[1]- عبد القادر، مرجع سابق، ص ص.167-168.

[2]- الجيلالي، **تاريخ الجزائر...**، ج2، مرجع سابق، ص ص.360-361.

[3]- نفسه، ص.362.

[4]- مولاي بلحميسي، " مدينة الجزائر من خلال النصوص العربية والأجنبية"، **تاريخ المدن الثلاث الجزائر- المدية- مليانة في موسمها الألفي 360-1370هـ/1970-1971م**، إعداد ودراسة وتمهيد وتعليق عبد الرحمن الجيلالي، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان- الجزائر، 2007م، ص ص.173.

- عبد القادر، مرجع سابق، ص.169.

[5]- بلحميسي، "**مدينة الجزائر...**، مرجع سابق، ص ص.174-176.

الضريح مكان فيه عدة قبور مثل قبر أحمد باي أخر بايات قسنطينة، وفي الخارج توجد مقبرة أخري تابعة للزاوية[1].

وقد تمتع هذا الضريح بشهرة ومكانة كبيرة ففي الجزائر كان من عادة رؤساء المراكب الجهادية يوم سفرهم يودعون الحاكم ثم يذهبون مباشرة لزيارة الولي الصالح ضريح سيدي عبد الرحمن تبركاً به[2]، وبعد عودتهم يخصصون له جزء من الغنائم جيث أهدى له الرايس حميدو أسيراً سنة 1799م بعد استيلائه على سفينة برتغالية تشتمل على أربعة وأربعين مدفعاً ومأتي واثنين وثمانين أسيرًا[3]، والأمر ذاته قام به الرايس ابن تابلك عندما احتجز سفينة حربية برتغالية وعلى متنها تسعة وسبعين أسيرًا[4]، وفيه كان يتم الاحتفال بليلة القدر حيث يُختم صحيح البخاري على غرار ما كان يتم في الجامع الأعظم[5]، وقد تخطت شهرته حدود الأيالة حيث كانت تونس ترسل سنوياً حمولة زيت باسمه[6].

2-2 زاوية الشرفة:

الأشراف هم المُنتسبين بقرابة الدم إلى الرسول صلى الله عليه وسلم[7]، وفي مدينة الحزائر يعود ظهور الأشراف كفئة متميزة وانتظامهم في جماعة خاصة بهم إلى ما قبل 1021هـ/1612-1613[8]، وخلال هذا القرن وجد بمدينة الجزائر ستة وثمانين عائلة شريفة تميزت عن غيرها بارتداء العمامة الخضراء[9]، في حين ذكر الأستاذ ناصر الدين سعيدوني

---

[1]- عبد القادر، مرجع سابق، ص.166.

[2]- الزهار، مصدر سابق، ص.61.

[3]- ألبير دوفو، **الريس حميدو**، تعريب محمد العربي الزبيري، المؤسسة الجزائرية للطباعة، بن بولعيد، الجزائر، 1972، ص ص.59.

[4]- نفسه، ص ص. 66-67.

[5]- ابن حمادوش، مصدر سابق، ص.126.

[6]- **Tableau…**, Op. cit, p.222.

[7]- أكرم كيدو، **مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية**، ط1، ترجمة هاشم الأيوبي، منشورات جّروس برس، 1413هـ/1992، طرابلس- لبنان، ص.21.

[8]- Devoulx, **Les edifices…**,Op.cit, p.160.

[9]- Abed El-Hadi Ben Mansour, **Alger XVI – XVII^e siècle, Journal de Jean Baptiste Gramaye**, Paris, Cerf, 1998, p.105.

- وهي خاصية ميّزت الأشراف أينما تواجدوا بما في ذلك مركز الدولة العثمانية...**أنظر:** كبدو، مرجع سابق، ص.21.

أن أغلب أفراد هذه الجماعة اندمجوا في طبقة الحضر ولم يعد ينتسب إلى الأشراف سوى 300 أسرة[1].

ويُعتبر الأشراف من العناصر التي شكلت فئة الحضر[2]، واشتهر أغلب أفرادها بالورع والتقوى مما أكسبهم احتراماً وتقديراً لدى الحكام وباقي السكان، وتجلت مكانتهم لدى السلطة في قيام الداي محمد المشهور ببكداش خوجة[3] ببناء زاوية للأشراف سنة 1121هـ/1612-1613م، وحدّد موقعها في سوق الجمعة، ولإدارتها عيّن عليها وكيلين من الأشراف وهما أبو عبد الله السيد محمد بن المرحوم السيد الحاج محمد بن علي بن سعيد الشريف الحسني عرف بالبُونسي، والشريف الحسني أبو العباس السيد أحمد بن أكليل، وقد تضمنت وقفية المؤسس تسعة شروط وهي:

- أن لا يقيم في الزاوية العُزاب من الأشراف.
- اختيار القائمين على الأمور التعليمية من الإمام والمُعلم والمُدرس والمُؤذن والحزّاب والشاوش لا يكون إلا لمن ينتسب لفئة الإشراف، ويمكن أن يتولى عالم تقي منصب المعلم في حالة عدم توفر شريف.
- الوكيل هو الذي يتولى التصرف في عائدات الأوقاف الخاصة بالزاوية والهبات الخاصة بها واستغلالها في كل ما تحتاجه الزاوية إصلاح وترميم، إضافة إلى شراء الحصائر للمسجد والزيت لاستعماله في الإنارة، ودفع رواتب الموظفين من مؤذنين وقُراء القرآن وغيرها، وفي حالة وجود فائض يتم توزيعه على الفقراء الأشراف المولودين في

---

[1]- سعيدوني، **تاريخ الجزائر** ...، مرجع سابق، ص.235.

[2]- تضم فئة الحضر ثلاث مجموعات: تتكون الأولى من العناصر الأصلية والمعطيات بشأنها قليلة، وضمت المجموعة الثانية الوافدون الذين أقاموا بالمدينة واندمجوا فيها. أما المجموعة الثالثة فتكونت من العنصر الأندلسي وتحتل هذه المجموعة مكانة معتبرة ضمن فئة الحضر نظراً لكثرة عددهم، ولكونهم أكثر ثقافة وتطوراً ونشاطاً من باقي الجماعات الحضرية الأخرى، حيث تفوقوا في عدة حرف كالخياطة والبناء والتجارة كما يرجع لهم الفضل في جلب المياه إلى المدن وبذلك ساهموا في الازدهار الاقتصادي والتطور العمراني للمدينة...**أنظر**:

- سعيدوني، **تاريخ الجزائر**... ، مرجع سابق ص ص. 232-235.

- غطاس، **الحرف**...، مرجع سابق، ص ص. 21-22.

[3]- تولى الحُكم لمدة ثلاث سنوات من 1708 إلى 1710م، وفي بداية عهده تم التحرير الأول لوهران سنة 1708م وبهذه المناسبة أفرده ابن ميمون بترجمة خاصة ... **أنظر**: ابن ميمون، مصدر سابق.

الجزائر. كما لا يجوز للوكيل أن يأخذ شيئا من الوقف لصالحه إلا عند الضرورة، وفي هذه الحالة يعتبر من بين الفقراء المستفيدين من الصدقة.

– لم تكن الصدقات تمنح للرجال فقط؛ بل استفادت منها فئات أخرى كالنساء والأطفال وغيرها.

– لا يجوز لنقيب الأشراف التدخل في شؤون الزاوية بل يُعتبر فقط كواحد من الأشراف الوجهاء.

– تجتمع جماعة الأشراف مرة في السنة في الزاوية وبحضور نسل المؤسس للزاوية إن وجدوا من أحل النظر في إدارة الوكلاء، وكل ما تعلق بأمور الوقف لصالح هذه الفئة.

– كل تعيين وعزل لا يتم إلا من طرف ذرية الوكيل وبرضا وجهاء الأشراف، وهذا الحق يبقى ساري المفعول ولا ينزع لا من ذريته وذرية ذريته وأعقابهم. أما الوكالة فتبقى في يد أبو عبد الله السيد محمد بن الحاج محمد بن علي بن سعيد البونسي، ومن بعده تنتقل إلى أولاده وأولاد أولاده مهما امتد نسلهم؛ أي أنها تبقى متوارثة في نفس العائلة.

– وفي حالة وفاة أحد المنحدرين من نسل الوكيل وأوصى بأن يدفن في الزاوية فلا يحق لأي شخص اعتراض ذلك. أما بالنسبة للأجانب عن عائلته فلا يحق لهم أن يُدفنوا في الزاوية إلا في حالة تخصيص جزء من التركة لصالح الزاوية.

– بعد ثلاثة أيام من المولد النبوي الشريف على الوكلاء تنظيم وجبة في الزاوية، لصالح الفقراء من الأشراف[1].

كما يُعتبر حضور الأشراف ضروريًا لتنصيب الداي الجديد، فعندما تولى الداي محمد بن عثمان باشا الحكم سنة 1766م حضر تعيينه أغا العسكر وكاهيته وكافة الديوان والمفتين والقضاة ونقيب الأشراف وأعيان المدينة[2]، وبنفس الطريقة تم تنصيب الداي عمر باشا[3]، مما يوحي ببقاء كيفية التعيين ومراسيمها سارية المفعول إلى نهاية الحكم العثماني. إضافة إلى ذلك كان لنقابة الأشراف دورا بارزًا في تسيير المدينة[4].

---

[1]- Devoulx, **Les édifices**…, Op.cit, pp.160- 163.

[2]– الزهار، مصدر سابق، ص.23.

[3]– نفسه، ص.117.

[4]– غطاس، " **الحرف**...، مرجع سابق، ص.85.

وعرفت الجزائر مثلها مثل كل الإيالات العربية إنتظام الأشراف في شكل جماعة يتصدرها نقيب الأشراف الذي يُعين من طرف نقيب أشراف إسطنبول[1]، ويبدو أن هذا المنصب كان وراثياً حيث تولته عائلة المرتضى، فأسندت إلى أحمد الشريف المرتضى ثم خلفه ابنه عبد الرحمن، ومن هذه العائلة انتقل المنصب إلى عائلة الشريف الزهار[2]. وقد ورد في وثائق المحاكم الشرعية ما يوحي بتولى هذه العائلة النقابة حيث جاء في مرافعة إلى لمجلس العلمي ما نصه،" بعد أن كان السيد الخير بن السيد أحمد الشريف نقيب الأشراف كان نجل الشيخ البركة سيدي محمد الشريف الزهار[3].

وبعد الاحتلال الفرنسي لقيت زاوية الشرفة نفس المصير الذي تعرضت له أغلب المؤسسات الدينية، حيث تم مصادرتها سنة 1841م بغرض توسيع مكاتب الإدارة الداخلية[4].

واستفادت أضرحة الأخرى بعدد قليل من أوقاف الجيش مثل ضريح سيدي عبد القادر الجيلاني الواقع خارج باب عزون[5]، وضريح سيدي منصور[6] وضريح سيدي عبد العزيز، وضريح سيدي شعيب.

---

[1]- Raymond**, Grandes villes**…, Op.cit, p.85.

[2]– غطاس، **الحرف** ...، مرجع سابق، ص.86.

[3]- A.O.M, 1MI, B3, Z.6.

[4]- Devoulx, **Les édifices**…, Op.cit, p.164.

[5]– ينتمي سيدي عبد القادر الجيلاني إلى النسب الشريف، وولد سنة 471 هـ/1049م ببلاد فارس، أما وفاته فكانت ببغداد سنة 561هـ/1161م عن يناهز 91 سنة ، وقد كان لأحفاده دورًا هامًا في البلدان الإسلامية، ففي مدينة الجزائر بُني له ضريح يبعد عن باب عزون بحوالي 600 متر، وتشير الكتابة الموجودة في الضريح أنه بني من طرف الداي أحمد باشا في أواخر صفر من سنة 1223هـ/1808م، ويحتوي الضريح على بئر أحدثه الولي قبل مغادرته الجزائر وساد اعتقاد بين الناس بأن ماؤه يشفي العديد من الأمراض ويساعد النساء على الإنجاب، وقد ظل هذا الضريح من أهم المزارات إلى غاية تهديمه من طرف السلطات الفرنسية في حوالي سنة 1866م. **أنظر:**

- Devoulx, **Les édifices**…, Op.cit, pp.208-209. Paradis. Op.cit, p.259.

[6]– يقع ضريح الولي الصالح سيدي منصور بن محمد بن سالم، في شارع باب عزون، وفي سنة 1846م قامت فرنسا بتهديم مسجد سيدي منصور وضريحه مع الأسوار المجاورة له، وعلى إثرها تم نقل رفاة سيدي منصور ورفاة أفراد عائلته المدفونين معه إلى ضريح سيدي عبد الرحمن...**أنظر:**

- Devoulx, **Les édifices**…, Op.cit, p.202

المبحث الرابع: المنشأت العسكرية والمرافق العامة.

1- الثكنات:

تُعد الثكنة المأوى الرئيسي للجنود المتطوعين، وقد أطلقت عليها عدة تسميات وهي يولداش أوده لري[1] و يكيجري أوده لري[2] و قشلة (Kişla)[3]، وقد وردت في الوثائق الشرعية بدار الإنكشارية[4]، وفي حالات قليلة بدار الجيش المنصور[5]، أما الأسماء التي ميزت كل ثكنة فكانت في الغالب مأخوذة من اسم المكان الذي بنيت فيه أو اسم القائم على بنائها.

وقد اختلف عددها حسب الفترات الزمنية وملاحظات المؤلفين أيضا، ففي نهاية القرن السادس عشر ذكر هايدو (Haëdo) خَمس ثكنات تم بناؤها من طرف البَشوات الأوائل لإيواء الجند، ثلاثة منها كبيرة تضم حوالي 600 إنكشاري أو أكثر[6]، وخلال العشرية لثالثة من القرن القرن السابع عشر ميلادي (1621- 1626م) ذكر الأسير البرتغالي ماسكاريناس (Macsarenhas) سبع ثكنات[7]، تأوي كل واحدة من 500 إلى 600 جندي[8].

أما الراهب دان (Dan) فقد أحصى تسع ثكنات رغم تواجده في نفس الفترة[9]، والعدد ذاته ذكره بيتي دو لاكروا (François Petis de la Croix) حوالي سنة 1685م[10]، وهو رقمًا لم تشر إليه حتى مصادر القرن الثامن عشر والتاسع عشر ما عدا العسكري "روزي (Rozet) الذي ذكر أيضاً وجود تسع ثكنات بعضها صغيرة وأخرى كبيرة دون أن يحدد أسمائها ومواقعها[11]. وخلال القرن الثامن عشر أشارت أغلبية المؤلفات إلى وجود سبع ثكنات في حين ذكرت أخرى ثمان ثكنات[12]، ماعدا بايصونال (Peyssonnel) فلم يذكر عددها في

---

[1]- Paradis, Op.cit, p.186.

[2]- زهرة، "**الجيش الإنكشاري**"، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007/1954 ، ص.76.

[3] - Mohammed Ben Cheneb, Op.cit, p.70.

[4]- A.O.M, 1MI, B. 40, Z 85.

[5]- أ.و.ج، م.ش، ع 2/28، و7.

[6]- Haëdo, Op.cit, p.83.

[7]-Macsarenhas, Op.cit, p.69.

[8]- Ibid, p.71.

[9]- Dan, Op.cit, p.97.

[10]- Cresti, Op.cit, p.72.

[11]-Rozet, T.3, Op.cit, p.41.

[12]- Boyer, **La vie quotidienne...** Op.cit, p.133. Paradis, Op.cit, p.185.

- عبد القادر، مرجع سابق، ص.78.

الفترة التي تواجد فيها بالجزائر بل اكتفى بقوله أنه في 1660م كان يوجد خمسة ثكنات لإيواء العُزاب من الجند، وتأوي كل ثكنة 600 إنكشاري[1].

وبقي الاختلاف قائماً حتى بالنسبة للقرن التاسع عشر حيث أورد شالر سبع ثكنات[2]، أما كاثكارت فقد ذكر وجود ست ثكنات عسكرية[3]. وبناء على المعطيات الواردة في الوثائق الشرعية، وعلى الدراسة التي أعدها جون دوني (Jean Deny) حول دفاتر الجند، وتال شوفال عن مدينة الجزائر نهاية القرن الثامن عشر، فقد كان عددها ثمانية ثكنات[4]، هذا إذا صنفنا ثكنتا علي باشا وصالح باشا كل واحدة على حدا على اعتبار أن الاسم الذي يجمع البنايتين هو الخراطين.

تمركزت كل الثكنات بالمنطقة المعروفة بالوطى أو الجزء السفلي من المدينة، فخمسة منها كانت متواجدة ناحية باب عزون الذي يعتبر الباب البري الأكثر أهمية للمدينة، والثلاثة الأخرى كانت قريبة من باب الجزيرة، وبذلك تواجدت بجانب نقطتين أكثر عرضة للهجمات الخارجية[5].

تكونت الثكنات من طابقين سفلي وعلوي[6]، وقد تم تصميمها بنفس الشكل فأبوابها شبيهة بأبواب القصبة، حيث يقود مدخلها إلى ساحة أو ساحتين مربعتين محاطة بأعمدة أين توجد غرف من الجهات الأربعة، وفي وسط الساحة توجد عين وعدة حنفيات موزعة على الطوابق[7]، كما احتوت على مرافق أخرى لضمان راحة الجنود منها مصلى ونادي وحمامات[8]، ومطابخ في الطابقين السفلي والعلوي، فبيت والي إدريس مثلا كانت تقع في الطابق العلوي المقابل للمطبخ[9]، وكان يوجد في كل ثكنة مسجدًا وإمام يؤدي الصلاة بالجنود[10].

---

[1]- Peyssonnel, Op.cit, p.252.

[2]– شالر، مصدر سابق، ص.53.

[3]– كاثكارت، مصدر سابق، ص.100.

[4]- Deny, « **Les registres**… », Op.cit, pp. 217-221. Shuval, Op.cit, p.174.

[5]- Shuval, Op.cit, p.174.

[6]- Paradis, Op.cit, p.185.

[7]- Rozet, Op.cit, T3, pp.41-42.

[8]– خلاصي، **القلاع والحصون في الجزائر المنشأت العسكرية الجزائرية في العصر الحديث**، Ed Dalimen، 2008، ص.40.

[9]– أ.و.ج، م، ش، ع 115/114.

[10]– كاثكارت، مصدر سابق، ص.100.

واحتوت ساحة الثكنة على مقاعد مغطاة بالحصائر المصنوعة من القصب يستعملها الجنود عند تدخين الغليون وشرب القهوة[1]، ففي كل سنة وبمناسبة حلول شهر رمضان يقوم أمين الحصارين بتزويد غرف وأروقة الثكنات بكل ما يلزمها من حصائر وحُدد سعرها الإجمالي بـ 100 صايمة[2]، وقد أشاد أغلب من زار الجزائر وقتذاك بجمال الثكنات ونظافتها منهم كاثكارت الذي قال عنها أنها كانت في حالة "نظافة ممتازة"[3]، بحيث يسهر على نظافتها أسرى مسيحيين يُعينهم البايلك وكان وضعهم أحسن حالاً من غيرهم؛ إذ كان الجنود يعاملونهم كأصدقاء وليس كخدم[4].

وتنقسم الإنكشارية إلى أوجاقات أو حُجرات بيوت، وكل حجرة تحمل رقماً معيناً وتضم عدداً من اليولداش[5]، تراوح عددهم حسب هايدو (Haëdo) من 8 إلى 12 جنديا في الغرفة الواحدة[6]، في حين لاحظ (Macsarenhas) أن الغرفة الواحدة تضم من 12 إلى 15 جندياً مع مع قائدهم الذي يحمل رتبة أودباشي[7]، وخلال القرن الثامن عشر ذكر كل من شاو (Shaw) (Shaw) وبرادي (Paradis) أن الغرفة الواحدة كانت تضم ثلاثة جنود فقط[8]، وهو أمر مستبعد خاصة وأن الوثائق الشرعية تذكر عكس ذلك، ففي سنة 1193هـ/1779م كان يقيم ببيت قارة باغلي المتواجدة بدار الإنكشارية أوسطى موسى، سبعة جنود ينتمون إلى الأوجاق رقم 179[9]. أما جون دوني (Jean Deny) فقد فصّل في الموضوع؛ إذ ذكر أن كل أوده اشتملت على عدد من الجنود يحملون رقمًا معينًا، وفي حالات كثيرة سَجل أوجاقين أو ثلاثة في الغرفة الواحدة، وبالتالي يمكن القول أن الغرفة الواحدة كانت تضم مابين خمسة عشرة إلى خمسة وعشرين جنديًا.

---

[1]- Rozet, Op.cit, p.42.

[2]- Devoulx, **Tachrifait**..., Op.cit, p.73.

[3]– كاثكارت، مصدر سابق، ص.100.

[4]-Paradis, Op.cit, p.185. - Mascarenhas, Op.cit, p.71. Laugier, Op.cit, p.162.

[5]– عبد القادر، مرجع سابق، ص.79.

[6]- Haëdo,Op.cit, p.83.

[7]-Mascarenhas, Op.cit, p.69.

[8]- Shaw, **Voyage**…, Op.cit, p.184. -Paradis, Op.cit, p.185.

[9]– وهم أشجي محمد التركي بن إسماعيل، ومحمد يولداش بن عمر، وإسماعيل الكريتلي بن مصطفى، وأحمد يولداش بن إسماعيل، وحسين يولداش بن أحمد، وعلي يولداش بن عثمان، ومصطفى يولداش بن والي. **أنظر:** أ.و.ج، م.ش، ع56، و8.

ينام الجنود على مطارح والبعض الآخر على جلد الخروف[1]، وفي صندوق به حوالي ثلاثة إلى أربعة أشبار يضعون أمتعتهم المتمثلة في قميصين أو ثلاثة وسراويل، إضافة إلى حصيرة وغطاء لكل واحد منهم، أما الأسلحة فهي مكونة من بندقة وبارود وسيف، وهي أمتعة لا تحتاج إلى مكان واسع[2] وكانت الغرف مزينة بعدد من الأسلحة منها، الأقواس والسهام والسيوف المعلقة على الحائط، وقد لفتت انتباه الأسير مسكاريناس(Macsarenhas)، حيث اعتبر أنها أحسن صنعاً وأكثر بريقاً من غيرها في مختلف أنحاء العالم[3].

وخضعت الثكنات إلى نظام عسكري صارم، سهر على تطبيقه مسؤولون من بلكباشي وأوده باشي وباش يولداش[4]، فالثكنات أقيمت خصيصا لإيواء العُزاب من الجنود وبمجرد زواجهم يسقط عنهم حق الإقامة في الثكنة[5]، ويبدو أن زواج الإنكشاري لم يكن يحرمه حتما من حق الإقامة في الثكنات، فقد تزوج العديد من عناصر الجيش أثناء الخدمة في الحاميات، فمنهم من كان متزوجا بالمدية وبمعسكر دون أن يفقدوا حق الإقامة بالثكنات أثناء عودتهم إلى دار السلطان[6].

وتمتعت الثكنات بحصانة خاصة بحيث لا يحق لأي شخص القبض على من لجأ إليها فاراً من العقاب، سواء كان الجاني تركياً أو عربيًا أو مسيحيًا أو يهوديًا[7]. أما بخصوص بخصوص الجنود فقد فُرضت عليهم عدة قوانين منها، عدم السماح لصغار السن الذين لم تظهر لحاهم بعد من الخروج بمفردهم إلى المدينة ماعدا يوم الخميس، حيث يرافقهم حارس يكون مسؤولاً عن سلوكهم[8]، كما يُحتم على كل جندي الالتحاق بثكنته عند الغروب حيث كانت تغلق أبواب الثكنات مع أبواب المدينة وتودع مفاتيحهما في قصر الداي، وفي الصباح يُعاد فتحهما في وقت واحد، وذلك للحيلولة دون وقوع الاضطرابات التي غالبا ما كانت تحدث في الليل[9].

---

[1]- Rozet, Op.cit, p.42.

[2]-Haëdo, Op.cit, p.83.

[3]- Mascarenhas, Op cit, p.69.

[4]– زهرة، "**الجيش...**"، مرجع سابق، ص.77.

[5]- Peyssonnel, Op.cit, p. 252.

[6]– غطاس، "**مظاهر من الحياة...**" مرجع سابق ، ص.308.

[7]-Paradis, Op.cit, p.185.

[8]– شالر، مصدر سابق، ص.54.

[9]– كاثكارت، مصدر سابق. ص.100.

1-1 ثكنة المقريين:

تقع ثكنة المقريين بالقرب من قاع السور، وتُطل الجهة السفلى منها على البحر، كما يحدها بيت صالح باشا. أما تاريخ بنائها فقد أرجعه دوفو إلى ما بين 976- 979هـ/1569-1572م، وهي فترة حكم علج علي الملقب بالفرطاس[1]. وهو ما أعتبره " دونى (Deny) خطأ من دوفو (Devoulx) غير أنه لم يقدم بديلا عن ذلك التاريخ[2]، في حين ذكر تال شوفال (Shuval) وجودها سنة 1575م استنادًا إلى مخطط لمدينة الجزائر[3]. أما عن أصل التسمية بالمقريين فمفردها مقرئ أي مرتلين القرآن[4]، وذلك لقربها من مسجد "عبدي باشا" حيث كان المُقرئين يقرءون القرآن الكريم خلال شهر رمضان وباقي المناسبات الدينية[5]، خاصة وأنها كانت كانت قريبة من مسجد عبدي باشا وجامع القشاش مثلما ورد في أحد عقود التحبيس[6].

تواجد في هذه الثكنة 48 وجقاً ضم 899 جنديًا موزعين على 27 غرفة[7]، وتشير الوثائق الوثائق إلى عدة بيوت وأوجاقات أقاموا بدار الإنكشارية المقريين منها، الأوجاق رقم 342 المقيمين ببيت بلوك أغا في الطابق الثالث على يمين الصاعد ويبلغ عددهم 37 جنديًا 11 منهم خارج الخدمة[8]. وبيت رسول أغا الذي يشمل ثلاثة أوجاقات وهي الأوجاق رقم 196 و248 و385، أما بيت صاري يوسف فيحتوي على الأوجاق رقم 51 ويقدر عدد الجنود المتواجدين به بـ 23 جندياً 5 منهم خارج الخدمة[9]، والقليل من جنود هذه الثكنة وصلوا إلى مناصب سامية منهم، حسين خوجة الخيل[10].

---

[1]- Devoulx, « **Les casernes de Janissaires à Alger** », R.A, n° 3, 1858–1859, p.139.

[2]- Deny, « **Les registres…** », Op.cit, p.219.

[3]- Shuval, Op.cit, p.176.

[4]- Deny, « **Les registres**… », Op.cit, p.218.

[5]- خلاصي، **القلاع...**، مرجع سابق، ص.40.

[6]- أ.و.ج، م.ش، ع129، و36.

[7]- Boyer, **La vie quotidienne...**, Op.cit, p.133. Deny, « **Les registres**…», Op.cit, p.219. Wasmainn, Op.cit, p.66.

[8]- Deny, « **Les registres**… », Op.cit, pp.223-227.

- أ.و.ج، م.ش، ع 57، و25.

[9]- عن أسماء البيوت المتواجدة بدار الإنكشارية المقريين وأرقام الأوجاقات التي تحتويها وعدد الجنود بكل وجق **أنظر**:

- Deny, « **Les registres**…», Op.cit, p.219.

[10]- أ.و.ج، م.ش، ع 57، و25.

1-2 ثكنة باب عزون:

تُعرف أيضا بالثكنة الكبيرة، وبمتاع اللبّانجية؛ أي شاربي اللّبن لأن جنود هذه الثكنة اعتادوا على شربه، حيث كانوا يذهبون لإنتظار العرب في عين الربط لشرائه من بني مزاب الذين احتكروا تجارته، وعادة ما كانوا يبيعونه لهم بعد إضافة الماء له[1]. وتقع هذه الثكنة في في نهاية شارع باب عزون من الجهة المحاذية لباب الوادي، وهي من أهم الثكنات خاصة وأنها بُنيت قرب منطقة إستراتجية في المدينة مثل باب الوادى، ودار النحاس، وباب البحر، الذي لا يبعد عنها سوى بـ 500 متر، مما أهلها لتكون بمثابة صمام الأمان للجهة الشمالية الغربية من المدينة[2].

تم بناء ثكنة باب عزون سنة 955 هـ/ 1548م من طرف محمد بن مصطفى حسبما ورد في الكتابة الأثرية التي وجدت أعلى المدخل الرئيسي للثكنة[3]، وورد في عقد مؤرخ سنة 1008هـ/ 1008هـ/ 1599م أنها كانت تقع على الطريق المؤدية لباب عزون، وكانت مفصولة بحانوتين تم تخصيصهما لقضاء حاجات الجند[4]، وقد أكد تال شوفال (Tal Shuval) وجودها في مخطط لمدينة الجزائر والذي يعود إلى سنة 1575م حيث رمز لها في ملحقه بحرف "ل"[5].

واحتوت هذه الثكنة على 63 وجقا و28 غرفة بها 1661 جنديًا[6]، وتميز جنودها إلى جانب جنود ثكنة الخراطين بكثرة تمرداتهم على السلطة خاصة وأن أغلب الثورات التي قام بها الجيش خرجت من هذه الثكنة[7]. ومن أسماء غُرفها والأوجاقات التي تواجدت بها نذكر، بيت الصبايحي الذي أقام فيه الأوجاقين 177 و310[8]، وبيت جعفر أغا الذي ضم ثلاثة أوجاقات[9]. وتجدر الملاحظة إلى وجود تغيير في أسماء بعض الغرف ففي 1202هـ/ 1787-1787-1788م ذكر دوفو (Devoulx) بيت قارة إبراهيم التي كانت تسمى في وقت سابق

---

[1]- Adrian Berbrugger, « **Les casernes de Janissaires à Alger** », R.A, n° 3, 1858- 1859, p133.

[2]- خلاصي، **القلاع...**، مرجع سابق، ص.40.

[3]- Berbrugger, Op.cit, p.133.

[4]- Devoulx, « **Les casernes…** », Op.cit, p.140.

[5]- Shuval, Op.cit, p.175.

[6]-Deny, « **Les registres**… », Op.cit, p.219. Boyer, **La vie quotidienne… ,** Op.cit, p.133.

[7]-Berbrugger, Op.cit, p.133. Boyer, **La vie quotidienne … ,** Op.cit, p.134.

[8]- أ.و.ج، م.ش، ع 56، و12.

[9]- أغلب غرف هذه الثكنة حملت أسماء الأعلام، وعن القائمة الكاملة بأسماء الغرف والأوجاق وعدد الجنود في كل وجق **أنظر:**

- Deny, « **Les registres**… », Op.cit, pp.228- 233.

ببيت دالي عمر والتي أقام فيها الأوجاق رقم 257، والملاحظة ذاتها تنطبق على بيت دالي والي التي أصبحت تسمى ببيت حسن باشا[1].

خرّجت ثكنة باب عزون عدة دايات وموظفين سامين، والكثير منهم اهتموا بالغرف التي أقاموا فيها لما كانوا مجندين، مثل الداي حسن باشا(1791– 1998م) الذي كان يقيم ببيت أشجي جاكمار وينتمي إلى الأوجاق 138[2]، ومصطفى باي التيطري الذي كان يقيم في بيت بوجاق دالي عمار أجاغي[3]، وقارة إبراهيم خزناجي وأوجاقه 257، وإلى نفس الأوجاق ينتمي الحاج إبراهيم باي الشرق[4]، وأيضا مصطفى باي الشرق، ومصطفى خزناجي، ومصطفى قاره قايد بني بني جعد[5]، وفي بيت دالي والي أقام سليمان بن عبد الرحمن خوجة الخيل ورقم أوجاقه 138[6]، 138[6]، وإبراهيم أغا الصبايحية[7] الذي خسر معركة سطاوالي في 19 جوان 1830م[8].

وبعد الاحتلال حولتها فرنسا إلى مستشفى عسكري ثم إلى مدرسة مع مكتبة ومتحف تابعين لها[9]، وفي 1848م تم تحويلها إلى ثانوية بيجو وهي الآن ثانوية الأمير عبد القادر[10]. القادر[10].

1–3 ثكنة الخراطين:

تقع ثكنة الخراطين في شارع باب عزون، وتُعرف بدار الإنكشارية الخراطين نظراً لوقوعها في سوق الخراطين أين يوجد عدد كبير من الدكاكين الخاصة بحرفة الخراطة، وتسمى أيضا بيهودية يزكاتي لأن جنودها كانوا يحمون اليهود من غضب الأهالي. أما عن

---

[1]- Devoulx, «**Les casernes…»,** Op.cit, pp.140-141.
[2]- A.O.M, 1MI, B. 40, Z 85.
[3]– أ.و.ج ، م.ش، ع 57، و24.
[4]- Devoulx, «**Les casernes…**», Op.cit, pp.140-142.
[5]– أ.و.ج ، م.ش، ع، 1/13، و8. و 57، و24. وأيضا ع 2/14، و17. ع 57، و 8.
[6]- A.O.M, 1MI, B 40, Z 85.
[7]- Berbrugger, Op.cit, p. 134.
[8]– تولى إبراهيم أغا منصب أغا الصبايحية خلفًا ليحيى أغا، ولم يكن لإبراهيم أغا خبرة في المجال العسكري، وتجسد ذلك ذلك في كيفية مواجهته للفرنسيين في معركة سطاوالي، ولقد لخص حمدان خوجة انطباعه عنه بقوله: " كان إبراهيم أغا صهرًا للداي لكنه لم يكن قائدا ممتازا في يومًا من الأيام"... لتفاصيل أكثر **أنظر:** خوجة، مصدر سابق، ص ص. 150–167.
- Gabriel Colin, **Corpus des inscriptions arabes et turques de l'Algérie**, Ernest Leroux éditeur, Paris, 1901, pp.236- 237.
[9]- Berbrugger, Op.cit, p.132.
[10]- Charles de Galland, **Histoire du collèges du grand lycée d'Alger et de petit lycée de Ben-Aknoun 1833-1889**, Imp libraire de l'académie, Alger, 1889, pp.14-15.
- Berbrugger, Op.cit, p.132.

بنائها، فقد اكتفى باربروجير (Berbrugger) بالقول أنها من أقدم الثكنات بمدينة الجزائر؛ إذ يعود تاريخها إلى "عهد خير الدين" دون أن يحدد تاريخ إنشائها[1]، في حين ذكر دوفو (Devoulx) أن أقدم تاريخ عثر عليه في الوثائق الشرعية يعود إلى 1599–1600م[2]، وأرجع كلاين (Klein) بناء ثكنة صالح باشا إلى ما بين سنتي 1552–1556م، وثكنة علي باشا إلى مابين سنتي 1566–1571م[3].

وحسب تال شوفال (Tal Shuval) فإن تاريخ بنائها يعود إلى حوالي 30 سنة قبل التاريخ الذي ذكره دوفو (Devoulx) معتمدًا على مخطط يعود إلى سنة 1575م مما جعله يستنتج أنها من أقدم الثكنات؛ إذ تعود على الأقل إلى سنتي 1571–1572م[4]، وكانت هي الأخرى مركزاً تنطلق منه تمردات الجيش ضد السلطة. وبعد سنة 1830م قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بتغيير وظيفتها فحولتها إلى صيدلية عسكرية ثم مستشفى مدني، وفي 1855م شغل مكانها مركز البريد والخزينة[5].

تنقسم هذه الثكنة إلى بنايتين، ثكنة علي باشا الواقعة على اليمين وبها 1516 جنديًا يشكلون 55 وجقا موزعين على 24 غرفة. وثكنة صالح باشا الواقعة على اليسار فهي تأوي 1266 جندياً يشكلون 60 وجقا موزعين على 26 غرفة[6]. والملاحظ إلى أن أغلب العقود الشرعية ذكرت هذه الثكنة باسم دار الإنكشارية الخراطين ماعدا حالات قليلة ذكرت إحدى البنايتين؛ إذ ورد في عقد بيع مؤرخ سنة 1094هـ/1692م أن "علي أغا بن محمد التركي الناظر على مؤسسة بيت المال، باع عن بيت المال جميع البيت بالفندق المقابل لدار الإنكشارية المعروفة بصالح باشا[7].

حملت أغلب غُرف هذه الثكنة أسماء جنود أقاموا فيها، مثل بيت أوز أغا، وبيت دالي صفر[8]، وبيت والي رايس[1]، ومن بيوتها أيضاً بيت الصايجي التي تغير إسمها حسب

---

[1]- Berbrugger,Op.cit, p.135.
[2]- Devoulx. «**Les casernes**…»,Op.cit, p.142.
[3]- Henri Klein, **Le vieil Alger et l'occupation militaire française : avec vues, plans et coupes, coll. Feuillets d'El-Djazair**, Imp. Orientale Fontana frères, Alger, 1910.
[4]- Shuval,Op.cit, p.175.
[5]- Klein, Op.cit, p p.59
[6]- Deny, **« Les registres… »,** Op.cit, p.220. Waissmainn, Op.cit, p.65
[7]– أ.و.ج ، م.ش، ع 24، و9.
[8]– أ.و.ج ، م.ش، ع 94، و41.
- Berbrugger, Op.cit, p.144.

الشخصيات التي سكنت فيها، منهم الداي محمد بن عثمان باشا الذي حكم لأكثر من ربع قرن من (1766–1791م)[2]، والداي علي باشا[3] وحسين باي الغرب[4]. كما وُجد بها بيت إدريس أغا الذي سكنه عمر خوجة الخيل المنتمي إلى لأوجاق 162[5].

وحملت بعض الغُرف أسماء الحرف التي مارسها الجنود المقيمين فيها، مثل بيت جويزجي؛ أي التاجر وبيت حمامجي؛ أي الذي يشتغل بالحمام، بينما حملت غُرف أخرى أسماء بعض المرافق الموجودة في الثكنة مثل بيت جشمه؛ أي العين، وقد اختلف عدد الأوجاقات بها من غرفة لأخرى، فبعضها احتوت على أوجاق واحد وهي حالات قليلة مثل بيت مرابط في ثكنة صالح باشا، وبيت أوسطى موسى في ثكنة علي باشا، كما ضمت غُرف أخرى أوجاقين، وأخرى ثلاثة أوجاقات، وفي حالات عديدة تواجد أربعة أوجاقات في الغرفة الواحدة[6].

وإنه لمن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن بعض الغُرف كانت تحمل نفس الاسم رغم وقوعهما في ثكنتين مختلفتين، مثلما هو الحال بالنسبة لاسم داغ دوران الموجود في ثكنة المقربين وثكنة باب عزون، وأيضاً بيت إدريس أغا الموجود في ثكنة صالح باشا والثكنة القديمة، وبيت قاره يوسف موجودة في ثكنة أوسطى موسى وثكنة باب عزون[7]. كما أن بعض الشخصيات حبّست لصالح بيوت أخرى، مثل أحمد خوجة الخيل الذي أوقف حانوتا وجعل منفعته في الأوجاق رقم 324 ببيت بابا محمد باشا[8].

1–4 الثكنة القديمة أسكي:

وتُعرف أيضا بالفوقانية؛ أي العليا بسبب موقعها المرتفع مقارنة بالثكنة الجديدة[9]، ويرجع أول تاريخ عثر عليه دوفو بخصوص هذه الثكنة إلى سنة 1071هـ/1660–1661م[10]،

---

[1]– أ.و.ج ، م.ش، ع 94، و51.

[2]–أ.و.ج م.ش، ع 1/13، و 4، و5

[3]– أ.و.ج ، م.ش، ع 86/85/84، و36. وأيضا ع 94، و 38.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 86/85/84، و18.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 143/142، و76.

[6]- Deny, « **Les registres… »,** Op.cit, pp.233-242.

[7]- Ibid, pp.214- 215.

[8]- A.O.M, 1MI, B. 40, Z 85.

[9]- Berbrugger,Op.cit, p.135

[10]- Devoulx. « **Les casernes**…», Op.cit, p.147.

وتشير دراسة أخرى إلى أن بناؤها كان سنة 1037هـ/1627م من طرف صاحب المباني أوسطى موسى مثلما دلّت عليه الكتابة الموجودة بالثكنة "تم بناء دار من حسن الديار باليمين واليسار للعسكر الحرار أيام تبليغ المراد دولة مولانا مراد في زمان الباشا حسين لا زال مبسوط اليدين على يدي موسى[1] اليسري الأندلسي الحميري سنة ثلاثين وألف وسبعة بحسن وصف من هجرة المختار صلى عليه البار ما دامت الجزائر تعمرها العساكر"[2]، غير غير أن تال شوفال (Tal Shuval) أرجع تاريخ بناء الثكنتين القديمة والجديدة إلى ما قبل سنة 1627م وسنة 1637م استنادا على المخطط السابق الذكر[3].

يُعرف الجنود المقيمين بالثكنة القديمة باسم الناس الخيرون وذلك لوجود سلاسل متدلية عند باب الثكنة، حيث ينجو ويقدم للمحاكمة كل من يلجأ إليها من المذنبين، وهو يمسك بسلاسلها ويصرخ شرع الله ياسلطان[4]، وضمت الثكنة القديمة 1089 جندياً يكونون 60 وجقا مُوزعين على 31 غرفة[5]، منها بيت سليمان رايس، وبيت أشجي عواز في الطابق الأول[6]، وأيضا بيت أشجي مصطفى في الطابق العلوي، وبه الأوجاق رقم 404 والأوجاق رقم 286[7]، وفي سنة 1215هـ/ 1800– 1801م ضمت الأوجاق 404 و286[8]، ومن الموظفون السامون الذين أقاموا في الثكنة القديمة نذكر، علي بيت المالجي الذي سكن في بيت أشجي مصلي[9]، وعلي أغا الصبايحية[10].

---

[1]– تواجد أوسطى موسى الأندلسي في الجزائر في بداية القرن 11هـ/17م وقد اهتم بالأشغال العمومية كإنجاز قناة الحامة التي أتم بناءها سنة 1011هـ/1605م، كما بنا العديد من العيون حتى أصبح يلقب بها "معلم العيون"، وفي 1033هـ/ 1625م بدأ بتشييد المباني العسكرية منها البرج الذي بناه بتيزي وزو، كما بنى الثكنة القديمة، وفي سنة 1039هـ/1629م شرع في بناء باب الجهاد أو باب الجزيرة، إضافة إلى قيامه بعدة ترميمات منها ترميم باب قصر الجنينة سنة 1042هـ/ 1632م . للمزيد **أنظر**:

– حورية شريد، «**أوسطه موسى الأندلسي**» ، حوليات المتحف الوطني للأثار، العدد 7، 1419هـ/ 1998، ص ص. 26– 32.

[2]- Colin, Op.cit, p.35, 36.

[3]- Shuval, Op.cit, p.175.

[4]- Berbrugger,Op.cit, p.135

[5]- Deny, « **Les registres**… », Op.cit, p.221.

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/47، و 30 . ع 131/130، و22.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع 86/85/84، و5، ع 24، و28.

[8]- Devoulx, « **Les casernes**…», Op.cit, p.148.

[9]– أ.و.ج، م.ش، ع 94، و30.

[10]– أ.و.ج، م.ش، ع57، و23، و37.

1-5 الثكنة الجديدة(يني):

تعرف بالسفلانية أو التحتانية نظرًا لموقعها بالنسبة للثكنة القديمة[1]، وتُعرف أيضًا بدار بدار الإنكشارية الجديدة أو"يني" لكونها حديثة البناء مقارنة بالثكنة القديمة، حيث بدأت الأشغال بها سنة 1005هـ/1596-1597م وتم الفراغ من بنائها سنة 1047هـ/1637-1638م، وقد اسندت مهمة انشائها إلى أحد أبناء أوسطى موسى وهو علي الثغري[2]. أما دوفو (Devoulx) فقد اكتفى بالإشارة إلى أول تاريخ عثر عليه في الوثائق والذي يعود إلى سنة 1134هـ/1721-1722م[3]، ويُسمى سكانها بـ"رماة الرصاص الفضي لكونهم كانوا يتدربون على على الرمي في رحبة الفحم أين يوجد أيضا سوق الفحم الواقع في مكان مرتفع وكان أحسن الرماة يتحصلون على مكفأت متمثلة في نقود[4]، ويجمع الثكنتين القديمة والجديدة اسم أمتاع الخضارين لوقوعهما قرب السوق المخصص لبيع الخضر[5].

سكن بالثكنة الجديدة 856 جنديًا يكونون 38 وجقًا موزعين على 19 غرفة، وبالتالي فهي أصغر من الثكنة القديمة وأقلها عددًا[6]، ومن البيوت وأوجاقات التي وجدت بها نذكر، بيت مصطفى شاوش وبه الأوجاق رقم 93[7]، وبيت كوزل حصارلي ويضم ثلاثة أوجاقات، وأيضا بيت علي جلبي وصاري مصطفى وقوجه مرتضى، وتشمل كل واحدة أوجاقين، كما وجدت غرف احتوت على أوجاق واحد فقط، مثل بيت مصطفى جاوش وبيت سليمان جاوش وبيت دالى محمود[8]، ووصل بعض من أقام فيها إلى مناصب سامية مثل الداي أحمد باشا الذي سكن ببيت قارة مصطفى وكان ينتمي إلى الأوجاق 276، وحسين الناظر علي مؤسسة بيت المال، ومن النُظّار أيضا نجد الحاج علي بن حسن التركي الذي كان ينتمي للأوجاق رقم 404 ببيت أشجي مصطفى، كما سكن فيها حسن أغا الصبايحية حيث كان يقيم في بيت قارة مصطفى، أما يوسف خوجة بدار الإمارة فكان نتمي للأوجاق رقم 93[9].

---

[1] -Berbrugger, Op.cit, p.135.

[2]- Missoum, Op.cit, p.143.

[3]- Devoulx, **« Les casernes …»**, Op.cit, p.149.

[4]- Berbrugger, Op.cit, pp.135-136.

[5]- Colin, Op.cit, p.36. Missoum, Op.cit, p.141.

[6]- Deny, « **Les registres**…», Op.cit, p.221. Weissmann, Op.cit, p.66.

[7]- أ.و.ج، م.ش، ع 1/13، و6.

[8]- Deny, « **Les registers…»,** Op.cit, pp.257- 260.

[9]- أ.و.ج، م.ش، ع 1/24، و4. ع 57، و 40. ع 102/101، و56. ع 94، و46. ع 115/114، و37.

1-6 ثكنة أوسطه موسى:

تُعرف أيضا بثكنة باب الجزيرة لقربها من باب مدخل الميناء[1]، وسميت أيضا بثكنة "أوسطه موسى" نسبة إلى المهندس الأندلسي الذي قام ببنائها"، وبذلك نُسبت إليه باعتباره معماري وليس لأنه كان جنديا كما ذهب إليه "بربروجر(Berbrugger) ووايزمن (Waissmainn) [2]، وحسب دوفو (Devoulx) فان أول إشارة لهذه الثكنة في الوثائق الشرعية الشرعية تعود إلى سنة 1085هـ/1674-1675م[3]. والاحتمال الوارد أن تاريخها يعود إلى ما قبل 1611م وهي سنة انتهاء الأشغال التي قام بها أوسطى موسى لجلب المياه من الحامة.

وبعد الاحتلال الفرنسي أُطلق عليها اسم باب فرنسا، كما حملت اسم العقيد لوميرسي(Lemercier) الذي توفي في 7 ديسمبر1836م أثناء عودته من حصار مدينة قسنطينة[4]، وتأتي هذه الثكنة في المرتبة الثانية من حيث عدد الجنود المقيمين فيها حيث يصل عددهم بـ 1833 جنديًا مكونين 72 وجقاً موزع على 31 غرفة[5]، ومن بيوتها نذكر على سبيل المثال، بيت جعفر الصادق[6] بيت جشمه؛ أي العين وتشمل الأوجاق رقم 38[7]، والأوجاق رقم 208 والأوجاق رقم 293، وبيت حمزة خوجة الذي أقام فيها الأوجاق رقم 179، وبيت ردوسلي الذي ضم الأوجاقين 279 و310[8]. وكان يحى أغا الصبايحية من أهم الشخصيات التي أقامت بهذه الثكنة[9].

---

[1] – Berbrugger**,** Op.cit, pp.136-137.

[2]- Waissmainn, Op.cit, p.65. Berbrugger**,** Op.cit, p.136.

[3]- Devoulx, « **Les casernes… »,** Op.cit, p.145.

[4]- Berbrugger**,** Op.cit, p.136.

[5]- Deny Jean, **Sultân Djezâïr suivi de chansons des Janissaires turcs d'Alger (fin du XVIIIe siècle) , présenté** par Kaddour M'hamsadji, Office des Publications Universitaires, Ben Aknoun-Alger, 2005, p.70.

- Boyer, Op.cit, p.133.Waissmainn, Op.cit, p.65.

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع1/13، و14.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع 94، و24.

[8]- Deny, « **Les registres**…», Op.cit, pp.244-245.

[9]- A.O.M, 1MI, B 69.

1-7 ثكنة الدروج:

تقع ثكنة الدُروج قرب باب الجزيرة حيث ورد ذكرها في الوثائق الشرعية "بدار الإنكشارية متاع الدرج التي بناحية باب الجزيرة أحد أبواب مدينة الجزائر"[1]، وأيضا "بدار الإنكشارية القريبة من باب الجهاد الشهيرة بالدروج"[2] وسميت بالدروج نظراً لاستعمال الدرج للوصول إليها، وعرفت أيضا بثكنة يالي[3]؛ أي المحاذية للبحر، كما حملت اسم متاع الدوامس لقربها من شارع يحمل نفس الاسم، وفي سنة 1830م أطلقت عليها السلطات الفرنسية اسم ثكنة القناصل لكونها تقابل شارع القناصل[4]. وبعد الإحتلال الفرنسي للجزائر قامت بتهديمها وبني مكانها شارع البحرية الممتد من البريد إلى باب فرنسا.

تُعتبر ثكنة الدروج من أحدث الثكنات مقارنة ببقية مقارنة بغيرها من الثكنات؛ إذ تعود الإشارات الأولى لها في والوثائق إلى سنة 1106هـ/1694-1695م[5]. أما تال شوفال (Shuval) فقد أشار إلى إمكانية وجودها خلال القرن السادس عشر خاصة، وأنها كانت تقع شمال الجامع الأعظم وهو ما يتوافق مع مخطط مدينة الجزائر لسنة 1575م الذي يشير إلى وجود بناية في نفس المكان[6]، وبعد سنة 1830م قامت السلطات الفرنسية بتهديمها لبناء شارع البحرية[7].

تتميز ثكنة الدروج بصغرها مقارنة بباقي الثكنات[8] فهي تحتوي على 15 غرفة لإيواء 602 جندياً موزعين على27 وجقًا[9]، وقد احتوت بعض غرفها على أوجاق واحد مثل بيت كوجك عثمان، وبيت عمر أغا، وبيت بابا حسن، وبعضها ضمت أوجاقين مثل بيت ساقزلي، وبيت محمد جاوش، في حين نجد أن بعض البيوت شملت ثلاث أوجاقات مثل بيت خير، وفي حالة واحدة ورد ذكر أربعة أوجاقات في غرفة كوجك علي[10]. وخَرج من هذه الثكنة شخصيات وصلت إلى مناصب سامية في الإيالة مثل الداي عمر باشا بن محمد

[1]- أ.و.ج، م.ش، ع 56، و13.

[2]- أ.و.ج، م.ش، ع 57، و22.

[3]- Boyer, **La vie quotidienne**…, Op.cit, p.133.
[4]- Berbrugger, Op.cit, p.136.
[5]- Devoulx, **Les casernes**…, Op.cit, p.147.
[6]- Shuval, Op.cit, pp.175-176.
[7]- Devoulx, **Les casernes**…, Op.cit, p.147.
[8]- Shuval, Op.cit, p.175.
[9]- Boyer, **La vie quotidienne**…, Op.cit, p.133.
[10]- Deny, « **Les registres**…», Op.cit, pp.249- 250.

الذي سكن في بيت الظريف أوده باشي وينتمي إلى الأوجاق رقم 232[1]، والداي مصطفى باشا بن إبراهيم المنتمي إلى الأوجاق رقم 327 والذي أقام في بيت كور جعفر[2].

ومنه يمكن القول إن التكنات تم بناؤها خلال القرن السادس عشر ميلادي وبداية القرن السابع عشر وهي فترة تمثل فترة الأشغال الكبرى بالنسبة للعثمانيين في جميع المجالات، منها إنشائهم للتكنات لإيواء الجند القادم من الأناضول وضواحيها.

2- العيون والسواقي:

يُعد الماء من ضروريات الحياة سواء للإنسان أو لمختلف الكائنات الحية، وهو محل اهتمام عبر كل الفترات، وكانت الجزائر قبل الوجود العثماني تفتقر إلى شبكات المياه التي توصل المياه إلى المدينة، وخلال القرن السابع عشر تم تحسين الخدمات العامة بانشاء قنوات المياه وبناء النوافير مما أدى إلى تطوير عملية توزيع المياه بالمدينة[3]، ويعود الفضل في ذلك للسلطة الحاكمة من جهة، ولمهارة العنصر الأندلسي في هذا الجانب.

اهتم الحكام عبر مختلف فترات الحكم العثماني بتزويد المدينة بالمياه فقاموا بانشاء القنوات ومدها وأقدمها قناة تليملي التي أنشأها حسن باشا في حوالي 1550م، ويصل مجراها إلى المدينة عن طريق باب الجديد ويصل طولها إلى 3800 متر، أما كمية المياه المتدفقة منها فيبلغ متوسطها من 6 إلى 7 لتر في الثانية أي بحوالي 561600 لتر يوميًا توزع عبر 29 عين، وفي سنة 1573م أنشأ عرب أحمد باشا قناة أخرى تعرف بقناة بئر الطرارية البالغ طولها 1700 متر بمعدل تدفق يصل إلى 1.46 لتر في الثانية، أي ما يقارب 126144 لتر في اليوم، وفي سنة 1611م تم الفراغ من بناء قناة الحامة التي أشأها أوسطى موسى ويصل تدفقها إلى 9 لتر في الثانية أي ما يقارب 777600 لتر في اليوم، ويتزود منها 29 سبيل بالمياه، ومن أهم القنوات نجد قناة عين الزبوجة ويعود بناؤها إلى منتصف القرن الثامن عشر وتعتبر الأكثر طولاً مقارنة ببقية القنوات حيث يزيد طولها عن 9 كيلومترات، وهي مزودة بقنوات فرعية يبلغ طولها 3 كيلومتر وتصل مياه هذه القناة إلى القصبة فتغذي 14 سبيلاً بالمياه، أما معدل تدفق مياهها فيتراوح مابين 8 إلى 9 لتر في الثانية أي ما يقارب

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 94، و38.

[2]- A.O.M, 1MI, B 69.

[3]- Cresti, Op.cit, p.14.

734300 لتر في اليوم غير أن هذه الكمية تقل في فترات الجفاف[1]، ورغم أهمية هذه القنوات إلى أنها لم تكن الطريقة الوحيدة التي تزود السكان بالمياه فقد توفرت المنازل على أبار وخزانات لضمان التزود بالمياه في حالة حدوث حصار أجنبي أو الزلازل التي قد تعطل مجرى القنوات، حيث تشير إحصائيات لسنة 1830م وجود 1100 صهريج موزعًا على 2000 بيت[2]، وهو ما لاحظه الضابط روزي الذي ذكر أنه رغم العدد الكبير للعيون الموجودة بالمدينة إلا إن أغلب المنازل لديها صهريج وأحيانًا اثنين تتغذى جميعها من مياه الأمطار المنحدرة من السطوح[3].

ومن دلالات انتشار العيون بالمدينة، أنها أصبحت معلمًا تعرف به المناطق الواقعة فيها منها عين زنقة العطش وعين عبد الله العلج، وعين شاه حسين، ورغم هذا الإنتشار فقد كانت العيون عمومية وليست خاصة فكان من النادر أن يقوم شخص بجلب المياه العمومية لمنزله، فقد كانت العملية تتطلب تكاليف باهضة، وحتى وإن تمكن البعض من الأثرياء دفع تلك التكاليف فإن أهم ما يمكن الحصول عليه هو وضع عين عمومية على مقربة من منازلهم وليس بداخلها[4]، ونظرًا لذلك وُجد السقاؤن وهم في الغالب من الرجال وبعض النساء المُسنات، كما مارس هذه العملية الأسرى منهم روكفيل مقابل أجرة معينة[5].

وضعت إدارة العيون وكل ما يتعلق بالمياه تحت إشراف موظف يُعرف بخوجة العيون تمثلت مهامه حراسة العيون البالغ عددها حوالي مائة وخمسون عينا[6]، واصلاح السواقي وصيانة شبكة القنوات التي توزع المياه كما تولى الإشراف على الأحباس الموجهة للعيون[7].

لم يكتف الحكام بتزويد المدينة بالمياه فحسب بل، استمر اهتمامهم بهذا الجانب في تحبيس عدة أملاك للعيون والسواقي بحيث وصل عددها في عهد الدايات ثمانية وعشرون

---

[1]-Raymond, **Grandes villes**…, Op.cit, pp163-164.
[2]-Ibid,pp.164-165.
[3]- Rozet, Op.cit, p.25.
[4]-Paradis, Op.cit, p.261.
[5]-Sieur de Roqueville**, Relations des mœurs et du gouvernement du turcs d'Alger,** Ed Olivier de Varennes, Paris. 1675, p.9.

[6]– عبد القادر، مرجع سابق، ص.131.

[7]– الملحق رقم5، ص ص.474 -475.

عقارًا[1]. ومن المساهمين في الوقف لصالح العيون نجد أيضا الجيش الإنكشاري الذي سنتعرض لمظاهر مساهمته في الفصل الرابع.

3- المؤسسات الوقفية بعد سنة 1830م:

انشغلت سلطات الاحتلال في الأشهر الأولى من احتلالها مدينة الجزائر بتثبيت وجودها ومحاولة التوسع بإخضاع المدينة والمناطق القريبة منها، وبشروعها في السيطرة على الممتلكات العقارية وجدت أن أغلبها يعود إلى مؤسسات وقفية، وبذلك شكل الوقف أحد أهم العوائق التي واجهت سلطات الاحتلال الفرنسي. مثلما عبر عنه زيوس(Zeys) الذي ذكر أنه "باحتلالنا الجزائر وجدنا خَمسة أعشار الأراضي مكونة من الحُبوس وهذه الوضعية التي لا علاج لها كانت جد مضرة لتطوير المستعمرة الجديدة"[2].

وكان قرار 8 سبتمبر 1830م أول قرار أصدره الجنيرال كلوزال[3] بخصوص الأوقاف وبموجبه تمكنت فرنسا من الاستيلاء على أملاك موظفي الإدارة العثمانية من الدايات والبايات وأعيان المدينة من الكراغلة والحضر، كما امتدت أياديهم إلى بعض الأوقاف التابعة لمؤسسة أوقاف فقراء الحرمين الشريفين، الأمر الذي لقي معارضة من طرف علماء مدينة الجزائر وأعيانها[4] باعتباره يتنافي وبنود معاهدة الاستسلام التي تعهدت فيها فرنسا بعدم

---

[1]– بلغ عددها ثلاثة وعشرون وقفية، اثنين منها للداي محمد بن بكير، وأربع وقفيات للداي محمد بن عثمان باشا، ومثلها للداي حسن باشا، وأيضا الداي حسين، وسبع وقفيات للداي مصطفى باشا من بعده الداي حسن باشا ومصطفى باشا، أما الداي أحمد باشا والداي علي باشا فقد ساهم كل منهما بوقفية واحدة...عن مضمونها **أنظر** أمير، مرجع سابق، ص ص.146–150.

[2]- Jean Terras, **Essai sur les biens habous en Algérie et en Tunisie étude de législation coloniale**, Thèse pour le doctorat présentée et soutenue devant la faculté de droit de Lyon, Imprimerie et lithographie du salut public, Lyon, 1899, p.98.

[3]– يُعد أحد كبار الشخصيات التي ارتبط اسمهم بالجرائم المقترفة في حق الجزائريين خلف دي بورمون اعتبارًا من سبتمبر 1830م. ولد كلوزيل بمدينة ميربواكس Mirepoix التابعة لمقاطعة أرياج وتطوع في الجيش الفرنسي سنة 1791 وأصبح بعد أربع سنوات من ذلك قائد فيلق، ثم جنرال سنة 1801م، شارك في العديد من الحملات العسكرية و الحروب. وخلال شهر أوت 1836م عاد كلوزيل إلى الحكم كحاكم عام للمرة الثانية بعدما إختاره تيير، الذي وجد فيه الخبرات العسكرية و الكفاءات العالية في إدارة الحرب وشؤون العامة إذ قال عنه: " إن المارشال يمثل روح المستعمرة. إلا أنه بعد حملته على قسنطينة كانت السلطات العليا بفرنسا مستاءة منه ومن النتائج العسكرية الهزيلة التي حققها، فاستدعته وعينت مكانه الجنرال دامرمون، فعاد متأثرًا إلى باريس وبقي فيها إلى وفاته سنة 1842م.

- الغالي غربي وأخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة ، الجزائر، 2007، ص ص.309-311.

[4]-De Janssens, Op.cit, pp.46-47.

المساس بممتلكات الأشخاص، والالتزام باحترام الدين الإسلامي وكل ما يتعلق بعادات وتقاليد المجتمع. وهو ما أكده ووعد به الماريشال دي برمون سكان الجزائر[1].

وبناءً عليه تم تحرير رسالة إلى السلطات الفرنسية مؤرخة في 13 ربيع الأول 1247هـ/ أوت 1831م، وقد أرفقت بتوقيع حوالي خَمسين شخصًا[2] على محتواها مُطالبين فيها الجنرال سر عسكر برد أوقاف مكة والمدينة لاستغلالها في إعانة الفقراء وتوفير ما تحتاجه المساجد والمستشفى[3] من ضروريات، إضافة إلى إعادة بناء وإصلاح الأملاك المُهدمة الموقوفة على الحرمين، وفي الوقت ذاته ذكر محّررو الوثيقة أن أملاك اليهود بقيت كما كانت عليه من قبل، فعملية انتزاع الأملاك شملت فقط أملاك المسلمين الذين كانوا قد تحصلوا على الأمان من طرف فرنسا[4].

ورغم تلك المعارضة واصلت فرنسا سياستها في الاستحواذ على العقارات الموقوفة خاصة وأنها رأت أن بقاء المؤسسات الدينية الإسلامية تدير أملاكها بحرية أمر يتناقض مع مبادئها الاقتصادية، وهو ما جعلها تشكل خطراً حقيقيا عليها وعائقا أمام حركية الأملاك في بلد كان تطويره مرتبطا بسهولة وأمن المعاملات العقارية[5]، وفي أكتوبر 1830م أصدر الجنرال كلوزال (Clauzel) قرارًا يقضي بإحصاء الأملاك العقارية، وبموجبه تم إحصاء ثمانية

---

[1]– ومن جملة ما قاله"... ومما أضمن لكم أن بلادكم وأراضيكم وبساتينكم وحوانيتكم وكل ما هو لكم صغيرا كان أو كبيرًا يبقى على ماهو عليه..." وأضاف يقول في موضع آخر "... ونعدكم وعدا مؤكدا غير متغير ولا متأول أن جوامعكم ومساجدكم لا تزال معهودة معمورة على ما هي الآن عليه وأكثر وأنه لا يتعرض لكم أحد في أمور دينكم وعبادتكم..." **أنظر:**

– عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1900**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص.26–28.

[2]– أغلبهم من الحضر، والمشرفين على وظائف إدارية ودينية هامة منهم، الحاج مصطفى بوضربة وكيل مكة والمدينة، وحسن فليجي وكيل سبل الخيرات، والرايس حمدان قايد العيون، وأحمد بن أمين السكة، والباش كاتب علي بن النيكرو، وأحمد خوجة العيون، ومصطفى بن الحاج عبد القادر، والحاج محمد ناظر بيت المال، وعبد الرحمن خوجة الجلد، ومحمد قاضي كان، وعبد الرحمن بن الشيخ بن الحفاف خطيب بجامع سيدي رمضان، وقدور بن السيسلي خطيب بجامع القشاش... للمزيد **أنظر:**

- A.O.M, 18MIOM, série E, B 14.

[3]– رغم إدراج المستشفى كإحدى المرافق التي تحتاج إلى مصاريف إلا أننا لم نعثر على أي وقفية خاصة بالمستشفيات سواءً من طرف الجيش أو غيرهم.

[4]- A.O.M, 18MIOM, série E, B 14.

[5]- Terras, Op.cit, p.98.

ألاف ملكية عقارية، منها خمسة ألاف تابعة لأملاك البايلك وهذا النوع دخل تحت مصلحة أملاك الدولة الدومين (Domaines)[1]، كما أصدر قرارًا آخر في 7 ديسمبر 1830م يحتوي على ثمانية بنود منها، البند الأول الذي نص على أن كل العقارات الموقوفة من دور وحوانيت وجناين وأراضي يتم تسيرها من طرف إدارة الدومين، ونص البند الرابع على أن يقوم المفاتي والقضاة والعلماء وغيرهم من مسيرو المؤسسات الوقفية بتسليم السجلات والوثائق الخاصة بالأملاك الموقوفة وأسماء المكترين وكذا ثمن كرائها إلى إدراة الدومين[2]، وحسب إحصاء آخر لسنة 1836م فقد بلغ مجموع الأملاك التابعة لمؤسسة الحرمين داخل مدينة الجزائر وخارجها بـ 1.419 ملك منها 188 عقار تم تهديمه من قبل السلطات الإستعمارية[3].

وفي سنة 1843م أُدخلت كل المؤسسات الدينية تحت سلطة وإدارة مصلحة الدومين[4]، كما أصدر الجنيرال بيجو[5] قراراً في 1 أكتوبر 1844م[6] نصت مادته الحادية عشر على أن " " كل دخل دائم يُشّكل أو قد شُكل ثمن بيع أو تنازل عن عقار أو بيع حق عقاري لفائدة أشخاص أو مؤسسات أو أملاك هو أساساً قابل للاسترجاع رغم كل التقاليد أو الشروط

[1]- Aumerat, Op.cit, p. 372.
[2]- De Janssens, Op.cit, pp.48-49.
[3]-**Tableau**, Op.cit, p.222.

[4]– أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص.12.

[5]– ولد توماس روبير بيجو دولا بيكونيري المعروف بالدوق دي زلي (Bugeaud)، في 15 أكتوبر سنة 1784م بليمونج ، ومات بفرنسا بالكوليرا سنة 1849م. ترقى إلى رتبة ماريشال فرنسا في 31 جويلية 1843 ، وهذا بعد توليه الحكم في الجزائر من ديسمبر 1841 إلى جوان 1847م واتباعه سياسة القهر والعنف والإبادة والتدمير والتهجير والنفي في إطار الحرب الشاملة التي مارسها تجاه الجزائريين، زيادة على إصداره عدة قوانين قمعية وزجرية جائرة منها قانون مصادرة أراضي وأملاك الثوار، كما انتهج أسلوب تجميع الجزائريين في المحتشدات ومحاصرتهم لمنعهم من تقديم أي مساعدة للثوار، زيادة على تجريد القبائل من محاصيلها الزراعية وأملاكها وتوسيع صلاحيات المؤسسة المعروفة باسم المكاتب العربية وجعلها أداة لتنفيذ سياسته مع الأهالي، وأصدر أوامره بإباحة الحرائق وإتلاف الأرزاق وطرد ونفي قادة الرأي والمشتبه فيهم خارج حدود الجزائر مع ارتكاب المجازر وتسليط العقوبات الجماعية بما في ذلك التغريم الجماعي. للمزيد عن سياية الجنيرال بيجو **أنظر**:

- Paul Azan, **Bugeaud et l'Algérie**, Le petit parisien, Paris, S/D, pp 7,13,17, 21-28.
- Feray Bugeaud, **Lettres inédites du maréchal Bugeaud** , Deuxième édition, Emil Paul Frère Editeur, 1923, p.148.
- Narcisse Faucon, **Le livre d'or de l'Algérie histoire politique militaire, administrative, évènements et faits principaux biographie des hommes ayant marqué dans l'armée les sciences, les lettres, etc. de 1830 a 1889**, Préface de M. le Colonel Rrumelet,T1, Paris, 1889, pp140-143.

[6]– لتفاصيل أكثر عن وضعية الأملاك الوقفية مختلف القرارات الصادرة عن السلطة الفرنسية بخصوص الأوقاف وكذا تدخلها في تسيير الأوقاف، وردود فعل الأهالي منها **أنظر**:

-De Janssens, Op.cit.pp. 40-113 et pp. 202-226.

المخالفة"، وتضمنت المادة الثالثة من نفس القرار إلغاء تمتع الأوقاف بالمناعة أو الحصانة (L'inaliénabilité) مراعاة لمصالح الأوربيين، وفي نهاية شهر أكتوبر من سنة 1858م صدر قراراً أخر يعتبر امتدادا وتطبيقا لما جاء في القرار السابق، وهكذا تمت السيطرة على الأوقاف وإخضاعها للقوانين التي تستند إليها الملكية العقارية في فرنسا، وبهذا الإجراء دخلت الأملاك الموقوفة في المعاملات التجارية؛ أي أنها أصبحت تباع وتشترى مما جعلها تفقد خاصيتها[1]، ثم جاء قرار سنة 1873م الذي قضى نهائيا على أوقاف المؤسسات الدينية لتسهيل التوسع الاستعماري في الجزائر[2].

ساهمت القرارات السابقة في القضاء التدريجي على الأوقاف وما تبقى من المؤسسات الدينية وضمها إلى أملاك الدولة (الدومين). ويعد الجامع الأعظم من أهم المؤسسات الدينية المستهدفة، حيث شرعت سُلطات الإحتلال سنة 1834م في وضع الأسس الأولى للقضاء الفرنسي وبالتالي التضييق على القضاء الإسلامي، وظهر ذلك جليًا عندما أصبحت تُعقد جلسات المجلس العلمي بعد الحصول على الإذن من السلطات الفرنسية، بعد ما كان الترافع إليه في العهد العثماني يتم بطريقة مباشرة دون الرجوع إلى السلطة الحاكمة[3]. كما أصدر قرارًا يقضي بإدخال اللغة الفرنسية في المدارس الأهلية سنة 1842م، وقام بالتضيق بشكل خاص على الموظفين بالجامع الأعظم باعتباره أهم مؤسسة دينية بمدينة الجزائر وقتذاك؛ إذ تم إقالة المفتي المالكي مصطفى بن الكبابطي[4]، من منصبه فنُقل إلى فرنسا تمهيدًا لنفيه إلى إلى الإسكندرية بعد اتهامه من قبل السلطات الفرنسية بتحريض الأهالي على المقاومة[5].

---

[1]- Terras, Op.cit, pp. 97- 98.

[2]- Ibid, p. 99.

[3]– بوحمشوش، **الجامع الأعظم**...، مرجع سابق، ص ص.245–246.

[4]– ولد مصطفى بن محمد بن عبد الرحمن المشهور بابن الكبابطي بمدينة الجزائر سنة 1189هـ/1775م، وهو من أصول أندلسية، ونظراً لمكانة هذه العائلة وجدت حومة بمدينة الجزائر تعرف بحومة الكبابطية حيث ورد ذكرها في العديد من العقود الشرعية ونذكر منها، جلسة حانوت علي أغا الصبايحية الموجودة "بالكبابطية ومسامية لمسجد هنالك". وتتلمذ على يد عدة شيوخ منهم، علي بن عبد القادر المعروف بابن الأمين، وعلي المنجلاتي، ومحمد بن موسى، ومحمد المعروف بأخو السفار، ومن شيوخه في فاس محمد الزواوي الفاسي، وفي الإسكندرية تتلمذ على يد الشيخ محمد الرضوي البجاري. وتولى مصطفى بن الكبابطي عدة وظائف كالقضاء والفتوى والتدريس في الجزائر والإسكندرية، وفي هذه الأخيرة اشتهر برواية الحديث. لتفاصيل أكثر **أنظر**:

– سعد الله، **أبحاث وأراء** ...، مرجع سابق، ص ص.13–27. – أ.و.ج، م.ش، ع94، و59.

[5]– نفسه، ص ص.28–29.

وقد واصلت السلطات الفرنسية الحد من مهام الجامع الأعظم والتقليص من صلاحيات القُضاة[1]، إلى غاية سنة 1276هـ/ 1859م حينما أصدرت قرارًا نص على تعطيل المجلس العلمي، وإرغام الأهالي على رفع قضاياهم إلى مجلس الاستئناف المُحدث بدار العدالة الفرنسية، المكون من أعضاء كلهم فرنسيون أو من تشملهم الجنسية الفرنسية من مستوطني اليهود والأسبان والإيطاليين وغيرهم، وانحصرت مهام القاضي الشرعي في دائرة الفصل أو الحكم الابتدائي في الأحوال الشخصية دون غيرها من النوازل والقضايا الجنائية أو المدنية والتجارية والمالية[2].

وزيادة على هذا التضييق شرعت في مصادرة أوقاف الجامع الأعظم، حيث بلغ مجموع الأملاك المصادرة مابين 1252–1256هـ/1836–1840م 151 ملكاً وقفياً، في حين بلغت الأوقاف المصادرة الخاصة بالمؤذنين والحزابين ما يقارب 80 وقفاً، شملت عقارات متنوعة بين الدور والدويرات والحوانيت والأعلية والبحاير والأحواش والمخازن، إضافة إلى نصف كوشة وحمام وفرن، وكانت تلك العقارات تذر دخلاً معتبراً على سلطات الاحتلال خاصة وأنها ضاعفت ثمن أكريتها[3].

وبهذه القرارات أنهت فرنسا دور الجامع الأعظم كمعلم تربوي وديني خلال تلك الفترة، كما أدت هذه الممارسات اتجاه مختلف المؤسسات الدينية إلى فقدان الجزائريون لإحدى الوسائل المادية والروحية والثقافية لمواجهة المخططات الاستعمارية الهادفة إلى القضاء على المقومات الاجتماعية والدينية والاقتصادية للجزائريين[4].

ومن خلال هذا الفصل الذي أفردناه للتعريف بالمرافق المستفيدة من أوقاف الجيش ومصيرها بعد الإحتلال الفرنسي للجزائر، يَتبين التنوع في الجهات الخيرية المستفيدة من أوقاف الجيش، وفي مقدمتها فقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة، ومؤسسة سُبل الخيرات، وخمسة مساجد حنفية تابعة لها من أصل أثنى عشر مسجدًا، وثلاثة مساجد مالكية، وأربعة أضرحة، وكذا أوقافهم على القبور وزاوية الشرفة، والثكنات، والعيون والسواقي. ولم تنحصر

[1]– لتفاصيل أكثر **أنظر**: بوحمشوش، " **الجامع الأعظم**....، مرجع سابق، ص ص.246–252.

[2]– الجيلالي، **تاريخ الجزائر**...، مرجع سابق، ج4، ص.145.

[3]– للمزيد عن عدد كل عقار وموقعه داخل أسوار المدينة وخارجها **أنظر**: بوحمشوش، **الجامع الأعظم**...، مرجع سابق، ص ص.261–272.

[4]- Saidouni, **Wakf en Algérie…**, Op.cit, p.98.

مشاركتهم في الوقف فحسب؛ بل أصدروا أمر بإنشاء بعضها كالجامع الجديد، وذلك لإعطاء وزن لمذهبهم في إيالة مالكية المذهب.

وما يلفت الانتباه غياب إسهام الجيش في الوقف على منشآت دينية أخرى كجامع علي بتشين وجامع الشواش[1]، والعديد من المساجد التابعة لمؤسسة سُبل الخيرات كجامع كتشاوة، وجامع القشاش، وزاوية الشبارلية ومدرستها[2].

كما كان للجيش الدور الرئيسي في تسيير وإدارة بعض المؤسسات الوقفية، حيث احكتر الأتراك والأندلسيين الإشراف على تسيير أوقاف فقراء الحرمين، وكان للجيش حضور في اجتماعات المجلس العلمي المخصصة لتوزيع الصدقات الموجهة لتلك الفئة، وكاد أن يقتصر حمل الصدقات إلى مستحقيها على الجيش دون سواه، كما احتكر الجيش الإشراف على مؤسسة سُبل الخيرات، وهذه الخاصية لها ما يُبررها فالمؤسسة استحدثها العثمانييون وبذلك ظلوا حرصين على بقاء مفاتيحها بأيديهم.

والحديث عن التسيير يقتضي أيضا الإشارة إلى حضور ممثل عن الجيش في كل الجلسات التي كانت تنعقد في المجلس العلمي إلى غاية 1830م. وعمومًا فإن بروز الجيش ومشاركته في إدارة مؤسسات دينية لها وزنها كان هدفه تمثيل وإظهار هبة السلطة بشكل خاص، ومنه فان الجيش كان له اهتمام بالمؤسسات الوقفية من ناحيتين هما، التسيير والوقف الذي سنتعرض لمظاهره في الفصل الموالي.

---

[1]– هو مسجد بدون منارة، ويقع أمام المدخل الرئيسي لدار الإمارة، وقد تم بناؤه من طرف خير الدين بربروس سنة 926هـ/ 1520م غير أنه اشتهر أكثر بإسم جامع الشواش لأن كان محل إقبال من طرف الشواش المشتغلين في القصر، ورغم أنه بني من طرف العثمانيين إلى أن مداخيله كانت قليلة، وقد ذكر دوفو موظف واحد من القائمين عليه وهو الإمام.
- Devoulx, **Les édifices**…, Op.cit, pp.157-159.

[2]– عن هذه المؤسسات الدينية **أنظر**:
- Devoulx, **Les édifices**…, Op.cit,pp. 164-170. pp.177-138. pp.85-87.
- Zahra, **D'Istanbul…**, Op.cit, pp.78-82. Et pp.86-87

الفصل الثالث

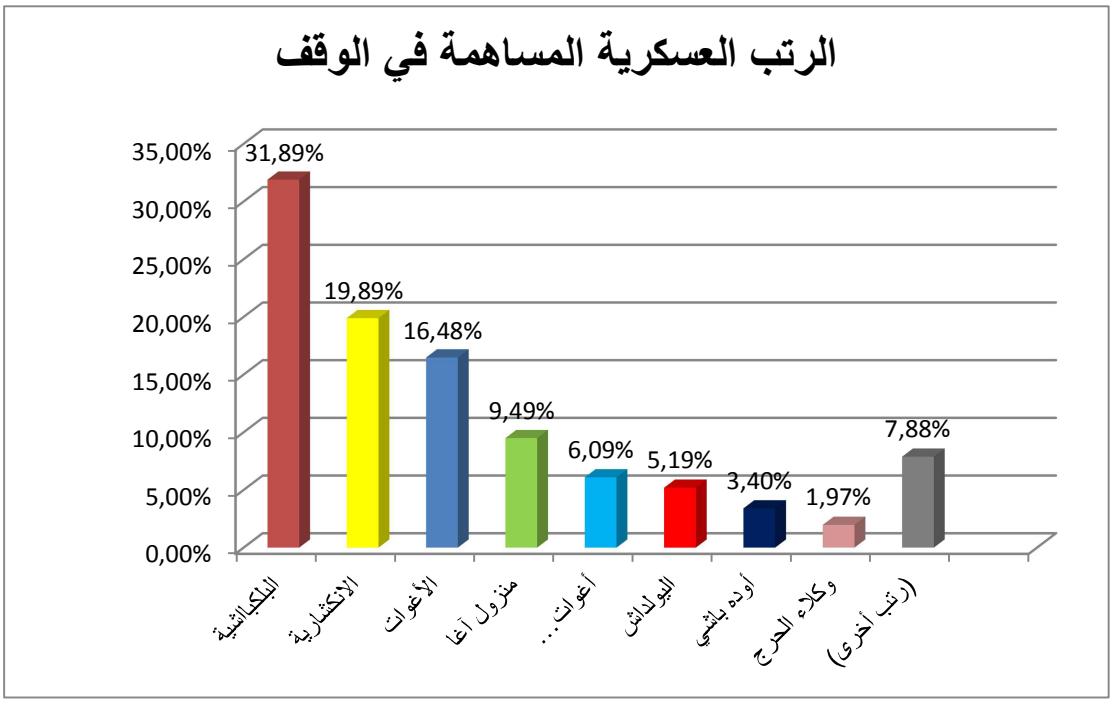
الواقفون والأملاك الموقوفة

يضم هذا الفصل ثلاثة مباحث، يتناول الأول منها مساهمة الجيش الإنكشاري بمختلف رتبه في الأوقاف، مع ابراز التفاوت بين الرتب المشاركة حسب الفترات الزمنية من بداية القرن السابع عشر إلى غاية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، وفي المبحث الثاني تعرضنا للتعريف ببعض الواقفين. أما المبحث الثالث فقد شمل أنواع العقارات التي امتلكها الجيش ومصادرها وأماكن تمركزها بالمدينة.

المبحث الأول: معطيات عن الرتب المساهمة في الوقف

1- الرتب المساهمة في الوقف:

تنافست مختلف فئات مجتمع مدينة الجزائر في الفترة العثمانية على تحبيس عقارات مختلفة لصالح عدة مؤسسات خيرية، فالواقفون لا حصر لهم بجنس أو طبقة أو مذهب ففيهم الرجال والنساء، والعثمانيين والحضر، والأحناف والمالكية[1]، ومن أهم المساهمين نجد عناصر المؤسسة العسكرية بشقيها البري والبحري، فبالنسبة للجيش الإنكشاري كانت مشاركته واسعة في الوقف مثلما أبرزته المدونة التي بلغ عددها خمسمائة وثمان وخمسين وقفية، مع تسجيل تفاوت في نسبة المساهمة من رتبة إلى أخرى.



[1]– سعد الله، **تاريخ الجزائر**....، مرجع سابق، ص.232.

1-1 الرتب المهيمنة:

1-1-1 البلكباشية:

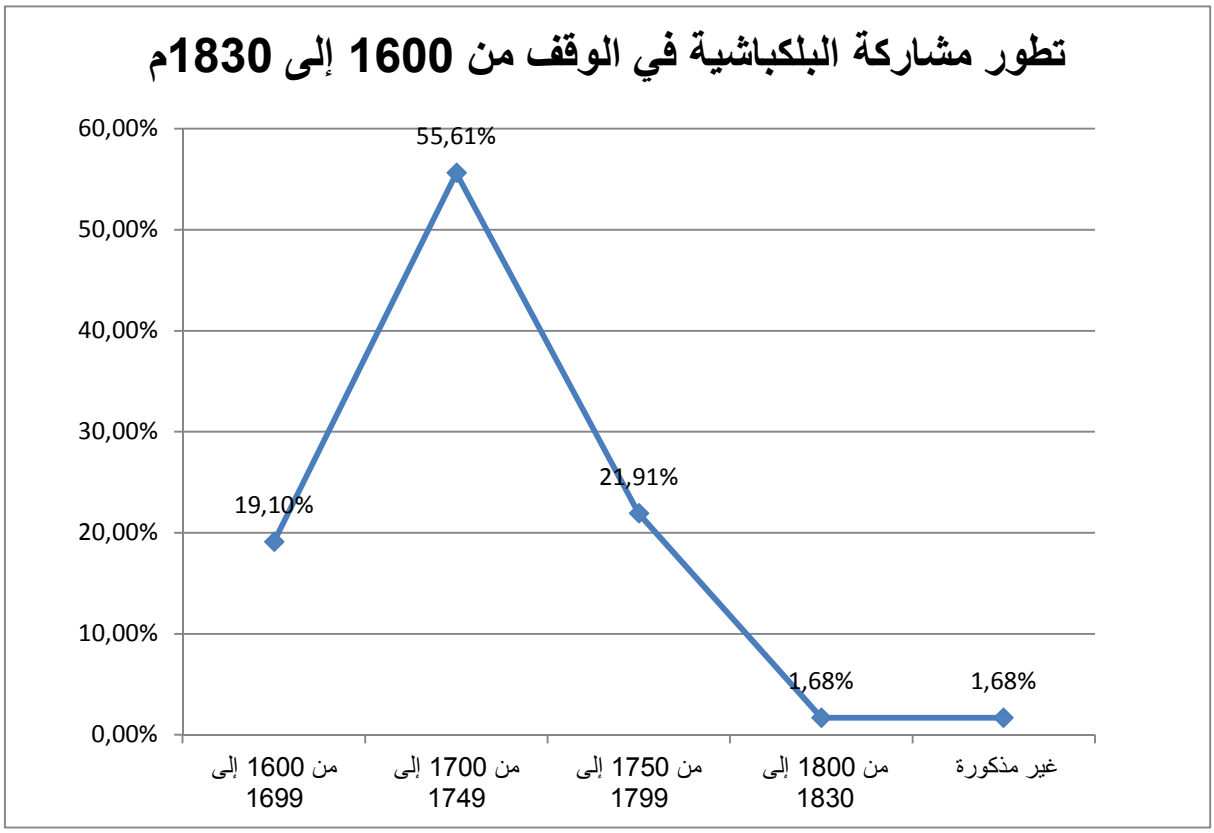
تُعتبر رتبة البلكباشية من أكثر الرتب العسكرية المساهمة في الأوقاف، حيث بلغ عدد وقفياتهم 178 وقفية من أصل 558 وقفية، وهو ما يمثل نسبة 31.89% من مجموع الحالات. أما أملاكهم فقد شملت 171 عقارًا تنوعت من حيث تواجدها وطبيعتها، فشملت الدور والحوانيت والإسطبلات والعلويات والمخازن والجناين وإن غلب عليها وقف الدور وأجزائها، وقد تواجدت هذه العقارات في مناطق مختلفة من المدينة بجزأيها السفلي والعلوي، كما سجلنا انتشار عقارات أخرى لهم في ريف المدينة أو ما يُعرف بمنطقة الفحص.

ساهمت فئة البلكباشية في الوقف خلال كل الفترات تقريبًا مع تسجيل نسبًا متفاوتة من فترة لأخرى فخلال القرن السابع عشر حضروا بـ 34 وقفية؛ أي بنسبة 19.10% من مجمل مساهمة البلكباشية، لتبلغ مشاركتهم أقصاها في النصف الأول من القرن الثامن عشر بـ 99 وقفية وهو ما يعادل نسبة 55.61%، ثم تراجعت نسبة المشاركة إلى أكثر من النصف خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر حيث شاركوا بـ 39 وقفية فقط؛ أي بحوالي 21.91%، لتتراجع نسبة المساهمة إلى 1.68% في الثلاثين سنة الأولى للقرن التاسع عشر، أي بثلاث وقفيات فقط، كما وردت للبلكباشية ثلاث وقفيات أخرى لم يُذكر فيها تاريخ كتابة العقد.

ويعود تاريخ أول وقفية لفئة البلكباشية إلى أواسط محرم 1017هـ/ أفريل 1608م، وهي أيضا تمثل أقدم وقفية عثرنا عليها بخصوص أوقاف الجيش، حيث وقف مامي بلكباشي بن عبد الله غرفتين ومخزنين داخل الجزائر وجعل الإستحقاق في ذريته وبعد انقراضهم ترجع لفقراء الحرمين مكة والمدينة[1]. أما أخر وقفية لهم فكانت في أواخر محرم 1229هـ/ ديسمبر 1813م حين حبّس أحمد التركي البلكباشي الذي أوجاقه 167 بن حسين جزءً من جلسة حانوته الواقعة بسوق السراجين على ذريته وبعد انقراض المستحقين ترجع لفقراء الحرمين مكة والمدينة[2]. وفيما يلي رسم بياني يُبين تطور مشاركة البلكباشية في الوقف من بداية القرن السابع عشر إلى بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر.

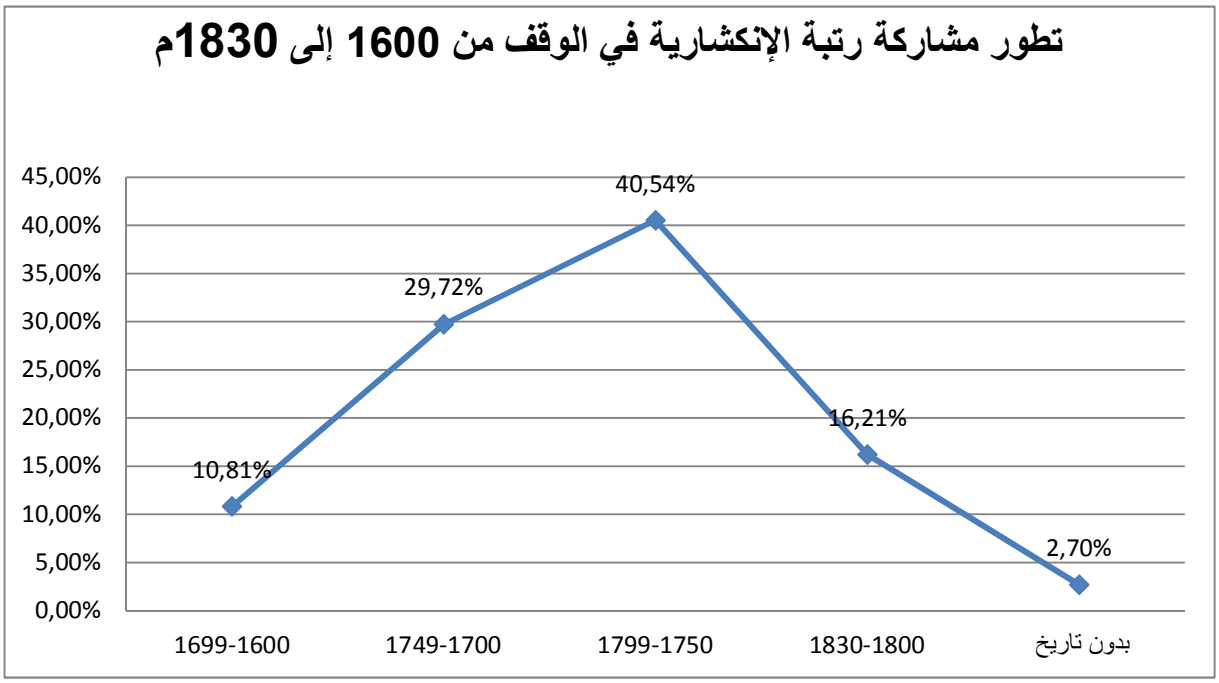
[1]– أ.و.ج، س.م.ش، ع 76، و70.

[2]– أ.و.ج، س.م.ش، ع 1/9، و14.



1-1- 2 الإنكشارية:

احتلت كلمة إنكشاري غير مقرونة بأية رتبة عسكرية المرتبة الثانية، حيث شاركوا بـ 111 وقفية، أي ما يعادل 19.89% من مجمل الحالات، وتجدر الإشارة إلى أن كلمة الإنكشاري أو رقم الأوجاق غير المقرونة بالرتبة العسكرية كانت أكثر ورودًا خلال القرن الثامن عشر خاصة في النصف الثاني منه، وهي ظاهرة يُقصد بها انتساب العنصر المحلي ومنهم أهل الحرف إلى للمؤسسة العسكرية، حيث وردت 12 وقفية فقط خلال القرن السابع عشر؛ أي بنسبة 10.81%، وفي النصف الأول من القرن الثامن عشر ارتفع العدد إلى 33 وقفية وهو ما يعادل 29.72%، ثم ارتفع العدد إلى 45 وقفية خلال النصف الثاني من نفس القرن؛ أي بنسبة 40.54%، لتنخفض هذه النسبة في الثلاثين سنة الأولى من القرن التاسع عشر إلى 16.21%؛ أي بثمان عشرة وقفية، كما وردت ثلاث حالات بدون تاريخ وهو ما يمثل نسبة 2.70%.



ومن حيث طبيعة الأملاك المُحّبسة فقد تميزت بالتنوع منها، الدور والحوانيت والعلويات، وفي حالات أخرى أوقفوا عدة أملاك في وقفية واحدة منهم، مصطفى الإنكشاري بن محمود الذي أوقف سنة 1127هـ/1715م دارًا مع حانوتين مستخرجين منها بحومة سيدي محمد الشريف الزهار[1]، كما ملكوا في منطقة الفحص حيث أوقفوا جناين وقطع أرضة منهم محمد الإنكشاري بن الحاج محمد الشريف بن والي الذي أوقف سنة 1138هـ/1762م جنة تقع بفحص بوزريعة على ذرته ثم فقراء الحرمين الشريفين[2].

3-1-1 الأغوات:

إحتلت هذه الرتبة أعلى مرتبة في المؤسسة العسكرية كما تصدرت هرم الثروة داخل المؤسسة ذاتها[3]. أما من حيث مشاركتهم في الوقف فقد جاءت في المرتبة الثالثة بـ 92 وقفية؛ أي بنسبة 16.48% من مجمل عقود المدونة، وقد صنعت هذه الرتبة الاستثناء فيما يخص تطور مشاركتها، حيث كانت أكبر مشاركة لها خلال القرن السابع عشر بـ 50 وقفية وهو ما يعادل 54.34% من مجمل عقود التحبيس الخاصة بهذه الفئة، ثم انخفض عددهم إلى 31 حالة في النصف الأول من القرن الثامن عشر؛ أي بنسبة 33.69%، ثم انخفض

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع148/149، و41.

[2]– أ.و.ج، ب، ع 17، س82.

[3]– غطاس، "**مظاهر من الحياة**...."، مرجع سابق، ص ص.297–298.

العدد إلى ثمانية وقفيات فقط في النصف الثاني من نفس القرن، كما وردت حالة واحدة لم تشر إلى تاريخ الوقفية، بينما لم نسجل لهم سوى وقفيتين خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وهذا رغم الوضع المادي الممتاز الذي كانت تعيشه هذه الفئة خلال الفترة مابين 1807-1826م؛ إذ وصل معدلها الوسطي 16390 ريال[1]. فما هي أسباب هذا الانخفاض؟ وهل يعود إلى قصر المدة التي يشغل فيها الأغا هذه الرتبة، وبالتالي يمكن أن يُحّبس قبل أن يرتقي إلى منصب الأغا أو بعد أن يصبح متقاعد في الجيش؟.

إن الإجابة على هذا السؤال تحددها نسبة مشاركة المتقاعدين في الأوقاف، إذ بلغت 53 حالة؛ أي بنسبة 9.49% من مجمل الحالات وهو ما يجعلنا نلغي الاحتمال السابق.

وفي كل الحالات الخاصة بأوقاف هذه الرتبة يُذكر اسم الواقف مقرونًا برتبة أغا ونذكر على سبيل المثال المسن الحاج رمضان أغا بن عبد الله الذي أسس وقفًا خيريًا في أواسط محرم 1103هـ/ سبتمبر 1691م وجعل فيها حانوته الواقع قرب سويقة عمور وقفًا على من يقرأ بالكرسي بجامع خضر باشا[2]، وأيضا علي أغا بن عبد الله الذي أوقف في أواخر جمادي الأخرة 1065هـ/ أفريل 1655م وقفًا ذريا يتمثل في حضه من حانوتين واقعتين بسوق الحوت[3] محددًا مرجعه في فقراء الحرمين مكة والمدينة[4].

4-1-1 مساهمة بقية الرتب:

ساهمت بقية الرتب بأعداد قليلة منها، 34 وقفية لأغوات الصبايحية؛ أي ما يعادل 6.09% من مجموع الحالات، فخلال القرن السابع عشر وردت حالة واحدة أوقف فيها الحاج علي أغا الصبايحية كان بن المرحوم السيد محمد بن علي دارًا وإسطبلاً مستخرج منها بحومة سيدي رمضان، وخصّ مرجعه بفقراء الحرمين بعد انقضاء المستفيدين وكان ذلك في أوائل شعبان من1093هـ/أوت 1682م[5]، والملاحظة ذاتها تخص النصف الأول من القرن الثامن عشر حيث شاركوا بوقفية واحدة أنشأها عبدي أغا جماعة الصبايحية الذي أسس وقفاً

---

[1]– غطاس، "**مظاهر من الحياة....**"، مرجع سابق،، ص.301.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع1/61، و4.

[3]– يقع بمحاذاة البحر وورد في العقود الشرعية تارة بسوق الحوت وتارة أخرى بحومة سوق الحوت، وقد اختص هذا السوق في بيع أنواع مختلفة من الأسماك وبعض الأصداف.

[4]- A.O.M, 1MI, B20, Z41.

[5]– أ.و.ج،.م.ش ، ع2/27، و62 مك و10.

ذرياً في أوائل شوال من سنة 1123هـ/ ديسمبر 1711م[1]، وخلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ارتفع العدد إلى سبع عشرة وقفية، ثمانية منها كانت لمصطفى أغا الصبايحية بن السيد مصطفى، وقد أوقفها في الفترة مابين محرم 1209هـ/جانفي1795م وأوائل شعبان 1213هـ/جانفي1799م[2]. أما خلال الثلاثين سنة الأولى من القرن التاسع عشر فقد حضروا بخَمس عشرة وقفية، خَمسًا منها كانت ليحيى أغا الصبايحية.

بلغ عدد العقارات التي حَبّسها أغوات الصبّاحية ستة وأربعون عقارًا تنوعت بين الدور والحوانيت والغرف والجناين والمخازن والإسطبلات، وقد تواجدت في مناطق مختلفة من أبواب وأسواق وحومات المدينة، كما تواجدت ستة عقارات منها في منطقة الفحص. وفيما يلي جدول يوضح طبيعة تلك العقارات:

طبيعة العقار	العدد	طبيعة العقار	العدد
الحوانيت	19	قهوة	01
الديار	10	البحاير	01
الدويرات	1	الجناين	4
بيت	01	الرقعة	2
المخازن	4	علوي	1
الإسطبلات	2	/	/

أما بالنسبة للمجندين لليولداش فقد ساهموا بتسع وعشرين وقفية؛ أي بنسبة 5.19% موزعة على ثلاث وقفيات خلال القرن السابع عشر، وأربع عشرة وقفية خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، وسبع وقفيات خلال النصف الثاني من نفس القرن، كما ساهموا بخَمس وقفيات مع بداية القرن التاسع عشر، وعمومًا فإن مساهمة اليولداش في الوقف كانت ضئلة ولا تعكس العدد المعتبر لأصحاب هذه الرتبة، بل عبرت بشكل واضح عن الواقع المادي لهذه الفئة، فهي حسب إحدى الدراسات أفقر فئة ضمن المؤسسة العسكرية البرية؛ إذ

[1]- A.O.M,1MI, B53, Z124.

[2]- أ.و.ج، م.ش، ع61، و15، و57.ع60، و7، و17.ع100/99، و67.ع102/101، و5. ع86/85/84.
-A.O.M,1MI, B53, Z124.

كان من نصيبهم أقل التركات قيمةً، ولم يطرأ على الوضع المادي لهذه الفئة أي تحسن عبر مختلف الفترات[1].

ومن بين الرتب المساهمة في الوقف نجد الأوده باشية، التي شاركت بسبع عشرة وقفية فقط من مجمل عقود المدونة وهو ما يعادل نسبة 3.04% . وهي نسبة قليلة مقارنة بعددهم الإجمالي الذي وصل مابين 400 إلى 424 الأوده باشي مثلما أشرنا إليه في الفصل الأول، وساهم الأوده باشية خلال القرن السابع عشر بخَمس وقفيات أولها: تعود إلى أواخر شهر رجب من سنة 1086هـ/ سبتمبر 1675م عندما أوقف محمد أوده باشي بن أحمد بن مراد وقفاً ذرياً يتمثل في دار ماعدا بيت واحد منها واقعة بحومة بير الجباح واختار فقراء الحرمين كمرجع لوقفيته بعد انقراض المستفيدين[2]، وخلال النصف الأول من القرن الثامن عشر ساهموا بثماني وقفيات نذكر منها، وقفية إبراهيم أوده باشي بن ذي الفقار الذي أوقف داره الموجودة أعلى جامع البلاط على ذريته وبعد انقراضهم ترجع لفقراء الحرمين وكان ذلك خلال شهر رمضان من سنة 1118هـ/ ديسمبر 1706م[3].

وخلال النصف الثاني من نفس القرن شاركوا بأربع وقفيات منها، وقفية حسين أوده باشي بن محمد التركي[4]، وأخرى لإبراهيم التركي أوده باشي بن محمد[5]، بينما لم تسجل لهم أية مشاركة خلال الثلاثين سنة الأولى للقرن التاسع عشر. وهي بطبيعة الحال مشاركة لا تعكس الوضع المادي الذي أصبح عليه الأوده باشية مع نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، بحيث أصبحت جماعة الأوده باشية تحتل المرتبة الأولى على مستوى الثروة مقارنة بجماعة البلكباشية غير أن هذا التفاوت كان ظرفي؛ إذ ارتبط بالفوضى التي ميزت المؤسسة العسكرية وقتذاك، وسرعان ما تغير الوضع مع نهاية العشرية الثانية من القرن التاسع عشر وأصبح مستوى الثروة متقارب بين الفئتين[6].

---

[1]– غطاس، "**مظاهر من الحياة...**"، مرجع سابق، ص.301.

[2]– أ.و.ج، م.ش ،ع136/2–137، و22.

[3]-A.O.M, 1MI, B55, Z132.

[4]– أ.و.ج، م.ش ،ع1/48، و50

[5]– أ.و.ج، م.ش ،ع 33، و7.

[6]– غطاس، "**مظاهر من الحياة...**"، مرجع سابق، ص ص.298–299.

وقد بلغ عدد الأملاك الموقوفة من طرف الأوده باشية 20 مُلكًا موزعًا على ثلاثة عشرة داراً، وأربعة علويات إضافة إلى دويرة واحدة، وبيت وجزء من حمام.

أما عن الأملاك الموقوفة من قبل الأوده باشية فقد بلغت اثنا عشر عقارًا، ستة منها عبارة عن دور وثلاث حوانيت، إضافة إلى جنة وعلوي وإسطبل. وعمومًا يمكن تفسير ضآلة مساهمتهم في الوقف بعزوفهم عن تحبيس أملاكهم وليس لقلة عددهم، أو لوضعهم المادي.

وبخصوص مشاركة وكلاء الحرج فقد، شملت إحدى عشرة وقفية؛ أي بنسبة 1.97% ثلاثة منها خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر[1]، وسبعة وقفيات خلال النصف الثاني من نفس القرن[2]، ووقفية واحدة تعود إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر[3].

وبالنسبة لمساهمة الياياباشية فقد كانت قليلة، بحيث لم نسجل أية مشاركة خلال القرن السابع عشر، في حين ساهموا بأربع وقفيات خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر[4]، ووقفيتين تعودان إلى بداية النصف الثاني من نفس القرن[5]. ولا يمكن ارجاع ضعف مشاركتهم إلى الجانب المادي، فقد احتلت هذه الرتبة المرتبة الثانية من حيث مستوى الثروة داخل المؤسسة العسكرية في أواخر القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر[6]. لذلك يمكن تفسير ضعف مساهمتهم بقلة عدد الجنود الذين وصلوا إلى هذه الرتبة كما أرشرنا له في الفصل الأول. أما عن أملاك الياياباشية فتمثلت في خَمس دُور وجنة واحدة وغرفة بفندق المحتسب وفرن بالقصبة الجديدة.

وفيما يخص شواش العسكر فقد شاركوا بست وقفيات، واحدة خاصة بالنصف الأول من القرن الثامن عشر، حَبّسها مصطفى التركي شاوش العسكر بن علي وتتمثل في جنة بفحص حيدرة وما تحتويه من بناء وغرس[7]. كما ساهموا بأربع وقفيات خلال النصف الثاني من نفس القرن ثلاثة منها أرفقت أسماؤهم بكلمة "كان"؛ أي أنهم لم يكونوا في وظيفة شاوش

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 140، و56. ب.م، ع16، س98.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/27، و19. ع58، و31. ب.م، ع16، س98.

-A.O.M, 1MI, B40, Z85.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 145، و47.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 122. ع 51، و50.ع 1/18، و20.ع 1/5، و9.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 137/136، و78.

-A.O.M, 1MI, B3, Z6.

[6]– غطاس، "**مظاهر من الحياة...**"، مرجع سابق، ص.298.

[7]-A.O.M, 1MI, B18, Z 8.

العسكر أثناء تأسيسهم عقود وقفياتهم وهم، مصلي بن مصطفى التركي، ومصطفى بن عمر التركي، وعمر بن مصطفى التركي[1]، ومع بداية القرن التاسع عشر وردت حالة واحدة وجاءت الرتبة العسكرية متبوعة أيضا بكلمة كان أي قبل كتابة العقد دون الأشارة إلى رتبة الواقف أثناء تأسيسه للوقفية[2].

وبالنسبة للشواش فساهموا بثلاث وقفيات، الأولى حَبّسها علي شاوش بن محمد، والثانية علي شاوش بن إسماعيل وكلاهما سنة 1177هـ/1764م[3]، أما وقفية مصطفى شاوش فكانت سنة 1234هـ/1819م[4].

وكان للطباخين أو أشجي، مساهمة بستّ وقفيات فقط[5]، واحدة أسسها علي أهجي باشي الذي كان يتولى هذه المهمة قبل تأسيسه لعقد الوقف[6]. أما الباش طبجية؛ أي رئيس المدفعيين فكانت لهم ثلاث وقفيات[7]، مع تسجيل وقفية واحدة أسسها علي الشريف الطبجي[8] وأخرى لإنكشاري بونباجي أي المكلف برمي القنابل[9]، كما ووردت حالة واحدة كان فيها الواقف ينتمي إلى منطقة كريت، إضافة إلى ستّ حالات كان فيها المُحّبسين مجموعة من الجنود لم تُذكر أسماؤهم، وإنّما تم تعريفهم برقم أوجاقهم وأسماء غرفهم، وسنتعرض لهم في الجزء الخاص بإسهام الجيش في الأوقاف لصالح الثكنات.

2- الوقفيات المشتركة بين الإنكشارية ونسائهم:

لم تكن أوقاف الجيش الإنكشاري كلها فردية؛ بل شاركه في ذلك أشخاصًا يختلفون في درجة قرابتهم منه، فمن بين 558 وقفية للجيش سجلنا إحدى وخَمسين وقفية اشترك فيها أكثر

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع1/26، و42. ع100/99، و23.

-A.O.M, 1MI, B20, Z 41.

[2]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 14، س81.

[3]– أ.و.ج، ب، ع 33، س 412/314. وأيضا ع 34، س435/337.

[4]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 14، س81.

-A.O.M, 1MI, B3, Z6.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع33، و10. ع57، و36.ع 94، و39. ع110/109، و48.

-A.O.M, 1MI, B40, Z 86.

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع57، و10.

-A.O.M, 1MI, B40, Z86.

[7]– أ.و.ج، م.ش،ع 139/138، و94. ع1/24، و8. ع2/47، و30.

[8]– أ.و.ج، ب، ع22، س 130.

[9]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع16، س98.

من واقف وهو ما يعادل نسبة 9.13% ، منها 41 وقفية كانت لجنود الإنكشارية وزوجاتهم؛ أي بنسبة 80.39% من مجموع الوقفيات المؤسسة من طرف أكثر من مُحَبس.

وقد بلغ عدد الوقفيات الذرية المؤسسة من طرف الجيش ونسائهم ثمانية وثلاثون وقفية ذرية، وأربع وقفيات خيرية، تعددت فيها المؤسسات المستفيدة من ريع الوقف، وتأتي في مقدمتها مؤسسة الحرمين الشريفين بثمان وعشرين وقفية.

أما عن العقارات التي شارك بها عناصر الجيش ونسائهم فقد بلغ عددها خمسة وأربعون عقاراً يقع أغلبها داخل أسوار المدينة، وتتمثل في ست وثلاثين داراً ودويرة واحدة وبيتين وحانوتين وثلاثة إسطبلات وثلاثة أجنة. وفيما يلي جدول يوضح عدد الوقفيات التي اشترك فيها عناصر الجيش مع زوجاتهم.

إسم الواقف		السنة	المصدر
الزوج	الزوجة	/	/
مراد أغا بن عبد الله	أم الحسين بنت السيد موسى	أوائل محرم 1044هـ/ جوان 1634م	A.O.M,1MI, B20, Z 40.
محمد أغا بن جعفر الريس	الزهرا بنت محمد أغا	أوائل محرم 1048هـ/ ماي1638م	A.O.M,1MI, B41, Z89.
موسى أغا بن خضر التركي	أمنة بنت محمد أغا بن حسين	أواسط شوال 1053هـ/ ديسمبر 1643م	أ.و.ج، م.ش، ع 2/133–134، و51. مك ع143/142، و51. ب.ب.م، ع14، س81.
رمضان الإنكشاري بن عبد الله	فاطمة بنت محمد الشريف	شعبان 1073هـ/ مارس 1663م	أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98
علي أغا بن عبد الله عرف بوجيل	مريم بنت الحاج حسن	أوائل جمادى الأخيرة 1065هـ/أفريل 1655م	أ.و.ج، م.ش، ع 10 /1، و56
مصطفى بلكباشي في التاريخ بن محمد أغا	عائشة بنت المرحوم السيد محمد بن عمر	أواخر محرم1091هـ/ فيفري 1680	أ.و.ج، م.ش،ع 50 و29، ومك ع 1/48، و 68
محمد بلكباشي بن حسين المعروف بابن هجان	اللونة بنت محمد	أواسط شوال 1091هـ/ أكتوبر 1680م	أ.و.ج، م.ش، ع 2/27، و88، ب.ب.م، ع 16، س98
مصطفى	فاطمة بنت	أواسط صفر 1102هـ/ نوفمبر 1690م	أ.و.ج، م.ش، ع 2/101، و9

الإنكشاري بن عبد الله	عمر		
أيوب بلكباشي بن سليمان	فطيمة بنت الحاج محمد بن حمادوش	ذي القعدة 1108هـ/ ماي 1697م	أ.و.ج، م.ش، ع 2/136– 137 ب.ب.م، ع 16، س98
يوسف بلكباشي بن حسين	قامير بنت عبدي أغا	أواسط رجب 1103هـ/ مارس1692م	A.O.M, 1MI, B 53, Z 123.
خليل يولداش بن محمد التركي	آمنة بنت عمر أغا	أوائل رمضان 1110هـ/ مارس 1699م	أ.و.ج، م.ش،ع 137/136، و60 ع 135/134، و73 ب.ب.م، ع 16، س98
محمد بلكباشي بن حسين التركي	مريم بنت محمد بلكباشي بن نابي	أوائل شعبان 1113هـ/ جانفي 1702م	أ.و.ج، م.ش،ع139/138، و59. ب.ب.م، ع 16، س98
حسن أغا بن أحمد التركي	خديجة بنت أوسطى يوسف	ربيع الأول 1114هـ/ جويلية 1702م	أ.و.ج، م.ش،ع 2/13، و19
أحمد بلكباشي	اللونة بنت الحاج محمد	أوائل محرم 1115هـ/ماي 1703م	أ.و.ج، م.ش،ع 1/47، و66.
حبيب يولداش بن مصلي التركي	حليمة بنت محمد الشريف	1116هـ/ 1704–1705م	أ.و.ج، م.ش،ع 41، و5
خليل بلكباشي بن عمر التركي	الزهرا بنت الحاج عبد الرحمن	شوال1119هـ/ ديسمبر 1707م	أ.و.ج، م.ش،ع 139/138 ب.ب.م، ع 16، س98
مصطفى بلكباشي بن رمضان التركي	خديجة بنت إبراهيم	أواخر ذي الحجة 1121هـ/ فيفري 1710م	أ.و.ج، م.ش،ع 1/37، و39 ومك 2/13، و20
خليل بلكباشي الخياط بن الحاج حسن التركي	خديجة بنت الحاج علي	أوائل محرم 1123هـ/ فيفري 1711م	أ.و.ج، م.ش،ع 121، و26 أ.و.ج، ب،ع 17، س 82
رجب أغا بن يحيى التركي	فاطمة بنت السيد عبد	أوائل ذي القعدة 1124هـ/ نوفمبر 1712م	A.O.M,1MI, B41, Z89

	الرزاق		
أحمد بلكباشي	فاطمة بنت رايس	أوائل رجب 1127هـ/ جويلية 1715م	أ.و.ج، م.ش، ع 2/4، و35.
محمد بلكباشي بن علي التركي	قادن بنت حسن القزار	أوائل رجب 1128هـ/ جوان 1716م	أ.و.ج، م.ش،ع 2/41، و3، ب.م، ع 16، س98
حسن يولداش	رحمونة بنت عبد الله	أواخر شعبان 1131هـ/ جوان 1719م	أ.و.ج، م.ش، ع 1/48، و46
حسن بلكباشي	قامير بنت إبراهيم	ربيع الأول 1139هـ/ أكتوبر 1726م	أ.و.ج، م.ش، ع 2137/136، و97
محمد أوده باشي بن حبيب	نفوسة بنت أيوب	أواخر رجب 1140هـ/ فيفري 1728م	أ.و.ج، م.ش،ع 76، و35 مك ع 82، و11
والي منزول أغا بن رجب	اللونة	شعبان 1141هـ/ مارس 1729م	أ.و.ج، ب.ب.م،، ع 16، س98
محمد بلكباشي بن فرحات	عزيزة بنت أحمد	/	أ.و.ج، ب،ع 17، س.82
علي الإنكشاري الخياط صناعة بن مصلي	الولية نفسة بنت محمد	أواسط ذي الحجة 1147هـ/ أفريل 1735م	أ.و.ج، م.ش،ع 50، و33 ومك 1/45 و65.
رمضان بلكباشي	مباركة	أواسط ذي القعدة 1148هـ/ مارس 1736م	أ.و.ج، م.ش، ع 61، و8
محمد أوده باشي بن حسن التركي	نفسة بنت عبد الله	أواسط جمادى الثانية 1153هـ/أوت 1740	أ.و.ج، م.ش،ع 63، و55 مك ع 99/ 100، و19
عبد الرحمن بلكباشي هو الآن	خديجة بنت حمودة	ربيع الأول 1153هـ/ ماي 1740م	A.O.M,1MI, B8, Z18.
مصطفى بلكباشي بن عبد الله	يمونة بنت محمد الشريف	محرم1157هـ/ فيفري 1744م	أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98
محمد يولداش بن أحمد التركي	رابية بنت محمد	1163هـ/ 1749– 1750م	أ.و.ج، ب، ع 17، س.82
محمود بلكباشي بن إبراهيم	جنات بنت محمد	أوائل شعبان 1165هـ/جوان 1752م	A.O.M,1MI, B15, Z32.
حسن يولداش بن أحمد التركي	يمونة بنت محمد بن	أواسط ربيع الثاني 1169هـ/ جانفي 1756م	أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98

	السليطي		
محمد الإنكشاري البلكباشي المستغانمي بن حسن	آمنة بنت القايد إبراهيم	آواخر شعبان 1184هـ/ نوفمبر 1770م	A.O.M,1MI, B53, Z124.
سليمان أغا	نفسة بنت إبراهيم	1184هـ/ 1770م	أ.و.ج، م.ش، ع 2/133-134، و42
المسن حسن منزول أغا التركي	خديجة بنت عواض	أواسط جمادى الأولى1185هـ/ أوت 1771م	أ.و.ج، م.ش، ع 30/29، و3
محمد الإنكشاري الحفاف	طيطومة بنت حسن	أوائل جمادى الأولى 1194هـ/ ماي 1780م	A.O.M,1MI, B59, Z150.
أزن وكيل الحرج بدار الإمارة العلية في التاريخ بن مصطفى	راضية بنت علي	آوائل ذي الحجة 1202هـ/ سبتمبر 1788م	أ.و.ج، م.ش، ع 88، و2
علي يولداش بن حسن	عزيزة بنت محمد	رجب 1217هـ/ جانفي 1803م	أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98
حسن الإنكشاري بن أحمد	جنات بنت خليل	جمادى الثانية 1236هـ/ مارس 1821م	أ.و.ج، م.ش،ع152/151، و70

يُبين الجدول أن مشاركة زوجات الجيش مع أزواجهن في الوقف تعود إلى ما قبل سنة 1044هـ/1634م؛ إذ وردت إحدى عشرة وقفية خلال القرن السابع عشر، وفي النصف الأول من القرن الثامن عشر ساهموا عشرون وقفية، وانخفض هذا العدد إلى ثماني حالات خلال النصف الثاني من نفس القرن، ومع بداية القرن التاسع عشر وردت لهم وقفيتين فقط.

وتتضمن هذه الحالات رغم قلتّها عدة معطيات عن الفئات الاجتماعية التي تصاهر معها عناصر الجيش، فخمسة منهم اختاروا الزواج من بنات الجيش؛ أي مصاهرة نفس الفئة، كما وردت حالة واحدة لزواج إنكشاري برتبة بلكباشى بإبنة القايد إبراهيم. وأخرى بين الإنكشارية ورياس البحر. أما عن زواج الإنكشارية ببنات أهل الحرف فقد سجلنا حالتين فقط، ووردت حالة أخرى تزوج فيها إنكشاري برتبة بلكباشي من الولية فطيمة بنت الحاج

محمد بنت حمادوش[1]. وفي حالة أخرى تزوج رمضان بلكباشي بمعتقته مباركة. أما باقي الحالات فلم نستطع تحديد انتمائهن حيث إكتفى العقد بالإشارة إلى إسم الزوجة وإسم والدها دون ذكر النسبة.

وتبين هذه الحالات وضع المرأة ومدى الحرية التي تمتعت بها في المجتمع الإسلامي فهي تتصرف في أملاكها بعدة طُرق منها الوقف. ولم يكن هناك تمييز بينها وبين والرجل فيما يتعلق بوقف الأملاك، إلا في حدود ما يقتضيه الشرع حيث تعادل شهادة إمرأتين شهادة رجل واحد أثناء توثيق العقد أمام القاضي، وتعود بدايات مساهمة المرأة في الوقف إلى فترة صدر الإسلام حيث شاركت فيه زوجات الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابيات، واستمر وقف المرأة في المجتمعات الإسلامية عبر كل الفترات إلى أن برز بشكل خاص في الفترة العثمانية[2]، ففي مركز الخلافة ساهمت النساء من مختلف الفئات في إنشاء الأوقاف ونذكر منها الأوقاف الكبرى التي أنشأتها نساء الأسرة الحاكمة من أمهات السلاطين وأخواتهم وبناتهم وزوجاتهم[3] وإمائهم مع وجود نسبة كبيرة من النساء اللواتي كن من فئات اجتماعية متواضعة[4].

---

[1]– هي من العائلات الحضرية البارزة في مدينة الجزائر، واشتهر أفرادها بامتهان حرفة الدباغة، ورغم أنها لم تكن عائلة علمية إلا أنه انحدر منها عبد الرزاق بن حمادوش الذي تفوق وانفرد عن علماء عصره باهتمامه بمجال الطب إلى جانب تبحره في علوم اللغة والفقه والتصوف والتوحيد والأدب، ومن أبرز ما خلفه في هذا المجال رحلته المساة لسان المقال عن النبأ والنسب والحال ... للمزيد **أنظر**:

– ابن حمادوش، مصدر سابق. – بوحمشوش، **الجامع الأعظم...**، مرجع سابق، ص ص.95–97.

[2]– لتفاصيل أكثر عن مساهمة المرأة في الوقف في المجتمع الإسلامي **أنظر**:

– محمد الأرناؤوط، **وقف المرأة في عالم الإسلام مقاربة جديدة لمكانة المرأة في المجتمع**، ط1، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، لبنان، 2014.

[3]– لم تقتصر مشاركة زوجات السلاطين على إنشاء وقفيات في مركز السلطة بل ساهمن في انشاء وقفيات كبيرة في القدس في اطار العناية التي أولاها العثمانيون للحرمين الشريفين ومن أشهر المساهمات نذكر خرم شاه زوجة السلطان سليمان القانوني **أنظر**:

– الأرناؤوط، مرجع سابق، ص ص.194–199.

[4]– فاروق بيليجي، "**أوقاف النساء في مدينة استانبول في النصف الأول من القرن السادس عشر**"، مجلة أوقاف، العدد 19، الكويت، ذو الحجة 1431هـ/ نوفمبر 2010م. ص ص.93–127.

– الأرناؤوط، مرجع سابق، ص ص.200–205.

وفي مدينة الجزائر تأسست وقفيات عديدة. من طرف نساء ينتمين إلى مختلف الفئات الاجتماعية كبنات وزوجات والرياس والحرفيين والموظفين الإداريين[1]، إضافة إلى نساء وبنات الجيش الإنكشاري[2].

3- الوقفيات المشتركة بين الإنكشاري وأطراف أخرى:

لم يكتف الإنكشاري بالمشاركة الفردية في الوقف أو المشاركة مع زوجته، بل تعداه إلى أشخاص أخرين تجمعه بهم درجة المصاهرة والقرابة، فبالنسبة للمصاهرة ورودت ثلاث حالات أظهرت مشاركة أقرباء زوجات الإنكشارية، ففي أواسط شعبان من سنة 1172هـ/ مارس 1759م حَبّس كل من حسين يولداش بن أحمد وزوجته فاطمة بنت السيد ساعد وأمها حليمة بنت أحمد، علوياً يقع في عقبة الشرشالي أسفل القصبة القديمة، وكان مرجعهم بعد انقراض عقبهم لفقراء الحرمين الشريفين[3].

ولنفس المرجع أوقف كل من الحاج شعبان بلكباشي بن عبد الكريم وزوجته خديجة بنت عبد الكريم وشقيقها محمد الإنكشاري دارًا واقعة في مسيد الدالية وكان ذلك في أواسط محرم 1031هـ/ نوفمبر 1621م[4]، كما شارك في وقفية أخرى مرجعها الحرمين، ثلاثة واقفين وهم مصطفى منزول أغا بن سليمان التركي وزوجه فاطمة بنت محمد وربيبته قامير بنت محمد[5]، إن هذه الأمثلة رغم قلتها فإنها تُبين علاقة الإنكشاري بأصهاره واشتراكه معهم في مختلف المعاملات كالشراء والوقف.

وسجلنا عشرة حالات خاصة بأقرباء المُحَبسين فمنهم من اشترك معه أولاده، حيث أسس كل من المسن بابا علي منزول أغا بن خليل وولديه حسن ومحمد جزء من دار تقع

---

[1]– عائشة غطاس، "**إسهام المرأة في الأوقاف في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 86/85، زغوان، ماي 1997. ص ص.100–127.

[2]– لاحظنا أثناء عملية المسح الخاصة بعقود الدراسة، وجود عدد معتبر من الوقفيات المنفردة لنساء وبنات الجيش من مختلف الرتب، غير أننا لم ندرجها ضمن عينة البحث على اعتبار أن الدراسة تقتصر على إسهام الجيش فقط.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 35، و62.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 102/101، و75.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 1/5، و46.

ببئر الرمانة[1]، كما اشترك الحاج محمد الإنكشاري الحرّار بن حسين وابنتيه راضية وخديجة في تأسيس وقف ذري يرجع بعد انتهاء العقب إلى فقراء الحرمين[2].

واشترك البعض الأخر مع خالته وأمه وإخوته ونذكر في هذا السياق مصطفى الإنكشاري بن خليل وخالته الحرة عزيزة بنت أحمد اللذان أسسا وقفا ذريًا يتمثل في دار واقعة بباب السوق في أواخر رجب 1112هـ/ ديسمبر 1700م، وحددا مرجعهما بفقراء الحرمين مكة والمدينة[3]، ولفائدة نفس المرجع أسس كل من محمد الإنكشاري البابوجي بن أحمد وأمه أسيا بنت الحاج محمد نصف دار واقعة أسفل العين الحمرا[4]، كما أوقف أحمد بلكباشي بن حسين وأخيه للأم حسين بن رمضان التركي دارا واقعة بحومة سوق الكتان على أن يستفيد فقراء الحرمين الشريفين من ريع الوقف بعد انقضاء عقبهما[5]، واشترك حسين بلكباشي بن محمد وحفيدته صفية في وقف دارهما الواقعة قرب عين شاه حسين وجعلا مرجع وقفيتهما للحرمين[6].

وكان لممارسة نفس الوظيفة أثرها في تأسيس وقفيات مشتركة، وفي هذا السياق وردت حالتين الأولى كانت لنُظار مؤسسة فقراء الحرمين الشريفين وهم الحاج محمد أغا البابوجي والحاج محمد أغا والحاج يوسف والحاج محمد بن سالم[7]، والثانية لموظفين في مؤسسة سُبل الخيرات وهما خليل ورفيقه أحمد منزول أغا[8]. ووردت حالتين، واحدة اشترك فيها أربع واقفين دون تحديد علاقة القرابة التي تجمع بينهم، وكانت الأولى لكل من محمد الإنكشاري بن محمد والحاج على وأحمد بن محمد والولية الزهرا[9]، والثانية يعود تاريخها إلى سنة 1108هـ/1697م وقد أسسها خَمس واقفين وهم محمد أغا والوليتان خديجة وحسنى وعمر

[1]– أ.و.ج، م.ش،ع 35، و 51.

[2]-A.O.M, 1MI, B3, Z6.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 125/124، و92.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 1/5، و34.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 139/138، و34

[6]- A.O.M, 1MI, B47, Z103.

[7]– أ.و.ج، ب، ع 22، س214/130.

[8]–أ.و.ج، ب، ع 34، س435/337.

[9]– أ.و.ج، ب، ع 61، س130.

بلكباشي وولده الشاب مصطفى[1]، والملاحظ أيضا أنه لم يتم تحديد درجة القرابة بين أربعة من المؤسسين.

4- الواقف بين العمل العسكري والحرفي:

لم تكن الرتبة العسكرية للإنكشاري وحدها كافية للحصول على الثروة، ومن هنا لجأ العديد من عناصر الجيش إلى ممارسة أنشطة حرفية خارج عملهم العسكري، والسؤال المطروح هنا هل مارس الإنكشاري الحرف في سنة الراحة التي كانت تعطى له بعد مرور ثلاث سنوات من الخدمة أم حتى في أوقات عمله العسكري؟. إن الوثائق لا تجيبنا على هذا التساؤل فهي تكتفي فقط بالإشارة إلى اسم الواقف والحرفة التي يمارسها وإسم والده.

ويَتبين من خلال العينة قيد الدراسة أن سبعة وخمسين مُحَبساً من الجيش جمعوا بين العمل العسكري والنشاط الحرفي وهو ما يعادل نسبة 9.87% من مجموع الواقفين مثلما يبينه الجدول التالي.

اسم الواقف	حرفته	السنة	المصدر
محمود أغا بن مصطفى التركي هو لأن بلكباشي	بابوجي	أواخر شعبان 1101هـ/ ماي 1690م	A.O.M, 1MI, B 20, Z 41 ب.ب.م، ع16،س98
مصطفى أغا الآن بن حسن	بابوجي	أواسط محرم 1105هـ/ سبتمبر 1693م	أ.و.ج، م.ش، ع2/76-77، و61 مك ع32، و51 .
المعظم الحاج أحمد الإنكشاري بن علي خوجة	جاقماقجي	ربيع الأول 1106هـ/أكتوبر 1694م	أ.و.ج، م.ش،ع 2/136- 137 ب.ب.م، ع 16، س98
مصطفى الإنكشاري بن مامي	قاوقجي	غرة محرم 1112هـ/ جوان 1701م	أ.و.ج، م.ش،ع 133/132، و7
مصطفى بلكباشي بن مصطفى	طبال	أواسط شوال 1112هـ/ مارس 1701م	A.O.M, 1MI, B40, Z 86.
مصطفى الإنكشاري بن خليل وخالته الحرة عزيزة بنت أحمد	قزاز	أواخر رجب 1112هـ/ديسمبر 1700م	أ.و.ج، م.ش،ع 125/124، و92
محمد الإنكشاري بن بيرم	بابوجي صناعة	أواسط جمادى الثانية 1114هـ/أكتوبر 1702م	أ.و.ج، م.ش، ع 102/101، و70
عثمان أغا بن حسين تركي	طبّال	رمضان 1118هـ/ ديسمبر 1706م	أ.و.ج، م.ش، ع 63، و52. ب.، س 435/337

[1]- أ.و.ج، م.ش ،ع 1/9، و12.

أحمد منزول أغا ابن عبد الله	رتايعي صناعة	أواخر جمادى الأولى 1119هـ/ جويلية 1707م	A.O.M, 1MI, B53, Z 123
خليل الإنكشاري بن المرحوم السيد إبراهيم الطبيب	طبيب	أوائل ربيع الأول 1121هـ/ أفريل 1709	أ.و.ج، م.ش، ع76، و28
خليل بلكباشي بن الحاج حسن التركي وخديجة بنت الحاج علي	خياط	أوائل محرم1123هـ/ فيفري 1711م	أ.و.ج، م.ش، ع 121، و26 ب.ع 17، س 82
أحمد بلكباشي بن محمد	قزاز صناعة	أوائل صفر 1123هـ/مارس1711م	A.O.M, 1MI, B53, Z 124
محمدالإنكشاري صناعة بن بادر علي	بابوجي	أواسط جمادى الأولى1126هـ/ ماي 1714م	أ.و.ج، م.ش، ع 131/130، و24
محمود أغا بن حسن	خياط	أواخر ربيع الثاني 1130هـ/ مارس 1718م	أ.و.ج، م.ش، ع 1/5، و76
محمد الإنكشاري بن أحمد وأمه أسيا بنت الحاج محمد	بابوجي	أوائل جمادى الثانية 1131هـ/ أفريل 1719م	أ.و.ج، م.ش، ع 1/5، و34 ب.ب.م، ع 16، س98.
محمد الإنكشاري	خياط	1132هـ/ 1719– 1720م	أ.و.ج، م.ش، ع 49، و46
مصطفى الإنكشاري بن الحاج أحمد بن فكرون	جقماقجي	أواسط رمضان 1138هـ/ماي 1726م	أ.و.ج، م.ش، ع 121، و60
محمد يولداش بن المرابط منزول أغا الآن	دباغ	أواخر جمادى الأولى 1140هـ/ديسمبر 1727م	أ.و.ج، م.ش،ع 2/18، و46 مك 2/18، 47
الحاج محمد الإنكشاري بن حسين	حرار	أوائل شعبان 1141هـ/مارس 1729م	A.O.M,1MI, B3, Z 6
أحمد بلكباشي هو الآن السمار بن إبراهيم التركي	سمار	أوائل محرم 1147هـ/ جوان 1734م	A.O.M,1MI, B53, Z 123
محمد منزول أغا بن حسين التركي	خياط	أواخر شوال 1147هـ/ فيفري 1735م	أ.و.ج، م.ش،ع 2/5، و3
يوسف منزول أغا بن أحمد التركي	بابوجي	1149هـ/1736- 1737م	أ.و.ج، م.ش،ع1/37، و25.
موسى بلكباشي بن محمد	حفاف صناعة	أوائل رجب 1150هـ/	أ.و.ج، م.ش،ع 35، و 23
حسين بلكباشي بن إبراهيم	بابوجي	أواسط رمضان	A.O.M,1MI, B8, Z18.

		1151هـ/ديسمبر 1738م	
مصطفى الإنكشاري بن محمد	حلامجي	أوائل ربيع الأول 1153هـ/ ماي 1740م	أ.و.ج، م.ش،ع 2/48، و2
إبراهيم يولداش بن موسى التركي	البجاقجي	أواخر جمادي الأولى 1155هـ/ جويلية 1742م	A.O.M,1MI, B12, Z 25.
رمضان الإنكشاري بن محمد	حلاطجي	أواسط محرم 1160هـ/ جانفي 1747	A.O.M,1MI, B25, Z 48
محمد الإنكشاري بن عمر	فخار	1160هـ/ 1747م	ب، ع 17، س 82
محمد الإنكشاري بن إبراهيم خوجة	سمار	أواخر ربيع الثاني 1166هـ/ فيفري 1753م	1/45، و 53
حسين ييباشى الآن بن علي	بابوجي	أوائل رمضان 1166هـ/ جويلية 1753م	A.O.M,1MI, B3, Z 6
مصطفى الإنكشاري بن عبد الرحمن	بابوجي صناعة	ذي القعدة 1167هـ/ أوت 1754م	أ.و.ج، م.ش،ع 2/27، و76 و 81
زروق الإنكشاري بن علي	حوكي صناعة	نهاية صفر 1170هـ/ أكتوبر 1756م	أ.و.ج، ب،ع 34، س435/337
إسماعيل بلكباشي بن محمد	عطار حرفة	أواخر محرم 1171هـ/ سبتمبر 1757	أ.و.ج، م.ش، ع 1/45و 54
محمد منزول أغابن السيد الحاج خليل به شهر	قاوقجي	أواخر ذي الحجة 1177هـ/ جوان 1764م	A.O.M,1MI, B15, Z 32
محمد الإنكشاري بن القبطان	خياط	رمضان 1182هـ/ جانفي 1769م	أ.و.ج، م.ش، ع 49، و46
محمود الإنكشاري	صمار	أوائل رمضان 1182هـ/ جانفي 1769م	A.O.M,1MI, B8, Z 18
محمد الإنكشاري بن حبيب بن جلبانة به عرف	خياط	أواسط رمضان 1186هـ/ نوفمبر 1772م	أ.و.ج، م.ش،ع 35، 8
أحمد الإنكشاري بن المرحوم الحاج محمد أغا	خياط	ربيع الأول 1189هـ/ ماي 1775م	أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98
أحمد منزول أغا بن	حفاف	أواخر رجب 1192هـ/	أ.و.ج، م.ش،ع 39، و63

محمد عرف قطلان		جويلية 1778م	
محمد الإنكشاري	حفاف	أوائل جمادى الأولى 1194هـ/ماي 1780م	A.O.M,1MI, B59, Z 150.
إبراهيم بلكباشي الكريتلي بن حسن	حفاف	أواسط ذي الحجة 1195هـ/ نوفمبر 1781م	أ.و.ج، م.ش،ع1/10، و43 ع 1/16، و8 . ع 82، و24 مك ع 2/9 ، و44
العربي منزول أغا بن محمد	دباغ	أوائلرجب 1197هـ/ جوان 1783م	2/134، 135، و39
مصطفى الإنكشاري بن أحمد	قاوقجي	أواخر محرم 1200هـ/ نوفمبر 1785م	A.O.M,1MI, B 55, Z132.
أحمد الإنكشاري بن مصطفى	حفاف	أواخر ربيع الثاني 1200هـ/ فيفري 1786م	أ.و.ج، م.ش، ع51، و49 ب.ب.م، ع 16، س98
محمد الإنكشاري بن علي	قاوقجي	أواخر ربيع الثاني 1200هـ/ فيفري 1786م	أ.و.ج، م.ش، ع 2/4، و8.
حسين الإنكشاري بن السيد أحمد خوجة	قاوقجي صناعة	أوائل جمادي الثانية 1201هـ/	أ.و.ج، م.ش، ع 2/10، و10
محمد وكيل الحرج	دخاخني	أواخر شوال 1212هـ/ مارس 1798م	A.O.M,1MI, B40, Z87.
محمد الإنكشاري	سمار	أوائل ذي القعدة 1216هـ/	أ.و.ج، م.ش، ع 2/6، و3
محمد الإنكشاري	سناجي	1218هـ/1803م	أ.و.ج، م.ش، ع 86/85/84، و24.
محمد الإنكشاري بن أحمد	بابوجي	أوائل شوال 1222هـ/ ديسمبر 1807م	A.O.M,1MI, B8, Z18.
والي البلكباشي بن مصطفى	سمار	/	أ.و.ج، ب، ع 17، س 82
إبراهيم الإنكشاري بن حمزة	حفاف	أواخر شعبان 1222/ أكتوبر 1807	أ.و.ج، م.ش، ع 147/146، و82
علي الجريتلي البوجاقجي الضرير بن أحمد	بوجاقجي	أواسط رجب 1227هـ/ جويلية 1812م	أ.و.ج، م.ش، ع 147/146، و81
محمد الإنكشاري بن	قنداقجي	أواخر ربيع الثاني	أ.و.ج، م.ش، ع149/148،

سليمان بوشحمة به عرف		1228هـ/أفريل 1813م	و5
أحمد الإنكشاري بن علي خوجة	حفاف	أوائل صفر 1228هـ/ فيفري 1813م	أ.و.ج، م.ش، ع 150، و17 وأيضا ب.ب.م، ع 14، س 81
محمد الإنكشاري بن يوسف	قزاز	أوائل أو أواسط ربيع الثاني 1233هـ/ فيفري 1818م	أ.و.ج، م.ش، ع 152/151، و34
محمد الإنكشاري بن عمر بن إبراهيم	حرار	أواخر جمادي الثانية 1242هـ/	أ.و.ج، م.ش، ع 1/24، و2

يتبين من الجدول تنوع الحرف التي مارسها الجيش بحيث شملت إحدى وعشرون حرفة[1] مع تسجيل تفاوت في عدد الحالات الخاصة بكل حرفة، والملاحظ أن الإنكشاري كان أكثر إقبالاً على حرفاً دون أخرى، وتأتي في الصدارة حرفة البابوجية[2] بعشر حالات، وهذه الأخيرة هيمن عليها العنصر التركي بشقيه المدني والعسكري طوال الفترة العثمانية حتى أن أمانة حرفة البابوجية انحصرت في الجيش دون سواه ويعود استئثار الجيش بهذه الحرفة لكون الصنعة أتى بها الأتراك إلى الجزائر لذلك ظلوا حريصين على بقائها في أيديهم[3].

ووردت حرفة الخياطة في سبع حالات، ومثلها بالنسبة لحرفة الحلاقة أو الحفافة، والملاحظ أن هذه الحرفة عرفت رواجًا كبيرًا في الجزائر أثناء الفترة العثمانية فقد صنفتها الأستاذة غطاس في المرتبة الثانية بعد حرفة صناعة المنسوجات الحريرية أو الحرارة[4]، ونفس الرواج عرفته حرفة الحلاقة في ولايات عربية أخرى كدمشق حيث كتب عنها صاحب

---

[1]– يمثل هذا العدد الحرف الواردة في عقود التحبيس فقط، فقد تضمنت باقي العقود مثل عقود البيع والشراء وتصفية التركات حرف أخرى مارسها الجيش بحيث فاقت ثمانية وعشرين نوعا **أنظر**:غطاس، **الحرف...**، ص ص.236–246.

– فهيمة عمريوي، **الجيش الانكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن 12هـ/18م دراسة اجتماعية اقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2009، ص. 184–199.

[2]– تتكون كلمة بابوش من مقطعين "با" أي القدم و"بوش" أي مغلوق، وبالتالي فكلمة بابوش يقصد بها صناعة نوع من الأحذية بدون عقب ويسمى ممتهن هذه الحرفة بالبابوجي...**أنظر**:

- Mohammed Ben Cheneb, Op.cit, pp.14-15.

[3] – غطاس، **الحرف...**، مرجع سابق، ص.240.

[4] – نفسه، ص.231.

قاموس الصناعات الشامية بأنها من أروج الحرف وأنها صنعة لابأس بها[1]. وعادة ما كان للحلاق معرفة بالحجامة والجراحة، وتختين الأطفال أو المُزين[2].

وجاءت حرفة السمارة في خَمس حالات ومثلها للقاوقجية[3]. وكان إقبال الجيش على بقية الحرف ضعيفاً، حيث سجلنا ثلاثة حالات للقزازة وحالتان لكل من البوجاقجية[4] والحرارة[5]، والجقماقجية[6] والدباغة[7] والطبابلة[8]، وحالة واحدة لكل من حرفة الطب والعطارة[9]، والرتايعية[10]

---

[1]– كما قدم وصفًا عن الدكاكين المخصصة للحلاقة وعلى ماتحتويه من المرايا والأمواس الطبية، والمقصاة الرفيعة واستعمال الروائح الفاخرة في دكاكينهم. ووصف الحلاقين بأنهم مرهفون في ملبسهم وهيأتهم، وقد مارس هذه الصنعة النصارى بشكل خاص حيث أبدعوا فيها، ثم أخذت عنهم باقي الفئات كالمسلمون واليهود... للمزيد **أنظر**:القاسمي، مرجع سابق ، ج1، ص ص.103–104.

[2] – نفسه، ص.104.

[3]– القاوقجي هو صانع القواريق أو القلنسوة وبائعها، ولها بطانة وظاهرة وتحشى بينهما بالقطن وسطح دائرتها المماس لأعلى الرأس...، **أنظر**:العظم، مرجع سابق، ج2، ص ص.373–374. غطاس، **الحرف...**، ص.393.

[4]– البوجاقجية هي صناعة السكاكين ويسمى صانعها وبائعها بالبوجاقجي **أنظر**:

- Mohammed Ben Cheneb, Op.cit, p.24.

[5]– تعتبر صنعة المنسوجات الحريرية من أهم الصناعات في الجزائر حيث كانت هذه الأخيرة تستورد مادة الحرير الخام من سوريا لتصنع بها أنواعاً مختلفة من المنتجات أهمها الشالات والمناديل والعمائم والفوطة والأحزمة المرصعة بالذهب والفضة وغيرها، وقد اعتبرتها الأستاذة عائشة غطاس من أمهات الصنائع وأكثرها رواجاً في مدينة الجزائر، ويعتبر سوق الحرارين الواقع بشارع باب البحر والمقابل للجامع الأعظم أهم مركز لهذه الصنعة، كما استقر الحرارون في مواقع أخرى= =كالبادستان وفندق الزيت وقرب باب الوادي. أما الممارسة الضعيفة للجيش في هذه الصنعة فيمكن إرجاعها هيمنة العنصر الأندلسي الذي اشتهر بممارسته لمختلف الصناعات النسيجية... **أنظر**:

– شالر، مصدر سابق، ص.93. غطاس، **الحرف...**، مرجع سابق، ص ص.229– 230.

[6]– صانع الأسلحة وبطاريات المسدسات **أنظر**:

- Mohammed Ben Cheneb, Op.cit, p.34.

[7]– تُطلق على من يتعاطى حرفة الدباغة وهي تنظيف الجلود وإزالة الشعر عنها بما يزيلها للمزيد عن طريقة دبغ الجلود ومراحلها. **أنظر**: القاسمي، مرجع سابق ، ج1، ص140.

[8]– مفردها طبال وهو من يضرب الطبل بكيفية معروفة يتوارثها أهله بالتعلم من المهرة فيها، وتكون بشكل خاص أثناء المناسبات كأيام الأعياد. **أنظر**: العظم، مرجع سابق، ج 2، ص.288.

[9]– هو صانع العطور وبائعها وأصناف أخرى كالسكر والأرز والملح وغيرها .**أنظر**: القاسمي، العظم، مرجع سابق، ج 2، ص ص.311–312

[10]– الرتايعية هي صناعة الحبال المخصصة لربط الخيول ويسمى ممتهن هذه الحرفة بالرتايعي **أنظر**: غطاس، **الحرف...**، مرجع سابق، ص.392.

والقنداقجية[1]، والدخاخنية[2] والحياكة[3] والحلاطجية[4] والحلامجية[5]، والفخارجية، وحالة واحدة أيضا لإنكشاري سناجي[6].

والملاحظ أن المنخرطون من أفراد الجيش في الحرف كانوا من رتب مختلفة فنجد يولداش البوجاقجي، ووكيل الحرج الدخاخني، والأغا البابوجي، والبلكباشي الخياط وغيرها، غير أن أكبر عدد كان للإنكشارية غير مقرونة أسماؤهم بأية رتبة عسكرية، حيث سجلنا اثنين وثلاثين حالة؛ أي بنسبة 61.53% من مجموع الحالات. مما يدل على كثرة انضمام الحرفيين إلى الأوجاق.

وتعود أول حالة رصدناها حسب مدونة البحث إلى ما قبل 1101هـ/ 1690م، غير أن عددهم كان قليلاً خلال القرن السابع عشر، حيث وجدنا ثلاث حالات فقط تعود إلى نهاية القرن، وخلال النصف الأول من القرن الثامن عشر وجدنا أربعة وعشرين مُحَبسًا مارسوا أنشطة حرفية، لينخفض عددهم في النصف الثاني من نفس القرن إلى تسعة عشرة حالة، ثم انخفض العدد إلى تسع حالات خلال القرن التاسع عشر.

وإضافة إلى الحرف المذكورة في الجدول، وردت خَمس حالات كان فيها عناصر الجيش أمناء على الحرف ومشرفين أساسين عليها، فقد كان اثنين من الإنكشارية أمناء على جماعة الخياطين وهم محمد بلكباشي سنة 1118هـ/ 1706م[7]، وأوسط[8] حسين منزول أغا بن مصطفى التركي سنة 1140هـ/ 1782م[9]، كما كان أحمد منزول أغا أميناً على جماعة

---

[1]– مأخوذة من قوندق وتعني قماط الطفل وهو مصطلح أطلق في العهد العثماني للدلالة على سرير المدفع وكعب البندقية، أما جي المضافة فهي علامة النسبة، وقد عرف بها بائع الأسلحة.**أنظر**: حسان حلاق وعباس صباغ، مرجع سابق، ص ص.179–180.

– بركات، مرجع سابق، ص ص.197–198.

[2]– صنعة الدخان ويعرف بائعه بالدخاخني ، **أنظر**: غطاس، **الحرف...**، مرجع سابق، ص.392.

[3]– تطلق على صنعة الحياكة، ومزاولها يسمى حائك أو حوكي ، وهو الذي ينسج خيوطا من غزل أو حرير أو صوف أو كتان، وهي من ضروريات البشر ورغم أهميتها فهي تندرج ضمن الصنائع الدنيئة. وكانت متداولة في إيالات أخرى خاصة مدينة حمص وقد عبر القاسمي عن ذلك بقوله " وأما الحياكة في غير بلدنا فلا يحصيهم قلم "، **أنظر**: القاسمي، مرجع سابق، ج1، ص ص.86–88

[4]– هي التطريز على الجلد **أنظر**: غطاس، **الحرف...**، مرجع سابق، ص.391.

[5]– هو معلم الحمام، **أنظر**: نفسه، ص.392.

[6]– قد يقصد به طبيب الأسنان.

[7]– أ.و.ج، م.ش ،ع102/101، و45، مك ع 2/136–137، و111، ب.م، ع 16، س98.

[8]– أصلها فارسي ومعناها المُعَلم والمُلم بصنعته، كما تعني أستاذ الصنعة ورئيسها **أنظر**: حلاق، مرجع سابق، ص.20.

[9]– أ.و.ج، م.ش، ع2/133– 134، و41.

الدباغين سنة 1165هـ/ 1751م[1]، إضافة إلى حالتين انتسب أمناؤها إلى الجيش الإنكشاري وهي السيد أحمد الإنكشاري أمين جماعة الجاقماقجية[2]، وجلابي الإنكشاري بن باكير الأمين على جماعة الخياطين سنة 1195هـ/ فيفري 1781م[3]، وقد سبقت الإشارة إلى انتساب اثنين وثلاثين حرفياً إلى الأوجاق، وفسّرت الأستاذة عائشة غطاس هذه الظاهرة بحرص الحرفيين وأمنائهم على الاحتماء بالجيش[4]، وانحصرت الحرف التي حرص أمناؤها على الإحتماء بالجيش في الحرف التي كانت محل استقطاب الجيش نفسه، كالحفافة والبابوجية والحياكة والقزازة والسمارة، والخياطة والجقماقجية[5].

ويبدو أن ظاهرتي ممارسة الجيش للنشاط الحرفي وانضمام أهل الحرف إلى الجيش، لم تكن مقتصرة على الجزائر فحسب؛ بل عرفتها إيالات عثمانية أخرى مثل دمشق ومصر بل وكانت أكثر بروزا من مثيلتها في الجزائر، ففي دمشق اعتبر الباحث عبد الكريم رافق أن عدم تعرض الشام إلى عدوان خارجي بعد دخول العثمانيين إليها، جعل الإنكشارية ينصرفون فيها إلى تعاطي الأعمال التجارية، مما شجع التجار المحليين بدورهم على الإنخراط في صفوف الأنكشارية[6].

والأمر ذاته يقال عن مصر، إذ تعود بدايات أقبال العسكر على ممارسة مختلف الأنشطة الحرفية والتجارية إلى السنوات الأولى لدخول العثمانيين إليها حيث أصبحوا شركاء لأصحاب المتاجر من المحليين[7]، وتضاعفت هذه الممارسة عند نهاية القرن السادس عشر والفترات اللاحقة، ومن جهة أخرى انظم الحرفيين والتجار بشكل كبير في فرق الأوجاق منذ بداية النصف الثاني من القرن السادس عشر، وقد تزايد هذا الإنضمام خلال الثلث الأخير من القرن السابع عشر إلى أن بلغت ذروتها خلال السنوات الأولى من القرن الثامن عشر حيث كان ثلثي الحرفيين والتجار منخرطين في الأوجاق، وشمل هذا الإنضمام بشكل خاص

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع139/138، و68.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع1/48، و45.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع139/138، و67. وأيضا ع 140، و35.

[4]– غطاس، **الحرف...**، مرجع سابق، ص ص.233–234.

[5]– نفسه، ص.235.

[6]– رافق، "**مظاهر من الحياة...**"، مرجع سابق، ص.67.

[7]- André Raymond, **Le Caire des Janissaires l'apogée de la ville ottomane sous Abd al-Rahmân katkhudâ**, Ed CNRS, 1995, p.21.

الحرفيين والتجار لأكثر ثراءً، باستثناء تجار البُن والتوابل والأقمشة الذين كانوا جميعهم تقريبا ينتمون إلى العسكر، ولم يكتف الجيش بذلك بل فرضوا سيطرتهم بشكل تدريجي على التجارة الخارجية من خلال التحكم في الجمارك التي كانوا يدرونها بمساعدة اليهود ولعل أهمها جمرك السويس المختص في تجارة البُن، وعموماً فقد كان أوجاق الإنكشارية هو المنتفع الحقيقي من هذه الحركة حيث تمكنوا من السيطرة الشبه كلية على التجارة والطوائف الحرفية بالقاهرة[1].

5- أسماء المُحّبسون ودلالاتها:

يعتبر الإسم البطاقة التي يتقدم بها الفرد للتعريف بنفسه وسط المجتمع[2] فهو جزءً من الهوية ودلالة على انتماء الفرد لحضارة ولمجتمع معين، والملاحظ من خلال قائمة أسماء الواقفين الواردة في عقود المدونة، أنها كانت مركبة في أغلب الأحيان من أربعة عناصر[3] وهي إسم الواقف ورتبته العسكرية أي الوظيفة التي يمارسها، ثم اسم أبيه في أغلب الحالات، وفي حالات جد قليلة يضاف لهما اسم الجد، ثم يأتي نَسب الواقف الذي أشير إليه بعدة طرق غلب عليها استعمال كلمة التركي الواردة أحيانًا مباشرة بعد اسم الواقف، وفي حالات أخرى -وهي الصيغة الغالبة- بعد اسم الأب مثل أحمد أغا بن علي التركي..."[4]، و"حسن خوجة منزول أغا بن خليل التركي"[5]، ورغم تسجيل غياب نسب الواقف في عدد من الحالات وذلك بالإشارة إلى البنوة فقط؛ أي اسم والد الواقف مثل، "مصطفى بلكباشي بن حسين"[6]،

---

[1]- للمزيد عن مظاهر وطبيعة ممارسة العسكر للحرف، وانضمام الحرفيين إلى الأوجاقات **أنظر:**

- ريمون، **الحرفيون** ..."، مرجع سابق، ص ص. 909-928.

- Raymond, Op.cit, **Le Caire…**, pp.21-26.

[2]- فاطمة الزهراء قشي، **الزواج والأسرة في قسنطينة في القرن الثامن عشر**، دار القصبة للنشر، الجزائر، ديسمبر 2007، ص.15.

[3]- أشارات دراسة خاصة بمجتمع مدينة قسنطينة إلى غلبة التركيبة الثلاثية على أساليب التسمية، مع ورود حالات قليلة تكون فيها الإسم من عنصرين فقط، أي الإسم الثنائي. **أنظر:**

- فاطمة الزهراء قشي، "**أسماؤنا في قرنين**"، منشور في مقالات عن قسنطينة وتراثها، ط1، دار مداد يونيفارستي برس، قسنطينة-الجزائر، 2016م، ص ص.90-92.

[4]- أ.و.ج، م. ش، ع 33، و16.

[5]- أ.و.ج، م.ش، ع 60، و44. وأيضا و59.

[6]- أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س 98.

ويوسف أغا بن محمد[1]، وحسن بلكباشي بن عثمان"[2]، إلى أن عقود وقفياتهم فصَلت في نسبهم التركي أثناء ذكر المذهب الذي اعتمدوه في تأسيس وقفياتهم حيث نقرء في جل العقود عبارة "حَبّس ووقف على مذهبه مذهب أبي حنيفة النعماني رضي الله عنه"[3].

وعبّرت حالات أخرى قليلة عن النسب بذكر المنطقة الأصلية التي وفد منها الواقف مثل كريت واسطنبول وقازداغ وتيره، وفي مثل هذه الحالات يضاف حرف اللام الدال على النسبة إلى المنطقة، وفي هذا السياق نذكر علي بلكباشي اسطنبولي[4]، وحسين يولداش السمار رودسلي وغيرها[5] وهي كلها توحي بالانتماء إلى الفضاء العثماني.

وقد وردت خلال القرن السابع عشر بشكل خاص ثمان عشرة حالة كان فيها اسم الجندي متبوعا باسم والده المشار إليه بـ "بن عبد الله" مثل "المرعى المفخم مامي بلكباشي بن عبد الله"[6]، ويعقوب بلكباشي بن عبد الله[7]، ويرجح انتماء هذا الصنف إلى فئة الأعلاج التي سمح لها بالانخراط في الجيش.

وغَدت النسبة إلى الحرفة أو الصنعة التي يمارسها الشخص إحدى مكونات الإسم، مما يبرز الإهتمام الخاص الممنوح للوظائف بحيث أن التسمية في بعض الحالات أصبحت تُختصر في الخبرة المهنية للشخص[8]، وقد اشتملت عينتنا على العديد من الحرف التي رافقت إسم الإنكشاري مثلما تعرضنا له في هذا الفصل، كما لاحظنا أن ذكر الحرفة لم يكن يلغ في كل الحالات ذكر النسبة التركية والجغرافية للواقف، مثل أحمد بلكباشي السمار بن إبراهيم التركي، وإبراهيم بلكباشي الحفاف صناعة الكريتلي بن حسن[9]. ومع نهاية الفترة العثمانية وخاصة بعد سنة 1780م أصبح المذهب بالنسبة للأحناف يمثل واحدًا من مكونات الإسم[10]، وقد أشارت

---

[1]-A.O.M, B 53, Z 124.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 63، و34.

[3]- الملحق رقم 3، 4، 5، ص ص.470-475.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 121، و75.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 100/99، و65.

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع 76، و70.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع 41، و28.

[8]-Loualich, **La famille**…, Op. cit, p.34.

[9]– أ.و.ج، م.ش، ع 121، و26. ع1/10، 43.

[10]-Loualich, **La famille**…, Op. cit, p.34.

عقود المدونة إلى حالة واحدة من هذا النوع تتعلق بمحمد الحنفي منزول أغا بن مصطفى[1]. ومن خلال هذه المكونات يتبين تنوع العناصر المشكلة لإسم الإنكشاري فزيادة على إسمه واسم أبيه نجد النسبة الحرفية والجغرافية والإثنية.

وبخصوص أبعاد ومعاني أسماء الواقفين، فقد جمعت بين الطابع الديني وبين التأثير الحضاري، وعموماً فقد غلب الطابع الديني على أسماء المُحّبسين، وبناء عليه يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1-5 أسماء آل البيت:

غلب على أسماء الواقفين من الجُند أسماء الأنبياء والرُسل والصحابة رضي الله عنهم ولإسم محمد الصدارة بـ 121 حالة، كما صنفنا معه كل من اسم أحمد الذي جاء في 48 حالة واسم مصطفى بـ 81 حالة، محمود بـ 11 حالة، وهي كلها أسماء أطلقت على الرسول صلى الله عليه وسلم، وبذلك يرتفع العدد إلى 261 حالة، والجدير بالذكر أن معظم سلاطين أل عثمان كانوا يحملون هذه الأسماء ونذكر منهم محمد الثالث (1595-1603)، ومصطفى الثالث (1757-1774)، ومحمود الثاني (1808-1839) وغيرهم.

ومن أكثر الأسماء ورودًا اسم "علي" بـ 50 حالة نسبة إلى الصحابي والخليفة علي بن أبي طالب، ونسبة لابنيه الحسن والحسين وردت 33 حالة، ويأتي اسم إبراهيم في 25 مرة وسليمان بـ 12 حالة ويوسف بـ 12 حالة أيضا، ثم اسم موسى بـ 5 حالات. أما اسم عثمان الذي يعود إلى الخليفة عثمان بن عفان فقد ورد في ست حالات فقط، وباكير[2] بثمان حالات وهو اسم حملته بعض القبائل العربية منها قبيلة "بكر بن وائل" وحمله الصحابي وأول الخلفاء الراشدين أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ومن الواقفين الذين حملوا هذا الاسم من الجيش نذكر باكير منزول أغا بن مصطفى التركي، وباكير أغا بن إبراهيم التركي[3]، ومن الأسماء أيضاً نذكر اسم حمزة نسبة لعم الرسول صلى الله عليه وسلم.

---

[1]- أ.و.ج، م.ش، ع 2/134-135، و57.

[2]- بكير هو اسم دخيل على اللغة العثمانية وأصله عربي من اسم "بكر" بسكون الكاف وقد انتقل هذا الاسم إلى العثمانيين الذي ينطقونه بكسر الكاف بدلاً من سكونها بناء على قواعد اللغة التركية التي لا تحمل ساكنين متتاليين في الحرفين الأخيرين من الكلمة إذا كانت ثلاثية. **أنظر:** خليفة حماش، **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، رسالة لنيل دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 1427هـ/ 2006م، ص ص.161-162.

[3]- أ.و.ج، م.ش،ع 60، و36. ع 2/47، و4.

وورد عدد قليل من الأسماء المركبة مثل عبد الكريم، وعبد الرحمن، وعبد الله، وهو نفسه اسم عبدي[1] الذي جاء في خَمس حالات وتجدر الإشارة إلى أن اسم عبدي من الأسماء الكثيرة التداول في الدولة العثمانية وإيالاتها، فقد حمله عدد من كبار الموظفين في الإيالة منهم الداي عبدي باشا الذي سبق تعريفه في هذا الفصل. وحمل بعض الواقفين أسماء الشهور الهجرية منها رمضان بـ 5 حالات ورجب[2] بـ4 حالات ومثلها بالنسبة لإسم شعبان[3]. وهي الأخرى لا تخلو من معناها الديني.

2-5 أسماء أخرى:

جاءت حالات قليلة لأسماء أخرى مثل اسم ناصف ونابي ووالي وفرحات ويحيى ومرتضى وزروق ومراد وأويس وحسراق وقهرمان[4]، وإسم جلابي أو جلبي[5] الدال على عدة صفات كالشهامة والنبل والعلم وحسن الخُلق، كما كان يطلق على الأسر ذات المكانة الاجتماعية المحترمة.

ومما سبق يتبين أن معظم أسماء الواقفين من الجيش كانت مرجعيتها الشريعة الإسلامية، والأمر ذاته يقال عن أسماء أباء الإنكشارية الواردة في أغلب العقود، وأيضا أسماء أبناء الجيش

---

[1]– عبدي هو اسم مركب من كلمتين وهي "عبد" العربية وحرف "ي" الدال على المضاف إلى المفرد الغائب في اللغة التركية ليصبح معنى الاسم "عبده" أي "عبد الله"، **أنظر:** حماش، **الأسرة...**، مرجع سابق، ص.260.

[2]– هو إسم الشهر السابع من الشهور السنة الهجرية، وهو من الأشهر الحُرم التي كان فيها العرب يحّرمون القتال ويُعرف أيضا برجب الفرد أي العظم.

[3]– جمعه شعبانات أو شعابين، هو اسم الشهر الثامن من شهور السنة الهجرية، وسمي بشعبان لتشعب العرب فيه، أي تفرقهم لطلب المياه لشدة الحر.

[4]– قهرمان هو اسم عربي– فارسي مركب من كلمتين "قَهر" العربية و"مان" لاحقة وأصلها فارسي تفيد الصُحبة، وتعني الشجاع، وكانت تطلق على وكيل الخراج **أنظر:** حلاق، مرجع سابق، ص.180.

- Mohammed Ben Cheneb, Op.cit, p.71.

[5]– جلبي في أصله ليس اسمًا وإنما لقبًا، وقد اختلف في معناه فهو في اليونانية "برومي" علم على الله وتكتب أيضا جلاب أي الله، وفي لغة التتر تدل على القس النصراني أو عابد الصليب، وتدل في العثمانية على الأمير ثم على الأديب وعلى العالم المسلم في الفقه، كما أصبحت تدل على الرجل الفاضل من غير المسلمين، كما استعمل لمن هم في مرتبة الأمراء ولكبار رجال الدين في الدولة خاصة شيوخ طُرق الدراويش، ثم تطور استعماله وأصبح اسماً كباقي الأسماء.

– **دائرة المعارف الإسلامية**، مجلد 7، نقلها عن العربية أحمد الشنيناوي. إبراهيم زكي خورشيد. عبد الحميد يونس. حافظ جلال، وزارة المعارف العمومية، ص ص.70–74.

– بركات، مرجع سابق، ص ص.205–206.

الواردة في الوقفيات الذرية، وبالتالي يمكن القول إن المرجعية الدينية كان لها أثرًا بالغًا في اختيار الأسماء.

5-3 الأنباز[1] وألقاب الشهرة:

يُقصد بألقاب الشهرة اللقب أو الكُنية الملحقة بشخص ما بحيث تصبح متداولة بين الناس أكثر من الاسم الحقيقي للشخص، وقد وردت ألقاب الشهرة في خَمس وثلاثون حالة أي ما يعادل نسبة 6.27% من مجموع أسماء الواقفين، وفي الأمر دلالة على قلة استعمال الأنباز في أوساط الجيش، وترد في غالب الأحيان بعد اسم الواقف مضافًا إليه كلمة "به عُرف... أو المعروف أو به شُهر أو المدعو"، ثم اسم والد الواقف، وفي حالات قليلة يرد لقب الشهرة بعد اسم والد الواقف. وتتضمن تلك الألقاب معاني مختلفة منها ما يدل على منطقة معينة مثل "مصطفى أغا الصبايحية في التاريخ قازدغلي به عُرف[2]"؛ أي أن أصوله الجغرافية حجبت اسمه في الإستعمال المتداول، ودلت أسماء أخرى على لون معين، وأخرى تعنى نوع من أنواع الأطعمة والفواكه وفي هذا السياق نذكر" محمد الإنكشاري الذي اشتهر ابن الأرنجة"[3]، وحمودة الإنكشاري المعروف ببوخبزة[4].

وأحيانا أخرى دلّت الألقاب على صفة ميزّت الشخص كالطول والقصر والبدانة وطبائع تميز الشخص، مثل "حسن الإنكشاري الطويل به شهر"[5]، ومحمد الإنكشاري الذي عُرف ببوشحمة بسبب بدانته على ما يبدو[6]، وحسن أغا المدعو كجك –أي الصغير– بن رجب التركي[7]. وعُرف محمد أوده باشي بلقب قاره[8] أي الأسود، أما محمد الإنكشاري البلكباشي فقد عرف ببوشلاغم نسبة لطول شاربه[9]، وأشارت بعض الألقاب إلى العاهة المُصاب بها المجند

---

[1]– يقصد بها في الغالب الصفات الجسمانية والعيوب التي يحملها شخص ما، وقد ورد ذكرها والنهي عن استعمالها في القرأن الكريم في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰأَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَىٰ أَنْيكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِيسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِوَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ **أنظر:** سورة الحجرات، الأية 11.

[2]-A.O.M,1MI, B,48 Z109.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 53، و119.

[4]-A.O.M,1MI, B20, Z41.

[5]– الملحق رقم 08، ص ص.483-485.

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع 149/148، و5.

[7]-A.O.M,1MI, B55, Z130.

[8]-A.O.M,1MI, B40, Z86.

[9] -A.O.M, 1MI, B59, Z150.

منها محمد بلكباشي الضرير، ونفس العاهة كانت لحسين الإنكشاري[1]، ويبدو أن محمد أغا بن عبد الله[2] عرف بسوء أخلاقه حيث عرف بمريول الدالة على الخداع والمكر[3]، ودلّت ألقابًا أخرى على رتب إدارية وعسكرية معينة منها، علي بلكباشي الصطمبولي المدعو علي خوجة، وحسين الإنكشاري بن السيد رايس[4] المعروف بباي[5]، في حين عُرف مصطفى التركي منزول أغا[6] ببيرقدار[7].

واشتهر آخرون بأسماء أبائهم مثل السيد محمد الإنكشاري البولكباشي المعروف بإبن حبيب[8] وخليل الإنكشاري بلكباشي شهر بن الشريف[9]، وحمل البعض الآخر اسم حرفة أو منصب كان يمارسه أبائهم مثل، علي أغا الذي كان يعرف بابن قائد الباب، واشتهر محمد أغا بن محمد بإبن شاه أوغلي؛ أي ابن الملك، ومحمد أغا المُكنى بقاضي أوغلي وتعني إبن القاضي[10]، واشتهر الحاج مصطفى بلكباشي بإبن الطبال[11]، ومحمد بلكباشي بن حسين بإبن عربجي[12]؛ أي سائق العربة التي يجرها الخيل والبغال[13].

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/5، و10، ع 50، و62.

[2]– أ.و.ج، ب، ع 22، س130.

[3]-Mohammed Ben Cheneb, Op. cit, p.80.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع121، و75، ع 152/151.

[5]– الباي هو المشرف الرئيسي على البايلك، يعينه ويخلعه الداي، وانحصر هذا المنصب في العنصر التركي كما تولاه الكراغلة في أواخر الفترة العثمانية، ولم يكن محددًا بفترة زمنية معينة. وتعددت مهامه كتسيير شؤون البايلك وفرض سلطة الداي، وتعيين الموظفين على مستوي البايلك، وجمع الضرائب، كما يقدم الباي كل ثلاثة سنوات الدنوش الكبرى للداي حينها يبقيه الداي أو يعزله، ولم يكن وقت تسليم الدنوش المُناسبة الوحيدة التي خلالها تجديد مهمة الباي أو عزله بل كان بامكانه وضع حد لسلطة البايات تحت أي ظرف. ويساعد الباي مجموعة من الموظفين منهم الخليفة، وقايد الدار **أنظر:**
-Bontems, Op. cit, pp.55-61.

[6]– أ.و.ج، م. ش،ع 58، و14.

[7]– بيرق دار كلمة مركبة من مقطعين بيرق بمعنى العلم والراية ودار بمعنى الممسك أو المتولي؛ أي حامل الراية، وكانت تُطلق على حملة الرايات إبان مسير الجند إلى الحرب وفي المعارك، وكذلك في المواكب السلطانية، وقد شاع استعمال لفظ بيرق دار في الدولة المملوكية والعثمانية، كما أعطي لقباً لبعض العائلات. **أنظر:** حلاق، مرجع سابق ص.50.

[8]– أ.و.ج، م. ش،ع 61، و39.

[9]-A.O.M,1MI, B40, Z 87.

[10]– أ.و.ج، م. ش،ع 143/142، و45. ع 102/101، و92. ع 1/62، و27.

[11]-A.O.M,1MI, B40, Z86.

[12]– أ.و.ج، ب،ع 17، س82.

[13]– يبدو أنها لم تكن من الحرف المتداولة بكثرة في مدينة الجزائر، فلم نسجل أية حالة بالنسبة للجيش، ولم ترد أيضا في عمل الأستاذة عائشة غطاس الخاص بالحرف والحرفيون، ولم يكن لهم حضور يذكر في مخطوط قانون الأسواق ماعدا في

كما حمل البعض الأخر ألقابًا دالة على التشريف مثل مصطفى الإنكشاري بن علي الذي عرف بالسي[1] وهي تصغير للقب السيد[2]، ووردت حالة واحدة كان فيها لقب الشهرة يحمل إسم دولة أوروبية حيث اشتهر يوسف الإنكشاري بن علي بلكباشي بن مراد بابن الفرانسيس[3] مما قد يوحي بإنتماء والده إلى الأعلاج ذوي الأصول الفرنسية. واجمالاً فإن أغلب الأنباز لم تكن مهينة ولا مشينة لحامليها مما يعطي احتمال ترسيخها في عائلات الإنكشارية على امتدادها.

6-الألقاب التشريفية:

تضمنت جُل العقود المسجلة بالمحكمة الألقاب التشريفية أو الفخرية للمتعاملين وعادة ما تُذكر كلها في العقد الأول من الوثيقة، وقبل ذكر اسم المتعامل سواء كان مُحبسًا أو غيره، والجدير بالذكر أن ألقاب التشريف تختلف من شخص لأخر حسب المكانة الاجتماعية للشخص وأهمية الوظيفة التي يمارسها وبالتالي فهي معيارًا للوضع الاجتماعي الذي يكون عليه من يتقلدها.

وأشارت عقود المدونة إلى حوالي تسعة وثلاثون لقبًا تشريفيًا لعناصر الجيش الإنكشاري، وهو ما يترجم بوضوح الأهمية الإجتماعية والسياسية لفئة العسكر، والملاحظ في أغلب الأحيان وجود تناسق بين رتبة الجندي وعدد وأهمية الألقاب المرفقة بإسمه. فمن بين إحدى وثلاثين

=حالة واحدة عندما أصدر الداي شعبان خوجة وديوان العسكر أمراً يقضي بتعيين ستون رجلاً للحراسة الليلية منهم خمسة رجال من العربجية، وعلى النقيض من ذلك فقد شاع احترافها في بلاد الشام فالسائق يمكن أن يُستخدم عند كثير من الوجهاء المالكين للعربات، وهذا يكون في راحة لقلة ركوبهم في العربات إلا للتنزه أو لقضاء أمر ضروري، أما من يشتغل عند المعلمين أصحاب العربات فإنه يكون في مشقة لإشتغاله في أغلب الأوقات، وهي من الحرف الرائجة في دمشق خاصة في فصل الربيع والصيف وجزء من شهر الخريف...**أنظر**: العظم، مصدر سابق، ج2، ص ص.205-207.

- ابن الشويهد، مصدر سابق، ص ص.110-111.

[1]- أ.و.ج، م.ش، ع 152/151، و52.

[2]- يعني مصطلح السيد في اللغة السيادة والسلطة، ومع ظهور الإسلام اتخذ المصطلح بعدا دينيا وارتبط بأسماء زعماء الطرق الصوفية والعلماء وحتى الأعيان، غير أنه سرعان ما تم استخدامه في العهد العباسي كلقب للأفراد المنحدرين من سلالة الرسول صلى الله عليه وسلم، ليصبح فيما بعد رمزاً لتحديد الهوية. وهو أيضا يدل على الأدب والإحترام المرتبط بالوظيفة أو وضع الشخص الذي يتقلده، فقد أطلق على العديد من الفئات الإجتماعية كالحرفيين والإداريين ورجال الدين، للمزيد عن لقب السيد وتطور إستخدامه في عاصمة بايلك الشرق من بداية الفترة العثمانية إلى غاية سنة 1840م **أنظر**:

- Isabelle Grangaud, « **Le titre de Sayyid ou Si dans la documentation constantinoise d'époque moderne : un marqueur identitaire on évolution** », Revue du monde musulman et de la Méditerranée, n° 127, Juillet 2010, pp.1-14.

[3]- أ.و.ج، ب، ع 17، و82

وقفية لليولداش ستة وعشرون منهم حمل لقب واحد فقط وهو المكرم، وخمسة حالات المتبقية للقب المعظم، وهذا لا يعنى أن أنهم الفئة الوحيدة التي جاءت اسماء جنودها مرفوقة بلقب واحد بل وردت عدة حالات للضباط الساميين كلأوده باشية والبلكباشية. أما الألقاب الأكثر تداولاً في مثل هذه الحالات فهي المكرم والمعظم، ونذكر في هذا السياق المكرم محمد يولداش بن حسن التركي[1]، والمعظم سليمان أغا بن عمر التركي، ثم يأتي لقب السيد مثل السيد محمد بلكباشي بن مصطفى، والسيد محمد الإنكشاري القزاز بن يوسف[2].

وفي المرتبة الثانية نجد الحالات التي جمعت بين لقبين ويأتي في صدارة الألقاب الثنائية وهي "المكرم السيد" و"المعظم السيد" ثم "المكرم الحاج" والمكرم الأجّل" والمعظم الأجّل"، و"المعظم الخّير" ومن الأمثلة على ذلك نذكر المعظم الأجل مصطفى الإنكشاري بن محمود[3]، والمكرم السيد علي منزول أغا بن كال بن محمد[4]، والمعظم السيد مصطفى بلكباشي بن عبد الله التركي[5]، وأيضا المعظم الخير باكير أغا بن قاسمي التركي[6].

وسجلنا حوالي مائة حالة حمل أصحابها من ثلاثة إلى ثمانية ألقاب وهي حالات كانت لأصحاب الرتب في الجيش من أغوات وبلكباشة ومتقاعدين وشواش العسكر[7] ونذكر، أحمد بلكباشي بن إبراهيم الذي حمل لقب المعظم والأمجد والأنجد[8]. وبخصوص الأغوات[9] نذكر باكير أغا الذي حمل سبعة ألقاب وهي المعظم الوجيه المفخم الناسك الأبّر والأظفر والحاج[10]، ويبدو أن هذه الألقاب المجتمعة في شخصه كانت نتاج لمنصب تولاه بعد تقاعده

---

[1]– أ.و.ج، م. ش،ع 50، و70، مك ع 30، و39.

[2]– أ.و.ج، م.ش،ع 50، و52. ع 70/69، و20. ع 152/151، و34.

[3]– أ.و.ج، م.ش،ع 149/148، و41.

[4]-A.O.M, 1MI, B29, Z58.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 51، و57.

[6]– أ.و.ج، م. ش، ع 1/4، و28.

[7]– لا يمكن أن نعمم هذه الحالات على جميع الواقفين الذين تقلدوا هذه الرتب ففي حالات عديدة سجلنا ورود نفس الرتبة مع اختلاف واضح في عدد ألقاب التشريف ...**أنظر**: أ.و.ج، م. ش، ع2/5، و8. و ع 1/45، و51.

[8]– أ.و.ج، م.ش، ع2/47، و22.

[9]– تمتع أغا الإنكشارية في الدولة العثمانية بعدة ألقاب تفخيمية منها " افتخار الأمجاد والأكارم، ومستجمع جميع المحامد والمكارم، فخر أرباب الشرف الشامخ، ذخر أصحاب المجد الراسخ، أنيس الدولة الباهرة ، رئيس العساكر الفاخرة، ذو القدر الرفيع والجاه المنيع بالفعل يكيجري أغاسي" **أنظر**: بركات، مرجع سابق، ص.181.

[10]– أ.و.ج، م.ش، ع 143/142، و31 مك ع 122، و41.

ولم يذكره عقد التحبيس. أما محمود أغا البابوجي بن مصطفى التركي فقد حمل تسعة ألقاب وهي، المعظم الأجّل الزّكي الأفضّل الأشمّل الأبّر السالك السيد الحاج[1].

وجمع أحمد بن السيد مصطفى بين خَمسة ألقاب، وهي المعظم الأجل الخير الأشمّل والمكرم، ويبدو أنه حصل عليها لاعتبارين وهما: خبرته العسكرية حيث كان متقاعد في الجيش إضافة إلى توليه منصب أمين جماعة الدباغين[2]. أما محمد الإنكشاري فقد أهله المنصب الذي كان عليه وهو وكيل باي الغرب بأن يجمع بين إحدى عشر لقبًا[3]، وحمل علي أغا ثلاثة عشر لقباً، وهي "المعظم الأسعد المفخم الأمجد الأمين الأحضى الثقة المرتضى الناسك الأبر أبي الحسن السيد الحاج"، وقد يعود ذلك إلى رتبة الأغا التي كان عليها في بداية عهد الدايات، إضافة إلى مكانة والده الذي كان هو الأخر ناظراً على مصالح عسكر بلد الجزائر[4]. أما المُتقاعد محمد بن أحمد[5] فحمل أربعة ألقاب، وهي المعظم والأرفع والحاج، وقد إنفرد عن غيره من المُحبسين بلقب بيك الدال على الكبير وتعني أيضا الأمير أو الحاكم[6]، ويمكن إرجاع ذلك إلى خدمات قدمها للجيش والسلطة بعد تقاعده خاصة وأن هذه الفئة استعانت بها السلطة في العديد من المسائل نظرًا لتجاربها وخبرتها العسكرية.

هذا وقد وردت حالات استثنائية بخصوص كل من رتبة الأوده باشية والبلكباشية فمن سبعة عشرة وقفية ساهم بها الأودباشية سجلنا حالتين تضمنت أربعة ألقاب، الأولى لمحمد أوده باشي وهي المعظم المفخم المرعي المحترم "[7]، والأخرى لمصطفى أوده باشي حيث أرفق إسمه بالمعظم الأجل الزكي الأفضل[8] ومن بين مائة وخمسة وسبعون وقفية للبلكباشية وردت حالة واحدة استثنائية لمصطفى بلكباشي بن محمد الذي كانت له تسعة ألقاب فخرية وهي المعظم الأجل الزكي الأفضل الناسك الأبر السالك الأظفر الحاج"[9].

---

[1]-A.O.M, 1MI, B20, Z40.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 139/138، و68.

[3]- A.O.M, 1MI, B47, Z 105.

[4]-A.O.M, 1MI, B55, Z132.

[5]– أ.و.ج، ب، ع 34، س 435/337.

[6]– للمزيد عن هذا اللقب **أنظر**: بركات، مرجع سابق، ص ص.158–160.

[7]-A.O.M, 1MI, B41, Z89.

[8]– أ.و.ج، م.ش، ع 149/148، و32.

[9]– أ.و.ج، م.ش، ع 38، و67.

شكل أغوات الصباحية حالة خاصة ترجمت مكانة أصحابها فقد انفرد كل واحد منهم بسلسلة من ألقاب التشريف ونذكر على سبيل المثال، علي بن السيد محمد بن علي الذي كان يشغل المنصب سنة 1093هـ/ 1682م، وقد نُعت بثمانية ألقاب تشريفية وهي "المعظم الأجل الزكي الأفضل الناسك الأبّر السيد الحاج"[1]، إضافة إلى ألقاب أخرى حملها بقية أغوات الصبايحية والتي سنتعرض لها في المبحث الموالي.

يتضح من معاني ودلالات الألقاب التي حملها المُحّبسون مكانتهم الاجتماعية والسياسية، فالمعظم يعني الجلالة وقد لقب به عدد من سلاطين آل عثمان منهم السلطان سليمان القانوني[2]، كما كان من ألقاب الموظفين الساميين والإداريين والعسكريين، أما لقب الهمام فهو دلالة على الشجاعة واستخدم في العصر المملوكي لقباً لأرباب السيوف[3].

ووردت ألقابًا تشريفية أخرى ذات طابع ديني، فقد حمل حسين الإنكشاري ستة ألقاب، إثنين منها ذات بُعد ديني وهي الفقيه والتالي كتاب الله عز وجل[4]، ومن الألقاب الدينية أيضا نجد لقب الحاج الذي يُعد من أشرف الألقاب على الإطلاق وعادة ما يحمله من أدى فريضة الحج إلى بيت الله الحرام، وأيضاً لقب المعتمر الذي أدى فريضة العُمرة، وقد كانت زيارة البقاع المقدسة لأداء هاتين الفريضتين واسعة الانتشار في صفوف الجيش فمن بين 558 وقفية وجدنا 105 وقفية حمل أصحابها لقب الحاج؛ أي بنسبة 18.81% من مجموع الوقفيات. وبعضها جاء منفردًا والبعض الأخر مذكورًا مع ألقابًا أخرى، كما وردت ست وقفيات فقط جمع فيها أصحابها بين الحج والعمرة، واحدة لمنزول أغا، وأخرى الأغا، واثنين لأغا الصبايحية، ومثلها للمُحّبس محمد الإنكشاري الذي شغل الى حانب كونه انكشاري منصب وكيل باي الغرب أثناء تأسيسه لوقفيتين الأولى في أواسط شهر ربيع الثاني 1189هـ/ جوان 1775م والثانية في أواخر صفر 1190هـ/ مارس 1776م[5].

ويبدو من خلال ما سبق أن الحج إلى بيت الله الحرام لم يكن ممنوعًا على الجيش الإنكشاري، فقد تضمنت إحدى السجلات العديد من أسماء الإنكشارية الذين توجهوا لأداء

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/27، و62 مك و10.

[2]– بركات، مرجع سابق، ص.58.

[3]– نفسه، ص.168.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/10، و10.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 1/48، و62. ع1/27، و12. ع57، و18، و37. ع39، و19.

-A.O.M, 1MI, B47, Z49.

هذه الفريضة[1]، كما أشار فرمان أخر إلى أن الإنكشارية كان يسمح لهم بالخروج مؤقتًا من الجزائر لعدة أسباب، منها أداء فريضة الركن الخامس من أركان الإسلام، ونصّ أيضا أنه في حالة وفاة أحدهم في طريقه إلى الحج أو لأي محل أخر فيجب تسليم تركته للوكيل الذي ينقلها بدوره إلى ورثة المتوفى[2]، ورغم الترخيص الذي منح للإنكشارية لأداء الحج فقد اقتصر أداؤه حسب عقود المدونة على أصحاب الرتب دون غيرهم، ويأتي في مقدمتهم البلكباشية بـ 37 حالة ثم الأغوات بـ 27 حالة، وفي المرتبة الثالثة يأتي المتقاعدون بـ 19 حالة، ثم الإنكشارية غير مقرونة بالرتبة العسكرية بـ 7 حالات، ومثلها بالنسبة لأغوات الصبايحية، كما وردت 4 حالات للأوده باشية و2 لليابا باشية ومثلها لشواش العسكر.

ويمكن إرجاع أسباب هذا التفاوت إلى عدة عوامل منها، الحضور العددي لمختلف الرتب حسبما ورد في عقود المدونة، كما أن تكاليف الحج كانت باهضة مما جعلها مقتصرة على أصحاب الرتب الذين تصدروا هرم المؤسسة العسكرية وهرم الثروة أيضا، والطرح نفسه ذكره القنصل الفرنسي فونتير دو برادي (Venture De Paradis) الذي اعتبر أن الداي لم يكن يرفض طلب الجنود لأداء فريضة الحج، وهي رحلة غالية الثمن لذلك كان يقوم بها في الغالب الجنود ذوي الأقدمية الذين سبق لهم ادخار قسط من المال[3]، ويمكن إرجاع الحضور المعتبر لكل من البلكباشية والأغوات والمتقاعدين إلى عامل آخر يتمثل في الامتيازات التي منحت لهم حيث كانوا يرافقون الحجاج إلى بيت الله الحرام لنقل الصُرة إلى فقراء الحرمين الشريفين وهو ما سبق الإشارة إليه في الفصل الثاني.

[1]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 13، س84.

[2]– و.م.و.ج،ح، مج3190، م1، و18.

[3]- Paradis, Op.cit, p.172.

المبحث الثاني: التعريف ببعض الواقفين.

رغم كثرة عقود التحبيس الخاصة بالجيش الإنكشاري إلّا أننا لم نستطع معرفة معطيات عن الواقفين ماعدا الرتب العسكرية التي وصلوا، إليها وأحيانا المناطق التي وفدوا منها والأنشطة الحرفية التي مارسوها، ومع ذلك استطعنا تعريف عدد منهم من خلال ماورد بشأنهم في المصادر المختلفة وهم كالأتي:

1- يحيى بن السيد مصطفى:

ينحدر يحيى بن مصطفى من منطقة قارة دنيز(Kara Deniz)، وقدم إلى الجزائر كمجند بسيط، أي يولداش وأقام خلالها في ثكنة باب عزون، كما أقام بثكنة أوسطى موسى وكان ينتمي إلى الأوجاق رقم 253[1]، وإلى جانب عمله العسكري اشتغل اسكافي في أوقات فراغه، وقد أهلته خبرته إلى الارتقاء بسرعة في الوظائف الحكومية مقارنة برفقائه فاشتغل خزندارًا للداي عمر باشا الذي وصل إلى الحكم سنة 1815م، ثم تولى منصب قائد بوفاريك، وفي نهاية سنة 1817م عينه الداي علي باشا قائدا على بني جعد مكافئة له على المعركة التي قادها ضد محلة الشرق عندما كانت تتأهب للتمرد مع مجموعة من القبائل الأخرى الثائرة، وعندما تولى الداي حسين الحكم سنة 1818م عَينّه في منصب أغا الصبايحية[2] الذي بقي يشغله قرابة إحدى عشرة سنة، وتجدر الإشارة إلى أن علاقة الصداقة التي جمعت بين يحيى أغا والداي حسين تعود إلى وقت اشتغاله خزندار للداي عمر باشا[3].

تمتع يحيى أغا بصفات أهلته لكي يتبوأ مكانة هامة بين العامة والخاصة، فقد كان سهل التعامل مع إداريه وفي الوقت ذاته حازم مع القياد ورؤساء الأهالي، وقد ساعده على التواصل معهم معرفته للغة للعربية التي كان يتحدث بها بطلاقة غير أنه لم يكن يقرؤها بشكل جيد، وقد وصفه روبان بأنه رجل كريم، فارس، شجاع، حيوي ومغامر وكان معروف

---

[1]-Joseph Nil Robin, « **Note sur Yahia Agha** », R.A, n° 18, 1874, p.60.
-A.O.M, 1MI, B24. Z 46.

[2]– ذكر الزهار عن تعين يحيى أغا في منصب أغا الصبايحية ما نصه: "...ومن الغد أو بعد الغد عزل الخزناجي وكان رجلاً مسناً وولى مكانه أحمد رايس الزميرلي. وكان قبطاناً بباب الجهاد، وعزل الأغا ونفاه إلى مليانة وولى مكانه القائد يحيى..." **أنظر**: الزهار، مصدر سابق، ص.142.

[3]-Robin,Op.cit, pp. 60-61.

بعدله مقارنة بباقي الحكام الأتراك[1]، كما اشتهر بتنظيماته العسكرية ومهارته الحربية مما جعل منه الشخصية الثانية بالجزائر[2].

وعن حياته العائلية في الجزائر فإنه لما كان يشغل منصب قائد بوفاريك تزوج بابنة سي علي ولد الحاج المهدي، وقد توفيت دون أن تترك له ذرية[3] بعدها تزوج من الولية روزة بنت السيد محمد بن الخزناجي، وقد أنجب منها ولدًا وهو مصطفى الذي توفي فيما بعد إثر مرض أصابه وفاطمة التي تزوجت في مدينة الجزائر بالحاج محمد ابن الأغا[4]، ولما وصل يحيى بن مصطفى إلى منصب الأغا جلب إلى الجزائر اثنين من أقاربه هما أمين الذي تزوج بابنة خوجة الخيل، وحسن الذي تزوج بابنة الداي حسين، وقد أصدر هذا الأخير الطلاق بينهما مباشرة بعد إعدام يحيى أغا[5].

1-1 انجازاته السياسية والحربية:

عُرف يحيى أغا بمهارته السياسية وتنظيماته الحربية وسعيه إلى إعادة الأمن للمناطق الثائرة، حيث كان له دورًا كبيرًا في تعيين أحمد باي على بايلك الشرق فذكر الزهار أن أحمد باي طلب من يحيى أغا أن يتوسط له في تعيينه مقابل مبلغ مالي قيمته مائة ألف محبوب ذهبًا، وبعد أن وصل أحمد باي إلى منصب الباي اعتذر للأغا عن عدم منحه المبلغ محتجاً بقلة ما بيده واعدًا إياه بتسديده له متى تيسرت أموره، كما رافق يحيى أغا أحمد باي إلى بايلك الشرق عند تعيينه وبقي معه أربعة أشهر ساعده خلالها على تغيير القياد والشيوخ، وتنصيب موظفين جُدد، والإغارة على بعض الأعراش المعادية للسلطة[6]. كإخضاعه لقبيلة عرب مرداس سنة 1142هـ/1826م وتسليمه الغنائم المتحصل عليها لأحمد باي[7].

وقد صادف توليه منصب أغا الصبايحية قيام عدة تمردات في مناطق مختلفة من الإيالة، فنجح في إخماد أغلبها منها توجهه إلى منطقة عين ماضي لإخماد ثورة الطريقة التجانية، وقد تمكن من السيطرة على مقرهم، بعدها ركز جهوده على إخماد الثورات التي ظهرت في منطقة القبائل، منها قبائل مخزن عمراوة التي رفضت المشاركة في قمع الثورة

[1]- Robin,Op.cit, p.59.

[2]– سعيدوني، **تاريخ** ...، مرجع سابق، ص.361.

[3]- Robin,Op.cit, pp.118.
[4]-A.O.M, 1MI, B47, Z105.
[5]- Robin, Op.cit, p.118.

[6]– الزهار، مصدر سابق، ص ص.161– 162.

[7]– و.م.و.ج. ح، مج 3190، م1، و180.

التجانية محتجين في ذلك بأن خدمتهم تكون فقط في منطقة القبائل، ثم ثارت قبائل أخرى من المنطقة منها قبائل قشتولة حيث هدموا برج بوغني الذي كانت تحرس فيه الحامية التركية، وفي منطقة ماكودة وقعت معركة عنيفة بين قوات يحيى أغا ومحمد أوقاسي[1].

ورغم مقتل هذا الأخير في برج سبَاو سنة 1820م إلا أن الخطر بقي مستمرًا، ففي سنة 1823م ثارت القبائل المجاورة لبجاية فاحتلت بني عباس ومنطقة البيبان[2]، وقد توجه يحيى أغا لإخماد هذه الثورة فحرق اثنتي عشر قرية وأعدم سبعة أشخاص يشتبه فيهم، كما أسر ست عشرة شخصاً تم استخدامهم في الأعمال الشاقة في باب الوادي[3]. وقد استمرر التمرد في قبائل بجاية إلى أن خرج إليهم يحيى أغا على رأس قوة مكونة من 600 إنكشاري و800 من فرسان المخزن[4]، قام خلالها بحرق 30 قرية وقتل وأسر العديد من الأشخاص منهم سبعة وعشرون شخصًا جيء بهم إلى مدينة الجزائر لاستخدامهم في تكسير الحجارة ناحية باب الوادي، كما جاء بثلاثين امرأة ووضعهن في منزل شيخ البلد ليصدر بعد ذلك الداي حسين باشا أمرًا بالعفو عن الثائرين[5]، وبعد ذلك طلب قبائل هذه المنطقة الأمان ورغم هذا التصرف فقد بقيت حركة العصيان مستمرة في المنطقة وما جاورها منها، منطقة قلعة بني عباس التي توجه إليها يحيى أغا على رأس محلة كبيرة لقمع تمردها[6].

ومن أعماله الحربية، أنه قام مع بداية الحصار الفرنسي للجزائر بتنظيم الأبراج والحصون وبناء حصنًا من اثنا عشر مدفعًا في سيدي فرج وعيَن الحراس عليه ووزع المؤونة على الحصون[7]، كما جدّد بناء برج الحراش (1822–1824م)، ودعّمه بأبراج مراقبة ونصب به المدافع بعد أن وسّع بناؤه بأراضي تابعة لوكيل الولي والي داده مقابل كراء دائم يقدر بمائة ريال يدفعه سنويا، وعرف هذا الحصن بعدة أسماء وهي حوض القنطرة وبرج يحيى أغا والدار المربعة، وقد كان لهذا الحصن دورًا بالغًا في الدفاع عن الناحية الشرقية للمدينة وحماية الفحوص من غارات قبائل متيجة والأطلس البليدي، كما كان مركزاً للحملات العسكرية ومقراً

[1]– يعتبر من أهم زعماء المتمردين الزمول احدى قبائل عمراوة، وكان يساعده مقاتلين أكفاء مثل أحمد الزواوي، وعلي بن الحفاف، ومنصور أبو خالفي....**أنظر:**

- Robin, Op.cit, p.63.

[2]- Gramment, Op.cit, p.298.

[3]- Doveulx, **Tachrifat**…,Op.cit, p.52.

[4]- Gramment, Op.cit, p.298.

[5]- Doveulx, **Tachrifat**…Op.cit, p.52.

[6]-Gramment, Op.cit, p.299.

[7]– الزهار، مصدر سابق، ص.163.

لإقامة حامية يحيى أغا المكونة من 500 رجل[1]. ومع بداية الحصار الفرنسي قام يحيى أغا بتهديم الحصن، وبنى بالمقابل بطاريتين بالقرب من مزرعته وعلى كل جهة من أطراف وادي الجراش بهدف منع سفن الأعداء من التزود بالمياه أثناء الحملات[2].

واهتم يحيى أغا بتحصينات أخرى في المدينة، ومن ذلك أنه اشترى سنة 1239هـ/ 1823–1824م من ورثة محمد بن الحاج محمد الخلامي، عقارًا يتمثل في ساحة معدة لقطم الجور تقع خارج باب عزون بثمن قدره 600 ريال، ثم خصّصها لبناء طبانة احتوت على ستة مدافع ومهرزين لاستعمالهما في رمي القنابل[3].

واعتنى بالأبراج والحصون الأخرى الواقعة على أطراف دار السلطان كبرج منايل وبرج سباو[4]، ففي الفترة مابين 1821–1824م قام بتجديد برج بوغني بفضل مساعدة شاوشه محمد بن كانون، بقيت القبائل التي جَنحت إلى السلم كقبيلة قشتولة وبني صدقة، وقد زود البرج بالصهاريج وعدد من المدافع وحامية عسكرية، كما عيّن قائد جديد للمنطقة يُعرف بمصطفى بن عوار[5].

ونختم الحديث عن التنظيم العسكري والأعمال الحربية ليحيى أغا بما لاحظه عنه حمدان بن عثمان خوجة الذي كان يعرفه عن قرب، حيث ذكر أنه كان حريصا على تدريب مدفعيته يوميا، وتنظيم معسكره وتوزيع المهام عليهم، فصنفاً منهم كان مكلفاً بحراسة المُعَسكر بوجه عام، وصنف ثاني مكلف بدخول الخيل وخروجها في حين تولى الصنف الثالث حراسة الخيمة بإحدى عشرة رجلاً، ثمانية منهم يرابطون خارج الخيمة واثنين منهم بداخلها وواحد عند الباب، وبذلك كانت المعلومات تنتقل بين الحراس في ظرف قصير[6].

2-1 أعماله الاقتصادية:

أولى يحيى أغا اهتمامًا خاصًا بالفلاحة وتطويرها حيث كانت له أملاك واسعة في أحواش بن عمار والرغاية وموزاية وفي يسر الوديان[7]، إضافة إلى البحاير التي كان يمتلكها

[1]– سعيدوني، **تاريخ الجزائر...**، مرجع سابق، ص.364.

[2]- Belhamissi, **La ville**..., Op.cit, p.21.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 1/16، و25.

[4]– سعيدوني، **تاريخ الجزائر...**، مرجع سابق، ص.365.

[5]- Robin, Op.cit, pp.118-119.

[6]– خوجة، مصدر سابق، ص.157.

[7]-Robin, Op.cit, p.60.

سواء في فحوص دار السلطان منها فحص تيلاوملي[1]، أو في المناطق القريبة من دار السلطان كالبليدة التي كانت له فيها بحيرة معروفة ببحيرة بوطرطورة[2]، واحتوت أيضا على برج للحراسة ومنابع للمياه[3]، وقد خصص لخدمة الأراضي عمالاً مهرة ونجح في تحسين أنواعًا جيدة من المزورعات[4]، كما اهتم بالمياه الضرورية للنشاط الفلاحي والشرب وغيرها، حيث جعل مرجع ثلاثة وقفيات له للعيون والسواقي واحدة منها كان قد أنشأها بنفسه قرب طحطحة القصبة[5]، كما اهتم بتطوير الماشية والخيول، التي كان من أكبر هُواتها فحوض رغاية كان يضم ما لا يقل عن 200 حصان من السلالات العربية الأصيلة[6].

إلى جانب هذه الأعمال كان يحيى أغا من أكثر الأغوات حضوراً في الوثائق الشرعية حيث سجلنا له عدة معاملات في الوقف والشراء وعتق العبيد، ففيما يخص أوقافه نجد أنه ساهم بخَمس وقفيات كلها ذرية. أما مرجعه فقد حدد ثلاثة منها لسواقي المياه[7]، في حين أفرد وقفية أخرى لأهل أوجاقه المقيمين إلى بيت باش قيش بدار الإنكشارية أوسط موسى[8]. كما جعل وقفية أخرى مشتركة بين أهل بيته بدار الإنكشارية باب عزون حيث يستفيد منها الأوجاق رقم 254 الساكنين بالبيت المعرفة باش أوظا، ولأهل بيته بدار الانكشارية أوسطى موسى[9]. أما أملاكه الموقوفة فتمثلت في بحيرة تقع خارج باب عزون، وأربع جلسات حوانيت تقع في أماكن مختلفة من المدينة وهي حومة سيدي محمد الشريف وقرب باب عزون وقرب باب الجزيرة.

ومن أعماله الخيرية، عتقه لثلاثة من العبيد كانوا من أملاكه ففي أواسط صفر من سنة 1237هـ/ أكتوبر 1821م أعتق أمته المسماة فطيمة ووصفتها الوثيقة بأنها متوسطة القامة

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 133/132، و29.

[2]– كانت تقع قرب باب الجزاير ويبدو أنها هي ذاتها البحيرة التي قتل فيها.

[3]-Robin, Op.cit, p.60.

[4]– سعيدوني، **تاريخ**...، مرجع سابق، ص.365.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 71/70، و39.

[6]– سعيدوني، **تاريخ**...، مرجع سابق، ص.365.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع 71/70، و39. ع 75/74، و33. ع 133/132، و29.

[8]- A.O.M, 1MI, B 24, Z 46.

[9]- الملحق رقم 4. ص ص. 472-473.

-A.O.M, 1MI, B39, Z 82.

وكبدية اللون[1]، وفي أواخر صفر من سنة 1243هـ/ أوت 1827م أوصى بعتق اثنتين من أمائه بعد وفاته، وهما مباركة ووصفها بأنها كبدية اللون متوسطة القامة والأطراف عربية اللسان[2]، وأيضاً أمته عافية التي لم يكتف بتحريرها من العبودية بل خّصها بالثلث من مخلفاته[3]، ويبدو أن عتق العبيد لم يكن ميزة خاصة بيحى أغا بل شاركته فيها زوجته روزة بنت السيد محمد بن الخزناجي التي أعتقت سنة 1255هـ/1819–1820م أمتها خديجة التي وصفتها بأنها عربية اللغة قصيرة القامة، ورقيقة الأطراف وقد جعلت ثواب عتقها لابنها مصطفى المتوفى[4].

1-3 مقتل يحيى أغا:

أثارت مكانة يحيى أغا ومنزلته عند أول حاكم في الإيالة حسد مقربيه من بايات وموظفين سامين في الأيالة منهم، الحاج أحمد باي قسنطينة الذي سعى لزرع العداوة بين الداي حسين ويحيى أغا، فعمل على تسليم رسالتين إلى الداي حسين تتضمنان رد يحيى أغا عن الهدايا التي كان قد أسلها له باي قسنطينة فاغتاظ الداي حسين على الأغا لأنه لم يخبره بذاك بعد عودته إلى دار السلطان، كما اتفق أحمد باي والخزناجي ومعهم صهر الداي "وكيل الحرج" ضد يحيى أغا؛ إذ قام الخزناجي بإخبار الداي بتقصير يحيى أغا في توفير المؤنة للجنود المتواجدين بسيدي فرج حيث اتهمه بأنه لم يكن "يسلم للجنود سوى البشماط القديم؛ أي الخبز المجفف مع البرغل الذي نصفه مكون من التراب والسمن الحار"[5]، مما جعل الداي حسين يصدر قرارًا بعزله ونفيه إلى البليدة وعيّن مكانه صهره إبراهيم الذي كان يشغل منصب وكيل الحرج[6]، وكان ذلك في بداية شهر فيفري 1828م[7].

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/45، و157.

[2]- A.O.M, 1MI, B48, Z 108.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 67/66/65، و34.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 67/66/65، و30.

[5]– الزهار، مصدر سابق، ص ص.162–163.

[6]– خوجة، مصدر سابق، ص.150.

[7]-Robin, Op.cit, p.117.

– ذكر روبان أن يحيى أغا بعد نفيه إلى البليدة استقبل العديد من رؤساء القبائل وعرضوا عليه المساندة في حالة رغبته في القيام بثورة ضد السلطة غير أنه رفض تلك العروض.

تواصل التآمر على يحيى أغا وهو في إقامته بالبليدة[1]، فاعتبر الواشون أن بقائه حيًا يشكل خطراً عليهم فاتهمه الخزناجي بأنه يجتمع في بيته مع مختلف رؤساء العرب والقبائل للإستلاء على السلطة[2]، وبذلك قرر الداي حسين قتله فأرسل إليه المزوار وبرفقته أربعة من الحراس لتنفيذ الأوامر حيث قاموا بخنقه في بحيرته بالبليدة[3].

اعتبر حمدان خوجة فقدانه خسارة كبيرة للإيالة فرجح أنه لو بقي مدة أكثر في منصبه لاستفادت منه الجزائر في أشياء كثيرة، ولو كان على رأس الجيش الجزائري في حربه ضد فرنسا لكانت نتيجة الحرب عكس ذلك[4]، ثم عبّر عن نهايته بقوله أن "إعدامه كان من الأخطاء الفادحة التي ارتكبها الداي حسين"، خصوصا وأنه جاء في وقت كانت فيه الجزائر بحاجة إلى رجال يتمتعون بمقدرة حربية أمثال يحيى أغا، وهو "ما جعل كل عاقل يتنبأ بانهيار الجزائر[5]. أما روبان (Robin) فقد عبر عن مقتله بقوله: "وهكذا كانت نهاية واحد من الرجال الأكثر جلبًا للنظر الذي عرف كيف يكون محترمًا ومحبوبًا عند الإداريين المحليين[6].

2- عبدي أغا الصبايحية:

تعود أصول عبدي باشا إلى منطقة منمن(Menemen) الوقعة بالأناضول[7]، ورغم أننا نجهل زمن وأسباب قدومه للجزائر، إلا أنه يبدو واضحا أن مهامه بدأت كجندي إنكشاري مثل بقية رفقائه ثم ارتقى في الرتب العسكرية والمناصب الإدارية في الايالة، حيث شغل بايًا على بايلك التيطري[8]، ثم شغل منصب أغا الصبايحية لسنوات عديدة[9]، وفي أواخر شهر

---

[1]-Robin, Op.cit, p.117.

[2]– خوجة، مصدر سابق، ص ص.150–151.

-Robin, Op.cit, p.117.

[3]-Ibid, pp.117-118.

– الزهار، مصدر سابق، ص.163

[4]– خوجة، مصدر سابق، ص ص.150–151.

[5]– نفسه، ص ص.157–158.

[6]-Robin, Op.cit, p.118.

[7]– وولف، مرجع سابق، ص. 386.

[8]- Laugier de Tassy, Op.cit, p.136.

[9]-A.O.M, 1MI, B53, Z 124.Laugier de Tassy, Op.cit.p.136.

– التر، مرجع سابق، ص. 472. وولف، مرجع سابق، ص.386.

ماي من سنة 1724م عُين دايًا على الجزائر خلفًا للداي محمد باشا الذي قُتل من طرف أحد عناصر الجيش الإنكشاري[1].

وكان سنه ستون سنة عند توليه منصب الداي، وقد وصفته إحدى المصادر المعاصرة لفترة حكمه بأنه رجلاً رقيقًا وصالحًا وذو أخلاقاً حسنة[2]، نزيهًا ومتجردا من الغش والفساد[3] إضافة إلى تمتعه بقدرة على الحكم مقارنة بأي شخص أخر[4]، فكان لا يعزل موظفيه الذين يؤدون مهامهم على ما يرام غير أنه كان يفضل في حالة موت أحدهم تعويضه بأقربائه أو أصدقائه المنحدرين من نفس المنطقة التي ولد فيها[5]، وقد تميزت سياسته الخارجية بالصرامة فتوترت علاقاته بالدولة العثمانية في بعض السنوات كما لاحظناه في الفصل الأول، وفي أواخر حكمه تمكنت إسبانيا من استرجاع مدينة وهران سنة 1732م، وبسبب هذه الخسارة اعتزل بنفسه وامتنع عن الأكل والشرب، كما تمادى في شرب الأفيون الذي كان سببا في وفاته[6].

وعن حياته العائلية فتشير الوثائق إلى أنه كان له خمسة أولاد[7]، وقد أشارت عقود أخرى إلى محمد الذي وصل إلى رتبة الأغا والتي تعتبر أعلى رتبة في الجيش البري[8]، وآمنة التي تزوجت بأحمد وكيل الحرج بن خليل التركي ثم بباكير خوجة[9]. أما سلطانة فقد تزوجت بالسيد الحاج حسن خوجة دفتردار بدار الإمارة بن محمد، الذي أنجبت منه ولداً

---

[1]-Laugier de Tassy. Op. cit, pp.135-136.

[2]-Ibid , p.136.

[3]– وولف، مرجع سابق، ص.386.

[4]-Laugier de Tassy. Op. cit, p.136..

[5]– لومير نقلا عن وولف، مرجع سابق، ص.386.

[6]– إلتر، مرجع سابق، ص.483.

[7]– ورد في نص وقفيته المؤرخة في أواسط ذي القعدة 1123هـ/ ديسمبر 1711م أنه أوقف داره الواقعة بحومة باب السوق على نفسه ثم على أولاده وهم محمد ورمضان وسلطانة، كما كانت له ابنة أخرى تسمى أمنة لم تذكر قائمة المستفيدين بينما تم ذكرها في معاملات أخرى مما يتبين أنه أنجبها بعد تأسيس وقفيته. **أنظر:**

- A.O.M, 1MI, B53, Z 124.

– أ.و.ج، م.ش، ع 2/9، و9.

[8]– أ.و.ج، م.ش، ع 1/27، و12.

[9]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/9، و9.

واحداً وهو محمود الإنكشاري، وبعدها تزوجت ثانية من أحد أصحاب الرتب السامية في الجيش البري وهو الحاج إبراهيم بلكباشي بن مصطفى التركي[1].

يُعتبر الداي عبدي باشا من أكثر الدايات ورودًا في الوثائق الشرعية، حيث سَجلنا له عدة معاملات منها اثنتا عشرة وقفية لما كان يشغل منصب أغا الصبايحية، وتتمثل في دار حَبّسها سنة 1123هـ/1711م على ذريته وبعد انقراضهم ترجع للحرمين الشريفين[2]. أما الإحدى عشر وقفية المتبقية فقد أسسها في ظرف ثمان سنوات من1137-1144هـ/1724-1731م؛ أي في فتره توليه منصب الداي، وقد جعل ثمانية منها للمسجد الذي بناه قرب دار الإنكشارية المقرئين تصرف في مختلف ضروريات المسجد من مصاريف الموظفين من أئمة ومُدرسين وحزابين وشعالين وكناسين وشراء الزيت والحصائر وغيرها[3].

ووردت له وقفية أخرى ذكر فيها العقارات الموقوفة مع ثمن كرائها وأسماء المُكترين لها، وجعل مرجعه لفقراء الحرمين الشريفين، واشترط كذلك اقتطاع قيمة معينة من ثمن كراء عقاراته الموقوفة لكي يستفيد منها في كل شهر عدد من الموظفين بمسجده الواقع بدار الإنكشارية المقرئين، حيث جعل خمسة عشر ريالاً لخطيب المسجد، وثمان ريالات للإمام، وريال واحد للمكلف بقراءة تنبيه الأنام، كما استفاد المُدرس من خَمس ريالات وراوي الحديث بريال واحد، وللباش مؤذن ثلاث ريالات، وست ريالات لثلاثة مؤذنين مناصفة بينهم، كما استفاد اثنين من المُؤذنين بالصومعة بأربع ريالات لكل واحد منهما ريالان، في حين جعل أربع ريالات ونصف لستة من الحزابين بالجامع، أما المُؤذن للصلاة في أوقات الصبح والعشاء والمغرب فقد خصّه بريال واحد فقط، وفيما يخص القائمين على المسجد من الكناسين والشعّالين فقد جعل لهم أربع ريالات اثنين ثلاثة منها للمكلفين بالإنارة وريال واحد للمكلف بكنس دار الوضوء بالمسجد. أما باقي غلة الأملاك الموقوفة فتصرف على كل مايحتاجه المسجد وأوقافه من ترميم وشراء ضروريات للمسجد مثل الحصائر، والزيت وغير ذلك، وما بقي من الغلة فإنها تكون من نصيب فقراء الحرمين الشريفين[4]. وهو تصرف

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 129، و12.

[2]- A.O.M, 1MI, B53, Z 124.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 133/132، و32 و14، ع 129، و36.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/28، و10.

يعكس اهتمامه بالمؤسسات الدينية والقائمين عليها من مدرسين وأئمة ومُحدثين وخُطباء وغيرهم.

كما جعل وقفية واحدة للمسجد الذي بناه بفحص بئر مراد رايس[1]، إضافة إلى وقفية واحدة ذرية جعل مرجعها بعد انقراض المستفيدين لفقراء الحرمين الشريفين، وتشير هذه الوقفية إلى عتقه لثلاثة عبيد من أصل أوروبي وهم، محمد العلج بن عبد الله البرتغالي الأصل، ورمضان العلج بن عبد الله من مدينة نابولي بايطاليا، وحسن العلج بن عبد الله الإسباني الأصل، ولم يكتفي بعتقهم فحسب بل حَبّس عليهم وعلى المنحدرين من نسلهم إحدى عقاراته المتمثلة في علوي ودار يقعان بحومة عثمان شاوش أعلا كوشة بولعبة[2]، وبذلك أمّن لهم مورد رزق. فهذا التصرف يُبين بجلاء علاقته بمعتوقيه وحسن معاملته لهم وهو أمر توافق مع ما أوردته المصادر عن سيرته ونبل أخلاقه.

وبخصوص طبيعة أملاكه الموقوفة فكانت متنوعة، بحيث اشتملت على عشرون مُلكًا ستة عشر منها موزعة على مناطق مختلفة من المدينة، منها الفندق المعروف بيني مسلمان وما احتوى عليه من غُرف وبيوت ومخازن وعلويات، وأربع أملاك عبارة عن ديار اثنين تقعان بحارة اليهود وواحدة قرب سباط المظلم والأخرى بيني مسلمان، وحانوتين واحدة بالفرارية والأخرى بسويقة عمور، إضافة إلى سبعة علويات اثنان منها يقعان بالفرارية والبقية في كل من سوق الجمعة، وباب السوق والرحبة القديمة، ودار الإنكشارية القديمة، وفندق يني مسلمان، ومن أملاكه أيضا حمام قرب القصبة الجديدة، وجنة قرب فحص خنيس خارج باب عزون، كما حرص على امتلاك عقارات أخرى واقعة بالمنطقة السفلى وبالضبط قرب مسجده القريب هو الأخر من ثكنة المقرئيين، حيث كانت له زندانتين وعلويان يحتوي واحد منهما على مخزنين وثلاثة غرف.

ومنه يمكن القول إن المناصب التي تقلدها الداي عبدي باشا والأعمال الخيرية التي أنشأها عكست بوضوح مكانته السياسية والاجتماعية حيث ورد اسمه في الوثائق الشرعية متبوعا بحوالي ستة عشر لقباً من ألقاب التبجيل وهي : ".... الباشا المعظم الشهير المفخم الأسعد الأصغر الأهدى لأرّشد الأعّز الأبّر فخر الدولة العثمانية وإنسان عين المملكة

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع58، و13.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع102/101، و16.

الخقانية المؤيد المنصور المجاهد في سبيل الملك الغفور أبي الفتح أبي الفتح مولانا عبدي باشا..."[1].

3- محمد بن عبدي باشا:

لا نعرف عن حياته سوى أنه ابن الداي "عبدي باشا" مما جعل العقود تنعته بمختلف ألقاب التشريف منها "الناسك، الآبر السالك، الأظفر الحاج المعتمر السيد الحاج محمد آغا..."[2]، وقد ساهم محمد أغا بوقفية واحدة عبارة عن عناء غرفة تقع بفندق المحتسب بكجاوة وجعل مرجعه بعد انقضاء ذريته على الحرمين الشريفين[3]، ومن هذه المساهمة يتضح أن الثراء لم يكن سببا رئيسيًا في الإقبال على التحبيس.

4- صاري مصطفى بن محمد التركي:

لا نتوفر على معطيات عن صاري مصطفى أغا قبل وأثناء قدومه إلى الجزائر، وكذا الرتب العسكرية التي تقلدها قبل توليه النظر على مؤسسة بيت المال، ومع ذلك تضمنت الوثائق الشرعية معطيات عن المنصب السياسي الذي تولاه وبعض الأملاك التي كان يمتلكها بالمدينة، فقد تولى منصب النظر على مؤسسة بيت المال في الفترة ما بين 1106-1118هـ/1694-1706م، وقد أهله توليه هذا المنصب لفترة طويلة دامت قرابة 12 عشر سنة من أن يكون أكثر النظّار نشاطًا وذكرًا في الوثائق الشرعية، حيث أشرف على بيع أملاك المتوفين من غير وريثاً شرعيًا، وكذا العقارات المصادرة من طرف السلطة، وإلى عهده يعود أقدم سجل وصلنا عن مخلفات المتوفين[4].

امتلك صاري مصطفى أغا عدة عقارات بالمدينة، منها حانوتًا قريبًا من مؤسسة بيت المال، وعلوياً يقع بالبوزة إضافة إلى السدس الواحد من حمام موجود قرب سيدي محمد الشريف، ويعتبر أيضا من مُلاك العبيد حيث ورد في إحدى العقود ما نصه: "... ثم أشهد الشاب عثمان إن شراءه لجميع العلوي المذكور إنما هو أخماس بينه وبين ابنته خديجة على أن له منه خُمسين اثنين ولابنته ثلاثة أخماس المُتبقية، وما تحصل لابنته المذكورة كان وهَبه لها سيده السيد صاري مصطفى آغا بيت المالجي ... " وفي الوثيقة نفسها نقرأ ما يلي "...

---

[1]- أ.و.ج، م.ش، ع 2/28، و10.

[2]- أ.و.ج ، م.ش، ع 120/119، و47.

[3]- أ.و.ج ، م.ش، ع 2/27، و12.

[4]- أ.و.ج، ب.م،ع 1، س 1.

بعد أن استقر على ملك الشاب عثمان الإنكشاري ابن عبد الله عتيق المعظم صاري مصطفى آغا..." [1].

يتبين من خلال الخَمس وقفيات التي سجلت له اهتمامه بالجانب الديني والتعليمي، فقد فصّلت إحدى العقود في كيفية قيام صاري مصطفى ببناء مكتب لتعليم القرآن، فمن خزينة البايلك تم شراء ثلاثة حوانيت بالمعاوضة واحدة لصيقة بدكان مؤسسة بيت المال والأخريتين لصيقتين بالحانوت الأولى، وقد تم تهديم الحانوتين مع جزءً من الحانوت الأولى وأصبحت كلها حانوتًا واحدة ومخزن في أسفلها، ثم قام صاري مصطفى أغا ببناء مكتب فوق الحانوت المستحدثة سنة 1112هـ/1710م، وكان ذلك من ماله الخاص وجعله لتعليم القرآن للصبيان وغيرهم، وبعد أن أتم بناءه فتح له باباً للصعود إليه من سقيف باب جامع السيدة، وهو ما يجعلنا نتصور قرب المسافة بين مؤسسة بيت المال وجامع السيدة حيث لم يكن يفصل بينهما سوى ثلاثة حوانيت. وبمجرد الفراغ من بناء المكتب قام بتحبيسه على من يتولى فيه تعليم الصبيان قراءة القرآن الكريم في كل أيام السنة على الاستمرار والدوام، أما الحيازة فقد وضعها في يد وكيل جامع السيدة وهو حسن أغا التركي[2].

وتواصل اهتمام صاري مصطفى وحرصه على استمرار المكتب في أداء مهمته التعليمية، ففي شهر رمضان من سنة 1114هـ/ جانفي 1703م أسس وقفًا خيريًا حدّد مرجعه بجامع السيدة، واشترط فيها تخصيص نصف ريال في كل شهر لرجل يقرء الحزب على المُحّبس في مسجد السيدة، ويكون ذلك بعد صلاة الصبح وصلاة العصر طوال السنة، كما جعل ريالاً واحداً في كل شهر للمُؤدب الذي يعلم أولاد المسلمين بالمكتب الذي شيده، أما الفاضل من الغلة فيصرف فيما يحتاجه المكتب والحانوت الموقوفة من إصلاح وترميم حتى تستمر المنفعة التي أرادها الواقف[3].

وبعد سبعة أشهر أوقف عقارًا آخر لنفس الجامع، ويتمثل في سدسًا واحدًا من حمام قريب من حومة سيدي محمد الشريف، واشترط أن يُعطى لمن يَقرأ على والديه كتاب تنبيه الأنام في كل

[1]– أ.و.ج، م. ش،ع 2/28، و11.

[2]– أ.و.ج، م. ش،ع145، و58.

[3]– أ.و.ج، م. ش،ع 141، و20.

أيام السنة والى أخر الأبد، كما جعل ربع ريال في كل شهر لأمام المسجد أبي العباس السيد أحمد، إضافة إلى تخصيص أجرة للقائم على أمور التدريس بالكُتاب الذي أنشأه[1].

كما أوقف علويًا يقع بحومة بير الجباح على الجامع الجديد[2]، وعلويان واقعان بزنقة البوزة حيث جعل ريع العلوي الواقع على اليمين يعود لفقراء الحرمين الشريفين، أما الآخر الواقع على اليسار فيستفيد منه الجامع الجديد مع خصم □يالاً ونصف في كل شهر تعطى لمن يقرأ القرآن على المُحّبس بالجامع طوال أيام السنة[3]، ويلاحظ من خلال المرجع الذي خصّه مصطفى أغا حرصه على التعليم الديني مع اهتمامه بمسجدان يعتبران من أهم المساجد التابعة للمذهب الحنفي الذي يُعد المذهب الرسمي للإيالة من جهة ومذهب الواقف من جهة أخرى.

5- أحمد بلكباشي بن والي التركي:

لا نعرف عن أحمد بن والي التركي سوى أنه كونه ضابط برتبة بلكباشي، إضافة إلى توليه النظر على مؤسسة بيت المال لأزيد من ثلاثة عشر سنة من 1152-1166هـ/1740-1752م[4]، ويُفيد عقد وقفيته أنه أنشأ جبانة برأس تافورة سنة 1166هـ/1753م، وقد حَبّس عليها علويًا يقع قرب دار الإنكشارية القديمة، ويبدو من خلال نفس الوقفية اهتمامه بالقائمين على المؤسسات الدينية من مساجد وغيرها، حيث اشترط أن يخرج من غلة وقفيته ريالان في كل شهر للسيد مصطفى خوجة الذي كان خطيبًا بجامع عبدي باشا وفي الوقت ذاته يُدرس بالمكتب الواقع بالجامع الجديد، كما جعل نفس المبلغ لمن يتولى وظيفة التدريس مستقبلاً بالمكتب ويقرأ عليه وعلى والديه وأخويه القرآن الكريم[5].

6- عمر بن السيد محمد:

ولد عمر بن السيد محمد في منطقة متيلان (ليسبوس القديمة) سنة 1772م[6]، ولما بلغ سن 33 سنة قدم إلى الجزائر[7]؛ أي في حوالي سنة 1804م، وبعد خَمس سنوات فقط من

---

[1]– أ.و.ج، م. ش، ع 141 ، و22 مك و41.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 60، و42.

[3]– أ.و.ج، م. ش، ع 60، و66.

– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س 98.

[4]– تم تحديد هذه المدة انطلاقا من العديد من عقود البيع التي تمت تحت إشرافه.

[5]- A.O.M, 1MI, B40, Z86.

[6]– شالر، مصدر سابق، ص.161.

[7]-Boyer, **La vie quotidienne**…, Op Cit, p. 95.

قدومه شغل منصب أغا الصبايحية للداي علي باشا (1224-1230هـ/1809-1814م)[1]، وبعد ست سنوات؛ أي في سن الثلاثة وأربعين سنة أصبح دايًا على الجزائر[2]، ومنه يتبين أنه لم يتدرج في كل الرتب العسكرية التي تحتم على الجندي البقاء ثلاث سنوات في كل رتبة، وكل ما نعرفه عنه في هذا المجال أنه كان ينتمي إلى الأوجاق رقم 232 بثكنة الدروج[3]، ولا غرابة في أن يصل في ظرف قصير إلى أعلى المناصب السياسية خاصة وأن مجيئه كان في نهاية الحكم العثماني بالإيالة، وهي الفترة التي أجمعت فيها المصادر على تنفذ الجند وتجاوز الأقدمية في عدة حالات.

تمتع الداي عمر باشا حسب القنصل شالر، برجاحة العقل وسرعة الإدراك ونبل الشخصية، كما اتسمت شخصيته بالجرأة والشجاعة النادرة وعُرف أيضا بميله للاعتدال والأخلاق الفاضلة والامتثال لتعاليم الدين الإسلامي، كما كانت له معرفة بدواخل البلاد اكتسبها أثناء تنقلاته مع أخيه الذي شغل منصب الخليفة في بايلك الشرق[4]. ولم يختلف عنه سمح إلتر الذي وصفه " بأنه رجلاً عاقلاً وحكيمًا أخلص لأهل الجزائر فأحبه الصغير والكبير"[5]، أما حمدان خوجة الذي كان معاصراً للفترة فقد وصفه بأنه كان سفاحاً، واعتبر أن المعاهدة التي وقعها مع اللورد اكسموث سنة 1816م كانت من أهم الأسباب التي عجلت بنهاية حكمه[6]، وبالنسبة لحياته الخاصة فلا نعرف عنه سوى ما ذكره شالر، في أنه كان متزوجا بإمرأة واحدة وله منها ثلاثة أولاد[7]، وبعد سنتين من توليه السلطة أرسل في إحضار أمه التي قدمت إلى الجزائر رفقة ولد آخر لها وبعد نهاية الحرب بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية عادت أمه وأخوه إلى موطنهما الأصلي مصطحبين معهما ابن الداي عمر باشا وكان ذلك على متن سفينة تابعة لدولة السويد[8].

---

[1]- إلتر، مرجع سابق، ص.600.

[2]- شالر، مصدر سابق، ص. 160.

[3]- أ.و.ج، م.ش،ع 94، و 11. و 16 و 38.

[4]- شالر، مصدر سابق، ص ص.161-162.

[5]- إلتر، مرجع سابق، ص.612.

[6]- خوجة، مصدر سابق، ص.114.

[7]- نفسه، ص.162.

[8]- شالر، مصدر سابق، ص. 174.

ومن أعماله لما كان يشغل منصب أغا الصبايحية، أنه خرج على رأس محلة إلى وهران، ولما عاد منها توجه بمحلته إلى تونس غير أنه لم يحدث قتال بين الطرفين فرجعت بذلك المحلة إلى الجزائر[1]، كما توجه إلى شرق الجزائر لبناء قنطرة بني هني وأثناء عودته لدار السلطان اتفق مع وكيل الحرج على قتل الداي وعاد لإتمام بناء القنطرة، وبمجرد سماعه خبر مقتل الداي علي قدم إلى الجزائر وأعلن بنفسه عن خبر موت الداي، وتولى الحكم مكانه محمد الخزناجي الذي تآمر عليه عمر أغا والجيش فقتل بعد أشهر قليلة من توليه منصب الداي[2]، كما عرفت الجزائر عدة أحداث خلال مدة ثلاث سنوات التي تولى فيها السلطة، أهمها مقتل الريس حميدو سنة 1815م، والحملة الإنجليزية على الجزائر سنة 1816م، وإبرام الصلح مع الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إعلان الجزائر الحرب على نابولي سنة 1815م، وتوتر العلاقات مع إيالة تونس، ومما زاد من تأزم الأوضاع انتشار وباء الطاعون بالإيالة[3].

إلى جانب عمله العسكري والسياسي شارك عمر أغا بوقفيتين جعل مرجعه بعد انقضاء نسله لفقراء الحرمين الشريفين، أما الأملاك التي أوقفها فتمثلت في بناء دار ودويرة وإسطبل وحانوت تقع كلها بحومة تبارن ابن الأغا، إضافة إلى جنتين تقعان بفحص عين السلطان[4]، كما سجلنا له وقفيتين بعد توليه منصب الداي حيث وقف حانوتين لصالح أهل أوجاقه بدار الإنكشارية الدروج[5].

7- مصطفى بن المرحوم السيد مصطفى قارة:

تعود أصوله إلى منطقة قازداغ حيث ورد اسمه في إحدى العقود بما يلي " السيد مصطفى أغا الصبايحية في التاريخ ابن المرحوم السيد مصطفى قازداغلي به عُرف"[6]، ورغم أننا لا نعرف عن حياته قبل مجيئه إلى الجزائر، إلا أنه يُرجح أنه قدم إليها كمجند في

---

[1]– الزهار، مصدر سابق، ص.108.

[2]– نفسه، ص ص.111– 112.

[3]– لتفاصيل أكثر عن الأحداث التي عرفتها الجزائر في عهده: الزهار، مصدر سابق، ص ص.117–127.
-Grammont, Op.cit, pp.292-296.
– التر، مرجع سابق، ص ص.602–612. شالر، مصدر سابق، ص ص.164– 171

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع2/27، و23 وأيضا ع 3، و30.

[5]– الملحق رقم 11، ص.494.

[6]-A.O.M, 1MI, B48, Z 109.

صفوف أوجاقها ثم ارتقى إلى باقي الرتب العسكرية في الجيش البري إلى أن أصبح أغا على جماعة الصبايحية، حيث تشير تواريخ العقود التي سجلت له إلى أنه كان يشغل المنصب من أواخر رجب 1208هـ/ فيفري 1794م إلى1213هـ/1799م؛ أي أثناء فترة حكم الداي حسن باشا(1791-1798) [1]. وبعد أن آل الحكم إلى الداي مصطفى باشا عيّنه في منصب الخزناجي. أما منصب الأغا فقد تولاه الحاج علي[2].

ويعتبر مصطفى أغا الصبايحية من أكثر الأغوات حضورًا في الوثائق الشرعية، فقد ساهم في العمل الخيري بثمان وقفيات في ظرف ست سنوات، وجعل ستة منها لصالح المسجد الذي أسسه بالشماعين، واثنين للسواقي على أن يدخل ماء واحدة منها لمقبرته الموجودة خارج باب عزون، والأخرى يدخل ماؤها للمضيئة التي أحدثها قاضي المالكية في الشماعين أين يتواجد مسجده زاوية قاضي المالكية[3].

وعن الأملاك التي حَبّسها فكانت كلها عبارة عن جلسات حوانيت حصل عليها عن طريق الشراء، وتمركزت في مناطق مختلفة من الجهة السفلى للمدينة كالرحبة القديمة وسويقة عمور ورحبة التبن وحومة الفرارية، وأخرى تواجدت قرب دار الإمارة والجامع الكبير وقرب دار السكة ودار الإمارة، وبسوق الفرارية ومنه يتبين أن مصطفى أغا كانت له مكانة هامة بالمدينة وتجسد ذلك في ألقاب التشريف التي حملها وقد تجاوز عددها اثنا عشر لقباً تشريفيًا وهي" المعظم المُحترم الأجّل الزكي الأفضل الأنجد الأمجد الأرفع الهمام الأنفّع الفارس والسيد ". كما كان من أثرياء المدينة الأمر الذي جعله يبني جامعاً من ماله الخاص ثم يوقف عليه العقارات السابق ذكرها فما هي مصادر ثروته ؟.

لم يكن منصب أغا الصبايحية الذي كان عليه مصطفى قاره المصدر الوحيد لثروته، فمن خلال ما أورده الزهار يظهر أن جزء هاما من منها كان قد جمعه عن طريق تعامله مع اليهود الذي كان محبًا لهم وعلى علاقة وطيدة بهم ومن أهمهم اليهودي بوجناح الذي كان يملك مراكب لتصدير القمح والشعير من وهران وعنابة إلى كل من فرنسا وإيطاليا، وكل ذلك

---

[1]- الزهار، مصدر سابق، ص.71.

[2]- لم يذكر الزهار أغا الصبايحية أثناء تعرضه لفترة حكم الداي حسن باشا.

[3]- أ.و.ج، م.ش، ع1/22، و15. ع 60، و7، و17. ع61، و15، و57. ع100/99، و67. ع102/101، و5.
- A.O.M, 1MI, B48, Z 109.

كان يتم بموافقة الداي مصطفى باشا ووزيره مصطفى قارا، ومن الواضح أن هذا الأخير كان له نصيب من الثروة الكبيرة التي جمعها بوجناح من هذه التجارة وهو ما عبر عنه الزهار بقوله "...وكسب مالاً كثيرًا من ذلك الوسق..."[1].

أثار تعامل الداي والخزناجي مع اليهود سُخط الأتراك والأهالي على حد السواء وعمت الفوضى حيث قتل الأتراك حوالي مأتيين من اليهود، وصاحب العملية نهب ممتلكات اليهود وحرقها، حينها تدخل الخزناجي مصطفى قارة وأعطى أمرًا لكبير الحراس بضرورة إعدام المتسببين في عمليات النهب، وفي سنة 1222هـ/1807م ثار الجيش من جديد وعلى إثرها تم قتل الداي مصطفى باشا قرب زنقة فرن الزناكي، أما مصطفى قارة فقد تم قتله عند باب جامع كجاوة [2].

8- مصطفى بن محمد:

لم تشر المصادر إلى المنطقة التي قدم منها مصطفى بن محمد، ولا إلى حياته قبل إلتحاقه بالجزائر، أين بدأ عمله كجندي إنكشاري ينتمي إلى الأوجاق رقم 257 بدار الإنكشارية باب عزون[3]، وقد ارتقى في مهامه العسكرية إلى أن وصل إلى منصب أغا الصبايحية الذي تولاه في بداية حكم الداي حسن باشا (1791–1798م). أما مساهمته في الوقف فقد كانت بوقفية واحدة تمثلت في جلسة حانوت واقعة خارج باب عزون.

9- السيد علي الشريف بن مصلي:

لا نعرف عن علي الشريف بن مصلي سوى أنه تولى منصب أغا الصبايحية في فترة حكم الداي علي باشا بوصباع (1754–1766)، وهو أول داي تناوله الزهار في مذكراته ورغم ذلك لم يذكر أية معطيات عن أغا الصبايحية وقتذاك، وإضافة إلى منصبه العسكري والسياسي تطلعنا الوثائق الشرعية أنه ساهم بثلاث وقفيات ذرية محددًا مرجعه بفقراء الحرمين الشريفين بعد انقضاء المستفيدين، أما الأملاك التي أوقفها فقد حصل عليها عن طريق الشراء وتمثلت في دارين ومخزنين وبيت تقع في كل من حومة خضاري باب عزون، وأسفل كوشة اسكندر، وبمسيد الدالية[4].

---

[1]– الزهار، مصدر سابق، ص. 87.

[2]– نفسه، ص ص.88–89.

[3]– أ.و.ج، م. ش،ع86/85/84، و42.

[4]– أ.و.ج، م. ش،ع 1/9، و2. ع 120/119، و81. ع 102/101، و1.

وإلى جانب أعماله الخيرية، نجد في عقود وقفياته إشارات إلى حياته العائلية فيبدو أنه لم يكن له أولاد، مثلما دلت عليه العبارة الواردة في الوقفيات التي أسسها " وعلى من سيولد له من الذكور والأناث"، أما عن أقاربه أو حفدته مثلما ورد في عقود تحبيسه وهم محمد خوجة التركي بن مصطفى، وإسماعيل بن محمد وعائشة بنت مصطفى والزهرا بنت علي[1].

10- علي بن السيد سليمان:

لا نتوفر على معلومات عن أصوله أو زمن قدومه إلى الجزائر، غير أنه يظهر من خلال الرتبة العسكرية التي وصل إليها أنه جاء كمتطوع في الجيش الإنكشاري، وأثناء حكم الداي محمد بن عثمان باشا (1766-1791م)[2] شغل علي بن سليمان منصب أغا الصباحية، ورغم تعرُض الزهار في مذكراته لهذه الفترة ولمختلف أحداثها إلا أنه لم يذكر معلومات كثيرة عن أغا الصبايحية وقتذاك[3]، ففي حديثه عن وزراء الداي اكتفى بالقول أن الداي محمد بن عثمان باشا قام في بداية حكمه بتولية من يستحق الولاية وعزل من يستحق العزل[4]، مع الإشارة إلى رغبة علي أغا في تولي منصب الداي خلفا لمحمد بن عثمان باشا منافسًا في ذلك حسن خزناجي، وبمجرد وفاة الداي عثمان تولى الخزناجي حسن منصب الداي ثم أمر أغا النوبة بالقبض على علي أغا، حيث حبّسه في مطهرة ثم نفاه إلى القلعة أين بقي فيها إلى أن وجد مذبوحًا[5].

ورد ذكر علي أغا بن السيد سليمان في الوثائق الشرعية ثلاث مرات تضمنت معطيات عن حياته العائلية، حيث كان له ولدان هما العالم السيد مصطفى والسيدة الزهرا، كما كان يمتلك عدة عقارات بالمدينة وظّفها في الوقف، وتتمثل في دارين واحدة واقعة بالقصبة حَبّسها على ساقية الماء التي كان ماؤها يدخل لمقبرته المتواجدة برأس تافورة، والأخرى مقابلة لكوشة الجيجلية قرب باب الوادي جعلها وقفًا على كل من فقراء الحرمين ومقبرته القريبة من

---

[1]- أ.و.ج، م.ش،ع 1/9، و2. ع 120/119، و81. ع 102/101، و1.

[2]- سجلنا له ثلاث وقفيات تعود لفترة حكم الداي محمد بن عثمان باشا وهي مؤرخة 1186هـ/1773م، و1188هـ/1774م، و1200هـ/ 1786م. **أنظر**: أ.و.ج، م. ش.ع، 1/45، و39، ع 61، ع 33، و37

[3]- لم يذكر الزهار اسمه كاملاً كما ورد في الوثائق بل اكتفى بذكر علي أغا المعروف بالقهواجي.

- الزهار، مصدر سابق، ص ص.51-52.

[4]- نفسه، ص.22.

[5]- نفسه، ص ص.51-52. وأيضا التر، مرجع سابق، ص.553 وأيضا ص.562.

رأس تافورة، ومن أملاكه أيضا دارين وعلوي ومخزنين وجنة مع رقعة أوقفها كلها على ذريته وبعد انقراضهم تنتقل لفقراء الحرمين الشريفين[1].

11- علي بن السيد حسين:

يبدو من خلال المعلومات الواردة عنه في عقود الوثائق الشرعية أنه قدم إلى الجزائر كمجند في صفوف الجيش الإنكشاري، حيث كان ينتمي إلى الأوجاق رقم 404 وأقام خلال عمله العسكري ببيت أهجي مصطفى بدار الإنكشارية القديمة[2]، وقد وصل خلال عمله العسكري إلى رتبة أغا الصبايحية التي شغلها في الفترة من 1214هـ/1799م إلى 1219هـ/ 1804م، كما ساهم خلال هذه الفترة بثلاث وقفيات خيرية وواحدة ذرية جعل فيها أملاكه المتمثلة في أربع جلسات حوانيت وقفًا على أهل أوجاقه 404.

وكان من مُلاك الإماء حيث أشارت إحدى الوثائق إلى أمته مباركة التي حدد صفاتها الجسدية بكونها طويلة القامة ورقيقة الأطراف زنجية اللون يعود أصلها إلى منطقة جاوة بالسودان، وقد قام بعتقها في أوائل محرم من سنة 1214هـ/ جوان 1799م[3].

12- مصطفى بن يوسف:

لا نتوفر على معطيات كثيرة عن مصطفى بن يوسف سوى أنه كان يشغل منصب أغا الصبايحية في أواسط جمادى الأولى من سنة1231هـ/ مارس 1816م[4]؛ أي في فترة حكم الداي عمر باشا (1815–1817)، والجدير بالذكر أن الزهار لم يتعرض في مذكراته إلى الشخصية التي كانت تشغل منصب أغا الصبايحية في عهد الداي عمر باشا وإذا رجحنا أن مصطفى بن يوسف بقي في منصبه طوال فترة حكم الداي عمر أغا فنستطيع القول أن نهاية أغا الصبايحية كانت خنقاً بأمر من الداي علي خوجة (1816–1818م) الذي كتب عنه الزهار عن بداية حكمه ما نصه "...ومن الغد عزل الوزراء، فمنهم من أبقاه ومنهم من قتله، فأما الخزناجي فنفاه إلى تلمسان، وأما خوجة الخيل فنفاه إلى مستغانم، وأما الأغا فأمر

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع33، و37، ع 1/45، و39. أ.و.ج، ب، ع 16، س98.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع57، و18، و23، ع 94، و59.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع81/80، و64.

[4]-A.O.M, 1MI, B 48, Z 107.

الخليفة بخنقه وأولى وزراء آخرين: فعين الخزناجي الجديد رجلاً مسنًا، وولى في منصب الأغا رجلاً أخر تركيًا اسمه ماسش القوراجي"[1]؛ أي الجذاف بالسفينة.

وعن مساهمة مصطفى أغا الصبايحية بن يوسف في الوقف فقد وحدنا له وقفية واحدة خيرية تمثلت في قهوة بعين الربط وجعل مرجعه لساقية الماء[2].

[1]– الزهار، مصدر سابق، ص.132.

[2]– الملحق رقم 05، ص ص.474 –475.

المبحث الثاني: الأملاك الموقوفة – مصدرها وأنواعها وتمركزها –:

1- مصادر أملاك الجيش:

إن دراسة أوقاف الجيش الإنكشاري تقتضي الرجوع إلى العقود السابقة لتأسيس الوقفيات للتعرف على مصدر الملكية، وبناء عليه عدنا إلى 479 وقفية من مجموع 558 وقفية[1] ويمكن تصنيف طرق الحصول على الأملاك فما يلي:

1-1 أملاك غير معروفة المصدر:

وردت 96 حالة لا تحمل أية إشارة عن كيفية وصول العقار إلى الواقف، وكمثال عن ذلك نذكر عقد تحبيس ورد فيه ما يلي " الحمد لله هذه نسخة رسم ينقل هنا للحاجة إليه والتوثق به نصه الحمد لله أشهد المعظم محمود بلكباشي بن حسن أغا المذكور في المحوق هذا به شهديه على نفسه أنه حَبّس لله تعالى جميع الرقعة المذكورة معه في المشار إليه ينتفع بغلتها...."[2].

2-1 الملكية:

ذكرت 143 حالة أن العقار الموقوف مملوك من قبل الواقف وذلك باستعمال عبارة " بعد أن استقر على ملك"، ومن الأمثلة على ذلك نذكر وقفية عمر يولداش التي ورد فيها " الحمد لله بعد أن استقر على ملك المكرم عمر يولداش المذكور مالكًا في المحوق بالرسم الذي يلصق أخر كاغده بأول..."، وفي هذا النوع أيضا تبقى فيه طريقة الملكية غامضة؛ إذ نجهل المعاملة التي من خلالها حصل الواقف على العقار سواء عن طريق الشراء أو الإرث أو غيرها، كما وجدنا ثلاثة حالات[3] فقط ذكرت عقد إثبات الملكية للواقف.

3-1 الشراء:

تشير الحالات البالغ عددها 207 عقد إلى أن المُحَبسين انتقل إليهم العقار عن طريق الشراء، وتجدر الإشارة إلى أن 54 حالة لم يرد فيها عقد الشراء كاملاً بل وردت صيغتين

---

[1]– لم ندرج 79 وقفية لأننا عثرنا عليها في مخلص الوقفيات التي سبق وأن أشرنا أنها لا تتضمن معطيات مفصلة عن الأملاك الموقوفة والمستفيدين منها، كما أنها لاتعطي أية إشارة عن كيفية وصول العقار للواقف.

[2]– عادة ما يَذكر العقود مصدر العقار في بداية الوقفية، ونلاحظ من خلال العبارات المذكورة في النص أنه سبق الإشارة إلى الواقف غير أننا لم نجد سوى عقد التحبيس بعد عملية المسح مما يؤكد ضياع عدد من الوثائق...**أنظر:** أ.و.ج، م. ش، ع 2/47، و60.

[3]–A.O.M, 1MI, B 40, Z 86. B41, Z89.

تدلان على ذلك حيث نقرأ عبارة "...مبتاعا في الرسم الأخير الملصق أخره بأول كاغده..."[1]، وأحيانا أخرى تُستعمل عبارة "...بالابتياع الصحيح والثمن المقبوض ..."[2]، وفي الأمر دلالة على وجود عقد الشراء خاصة وأن العبارات السابقة نجدها حتى في الوقفيات التي سبقها عقد شراء، ومن خلال هذه الأخيرة البالغ عددها 153 عقد نلاحظ تعدد الفئات الاجتماعية التي تعامل معها عناصر الجيش الإنكشاري.

تعامل الواقفون من الجيش بشكل خاص مع نفس الفئة، حيث سجلنا 38 حالة أي بنسبة 24.83%، ونذكر منها السيد رمضان بلكباشي الذي اشترى من موسى أوده باشي بن حسين التركي إحدى البيوت الواقعة بفندق المحتسب[3]، ومصطفى التركي منزول أغا الذي اشترى من أحمد يولداش دويرة بأعلى دار الانكشارية القديمة[4]، كما اشترى حسن التركي البلكباشي بن ابراهيم جلسة حانوت بالفرارية من أحمد يولداش[5] الذي كان يشغل منصب الورديان[6] قبل سنة 1212هـ/1797م، وفي عقد أخر اشترى محمد بلكباشي التركي بن حسن التركي علوي بالشماعين من أحمد أوده باشي بن حسن، كما تعامل بعض أفراد الجيش مع رياس البحر منهم علي أغا الصبايحية الذي اشترى جلسة حانوت من الرئيس أحمد بن الحاج عبد الرحمن[7].

ووردت ست حالات لتعامل الجيش مع اليهود[8] منهم، إبراهيم الانكشاري بن سليمان خوجة الذي اشترى من الذمي دابيد الصايغ جزء من دار واقعة بالسبع لويات سنة 1182هـ/

---

[1]– **أنظر** على سبيل المثال: أ.و.ج، م. ش.ع 140، و82. وأيضا ع 32، و57.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 150، و17.

[3]– أ.و.ج، م.ش.ع51.

[4]-A.O.M, 1MI, B 40, Z 86

[5]– أ.و.ج، م. ش.ع94، و47.

[6]– الورديان هو الحارس في الميناء.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع63، و31. ع57، و23.

[8]– لتفاصيل أكثر عن اليهود والفئات التي تعاملوا معها عن طريق البيع والشراء أنظر: نجوى طوبال، **يهود مدينة الجزئر خلال عهد الدايات 1700– 1830م من خلال سجلات المحاكم الشرعية**، منشورات سيدي نايل، 2009، ص ص.287–289.

1768م[1]، أما جلسة الحانوت القريبة من دار الإنكشارية فقد اشترها إسحاق يولداش من شالوم بن منامن بن يوسف اليهودي بعشرين دينارًا ذهبي سلطاني[2].

ويظهر من خلال العينة كثرة تعامل الجيش مع النساء حيث وجدنا 31 عقد شراء مع نساء تنتمين لمختلف الفئات الإجتماعية من بنات الجيش وزوجاتهم إضافة إلى بنات الموظفين الساميين، والذميات، وفي حالات كثيرة لم نستطع تحديد الانتماء الاجتماعي للنساء اللواتي قمن ببيع أملاكهن للجيش، وفيما يلي جدول يبين نماذج من تلك المعاملات.

نماذج لعقود البيع بين الإنكشارية والنساء:

المشتري	البائعة	المصدر
محمد الإنكشاري بن مصطفى أغا	مريم بنت الحاج مصطفى	أ.و.ج، م.ش، ب،ع 16، س98
أحمد منزول أغا بن حسن التركي	الولية عزيزة	أ.و.ج، م.ش،ع 50، و71.
حسن بلكباشي بن محمد	صهرته الولية خديجة بنت أحمد	أ.و.ج، م.ش،ع 2/5، و8
محمد يولداش بن حسن التركي	الولية الزهر بنت حسن	أ.و.ج، م.ش،ع 50، و77
يوسف بلكباشي هو الأن بياباشي بن مصطفى التركي	فاطمة بنت علي في حق نفسها وحق محاجرها	أ.و.ج، م.ش،ع 18 و 20
محمد وكيل الحرج بن مصطفى	أسية بنت محمد	أ.و.ج، م.ش،ع 2/27، و19
أحمد يولداش بن مصطفى	عيني بنت حسين	أ.و.ج، م.ش،ع 1/6، و4
حسين الإنكشاري القاوقجي صناعة بن السيد أحمد خوجة	نفوسة بنت بنت حسين	أ.و.ج، م.ش،ع 2/10، و10
خليل التركي باش أغا كان ابن مصطفى	نفسة بنت الحاج إبراهيم جراح باشي كان	أ.و.ج، م.ش،ع 35
مصطفى بلكباشي بن عبد الله التركي	نفسة بنت حسن من مصطفى بلكباشي	أ.و.ج، م.ش،ع 1/4، و28
علي أغا الصبايحية في التاريخ بن حسين	عزيزة بنت المرحوم السيد محمد باش شاوش	أ.و.ج، م.ش،ع57، و18.
حسن أغا الصبايحية في التاريخ بن المرحوم السيد مصطفى	نفوسة بنت إبراهيم باشا	أ.و.ج، م.ش،ع 94، و46

[1]-A.O.M, 1MI, B47, Z 49

[2]– أ.و.ج، م. ش.ع57، و34.

رمضان الإنكشاري بن مصطفى	حسنى بنت نجمة	أ.و.ج، م.ش،ع 73/72، و2
محمد أوده باشي بن حسن التركي وزوجته نفسة بنت عبد الله	حنيفة وكريمة	أ.و.ج، م.ش، ع63، و55
علي بلكباشي بن محمد شاوش العسكر كان	أمنة بنت إبراهيم أغا بن سليمان	أ.و.ج، م.ش، ع 60، و27
مصطفى أغا الصبايحية في التاريخ بن المرحوم السيد مصطفى قارة	حنيفة بنت أحمد بن حمامة	أ.و.ج، م.ش، ع 61، و15
مصطفى أغا الصبايحية في التاريخ بن المرحوم السيد مصطفى قارة	الذمية سلطانة بنت باروخ	أ.و.ج، م.ش، ع 60، و07
الزوجين المسن حسن منزول أغا التركي وخديجة بنت عواض	فاطمة بنت علي وعائشة بنت محمود	أ.و.ج، م.ش، ع30/29، و3
المعظم السيد محمد خوجة وكيل أوقاف الحرمين الشريفين في التاريخ الذي أوجاقه 93 ابن إبراهيم	نفوسة بنت بخنوع	أ.و.ج، م.ش، ع61، و 57

إن أغلب النساء المذكورات في الجدول أعلاه لم يتعاملن بشكل مباشر مع الجيش بل قمن بتوكيل من ينوب عنهن في عملية البيع، وفي غالب الأحيان كان النائب من أقرباء البائعة سواء زوجها أو إبنها أو قريبها مثل الولية نفوسة بنت بخنوع التي ناب عنها زوجها عثمان المداني التركي، وأيضا الولية خديجة بنت أحمد التي رغم علاقة المصاهرة التي تربطها بالمشتري إلا أن انجاز عقد البيع بينهما كان بمحضر زوجها مصطفى الإنكشاري. أما الولية عزيزة فقد أحضرت ولدها عبد الرحمن الإنكشاري ابن رسول أثناء تدوين عقد بيع بينها وبين محمد منزول أغا بن حسن، في حين وردت حالات أخرى باشرت فيها النساء عملية البيع دون توكيل من ينوب عنهن مثلما هو الحال بالنسبة لفاطمة بنت علي التي باعت في حق نفسها وحق محاجرها جميع الجنة الواقعة بفحص حيدرة[1].

[1]-A.O.M, 1MI, B8, Z 18.

ويُعتبر الحرفيون من بين العناصر المتعاملة مع الجيش، فقد وردت 16 حالة منهم، مصطفى شاوش العسكر كان بن عمر التركي الذي اشترى جلسة حانوت من أحمد الفكاه[1]، ومحمد بلكباشي بن علي التركي الذي اشتري حانوت بالفرارية من محمد الخياط بن شعبان[2].

واشترى الإنكشارية من نُظار بيت المال المكلفين ببيع الأملاك التي ليس لها وريث شرعي أو تلك التي غاب فيها أصحابها لمدة طويلة، وفي العادة كانت هذه الطريقة من البيع تخضع لعدة إجراءات تبدأ بإشراف ناظر بيت المال على بيع العقار المعروض بسوق الدلالة أين يَذكر كل مشتري المبلغ الذي سيدفعه في العقار، ثم يقع الاختيار على صاحب أعلى مبلغ. وقد حضر الجيش في هذا النوع من الشراء بـ 27 حالة.

ووردت 19 معاملة شراء بين الجيش وعناصر أخرى لم نستطع تحديد انتمائها منها شراء رمضاء أغا بن عبد الله لدار وإسطبل من الشاب محمد[3]، وفي إثنا عشرة حالة نلاحظ أن الشراء تم بين إنكشاري وعدد من الأشخاص مثل محمد الأنكشاري الذي اشترى جنة سنة 1200هـ/1786م من ورثة مريم بنت محمد[4]، كما اشترى مصطفى التركي منزول أغا دويرة من ثلاثة أشخاص وهم الحاج أحمد ومصطفى ونفسة[5]، أما أحمد التركي البلكباشي فقد إشترى جلسة حانوت سنة 1229هـ/1813م من الشقيقان محمد ودومة[6]، وهي حالات توحي بأن المشترين حصلوا على الأملاك عن طريق الإرث وهي إحدى طرق انتقال الملكية

1- 4 الإرث:

حصل عدد من الواقفون على أملاكهم عن طريق الإرث[7] الذي فصّل فيه القرآن الكريم من حيث المستفيدين ونصيبهم من تركة المتوفى[8]، وقد أحصينا ثلاثة عشر حالة، أي بنسبة 2.71% من مجموع الحالات، وهي نسبة ضئيلة تُبين أن الإرث لم يكن من أهم طرق الحصول على الأملاك، منها السيد أحمد الإنكشاري الحفاف الذي انتقلت له جلسة الحانوت

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع1/41، و3.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع1/26، و42.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 35، و19.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/4، و8.

[5]-A.O.M, 1MI, B40, Z86.

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع 1/9، و14.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع 50، و77. وأيضا ع 1/13، و23.

[8]– سورة النساء، الأية 11.

الواقعة بكجاوة من والده مصطفى الإنكشاري بن علي خوجة[1]، والسيد محمد منزول أغا بن الحاج سليمان وابنته اللونة اللذين انتقلت لهما الدار واقعة بحومة حارة السلاوي بالإرث من زوجة الواقف نجمة بنت أحمد وأولاده أحمد وعائشة[2]. وفيما يلي جدول يوضح أسماء بقية المُحّبسين مرفوقة بأسماء الأشخاص الذين ورثوا عنهم.

اسم الواقف	نوع العقار ومكانه	اسم الموروث عنهم	المصدر
محمد الإنكشاري منزول أغا بن مصطفى	ثلاثة أرباع دار قرب القهوة الكبيرة	والده مصطفى بلكباشي وأخته قامير	أ.و.ج، م.ش، ع2/134-135، و77
المكرم حسن الإنكشاري وزوجه جنات بنت خليل	دار بسوق الكتان	حفيدتهما الزهرا بنت خليل	أ.و.ج، م.ش، ع152/151، و70
رجب الإنكشاري البلكباشي ابن محمد اغا	ربع دار بحومة بن جاور علي	عائشة بنت علي أغا	أ.و.ج، م.ش، ع 89، و70
محمد أغا والوليتان خديجة وحسنى وعمر بلكباشي وولده الشاب مصطفى	علوي خارج باب عزون	محمد أغا والوليتان خديجة وحسنى بالإرث من أمهم قامير بنت خليل أغا، أما نصيب فاطمة والبنت قامير فقد انتقل بوفاتها لزوجها عمر بلكباشي وابنها مصطفى	أ.و.ج، م.ش، 1/9 و12
مصطفى أوده باشي الآن بن السيد علي قاض كان	دار قرب كوشة علي	أمه خديجة وهي الأخرى ورثتها من أبيها حسن ييباشي بن رسول	أ.وج، م.ش، ع 1/13، و23 و مك 44.
المكرم محمد الإنكشاري الحفاف والولية طيطومة بنت حسن	جزء من دار وعلوي بحوانيت زيان	نفسة بنت محمد	A.O.M, 1MI, B 59,Z 150
محمد أغا المدعو قاضي أوغلي	أربعة وربع العشر من دار	زوجته نفسة وأولادهما محمد ومحمد وخديجة	أ.وج، م.ش، ع 49 ، و25
أحمد يولداش قارة أبا غلي	علوي ومخزن بزنقة الدوامس	أخوه علي يولداش بن درغوث التركي	أ.وج، م.ش، ع 129، و2، و36

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 50، و77. وأيضا ع 1/13، و23.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 1/48، و62.

الحاج محمد منزول أغا بن الحاج سليمان أغا	جزء من دار بحارة السلاوي	من زوجته نجمة بنت الحاج مراد وابنه أحمد وابنته عائشة، والونة من أمها وأخويها	أ.وج، م.ش، ع 1/48، و62، مك ع 2/47، و62
السيد الأجل محمد بلكباشي	نصف دار بسويقة عمور	أمنة بنت محمد التركي	أ.وج، م.ش، ع 2/133-134، و22
السيد الأجل حسين بلكباشي	نصف دار بسويقة عمور	أمنة بنت محمد التركي	أ.وج، م.ش، ع 2/133-134، و22

5-1 طرق أخرى:

حصل بعض المُحّبسين على أملاكهم الموقوفة عن طريق المعاوضة[1] حيث سجلنا أربعة حالات فقط[2] وثلاثة حالات عن طريق الهبة؛ إذ وهبت الزهرا بنت عبد الله غرفتين ومخزنين لزوجها مامي بلكباشي بن عبد الله، كما حَبّس حسين الإنكشاري البلكباشي علويًا حصل عليه بالهبة من زوجته المرحومة فاطمة بنت أحمد، عن طريق الهبة من زوجته زهرة بنت مصطفى التي أعتقها مصطفى بن قارة علي[3].

وبالنسبة لبقية الحالات البالغ عددها ثلاث عشرة حالة فقد تنوعت فيها مصادر انتقال العقار، حيث وجدنا خَمس منها عن طريق الإرث والملك[4]، وأربع عن طريق الشراء والإرث[5]، مثل امتلاك محمد القاوقجي منزول أغا لثلاثة أثمان من حانوت وجلستها بحيث حصل على جزء منها عن بالشراء والجزء الأخر بالإرث من الحاج خليل[6]، وحالتين عن طريق الملك والشراء[7]، وحالة واحدة عن طريق الملك والهبة، إذ حَبّس محمد منزول أغا بن

---

[1]– سنفصل في تعريفها وشروطها ومراحلها في الفصل الخامس.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 61، و8. ع2/10، و5.

-A.O.M, 1MI, B3, Z7. B12, Z 25.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 145، و31. ع 13، و2. ع76، و70.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 76، و27.

-A.O.M, 1MI, B47, Z 103. B 3, Z6.

[5]–أ.و.ج، م.ش، ع2/134–135، و39. ع 139/138، و13.ع 62، و27.

-A.O.M, 1MI, B55, Z 130.

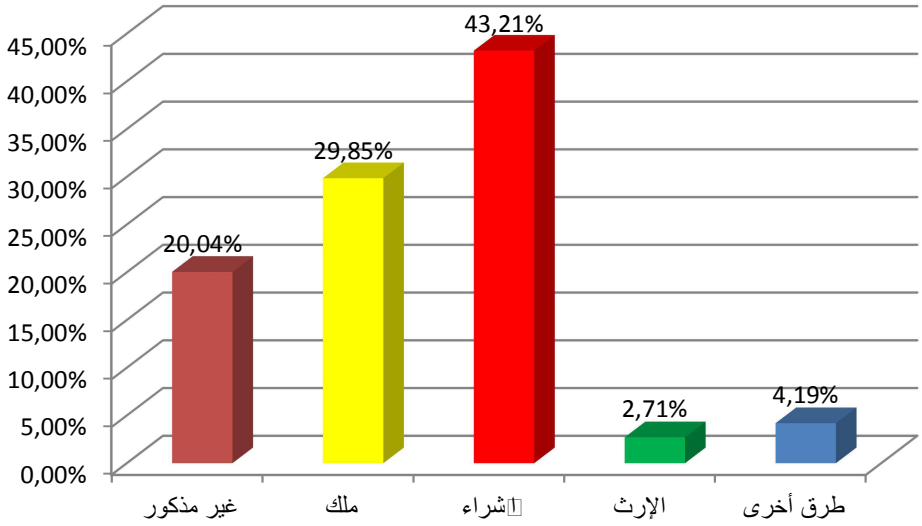
[6]-A.O.M, 1MI, B15, Z32.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع 1/10، و47. ع 62، و53.

يوسف علويًا نصفه من أملاكه. أما النصف الأخر فحصل عليه عن طريق بالهبة من زوجته أليفة بنت الحاج محمد المزوار[1].

وفي حالة أخرى حَبس أحمد أوده باشي نصف داره وحصل على جزء منها بالإرث من أمه حسنى والجزء الأخر عن طريق الوصية من حسنى بنت الحاج محمد أغا[2]، وفيما يلي رسم بياني يوضح كيفية حصول الجيش على العقارات الموقوفة.

طرق الحصول على الأملاك الموقوفة



2- أنواع الأملاك المُحّبسة وأماكن تمركزها:

نالت مدينة الجزائر اهتمام كل من زارها في الفترة العثمانية فأسهبوا في الحديث عن موقعها وأشادوا بجمال مظهرها الخارجي، كما قدموا وصفًا دقيقًا لشوارعها وأبوابها وحارتها وما احتوت عليه من مرافق كالمساجد والقصور والمنازل والأسواق وغيرها، وتضمنت الوثائق الأرشيفية معطيات هامة عن مدينة الجزائر وأنواع العقارات المتواجدة بها إضافة إلى أسماء حوماتها وشوارعها وتوزع الفئات الاجتماعية بالمدينة في تلك الفترة منها، الجيش الإنكشاري الذي حَبّس عقارات تميزت بالتنوع من حيث طبيعتها وأماكن تواجدها. بحيث تجاوز عددها

[1]-A.O.M, 1MI, B59, Z150.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 13، و2.

ستمائة وستة وتسعون ملكًا[1]، والملاحظ هنا أن عدد الأملاك الموقوفة يفوق عدد الوقفيات البالغ عددها خمسمائة وخمسة وثمانون وقفية. ويرجع هذا الفارق إلى مساهمة بعض الواقفين بأكثر من ملك في الوقفية الواحدة، مثل الحاج مصطفى بلكباشي الذي حَبّس علوي ومخزن يقعان يكجاوة[2]، وعلي منزول أغا الذي أوقف ثلاث أملاك متمثلة في فرن وعلوي ومخزن[3]، وأيضا محمد منزول أغا بن حسين الذي حبّس سنة 1142هـ/1729م[4] دارًا مع علوي ومخزن تابعين لها[5].

وتميزت الأملاك الموقوفة بالتنوع حيث شملت الديار، والدويرات، والعلويات، والغرف، والبيوت، والحوانيت، والمخازن، والإسطبلات، إضافة إلى الجنان والبحاير والمساحات الأرضية، والأحواش، والأبّار وكذا المقاهي والمطاحن والحمامات، ورغم هذا التنوع فقد طغى تحبيس الديار على باقي الأملاك الأخرى.

2-1 الأملاك الواقعة داخل أسوار المدينة:

2-1-1 الدور وأجزاؤها:

حرص الجزائريون في أوقات الرخاء بشكل خاص على بناء منازل فاخرة[6]، وقد بلغ عدد المنازل بمدينة الجزائر حوالي خمسة آلاف منزل حسب تقدير فونتير دو برادي (Paradis)[7]، ومع بداية الاحتلال الفرنسي أحصت الإدارة الاستعمارية الفرنسية حوالي ثمانية ألاف بناية أغلبها تابعة لأملاك البايلك[8]. أما من حيث شكلها فهي مخططة ومبنية كلها على نفس الشكل[9] فحيطانها الخارجية كانت كلها مطلية بالجبس[10]، وتتكون أغلب المنازل على طابقين فقط،

---

[1]– لم نحدد عددًا معينًا لوجود أملاك وردت بصيغة الجمع مثل إبراهيم بلكباشي الذي حَبّس دار وإسطبلا وعلوي ومخازن تقع بباب الوادي. وفي حالات أخرى يتم تحبيس دار أو حانوت وأملاك أخرى تابعة لها دون تحديدها مثل تحبيس خضر بلكباشي بن علي لداراه وما استخرج منها **أنظر:** أ.و.ج، م.ش، ع 145، و51. أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 145، و52.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 58، و11.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 49، و52 مك ع 76، و44.

[5]– أغلب الوقفيات التي شملت أكثر من ملك كانت ملحقة ببعضها مما يعطينا تصور للجانب العمراني للمدينة.

[6]– شالر، مصدر سابق، ص.96.

[7]- Paradis, Op.cit, p. 109.

[8]-Aumerat, Op.cit, p325.

[9]– قدم شالر وصفًا دقيقًا للمنزل الذي كان يقيم فيه وذكر أنه وصف ينطبق على كل منازل مدينة الجزائر التي لا تختلف عن بعضها إلا في الحجم وقيمة مواد البناء... **أنظر:** شالر، مصدر سابق، ص ص. 94-96.

[10]– نفسه، ص.96.

وينفتح الباب مدخلها على مساحة واسعة تسمى السقيفة. أما الباب الداخلي فيؤدي إلى فناء مربع أو مستطيل وفي أنحائه تصطف أعمدة من الحجر أو الرخام، وفي الجهات الأربع توجد البيوت والوصف ذاته يقال عن الطابق الأول[1].

وأشارت بعض عقود العينة المعتمدة إلى طريقة تصميم الدور ومكوناتها من غرف وبيوت بمختلف أحجامها، ومراحيض ومطابخ، فقد حَبّس حمودة الإنكشاري عدة أملاك منها جب[2] وبئر ومرحاض من داره الواقعة بحومة سيدي رمضان[3]. وفي وقفية أحمد أغا نجد أنه حَبّس داره ما عدى الغرفة الكبرى الموجودة فوق البيت المقابل للمرحاض مع الغرفة اللصيقة بها احتفظ بهما لسكناه وبعد وفاته تُلحق ببقية أجزاء الدار المُحبّسة[4]، وحَبّس الزوجين الحاج أحمد بلكباشي واللونة بنت الحاج محمد ثلاث عقارات منها دار ومصرية[5] بعقبة بن شكور[6]، كما حَبّس أحمد بلكباشي ثلاثة أملاك منها دار تحتوي على غرفة صغرى وخيامة[7]؛ أي المطبخ[8]. ومن الواضح أن الأملاك الموقوفة بما في ذلك الدور تختلف من حيث المساحة غير أننا لم نعثر، على أية وقفية تذكر أو تفصل في مساحة العقار بدقة.

بلغ مجموع المنازل أو الدور المُحبّسة من طرف الجيش ثلاثمائة وثمانية دارًا[9] منها، سبعة وسبعون دارًا خلال القرن السابع عشر، ثم ارتفع عددها إلى ذروته خلال النصف الأول من

---

[1]- Paradis, Op.cit, pp. 109-110.

ولتفاصيل أكثر عن تصميم البيت من الداخل وعلى ما يحتويه من غرف ومطابخ وسقيفة أبواب رئيسية، **أنظر:**

- Missoum, Op.cit , pp. 212-225.

[2]– هو عبارة عن خزان تحفظ فيه مياه الأمطار وتحتوي المنازل على الجُب إلى جانب الأبار لأن هذه الأخيرة قد يقل ماؤها أو يجف ...لتفاصيل أكثر عن هذه المرافق **أنظر:** حماش، **الأسرة...**، مرجع سابق، ص ص.485–489.

[3]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س 98.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 33، و16.

[5]– هي بيت ملحقة بالمنازل. أما بابها فيمكن أن يؤدي إلى داخل الدار أو إلى خارجها يشغلها الخدم والحراس **أنظر:** – حماش، **الأسرة...**، مرجع سابق، ص.496.

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع 1/47، و66.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع 137/136، و73. مك ع 51، و40.

[8]– ورد في نص الوقفية "... الغرفة الصغرى مع الخيامة المعدة للطبخ.."، ومازالت الكلمة متداولة إلى الآن. **أنظر:** أ.و.ج، م.ش، ع 137/136، و73. مك ع 51، و40.

[9]– كل الدور الموقوفة كانت عبارة عن دور كاملة ماعدا أربعة وثلاثين منها عبارة عن حظوظ كالنصف، والربع والسدس من دار. **أنظر** على سبيل المثال: أ.و.ج، م.ش، ع 89، و70.

- A.O.M, 1MI, B 55, Z 122, B 20, Z 41.

القرن الثامن عشر بمائة وثمانية وعشرون دارًا، وخلال النصف الثاني من نفس القرن انخفض عددها إلى سبعة وثمانين دارًا، مع تسجيل تراجع واضح خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر، بثلاثة عشر داراً فقط، منها حالة واحدة تمثلت في بناء دار؛ أي أن تحبيسها تم قبل الفراغ من بنائها، كما وردت ثلاث حالات لم تحدد تاريخ الوقفية.

وانتشرت الدور المحبّسة في مختلف أنحاء الجزئين السفلي والعلوي للمدينة، فقد تواجد بعضها بالقرب من الأسواق وأخرى قرب أبواب المدينة، أما العدد الأكبر منها فكان على مستوى حومات المدينة مثلما يوضحه الجدول[1] التالي:

موقع الدور	عددها
قرب سوق الكتان	13
حومة سيدي رمضان	13
حومة السلاوي	12
حومة بئر الجباح	11
حومة كوشة علي	10
قرب حومة سباط العرص	06
قرب ضريح سيدي محمد الشريف	07
حوانيت بن رابحة	09
قرب حارة الجنان	04
قرب باب الوادي	07
قرب مسيد الدالية	05
البطحا ناحية باب الوادي	06
حومة القصبة الجديدة	12
قرب ضريح سيدي والي داده	04
قرب سويقة عمور	04
كوشة بن ساكو الحومة الجامع المعلق	04
أسفل جامع القايد صفر	03
حومة المرحوم خضر باشا	03

[1]– حددت الوثائق بدقة مكان تواجد الدور، غير أننا لم نلتزم بذكر بعضها كما ورد لأن الأمر يخص نفس المكان تقريبًا مع اختلاف بسيط في التحديد نذكر على سبيل المثال الدور الواقعة بحومة سيدي رمضان، ورد ذكرها أحيانًا "قرب مسجد سيدي رمضان، و"حومة سيدي رمضان"، والأمر ذاته يقال عن الدور الواقعة بالبطحا ناحية باب الواد التي أشارت إليها الوثائق أحيانا بهذا التحديد وأحيانا أخرى بكوشة البطحا وفي حالات أخرى حومة البطحا.

حومة باب السوق	03
حارة الجبيلة أعلا جامع علي بتجين	06
حومة سوق الجمعة	04
حومة باب الجديد	09
حومة بن جاور علي	04
حارة سيدي هلال	04
قرب حوانيت سيدي عبد الله	04
حوانيت سيدي زيان قرب القصبة الجديدة	04
حومة كجاوة	05
حومة تيرغونتين قرب جامع حزب الله	02
حومة بئر الرمانة	02
حومة شاة حسين	04
أعلى الحمامات	02
قرب حمام المعبدي	02
أعلى سباط الريح	02
حومة كوشة المليشي	02
حومة القادوس أعلا زنقة بن فارس	03
أعلى حمام القايد موسى سند الجبل	03
حومة الولي الصالح سيدي أحمد بن علي	03
حومة قاع السور	04
حومة القائد والي أعلا حوانيت سيدي عبد الله	02
أعلى جامع البلاط	03
أعلى دار الإنكشارية القديمة	03
قرب الكبابطية	02
حومة دار السبوعة ناحية باب عزون	01
حومة باب عزون	01
البرادعية	01
زنقة البوزة ناحية السوق الكبير	01
حومة تبارن أولاد الأغا ناحية باب عزون	03
سوق الحفافين أعلا سوق السمن	01
قرب حمام المالح	01
قرب حمام السبوعة	01

قرب سيدي المرايشي أعلى دار الإنكشارية القديمة	01
سوق الشبارلية	01
عقبة بن شكور أعلا سوق الجمعة	01
حومة جامع الزيتونة	02
قرب العين المزوقة	02
حومة الخندق	03
قرب باب عزون	03
حومة كوشة النصارى قرب الجامع الجديد	01
حومة عين عبد الله العلج بعقبة الشرشالي	03
حومة القايد مراد	01
حومة كوشة بولعبة	02
سوقة باب الوادي	02
نزقة بن فارس	01
حومة خضاري باب عزون	02
أسفل كوشة إسكندر	01
عند حمام بن الأعزر	01
حومة السويقة	01
زنقة الجورشين أسفل مسيد الدالية	01
أسفل العين الحمرا	01
حومة العزارة سند الجبل	02
قرب عين مراد قورصو	01
حومة عليوة الغسال	01
قرب حمام لقرون	01
حدادين باب عزون	01
الحلفاويين	01
الرحبة القديمة	01
المرستان	01
بالقرب من قطاع الرجل سند الجبل	01
حارة القلاع	02
قرب القهوة الكبيرة ومسامية بانحراف الكوشة الجيجلية	01
حومة زنقة بن فارس أسفل سيدي بوقدور	01
العزايلية	01

كوشة الشيخ سيدي يوسف الكواش	01
قرب حوانيت جلابي الحومة بئر الرمانة	01
بالسبع لويات	01
زنقة حسراق باشا أعلى باب السوق	01
قرب جامع المرحوم أحمد بن فلاح	01
حومة كوشة الوقيد	01
قرب حمام السبوعة بإزاء حوانيت تبارن الأغا بن	01
قرب باب الجزيرة	01
غير مذكورة	30

يُبين الجدول أعلاه تمركز أن كل منازل الجيش الإنكشاري بداخل أسوار المدينة، وأهم ما يمكن ملاحظته هو التنوع في الأحياء التي تواجدت فيها؛ إذ شملت حوالي تسعين حيًا مع تسجيل حضورًا مكثفًا في بعض الأماكن دون أخرى. وتأتي في المرتبة الأولى حومة سوق الكتان المتواجدة في الجزء السفلي من المدينة والتي امتلكوا بها ثلاثة عشر دارًا[1]، ونفس العدد وجدناه في حومة سيدي رمضان[2] الواقعة في المنطقة العليا، والمتميزة بتنوع تركيبة المالكين بها منهم الجيش والأندلسيين[3]، ومن الحومات ذات الكثافة العالية نجد حومة السلاوي باثني عشر دارًا ومثلها في حومة القصبة، مع وجود أربعة دور أخرى بحوانيت زيان التي أشارت الوثائق إلى قربها من القصبة الجديدة[4]، كما ملك الجيش إحدى عشر دارًا بحومة بئر الجباح، وعشرة منازل بحومة كوشة علي المتميزة حسب إحدى الدراسات بتباين واختلاف مستويات المالكين بها فقد ملك بها إلى جانب الجيش الإنكشاري عائلات دينية ومدنية بارزة كالدايات والأمناء والتجار ومفاتي المالكية وأيضا الحرفيين وذوي الدخل المتواضع[5].

وامتلك الجيش أيضًا ثمانية منازل بحوانيت بن رابحة المتميزة هي الأخرى بتنوع تركيبة المالكين بها، منهم العنصر التركي بما في ذلك الجيش، والعناصر الوافدة خاصة العنصر

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 139/138، و34. 2/10، و5.

– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س 98.

[2]– تُعد حومة سيدي رمضان من أقدم الحومات بمدينة الجزائر، وقد حملت اسم الضريح الموجود بها وهو ضريح الولي الصالح سيدي رمضان. أنظر: غطاس، **الحرف**...، مرجع سابق، ص.328.

[3]– غطاس، **الحرف**...، مرجع سابق، ص.328.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 122.

- A.O.M, 1MI, B 53, Z 122.

[5]– غطاس، **الحرف**...، مرجع سابق، ص ص. 324–325.

الجيجلي[1]. كما امتلكوا سبعة منازل قرب سيدي محمد الشريف الزهار[2]، ومن الأحياء الأخرى نذكر أعلى جامع علي بتشين وبحومة سوق الجمعة وقرب مسيد الدالية أين تتواجد زاوية الأندلس[3]، وأيضًا بحومة كجاوة فرغم أنها لم تكن حومة خاصة بالإقامة نظرًا لموقعها وطابعها الاقتصادي إلا أن هيمنة العنصر التركي على الإقامة بها تبدو واضحة خاصة المجندين الجدد أي اليولداش. وظلت حومة للأثرياء منذ النصف الأول من القرن السابع عشر إلى غاية النصف الثاني من القرن الثامن عشر[4].

ولا تقل عنها في الأهمية حومة البطحا[5]، التي تعتبر من أقدم حومات مدينة الجزائر؛ إذ تعود البدايات الأولى لذكرها في الوثائق إلى سنة 955هـ/1548م[6] مثلما هو مُبين في عقد وقفية أسسها العالم محمد بن المنعم المرحوم علي الخروبي الطرابلسي[7]، وتميزت حومة البطحا بكونها

---

[1]– غطاس، **الحرف...**، مرجع سابق، ص.331.

[2]– حملت هذه الحومة اسم الضريح الموجود بها وهو ضريح سيدي محمد الشريف الزهار المتوفى سنة 948هـ/1542م. لتفاصيل أخرى عن هذا الضريح **أنظر**: بودريعة، مرجع سابق، ص ص. 42–44.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع102/101، و75. ع 2/76 –77، و100. ع 2/136–137 و94.
ب.م، ع 16، س 98.

[4]– غطاس، **الحرف...**، مرجع سابق، ص ص.328–329.

[5]– تقع ناحية باب الوادي وبالقرب من ضريح سيدي علي الفاسي إضافة إلى قربها من حومة قاع السور ودار الإنكشارية المقرئين... **أنظر**:
– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س 98.

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع 1/27، و45 مك ب.م، ع 16، س 98.

[7]– ولد محمد بن علي الخروبي حوالي سنة 1475م بكراكش غربي طرابلس الغرب، وقدم إلى الجزائر سنة 1510م، حيث درس فيها على يد علماء أجلاء منهم محمد بن عبد الله الزيتوني، فبرع في الحديث والفقه، مما أهله لتولي الخطابة والتدريس بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر، ومن نشاطه العلمي أنه دخل المغرب ودَرّس في مدينة فاس وأجاز بعض علمائها كمحمد الحضري الوزوالي، كما توجه إلى مراكش وترك فيها خزانة كتب ضخمة. ارتبط الخروبي بالعثمانيين وخدمهم بإخلاص مما أكسبه ثقتهم فعينوه عدة مرات كمبعوث إلى سلاطين المغرب لتعيين الحدود وتأمين العلاقات بين البلدين. وكانت وفاته بمدينة الجزائر سنة 963هـ/1556م ودفن خارجها. لتفاصيل أخرى عن هذا العالم وعائلته وطبيعة أملاكها بمدينة الجزائر وأوطانها والمناطق الأخرى كمليانة **أنظر**:
- El Mahdi Bouabdelli, « **Le cheikh Mohamed Ibn Ali El Khrroubi** », R.A, n° 96, 1952, pp. 330-342.
- Joachim de Gonzalez. **Essai chronologique sur les musulmans célèbres de la ville d'Alger**. Imprimerie Victor Pézé, Alger, 1886, pp.5-6.
- Loualiche, **La famille**…,Op.cit, pp.143-145.
– سعد الله، **تاريخ...**، مرجع سابق، ص ص.397–398. وأيضا ص.435.
– بوحشوش، **الجامع الأعظم...**، مرجع سابق، ص.80.

حومة أثرياء المدينة وحكامها، وقد حافظت على هذه الميزة طيلة العهد العثماني، فإضافة إلى محمد بن المرحوم علي الخروبي الذي يُعد من أقدم الملاك بها، نجد أيضا الحكام والموظفين الساميين في الأيالة، منهم الداي محمد الدولاتلي بن السيد محمود سنة 1088هـ/1677م، وعلي خوجة بن محمد التركي سنة 1106هـ/1694م، ومحمد خوجة كاتب الزرع سنة 1108هـ/1696م، وأيضًا مصطفى خوجة المقطاعجي سنة 1118هـ/1706م، ومحمد خوجة المقطاعجي سنة 1124هـ/1712م. كما كانت إحدى الأحياء المفضلة لرياس البحر منهم الريس بن عبد الله عتيق الحاج مصطفى صفر خوجة مقطاعجي بدار الإمارة، ومصطفى رايس بن علي عرف القوشلي سنة 1074هـ/1663م، ومحمد رايس بن مصطفى سنة 1102هـ/1690م، وأيضًا مصطفى رايس ورديان باشي سنة 1162هـ/1748م. ويبقى أشهرهم الرايس حميدو الذي ملك بها سنة 1114هـ/1799م، وإلى جانب هؤلاء استقر بها العديد من أثرياء المدينة منهم: الحاج قاسم الجيجلي بن علي سنة 1153هـ/1740م. وأوسطى حمودة المكاحلي وزوجته حسنى بنت أحمد باشا[1]، وكانت أيضا وجهة للجيش الإنكشاري الذي امتلك بها ستة ديار[2].

وإختار بعض عناصر الجيش الإقامة والامتلاك بالقرب من أبواب المدينة، فقد كانت لهم عشرة منازل بالقرب من باب عزون والمناطق القريبة مثل حومة دار السبوعة وحومة تبارن ابن الأغا. ويأتي بعدها باب الجديد الذي امتلكوا به تسعة منازل، كما كانت لهم سبعة منازل أخرى بالقرب من باب الوادي[3]، فرغم كون هذا الأخير أقل أهمية من الناحية التجارية مقارنة بناحية باب عزون ووسطها، إلا أنه يبقى مكاناً هامًا للإقامة، نظراً لموقعه المطل على البحر. أما بباب الجزيرة فقد امتلكوا دارًا واحدة[4] فقط، ويبدو أن ذلك راجع لكون المنطقة ذات يطغى عليها الطابع التجاري أكثر منه سكني.

وتمركزت دور الجيش في حومات أخرى تراوحت عدد الملكيات بها من أربع منازل إلى منزلين، تواجدت في اثنين وثلاثين حيًا منها حارة الجنان، وحومة باب السوق، وحارة سيدي

---

[1]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س 98.

[2]– **أنظر** على سبيل المثال:أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س 98. م.ش، ع 1/45، و48.
- A.O.M, 1MI, B 47, Z 49. B 41, Z 89.

[3]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س 98.
– أ.و.ج، م.ش، ع 139/138، و68. ع 1/45، و53. ع 50، و55. ع 2/9، و34. ع 1/10، و56.

[4]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 14، س 81.

هلال[1]، وبالقرب من حمام المعبدي الواقع أسفل جامع البلاط والذي تغير اسمه إلى حمام فويطة[2]. أما باقي الحومات والزنايق البالغ عددها أربعة وثلاثين حومة فقد امتلك الجيش في كل منها دارًا واحدة كالرحبة القديمة، والسبع لويات، وقرب حمام المالح، وقرب المارستان[3]، إضافة إلى هذه الحالات التي أمكننا تحديد مواقعها وردت ثلاثين حالة لم تشر إلى موقع الدور[4].

2-1-2 الحوانيت وأجزاؤها:

تُعد الحوانيت محور أساسي للنشاط الاقتصادي سواء في الأسواق الكبيرة، أو في أسواق الحومات[5]. وقد كشفت مدونتنا عن امتلاك الجيش لمائة واثنتا حانوتًا[6]؛ أي ما يمثل 14.65% من مجموع أملاك الجيش الموقوفة، ويظهر أن أغلب الحوانيت التي رصدناها عبارة عن جلسات[7] حوانيت، ماعدا اثني عشر منها أجزاءً من جلسة حوانيت، فقد امتلك علي يولداش جزء من جلسة حانوت[8]، كما امتلك مصطفى بلكباشي جزء من جلسة حانوت تقع بزنقة الحاشية[9]. أما علي أغا بن عبد الله فقد ملك في أربعة حوانيت بحيث كان نصيبه في اثنين منها خمسة

---

[1]– أخذت المنطقة تسميتها من ضريح سيدي هلال الموجود بها، وقد كان هذا الولي الصالح معاصر على الأقل للدخول العثمانيين للجزائر... **أنظر:**

- Devoulx, **Les édifices…**, Op.cit, pp. 70-72.

[2]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س 98.

[3]– المرستان كلمة تركية تتكون من مقطعين بيمار وتعني المريض، وستان وتعني المكان أي مكان المرضى أو المستشفى. ويبدو أن إنشاؤه يعود إلى سنة 1550م بأمر من البايلرباي حسن باشا **أنظر:**

- Mohammed Ben Cheneb, Op.cit, p.80.
- Cresti, Op.cit, p.24.

[4]– **أنظر مثلا:** أ.و.ج، م.ش، ع 50، و58.ع 2/136، 137، و97.

[5]- Shuval, Op.cit, p.188.

[6]- كل الحالات الخاصة بعقود المدونة استعملت كلمت حانوت ماعدا حالة واحدة أشارت إلى الدكان، وقد ورد في دراسة أ□رى□اصة بأسواق القاهرة أن الحوانيت كانت أكبر مساحة من الدكاكين. **أنظر:**

- André Raymond, et G. Wiet, **Les marchés du Caire traduction annotée du texte de Maqrizi**, Institut Français d'archéologie orientale du Caire, Paris, 1979, p.26.
-A.O.M, 1MI, B20, Z41.

[7]– مفردها جلسة وتعرف أيضا بالقعدة، أما في مصر فتعرف بالخلو. وهي نوع من الكراء أي وضع اليد لمجرد الإنتفاع مقابل مبلغ سنوي متفق عليه يدفعه المستأجر لمتولي الوقف، ويمكن تعريفها أيضا بأنها كراء العقار لمدة محددة مع إمكانية تجديده عند انقضاء مدة الكراء، ويمكن أن تورث الجلسة لصاحبها مادام مادام يدفع أجر المثل. كما يجوز لصاحب الجلسة دفعها لشخص أخر بموافقة الناظر، بشرط أن يدفع الثاني أجر المثل، ويبدو أن هذا النوع من الكراء كان أكثر شيوعًا في الأملاك التجارية بحيث وجدناها في الحوانيت والبحاير دون غيرها من العقارات الأخرى. **أنظر:** قدري باشا، مرجع سابق، ص.154.

[8]– أ.و.ج، م.ش، ع 149/148، و55.

[9]– أ.و.ج، م.ش، ع 1/4، و28.

أسباع وثلاثة أرباع السبع[1]، أما باقي الحانوتين فقد أشارت إليها الوقفية بعبارة "حظه من حانوتين" دون تحديد نصيبه بدقة[2].

ومنه فإن الوثائق لم تحدد مساحة الحوانيت بل أشارت فقط إلى باستعمال حانوت كاملة أو أجزاء منها، أو جلسة حانوت. لذا نستدل في وصفها بما ورد في بعض المصادر منها روزي (Rozet) الذي وصف حوانيت التجار بأنها جد متواضعة ولاتختلف عن كل الحوانيت التي شاهدها في البلدان التي زارها، فهي عبارة عن ثقوب في الجدران يصل عمقها حوالي مترين أما عرضها فلا يتعدى مترًا واحدًا، وقد استثنى من هذا الوصف حوانيت الحلاقة، المتميزة بكثرة عددها واتساع مساحتها حيث قدّر طولها من أربعة إلى خمسة أمتار، أما عرضها فيصل إلى مترين، وحيطانها مزخرفة بالرسومات والألواح التي تجسد المعارك البحرية، كما إحتوت على مقاعد خشيبية يستعملها المترددين عليها سواءً لغرض الحلاقة أو لغرض قضاء الوقت وسماع الأخبار[3].

كانت بعض الحوانيت تابعة للدور والعلويات، وتقع عادة في أسفلها أو بجانبها، ففي وقفية مصطفى الإنكشاري بن محمود نجد أنه أنشأ حانوتين من داره الواقعة بحومة سيدي محمد الشريف[4]، وملك باكير أغا دار مع حانوتها قرب باب الجزيرة[5]، غير أنه في إحدى وثمانين وقفية ورد ذكر الحوانيت متفرقة مثل بابا صالح منزول أغا الذي حَبّس حانوتًا مجاورة لدار الإنكشارية أوسطى موسى[6]. فهل كانت مثل هذه الحوانيت غير ملحقة بالمنازل والعلويات؟ أم أن الواقفين حَبّسوا فقط الحوانيت؟ مما جعل الموثقين لا يولون اهتمامًا لذكر العقارات الأخرى غير المُحبّسة؟.

وقد أدت الحوانيت دورًا هامًا في حياة السكان فهي محل للتاجر، وورشة للصانع، وهو ما أظهرته عقود مدونتنا حيث أطلعتنا تسع عشرة وقفية على طبيعة الأنشطة الممارسة بالحوانيت

[1]- A.O.M, 1MI, B20, Z40.
[2]- Ibidem.
[3]- Rozet, Op.cit, p.62.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 149/148، و41.
[5]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 14، س81.
[6]– أ.و.ج، ب، ع 33، س412/314.

التي امتلكها الجيش بحيث نجد اثنين منها معدة لبيع العطور[1]، وواحدة لبيع التين واللّبن[2] وأخرى مخصصة لبيع السبساجية[3]؛ أي صانع الغليون[4].

وخُصّصت حوانيت أخرى لممارسة أنشطة حرفية وصنائع أخرى، بحيث كان حانوت يحيى أغا الصبايجية مُعدًا لصنع العطور[5]، وحانوت مصطفى أغا الصبايجية معدًا للحلاقة أو الحفافة، كما وردت في وثائق الشرعية[6]. ويبدو واضحًا أن أغوات الصبايجية امتلكوا الحوانيت فقط، أما استغلالها فكان عن طريق كرائها لأشخاص آخرين لم تذكرهم الوثائق، ويعود هذا الافتراض إلى أهمية منصب أغا الصبايجية والمهام الموكلة لمن يتولاه، فأغلب أوقاتهم كانت مخصصة للعمل العسكري وتنظيم فرقة الفرسان التي يشرفون عليها، وهذا ما لاحظناه أيضًا أثناء تدوين عقود هذه الفئة بالمحكمة الشرعية، ففي غالب الأحيان كانت العملية تتم عن طريق توكيل من يقوم مقامهم في ذلك.

كما سجلنا أربع حوانيت[7]، توحي بأن مُلاكها كانوا يتولون بأنفسهم ممارسة الصنعة أو الحرفة خاصة وأن اثنين منهم كانوا حفافين، وهم إبراهيم الإنكشاري الحفاف بن حمزة، وأحمد الإنكشاري الحفاف. أما المالك الثالث فكان متقاعد في الجيش، الأمر الذي يمكنه من ممارسة أعمال أخرى. كما ورد في وقفية اسحاق يولداش تفاصيل هامة عن الصنعة الممارسة بجلسة الحانوت التي حَبّسها سنة 1192هـ/1778م، وورد في نفس العقد أنه بعد سبع سنوات من تأسيسه للوقف غير الصنعة الممارسة بالجلسة فأصبحت مخصصة للحلاقة، كما جهز الجلسة بأدوات يحتاجها الحلاق منها مَحبسين نحاس واليان واحد كبير، وبقراج واحد مصنوع من مادة النحاس، وأربعة مقاس وحجرتين صغيرتين مع برمة نحاس لاستعمالها في تسخين الماء، إضافة إلى أربعين سكينًا مع صندوق صغير وقد ألحق كل هذه اللوازم بالحُبُس[8].

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 145، ع 1/26، و42.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 86/85/84، و42.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 37، و33.

[4]– سمى بائعه السبساجي **أنظر**: غطاس، **الحرف**...، مرجع سابق، ص.392.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 68، و29.

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع 145، و47.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع 147/146، و82. ع 51، و49، ع 39، و63.

[8]– أ.و.ج، م.ش، ع 49، و46.

ووجدنا أربع حوانيت مخصصة لصنعة المقفولجية[1]؛ أي الأحذية، هذه الصنعة التي هيمن عليها العنصر التركي خاصة الجيش كما سبقت الإشارة له في الفصل الثاني من هذه الدراسة. ومن الحرف الأخرى التي تمّ مزاولتها بالحوانيت التي امتلكها الجيش نجد حانوت محمد الانكشاري المعد للخياطة[2]، وحانوت إبراهيم بلكباشي[3] المعد لصنعة القصدير[4]، وحانوت علي بلكباشي[5] المخصصة لصنعة البرادع[6]. أما حانوت محمد الإنكشاري القنداقجي بن سليمان، فقد كانت مهيئة لحرفة المالك[7]. كما حضرت حرفة الحرارة بحالة واحدة حيث كانت تمارس في حانوت محمد خوجة وكيل أوقاف الحرمين الشريفين والذي أوجاقه 183[8]، ومما يلاحظ هنا التطابق والتناسق بين الأنشطة المزاولة في حوانيت الجيش من جهة، والحرف التي تعاطاها الجيش من جهة أخرى.

وتمركزت حوانيت الجيش الإنكشاري في نقاط مختلفة من داخل أسوار المدينة، غير أن أهم ما ميز هذا التوزع هو التواجد المكثف بالجزء السفلي المحاذي للبحر[9]، فهذا الجزء تحيط به الأبواب الرئيسية الثلاث للمدينة وهي، باب عزون وباب الوادي وباب الجزيرة وبداخلها تمركزت وتجمعت كل الأجهزة الحيوية بالمدينة من الناحية السياسية والإدارية والعسكرية، فنجد دار الإمارة وبالقرب منها تقع دار السكة ومؤسسة بيت المال، ومقر البلكباشية أو المكان المخصص للضباط الساميين، ونجد أيضا الترسانة أين يتم تصنيع وإصلاح السفن، ومن الناحية الدينية

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 94، 95، وأيضًا و82، ع 86/85/84، و69.

- A.O.M, MI, B20, Z41.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 57، و34.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/19، و14.

[4]– يسمى ممارسها بالقزادري أي صانع المواد والأواني من مادة القصدير وقد جاء ذكر هذه الحرفة في مخطوط قانون الأسواق عندما وقع الخلاف سنة 1167هـ/1753م بين القزادرية والصفارين أي صانعو الأواني النحاسية. وتم الصلح بين الطرفين، بأن يختص القزادرية بعملية الترقيع الصغيرة التي تستعمل فيها ثلاثة أو أربعة مسامير، في حين يختص الصفارون بإصلاح الرقع الكبيرة، وتم الإتفاق أيضا على أن المحل الموجود بباب الجزيرة هو من نصيب القزادرية كما يمكنهم ممارسة نشاطهم في القرى. **أنظر:** الشويهد، مصدر سابق، ص.83.

[5]- A.O.M, 1MI, B53, Z124.

[6]– البرادعي هو صانع البرادع وبائعها، والبردعة هي الحلس الذي يوضع تحت الرحل وخصّ بعضهم به الحمار...**أنظر:**

– أبو الفضل محمد ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد8، دار صادر، بيروت، دت، ص.8.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/19 و14.

[8]– أ.و.ج، م.ش، ع 135/134، و36.

[9]– عن تمركز الحوانيت المحبسة من قبل الجيش الإنكشاري **أنظر:** ملحق رقم 13، ص.504.

- A.O.M, MI, B20, Z41.

والثقافية فقد كان الجزء السفلى مقرًا للمساجد الأساسية بالمدينة ومركزاً للجهاز القضائي. وفي هذا الجزء أيضًا يوجد المركز الاقتصادي الهام بالمدينة ممثلا في الأسواق أهمها البادستان. وهي ظاهرة عرفتها مدن عربية أخرى مثل فاس وتونس والقاهرة ودمشق وحلب، غير أن الجزائر انفردت عن غيرها بخاصية تمثلت في تجمع الأجهزة المختلفة بالجزء السفلي أو الوطى، ففي دمشق والقاهرة مثلاً كان الجهاز العسكري والسياسي متمركزين بالقلعة الواقعة خارج المدينة[1].

بلغ عدد أسواق مدينة الجزائر أربعين سوقًا حسب دراسة أندري ريمون (André Raymond)[2]. أما الباحث تال شوفال (Tal Shuval) فقد قدر عددها بأربعة وخمسين سوقًا[3]، وهي بذلك تفوق أسواق دمشق البالغ عددها خمسة وأربعين سوقًا، وأيضًا أسواق مدينة بغداد التي كان عددها اثنين وخمسين سوقًا[4]. وقد خضعت أسواق مدينة الجزائر إلى تنظيمًا محكمًا رُعي فيه مبدأ التخصص إلى حد كبير مثلما تظهره أسماء الأسواق كسوق الخياطين المُختص في الخياطة وسوق البابوجية المُختص في صناعة الأحذية، غير أن مبدأ التخصص لم يطبق بشكل صارم بحيث وُجدت حوانيت في أسواق لا تمارس نفس النشاط، فمثلا رغم وجود سوق خاص بالمنسوجات الحريرية المعروف بسوق الحرارين، إلا أن هذا لم يمنع من وجود حوانيت للحرارين في مناطق أخرى من المنطقة السفلى للمدينة مثل كجاوة وحول باب الوادي وفي فندق الزيت[5].

وبخصوص تسييرها فقد خضعت لتنظيمًا محكمًا بأمر من السلطة الحاكمة وتحت إشراف أمناء الحرف سواءً فيما يخص حراسة الأسواق أو في قيمة الضرائب التي يدفعها الصُناع حسب مهنهم، أو فيما يتعلق بتحديد أسعار مختلف المواد والسلع المعروضة[6].

وبالنسبة لحوانيت الجيش في منطقة الأسواق، فقد أفرزت مدونتنا ثمانية وعشرون حانوتًا موزعة على تسعة وعشرون سوقاً كانت أربعة منها بالبادستان الذي أعد في بادئ الأمر لبيع

---

[1]-André Raymond, « **Le centre d'Alger en 1830** », Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n° 31, Septembre 1981, p p. 73-74.

[2]-Raymond**, Grandes villes**…, Op.cit, p.248.

[3]- Shuval, Op.cit, pp. 239-242.

[4]- Raymond**, Grandes villes**…, Op.cit, p.248.

[5]– غطاس، **الحرف...**، مرجع سابق، ص ص.204– 205.

- Shuval, Op.cit, pp181-182.

[6]– للمزيد عن تنظيم الأسواق **أنظر:** – ابن الشويهد، مصدر سابق.

الغنائم والأسرى وبعد أن ضعف النشاط البحري أصبح يختص في بيع وصناعة مختلف أنواع الأنسجة والأقمشة[1]، مثلما بينته دراسة الأستاذة عائشة غطاس التي لاحظت كثرة تمركز حوانيت الخياطين بالبادستان منذ القرن السابع عشر إضافة إلى احتوائه على نشاطات أخرى قريبة من صنعة الخياطة كالقزازة[2].

كما امتلك الجيش ثلاث حوانيت بسوق الفرارية[3]، ومثلها بسوق الصفارين، وحانوتين في كل من سوق الشُبارلية[4]، وسوق الحوت، وحانوتاً واحدة في كل من سوق اللوح وسوق البابوجية، والسوق الكبير، وسوق البشماقجية، وسوق التماقين، وسوق الخضارين، وسوق النحاس، وسوق السمن، وسوق الخياطين، وسوق السراجين، وسوق الجمعة الواقع ناحية باب الوادي، إضافة إلى حانوت أخرى قرب سوق الصّاغة، وآخر قرب سوق الدخان الذي تغير اسمه إلى السوق الجديد بعد تجديده من طرف الداي علي باشا نقسيس (1754–1766) [5].

وإنه لمن الأهمية بمكان الإشارة إلى قرب المسافة بين بعض الأسواق المذكورة، إضافة إلى قربها من معالم أخرى بعضها ورد في عينتنا والبعض الآخر مذكور في عقود أخرى، فسوق البابوجية كان قريبا من دار الإمارة، وسوق الفرارية يقع بالقرب من سوق الصاغة، الذي كان ملاصقًا للجامع الأعظم أين تجمعت الأسواق الأساسية. وقد وجدنا تمركز هام لحوانيت الجيش بالجامع الأعظم أو بالقرب منه في الحومة المعروفة بحومة الدوامس حيث بلغ عددها أربعة حوانيت منها: واحدة كانت قريبة من الجامع ومقابلة لباب الجنينة مقر إقامة الحُكام[6]؛ أي بدار الإمارة التي امتلكوا بالقرب منها ثلاثة حوانيت[7]، وبالقرب من دار الإمارة نجد أيضا مؤسسة بيت المال التي كان يقع بالقرب منها حانوت صاري مصطفى آغا في حين كان يتواجد حانوت مصطفى أغا الصبايحية بالقرب من دكان أغا الصبايحية المقابل لدار السكة مقر ضرب العملة. كما امتلك إنكشاري آخر حانوتًا قرب دار القاضي.

---

[1]– ابن الشويهد، مصدر سابق، ص.39.

[2]– غطاس، **الحرف...**، مرجع سابق، ص ص.213– 214.

[3]– يقع في قلب منطقة الأسواق بالقرب من سوق الصّاغة، ويختص بصناعة المفاتيح والأقفال.

[4]- أ.و.ج، م.ش، ع 1/22، و15، ع 94، و47، ع 41/،2 و3، ع 82، و33، ع 1/10، و19، ع 1/4، و26.
- A.O.M. 1MI, B, Z85, B20, Z41. B55, Z132.

[5]– و.م.و.ح،ح، مج 3205، م2، و49.

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع 57، و18. ع 148/146، و82، ع 2/48، و4. ع 100/99، و67.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع 135/134، و36، ع 94، و46، ع 60، و7.

وتمركزت حوانيت أخرى للجيش بالحومات والأحياء الواقعة في نواة المنطقة السفلى أو القريبة منها؛ إذ وجدنا حانوتين بحومة الخندق القريبة من سوق الخياطين[1]، وحانوتين بحومة كجاوة. التي شهدت تمركز هامًا لحوانيت العطارين اليهود[2]. وحانوتين آخرين قرب تبارن ابن الأغا القريبة من كوشة الجيجلية، إضافة إلى امتلاكهم حانوتًا واحدة في كل من حومة كوشة علي، وقرب جامع علي بتشين، وبالسبع لويات وزنقة الحاشية القريبة من سوق السمن وسوق العطارين[3]. إضافة إلى حانوت بحومة الكبابطية الواقعة ناحية باب عزون، وأخرى تقع قرب حوانيت الزقاقنة التي حدّدت إحدى الوثائق موقعها بدقة، حيث ورد ذكرها كما يلي، "حانوت أشجي ناصف قرب حوانيت الزقاقنة وبمقربة من سوق السمن ومسامية للحرارين"[4].

ولم يقتصر تمركز حوانيت الجيش في الأسواق الأساسية والحومات القريبة منها فحسب بل شمل السويقات[5] أيضا وتوزعت على أربعة حوانيت في سويقة عمور، وثلاثة حوانيت في سويقة باب الوادي. وامتلكت عناصر أخرى من الجيش حوانيت بالرحبات[6] حيث بلغ عدد ملكياتهم بها ثلاث حوانيت اثنين بالرحبة القديمة[7]، وواحدة برحبة التبن الواقعة خارج باب عزون، في حين اختارت عناصر أخرى الامتلاك بالقرب من الثكنات العسكرية؛ إذ وجدنا أربعة حوانيت ثلاثة قرب ثكنة أوسطى موسى وواحدة قرب دار الإنكشارية القديمة.

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 38، و10.

[2]– غطاس، **الحرف**...، مرجع سابق، ص.212.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 76، و33.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 58، و36، ع 94، و32، ع 59 ع 1/4، و68.

[5]– مفردها سويقة وهي تصغير لكلمة سوق حيث كانت عبارة عن أسواق صغيرة وقليلة العدد، وغير متخصصة في نشاط حرفي معين، بل كانت تمارس بها نشاطات متنوعة بهدف تلبية الحاجيات الأساسية للمقيمين بها أو بالقرب منها. **أنظر:**

– Raymond, et Wiet, **Les marchés….**, Op.cit, p.28.

- غطاس، **الحرف**...، مرجع سابق، ص.211.

[6]– مفردها رحبة وهي ساحات عامة مكشوفة مخصصة لنشاطات معينة وقد خضعت لتسير محكم تحت إشراف قائد الرحبة بمساعدة أعوان آخرين وهم الخوجة المكلف بتحصيل الضرائب على ما يدخل إلى المدينة من حبوب، ومن مهامه أيضا إغلاق أبواب السوق بعد صلاة العصر وإيداع مفاتيحه بدار الإمارة، ويعمل تحت أوامر الخوجة كل من وكيل الحرج، وصايجي أي العداد، وموظفين آخرين مكلفين بالمكاييل، ومن الرحباب نذكر رحبة الزرع ورحبة الفحم... **أنظر:**

- Doveulx, **Tachrifat**…, Op.cit, p. 29.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع 61، و15.

- A.O.M, 1MI, B 48, Z 109.

إستقطبت المناطق الواقعة بالقرب من أبواب المدينة اهتمام الجيش نظرًا لأهميتها التجارية على وجه الخصوص. وقد بلغ عدد حوانيتهم في هذه المناطق إحدى عشر حانوتًا، ويأتي في المرتبة الأولى باب عزون الذي كانت تدخل منه مختلف السلع والمنتوجات المحلية، وامتلك به الجيش ستة حوانيت ثلاثة منها بالقرب من الباب وثلاثة أخرى تقع خارجه[1]، تليها باب الجزيرة[2] والمنطقة القريبة منها بأربع حوانيت، حيث تمركز اثنين منها قرب باب الجزيرة، وواحد قرب القهوة الصغيرة المحاذية للبحر. أما الآخر فكان ملاصقاً للجامع الجديد[3]، مع حانوت واحدة بالقرب من باب الوادي[4].

ويبدو أن المناطق الواقعة بالجزء العلوي؛ أي الجبل لم تستقطب بكثرة اهتمام الجيش لامتلاك محلات تجارية بها، وقد أن ذلك راجع لقلة مدخولها، حيث امتلكوا ثلاثة حوانيت بحومة سيدي محمد الشريف وحانوتين قرب ضريح سيدي أحمد بن علي، ومثلها قرب حوانيت جلابي، وحانوت واحدة واقعة أعلى الحمامات، وأخر قرب ضريح سيدي بوقدور[5]. وإضافة إلى هذه الحالات المعروفة أماكنها وجدنا أربعة عشر حانوتا لم تذكر الوثائق موقعها مما حال دون تصنيفها[6].

ويبدو أن الحوانيت الواقعة بالجزء السفلي للمدينة تمثل مصدر ثروة لأصحابها، ويعود ذلك لاعتبارين أساسيين، يتمثل الأول في وجود حوانيت الجيش في منطقة الأسواق وأجهزة السلطة مما جعل منها منطقة آهلة بالسكان مقارنة بتلك المتواجدة في المنطقة العليا ، وهو ما أدى إلى كثرة الطلب عما كان يُعرض فيها من مختلف السلع. أما الاعتبار الثاني فيتمثل في أهمية الأنشطة المُمارسة بها مثل الحلاقة والخياطة والبابوجية.

---

[1]- A.O.M, 1MI, B41, Z87

[2]– يعود التمركز أمام هذا الباب لأهميته التجارية وكونه مركزًا لنشاط التجارة فمنه تدخل الغنائم والبضائع والسلع المستوردة. كما ملك الجيش حانوتًا واحدة بالقرب من باب الوادي الأقل أهمية من الناحية التجارية.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 38، و31. ع152/151، و34. ب.ب.م، ع 14، س 81.

- A.O.M, 1MI, B 24.

[4]– أ.و.ج، م.، ع 100/99، و23.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 61، و21، ع 1/13، و56. ع 68، و29.

– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 61، س 98.

[6]– **أنظر** مثلاً: أ.و.ج، م.ش، ع 133/132، و22. ع 76، و120.

3-1-2 العلويات وأنصافها:

امتلك الجيش الإنكشاري ثمانية وثمانون علويًا[1]، أي ما يعادل 12.64% من مجموع الأملاك الموقوفة، وتعود البدايات الأولى لامتلاك الجيش لهذا النوع من العقارات إلى ما قبل سنة 1044هـ/1634م. حيث حَبّس الزوجين مراد أغا بن عبد الله وأم الحسين بنت موسى دارًا وعلويًا يقعان بزنقة تبارن الأغا ناحية باب عزون[2].

كانت أغلب العلويات كاملة ماعدا في أربعة عبارة عن أجزاء من علويات[3]، وقد وردت إشارات توحي بأن علويات عديدة كانت تابعة للدور، والحوانيت والإسطبلات كوقفية عثمان بلكباشي المشتملة على دار وعلوها قرب القصبة[4]، وأيضا علي منزول أغا بن كال بن محمد الذي حَبّس سنة 1138هـ/1725 ثلاث عقارات اشتملت على فرن وعلوي فوقه ومخزن[5]، كما وصفت عقود أخرى مكونات العلوي من الداخل؛ إذ حَبّس محمد الانكشاري بن مصطفى أغا علوي يشتمل على ثلاث غرف[6]. ومنه فالعلويات يمكن استخدامها للسكن، أو لتخزين المواد التي تحتاجها العقارات التجارية كالحوانيت والكوشات.

ومن حيث توزعها فقد كانت كلها واقعة داخل أسوار المدينة ماعدا علوي واحد يقع خارج باب عزون[7]. وبداخل أسوار المدينة نجد أنها شملت عدة مناطق من أسواق وسويقات وأبواب وحومات وزنيقات القسمين السفلي والعلوي لمدينة الجزائر وهو ما يوضحه الجدول التالي:

عدد العلويات وموقعها داخل أسوار مدينة الجزائر

موقع العلويات	عددها
زنقة البوزة	5
أعلى جامع القايد صفر	3
حومة كوشة علي سند الجبل	3
ناحية باب عزون	3
حومة بئر الجباح[1]	4

[1]– هو بناء يقع فوق دار أو حانوت أو مخزن ويمكن استعماله لأغراض سكنية أو تجارية.

[2]-A.O.M,1 MI, B20, Z 40.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 139/138، و47. 1/10، و47. ع 81/80، و52.

[4]- A.O.M,1 MI, B 53, Z 122.

[5]- A.O.M, 1MI, B 29, Z 59.

[6]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س 98.

[7]– أ.و.ج، ع 1/9، و12.

سوق الجمعة	4
قرب القصبة الجديدة	3
قرب سيدي رمضان	3
البرادعية	2
حومة سباط العرص	2
قرب ضريح سيدي أحمد بن علي	2
حومة سويقة عمور	2
حومة جامع البلاط[2]	2
أعلى جامع علي بتشين	2
قرب باب الوادي	2
سوق الشماعين	2
قرب دار الإنكشارية القديمة	2
زنقة تبارن ابن الأغا	1
قرب ضريح سيدي والي داده	1
قرب باب البحر	1
حومة كوشة المسيد أعلا الجامع المعلق	1
أعلى حمام القايد موسى	1
قرب حمام المالح	1
أعلى عين عبد الله العلج	1
قرب ضريح سيدي محمد الشريف	1
أعلا الحمامات قرب كوشة سيدي يوسف	1
قرب ضريح سيدي مصباح	1
بباب السوق	1
قرب جامع الدباسين بسوق الحرارين	1
حومة كوشة النصارى القريبة من الجامع الجديد	1
زنقة الجير	1

[1]– وردت في ثلاث حالات الحومة بئر الجباح وفي حالة أخرى بقرب عين ببئر الجباح ونظرًا لوقوعهما في نفس المنطقة قمنا بتصنيفها في حومة بئر الجباح. **أنظر:**

– أ.و.ج، م.ش، ع 33، و54. ع 137/136.

[2]– جاءت في وثيقة بحومة جامع البلاط، وفي وثيقة أخرى حوانيت جامع البلاط... **أنظر:**

– أ.و.ج، م.ش، ع 35، و23.

- A.O.M, 1MI, B 53, Z 123.

قرب شاه حسين	1
كجاوة	1
حمام المعبدي	1
أعلى باب الجديد	1
حوانيت زيان	1
سوق السراجين	1
أعلى الجامع الجديد	1
قرب ضريح سيديد المرايشي	1
سوق البشماقجية	1
حومة بئر الرمانة	1
قرب البادستان	1
أعلى حوانيت جلابي	1
حومة البطحا داخل الجزائر	1
سوق الخضارين	1
بقاع السور قرب زاوية أبي التقا ناحية باب عزون	1
زنقة الدوامس	1
سوق الكتان	1
غير مذكورة	11

يُظهر الجدول أن علويات الجيش الإنكشاري كانت منتشرة في مختلف الأنحاء الواقعة داخل أسوار مدينة الجزائر؛ إذ كان لهم علويات في عشرة أسواق أهمها سوق الجمعة بأربع علويات وسوق الشماعين بعلويين. وعلويين بسويقة عمور. أما على مستوى أبواب المدينة فوجدنا لهم ثلاث علويات قرب باب عزون واثنين بباب الوادي وعلوي واحد في كل من باب البحر وأعلى باب الجديد[1].

ويبقى أهم تمركز لعلويات الجيش مسجل على مستوى حومات وزنيقات المنطقتين السفلى والعليا من المدينة أهمها زنقة البوزة بخمس علويات، وحومة بئر الجباح بأربع علويات، وثلاثة بالقرب من جامع القايد صفر الواقع بالمنطقة العليا[2].

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/28، و49. ع1/62، و50. ع 139/138، و47. ع 1/9، و4 . ع 89، و86. ع 55، و33.
– أ.و.ج، ب.ب.م، ع16، س98.
- A.O.M, 1MI, B59, Z152. B53, Z122.

[2]– **أنظر** على سبيل المثال: أ.و.ج، م.ش، ع 2، و63. ع 141، و22. ع 150، و6.

وأهم ما يمكن ملاحظته هو الانتشار المتقارب لعلويات الجيش في المنطقتين السفلى والعليا، كما أن امتلاكهم بالمنطقة العليا لم يشمل حومة أو مكان معين بل نجد لهم أملاك في مناطق مختلفة من هذا الجزء كحومة كوشة علي بسند الجبل، وحومة جامع صفر، وحومة سباط العرص، وحومة حمام المالح، وحومة جامع البلاط، وحومة بئر الرمانة، وأعلى عين عبد الله العلج، وقرب القصبة الجديدة وحوانيت زيان، وأعلى حوانيت جلابي، وبأعلى حمام القايد موسى، وقرب شاه حسين، كما تمركزت أخرى بالقرب من الأضرحة الموجودة بالجزء العلوي كضريح سيدي أحمد بن علي وضريح سيدي مصباح، وبالقرب من ضريح سيدي والي داده وضريح سيدي محمد الشريف الزهار، وضريح سيدي المرايشي[1]. مع وجود إحدى عشرة حالة لم تشر إلى أماكن العلويات.

ومنه يمكن القول إنه رغم تعدد الأسباب التي قد تجعل الجيش يميل إلى الامتلاك بالجزء العلوي، وفي مقدمتها العامل المادي المتمثل في انخفاض قيمة أسعار العلويات في هذا الجزء مقارنة بمثيلتها في الجزء السفلي، إلا أن انتشارهم في حد ذاته يُبرز مدى اندماج فئة الجيش في مجتمع مدينة الجزائر، وهذا من خلال احتكاكهم بسكان منطقة شاع تصنيفها بكونها مقرًا للعنصر المحلي وأصحاب الحرف.

4-1-2 الغرف والبيوت:

تُعتبر الغرف والبيوت جزءًا من مكونات المنزل أو الدار كما تذكرها الوثائق الشرعية، وقد بلغ عدد أملاك الجيش من البيوت والغرف ستة وأربعون عقارًا منها سبعة وعشرون غرفة، وتسعة عشرة بيتًا. أما عن أماكن تمركزها فقد وجدنا سبعة عشر بفندق المحتسب، واثنين داخل فندق زاوية تحطون[2]. في حين كانت باقي الغرف والبيوت مقتطعة من العلويات والديار الواقعة في مختلف أنحاء المدينة مثل بيت علي الشريف أغا الصبايحية بن مصطفى التي استخرجها من داره الواقعة بمسيد الدالية[3]، وأيضا بيت إبراهيم منزول أغا في أسفل دار الإنكشارية القديمة[4].

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، 2/13، و2.ع 2/27، و88. ع 100/99، و11. ب.ب.م، ع16، س 98.
- A.O.M, 1MI, B53, Z123.

[2]– سنتعرض بالتفصيل للفنادق في الفصل الخامس من هذه الدراسة.

[3]- A.O.M, B52, Z.116.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 141، و68.

وتواجدت بيوت وغرف أخرى على مستوى حومات المدينة، في حومة سيدي رمضان، وحومة كجاوة، وحومة عين عبد الله العلج، وكوشة بن ساكوا، وزنقة البوزة[1]، وأخرى تمركزت بسوق القنداقجية[2]، في حين تواجدت بعضها قرب أبواب المدينة بباب عزون[3]، وأسفل باب الجديد[4]، مع تسجيل ثلاث وقفيات لم تذكر مكان تواجد الملك[5]، واكتفت وثيقة أخرى بذكر غرفتين تقعان داخل الجزائر دون تحديد الموقع بدقة[6].

وإنه لمن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن امتلاك الجيش للغرف والبيوت كان أكثر شيوعًا خلال القرن السابع عشر حيث ورد لهم أربعة وعشرون ملكًا، ثم سبعة عشر ملكًا خلال القرن الثامن عشر، لينخفض العدد إلى خمسة أملاك خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر.

وعن مُلاك الغرف والبيوت فقد كانوا من رتب عسكرية مختلفة كالمتقاعدين والياياشية وأغوات الصبايحية واليولداش والأودياشية والإنكشاريين غير مذكورة رتبهم العسكرية، ورغم هذا التعدد فقد كان الأغوات والبلكباشية من أكثر الرتب المالكة للغرف والبيوت بالفنادق.

5-1-2 الإسطبلات:

الإسطبلات هي الأماكن المخصصة لوضع الحيوانات من الدواجن والأحصنة والأبقار والأغنام والدّواب، والجدير بالذكر هنا أنّ كل الحالات التي رصدناها تذكر فقط نوع المُلك أي "إسطبل" دون أية الإشارة إلى أنواع الحيوانات الموضوعة فيه. كما أنّ امتلاك الجيش للإسطبلات يجعلنا نتساءل عن استغلالهم لها استغلالاً مباشرًا، أم أنّهم قاموا بامتلاكها من أجل كرائها لفئات أخرى تحتاج إليها لوضع دوابها خاصة للتجار القادمين من دواخل الآيالة لبيع منتوجاتهم بالمدينة.

امتلك الجيش الإنكشاري اثنان وثلاثين إسطبلاً، أربعة عشرة منها خلال القرن السابع عشر، وستة عشر خلال القرن الثامن عشر، واثنين فقط خلال الربع الأوّل من القرن التاسع

---

[1]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س 98. م.ش، ع 63، و22. ع 136/2–137، و60، مك ع 135/134، و73. ع 68، و35.

[2]- A.O.M, 1MI, B55, Z 132.

[3]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 22، س 130.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 73/72، و2.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 136/2–137، ع 76 و35 مك ع 82، و11. ب.ب.م، ع16، س 98.

– A.O.M,1MI, B 59, Z 150.

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع 76، و70.

عشر. ويتبين من خلال الصيغة التي وردت في الوثائق أن الإسطبلات كانت تابعة للدور والعلويات، وفي هذا السياق نذكر محمد أغا ابن محمد الذي حَبّس داره والإسطبل المستخرج منها الواقعين أسفل جامع القايد صفر[1]، وحسين بلكباشي الذي حَبّس علوي مع إسطبل في أسفله يقعان قرب سوق البرادعية[2]، كما وردت وقفيات أخرى لم يذكر فيها إن كانت الإسطبلات التي امتلكها الجيش تابعة للدور والعلويات أم أنها كانت مستقلة عنها، غير أننا نرجح أنها كانت مُلحقة بها بدليل عدم ورود أية وقفية جاء فيها تحبيس الإسطبلات فقط، فقد حَبّس مصطفى يولداش بن محمود التركي علوي وإسطبل يقعان قرب ضريح سيدي مصباح[3]، وحبّس الحاج أحمد بلكباشي بن والي دارًا وإسطبل بالقرب من حمام السبوعة[4].

وبخصوص توزعها فقد شملت أماكن مختلفة من داخل أسوار المدينة، حيث كانت لهم خمسة إسطبلات على مستوى الأسواق منها اثنين بسوق الجمعة، وواحد بسوق البرادعية، ومثلها بباب السوق، وأخرى قرب المارستان[5]، كما امتلكوا اسطبلين بسويقة عمور، وواحد أسفل حوانيت جلابي[6].

وعلى مستوى الحومات، فقد أوقف الجيش ستة إسطبلات منها، اثنين بحومة سيدي محمد الشريف، في حين تواجدت أربعة في كل من كوشة بن ساكو القريبة من حومة الجامع المغلق، وحومة تبارن ابن الأغا، وحومة سيدي رمضان، وحومة القصبة[7]. هذا وقد انتشرت ثمان إسطبلات أخرى للجيش في أنحاء أخرى من المدينة حملت أسماء المعالم الدينية وبعض المرافق العامة الموجودة بها[8]. منها إسطبلين يقعان قرب ضريح سيدي أحمد بن علي، وواحد قرب

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع102/101، و92.

[2]- A.O.M, 1MI, B 5, Z 9.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 39، و50.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 62، و52.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 133/2–134، و51. ع39.ع 9، و2، و41.

- A.O.M. 1MI, B 53, Z124.

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع 35، و19.ع 62، و50. ع 76/2– 77، و66.

[7]– أ.و.ج، م.ش،ع 27/2، و62، و23.ع 122، و24. ع 146/147، و15. ع60، و35.

– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س 98.

[8]– يمكن تصنيف الأماكن الواقعة ضمن هذه المعالم ضمن الحومات، بدليل أن الوثائق الشرعية تذكر كلمة حومة وأحيانًا تغفل عن ذكرها بالنسبة لنفس المكان فتكتفي بذكر الحمام أو الضريح المتواجدة بقربه، مثل حمام السبوعة الذي يرد أحيانًا بقرب حمام السبوعة، وأحيانًا أخرى بحومة حمام السبوعة، والأمر ذاته ينطبق على بقية الحالات السبعة التي ذكرناها.

ضريح سيدي والي داده، وآخر قرب ضريح سيدي مصباح، مع إسطبلين آخرين الأوّل يقع أعلى جامع علي بتشين، والثاني أسفل جامع القايد صفر. كما كان للجيش حضور بإسطبل واحد قرب حمام السبوعة، وأعلى عيني عبد الله العلج، وقرب حمام المعبدي[1].

وفيما يخص المناطق الواقعة بالقرب من أبواب المدينة أو خارجها، فقد امتلك بها الجيش أربع إسطبلات، اثنين بأعلى باب الجديد، وواحد ناحية باب عزون، بينما يقع الآخر بباب الوادي[2]. كما وردت خَمسة إسطبلات لم تحدد الوثائق أماكن تواجدها[3].

وبناءًا على أسماء ومواقع المناطق التي انتشر فيها هذا النوع من الأملاك، يتبين أنها لم تقتصر فقط على المنطقة السفلى، بل شملت المنطقة العليا أي الجبل والتي كانت مقرًا لإقامة العنصر المحلي على وجه الخصوص كما سبقت الإشارة إليه.

2-1-6 المخازن:

بلغ عدد المخازن[4] المُحبّسة من طرف الجيش الإنكشاري إحدى وعشرون مخزنًا، أغلبها تقع في الطابق السفلي لعقارات أخرى[5]، وتابعة أو مقتطعة من الدور أو العلويات أو الحوانيت، كما دلّت عليه الوثائق الشرعية. فقد حَبّس السيد علي أغا داره الواقعة أسفل كوشة إسكندر مع مخزنين مستخرجين منها[6]، وحَبّس يوسف الإنكشاري نصف علوي وحانوتين ومخزن في أسفلهما[7]، كما حَبّس أوسط حسين منزول أغا حانوت مع مخزن أسفلها حومة السبع لويات[8].

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/127– 128، و42. ع 62، و52. ع 2/136–137، و60.

– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س 98.

[2]– أ.و.ج، م.ش،ع 139/138، و47. ع 1/9 و4. ب.ب.م، ع 16، س98.

[3]– أ.و.ج، ب، ع 14، س 81.

– أ.وج، م.ش، ع 76، و120، و117. أ.و.ج، ب.م، ع 16، س 98.

[4]– مفردها مخزن، وهي بمثابة مستودعات تحفظ فيها المواد والسلع التي تحتاج إليها الحوانيت والأقران والكوشات.

[5]– عثرنا على حالتين فقط ورعت فيها المخازن غير تابعة لأملاك أخرى... **أنظر:** أ.و.ج، م.ش، ع 1/62، و2.
- A.O.M, 1MI, B 25, Z 49.

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع120/119، و81.

[7]– أ.و.ج، ب، ع 17، س 167/82.

[8]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/133–134، و41.

توزعت مخازن الجيش الإنكشاري في مختلف المناطق الواقعة داخل أسوار المدينة، حيث وجدنا خمسة مخازن على مستوى الأسواق والسويقات منها، اثنين بسويقة عمور[1]، وثلاثة بسوق الجمعة[2] كما تواجد عشرة مخازن على مستوى حومات المدينة وزنقاتها، حيث نجد مخزنين بحومة كوشة النصاري الواقعة قرب باب الجديد، ومخزنين أخرين أسفل كوشة إسكندر، ومخزن واحد في كل حومة قاع السور، وقرب مسيد ابن السلطان، وبكجاوة، وقرب عين بئر الجباح، وبزنقة البوزة، وزنقة الدوامس القريبة من الجامع الأعظم[3].

أما بالقرب من أبواب المدينة، فقد ملك الجيش أكثر من ثلاثة مخازن بباب الوادي[4]، ومخزن واحد داخل فندق زاوية تحطون ناحية باب عزون[5]، كما صادفتنا حالة واحدة أشارت إلى مخزنين يقعان داخل مدينة الجزائر دون تحديد المكان بدقة[6].

2-1-7 الدويرات والخرب:

بلغ عدد الدويرات[7] المُحَبسة من قبل الجيش الإنكشاري سبعة عشر دويرة، وتشير الوثائق إلى بعضها على أنها تابعة للدور، حيث تقع بداخلها أو بجانبها، فقد حبّس الزوجين محمد أغا بن جعفر والزهر بنت محمد أغا دارًا مع دويرة لصيقة بها بحومة البطحا[8]، وحَبّس مصطفى منزول أغا دويرة التي بداخل داره الواقعة أعلى دار الإنكشارية القديمة[9].

وتوزعت الدويرات هي الأخرى في أنحاء مختلفة من داخل أسوار المدينة في كل من حومة البطحا، وحومة الخندق، وحومة قاع السور القريبة من سبع تبارن، وقرب كوشة سيدي رمضان، وسوق الجمعة، وحومة بئر الجباح، وحومة كوشة بولعبة، وحومة تبارن ابن الأغا،

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 62، و2. ع 63، و21.

[2]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98.

- A.O.M, 1MI, B29, Z58.

[3]– أ.و.ج.م.ش، ع 2، و63. ع 136/2–137، و73.ع 49، و52.ع 120/119، و81.ع129، و2.ع 1/10 و47. ع 51 و2.

- A.O.M, 1MI, B 25, Z 49.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 1/45، و51.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 115/114 و39.

[6]– أ.و.ج، م ش، ع 76، و70.

[7]– الدويرة هي عبارة عن دار صغيرة، وتحتوي من الداخل على نفس مكونات الدار من غرف ودرج ويمكن أن تشترك الدويرة مع الدار في نفس المدخل ويمكن أن يكون لكل منهما مدخل خاص. **أنظر:**

- Missoum, Op.cit, pp. 224-225.

[8]- A.O.M, IMI, B 41, Z 89.

[9]- A.O.M, 1MI, B 40, Z 86.

وبالقرب من سور سيدي محمد الشريف الزهار، وأخرى بحمام القايد موسى أسفل بئر الجباح، وأسفل الباب الجديد، كما تواجدت أخرى بالقرب من بوكوار، وبالقرب من ضريح سيدي أحمد بن علي، مع ورود حالتين لم يُذكر فيهما مكان العقار[1].

كما سجلنا حالة واحدة كان فيها المُلك المُحّبس عبارة عن خربة[2]، وهي لإبراهيم بلكباشي الذي حَبّس دارًا مع خربة تقعان بحومة سيدي هلال[3].

2-1-8 الحمامات:

لفتت الحمامات انتباه أغلب من زار مدينة الجزائر في الفترة العثمانية، منهم روزي (Rozet) الذي لاحظ كثرة انتشارها في مختلف أنحاء المدينة[4]؛ إذ وصل عددها إلى مالا يقل على ما لا يقل عن تسعة وثلاثون حماماً[5] أربعة وعشرون منها موزعة على أماكن المنطقة السفلى قرب باب الوادي وباب عزون وبشكل خاص قرب الجامع الأعظم وكجاوة. أما المنطقة العليا فاحتوت على حوالي خمسة حمامات كحمام سيدي رمضان وحمام الشويهد[6]. وقد حملت بعض الحمامات أسماء المنطقة الموجودة فيها مثل حمام السبوعة وحمام المالح وحمام البوزة، وحملت أخرى أسماء المرافق الموجودة بقربها كالمساجد والحوانيت مثل حمام الجامع الأعظم وحمام حوانيت بن رابحة، في حين حملت أخرى أسماء أشخاص مثل حمام القائد قاسم وحمام القائد موسى[7]. وبخصوص امتلاك الجيش للحمامات لم نسجل سوى حالتين الأولى تتمثل في سدس واحد من حمام يقع قرب سيدي محمد الشريف[8]، أما الثاني فكان يقع على مقربة من

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 60، و54. ع 70، و10. ع 73/72، و2. ع 35، و28. ع 102/101، و70. ع 33، و7. ع2/27، و23.
– أ.و.ج، ب، ع 34 س 435/337. ب. م،ع 14، س 81.
- A.O.M, 1MI, B 12, Z 25.

[2]– يُطلق إسم الخربة على البناء الذي أصبح هشاً أو مهدماً وهو مصطلح مازال يستعمل إلى يومنا هذا، ويطلق على كل أنواع الممتلكات القديمة مثل المنازل وغيرها.

[3]– أ.و.ج، م ش، ع 1/5 و11.

[4]- Rozet, Op.cit, T3, p.69.

[5]– والعدد ذاته تقريبا ذكره تال شوفال حيث أحصى أربعة وثلاثين حمامًا. **أنظر:**
- Shuval, Op.cit, p.111.

[6]-Nabila Chérif Saffadji, **Les Bains d'Alger durant la période ottomane (XVI^e –XIX^e siècles)**, PU.Paris-Sarbonne, France, 2008, pp.99-228.

[7]-Ibid, pp.247/248.

[8]– أ.و.ج، م.ش، ع 141، و22 مك و41.

مسجد صفر[1]. فما هي أسباب قلة امتلاك الجيش للحمامات؟ هل يعود ذلك لغلائها. أم لإحتكارها من طرف جماعة بني ميزاب؟.

2-1-9 الأفران والمقاهي:

حَبّس الجيش عدد قليل من الأفران أو الرحى؛ أي الطاحونات التي تديرها الدواب، بحيث بلغ عددها أربعة أفران منها فرن واحد واقع بسوق الجمعة[2] لم تحدد الوثيقة مهمته[3]. هل هو معد لطحن الحبوب، أم لصناعة الجير، وقد تمركز هذا النوع بشكلاً خاص خارج منطقة باب عزون. أما الثلاثة الأخرى فهي مخصصة لطحن الحبوب[4] واحدة تقع قرب القصبة الجديدة.

وبخصوص المقاهي، فقد كانت من أهم المرافق العامة في مدينة الجزائر، حيث أحصى الضابط روزي ما يقارب ستين مقهى منتشرة في المدينة ومن هذا العدد يوجد فقط خمسة أو ستة مقاهي تلفت الإنتباه[5]، ولعل أهمها الواقعة على شاع البحرية حيث كانت مجهزة بكل ما يحتاجه المقهى من مقاعد حجرية مغطاة بالحصائر وأفران لتحضير القهوة[6]، ومن المقاهي الواقعة في هذا الشارع نجد القهوة الكبيرة والقهوة الصغيرة ونظرًا لشهرتهما أصبحتا تُحدد بهما أمكان بعض العقارات المذكورة في العقود الشرعية، فهذه جلسة حانوت محمود الإنكشاري الموجودة قرب من القهوة الصغيرة بانحراف باب البحر[7]، وتلك دار محمد الإنكشاري قرب القهوة الكبيرة ناحية قاع السور[8] وغيرها، أما بالنسبة لإمتلاك وتحبيس الجيش للمقاهي فقد عثرنا على حالتين فقط واحدة موجودة قرب البادستان[9]، والأخرى بعين الربط خارج باب عزون، ويبدو أن انشائها يعود إلى السنوات الأخيرة من الحكم العثماني حيث أحدثها مصطفى أغا الصبايحية مثلما هو وارد في عقد تحبيسه[10]. وعلى خلاف ذلك شهدت دمشق التي توفرت على حوالى

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 61، و45 مك و36.

[2]-A.O.M,1MI, B 25, Z 58.

[3]– لم تكن الأفران مخصصة لطحن الحبوب فقط بل كان منها ما يختص بالجير.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 122. ع76، و76. ب، ع17، و82.

[5]- Rozet, Op.cit, Op.cit, p.60.

[6]- Ben Hamouche, Op.cit, p.159. Rozet, Op.cit, Op.cit, p.60.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع38، و31.

[8]- A.O.M. 1MI. B47, Z 49.

[9]– أ.و.ج، ب، ع33، س420/314.

[10]– الملحق رقم 5، ص ص.474 –475.

مائة مقهى احتكار فئة العسكر لهذا النوع من المنشآت على اعتبار أن مخلفات مالكي المقاهي كانت محفوظة في سجلات القسمة العسكرية[1].

2-2 الأملاك الواقعة خارج أسوار المدينة:

تُعرف المنطقة الواقعة خارج أسوار المدينة بمنطقة الفحص؛ أي ضواحي المدينة وريفها، وتشتمل على القسم الشرقي للساحل الواقع بين البحر المتوسط وسهل متيجة، ويتكون من مجموعة من السهول والأودية الممتدة من أعالي بوزريعة إلى مخرج وادي الحراش متواجداً حول دائرة تقدر بـ 12 كلم^2، ويحُد الفحص مجموعة من الأوطان وهي وطن بني خليل من جهة الجنوب والجنوب الغربي، ووطن خشنة من الشرق، ووطن بني موسى من جهة الغرب. وينقسم فحص مدينة الجزائر إلى ثلاثة أقسام يحمل كل منها إسم باب المدينة التي يربطها به أو الطريق الذي يؤدي إليه، وهي فحص باب الوادي المتواجد بالشمال وفحص باب الجديد الممتد إلى الشرق، وفحص باب عزون إلى جهة الجنوب[2].

ووُضعت فحوص مدينة الجزائر تحت تصرف موظف يعرف بقائد الفحص، وأُسندت له عدة مهام إدارية واجتماعية منها السهر على الأمن في المنطقة وضواحيها، وتنفيذ الأوامر الصادرة عن الداي وأغا العرب، كإعدام المخالفين للقوانين بشنقهم خارج باب عزون[3]. ويساعد الأغا في أداء مهامه مجموعة من الموظفين منهم الشواشين المكلفين بالحراسة الليلية في الفحوص، والشيوخ الذين يعتبرون بمثابة الوسطاء بين القائد وبين أفراد القبيلة، فهم مسؤلون عن حفظ الأمن داخل القبيلة، وتحصيل الضرائب من السكان حسب الوضع المادي لثراوات السكان، ومن مهامه أيضا ترأس مجلس القبيلة الخاضعة لسلطته واتخاذ القرارات بشأن تسييرها مثل توزيع مياه السقي على السكان، وتنظيم الأسواق، فرض غرامات على الأفراد في حالة تسببهم في الفوضى أو السرقة[4].

وتميزت منطقة الفحص بعدة خصوصيات أولها توفرها على المياه التي كان مصدرها الآبار والعيون والينابيع وأحواض الشرب والقنوات[5]، الأمر الذي أدى إلى انتعاش الحياة بالمنطقة

---

[1]- Brigitte Marino, « **Cafés et cafetiers de Damas aux XVIIIe et XIXe siècles »,** Revue du monde musulman et de la Méditerranée, 1995, pp.287.

[2]– للمزيد عن المناطق التي يشملها كل فحص **أنظر**:

- Saidouni, **L'Algerois rural**…, Op.cit, pp. 17-18.

[3]- Devoulx, **Tachrifat**…, Op.cit, p.32. Saidouni, **L'Algerois rural**…, Op.cit, p.132.

[4]- Saidouni, **L'Algerois rural** …, Op.cit, pp.132 -134.

[5]- Ibid, Op.cit, p.59.

بحيث كثرت بها الجناين والبساتين، وما احتوت عليه من أشجار ومنتوجات مختلفة، كما نجد بالمنطقة المنازل الفاخرة ومعالم أخرى كالزوايا والأضرحة والقبب والمساجد والمقابر والطاحونات، وأيضا الحصون للحراسة. وبذلك توفرت بها كل المرافق المؤهلة للاستقرار، فاستقطبت اهتمام الحكام من الدايات والبايات ومختلف الموظفين السامين والأغنياء من الحضر والكراغلة ورياس البحر[1]، كما كانت وجهة لإقامة قناصل مختلف الدول الأوروبية في فصل الصيف[2].

ومن المالكين بها نجد الجيش الإنكشاري خاصة أصحاب الرتب منهم، فمن خلال العينة المعتمدة وجدنا سبعة وستين مُلكًا للجيش شملت الجناين والرقايع والبحاير وقطع أرضية وما احتوته من غرس وبناء.

2-2-1 الجناين:

الجناين هي عبارة عن مساحات أرضية مغروسة بالأشجار المثمرة ومختلف أنواع الخضر والحبوب، وهي من أهم أنواع أملاك الجيش بمنطقة الفحص، حيث وجدنا ثمانية وأربعون جنة أي بنسبة 71.64% من مجموع أملاك الجيش الموقوفة بالفحص.

وانتشرت جناين الجيش الإنكشاري في مناطق الفحوص الثلاثة للمدينة، مع تفاوت في عددها من فحص لأخر، ويأتي في المرتبة الأولى كل من فحص تقصرين، وفحص عين السلطان[3] بأربع أملاك لكل منها، ثم فحص تاجرارت، وفحص خنيس وفحص حيدرة[4] بثلاث أملاك، بعدها يأتي فحص القبة، وعين الأزرق، وبوزريعة[5] بجنتين. أما بقية الفحوص فقد سجلنا بها جنة واحدة وهي فحص السد، وفحص الأبيار، وفحص تيلاوملي وفحص سيدي يحيى الطيار، وفحص بني مسوس، وفحص بئر الدرج، وفحص وادي القلعي، وفحص أم الروابي، وفحص القادوس، وفحص بوشوار، وفحص بئر الطرارية، وفحص كرس الخلوة، وفحص بن

[1]- Saidouni, **L'Algerois rural** …, Op.cit,. pp.60 -67.

[2]– بليل، مرجع سابق، ص ص. 153–160.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/4، و31، و8، و32. ع 3، و2، و30. ب، ع 17، س167/82.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 1/19، و9. ع 2/18، و66. ع1/4، و16. ع 2/48، و2. ع 1/18، و20.

– أ.و.ج، ب، ع 14، س 81.

- A.O.M, 1MI, B8, Z18. B Z 48.

[5]– أ.و.ج، ب، ع 14، س 81.ع 17، س 167/82.

- A.O.M, 1MI, B8, Z18. B Z 54.

ربيعة[1]. كما وردت إثنا عشر حالة لم يذكر فيها اسم الفحص أو حتى اسم الباب الواقع فيه[2]. ومن بين الحالات الخاصة بوقف الجنانين صادفتنا حالة واحدة أوقف فيها إنكشاري جنته الموجودة بفحص خنيس مع دابة سوداء[3].

ومن خلال هذا التمركز يَتبين أن عدد الجنات والجنانين الخاصة بالجيش كانت تقع أغلبها في الفحص الموجود خارج باب عزون بإثنان وعشرين ملك، ثم يأتي باب الجديد بـ إحدى عشر ملك، أما الفحص الواقع خارج باب الوادي فكان به ثلاثة أملاك فقط.

وكان مُلاك الجانين من رتب مختلفة وإن غلب عليهم أصحاب الرتب السامية بحيث وردت تسعة عشرة حالة للانكشاريين غير مذكورة رتبهم العسكرية، واثنتا عشر حالة للبلكباشية وأربع لأغوات الصبايحية وثلاثة للمتقاعدين واثنين للأغوات، ومثلها لشواش العسكر وحالة واحدة لكل من وكلاء الحرج والباش طبجية والياياباشية. أما اليولداش فقد حضروا في ثلاث حالات، كما مارس المُحَبسين حِرَف أخرى إلى جانب العمل العسكري مما مكنهم من الامتلاك بمنطقة الفحص، التي كان أغلب سكانها والمالكين بها من الأغنياء، فقد كان محمد الانكشاري يشغل منصب ترجمان لدولة السويد، ومحمد أغا يشغل مهنة الدباغة إلى جانب راتبه كمتقاعد في الجيش، وكان حسن بلكباشي بابوجيا ومصطفى الإنكشاري حلامجيًا، ومحمد الانكشاري سماراً، في حين كان محمد الإنكشاري يمتهن القاوقجية.

2-2-2 الرقايع والبحاير والأغراس:

امتلك الجيش الإنكشاري أنواعًا أخرى من العقارات تتلاءم والطابع الفلاحي والزراعي لمنطقة الفحص، حيث وجدنا تسع رقعات[4] منها ثلاثة غير محددة المكان[5]. أما البقية فكانت في فحص خنيس وفحص السد وفحص وادي القلعي وفحص عين السلطان وفحص بوشوار،

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 54، و16، ع 2/37، و35، ع 70/69، و20. ع2/27، و19، ع2/19، و2. ع60، و25. ع55.

– أ.و.ج، ب، ع 17، س 167/82. أ.و.ج، ب. ب.م، ع 16، س98.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 1/5، و76، و46، و60. ع2/47، و30. ع2/27، و21.

- A.O.M, 1MI, B 47, Z 48. B8, Z18.

[3]– أ.و.ج، م.ش، 1/19، و9.

[4]– مفردها رقعة وهي قطعة أرض ذات مساحة صغيرة أو متوسطة المساحة، فإذا ما غُرست تتحول إلى جنة. أما إذا أهملت وانتزع شجرها فتتحول إلى رقعة، وتسمى فى إيالتي تونس وطرابلس الغرب بالبياض **أنظر**:

– حماش، **الأسرة...**، مرجع سابق، ص.734.

- A.O.M, 1MI, B8, Z18.

[5]– أ.و.ج، ب،ع 17، س 167/82.

وفحص القبة[1]. وبخصوص البحاير[2] فقد امتلكوا اثنتين فقط واحدة بفحص خنيس والأخرى لم يذكر موقعها[3].

وتشير ثلاثة عقود إلى أن امتلاك الجيش اقتصر على الأغراس والبناءات الموجودة في الجناين، فقد ملك مصطفى التركي شاوش العسكر بناء وغرس بجنة موجودة بفحص حيدرة[4]، وملك علي أغا الصبايحية تسع أملاك منها عين ماء وما أحدثه من بناء وغرس بجنة واقعة برأس تافورة على مقربة من عين الربط[5]، وهنا نذكر احتمالين: إما أن تكون الجنة من أملاك مؤسسة وقفية تم كراؤها ويكون ما يحدثه المكتري من بناء وغرس من أملاكه الخاصة[6]. وإما أن تكون الجنة وما احتوته من غرس من أملاك الواقف. مثلما تبينه وقفية عمر أغا الصبايحية الذي حبّس جنتين[7]وما احتوتا عليه من غرس[8].

ومن الأملاك الأخرى للجيش بمنطقة الفحص نجد المساحات الأرضية والأحواش[9]، وقد عثرنا على وقفيتين فقط واحدة لمحمد الإنكشاري وحَبّس فيها جزء من قطعة أرضية موجودة ببني مسوس خارج باب الجديد[10]، والأخرى لمصطفى الإنكشاري بن يوسف الذي حَبّس ربع واحد من حوش واقع قرب الحراش[11].

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 47، و60. ع3، و2. ب. ع 17، س 167/82. أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98.
- A.O.M,1MI, B 8, Z 18. B 53, Z 124.

[2]– هي أرض لا تحتوي على أشجار وتستخدم غالبا الإنتاج الخضر والفواكه.

[3]– أ.و.ج، م.ش، 2/27، و21.

- A.O.M, 1MI, B8, Z18.

[4]- A.O.M, 1MI, B8, Z18.

[5]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98.

[6]– وهو ما ذهب إليه الباحث خليفة حماش عندما عرف الغرس بأنه أرض تكترى من مؤسسات الأوقاف ويتولى المكتري غرس الأشجار المثمرة بها واستغلالها باعتباره مالكاً للأشجار **أنظر**: حماش، **الأسرة...**، مرجع سابق، ص.734.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع 3، و30.

[8]– وهو ما يبين أن الأغراس الموجودة بالجناين لم تكن كلها مكرية فقد يكون المالك بحوزته الجنة وكل ما تحتويه.

[9]– الأرض الزراعية الواسعة الموجودة فيها مختلف أنواع العقارات الفلاحية الكبيرة والصغيرة، كالأرض المخصصة لتربية المواشي وزراعة الحبوب وتحتوي أيضا على بساتين وجناين، كما تتوفر على المياه الضرورية لسقي النباتات والأشجار، ويوجد بالحوش المنزل الذي تسكن فيه الأسرة والخدم. **أنظر**: حماش، **الأسرة...**، مرجع سابق، ص.742.

[10]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/37، و12.

[11]– أ.و.ج، م.ش، ع 1/19، و25.

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن امتلاك العسكر للعقارات وتحبيسها لم تكن ميزة خاصة بمدينة الجزائر وفحصها فحسب، بل شملت مناطق أخرى من الإيالة كالمدية وملیانة[1]، ووطن يسر ومدينة البليدة هذه الأخيرة التي كانت المكان المفضل لمتقاعدي الجيش العثماني وبعض الموظفين السامين، وعن عقارات الجيش بهذه المناطق فقد تميزت بتنوعها أيضا بحيث شملت الدور والحوانيت والأحواش[2]. أما قسنطينة التي عرفت تواجد مكثف للانكشارية لأسباب مرتبطة بخصوصية المنطقة، فقد بينت إحدى الدراسات عدم وجود وقفيات مُؤسسة من طرف الإنكشارية[3]، الأمر الذي يجعلنا نتسائل عن اسباب هذا العزوف؟ فهل ترجع إلى الوضع المادي المتدهور للإنكشاري في بايلك الشرق؟ أم إلى الإضطرابات التي عرفتها المنطقة في نهاية الفترة العثمانية خاصة بعد مقتل صالح باي؟.

ومجمل القول إن عقارات الجيش تميزت بكثرتها وتنوعها وتفاوتها، فمن حيث العدد بلغت ستمائة وتسعة وثمانين ملكًا، ومن حيث التنوع نلاحظ أنها شملت عشرين نوعًا بعضها مخصص لأغراض سكنية كالدور والدويرات والبيوت والغرف، وأخرى مخصصة لأغراض تجارية كالإسطبلات والمخازن والبحاير والجناين. مع وجود وقفيات أخرى للإستعمالات اليومية كالأواني والمصابيح وأدوات الحلاقة، أما من حيث التفاوت، فتأتي في الصدارة الدور بثلاثمائة وسبعة داراً، وفي المرتبة الثانية تأتي الحوانيت ثم العلويات ثم الجناين تتبعها البيوت، ثم الغرف تليها المخازن، وفي المراتب الأخيرة تأتي الرقايع، ثم البحاير والمقاهي والأفران والمطاحن والحمامات.

وإنه لمن الأهمية بمكان هو الإشارة إلى عدم عثورنا في عقود المحاكم الشرعية على تحبيس الجيش للأشياء المنقولة[4] كالأواني رغم وجودها في أرصدة أخرى مثلما سنرى في

---

[1]– ودان بوغفالة، **أوقاف ملیانة والمدية في العهد العثماني دراسة في النشاط الاقتصادي والبنية الاجتماعية والحياة الثقافية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006–2007، ص ص.260–263.

[2]– رابح كنتور، **أوقاف البليدة ووطن يسر بين 1671 و 1900م من خلال وثائق المحاكم الشرعية**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، بن عكنون– الجزائر، 1437هـ/2016م، ص ص.129–133. وأيضا ص ص.174–176.

[3]– معاشي، مرجع سابق...، ص.297.

[4]– لم تكن كثرة وقف العقارات غير منقولة ميزة خاصة بالحيش الإنكشاري فحسب، بل مارسته محتلف الفئات الإجتماعية، والأمر ذاته عرفته إيالات عثمانية أخرى مثل تونس، فرغم أن هذه الأخيرة عرفت تحبيس الأملاك المنقولة مثل الأواني والأثاث وألات الصناعة، وأيضا تحبيس القلة الذي انفردت به مدينتا المنستير وسوسة. إلا أن انتشار الوقف العقاري غلب على الملكية التونسية ... لتفاصيل أكثر **أنظر**: قاسم، ص ص.10–14.

الفصل الموالي، كما لم نسجل ظاهرة وقف النقود هذه الأخيرة التي بدأ وقفها في الدولة العثمانية منذ مطلع القرن الخامس عشر وقد إزدادت تطورًا في نهاية القرن السادس عشر والقرن السابع عشر بعد تطور الموقف الفقهي من قضية وقف النقود[1]، كما عرفته بلاد الشام مثل حلب منذ 957هـ/1556م[2]، وتبقى منطقة القدس من أهم الولايات العثمانية التي شهدت تطورًا هامًا لوقف النقود مما أدى إلى تقدمها العمراني وانتعاشها التجاري[3].

وبالنسبة لتمركز عقارات الجيش في مدينة الجزائر يمكن القول، إنها شملت معظم المناطق الواقعة داخل الأسوار، بجزئي المدينة السفلي والعلوي منها، إضافة إلى امتلاكهم في خمسة وعشرين منطقة في الفحص. ومنه يتضح أن المكانة السياسية لفئة الجيش لم تكن عاملاً لانعزالهم وانغلاقهم وانحصار وجودهم بالقرب من مؤسساتهم السياسية وثكناتهم العسكرية، ويبقى هذا التوزع، وعدم انفراد الجيش بالإقامة والامتلاك في حي معين دليل واضح على عدم عزلة هذه الفئة، وعلى نسجها لعلاقات اجتماعية مع مختلف فئات مجتمع مدينة الجزائر.

---

[1]– للمزيد عن وقف النقود في الدولة العثمانية ورأي المذاهب فيها...**أنظر**:

– محمد الأرناؤوط، **الوقف في العالم الإسلامي بين الماضي والحاضر**، ط1، جداول للنشر والتوزيع، كانون الثاني/ يناير، لبنان، 2011م، ص.21.

- Faruk Blici, « Les Waqf-s monitaires à l'époque ottomane : droit hanafite et pratique », Revue du monde musulman et de la Méditerranée, n°79-80, 1996, pp.73-88.

[2]– الأرناؤوط،، مرجع سابق، ص.42.

[3]– نفسه، ص.44.

الفصل الرابع

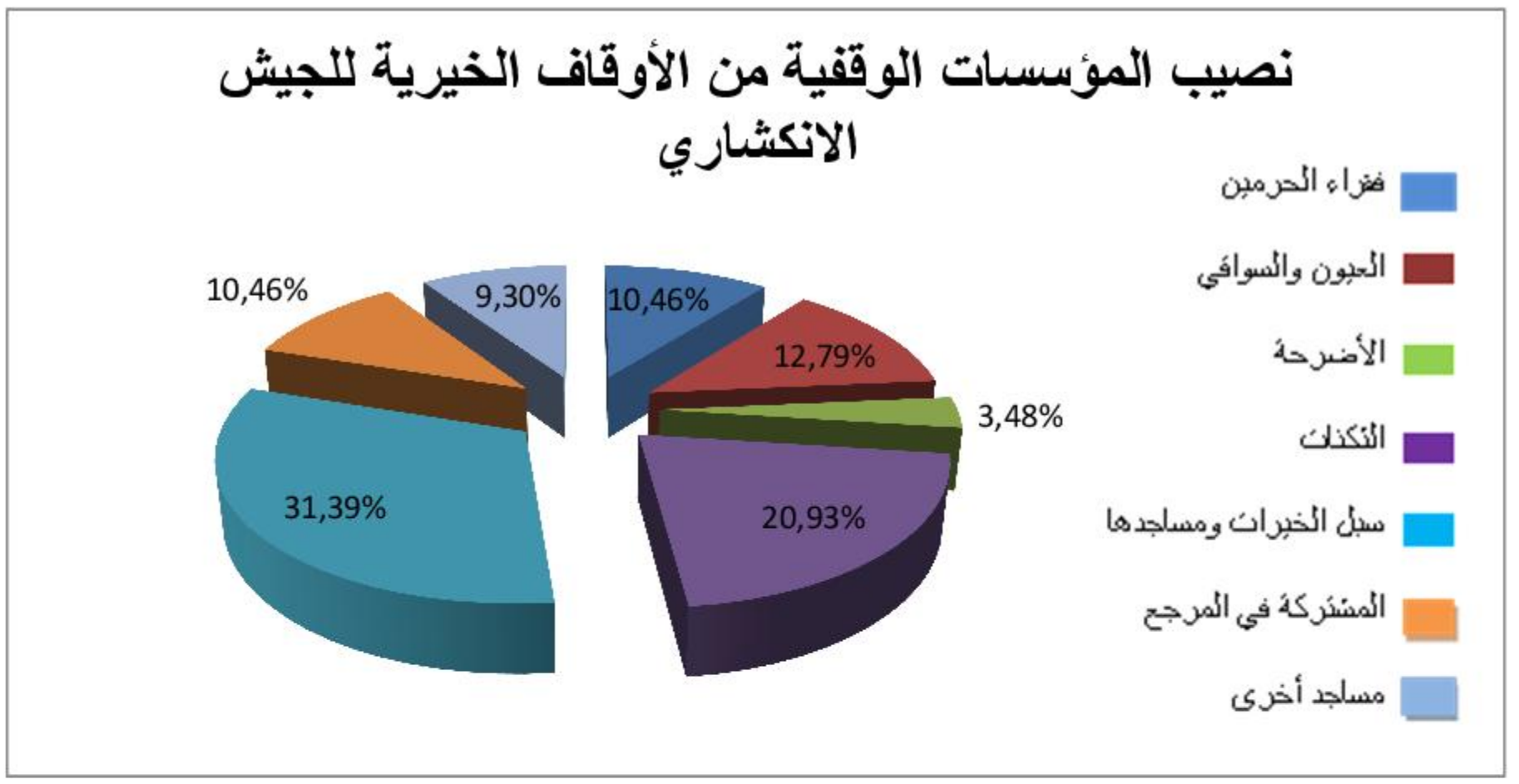
المستفيدون من أوقاف

الجيش الإنكشاري

سبقت الإشارة في الفصل الثاني إلى تعريف المؤسسات الوقفية المستفيدة من أوقاف الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر، وقد لاحظنا تنوع مرجع أوقاف الجيش؛ إذ استفاد منها فقراء الحرمين الشريفين وفقراء الأندلس والأشراف، والمساجد والثكنات والزوايا والأضرحة والعيون، وفي هذا الفصل سنحاول تحديد المستفيدين من أوقاف الجيش الخيرية والذرية منها، مع التعرض لتطور أوقاف الجيش في الفترة قيد الدراسة، إضافة إلى إبراز درجة التفاوت في أنواع الوقفيات.

المبحث الأول: المستفيدون من الأوقاف الخيرية

بلغ عدد الوقفيات الخيرية التي أنشأها الجيش 87 وقفية خيرية من مجموع 558 وقفية، وهو ما يمثل نسبة 15.59% ، ورغم قلة هذا النوع من الوقف مقارنة بالأوقاف الذرية إلا أنها تترجم النية الخالصة لبعض الواقفين فيما أقدموا عليه من أعمال خيرية. أما جهات الخير المستفيدة من هذا النوع من الوقف فكانت متنوعة مع تسجيل تفاوت ملحوظ من مؤسسة لأخرى مثلما يوضحه الرسم التالي:



1- الأوقاف الخيرية للمساجد والقائمين عليها:

نالت المساجد الجزء الأكبر من الأوقاف الخيرية التي أنشأها الجيش الإنكشاري، فمن بين 85 وقفية خيرية خلال الفترة من 1058هـ/1648م إلى 1223هـ/1818م، نجد 31 منها

كانت موجهة للمساجد وهو ما يمثل نسبة 35.63%، وكان أغلب الواقفين من أصحاب الرتب السامية حيث وردت إحدى عشرة وقفية للأغوات، وسبعة للبلكباشية، وستة وقفيات للأغوات الصبايحية وثلاثة لإنكشارية غير مذكورة رتبهم العسكرية، وحالة واحدة لمتقاعد في الجيش. أما الثلاث حالات المتبقية فكانت لوكيل الحرج ولأودباشي واليولداش. ويمكن أن إرجاع هذا التفاوت إلى مقدار الثروة التي كانت تمتلكها رتب معينة في الجيش دون غيرهم، كما لاحظنا كثرة وتنوع الأملاك الموقوفة وإن غلب عليها الأملاك التجارية بحيث شملت خمسة عشر حانوتاً ومخزنين وحمامين وإسطبل واحد. أما الأملاك السكنية فشملت ثلاثة ديار وسبعة علويات وبيتين وغرفة واحدة.

والجدير بالذكر وجود ستة وعشرون وقفية خَصّها الجيش للمساجد التابعة لمذهبهم الحنفي، مما يدل أن هدفهم الأول تمثل في إبراز انتمائهم العرقي ومحاولة تثبيت مذهبهم ووجودهم بالمدينة من خلال تمويل المؤسسات التابعة لهم، وفي هذا السياق نذكر، حسن أغا بن كوجوك بن رجب التركي الذي أوقف عناء بيت على الجامع الجديد سنة 1070هـ/1660م؛ أي قبل إتمام بنائه بخَمس سنوات حيث ورد في نص وقفيته عبارة: "حَبّس على المسجد الجامع المشروع في بنائه بالمدرسة العنانية"[1]، وفي نفس السنة أسس أيضا الحاج حسن أغا في وقفية لصالح الجامع المشروع في بنائه[2].

كما لاحظنا أن بعض الوقفيات جعلها أفراد الجيش وقفًا على الجامع المستفيد بشكل عام وبالتالي فان الغلة تصرف على كل ما قد يحتاجه المسجد ومن ذلك نذكر، وقفية جعفر بلكباشي على جامع السيدة[3] ووقفية مصطفى بلكباشي على جامع الجديد[4]، ومرتضى أوده باشي على جامع القايد صفر[5]، ويعقوب بلكباشي بن عبد الله على المسجد المقابل للقصبة الجديدة[6]، والحاج خليل بلكباشي بن مصطفى التركي لصالح مسجد عبدي باشا، ولنفس المسجد حَبّس أحمد يولداش بن قارة أباغلي[7]، وقفية زوروق الإنكشاري في نهاية شهر صفر

---

[1]-A.O.M. 1MI. B55, Z 130

[2]- Devoulx, **Les édifices …**, Op.cit, p.141.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 141.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 63، و67 .

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 61، و45 مك و36.

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع 141، و28 .

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع129، و32. أ.و.ج، م. ش، ع 2/37، و36. مك في ع 129، و2، و26.

من سنة 1170هـ/أكتوبر1756م حيث جعل نصف غلتها للجامع الجديد والنصف الأخر لجامع السيدة[1]، إضافة إلى ست وقفيات جعلها مصطفى أغا الصباحية لصالح مسجده بزاوية المحكمة المالكية قرب الشماعين، كما سبق الإشارة إلى ذلك في الفصل الثالث.

وفي وقفيات أخرى نلاحظ الدقة التي وضعها الواقفين في تحديد المستفيدين؛ إذ ذكروا ذوي الاستحقاق من الموظفين في المساجد والقيمة المالية للذين سينتفعون من ريع الوقف في حالة التزامهم بتنفيذ ما نص عليه الواقف وفي هذا السياق نذكر، باكير أغا بن إبراهيم الذي أوقّف قبل سنة 1058هـ/1648م حانوتاً يقع بالقرب من الجامع الأعظم وجعل ريعه لدفع مرتبات الحزّابين[2] الذين يقرؤون القرآن بجامع السيدة[3]. أما الحاج رمضان أغا بن عبد الله فقد حَبّس في أواسط محرم 1103هـ/ سبتمبر 1691م حانوتاً بسويقة عمور على من يقرأ بالكرسي بجامع خضر باشا، على أن يكون ذلك وقت الزوال وقبل صلاة الظهر، وحدد نِسبة القراءة بِرُبع حِزب كل يوم إلى الأبد، واشترط أيضًا أن يُعطى جزء من الغلّة لإمام[4] المسجد وقتذاك وهو السيد مصطفى بن السيد رمضان بن علي، ولمن يتولى وظيفة الإمامة من بعده[5].

واختار أوسطه حسين منزول أغا أمين جماعة الخياطين أن ينتفع من وقفيته قارئ يقرأ خَتمة من القرآن الكريم في كل شهر بمسجد سيدي الأكحل، وما بقي من مبلغ كراء

---

[1]– أ.و.ج، ب، ع34، س337/435.

[2]– مفردها حَزّاب والكلمة مأخوذة من حِزب؛ أي جزء من القرآن المشتمل في مجموعه على ستين حزبًا. والحزابين هم المكلفين بتلاوة وتجويد القرآن الكريم، ويقوم الحزّاب بقراءة حِزبين من القرآن كل يوم في أوقات محددة بعد صلاة الظهر وبعد صلاة العصر وبهذه الطريقة يتم ختم القرآن الكريم في ظرف شهر، ويشترط فيمن يتولى الحِزابة معرفته الكاملة للقرآن الكريم، وأن يكون على دراية بمختلف الأحكام المتعلقة بتجويده، والجدير بالذكر أن الحزابين ماسوا وظائف دينية أخرى مثل الأذان والإمامة، كان الحزابين أيضا مهيكلين في جماعة يرأسها الباش حزّاب، أما عددهم فكان يختلف من مسجد لأخر. لتفاصيل أكثر **أنظر:**

- Golvin, Op. cit, pp. 29-93. Zahra, **D'Istanbul** …Op. cit, p.167.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/47، و4 .

[4]– هو الذي يتولى الصلاة بالمسلمين في الأوقات الخَمس، ويشترط فيمن يتولى وظيفة الإمامة عدة شروط منها: أن يكون متالاً يُقتدى بأخلاقه، وأن يكون متحدثاً جيدًا، ومتمكنًا من العلوم الدينية، إضافة إلى تمتعه بالصحة الجيدة والشجاعة لقيادة الحروب المقدسة، ولم تقتصر مهامه داخل المسجد فقط بل تتعداها حيث يكون واعظاً لسكان الحي الذي يتواجد فيه المسجد...**أنظر:**

- Golvin, Op. cit, pp. 86-87.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 61، و4 .

الوقف يصرفه الإمام على ما يحتاجه المسجد[1]، وفي حالة أخرى وجدنا أن علي بلكباشي بن سليمان التركي جعل مرجع وقفيته المتمثلة في علوي، لصالح إمام جامع القائد صفر وهو السيد حسين أفندي الذي كان قاضيًا قبل سنة 1160هـ/1747م[2]. أما مامي أغا بن عبد الله فقد جعل شطر من وقفيته على طالبين يقرأن حِزبين من القرآن صباحاً ومساءً؛ أي خَتمة في كل شهر، واختار أن يكون ذلك في زاوية سيدي محمد الشريف[3].

ولم يكتف الجيش الإنكشاري بإنشاء أوقاف خيرية لصالح المُكلفين بالشؤون التربوية بالمساجد من أئمة وقُراء وحَزابين فقط، بل تعدى ذلك إلى إنشاء الكتاتيب؛ أي مساجد[4] لتحفيظ القرآن الكريم وتعليم مبادئ القراءة والكتابة ومبادئ الحساب والإنشاء وتحفيظ المتون الفقهية والعروضية والفرضية[5]، وقد تحدث الضابط روزي (Rozet) عن وجود حوالي مائة مدرسة عامة وخاصة مهمتها تحفيظ القرآن وبعض مبادئ الحساب[6]، للأطفال المترددين الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة والربعة عشرة سنة[7]، وفي الغالب كان عدد التلاميذ في الكُتاب قليل بحيث يتعدى في أغلب الأحيان 15 إلى 20 تلميذًا مما يسمح للمدرس بمعرفتهم[8]. وبالنسبة لتقديم الدروس فكان يتم مرتين في اليوم، حيث تبدأ الحصة الأولى من الساعة الثامنة إلى الساعة الحادية عشر يقوم فيها المدرس بإملاء السورة ويقوم الجميع بكتابتها على ألواحهم الخشبية، مع عرضها على المدرس لتصحيحها ليبدأ التلاميذ في قراءتها بصوت عالي، أما الحصة الثانية فتبدأ من الساعة الواحدة زوالاً إلى الساعة الرابعة يقوم التلاميذ خلالها بحفظ كل ما كتبوه في الفترة الصباحية[9].

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 133/2–134، و 41 .

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 150، و 6 .

[3] - A.O.M,1MI, B 3, Z 6.

[4]– جمعها كتاتيب قدم "بوايي (Boyer) وصفا دقيقا للكتاتيب حيث ذكر أنها أماكن جد متواضعة ففي القبائل هي عبارة عن خيام أما في المدينة فهي الأخرى أماكن تختلف في شساعتها وفي أغلب الأحيان تكون عبارة عن دكان أقل ضيقا من غيرها ومن الباب تتبعث الإضاءة الضرورية. أما الأرض فتكون مغطاة بالحصائر المصنوعة من الحلفاء، وعلى الحائط توجد مسامير يستعملها التلاميذ لتعليق ألواحهم ... **أنظر:**

- Boyer, **La vie quotidienne** …., Op.cit, pp.200-201.

[5]– سعد الله، "**بعض التحولات** ...."، مرجع سابق، ص.92.

[6]– Roezt, Op.cit, p.74.

[7]– سعد الله، **تاريخ**...، مرجع سابق، ص.280.، شالر، مصدر سابق، ص.82.

[8]-Boyer, **La vie quotidienne** …., Op.cit, p. 201.

[9]– لتفاصيل أكثر عن طريقة تلقين الدروس في الكتاتيب **أنظر:** – Roezt, Op.cit, pp.73-78

كانت أغلب الكتاتيب ملحقة بالمساجد والزوايا، وقد وصفت لنا إحدى عقود المحاكم الشرعية الطريقة التي بنى بها الناظر صاري مصطفى أغا الكُتاب التابع لجامع السيدة كما أشرنا له سابقاً. وبالقرب من جامع خضر أنشأ الحاج مصطفى بلكباشي مكتبًا خصّصه لتعليم القرآن، ليتم توسيعه فيما بعد من طرف الباشا إبراهيم خوجة[1]، واكتفى بعض الواقفين بتحويل دكاكينهم أو غرف في منازلهم وجعلها كُتاباً للأطفال[2]، مثلما فعل أيوب بلكباشي بن سليمان وزوجته فطيمة بنت الحاج محمد الدباغ بن حمادوش اللذان قاما باستخراج ابنهما الذي دُفن في إحدى بيوت الدار لتصبح البيت كُتاب لتدريس القرآن الكريم للأطفال[3]. ويبدو من هذا التصرف أنهما أرادا إنشاء صدقة لابنهما المتوفى.

وتواصل اهتمام الجيش بالكتاتيب والمساجد بأن خصصوا وقفيات لمن يتولى التدريس[4]، فيها ومن الأوقاف الخيرية للجيش في هذا الجانب نذكر، أحمد بلكباشي بن والي الذي حَبّس علويًا قرب دار الإنكشارية القديمة وجعل ريالان في كل شهر للسيد مصطفى خوجة الخطيب[5] بجامع عبدي باشا الذي يقرأ في مكتب الجامع الجديد ولمن يخلفه في قراءة

---

[1]– سعد الله، **تاريخ لجزائر...**، مرجع سابق ، ص.277.

[2]– زهرة زكية، "**المؤسسة لتعليمية بمدينة الجزائر أثناء الفترة العثمانية**"، بحوث المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة في العالم العثماني، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول (أرسيكا)، 2000، ص.120.

– سعد الله، **تاريخ لجزائر...**، مرجع سابق ، ص.277.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/136– 137، ب.م، ع 16، س98.

[4]– يسمى من يتولى التدريس بالكُتاب بالطالب وطُلبة أو "مؤدب الصبيان"، كما ورد في الوثائق الشرعية، وكان يحظى باحترام كبير حيث يلقب بالسي بمجرد وصوله إلى سورة البقرة. وعادة ما تقوم عائلة الطالب بهذه المناسبة بإعداد وليمة متمثلة في طبق الكسكس **أنظر:**

- Boyer, **La vie quotidienne** …., Op.cit, p.202.

[5]– الخطيب هو الذي يترأس الصلاة في المساجد الكبرى يوم الجمعة وفي أيام العيدين، وهي الوظيفة الثالثة في الأهمية بعد المفتي والقاضي، ويشترط في الخطيب أن يكون عارفًا بأمور الشريعة، وأن يكون فصيحًا يستطيع إقناع الناس بما يقوله، ومن المساجد الحنفية المخصصة للخطبة نجد جامع الجديد وجامع السيدة وجامع كجاوة وجامع القايد صفر وجامع شعبان خوجة وجامعي القصبة الداخلي والخارجي، ويمكن للخطيب أن يمارس وظائف دينية أخرى في نفس الوقت مثلما هو الحال بالنسبة لمحمد أفندي الذي كان قاضي الحنفية سنة 1244هـ/1828م، وفي الوقت ذاته كان يمارس وظائف أخرى بجامع كجاوة وهي: خطيب ومدرس ودوال وحزّاب. أما عن الأصول العرقية للخطباء بالمساجد الحنفية فكانوا من الأتراك والكراغلة وحتى الحضّر .... للمزيد **أنظر:**

– سعد الله، **تاريخ لجزائر**.... مرجع سابق، ص ص.395–396.

- Zahra, **D'Istanbul** …,Op. cit, pp.162-163.

القرآن بالمكتب في كل يوم[1]، كما حَبّس الحاج محمد أغا بن علي التركي في شهر رمضان من سنة 1074هـ/ أفريل 1664م بهدف الإنفاق على قارئ القرآن بالجامع المبني مكان المدرسة العنانية[2]، والأمر ذاته فعله الحاج حسين بلكباشي بن والي الذي أسس وقفاً في أواخر شعبان من سنة 1169هـ/ ماي 1756م، يتمثل في علوي قرب سيدي رمضان على السيد مصطفى خوجة بن أحمد المتولي قراءة القرآن وتدرسيه بمسيد جامع الجديد[3]، إضافة إلى الأوقاف التي أفردها الناظر مصطفى أغا لصالح لقائمين بالتدريس بالمكتب الذي أنشأه بجامع السيدة مثلما سبقت الإشارة له في الفصل الثالث.

والجدير بالذكر أن بناء الكتاتيب أو المساجد والوقف عليها لم يشمل الجيش الإنكشاري فقط، بل شمل جميع طبقات المجتمع من باشوات وبايات وموظفين سامين والعنصر المحلي، مما جعل هذا النوع من مراكز التعليم ينتشر في مختلف أحياء المدينة، بحيث حمل بعضها اسم الحي الواقع فيه، أو اسم الواقف أو مؤدب مشهور أو الزاوية الموجود فيها[4].

أما المساجد المالكية فقد أوقف لها الجيش خَمس وقفيات خيرية فقط، واحدة للجامع الأعظم[5]، وأخرى لمسجد سيدي رمضان حبّسها الحاج إبراهيم أغا في أواخر شهر رمضان من سنة 1071هـ/ أفريل 1661م وجعل ريعها يُصرف على كل ما يحتاجه المسجد مثل شراء الزيت والحصير ودفع أجور المؤذنين والقيمين على المسجد[6]، وفي وقفية خيرية أخرى جعل الزوجين يوسف بلكباشي بن حسين وقامير بنت عبدي أغا دارهما وقفًا مشتركًا بين مرجعين أحدهما للمسجد المالكي المعروف بجامع البلاط[7]، كما وردت حالتين كانت الاستفادة فيهما مناصفة بين المؤذنين بمنارة الجامع الأعظم وجماعة حزابي الحلقة بنفس الجامع[8]. وفي وقفية أخرى اختار المُحّبس جعفر بلكباشي بن عثمان تحبيس بيته الواقع بالبوزة مباشرة على إحدى الجوامع الواقعة قرب سوق الخراطين[9] دون أن يحدد اسمه الأمر الذي حال دون

---

[1] - A.O.M,1MI, B 40, Z 86

[2]- Devoulx, **Les édifices**…., Op.cit, p.142.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 100/99، و 11 .

[4]– للمزيد عن أسماء الكتاتيب بمدينة الجزائر **أنظر**: سعد الله، **تاريخ الجزائر**...، مرجع سابق، ص.277.

[5]- A.O.M. 1MI, B41, Z87

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع33، و51 .

[7] - A.O.M,1MI, B 53, Z 123.

[8]– أ.و.ج، م.ش، ع 87، و33. ع135/134، و36.

[9]– أ.و.ج، م.ش، ع 68، و33. مك ع 135/134، و36.

تصنيفه، وتبقى هذه حالات قليلة لا تخرج عن كونها مبادرات فردية تجسد تعايش بعض أفراد الجيش مع العنصر المحلي والمذهب المالكي. وبشكل عام فإن المساجد على اختلاف مذهبها حظيت بأوقاف معتبرة سواء من الحكام أو المحكومين، وقد فسر العلامة عبد الرحمن الجيلالي الحكمة من الأوقاف المختصة بالمساجد عبر مختلف الفترات، في جعل الدين حرًا مستقلاً غير تابع لأية سلطة حكومية مهما كانت وكيفما كان نوع حكمها عسكرية أو مدنية[1].

2- الأوقاف الخيرية لمؤسسة سُبل الخيرات:

اختار بعض الواقفين جعل ريع أملاكهم الموقوفة لمؤسسة سُبل الخيرات دون تحديد المساجد التابعة لها، وقد بلغ عدد الوقفيات من هذا النوع سبع وقفيات خيرية حسب عينة الدراسة؛ أي بنسبة 8.04% من مجموع الأوقاف الخيرية. أما الواقفون فكانوا اثنين من رتبة البلكباشية الأولى حَبّسها نابي بلكباشي في سنة 1123هـ/1711م[2]، والثانية كانت لحسن بلكباشي بن عثمان الذي أوقف عناء دار سنة 1233هـ/1818م[3]. أما الخَمس حالات المتبقية فكانت لفئة المتقاعدين في الجيش[4] منهم، الحاج محمد بك روح منزول أغا الذي أنشأ وقفيتين الأولى سنة 1191هـ/1777م وتتمثل في دار تقع قرب قطاع الرجل[5]، وبعد ثلاث سنوات توفي الواقف وأصبحت المؤسسة تستفيد من ريع وقفيته. أما الوقفية الثانية فتتمثل في دار ودويرة تقعان بكوشة سيدي رمضان[6]. وفي وقفية أخرى اشترك نُظّار مؤسسة سُبل الخيرات وهما الحاج خليل ورفيقه أحمد معزول أغا في تحبيس علوياً يقع قرب القهوة الصغيرة وجعلا ريعه لصالح المؤسسة التي يشرفان على أوقافها[7].

وتشير دراسة أخرى إلى أن فئة الجيش لم يكن الفئة الوحيدة التي ساهمت بهذا النوع من الوقف، فقد أشارت دراسة خاصة بمؤسسة سُبل الخيرات ومساجدها إلى وجود وقفيات

---

[1]- الجيلالي، **تاريخ الجزائر**....، ج4، مرجع سابق، ص.52.

[2]- أ.و.ج، ب، ع 33 ، س 314/412.

[3]- أ.و.ج، م.ش، ع 63، و34.

[4]- أ.و.ج، ب، ع 33، س 314/312، ع 37/1، و25

[5]- تقع في حومة سيدي رمضان، وسميت بطبانة قُطاع الرجل وأيضاً حومة قطاع الرجل لأنه منها كان ينطلق ذوي المزامير كل مساء من طرف إحدى نوبات الباشا إعلاناً عن توقف الحركة بالمدينة أو ما يعرف بحضر التجول ليلاً. **أنظر:**

-Albert Devoulx, **Eljazair histoire d'une cité d'Icosium à Alger,** Ed. critique présentée par Bedredine Belkadi et Mustapha Benhamouche, ENAG Ed, Alger, 2003, p.66

[6]- أ.و.ج، ب، ع 34، س337/435.

[7]- نفسه.

خيرية أخرى ساهمت بها مختلف الفئات لصالح المؤسسة[1]، ومن أموال سُبل الخيرات الناتجة من مداخيل كراء الأملاك الموقوفة اشترى الوكلاء القائمون عليها عقارات أخرى وأوقفوها مباشرة على المؤسسة، مثلما فعل الحاج خليل ورفيقه أحمد ورفيقه إسماعيل اللذان أوقفا لمؤسسة سُبل الخيرات علوياً يقع قرب القهوة الصغيرة سنة 1194هـ/1780م[2].

3- الأوقاف الخيرية للثكنات:

احتلت الثكنات المرتبة الثانية في الوقف الخيري بعد مؤسسة سُبل الخيرات والمساجد التابعة لها، حيث بلغ عدد الوقفيات الخيرية الموجهة مباشرة لديار الجيش ثمانية عشرة وقفية وهو ما يعادل 20.68% من مجموع الأوقاف الخيرية. أما إذا قارنا هذا العدد بالأوقاف الذرية الخاصة بالثكنات فنجد ثمان وقفيات فقط ذرية، مما يترجم حرص الواقفين من الجيش على تأسيس وقفيات تؤول مباشرة لبيوتهم في الثكنات التي تعتبر المأوى الرئيسي للجندي قبل زواجه وأحيانا حتى بعد تكوينه عائلة، كما سبقت الإشارة له في الفصل الأول.

رغم إن دور الإنكشارية يعود تاريخ إنشائها إلى القرنيين السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، إلا أننا لم نسجل وقفيات للجيش على الثكنات تعود إلى الفترة السابقة لنهاية النصف الأول من القرن الثامن عشر؛ إذ يرجع تاريخ أقدم وقفية عثرنا عليها إلى أوسط ربيع الثاني 1178هـ/ سبتمبر 1764م[3]، فهل يعود ذلك العزوف إلى أن السلطة في الفترة الأولى كانت تتكفل بكل ما تحتاجه الثكنات مما أدى إلى عدم وجود مبادرات من طرف الجيش؟.

وقد سجلنا ظاهرة أخرى لم نجدها في أوقاف الجيش على المؤسسات الأخرى، وهي تأسيس وقفيات شارك فيها مجموعة من الجنود دون تحديد أسمائهم بل تكتفي الوقفية بذكر اسم من ينوب عن المُحّبسين في الذهاب إلى المحكمة لإنشاء العقد، مع ذكر رقم أوجاق الواقف واسم البيت والثكنة المنتمي إليها، فمن بين ثلاث حالات التي رصدناها نذكر، السيد محمد خوجة الباب الذي ناب عن الأوجاق بيته رقم 138 القاطنين بالبيت الموجودة بدار

---

[1]– كانت فئة الأتراك ممثلة في الحكام والموظفين السامين وعناصر الجيش الكراغلة، من الفئات الأكثر مساهمة، كما شارت باقي الفئات الاجتماعية من الحضر والشرفاء والحرفيين والتجار وأيضا النساء على اختلاف انتمائهن الاجتماعي **أنظر:**

Zahra, **D'Istanbul** …,Op. cit, pp.179-231.

– أ.و.ج، ب، ع 34، س337/435.

[2]-Zahra, **D'Istanbul** …,Op. cit, pp. 213- 214.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 115/114، و39.

الإنكشارية القريبة من باب عزون في تحبيس جلسة حانوت تقع قرب تبارن الأغا القريبة من كوشة الجيجلية، ويعود ريعها لأهل الأوجاقه ومن يأتي بعدهم وكان ذلك سنة 1213هـ/ أكتوبر 1798م[1]. وفي الأمر دلالة على العلاقة ومدى التضامن بين الجنود المنتمين لنفس الوجق.

وفي حالات أخرى لاحظنا إشهادًا جماعيًا من طرف أوجاق معين بأن العقار مُحّبسًا على بيتا معينا، وقد يعود ذلك إلى ضياع عقد الوقفية مما استدعى تجديده عن طريق الإشهاد، ونذكر من ذلك إشهاد الجنود المقيمين في بيت بيوز أغا بثكنة الخراطين أن الثلاث عقارات المتمثلة بيت وغرفة مع مخزن لصيق بدار الوضوء المتواجدة بداخل زاوية تحطون[2]، هي حُبس على البيت المقيمين فيه وقد أثبتوا ذلك بحضور أربعة شهود ينتمون إلى الجيش[3]، وفي حالة أخرى يعود تاريخها إلى أوائل محرم 1232هـ/ نوفمبر1816م أشهد كل من محمد مؤدب الصبيان وإبراهيم التركي الذي رقم أوجاقه 399 ابن محمد بأن جلسة الحانوت الواقعة أعلى الحمامات هي من أوقاف أهل بيت أوجاقه بدار الإنكشارية أوسطى موسى[4].

وقد ساهمت رتبًا مختلفة من الجيش في الأوقاف الخيرية للثكنات منها، أغوات الصبايحية بست حالات، ومثلها للأوجاق دون ذكر رتبهم العسكرية، وحالتين لإنكشاري برتبة أشجي، وحالة واحدة لكل من رتبة البلكباشية واليولداش ووكيل الحرج بدار الإمارة، والباش طبجي؛ أي رئيس المدفعيين، وبلغ عدد الأملاك الموقوفة عشرون ملكاً منها داراً واحدة، وغرفة وبيت ومخزن. أما بقية الأملاك البالغ عددها ستة عشر ملكًا فكانت عبارة عن جلسات حوانيت حصلوا عليها عن طريق الشراء، ومنه يتضح أن أملاك الجيش الموجهة لصالح الثكنات كانت ذات طابع تجاري، والأمر ذاته ينطبق على الطريقة التي انتقل بها العقار إليهم وهي الشراء. مما يبين حجم معاملاتهم الاقتصادية بالمدينة، وفيما يلي جدول يوضح الأوقاف الخيرية للجيش على الثكنات.

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 94، و32.

[2]– تقع في شارع باب عزون وتعود الإشارات الأولى لها إلى ما قبل سنة 1038هـ/1629م وهي نفسها زاوية سيدي أبي التقا هذا الأخير الذي عاصر حملة شارلكان سنة 1541م...للمزيد **أنظر**:

- Devoulx, **Les édifices**…, Op.cit, pp.191 -192.

[3]– وهم حسين الإنكشاري المقفولجي البلكباشي، وموسى منزول أغا بن أحمد التركي، وحسن بلكباشي التركي بن حسين، وعمر بلكباشي بن مصطفى التركي. **أنظر** أ.و.ج، م.ش، ع 115/114، و39.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 94، و39.

الأوقاف الخيرية للجيش لصالح الثكنات:

المحبّس	نوع العقار	مكانه	مرجع الوقف	التاريخ	المصدر
سكان البيت ياوز أغا	بيت + غرفة مع المخزن اللصيق بداء الوضوء	داخل فندق زاوية تحطون أسفل فندق العزارة ناحية باب عزون	سكان البيت الواحد المعروف ببيت ياوز أغا داخل دار الانكشارية بسوق الخراطين مصطفى التركي	أواسط ربيع الثاني 1178هـ/ سبتمبر 1764م	أ.و.ج، م.ش، ع114/115، و39
المعظم أشجي ناصف بدار الإمارة العلية في التاريخ ابن والي	جلسة حانوت	قرب حوانيت الزقاقنة وبمقربة من سوق السمن ومسامية للحرارين	أهل أوجاقه رقم177 ببيته المعروفة بيت قارة الشهيرة ببيت أشجي ناصف بدار الإنكشارية أوسطى موسى	أوائل صفر1188هـ/ أفريل 1774م	أ.و.ج، م.ش، ع 57، و36
المكرم إسحاق يولداش	جلسة حانوت	قريبة من دار الإنكشارية القديمة	أهل أوجاق ببيت أشجي مصطفى بدار الإنكشارية القديمة	أوائل صقر 1192/ مارس 1778	أ.و.ج، م.ش، ع 57 و34
الغرفة الموجودة بدار الإنكشارية أوسطى موسى القريبة من باب الجزيرة الراكبة على عين ماء هنالك وملاصقة لبيت العين	دار	/	ينتفع بغلتها سكان بيت العين	أوائل شعبان 1194هـ/ أوت 1780م	أ.و.ج، م.ش، ع 94، و22
مصطفى أغا الصبايحية في التاريخ بن السيد محمد	جلسة حانوت معدة لبيع التين والبن	خارج باب عزون أسفل سيدي أبي التقا	بيت وحاقه الذي هو 257 الكابية بدار الإنكشارية باب عزون	محرم 1206هـ/ أوت 1791م	أ.و.ج، م.ش، ع 86/85/84، و42.

حسن التركي البلكباشي الذي أوجاقه بذكره 121 بن إبراهيم	جلسة وحانوت	الفرارية	أهل بيته القريبة من دار الإنكشارية باب عزون المسماة ببيت ذاع دوران	أواخر صفر 1212هـ/ جويلية 1797م	أ.و.ج، م.ش، ع 94 و 47
محمد التركي الذي أوجاقه 202 بن محمد نائبا عن الأوجاق رقم 208 القاطنين ببيت العين بدار الإنكشارية أوسطى موسى	جلسة حانوت	/	ينتفع بغلتها أهل أوجاقه على التساوي بينهم	أواسط جمادى الأولى1213هـ/ أكتوبر 1798م	أ.و.ج، م.ش، ع 1/24
محمد التركي الذي أوجاقه 202 بن محمد نائبا عن الأوجاق رقم 208 القاطنين ببيت العين بدار الإنكشارية أوسطى موسى	جلسة حانوت	سويقة باب الوادى	أهل أوجاقه المذكور	أواسط جمادى الأولى1213هـ/ أكتوبر 1798م	أ.و.ج، م.ش، ع 24/ 1، و26.
محمد خوجة الباب نائبا عن أوجاق بيته الذي قدره 138 القاطنين بالبيت الموجود بدار الإنكشارية القريبة من باب عزون	جلسة حانوت معدة لصنعة المقفولجية	قرب تبارن الأغا القريبة من كوشة الجيجلية	أهل الاوجاق المذكور ومن يأتي بعدهم	أواخر جمادي الأولى 1213هـ/ أكتوبر 1798م	أ.و.ج، م.ش، ع 94، و 32
الحاج علي أغا الصبايحية في	جلسة حانوت	قرب الجامع الأعظم	أهل أوجاقه 404 الساكنين في بيت	أواسط محرم 1215هـ/ ماي	أ.و.ج، م.ش،ع57،

التاريخ بن حسين			أشجي مصطفى بدار الانكشارية القديمة	1800م	و 18.
السيد الحاج علي أغا الصبايجية في التاريخ بن حسين	جلسة حانوت	قرب علج دار القاضي ملاصقة لحانوت مهدي أمين جماعة الحرارين كان	أهل بيته بدار الإنكشارية القديمة 404 بيت أشجي مصطفى	أواسط ربيع الثاني 1219هـ/ جويلية 1804م	أ.و.ج، م.ش، ع 1/13، و 10
الحاج علي أغا الصبايحية في التاريخ	جلسة حانوت لبيع السبّاسة	قرب الدوامس	أهل أوجاقه 404 الساكنين في بيت أشجي مصطفى بدار الإنكشارية القديمة	أواسط ربيع الثاني 1217هـ/أوت 1802م	أ.و.ج، م.ش،ع57، و 37.
الحاج علي أغا الصبايجية في التاريخ بن حسين	جلسة حانوت معدة للمقفوجية	بالكبابطية لمسامية لمسجد هنالك	أهل أوجاقه 404 الساكنين في بيت أشجي مصطفى بدار الإنكشارية القديمة	أواسط ربيع الثاني 1219هـ/ جويلية 1804م	أ.و.ج، م.ش، ع 94، و 59
السيد حسن أغا الصبايحية في التاريخ بن المرحوم السيد مصطفى	جلسة حانوت	قرب دار الإمارة	أهل بيته المعروفة ببيت قارة مصطفى بدار الإنكشارية الجديدة	أواخر شوال 1222هـ/ ديسمبر 1807م	أ.و.ج، م.ش، ع 94، و 46
المكرم السيد محمد التركي باش طبجي في التاريخ الذي أوجاقه 69 بن أحمد	جلسة حانوت	قرب جامع علي بتجين القريبة من جامع بن كمخة	أهل بيته المعروفة ساقزلي بدار الإنكشارية القريبة من باب الجزيرة المعروفة بالدروج	أواسط محرم 1229هـ/ ديسمبر 1813م	أ.و.ج، م.ش،ع 1/24، و 8 وأيضا ع 56، و 42.
إشهاد من طرف محمد مؤدب الصبيان وإبراهيم التركي الذي	جلسة حانوت	أعلى الحمامات	على الأوجاق بدار الإنكشارية باب عزون المعروفة في القديم ببيت	أوائل محرم 1232هـ/ نوفمبر 1816م	أ.و.ج، م.ش، ع 1/13، و 56

أوجاقه 399 ابن محمد			سيوط		
أشجي علي أشجي باشي بدار الإمارة فيزلي نسبا	جلسة حانوت	سوق البشماقجية	أهل بيت أوجاقة الإنكشارية أوسطى موسى	أوائل رجب 1233هـ/ماي 1818م	أ.و.ج، ع 94، و39

هذا وقد عثرنا على سجل[1] يعود تاريخه إلى سنة 1849م؛ أي بعد تسع سنوات من الاحتلال الفرنسي للجزائر، واشرف على كتابته المترجم (M Varagnay)، ويبدو أنه من أشمل الوثائق الخاصة بإحصاء الأملاك الموقوفة على ديار الجيش، فمن خلاله تم تحديد نوع الأملاك الموقوفة وأماكن تواجدها بالمدينة، والحالة التي كانت عليها أثناء عملية الإحصاء فأغلبها دخلت إلى المرجع وتم استغلالها عن طريق الكراء مثل "حانوت حفاف في اعتمار إسماعيل الطبّال قرب دار الجيش"، وفي حالات أخرى يُذكر فقط العقار ومكانه مثل "حانوت فوق باب الجامع برحبة الشعير"، أما القليل منها فكان قد تعطل وأصبح لا يُنتفع منه حيث جاء في إحداها " ثلاث حوانيت بالصاغة انهدموا"، فهل يرجع ذلك إهمال الوكلاء في تسيير تلك الأوقاف خاصة وأنها كانت موجهة للثكنات التي تصرفت فيها سلطات الفرنسية مباشرة بعد احتلالها لمدينة الجزائر؟.

وبلغ عدد الأملاك الموقوفة الواردة في السجل 272 عقارًا، أغلبها عبارة عن حوانيت مع وجود حالات قليلة للدور والدويرات والقهاوي والبيوت والغرف، وتجدر الإشارة إلى أن السجل لم يذكر أسماء الواقفين مما لم يسمح لنا بعقد مقارنة مع ما وجدناه في وثائق المحاكم الشرعية بخصوص أوقاف الجيش للثكنات، ورغم ذلك يمكن القول أن أغلب الواقفون كانوا يشتركون في الانتماء لفئة الأتراك ومنهم العسكر والموظفين السامين على مستوى المركز والبايلك، إضافة إلى نساء وبنات الطبقة الحاكمة على اختلاف مناصبهم ووظائفهم. وقد استندنا إلى هذه الفرضية بناء على ما وجدناه في وثائق المحاكم الشرعية، فبعد المسح الشامل لهذا الرصيد لاحظنا الغياب الكلي تقريبًا للعنصر المحلي في إنشاء وقفيات مرجعها الثكنات ما عدا حالة واحدة تتعلق بالولية عائشة بنت أحمد الخرودية التي أوقفت في أواخر رجب عام 1198هـ/ ماي 1784م قطعة أرضية تقع خارج باب الجديد على أوجاق عسكر الجزائر لكي يبني عليها الداي محمد بن عثمان باشا ست كوشات لطبخ الخبز للعسكر،

[1]– أ.و.ج، ب، ع 35، س357/456.

ويبدو أن الداي تدخل شخصيًا في هذا الوقف حيث كانت الواقفة تنوي تحبيس قطعة فقط من جميع الرقعة التي على ملكها، ثم عدلت عن رأيها وحبّست كل الرقعة بعد أن رغّبها الداي في ذلك، كما وضعت الحيازة له فقَبل ذلك منها وشكرها على صنيعها[1].

ومن أوقاف النساء المنتميات إلى الفئة الحاكمة نذكر، راضية بنت علي التي أسّست سنة 1202هـ/1798م وقفاً خيريًا يتمثل في حظها من دار تقع أسفل عين شاه وجعلت مرجعها لأوجاق زوجها أوزن وكيل الحرج بدار الإمارة ورقم أوجاقه 352 المعروفة ببيت عباس أسفل دار الإنكشارية باب عزون[2].

أما العدد الأكبر من الوقفيات المُخصصة للثكنات، فقد أسسها الموظفين الساميين، وغالبا ما كانوا يحددون الاستفادة في رقم الأوجاق الذي كانوا يحملونه والبيوت التي سكنوا فيها أثناء ممارستهم للعمل العسكري.

يتضح من الجدول الذي يمثل المحلق رقم 11 تعدد الموظفين المساهمين في الوقف لفائدة الثكنات منهم، الدايات بسبع حالات، ومن خلالها يمكن معرفة أسماء الثكنات وحتى البيوت التي سكنوا فيها وأرقام أوجاقهم أثناء تأديتهم للعمل العسكري، وهي معطيات قلما تعرضت لها المصادر الأجنبية المعاصرة، وقد أشرنا إلى هذا أثناء تعريفنا للثكنات في الفصل الثاني من هذه الدراسة، كما اهتم دايات آخرين بتوفير مكان دفن للإنكشارية التي كثرت في صفوفهم حالات الوفاة لطبيعة مهامهم على وجه الخصوص، فقد أعدّ الداي إبراهيم باشا بحيرتين خارج باب الوادي وجعلهما مقبرة للإنكشارية سنة 1153هـ/ 1740م.

إضافة إلى الدايات نلاحظ مساهمة البايات من البايلك الثلاث بأربع حالات، وخَمس حالات لموظفين ساميين برتبة الخزناجي، وخوجة الخيل، ووكيل الحرج ونُظّار مؤسسة بيت المال، كما شارك في العملية قُياد الأوطان. أما عن الأملاك الموقوفة من طرف الحكام، فقد تنوعت من حيث أماكن تمركزها وأنواعها بحيث شملت واحدًا وثلاثين عقارًا منها بحيرتين وغرفة وعلوي وقطعة أرضية وجلسة قهوة، وثلاث عقارات عبارة عن دور وأنصافها، أما أكبر عدد فكان لجلسات الحوانيت باثنين وعشرين جلسة؛ أي ما يعادل نسبة 70.96% من

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 54، و26.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 88، و2.

مجموع الأملاك التي أوقفها موظفو الايالة، وفي الأمر دلالة على ميلهم لامتلاك العقارات ذات الأغراض التجارية.

وقد سجلنا وجود تفاوتًا في حجم الاستفادة من ريع أوقاف الموظفين السامين من ثكنة لأخرى مع غياب استفادة بعضها، وتأتي في المرتبة الأولى ثكنة باب عزون بإحدى عشرة وقفية، ثم ثكنة الخراطين بثمان وقفيات ، وقد تميزت هاتين الثكنتين بكثرة تمردات الجنود المقيمين بها مقارنة بجنود باقي الثكنات[1]، فهل كان يهدف الواقفين من وراء صنيعهم إلى إرضاء الجنود الساكنين بالثكنتين والحد من تمرداتهم؟ ثم تأتي ثكنة الدروج بثلاث وقفيات، تليها ثكنة المقرئيين بوقفيتين، وفي المرتبة الأخيرة ثكنة أوسطى موسى بوقفية واحدة. والنتيجة ذاتها تقريبا توصلت إليها دراسة عن أوقاف الدايات؛ إذ سجلت استفادة معتبرة لثكنة الخراطين وباب عزون مقارنة بالمنشآت العسكرية الأخرى[2].

إضافة إلى الوقفيات الواردة في وثائق المحاكم الشرعية والتي تُمثل الأملاك غير المنقولة، استفادت الثكنات من وقفيات خيرية أخرى تمثلت في الأواني المختلفة[3]، ونذكر منها المَسْمَنة التي أوقفها مصطفى أوجاق 276 لصالح جنود المقيمين في غرفته، كما أوقف كوجك عثمان سني[4] على غرفته، وفي سنة 1191هـ/1777م أسس كوس موسى وقفًا خيريًا تَمثّل في قدر ينتفع به الجنود الغرف القديمة دون أن يحدد أسماءها أو الثكنات الموجودة فيها، واختار كوجك عثمان أن يجعل طاسة على ملكه وقفًا في سبيل الله، أما قاره مصطفى الذي أوجاقه 146 فقد حَبّس مصباح زيتي لصالح وجعله هو الآخر وقفًا في سبيل الله[5]. ورغم عدم ذكر المرجع بدقة في هاتين الحالتين إلا أن الانتماء العثماني للمُحبسين يوحي بأن ريعها كان موجه لصالح الثكنات.

---

[1]-Berbrugger, Op.cit, p.133.

[2]– أمير ، مرجع سابق، ص.160.

[3]– رغم أن عقود المحاكم الشرعية لا تتضمن وقف المنقول إلا في حالات نادرة، سواءً كان الواقفون من الجيش أو غيرهم، غير أن هذا لا يعني عدم وجودها، فالمتحف الوطني للآثار القديمة يتوفر على معطيات هامة وقف الأواني لصالح تكنات الجيش والزوايا والأضرحة، وهي محل اهتمام من طرف المختصين في علم الآثار.

[4]– السني هو لفظ تركي له شكل دائري ذو أحجام مختلفة، مصنوع من الخشب أو النحاس أو الفضة، يُستعمل لتقديم الأطباق، وقد استعمل بشكل خاص عند العائلات الغنية وفي الثكنات، وانتشرت صناعة السني بكثرة في الجزائر حيث قلد فيها الحرفيون صناعة السنيات العثمانية، وأخرى مصنوعة على النمط المغربي الأندلسي. **أنظر**: حورية شريد، " **صناعة وألفاظ الآنية الجزائرية في العهد العثماني – السني نموذجا–**، دراسات تراثية العدد 3، جامعة الجزائر 2، 2009، ص.231-234.

[5]– الملحق رقم7 .ص ص.478–482.

4- الأوقاف الخيرية للعيون والسواقي:

أولى الجيش الإنكشاري عناية خاصة بالخدمات العامة وبالخصوص تلك المتعلقة بالمياه، ويظهر ذلك من خلال الأوقاف التي أنشأها أفراد الجيش للعيون والسواقي، ورغم قلة عددها مقارنة بأوقاف باقي المؤسسات الوقفية، فقد كانت أغلبها خيرية مما ضمن للعيون الموقوف عليها الاستفادة السريعة من عائدات الوقف، وقد قُدر عددها إحدى عشرة[1] وقفية خيرية شملت الفترة من سنة 1200هـ/ 1786م إلى سنة 1239هـ/ 1824م.

وكانت أغلبها مخصصة لأغراض تجارية، حيث شملت تسع جلسات حوانيت وقهوة واحدة ودارًا، وقد تواجدت كلها داخل مدينة الجزائر باستثناء قهوة واقعة في عين الربط قرب الحراش، كما تنوعت الرتب المساهمة في الوقف حيث شارك أغوات الصبايحية بست وقفيات اثنتين منها كانت ليحيى أغا، هذا وقد سجلنا مساهمة بوقفية واحدة لكل من البلكباشية ووكلاء الحرج وشواش العسكر والأشجي، إضافة إلى حالة واحدة خاصة بإنكشاري لم تُذكر رتبته العسكرية.

ونظرًا لأهمية الماء نرى أن الجيش حَبّس على العيون والسواقي التي كانت تزود منشآت أخرى متواجدة بالمدينة كالمساجد وبعض المرافق الأخرى مثل دار الوضوء الموجودة بزاوية قاضي المالكية[2]، أو لتزويد أملاك الجيش بالمياه مثل الجنان والدور والمقابر والمقاهي التي قاموا ببنائها، والملاحظ أيضا أن أغلب الواقفين على العيون والسواقي وضعوا شرطًا لدوام وقفياتهم تتمثل في عدم انقطاع الماء من الساقية، وإلا يتم تغيير المرجع أو تغيير نوع الوقف من خيري إلى ذري، وفي هذا السياق نذكر، علي أغا الصبايحية بن سليمان الذي أنشأ وقفًا خيريًا في أواخر محرم من سنة 1200هـ/سبتمبر 1786م، وجعل مرجعه ساقية الماء الداخل لجبانته الموجودة برأس تافورة خارج باب عزون التي يأتي ماؤها من عين الحامة إلى السبّالة[3].

---

[1]- أ.و.ج، م.ش، ع 33، و37. ع 1/26، و42. ع38، و31. ع1/22، و15. ع 110/109، و48. ع 145، و47. ع71/70، و39. ع133/132، و29.

- A.O.M,1MI, B 48, Z 107, Z 109. B53, Z 124.

[2]- أ.و.ج، م.ش، ع 68، و 29 مك ع 75/74، و33.

[3]- جمعها سبُل أو أسْبِلة وتعني لغة الطريق وما وضُح منه حيث ورد في قوله تعالى " وأنفقوا في سبيل الله"، وكل ما أمر الله به من خير فهو سبيل، وسبيل الشيء إذ أباحه وكأنه جعل إليه طريقًا مطروقا، أما في معناها الاصطلاحي فهي عين ماء يُقام عندها بناء معدة لتسبيل الماء وجعله سقاية لعابري السبيل. للمزيد عن الأسبلة **أنظر**:- محمد بن بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار لصحاح**، دائرة المعاجم في مكتبة لبنان- بيروت، 1986م، ص.120.

أما شرطه فتمثل في دوام ماء الساقية وفي حالة انقطاعه يرجع الوقف ذريًا يستفيد منه ولديه مصطفى والزهراء بالتساوي بينهما وعلى ذريتهما على امتداد نسلهم، وبعد انقراضهم يرجع ريع وقفيته على من يهتم ببناء المقبرة وإصلاحها، ونلاحظ هنا أن المرجع قد يتغير في حالة انقطاع الماء مما يوضح أن الواقف كان يهدف من وقفه الخيري إلى الفائدة التي تعود على مقبرته[1]، كما اشترط يحيى أغا الصبايحية في وقفيته دوام دخول الماء إلى جبانته الواقعة برأس تافورة وفي حالة انقطاعه تعود جلسة الحانوت الموقوفة من جملة أملاكه إن كان على قيد الحياة وإلا تعود لورثته[2]، وفي وقفية أخرى أنشأها نفس الواقف سنة 1239هـ/ 1824م جعل مرجعه ساقية الماء الداخلة للجزائر المحمية ومقابلة لساقية الماء الداخلة لجنته بفحص تيلاوملي، وفي حالة انقطاع ماؤها يرجع الوقف ذريًا، وبعد انقراضهم ترجع لنفس الساقية[3].

وفي حالة أخرى نجد أن عبد الله وكيل الحرج أنشأ في أواخر جمادى الأولى 1229هـ/ أفريل 1814م، وقفًا خيريًا تمثل في جلسة حانوت تقع قرب سوق النحاس، وقد جعل مرجعه في ساقية الماء التي أخذ منها ماء لداره التي بناها في سويقة عمور، واشترط في نص وقفيته أنه إن انقطع ماء الساقية عن الدار يصبح الوقف ذريًا، وبعد انقراض ذريته تنتقل الاستفادة إلى الساقية[4].

كما اشترط بعض الواقفون تغيير المرجع في حالة انقطاع السقي مثلما فعل محمود الإنكشاري بن المرحوم علي خزناجي في أواسط محرم 1209هـ/ جويلية 1794م، حيث خصّص أربعة دنانير سلطانية كل أربعة أشهر لمن يتولى تزويد القهوة الموجودة خارج باب الجديد بالماء وأعطى حق التصرف في عائدات الوقف لمفتي المالكية، كما ذكر أنه في حالة انقطاع السقي تُعطي القيمة المذكورة من النقود للحزابين بالحلقة بالجامع الأعظم[5].

– جاسم عزيز علي الجبوري، **أوقاف المسلمين في القدس الشريف خلال لقرن الثامن عشر ميلادي**، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان– الأردن، 1438هـ/2017م، ص ص.196–197.

– فداء محمد أحمد قعقور، **الأسبلة لمائية في العمارة الإسلامية حالة دراسة مدينة نابلس**، أطروحة ماجستير في الهندسة المعمارية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين، 2010، ص.13.

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 33، و37.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 68، و 29 مك ع 75/74، و33.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع133/132، و 29.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 145، و47.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 38، و31.

ومن المعروف أن المرجع يقوم باستغلال العقار الموقوف عن طريق كرائه من طرف القائم على أوقاف المرجع، مقابل مبلغ معين يحدده في أغلب الأحيان متولي الوقف، وقد صادفتنا حالة واحدة قام فيها أحد المُحَبسين مصطفى أغا الصبايحية بتحدّيد ثمن كراء قهوة بعين الربط حَبّسها ساقية الماء الدخل ماؤها لقهوته، أما مبلغ الكراء فكان بعشرون ريالاً في كل سنة. ويبدو واضحا من هذا التحديد حرصه على دوام دخول الماء إلى القهوة، وبالتالي مواصلتها في تقديم خدمات للمترددين عليها[1].

ورغم شيوع الوقفيات المشروطة للجيش على العيون والسواقي، إلا أننا وجدنا حالتين لم تُعلِق استفادة المرجع بأي شرط، الأولى كانت لمصطفى شاوش العسكر حين حَبّس جلسة حانوت قرب ضريح سيدي علي الفاسي ومرجعه لساقية الماء داخل الجزائر[2]، والثانية لأشجي حسن بدار الإمارة الذي جعل مرجع جلسة حانوته بالبادستان لعيون الماء داخل الجزائر وخارجها[3].

5- الأوقاف الخيرية لفقراء الحرمين الشريفين:

اهتم الجيش الإنكشاري بفقراء مكة والمدينة الذين استفادوا من تسعة وقفيات خيرية؛ أي بنسبة 10.34% من مجمل الأوقاف الخيرية. أما إذا قارنا هذه النسبة بعدد الوقفيات الذرية على الحرمين فنجد أنها نسبة قليلة جداً لا تتعدى 2.44% . وبخصوص الرتب المساهمة في هذا النوع من الوقف فقد وجدنا ثلاثة أغوات[4] وأربعة بلكباشية[5] وواحدة ليولداش[6] وأخرى لمتقاعد في الجيش[7].

وعن الأملاك الموقوفة، فقد بلغ عددها ثلاثة عشر مُلكًا موزعة على أربعة دُور وأجزاؤها وحانوت واحد وجزء من حانوت وثلاثة علويات وإسطبلين وبيت. وكانت هذه الوقفيات كلها مناصفةً بين مكة المكرمة والمدينة المنورة، ما عدا اثنين منها كانت لفقراء المدينة فقط الأولى

---

[1]- الملحق رقم 5، ص ص.474-475.

[2]- أ.و.ج، م.ش، ع 1/26، و42.

[3]- أ.و.ج، م.ش، ع 110/109، و48.

[4]- أ.و.ج، م.ش، ع 35، و19،

- A.O.M,1MI, B20, Z 41

[5]- أ.و.ج، م.ش، ع 2/76-77، و100، ع 2/13، و20، ع 2/41، و3.

- A.O.M,1MI, B41, Z 89

[6]- أ.و.ج، م.ش، ع 139/138، و47، وأيضا أ.و.ج، ب.م، ع 16، س98.

[7] - A.O.M,1MI, B26, Z 51

حَبّسها الحاج بكير أغا بن علي التركي[1]، والثانية السيد رمضان بلكباشي[2]. وبخصوص بقية الفقراء بالمدينة فقد وردت وقفية واحدة خيرية لفقراء جماعة الأشراف حَبّسها الزوجان سليمان أغا ونفسة بنت القايد إبراهيم[3].

6- الأوقاف الخيرية المشتركة في المرجع:

نعني بها الأوقاف المشتركة في المرجع، وفي هذا النوع من الوقفيات يجعل الواقف نفس الوقفية لفائدة مرجعين أو أكثر، وقد ساهم الجيش الإنكشاري بتسع وقفيات خيرية؛ أي ما يعادل نسبة 10.34% من مجموع الأوقاف الخيرية.

تميزت الأوقاف الخيرية المشتركة بالتنوع من حيث أنواع العقارات الموقوفة ومن حيث المؤسسات الوقفية المستفيدة، فبخصوص الأملاك الموقوفة بلغ عددها إثنتا عشرة عقارًا خَمسة منها عبارة عن ديار ومثلها للعلويات، وحانوت واحدة وإسطبل. أما مرجع الوقف فشمل المقابر وفقراء الحرمين وفقراء الأندلس والمساجد. وقد سبق وأن أشرنا إلى بعضها في الأوقاف الخيرية لصالح المساجد.

ومما لاحظناه أنه لم يكن هناك تفاوت كبير في عدد الأوقاف الخيرية المشتركة عند توزيعها على الفترة المدروسة، حيث لم نسجل أية حالة خلال النصف الأول من القرن السابع عشر، وخلال النصف الثاني من نفس القرن وردت ثلاث حالات، منها وقفية وكلاء الحرمين الشريفين وهم الحاج محمد أغا البابوجي والحاج محمد أغا والحاج يوسف والحاج محمد بن سالم، وكان مرجعهم فقراء الحرمين وفقراء الأندلس. ولنفس المرجع أسس محمد الإنكشاري بن إبراهيم خوجة وقفاً خيريًا يتمثل في دار وعلوي يقعان بحومة البطحا[4].

وخلال القرن الثامن عشر سجلنا أربع وقفيات فقط اثنين منها تعودان لنُظار المواريث المخزنية الأولى لصاري مصطفى أغا، وقد استفاد من غلتها كل من فقراء الحرمين الشريفين والجامع الجديد[5]، وأخرى للحاج أحمد بلكباشي بن والي وجعل نصفها لمقبرته الموجودة برأس تافورة والتي أنشأها سنة 1166هـ/1753م، كما جعل ريالان في الشهر للخطيب بجامع عبدي

---

[1] - A.O.M,1MI, B 53, Z 123.

[2]- أ.و.ج، م.ش، ع 50، و6. أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98.

[3]- أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98.

[4]- نفسه.

[5]- أ.و.ج، م.ش، ع140، و66. مك ع 141، و41.

باشا الذي يتولى قراءة القرآن بمكتب الجامع الجديد، أما النصف الآخر من الغلة فيعود لناظر أوقاف الحرمين الشريفين[1]، أما وقفية علي أغا الصبايحية في أواسط ذي الحجة 1196هـ/ نوفمبر 1782م فكانت نصف غلتها موجهة لفقراء الحرمين مكة والمدينة ونصفها الأخر يعود لمقبرته الواقعة خارج باب عزون[2].

وخلال الربع الأول من القرن التاسع عشر ميلادي تراجع العدد إلى وقفيتين فقط، الأولى حبّسها السيد حسين الإنكشاري بن مصطفى رايس، والثانية أوقفها السيد محمد خوجة وكيل أوقاف الحرمين الشريفين الذي رقم أوجاقه 93، وكلاهما جعلا الاستفادة مناصفة بين المؤذنين بمنارة الجامع الأعظم وجماعة حزابي الحلقة بنفس الجامع[3].

إن هذه الحالات تُبين مدى حرص الواقفين على استفادة عدة جهات خيرية من نفس الوقفية حتى يعم أجرها وثوابها على الواقف. والملاحظ هنا ورود ثلاث وقفيات مشتركة في المرجع كما أنها تشمل الوقف الخيري والذري في نفس الوقفية وهي رغم قلتها؛ إذ أنها لم تمثل سوى 0.53% من مجموع عقود العينة إلا أنها تبين نية الواقف وتفضيله لمرجع على مرجع أخر، ففي الحالة الأولى التي يعود تاريخها إلى ما قبل 1086هـ/1675م نرى أن مامي أغا بن عبد الله جعل داره الموجودة بحومة القادوس جزء منها وقفاً خيرياً يستفيد منه طالبين يقرأن الحزب بزاوية سيدي محمد الشريف، أما النصف الثاني من الدار فكان وقفاً ذرياً لا يؤول إلى المرجع الذي حدده وهو الحرمين إلا بانقراض الموقوف عليهم من ابن الواقف وذريته، ومن خلال مقابلة تاريخ الوقفية وتاريخ المرافعة إلى المجلس العلمي بخصوصها يتبين أنه إلى غاية 1091هـ/1680م لم تصل إلى المرجع[4].

وفي الحالة الثانية نجد أن السيد علي منزول أغا قسّم أملاكه الموقوفة المتمثلة في فرن وعلوي ومخزن إلى ثلثين، ثلث منها خيري يستفيد منه مباشرة جامع خضر باشا، والثلث الأخر ينتفع به جامع سيدي رمضان بعد انقراض ذرية الواقف[5]، والحالة الثالثة والأخيرة كانت للحاج

---

[1] - A.O.M,1MI, B40, Z86.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 1/45، و39.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 87، و33. ع 135/134، و36.

[4] - A.O.M, 1MI,B 3, Z6.

[5] - A.O.M,1MI, B29, Z 58.

إسماعيل بلكباشي بن رمضان التركي الذي جعل جزءً من غلة وقفيته وقفًا خيريًا على جامع حسين ميزوموطو. أما الجزء الثاني فجعله وقفًا ذريًا مرجعه فقراء الحرمين[1].

7- الأوقاف الخيرية للأضرحة والزوايا والمقابر:

اهتم سكان مدينة الجزائر اهتماما خاصا بالزوايا والأضرحة خلال الفترة العثمانية، وتجلى ذلك الاهتمام في تخصيص أوقاف لها بلغ عددها مأتيين وأربع وعشرون وقفية منها خمسة وثلاثون وقفية للزوايا[2]، وقد شاركت فيها مختلف الفئات الاجتماعية من حرفيين وموظفي الإدارة والعلماء والبرانية إضافة إلى النساء على اختلاف انتمائهن الاجتماعي[3]، ومن المساهمين أيضا الجيش الإنكشاري الذي تميزت أوقافه بقلتها مقارنة بإسهامه في أوقاف بقية المؤسسات حيث كانت لهم ثمان وقفيات للزوايا والأضرحة منها وقفيتين فقط من نوع الوقف الخيري؛ أي بنسبة 2.29% من مجموع الأوقاف الخيرية للجيش. ورغم قلتها إلا أنها تعبر عن اهتمام بعض الواقفين بهذا الجانب.

وتعود أول وقفية خيرية عثرنا عليها بخصوص المقابر إلى أواخر محرم 1082هـ/ ماي 1671م، حين حبّس السيد الحاج علي أغا بن المرحوم الحاج حسين قطعة أرضية واقعة خارج باب الوادي وجعلها لصالح ضريح سيدي عبد الرحمن، كما أعطى حق الحيازة لوكيل الضريح وهو يوسف الأندلسي[4]. أما الوقفية الثانية فيعود تاريخها إلى أوائل شوال 1121هـ/ 1709م حيث أوقف السيد حسين بلكباشي نصف داره واقعة قرب سويقة عمور لفائدة زاوية الأشراف بسوق الجمعة[5].

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 1/16، و23. ع 2/9، و36.

[2]– بودريعة، مرجع سابق، ص.107.

[3]– نفسه، ص.127– 148.

[4]- A.O.M,1MI, B55, Z 132.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/133– 134، و22.

المبحث الثاني: المستفيدون من نسل الواقف وأقربائه:

1- النفس:

اختلف الفقهاء في صحة اشتراط الواقف لكل الغلة أو جزء منها لنفسه مدة حياته، فهو فعل غير جائز عند محمد والمالكية وجمهور الشافعية وأغلب الحنابلة والشيعة الإمامية. أما أبي حنيفة وصاحبه أبي يوسف فقد قالوا بجواز ذلك[1]، ومن المعروف أن كل الواقفين من الجيش حَبّسوا أملاكهم وفقًا لأحكام مذهبهم الحنفي، مما سمح لهم بإنشاء أوقاف ذرية، وبناءً على هذا نجد أن أغلب الواقفين اختاروا البدء بالتصدق أو التحبيس على أنفسهم إلى غاية وفاتهم وهو ما عبّرت عنه عقود الوقف بـ "أشهد على نفسه الكريمة أنه حَبّس ووقف لله تعالى جميع....ينتفع بغلتها مدة حياته مقلداً في ذلك مذهبه مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه"، بعدها تؤول المنفعة إلى بقية المستفيدين، والملاحظ أن بعضهم اشترط الانتفاع بالغلة فقط مثل عيسى بلكباشي بن رمضان التركي[2]، وعبد الرحمن الإنكشاري بن محمد بن رجب[3]، في حين فضل البعض الأخر الانتفاع بالغلة والسكن معًا كحسين البلكباشي التركي بن مصطفى[4].

ولم يشمل التحبيس على النفس الأوقاف الذرية فقط بل شمل حتى الأوقاف الخيرية التي رصدناها حيث اشترط ثلاثة وخمسون مُحَبس من أصل 87 مُحبسًا الانتفاع بالحُبس إلى غاية وفاتهم ثم ينتقل إلى المرجع[5].

كما وجدنا في 40 وقفية من مجموع 471 وقفية ذرية لم يشترط فيها الواقفين الانتفاع سواء بالغلة أو بالسكن مثلما هو الحال بالنسبة لمحمد بلكباشي بن حسن في أواسط جمادى الثانية 1074هـ/ ديسمبر 1663م[6]، وعلي أغا في أواسط شعبان 1065هـ/1655م[7]. فهل كان لهؤلاء أملاك أخرى ينتفعون منها ما عدا الملك الموقوف؟.

---

[1]– لتفاصيل أخرى عن التحبيس على النفس وأدلة الفقهاء في ذلك **أنظر:** أبو زهرة، مصدر، ص ص. 198– 208. وأيضا – مسقاوي، مرجع سابق، ص ص.274–279.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 33، و54.

[3]-A.O.M,1MI, B41, Z88.

[4]- A.O.M,1MI, B 53, Z122.

[5] -A.O.M,1MI, B 53, Z123.

[6]- A.O.M,1MI, B 53, Z122.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/10، و12.

ومع جهلنا لأملاك الواقفين ما عدا ما هو مسجل في نصوص وقفياتهم، يمكن القول أن حرص أغلب الواقفين على الاستفادة من غلة الوقف يُفسر برغبتهم في ضمان مورد مالي يقيهم من تقلبات الزمن الممتد من وقت تأسيسهم للوقف إلى غاية وفاتهم.

2- الأولاد:

حرص الواقفون على إدراج أبنائهم ذكورًا وإناثًا في صدارة المستفيدين من غلة أوقافهم بحيث ألغوا تقريبا كل الاحتمالات التي من شأنها أن تعرقل استفادتهم، وتجلى ذلك الحرص في حالة عدم وجود الأولاد أثناء تأسيس عقد الوقف حيث يذكر المُحّبس عبارة وما "سيولد له إن قدر الله بذلك"، كما هو الحال في وقفية والي بلكباشي سنة 1150هـ/1737م[1]، ووقفية علي يولداش الضرير بن أحمد[2]، ومصطفى بلكباشي بن خليل التركي[3]، وغيرها وفي حالة وجودهم أثناء تأسيس الوقفية تُذكر أسماؤهم مع عبارة "الموجودين الآن"، وتضاف إليها عبارة "وما سيتزايد له إن قدر الله" مثل محمد بلكباشي بن عمر التركي الذي حَبّس داره واقعة بحارة الجنان على ابنته الموجودة أثناء تأسيسه الوقف سنة 1134هـ/1721م وهي فاطمة وعلى من سيولد له من ذكر وأنثى[4].

كما اهتم بعض الواقفون بالتحبيس على أولادهم قبل الولادة حيث وجدنا ثلاثة حالات، الأولى للزوجين محمد بلكباشي ومريم بنت محمد بلكباشي اللذين حبّسا دارًا على أنفسهما، ثم اختار الواقف أن يُحبس على الحمل الظاهر من زوجته مريم[5]، وفي الوقفية الثانية حَبّس محمد أوده باشي بن محمد بن مراد داراً باستثناء بيتاً منها على نفسه، وبعد وفاته يُلحق البيت بالدار ليستفيد من غلتها ابنه محمد الصغير والحمل الظاهر من زوجته فاطمة بنت أحمد[6] .أما الوقفية الثالثة فقد أسسها أحمد يولداش بن محمد التركي جاعلاً غلة داره الواقعة

---

[1]- الملحق رقم 3، ص ص.470-471.

[2]- أ.و.ج، م.ش، ع 148/149، و55.

[3]- أ.و.ج، م.ش، ع 1، و19.

[4]- أ.و.ج، م.ش، ع50، و47.

[5]- أ.و.ج، م.ش، ع138/139، و59.

[6]- أ.و.ج، م.ش، ع32، و57.

قرب ضريح سيدي رمضان على نفسه وبعد وفاته تنتقل على الحمل الظاهر من زوجته أسيا بنت مصطفى وما قد يتزايد له من ذرية[1].

وأشارت وقفيات أخرى إلى السن التقريبي للأولاد المستفيدين، حيث عبّرت عنهم العقود باستعمال عبارات دالة على ذلك كالأصاغر، وفي "حجره وتحت ولاية نظره"، و"المالكة أمر نفسها" وغيرها منهم، محمد بلكباشي الذي حبّس نصف داره على ابنته المالكة أمر نفسها، أي الكبيرة بحيث تستطيع التصرف في أمورها[2]، كما حَبّس يوسف أغا داره على ولديه علي وعويشة الصغيرين[3]. أما باكير أغا بن قاسمي التركي فقد حَبّس على ابنه الشاب محمد[4].

ويظهر من خلال عينة الأوقاف الذرية للجيش كيفية تعامل الإنكشاري مع أولاده من كلا الجنسين، فأغلب الحالات التي صادفتنا لم يُميز فيها الواقفون بين أولادهم حيث جعلوا نصيب الذكر مثل نصيب الأنثى وهو ما جاء في عبارة "الذكر والأنثى في ذلك سواء لا مزية لواحد عن الأخر"، وفي حالات أخرى طبق المحّبسون تقسيم الغلة بين أولادهم حسب الفريضة الشرعية بذكر عبارة "للذكر مثل حظ الأنثيين"[5]. وهو أقرب إلى الصواب وأجلب إلى الثواب[6].

وفي وقفية أخرى نجد أن محمد الإنكشاري ألغى كل الاحتمالات التي من شأنها أن تعيق استفادة ذريته، حيث حَبّس جنة سنة 1200هـ/1786م وجعل غلتها لنفسه، وبعد وفاته لزوجته يمونة بنت محمود وعلى أولاده إن وجدوا سواءً كانوا منها أو من غيرها[7]، وفي وقفية أخرى نلاحظ حرص الواقف الحاج أحمد منزول أغا بتحري الدقة في ذكر أسماء المستفيدين من أولاده وهم محمد وفاطمة المدعوة طيطومة ومريم المدعوة مريومة الصغار السن أثناء إنشاء الوقفية

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع2/27، و51.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع75/74، و28.

[3]-A.O.M,1MI, B20, Z41.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع51، و57.

[5]– م.ش، ع1/6، و4. ع 2/27، و98.

- A.O.M,1MI, B8, Z18.

[6]– قدري باشا، مرجع سابق، ص.47.

- A.O.M,1MI, B8, Z18.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع2/4، و8.

سنة 1109هـ/1698م[1]، ويبدو أن تدوين الاسم الحقيقي لبناته إضافة إلى اسم الكنية هدفه إزالة أي غموض قد يؤدي إلى نزاع يعيق استفادتهما في المستقبل.

وتوحي العبارات المستعملة في الوقفيات بوجود بعض حالات إقصاء الأبناء الصُلب مثلما هو واضح في وقفية جعفر بلكباشي بن قارة الذي جعل الغلة في نفسه، ثم لابنه محمد وما يتزايد للواقف من ذرية على أن يكون فيها نصيب الذكر مثل حظ الأنثيين، ثم على ذريته وذرية ذريته إلى حين انقراضهم، ثم على البنات الثلاثة للواقف وهن حسنى ولالاهم والزهرا بعدها تنتقل لذرتهن[2]. أما إبراهيم الإنكشاري الحفاف فقد أقصى مباشرة البنات؛ إذ جعل الغلة في نفسه أولاً وبعد وفاته تنتقل لأولاده الذكور دون الإناث وما يتزايد له من الذكور فقط وبعد انقراض هذه الطبقة تنتقل المنفعة لذرية الذكور دون الإناث ما تناسلوا[3].

ومن الطُرق الأخرى لإقصاء الأولاد الصلب أن يُحدد الواقف أولاده من زوجة معينة، مثل باكير أغا الذي استفاد من وقفيته زوجته فاطمة بنت محمد وأولاده منها، وهم مصطفي ومحمد ويوسف وعائشة وبقية ما يتزايد له[4]، وحبيب يولداش وزوجته حليمة بنت محمد الشريف الذين أسسا وقفاً ذريًا سنة 1115هـ/1703م، على أن ينتفع منه أولا الواقفين ثم ابنتهما الزهرا ثم عقبها، كما أشهد حبيب يولداش في أخر العقد بأن لا تستفيد ذريته من غير زوجته حليمة في حالة وجودهم[5]، كما وردت وقفية واحدة أقصى فيها الواقف مصطفى الإنكشاري أحد أولاده الستة وهو محمد لكون هذا الأخير شريكًا في المُلك الموقوف، كما سجلنا نوع من الإقصاء لذرية ولده وشريكه محمد الذين لا تنقل لهم المنفعة إلا بعد انقراض ذرية أبناء أعمامهم ما تناسلوا[6]. وبناء عليه يمكن القول أن إقصاء الأولاد الصُلب للمُحبس كان أمر مستبعد الحدوث.

إن الحضور المعتبر لأولاد الجيش كمنتفعين يجعلنا نتعرض ولو بإيجاز لعددهم الإجمالي وعددهم داخل الأسرة الواحدة، فمن خلال أربعمائة وأربع وسبعين وقفية ذرية تمكنا

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع50، و71.

[2]– أ.و.ج، م.ش،ع2/18، و66.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع147/146، و82.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع2/27، و77.

[5]– أ.و.ج، م.ش.ع41، و5.

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع149/148، و41.

من تحديد أربعمائة وستين ولد للجيش. أما عن عددهم داخل الأسرة فقد وجدنا في المرتبة الأولى مأتي وأربعة وخمسين واقف لم يكن لهم أولاد أثناء تأسيس العقد، وفي المرتبة الثانية تأتي الأسر التي لها ولد واحد فقط بـ ثمانية وسبعين حالة، تليها الأسر التي لها ولدين بخمسة وسبعين حالة، ثم تأتي أربعة وعشرين أسرة اشتملت كل واحدة على ثلاثة أولاد. أما الواقفين الذين لهم أربعة أولاد فقد بلغ عددهم سبع عشر واقفاً، كما سجلنا ثلاثة عشر واقفاً لهم من خمسة إلى سبعة أولاد، إضافة إلى وجود حالتين استثنائيتين الأولى حَبّس فيها علي منزول أغا داره على أولاده التسعة منهم خمسة بنات وأربعة ذكور[1]. أما الثانية فكانت لأحمد الإنكشاري بن مامي الذي حَبّس على إحدى عشر ولداً أنجبهم من زوجتيه رقية بنت دحمان وعائشة بنت علي[2]. وبطبيعة الحال فان أولاد الجيش يندرجون ضمن فئة الكراغلة الناتجة عن زواج الجيش الإنكشاري بنساء محليات، والأمر ذاته يقال عن ذرية أبناء الجيش الذين يمثلون الجيل الثاني للكراغلة.

وكشفت عينة الدراسة بوجود خَمسة عشر وقفية حضر فيها أولاد الأولاد كمستفيدين من ريع أوقاف الجيش مثلما فعل الحاج محمد منزول أغا؛ إذ حبّس جزء من داره على ابنته اللونة وولديها محمد وقادن ولدي الشاب أحمد الإنكشاري، وحَبّس أيضا على من سيولد لها من ذكور وإناث[3]، كما استفادت أليفة بنت حُسين من وقفية جدها الحاج أحمد منزول أغا سنة 1103هـ/1692م[4]، وأيضا خديجة بنت أحمد من وقفية جدها مصطفى منزول أغا[5]، كما أوقف محمد الإنكشاري منزول أغا بناء علوي على عدة مستفيدين منهم ابنة ابنه راضية بنت الحاج أحمد وذريتها من بعدها[6].

كان للواقفين ممارسات أخرى مع أولاد أولادهم حيث وردت حالات قليلة حَبّس فيها الجيش على ذرية ذريتهم[7] مهما امتد نسلهم دون حرمان أولاد أحد الجنسين أو كلاهما مثلما هو وارد في

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/76–77، و18.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 130/131، و24.

[3]– يقصد بالذرية الذكور والإناث .

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع142/143.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 1/45، و5.

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع 145، و45.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع1/48، و62.

وقفية محمود أغا الخياط بن حسن[1]، وفي وقفية محمد بلكباشي بن عمر التركي[2]، وأيضا في وقفية والي التركي الذي جعل الاستحقاق من غلة عناء علوي حَبّسه سنة 1150هـ/1737م، في نفسه أولاً وبعد وفاته على أولاده في حالة وجودهم على يكون الاستحقاق حسب الشريعة الإسلامية دون أن تنتقل الاستفادة إلى أولاد أولاده[3]، وفي حالات قليلة أخرى نجد إقصاء واضح لذرية الإناث مثلما هو الحال بالنسبة لمحمود بلكباشي الذي أسس وقفيتين سنة 1113هـ/1707م جعل ريعهما يعود له أولا ثم لأولاده وما قد يتزايد له ثم على ذرية الذكور دون الإناث[4]، وأيضا في وقفية حسين بلكباشي بن علي[5]. أما العدد الأكبر من الحالات فتمثلت في حرمان أولاد البنت وحصر الاستفادة في أعقاب الذكور[6] من ذرية الواقف والأمر ذاته بالنسبة لباقي الطبقات إلى غاية انقراض نسل الواقف[7].

ورغم ذلك فقد سجلنا حالات قليلة نعتبرها استثنائية تم فيها الاستحقاق لأولاد البنات مثلما فعل الزوجين حسن يولداش ورحمونة بنت عبد الله سنة 1131هـ/1719م، حيث نصت وقفيتهما على أن يكون الاستحقاق لابنتهما عزيزة وما يتزايد لهما من ذرية، كما أدرج أولاد بناته في الاستحقاق على أن يكون نصيب الذكر مثل حظ الأنثيين[8]، وعموما فان حصر الاستحقاق في الذكور وإقصاء ذرية البنات تصرف مارسته فئات أخرى

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع1/5، و76.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع50، و47.

[3]– الملحق رقم 3، ص ص.470–471.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع2/47، و60.

-A.O.M,1MI, B25, Z49.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع2/27، و98.

[6]– يقصد بالعقب من يعقب الواقف في نسبه، أي من يكون عقبًا وخلفًا وهم أبناء الواقف من الجنسين، ثم أبناء أبنائه الذكور والإناث دون أولاد البنات على امتداد النسل...، للمزيد عن معنى كلمة عقب **أنظر**:

- Ernest Mercier**, Le code du habous (ou Ouakf) selon la législation musulmane, suivi de testes des bons auteurs et de pièces originales,** Constantine, Imprimerie de Braham, 1899, pp.59-63.

– مسقاوي، مرجع سابق، ص.285.

[7]– **أنظر** على سبيل المثال أ.و.ج، م.ش، ع 1/4، و26. ع51، و50. ع 102/101، 75.

[8]– أ.و.ج، م.ش، ع1/48، و46.

مساهمة في الوقف في مدينة الجزائر[1] والظاهرة نفسها عرفتها مدينة قسنطينة مقر بايلك الشرق[2] وإيالات أخرى كتونس[3].

3- الزوجات:

يُعتبر الوقف وسيلة من وسائل انتقال الملكية داخل الأسرة وبناء عليه نطرح عدة تساؤلات عن مدى وكيفية استفادة أو إقصاء زوجات الواقفين؟ وهل كانت تلك الممارسات عامة أو خاصة؟. ويظهر من خلال استقراء الأوقاف الذرية للجيش أن وضع المرأة شمل حالتين: ففي الحالة الأولى يقوم الواقف بحرمان الزوجة بشكل مباشر بحيث لا يدرجها ضمن قائمة المستفيدين من غلة الوقف، وفي هذا النوع أحصينا 190 حالة من أصل 471 وقفية؛ أي بنسبة 40.33.% ونذكر منهم إبراهيم الإنكشاري الحفاف بن حمزة[4]، وأحمد أغا بن علي التركي[5]، وعلي أغا بن عبد الله الذي حرم زوجته رغم وجودها على قيد الحياة أثناء تأسيسه لعقد الوقف سنة 1065هـ/1655م، حيث ذكر أنه حَبّس على ولديه محمد ونفسة وما يتزايد له من زوجته مريم بنت حسن أم الولدين[6].

أما الحالة الثانية فيمكن تسميتها بالاستفادة المشروطة، وهنا نسجل عدة حالات فإما أن يتم ذكر الزوجة مباشرة بعد وفاة الواقف، أو أن تُدرج مع الأولاد أو بعدهم، وإما أن تُذكر في أخر قائمة المستفيدين وهو أيضا شكل من أشكال إقصائها، وفي أغلب هذه الحالات قُيدت استفادة الزوجة بمدة حياتها فقط مثلما ورد في وقفية رمضان الإنكشاري بن مصطفى الذي حَبّس دويرة وغرفة أسفل باب الجديد وكانت زوجته في بداية قائمة المستفيدين[7]، وأيضا

---

[1]– حماش، مرجع سابق، ص. ص ص. 846-849.

[2]- Isabelle Grangaud, « **Immobiliser son bien, comment et pourquoi ? a propos de constitutions de quelques habous a dévolution familiale (Constantine, XVIIIème siècle) »**, Dirassat Insania, Le waqf en Algérie (XVIIIè et XIXè siècles) : Sources, problématiques et thématiques, Alger, 2001/2002, pp.84-88.

[3]- Ferchiou, Op.cit, p.258.

- قاسم، مرجع سابق، ص.21.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 146/147، و82.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 33، و16.

[6] -A.O.M,1MI, B20, Z 41.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع 72/73، و2.

يوسف أغا بن محمد حين حَبّس دويرة وجزء من دار بحومة بئر الجباح على عدة أطراف مُبتدئاً بزوجته أمنة بنت محمد بن مصطفى أغا[1].

وفي حالات كثيرة وضع الواقفون شرطين لاستفادة الزوجة وهما، أن تستفيد من ريع الوقف مدة حياتها فقط وأن لا تكرر الزواج، حيث نقرأ في عقود التحبيس عبارة "مدة كونها أيمًا فان تزوجت أو ماتت لا مدخل لها في الحُبس" وهو ما اشترطه محمد الإنكشاري بن مصطفى على زوجته مريم بنت حسين[2]، وحسن الإنكشاري بن المرحوم عبدي الذي ارتبط بإحدى بنات العائلات الدينية البارزة وهي عائشة بنت المرحوم السيد حسين التي كان والدها حسين يشغل منصب مفتي الحنفية، فقد خَصّها بثُمن غلة وقفيته المتمثلة في جنة بفحص تقصراين تستفيد منه في حياتها فقط وبقائها أرملة[3]، وفي حالة أخرى نجد أن الواقف محمد بلكباشي بن إبراهيم التركي الحلواجي جعل زوجته يمونة بنت أحمد ضمن المستفيدين من الجنة والرقعة اللتان حَبّسهما سنة 1172هـ/1759م، وقد جعل نصيب زوجته مثل نصيب أنثى من بناته معلقاً استفادتها ببقائها أيمًا بعد وفاته[4].

هذا وقد صادفتنا حالة واحدة اشترط فيها الواقف خليل الإنكشاري البلكباشي بأن استفادة زوجته مرهونة بعدم انفصال الزوجية بينهما[5]، ويختلف محمد أغا بن محمد عن بقية الواقفين بأن خَصّ زوجته قامير بنت علي بن موسى بالبيت الكبير من داره الموقوفة الواقعة أسفل جامع صفر، سواءً تأيّمت أو كررّت الزواج، غير أنه بعد وفاتها تُلحق ببقية الدار الموقوفة وما استخرج منها[6]؛ أي أن الغلة تنتقل بعد وفاتها لأولاده من صُلبه بدل أولادها من رجل أخر وهو تصرف اشترك فيه مع باقي الواقفين.

ومع ذلك وردت حالات نعتبرها قليلة لا تمثل سوى 2% لم تُقيد فيها استفادة الزوجة بشروط ونذكر على سبيل المثال الحاج خليل الإنكشاري بن عثمان الذي أوقف سنة 1209هـ/1795 داره بحومة كوشة علي، واعتبر زوجته فاطمة بنت المشري كواحدة من أولاده

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/41، و6.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/37، و12.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/4، و32.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 35، و63.

[5]- A.O.M,1MI, B40, Z87

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع 102/101، و92.

دون أن يُحدد شروطا لاستفادتها[1]، والجدير بالذكر هنا أن ظاهرة حرمان الزوجة من الاستفادة من ريع الوقف أو تقييد استفادتها لم تكن ممارسة اقتصرت على الجيش فقط، بل هو تصرف مارسته كل الفئات الاجتماعية المساهمة في الوقف من رجال السلطة والعلماء والحرفيين وغيرهم[2]، كما أن هذه الظاهرة لم تعرفها الجزائر فحسب بل شهدتها إيالات عثمانية أخرى مثل تونس، وكان الوضع في هذه الأخيرة أكثر حدة حيث أُشترط في استفادة المرأة بشكل عام أن تكون عزباء أو أرملة أو مطلقة والغرض من هذه الشروط ليس منع زواج المرأة وإنما بهدف الحد من ميراثها[3]. ورغم شيوع ظاهرة حرمان المرأة من الاستحقاق إلا أننا لم نجد عدم الزواج في عقود الأوقاف بمدينة الجزائر سواءً تلك المؤسسة من قبل الجيش أو غيرهم من الواقفين، وعلى العكس من ذلك فقد كانت الظاهرة منتشرة في مدن جزائرية أخرى كالمدية وملیانة والحواضر الأخرى المجاورة كالتنس ومازونة[4].

ومهما يكن فان تصرف الواقفين لم يكن هدفه عدم إدراج أو حرمان المرأة من الانتفاع بالعَين الموقوفة بنتًا كانت أو أختًا أو زوجة، بل أن الهدف الحقيقي يتمثل في الحفاظ على كامل الأصول الموروثة ضمن المجموعة الأصلية للعائلة. وذلك من خلال جعل المنفعة في العنصر الذُكوري المُحافظ على الأملاك والضامن الرئيسي لديمومتها وبقائها في نفس العائلة[5]. والأكثر من ذلك أن حرمان الإناث أو بناتهن تصرف مارسته حتى الواقفات من النساء مما يُبين أن الأمر يتعلق بذهنية سائدة في المجتمع ولست بممارسة خاصة بفئة معينة[6]، والنتيجة ذاتها توصلت إليها دراسة الباحث ودان بوغفالة عن أوقاف مدينتي المدية وملیانة، فقد بين أن المرأة لم تختلف في نظرتها إلى جنس الذكر والأنثى عن نظرة الرجل إليهما في ترتيب المستفيدين من أوقافهن، وهي نظرة غير متحررة تكونت نتيجة لما نشأت وتربت عليه المرأة[7].

والتصرف ذاته عرفته إيالة تونس، فقد أوضح الباحث عبد الحميد هنية بخصوص كيفية انتقال الملكية في الأسر التونسية عن وجود تفضيل للابن حيث حظي بالهبات

---

[1]-A.O.M,1MI, B 55, Z 134.

[2]– حماش، **الأسرة**...، مرجع سابق، ص.834.

[3] -Ferchiou, op. cit, p. 261.

[4]– بوغفالة، مرجع سابق، ص.251.

[5]- Ferchiou, pp.262-263. Grangaud, **La ville**…, Op.cit, p.202.

[6]-Loualich, **La famille**…, Op.cit, p. 227.

[7]– بوغفالة، مرجع سابق، ص.272.

ومختلف أشكال انتقال الملكية لاسيما عن طريق التحبيس، وهو تصرف شاركت فيه حتى المتعاملات من النساء، وأرجع السبب إلى أن الابن يُنظر إليه كونه عنصر مستمر في الأسرة وحامل لاسمها وممثل لهيبتها، وتستند هذه الأخيرة إلى الأملاك التي يكتسبها والتي ينقلها بدوره لأولاده وأحفاده[1].

4- المعتوقين:

ينتمي أغلب المعتوقين إلى فئتين: وهما فئة العبيد الذين اشتراهم أسيادهم من طرابلس الغرب أو من داخل القارة[2]، خاصة من السودان الغربي حيث كان التجار التوارق يقومون بشرائهم مقابل بعض السلع كالشواشي والأحذية والأقمشة الحريرية وغيرها[3]. وكان امتلاك العبيد يوازي المكانة الاجتماعية للمالكين حيث تأتي في المرتبة الأولى الحكام والإداريين والعسكريين بمختلف رتبهم[4]. وشاركهم في ذلك رياس البحر والتجار والحرفيون الأثرياء إضافة إلى عدد قليل من الوافدون مثل الجيجلية والقبائل[5].

وكان الجيش الإنكشاري من أهم الفئات المالكة للعبيد والمساهمة في عتقهم[6]، وقد ارتقت العلاقة بين بعض الواقفين من الجيش بإدراج المعتوقين وأبنائهم ضمن المستفيدين من ريع الأوقاف حيث سجلنا 17 حالة من مجموع 471؛ أي بنسبة 3.60% ورغم ضآلة هذه

---

[1]-Henia Abdelhamid, « **Circulation des biens et liens de parenté à Tunis (XVII^e^- début XX^e^ siècle** », Hasab wa nasab, Parenté, alliance, et patrimoine en Tunisie, sous la direction de Sophie Ferchiou, Ed CNRS, Paris, 1992, p.229.

[2]– شالر، مصدر سابق، ص.92.

[3]- Shuval, **La ville d'Alger**…,Op.cit, p.129.

[4]– فتيحة لواليش، "**فئة المعتقين بمدينة الجزائر نهاية القرن الثامن عشر إلى منصف القرن التاسع عشر**"، أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية حول العائلة والمهمشون في العالم العثماني: النساء والأطفال والفقراء، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، أوت 2002، ص.184.

[5]– عائشة غطاس، "**الوافدون "البرانية" على مدينة لجزائر**"، أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية حول العائلة والمهمشون في العالم العثماني: النساء والأطفال والفقراء، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، أوت 2002، ص.170.

[6]– ويكون الإعتاق بأن يشهد مالك العبد أو الأمة على نفسه بالمحكمة وأمام الشهود أنه أعتق عبده أو أمته أو أنه يوصى بإنجاز العتق إذا شعر بقرب أجله، ثم يذكر اسم المعتوق أو المعتوقة دون الإشارة إلى النسب ثم تذكر الصفات الجسمانية والعلامات الخصوصية في حالة وجودها، وأيضا المنطقة الأصلية ولغة العبد، وفي أغلب الأحيان من منطقة السودان، بعدها يرد الهدف من العتق وهو الرغبة في مرضاة الله ونيل الأجر والثواب والعتق من النار متلما ورد في الحديث الشريف **أنظر**: أ.و.ج، م.ش، ع31، و149.

النسبة إلا أنها بينت الرتب العسكرية التي كانت تملك العبيد والتركيبة البشرية للمعتوقين من حيث اللون والجنس، والواقع الذي كان يحياه المعتوق في منزل سيده الإنكشاري؟.

كان أغلب مُلاك العبيد من أصحاب الرتب السامية في الجيش[1]، وتأتي في المرتبة الأولى البلكباشية بتسع حالات ، ثم الأغوات بثلاثة حالات ومثلها للمتقاعدين مع تسجيل حالة واحدة لأغا الصبايحية، وأخرى لباش طوبجي أي رئيس المدفعين.

والملاحظ أن بعض المُحّبسين على عتقائهم كانوا يمارسون أنشطة حرفية، مثل الدباغة والقنداقجية، وتولى البعض الأخر أمانة بعض الحرف كأحمد الإنكشاري أمين جماعة الدباغين، محمد الإنكشاري البلكباشي أمين جماعة الجقماقجية. فوصول الجنود إلى تولي الرتب السامية في الجيش البري، والأنشطة الحرفية الإضافية التي مارسها بعضهم فسحت لهم المجال لجمع ثروة مكنتهم من امتلاك العبيد[2].

تعود أول حالة رصدناها بخصوص الوقف لصالح العتقاء إلى سنة 1038هـ/1628م، حيث صرح الحاج محمد أغا بن عبد الله أمام خَمسة شهود أنه إن توفي فان داره الواقعة بحومة باب عزون تكون وقفا على معتقيه ذكورا وإناثا على السواء بينهم، ثم ترجع لأعقاب معتقيه إلى غاية انقراض نسلهم[3]. ويتبين من خلالها العدد الكبير الذي كان يملكه من المعتوقين إضافة إلى تنوع أجناسهم، ويظهر أيضا أن الواقف نفسه كان ينتمي إلى فئة الأعلاج حيث جاء اسمه متبوعا باسم عبد الله غبر مقترنة بالنسب.

أما باقي الوقفيات فكان عددها أربعة، تعود للقرن السابع عشر، وتسع حالات إلى النصف الثامن عشر، وقد حدد بعض الواقفين الصفات الجسمانية لمعتوقيهم، مثل ومحمد الإنكشاري البلكباشي القنداقجي بن مصطفى الذي أوقف داره القريبة من حوانيت بن رابحة،

---

[1]– والظاهرة نفسها عرفتها ولايات عثمانية أخرى مثل دمشق أنظر: عبد المجيد شعبان، "**وقع لرق في دمشق من خلال سجلات محاكمها الشرعية 1700–1725** "، أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية حول العائلة والمهمشون في العالم العثماني: النساء والأطفال والفقراء، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، أوت 2002، ص ص. 102–103.

[2]– تفيض سجلات المحاكم الشرعية بعقود العتق وكان فيها الجيش من أهم المساهمين في تلك العملية ونذكر منهم، حسن التركي الذي أوجاقه 73، ومصطفى يولداش بن حسن، ومحمد الإنكشاري منزول أغا... للمزيد **أنظر**:

– أ.و.ج، م.ش، ع 53، و10، و11، 20، و22، و31، و35، و48. ع3، و110.

- A.O.M, 1MI, B48, Z 108.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/9، و34.

على ذريته ومن سيولد له، وعلى معتقه أحمد الذي وصفه بأنه شاب أحمر اللون وبالجهة اليسرى من لحيته أثر جرح برئ منه، وطويل القامة ومتوسط الأطراف عربي اللسان. ولم يكتف الواقف بإدراج معتوقه ضمن المستفيدين بل اعتبره كواحد من أولاده الذكور[1]. أما مصلي بلكباشي بن والي فقد أوقف سنة 1162هـ/1749م علويًا على نفسه وبعد وفاته تنتقل غلة الوقف لمعتقته مريم التي وصفها بأنها جنوية[2] الأصل طويلة القامة كبدية اللون ومتوسطة الأعضاء، ثم على من يولد له من الذكور والإناث دون أن يحدد إن كانت الذرية من معتقته أو من غيرها[3].

وفي حالات أخرى وجدنا عدم تفضيل الواقف لمعتقيه على أبنائه، مثلما فعل الحاج محمد منزول أغا بن رجب التركي عندما حَبّس على ولده حسين والمسلمين من عتقائه البيض والسود ذكوراً وإناثًا وعلى ذريتهم ما تناسلوا، كما اشترط استفادة زوجاته المعتوقات من ريع الوقف في حالة وفاة أحد الأولاد دون أن يترك ذرية[4]. أما الحاج حسين الانكشاري البلكباشي، فقد حَبّس سنة 1176هـ/1762م علويًا يقع بحومة كوشة علي على نفسه، وبعد وفاته يرجع لمعتقة زوجته مباركة وابنها إبراهيم، وحفيدة المُحبّس عزيزة بنت خليل، فما دواعي هذه الممارسة؟ ولماذا لم يشترط المُحّبس تخصيص الغلة لحفيدته إلى غاية وفاتها؟. ويبدو أن الواقف أقبل على ذلك القرار رغبة منه في الاعتراف بجميل زوجته المرحومة فاطمة بنت أحمد التي كانت قد وهبت له الدار الموقوفة[5].

وخَصّ علي أغا الصبايحية بن مصلي حفيده بالثلثان من وقفيته، والثلث لمعتقه عثمان بن عبد الله ثم على ذريتهما ما تناسلوا[6]. أما جنة الزوجين محمد منزول أغا الدباغ ونفسة بنت محمد، فقد استفاد منها معتق المُحّبس وهو رمضان وزوجته مريم معتقة نفسه[7].

وورد في بعض الحالات البدء بالتحبيس على المعتوقين دون ذكر أولاد وأقارب الواقف مما يجعلنا نورد الاحتمالين، إما عدم وجود ذرية للواقف أو أنه قام بإقصائهم والاحتمال

---

[1]-A.O.M, 1MI, B31, Z 63

[2]– تطلق كلمة جنوي على المنتسب إلى مدينة جني في جمهورية مالي الحالية، حيث كانت في القديم مركزًا تجاريًا هامًا خاصة لتجارة العبيد، حيث يتم تصديرهم إلى شمال إفريقيا ومصر، كما تطلق على سكان غانا وهي مملكة في جنوب موريطانيا.

[3]-A.O.M, B25, 1MI, Z 48

[4]-A.O.M, 1MI, B 3 , Z7

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 13، و2.

[6]– أ.و.ج، م.ش،ع 1/9، و2.

[7]-A.O.M, 1MI, B 8, Z 18

الأول هو الأقرب إلى الصحة. وفي هذا السياق حَبّس المسن محمد أغا غرفة بفندق المحتسب على نفسه وبعد وفاته يستفيد من غلتها معتوقه العلج المسمى مصطفى، ثم ذريته من بعده إلى غاية انقطاع نسلهم[1]، وحَبّس أحمد بلكباشي سنة 1074هـ/1663م غرفة على معتقه مصطفى بن عبد الله وذريته إلى غاية انقراضهم[2]. مما يوحي بأن فئة المعتوقين ضمت أيضا الأعلاج؛ أي الأسرى المسيحيين الذين اهتدوا إلى الدين الإسلامي. كما اشترط الحاج موسى أغا بن علي التركي أن تكون غرفته الواقعة بفندق المحتسب حُبسا عليه مدة حياته، ثم تنتقل لمعتقه مصطفى الإنكشاري بن عبد الله مدة حياته[3]، في حين اختار محمد بلكباشي المستغانمي بن حسن أن يعود ريع وقفية جنته مباشرة لمعتق زوجته أمنة وهو الشاب زايد وابنه أحمد على التساوي بينهم ثم ترجع لذريتهم، والأمر ذاته أقبلت عليه زوجة الواقف أمنة بنت القائد إبراهيم[4].

ومن جهة أخرى فضّل بعض الواقفين إدراج عتقائهم في المرتبة الأخيرة في قائمة المستفيدين مما يُقلل من حظوظ وصول المنفعة إليهم، مثلما فعل جعفر بلكباشي بن قارة سنة 1165هـ/1752م مع معتوقيه علي ورحمة بحيث لا تعود لهما منفعة الوقف إلا بعد انقراض أولاد الواقف ونسله[5]، والتصرف ذاته قام به علي الإنكشاري باش طوبجي مع معتقته مباركة وذريتها[6]، كما نلاحظ التمايز في المستفيدين من وقفية محمد الإنكشاري منزول أغا بن مصطفى الذي أدرج أبنته راضية وذريتها في المرتبة الأولى، وبعد انقراضهم تنتقل الاستفادة إلى معتقة مباركة المتزايدة له من معتقته فاطمة[7]، ومن دلالات ذلك عدم الاعتراف بابنته بحيث أنها أصبحت معتقة مباركة[8]. كما اشترط الحاج حسن بلكباشي بن عيسى أن لا تستفيد معتقته عائشة وذريتها إلا بعد انقراض أولاده ونسله[9]، وفي حالة أخرى نجد أن محمد

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع51، و60.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 51، و55.

[3]– وهو ما يبرز إمكانية انخراط المعتوقين في الجيش البري. أ.و.ج، م.ش، ع51، و79.

[4]-A.O.M, 1MI, B 53, Z124.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/18، و66 .

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع 139/138، و94.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع 135/134، و77.

[8]– تمكنت فئة المعتوقين من امتلاك العبيد عن الموضوع **انظر**: غطاس، "**لوافدون**...، مرجع سابق، ص ص.170–171.

[9]– أ.و.ج، م.ش، ع61، و25.

الإنكشاري البلكباشي أمين الجاقماقجية، قد بدأ بذكر أولاده في حالة وجودهم إلى غاية انقراض نسلهم، بعدها يستفيد من ريع وقفيته زوجته وحفيدتها أمنة ومعتقة زوجته وهي جنات بنت عبد الله على السواء بينهن واشترط أنه بوفاة واحدة منهن يرجع نصيبها لمن بقيت منهن، وفي حالة وفاتهن جميعاً ترجع لذريتهم إلى غاية انقراض نسلهم ثم ترجع لفقراء الحرمين[1].

وفيما يخص عدد العتقاء المستفيدين من أوقاف الجيش، فكانت أغلبها تشمل معتوقًا واحد أو معتوقة ما عدا أربع حالات أشارت إلى اثنين في نفس الوقفية، وأمام عدم توصلنا إلى معرفة عدد عتقاء محمد أغا لورودها بصيغة الجمع "على عُتقائه البيض والسود"، فيمكن القول أن حسن بلكباشي بن علي التركي يعتبر من أكبر المالكين للعبيد حيث حَبّس علويًا وإسطبلاً قرب سوق البرادعية على من سيولد له وعلى عتقائه الستة، وهم مراد وسليمان ومحمد وبلخير وحسنى بنت عبد الله ورحمة السمراء[2]. أما عن مصدر ثروته فتشير الوقفية إلى أنه كان بلكباشي أثناء تأسيسه عقد الوقف سنة 1061هـ/1649م، وقبلها كان يشغل منصب الرايس، في فترة عرفت فيها البحرية أزهى قوتها وتطورها، مما أحدث تناسق وانسجام بين مكانته وممتلكاته.

ويظهر من الحالات السابقة الذكر أن التركيبة البشرية للمعتوقين كانت تختلف من حيث اللون حيث وجدنا البيض والسود، أما من حيث الجنس فقد وجدنا أكثر من أربعة وعشرين حالة منها أربعة عشر حالة للذكور، وعشر حالات للإناث اللواتي كن إما من معتقات الواقفين أو من معتقات زوجاتهم. هذا دون الأخذ في الحسبان الحالات التي جاءت بصيغة الجمع، ومنه فانتقال الرقيق من وضعية العبد إلى وضعية المعتوق أدت إلى تكوين علاقة ولاء بين السيد ومعتوقه كما أحدثت نوع من الاندماج بين الطرفين أصبح خلاله المعتوق جزء من أفراد العائلة وتراثها. هذا وقد توصلت دراسة خاصة بفئة المعتوقين إلى أن هذه الفئة شكلت صنفًا مميزًا فهم ليسو أحرارًا وليسو عبيدًا، بل هم فئة ما بين الأنثيين لها مميزاتها وخصوصياتها[3].

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 125/124، و3.

[2]-A.O.M,1MI, B5, Z9.

[3]– لواليش، "**فئة المعتقين**..."، مرجع سابق، ص.191.

5- الأعلاج:

استفاد الأعلاج من وقفيتين فقط، الأولى أوقفها الحاج علي أغا الصبايحية بن السيد مصطفى على نفسه وترجع مباشرة بعد وفاته إلى علجه أحمد وذريته إلى غاية انقراضهم، بعدها تلحق بالمرجع المتمثل في الأوجاق 404 بدار الإنكشارية القديمة[1]، والثانية تعود إلى أواسط جمادي الأولى 1229هـ/ أفريل 1814م عندما حبّس الحاج مصطفى بلكباشي داره قرب حوانيت بن رابحة على نفسه ثم على زوجته خديجة العلجية وذريته وبعد انقراضهم ترجع للحرمين الشريفين[2].

6- العبيد:

وردت خمسة حالات فقط بخصوص الوقفيات التي استفاد منها العبيد، الأولى أسسها الحاج محمود منزول أغا التركي حيث استأثر الانتفاع من الغلة مدة حياته، ثم لأمته عائشة وبعدها للمرجع وهو جامع القايد صفر[3]، وفي الوقفية الثانية نجد نابي بلكباشي بن محمد التركي الذي أوقف سنة 1173هـ/1760م علوي قريب من البادستان على أمته المسماة رحمة وصفها بأنها غليظة الأعضاء، وطويلة القامة، زنجية اللون. والملاحظ أن هذه الأمة كان لها مكانة خاصة عند سيدها حيث وضعها في نفس المرتبة مع أولاده وما يتزايد له من ذرية سواء كانوا منها أو من غيرها[4].

أما الوقفية الثالثة فكانت لإبراهيم بلكباشي بن مصطفى حيث حبس جزء من داره على أمته زايدة مع ابنها محمد لكل واحد منهما الثلث[5]، وتعود الحالة الرابعة لمحمود الإنكشاري الذي كان يشغل وظيفة ترجمان لجماعة السويد أثناء تأسيسه لعقد الوقف في أوائل رمضان من سنة 1211هـ/فيفري 1797م، وقد جعل نصف غلّة جنته الواقعة بفحص خنيس، لزوجته وأولاده أما نصفها الأخر فقد كان مناصفة بين عبده سالم وصهره مصطفى البونطيرو، مشترطًا أن تكون الاستفادة لهما دون ذريتهما[6]. وكانت الوقفية الرابعة لعمر الإنكشاري منزول أغا الذي أسس وقفاً ذريًا سنة 1209هـ/1794م واستفاد منه الواقف أولاً ثم انتقل

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع57، و23.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع35، و28.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع61، و25.

[4]-A.O.M, 1MI, B59, Z 150

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع1/16، و44.

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع1/19، و19.

الاستحقاق لزوجته مريم بنت علي التي سوى بينها وبين مملوكته عزيزة بأن جعل مردود الوقف أثلاثاً بينهما[1].

7- الإخوة وأولادهم:

يَدخل الإخوة وأولادهم ضمن أقرباء الواقف[2]، وقد اهتم الواقفون من الجيش بأخوتهم وأولاد أخوتهم ذكورًا وإناثًا؛ إذ وجدنا لهم حضوراً كمستفيدين في أكثر من خمسة وستون وقفية ذرية، وفي أغلب الحالات تمّ ترتيب الإخوة والأخوات وأولادهم في المرتبة الرابعة من حيث المستفيدين بعد أبناء وزوجات وأبناء أبناء الواقفين على امتداد نسلهم مما يجعل احتمال وصول المنفعة إلى الإخوة ضئيلة نسبيًا. ومن هذه الحالات نذكر عبدي بلكباشي الذي أوقف داره سنة 1118هـ/1706م، واستفاد منها بعد انقراض نسله شقيقته قامير وأولادها محمد وآمنة ونفوسة أولاد المهدي وعلى ذريتهم مهما امتد نسلها[3]، وفي سنة 1135هـ/1722م أسس رمضان بلكباشي وقفًا ذريًا عادت غلته لعدة أطراف منها شقيقيه محمد ومصطفى وأولادهم ما تناسلوا[4]، وحَبّس محمد الإنكشاري بن حسن دارًا جعل فيها شقيقته حنيفة كآخر مستفيد من غلتها[5]، والأمر ذاته ينطبق على راضية التي كانت آخر مستفيدة من وقفية شقيقها خليل الإنكشاري البلكباشي[6]، وأيضا فاطمة بنت أحمد أغا التي كانت آخر مستفيدة من وقفية أخوها الحاج إبراهيم أغا بن محمد[7].

أما الحاج محمد أغا المشكجي، فقد حَبّس جلسة حانوت جعل منفعتها لذريته وبعد انقراضهم يرجع ثلثاً منها لشقيقه الفقيه السيد محمد[8]. وقد جسد محمد الإنكشاري بن بيرم بوضوح هذا التمييز؛ إذ جعل دويرته الواقعة بحومة كوشة بولعبة وقفاً ذريًا ينتفع به إلى غاية وفاته ثم ينتقل الاستحقاق إلى أبنائه الأربعة وما قد يرزق به من أولاد بعد تأسيس العقد، وعلى ذريتهم إلى غاية انقراضهم، وقد استثنى البيت الكبيرة من الدويرة لأخيه رمضان والبيت الصغيرة لزوجة الواقف الولية شاجى واشترط انتقال الاستحقاق بعد وافتهما إلى أولاده أولاً ثم لأولاد أخيه[9].

---

[1]-A.O.M, 1MI, B40, Z 87

[2]– مسقاوي، مرجع سابق، ص. 285.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 35، و 61.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 27/2، و 27.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 129، و 82.

[6]- A.O.M, IMI, B 40, Z 86.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع 81/80، و 52

[8]- A.O.M, IMI, B 55, Z 132.

[9]– أ.و.ج، م.ش، ع 102/101، و 70.

وأوقف الجيش الإنكشاري لصالح إخوتهم غير الأشقاء وكان ترتيب أغلبهم في آخر المستفيدين، مثل أحمد الإنكشاري الحفاف الذي أوقف حانوتًا سنة 1208م استفاد من غلته أخويه للأم حسن وإبراهيم ولدا محمد بن الحداد ثم لذريتهم[1]، كما حَبّس والي الإنكشاري بن علي دارًا جعل غلتها تعود بعد انقراض أولاده وعقبه إلى أخيه محمد بن مصطفى ثم على ذريته[2].

وبيّنت وقفيات أخرى تفضيل الواقفين لإخوتهم الأشقاء على إخوتهم من جهة الأب أو الأم مثلما هو واضح في وقفية علي أغا بن صفر الذي اختار أن ينتقل ريع وقفيته بعد انقراض ذريته لأخته الشقيقة سلطانة ثم لذريتها، وفي حالة عدم وجودهم بعد انقراض عقبه تستفيد منها أخته للأب مريم ثم ذريتها، وفي حالة عدم وجودهم تنتقل إلى من تربطه بهم صلة الرحم [3].

إن إدراج الإخوة في آخر المستفيدين لم يكن مبدأ سار عليه كل الواقفين من الجيش؛ إذ سجلنا حالات قليلة وضع فيها المُحبسين إخوتهم في بداية المنتفعين مما قد يعطيهم فرصة وصول المنفعة إليهم مثلما فعل بكير أغا بن والي الذي حَبّس جنة سنة 1118هـ/1707م وجعل غلتها تنتقل لأخيه للأب وهو شكرمان الإنكشاري ثم لعقبه من بعده[4]، والتصرف ذاته قام به محمد أغا بن يوسف الذي انتقلت منفعة وقفيته بعد وفاته إلى أخيه إسماعيل ثم لذريته[5]، والأمر ذاته فعله كل من إسماعيل بلكباشي الذي بدأ بشقيقه مصطفى القزاز صناعة[6]، وعمر أغا الصبايجية[7] عندما حبّس جنتين يعود ريعهما مباشرة لشقيقيه محمد وعائشة مدة حياتهما ثم تنتقل لذريتهما[8].

ويبدو من هذه الحالات أن الواقفين لم تكن لهم ذرية أثناء تأسيس وقفياتهم مما جعلهم يلجؤون إلى إدراج إخوتهم وذريتهم بهدف حماية أملاكهم وضمان بقائها تحت تصرفهم. ومن خلال وجود حالات عديدة للوقف على الأشقاء والشقيقات يمكن الأخذ باحتمالين يتمثل الأول في أن يكون الواقفون نتاج لزواج تم في الجزائر مع أسر محلية. أما الاحتمال الثاني فيتمثل في

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 51، و49.

[2]-A.O.M, IMI, B 55, Z 130.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 39.

[4]– أ.و.ج، ع 1/5، و60.

[5]- A.O.M, IMI, B 59, Z 150.

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع 1/45، و54.

[7]– سبق الإشارة إلى عمر أغا الصبايجية في الفصل الثالث من هذه الدراسة، وأنه كان له أولاد من صلبه إلا أنه حَبّس مباشرة لأشقائه.

[8]– أ.و.ج، م.ش، ع 3، و30.

أن مجيئهم إلى الجزائر لم يكن فردي بل أن بعضهم اصطحب معه أشقائه من الجنسين وهو احتمال مستبعد الحدوث.

واختار العديد من الواقفين التحبيس لصالح أحفادهم[1] الذكور والإناث على حد السواء، فقد حَبّس محمد أغا بن محمد داره سنة 1093هـ/1682م وجعل غلتها بعد انقراض نسله لابن أخته عبد الرحمن بن درغوث وما يتزايد له من ذرية[2]، كما أوقف حسين الإنكشاري على حفيده الشاب المهدي[3]، وحَبّس محمد بلكباشي لصالح ولد أخته الشاب فرحات الإنكشاري بن مصطفى ثم عقبه[4]، كما استفاد عدة أطراف من وقفية مصطفى بلكباشي آخرهم ابن أخيه محمد يولداش بن خليل[5]. أما محمد الإنكشاري الخياط فقد بدأ بإدراج أولاده في حالة وجودهم، ثم تنتقل بعد انقراض ذريته ونسله إلى أولاد أخيه حبيب وهم مُحمد ومْحمّد وعزيزة ونفوسة ولالاهم، مشترطًا أنه لا يحق لأولاد أخيه استعمال الدار للسكن، وفي حالة رغبة أحدهم السكن بالقوة فلا يكون لهم حقاً في غلّة الحُبس [6].

وفي بعض الحالات نلاحظ اهتمام الجيش بأولاد أخوتهم، حيث تم ترتيبهم في بداية المستفيدين مثلما هو الحال بالنسبة لعلي بلكباشي بن فرحات حين حَبّس دارًا يؤول ربعها مباشرة لزوجته وابنة أخته أو أخيه أم الحسن وقامير، أنصافًا بينهن[7]، ومثله تقريبا فعل الحاج مصطفى بلكباشي الذي أسّس وقفًا ذريًا سنة 1112هـ/1701، تؤول منفعته مباشرة لأولاده وأولاد شقيقه

---

[1]– يقصد بكلمة الحفيد كما ورد في بعض العقود، بأبناء وبنات الأخ أو الأخت؛ إذ نقرأ في إحدى الوقفيات أن شعبان أغا حبّس دارًا على نفسه ينتفع بغلتها ثم لحفيديه ولدي أخته الحاج حمودة والحاج حسين الجوهري...، كما أسس محمد الإنكشاري البلكباشي بن حبيب وقفًا ذريًا سنة 1186هـ/1872م على حفيدته ابنة أخيه حبيب وهي نفوسة..." هذا إضافة إلى ورود حالات استعملت عبارة ابن أو ابنة الأخ أو الأخت مثل ناصف الانكشاري الذي استفاد من وقفيته عدة أطراف منهم ابنة أخيه راضية بنت الحاج أحمد...، كما استعملت أخرى عبارة الحفيدة فقط. **أنظر:**
– أ.و.ج، م.ش، ع 62، و12. ع 61، و39. ع 139/138، و13. ع 50، و12.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 102/101، و92.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 50، و62.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/13، و12.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 139/138، و30.

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع 35، و8.

[7]- A.O.M, 1MI, B 40, Z 86.

المرحوم يوسف أودباشي وعلى ذريتهم من بعدهم[1]، وفي الأمر دلالة على رغبته في التكفل بأولاد أخيه المتوفى.

8- الأصهار والربائب:

اهتم بعض الواقفين من الجيش الإنكشاري بإدراج أهل زوجاتهم من أصهار وربائب ضمن المستفيدين من ريع وقفياتهم حيث وجدنا حوالي عشرون حالة تشير إلى ذلك، فبخصوص الأصهار نذكر عبدي بلكباشي الذي أسّس وقفًا ذريًا سنة 1089هـ/1678م، وجعل منفعته بعد انقراض زوجته وذريته تنتقل إلى صهره رمضان الإنكشاري بن شعبان، ثم ذريته من بعده[2]، كما حَبّس الحاج علي بلكباشي بن حسين دارًا سنة 1109هـ/1697 خصّ غلتها لنفسه ثم على ما وجد من أولاده، وبعد انقراضهم تنتقل لزوجته عائشة بنت علي وأخيها للأب علي بن حسين تاشمالي، وأمها فاطمة بنت الحاج علي، وعلى ذريتهم من بعدهم[3]. أما خليل الانكشاري فقد حَبّس دارًا جعل غلتها لنفسه ثم لذريته وذريتهم ولزوجته فاطمة بنت المشري وبعد انقراضهم يستفيد منها أصهار الواقف، وهم فاطمة ومحمد وحسين وزهيرة أولاد السيد موسى، وقريبهم محمد بن عبد القادر، ثم على ذريتهم إلى غاية انقراضهم[4]. كما حَبّس مصطفى التركي منزول أغا دويرة تؤول غلتها بعد وفاته لزوجته عائشة بنت محمد وبعد وفاتها ترجع لحفيد الزوجة وهو أحمد بن محمد مدة حياته فقط [5].

واشترط الواقف علي الإنكشاري باش طبجي أن لا تؤول غلة داره إلى شقيقي زوجته عائشة وبوجمعة إلا بعد انقراض ذريته من صلبه[6]، وحبّس الزوجين خليل بلكباشي وخديجة بنت الحاج علي دارًا على أولادهم وبعد انقراض نسل الواقف تؤول لصهره محمد أخ الزوجة خديجة وابن أختها محمد العربي[7].

وقد فضل بعض الواقفين وضع الأصهار في بداية المستفيدين مما قد يسمح بوصول المنفعة إليهم، مثل مصطفى أوده باشي بن رسول الذي حَبّس مباشرة على صهرته فاطمة مدة

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/23، و11.

[2]- A.O.M, 1MI, B 59, Z 152.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 50، و58. مك ع 76، و122.

[4]- A.O.M, 1MI, B 55, Z 135.

[5]- A.O.M, 1MI, B 40, Z 86.

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع 139/138، و94.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع 121، و26.

حياتها ثم ذكر بقية المستفيدين[1]. وأيضًا محمد الإنكشاري بن مصطفى الذي أنشأ وقفًا ذريًا سنة 1142هـ/1830م لينتقل بعد وفاته لزوجته مريم بنت حسين وشقيقها علال الإنكشاري وعلى أعقابهم[2]، كما فضل الواقف انتقال نصيب زوجته بعد وفاتها أو في حالة زواجها مرة ثانية إلى شقيقها علال وابن أخيها أو أختها عمر بن العربي بدلاً من أن يستفيد منه أبناء زوج ثان لها، وحَبّس علي بلكباشي التركي جنة سنة 1194هـ/1780م خَصّ بها أولاد أخ أو أخت زوجته دون غيرهم، وهم عبد القادر ورقية ولدا حسين وخليل وزينب ولدا مصطفى، ثم لذريتهم فيما بعد، ويحتمل من وراء هذه الممارسة أن الواقف لم يكن له أبناء من صلبه أثناء تأسيسه الوقف[3].

وبخصوص استفادة الربائب وأعقابهم، وجدنا سبع حالات فقط، منها تحبّيس عمر يولداش لجزءً من جنته يستفيد من منفعتها أولاً ثم بعد وفاته لزوجته خديجة بنت محمد ولربيبه الشاب أحمد بن عبدي بالتساوي بينهما، واشترط أنه بعد وفاة الزوجة ينتقل نصيبها لربيبه ثم لعقبه من يأتي من نسله[4]، كما أنشأ حسن أوده باشي بن إبراهيم وقفًا ذريًا سنة 1115هـ/1703م استفاد من غلته الواقف في البداية ثم زوجته بنت خاله عزيزة بنت محمد وابنها حسن بن علي، ثم على أعقابه ويبدو من هذه الحالة أن الواقف ربطته علاقة القرابة بحسن بن علي إضافة لكونه ربيب الواقف[5]. وفي سنة 1153هـ/1740 وجدنا وقفية أخرى حصر فيها الواقف محمود يولداش الاستفادة من غلة وقفتيه في نفسه ثم في زوجته يمونة بنت محمد وابنتها الزهرا ابنة الفقيه السيد محمد بن المهدي التدلسي ثم لعقبها بعد وفاتها[6]. أما البنت راضية التي يبدو أنها كانت نتاج لزواج أول لنفوسة بنت أيوب، فقد استفادت من نصيبين في وقفية أسستها أمها وزوجها الثاني محمد أودباشي بن حبيب فتصرف هذا الأخير نابع من اهتمامه وتكفله بربيبته، في حين تصرف زوجته نفوسة فيعود إلى تكفلها هي الأخرى بابنتها حتى بعد تأسيسها لأسرة ثانية مع رجل ينتمي لفئة الجيش[7].

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 149/148، و32.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/37، و12.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 63، و69.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/37، و35.

[5]– الملحق رقم 6، ص ص476-477.

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع 54، و16.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع 76، و35. مك ع 82، و11.

9- آخرون:

أشارت بعض الحالات الواردة في الأوقاف الذرية للجيش الإنكشاري إلى وجود علاقة قرابة[1] بين بعض الواقفين والمستفيدين دون تحديد نوعها أو درجتها، مثل رمضان الإنكشاري حين حَبّس على أولاد قريبه أحمد بن بلعيد الحوات دون ذكر رابطة القرابة بينهما[2]، ومحمد الإنكشاري بن حسين في تحبيسه لعلوي سنة 1152هـ/1839م، وقد استفاد من وقفيته قريبه أحمد الإنكشاري وذريته فيما بعد، وبعد سنة أوقف لهم إنكشاري آخر وهو مصطفى الإنكشاري الحلامجي بن محمد، مما يوحي بوجود علاقة قرابة بين الواقفين[3].

وما يلفت الانتباه ندرة الوقف على أمهات وأباء الجيش، فبالنسبة للوقف على الآباء لم نعثر على أية حالة، أما الأمهات فقد كان لهن نصيب في وقفتين فقط، الأولى أنشأها محمد الإنكشاري بن مصطفى سنة 1073هـ/1663، وقد استفادت من غلتها أم الواقف فاطمة بنت عبد الله[4]، ويبدو واضحا انتمائها لفئة الأعلاج الذين غالبا ما تلحق أسماءهم باسم عبد الله. أما الوقفية الثانية فقد أنشأها محمد الإنكشاري الحفاف وانتفع بها أولاده في حالة وجودهم ووالدته آسيا بنت مصطفى كواحد من أولاده[5]، ويمكن إرجاع قلة الحُبس على الوالدين رغم عدم وجود ما يعيقه شرعاً لكون أغلب عناصر الإنكشارية كانوا يؤتون إلى الجزائر بمفردهم، وحتى في حالة اصطحاب النساء معهم يستبعد أن يكون من ضمنهم أمهات الجيش الإنكشاري.

وحضر أبناء الأعمام وعمات الواقفين في ثلاثة وقفيات فقط، ففي الأولى حَبس يوسف أغا جزء من داره سنة 1123هـ/1711م وفي أخر المستفيدين أدرج أبناء عمه مصطفى أغا وهما محمد وأحمد شريطة أن لا تنتقل الاستفادة لعقبهما[6]، وتتمثل الوقفية الثانية في دار حَبّسها علي الإنكشاري بن والي سنة 1177هـ /1768م، وجعل غلتها بعد وفاة زوجته لابن عمته محمد الإنكشاري ثم لذريته[7]، أما في الوقفية الثالثة فقد حَبّس حسين الإنكشاري جلسة حانوت استفاد

---

[1]– يُعد الوقف على الأقرباء من غير الورثة جهة خيرية، وهي الأولى من عموم الفقراء، فالمعيار الأساسي هو أن يكون المقصود دفع حاجة الأقرباء الفقراء من غير الورثة. **أنظر:** مسقاوي، مرجع سابق، ص ص.279–280.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 73/72، و2.

[3]- A.O.M, IMI, B 15, Z 32.

– أ.و.ج، م.ش، ع 2/48، و2.

[4]– أ.و.ج، ب.م، ع 16، س 98.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 51، و49.

[6]- A.O.M, IMI, B20, Z 41.

[7]- A.O.M, IMI, B 41, Z 89.

من غلتها عدة أطراف، منهم ابنة عمه يمونة وأبناء عمه الحاج علي والسيد عمر الذي كان يشغل منصب قاضي الحنفية[1]. كما أسس حسين أوده باشي سنة 1169هـ/1756م وقفًا ذريًا رجعت غلته بعد انقراض ذريته إلى خالتيه فاطمة وخدوجة بنتا أحمد ثم على أولادهم[2].

أما يوسف أغا بن محمد فقد أسس هو الآخر وقفاً ذريًا سنة 1223هـ/1808م جعل فيه نصيبًا لشريكه علي بن الفقيه السيد منصور ولأولاده بعد وفاته إلى غاية انقراض نسلهم[3]، وهو ما يوحي بمتانة وقوة العلاقة التي كانت تربط بين الطرفين وبذلك لم ينطبق عليهما المثل العربي القائل بأن الشركة هلكة". في حين وردت حالات أخرى لم تشر إلى أية صلة قرابة تجمع بين الواقف والمستفيد كحالة عمر أغا بن سايدي التركي الذي أسس وقفًا ذريًا سنة 1113هـ/1702م، وقد استفاد منه أبناء رجب أغا بن عبد الله[4]، ونجد أيضًا مصطفى الإنكشاري الذي حَبّس جزء من داره سنة 1227هـ/1812م على نفسه ثم على الشاب السيد محمد بن السيد إبراهيم خوجة الزرع ينتفع منها سواء بالغلة أو بالسكن[5]. ووردت حالة أخرى لم يكتف فيها المُحبس عيسى بلكباشي بن رمضان التركي بإدراج محمد أغا بن أحمد التركي[6] كمستفيد من وقفيته بل منحه أولوية الاستفادة على زوجته قمورة بنت باكير وأولاده السبعة[7] دون تحديد نوع القرابة التي تجمع بينهما. أما حسين بلكباشي البابوجي بن إبراهيم فقد حَبّس جنة سنة 1151هـ/1838م جعلها بعد وفاته للولد محمد وهو الابن الذي تبناه للمداني الشريف بن عطية، وبعد وفاة الولد محمد تؤول الاستفادة لعقبة من بعده[8].

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/10، و10

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 1/48، و50

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/41، و9.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 63، و22.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 152/151، و52.

[6]– كان يشغل منصب ناظر أوقاف الحرمين الشريفين مكة والمدينة.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع 33، و54.

[8]- A.O.M, 1MI, B 8, Z 18.

المبحث الثالث: مرجع الأوقاف الذرية للجيش الإنكشاري:

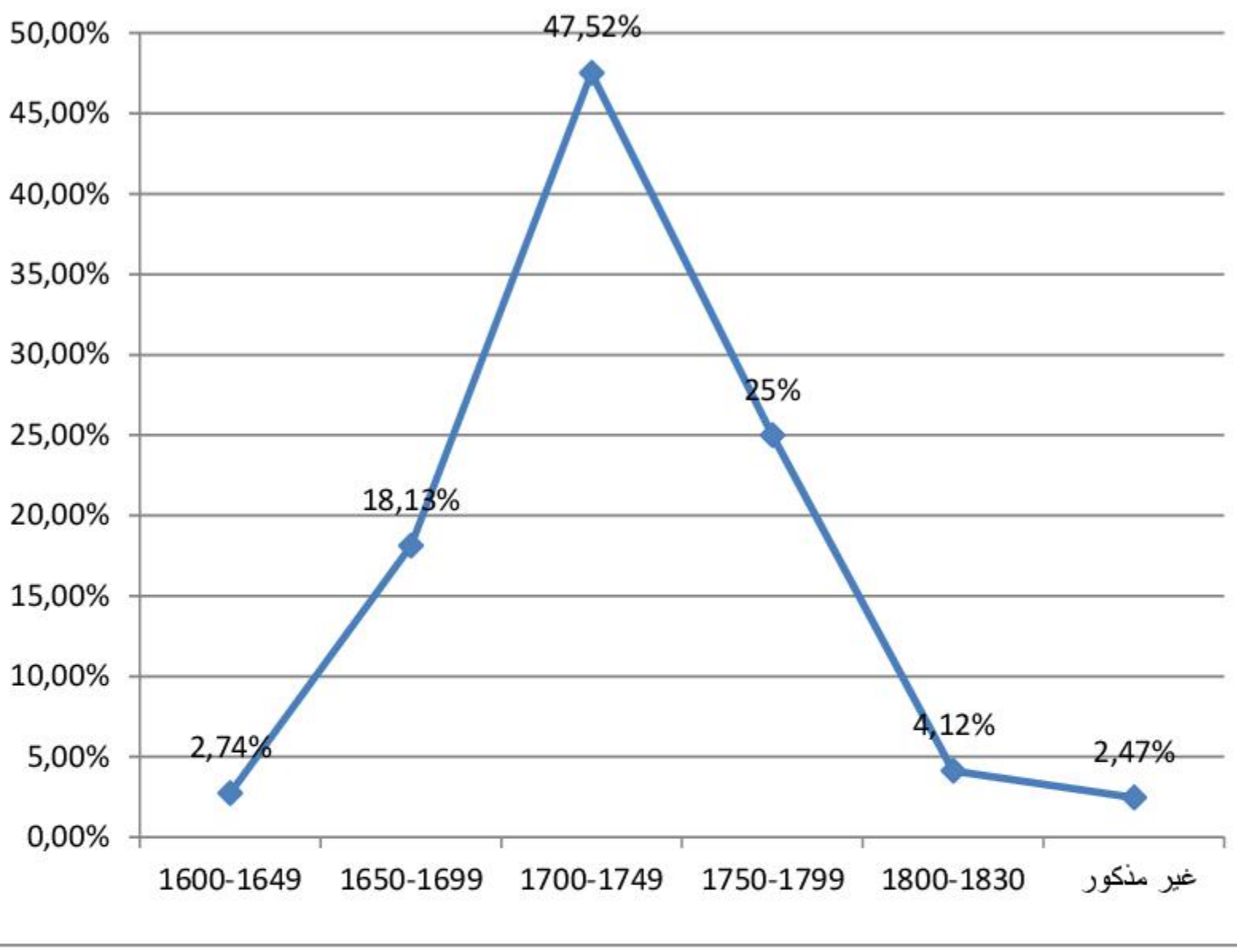
1- فقراء الحرمين الشريفين:

بلغ عدد الأوقاف الذرية التي حددّت مرجعها للحرمين الشريفين ثلاثمائة وأربعة وستون وقفية؛ أي ما يعادل 77.28% من مجمل الأوقاف الذرية. إن هذا العدد الكبير جعلنا نتعرض لتطور الأوقاف الذرية للجيش على هذه المؤسسة من بداية القرن السابع عشر إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر.

1-1 تطور الأوقاف الذرية للجيش الإنكشاري لصالح فقراء الحرمين الشريفين:

تميزت أوقاف الجيش الإنكشاري المُخصصة لفقراء الحرمين الشريفين بكثرتها مقارنة بمجموع وقفيات المدونة، كما أن الأوقاف الذرية للجيش على فقراء الحرمين الشريفين لم تكن على وتيرة واحدة بل عرفت تطورًا حسب الفضاء الزمني للدراسة الذي قسمناه إلي خَمسة مراحل مثلما هو مبين في الرسم البياني التالي:

تطور الأوقاف الذرية للجيش الإنكشاري على فقراء الحرمين الشريفين من 1600 إلى 1830



1-1-1 المرحلة الأولى- المساهمة الخاصة-

عرف القرن السابع عشر ميلادي بداية بروز مساهمة العسكر في الأوقاف، وهي ظاهرة لم تكن تخص فئة الجيش فحسب بل ساهمت فيها فئات اجتماعية أخرى، وقد ساهم العسكر خلال هذه الفترة بـ 76 وقفية ذرية من أصل 364 وقفية ذرية على الحرمين وهو ما يمثل نسبة 20.87% من مجموع الأوقاف الذرية للجيش لصالح المنطقتين المقدستين.

وقد تميز النصف الأول من القرن السابع بضآلة مشاركة الجيش في الوقف، حيث ساهموا بعشر وقفيات فقط في الفترة مابين 1017هـ/1608م إلى 1059هـ/1649م؛ أي بمعدل وقفية كل خَمس سنوات. وشارك فيها خمسة من أغوات[1]، وأربعة من البلكباشية[2]، وإنكشاري واحد لم تذكر رتبته العسكرية[3]. وخلال النصف الثاني من نفس القرن ارتفع العدد إلى ستة وستون وقفية مثلما يوضحه الجدول التالي.

المحّبس	السنة	المرجع
المكرم حسين رايس الذي هو الآن بلكباشي	جمادى الأولى 1061هـ/ أفريل 1651م	A.O.M,1MI, B5, Z9
المعظم الحاج يوسف أغا بن عبد الله	أوائل ربيع الأول 1062هـ/ فيفري 1652م	أ.و.ج، م.ش، ع 51، و53
المعظم علي أغا بن عبد الله	أوائل جمادى الأخيرة 1065هـ/أفريل 1655م	A.O.M,1MI, B20, Z41 أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98
المعظم المرعي المحترم الحاج علي أغا بن عبد الله عرف بوجيل وزوجه الحرة الأصيلة الولية مريم بنت الحاج حسن	أوائل جمادى الأخيرة 1065هـ/ أفريل 1655م	أ.و.ج، م.ش،ع 1/10، و56
المكرم المرعي محمد بلكباشي	أوائل جمادى الثانية 1065هـ/ أفريل 1655م	أ.و.ج، م.ش،ع 1/45، و48
المعظم المرعي المحترم الناسك الأبّر الحاج علي	أوائل شعبان 1065/	أ.و.ج، م.ش،ع 2/10،

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/9، و34. ع 118/117، و23. ع2، و63.
- A.O.M, B20, Z 40. B 53, Z 123.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 76، و70. ع 102/101، و75. ع 2/13، و26.
- أ.و.ج، ب.ب.م، ع16، س98.

[3]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع16، س98.

أغا	جوان 1655	و12
المعظم الوجيه المفخم الناسك الأبّر الأظفّر الحاج بكير أغا كان بن الحاج إبراهيم	أوائل شعبان 1068هـ/ ماي 1658م	أ.و.ج، م.ش، ع 143/142، و31. مك ع 122، و41.
المعظم الأجل الناسك الأبر الحاج موسى أغا بن علي التركي	أواسط ربيع الأول 1072هـ/ أكتوبر 1661م	أ.و.ج، م.ش،ع 51، و79
المكرم الأجل عبد الله أغا بن المكرم بالي التركي	أواسط شوال 1072هـ/ ماي 1662م	أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98
المكرم محمد الإنكشاري بن مصطفى أغا	شعبان 1073هـ/ مارس 1663م	أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98
رجب أغا بن عبد الله	شعبان 1073هـ/ مارس 1663م	أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98
المعظم المسن محمد أغا	محرم 1074هـ/ أوت 1663م	أ.و.ج، م.ش،ع 51، و60
أحمد بلكباشي	1074	أ.و.ج، م.ش،ع 51 و55
المكرم علي بلكباشي بن فرحات	أواسط صفر 1074هـ/ سبتمبر 1663م	أ.و.ج، م.ش،ع 2/13، و11
المعظم محمد بلكباشي بن حسن	أواسط جمادى الثانية1074هـ/ ديسمبر 1663م	A.O.M,1MI, B53, Z122
المحترم الياس أغا بن مصطفى أغا التركي	أواخر جمادى الأولى 1080هـ/ سبتمبر 1669م	أ.و.ج، م.ش،ع 75/74، و28 .
حمودة الإنكشاري شهر ابن بوخبزة	شوال1085هـ/ديسمبر 1674م	A.O.M,1MI, B20, Z41
المعظم رجب الإنكشاري بلكباشي ابن محمد أغا	أواسط ذي الحجة 1085هـ/ فيفري 1675م	أ.و.ج، م.ش،ع 89، و70
الحاج مصطفى بلكباشي بن عواز التركي	1085هـ/ 1674– 1675م	أ.و.ج، ب، ع 17، س82
المعظم محمد أودباشي الأن بن أحمد بن مراد	أواخر رجب 1086هـ/ سبتمبر 1775م	أ.و.ج، م.ش،ع 32، و 57
عبد الله أغا	1087هـ/ 1676– 1677م	أ.و.ج، ب، ع 17، س82
رمضان أغا بن عبد الله	ربيع الثاني 1089هـ/ ماي 1778م	أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98
الحاج مصطفى بلكباشي بن محمد	رمضان1089هـ/أكتوبر 1778م	أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16،

		س98
المعظم الأجل عبدي بلكباشي بن رمضان التركي	أوائل شوال 1089هـ/ نوفمبر 1678م	A.O.M,1MI, B59, Z152
مصطفى أغا بن محمد	ذي القعدة 1089هـ/ ديسمبر 1678م	أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98
أبو عيد الله السيد الحاج محمد منزول أغا بن الحاج سليمان أغا	أواخر شوال 1089هـ/ نوفمبر 1678م	أ.و.ج، م.ش،ع 1/48، و62. مك 2/47،و62
مصطفى أغا بن محمد	ذي القعدة 1090هـ/ ديسمبر 1697م	أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98
الزوجين المكرم مصطفى بلكباشي في التاريخ بن محمد أغا والولية الحرة الأصيلة عائشة بنت المرحوم السيد محمد بن عمر	أواخر محرم1091هـ/ فيفري 1680	أ.و.ج، م.ش،ع 50 و29
الزوجين محمد بلكباشي بن حسين المعروف بابن هجان واللونة بنت محمد	أواسط شوال 1091هـ/ أكتوبر 1680م	أ.و.ج، م.ش،ع 2/27، و88
المعظم محمد بلكباشي الضرير بن صفر	أواخر رجب 1092هـ/ جويلية 1681م	أ.و.ج، م.ش،ع 2/5، و10.
المعظم محمد أغا بن محمد عرف بن شاه أوغلي	أوائل شعبان 1093هـ/ أوت 1682م	أ.و.ج، م.ش،ع 101/ 102 و92
السيد الحاج علي أغا الصبايحية كان بن المرحوم السيد محمد بن علي	أواخر ذي الحجة 1093هـ/ ديسمبر 1682م	أ.و.ج، م.ش، ع 2/27، و62 مك و10
المعظم الأجّل السيد محمد بلكباشي بن حسين	أوائل شعبان 1093هـ/ أوت 1682م	A.O.M, 1MI, B3, Z7
الأفضل السيد شعبان أغا بن أحمد	أواخر محرم 1094هـ/ ديسمبر 1682م	أ.و.ج، م.ش،ع 62، و12.
الحاج محمد أوده باشي	أواخر شوال 1095هـ/ سبتمبر 1684م	أ.و.ج، م.ش،ع 2/9، و32
المعظم علي أغا بن عبد الله	أواسط ربيع الأول 1098هـ/ جانفي 1687م	A.O.M,1MI, B20, Z40
المعظم إبراهيم بلكباشي بن محمد	أوائل محرم 1099هـ/ نوفمبر 1687م	أ.و.ج، م.ش،ع 133/132، و 51

مصطفى بلكباشي بن حسين	صفر 1099هـ/ ديسمبر 1687م	أ.و.ج، ب.ب.م، ع 61، س98
الحاج شعبان أغا بن يوسف	رجب 1099هـ/ ماي 1688م	أ.و.ج، م.ش،ع2/27، و 9.
مصطفى الإنكشاري بن يوسف	أواخر محرم 1100هـ/ أكتوبر 1688م	أ.و.ج، م.ش،ع 1/19، و 89 و 25
المعظم المفخم المرعي المحترم محمد أوده باشي المدعو قار أحمد بن أحمد التركي	أواسط جمادى الثانية 1100هـ/ مارس 1689م	A.O.M,1MI, B41, Z89
المعظم باكير أغا بن يوسف التركي	أواخر محرم 1102هـ/ أكتوبر 1690م	أ.و.ج، م.ش،ع 2/27، و 77.
الزوجين مصطفى الإنكشاري بن عبد الله والولية فاطمة بنت عمر	أواسط صفر 1102هـ/ نوفمبر 1690م	أ.و.ج، م.ش،ع 2/101، و 9
المعظم نابي يولداش بن الياس التركي	أواخر رجب 1102هـ/ مارس 1691م	أ.و.ج، م.ش،ع 51، و 22 مك و 3
المعظم عثمان يولداش الآن بن والي التركي	أوائل رمضان 1102هـ/ ماي 1691م	أ.و.ج، م.ش،ع 51، و 59
المعظم الأجل الحاج أحمد بياباشي كان منزول أغا الآن	أوائل شهر الله الفرد 1103هـ/ ماي 1792م	أ.و.ج، م.ش،ع 143/142
المعظم قهرمان أغا بن نابي	أوائل رجب 1104هـ/ مارس 1693م	A.O.M,1MI, B53, Z122
المعظم أحمد أوده باشي بن الحاج محمد بلكباشي	أوائل رجب 1104هـ/ مارس 1693م	أ.و.ج، م.ش،ع 145، و31
سليمان أغا بن عمر التركي	1104هـ/ 1692- 1693م	أ.و.ج، ب.ب، ع 17، س 82
المعظم الحاج علي أوده باشي الآن ابن علي التركي	أواخر صفر 1105هـ/ أكتوبر 1693م	أ.و.ج، م.ش،ع 2/10، و 5
المعظم الحاج أحمد الجاقماقجي الإنكشاري بن علي خوجة	ربيع الأول 1106هـ/ أكتوبر 1694م	أ.و.ج، م.ش،ع 2/136- 137، و114.
المكرم مصطفى بلكباشي بن حسين التركي	أواسط جمادى الأولى 1106هـ/ ديسمبر 1694م	A.O.M,1MI, B53, Z124
الحاج يوسف بلكباشي بن علي	أواخر محرم 1107هـ/ أوت 1695م	أ.و.ج، م.ش،ع 2/76- 77، و 100.

المعظم حسين بلكباشي هو الآن بن حيدر	أوائل ربيع الثاني 1107هـ/ نوفمبر 1695م	A.O.M,1MI, B59, Z152
المعظم الأبّر المحترم الأجّل الزكي الأشمّل السيد علي أغا بن المرحوم محمد شهر ابن قائد الباب	أواسط صفر 1108هـ/ أوت 1696م	أ.و.ج، م.ش،ع 142/ 143، و 45
محمد أغا والوليتان خديجة وحسني وعمر بلكباشي وولده الشاب مصطفى	أواخر شوال 1108هـ/ أفريل 1697م	أ.و.ج، م.ش،ع 1/9، و 12
السيد الحاج مصطفى أغا بن حسن	شعبان 1108هـ/ فيفري 1697م	أ.و.ج، ب.ب.م، ع 61، س98
المعظم علي بلكباشي	أواخر ذي القعدة 1108هـ/ ماي 1697م	A.O.M,1MI, B59, Z150
المعظم الحاج أحمد منزول أغا بن حسن التركي	أواسط صفر 1109هـ/ أوت 1998م	أ.و.ج، م.ش،ع 50، و 71.
المعظم الحاج علي بلكباشي بن حسين التركي	أوائل ربيع الأول 1109هـ/ سبتمبر 1697م	أ.و.ج، م.ش،ع 50، و 58 مك ع 76، و 122
المكرم الأجّل الزّكي الأفضّل الحاج موسى أغا بن سعد	جمادى الثانية 1109هـ/ ديسمبر 1697م	أ.و.ج، م.ش،ع 50، و 12
المعظم الحاج أحمد بلكباشي بن والي	أواخر شعبان 1109هـ/ فيفري 1798م	أ.و.ج، م.ش،ع 62، و 52
مصطفى منزول آغا بن سليمان التركي	جمادى الثانية 1110هـ/ ديسمبر 1698م	أ.و.ج، م.ش،ع 1/48، و53
حسراق الإنكشاري بن أحمد	أواسط رجب 1110هـ/ جانفي 1699م	أ.و.ج، م.ش،ع76، و 27
الزوجان المعظم خليل يولداش بن محمد التركي آمنة بنت عمر أغا	أوائل رمضان 1110هـ/ مارس 1699م	أ.و.ج، م.ش،ع137/136، و60 مك ع 135/134، و 73
المعظم حسين الإنكشاري الضرير بن يوسف	أواخر ذي الحجة 1110هـ/ ماي 1699م	أ.و.ج، م.ش،ع 50، و 62

يظهر من الجدول أعلاه أن أوقاف الجيش على الحرمين خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر تميزت بخاصيتين، تتمثل الأولى في ارتفاع عدد الوقفيات إلى حوالي خمسة أضعاف حيث ساهم الجيش بـ 66 وقفية، وعمومًا لاحظنا مشاركة متسلسلة للجيش؛

أي بمعدل وقفيتين في السنة، وفي بعض الحالات وجدنا أربع وقفيات في نفس السنة مثلما هو الحال بالنسبة لسنة 1065هـ/1655م، ولسنة 1074هـ/1663م، و1102هـ/1690م و1109هـ/1697-1698م، هذا إذا استثنينا الانقطاع المسجل في سنتي 1666م و1677م ومابين 1663 و1669م، وأيضا من 1670 إلى1673م.

وتتمثل الخاصية الثانية في المشاركة المعتبرة لأصحاب الرتب السامية في الجيش البري من بلكباشية وأغوات مقارنة بمشاركة باقي الرتب، حيث وجدنا خمسة وعشرين وقفية للأغوات وهو ما يعادل نسبة 37.87% من مجموع الوقفيات الذرية الخاصة بالنصف الثاني من القرن السابع عشر، وإحدى عشرون وقفية للبلكباشية؛ أي بنسبة 31.81%. مع وجود حالة واحدة اشترك فيها عدة واقفين منهم إنكشاري برتبة أغا وأخر برتبة بلكباشي. ويمكن إرجاع هذه المشاركة المعتبرة إلى الوضع المادي الذي كان عليه أصحاب الرتب فمستويات الثروة ارتبطت ارتباطا مباشرًا بأهمية الرتبة العسكرية للإنكشاري[1].

وبخصوص مساهمة باقي الرتب فقد كانت ضئيلة لا تتجاوز في مجموعها تسعة عشرة وقفية منها، سبعة وقفيات للإنكشارية بدون ذكر رتبة معينة، وخمسة وقفيات للأوده باشية وأربعة للمتقاعدين في الجيش، وثلاث وقفيات لليولداش ووقفية واحدة لأغوات الصبايحية. وإنه لمن الأهمية الإشارة هنا إلى أن الجدول يبين تعدد مصادر الثروة لدى الإنكشارية، فإضافة إلى الرتب العسكرية السامية التي كانوا عليها أثناء تأسيس عقود التحبيس نجد أن بعضهم تعاطى مهنًا مربحة كالبابوجية والجاقماقجية.

ومن حيث الأملاك الموقوفة، فقد بلغ عددها سبعة وتسعون ملكًا موزعًا على تسعة وأربعون دارًا، وأربعة عشر علويًا وإحدى عشر إسطبلاً، وسبعة غرف، وستة حوانيت وخمسة بيوت، وثلاث دويرات، وبئر ومرحاض. ومنها نلاحظ توجه الإنكشاري إلى امتلاك العقارات السكنية خلال القرن السابع عشر.

2-1-1 المرحلة الثانية – ذروة المساهمة–

شهد القرن الثامن عشر مشاركة معتبرة للجيش الإنكشاري في الأوقاف الذرية المحدد مرجعها بفقراء المنطقتين المقدستين مكة والمدينة، حيث ساهموا بمائة وثلاثة وسبعون وقفية

---

[1]– غطاس، **الحرف**...، مرجع سابق، ص.286.

- Merouche, Op. cit. pp129-130.

ذرية خلال الفترة مابين 1700–1749م؛ أي بنسبة 47.52 % من مجموع الأوقاف الذرية على الحرمين الشريفين.

وبخصوص الرتب المساهمة، فقد كانت متنوعة مع تصدر رتبة البلكباشية الهرم بستة وسبعون وقفية؛ أي بنسبة 43.93% من مجموع الوقفيات الذرية الموجهة لفقراء الحرمين الشريفين، ويمكن تفسير ذلك المشاركة المعتبرة لفئة البلكباشية لكثرة الضباط الحاملين لهذه الرتبة من جهة، ومدى الرخاء الذي عاشه أفرادها من جهة أخرى، ويأتي في المرتبة الثانية الإنكشارية غير مذكورة رتبهم العسكرية بواحد وثلاثون وقفية؛ أي بـ 17.91% ثم الأغوات بإثنين وعشرين وقفية؛ أي بنسبة 12.71% تليها فئة المتقاعدين بتسعة عشرة وقفية وهو ما يعادل 10.98%، ثم رتبة اليولداش بعشرة وقفيات، ثم الأوده باشية بست وقفيات. كما ساهم الياياباشية بأربعة وقفيات ووكلاء الحرج بوقفيتين ومثلها لشواش العسكر، أما أغوات الصبايحية فقد ساهموا بوقفية واحدة فقط. وفيما يلي جدول يُبين عدد الوقفيات خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر:

عدد وقفيات العسكر على الحرمين خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر:

السنة	عدد الوقفيات
أوائل رمضان 1111هـ/ فيفري 1700م إلى أواسط شوال 1112هـ/ مارس 1701م	4
أواخر جمادى الثاني1113هـ/ نوفمبر 1701م إلى أوائل ذي الحجة 1113هـ/ أفريل 1702م	5
من غرة صفر 1114هـ/ جوان 1702م إلى أوائل رمضان 1114هـ/ جانفي 1703م	8
أوائل محرم 1115هـ/ ماي 1703م إلى أوائل ذي القعدة 1115هـ/ مارس 1704م	4
أواخر جمادى الأولى 1116هـ/ سبتمبر 1704م	2
أوائل صفر 1117هـ/ ماي 1705م	1
أواخر جمادى الأولى 1118هـ/ أوت 1706م إلى ذي القعدة 1118هـ/ فيفري 1707م	6
أوائل صفر 1119هـ/ ماي 1707م إلى شوال 1119هـ/ ديسمبر 1707م	4
شوال1120هـ/ ديسمبر 1708م	1
محرم 1121هـ/ مارس1709م	2
أواخرمحرم 1122 هـ/مارس 1710م إلى أواخر ذي الحجة 1122هـ/جانفي 1711م	3
أوائل محرم1123هـ/ فيفري 1711م إلى أواسط ذي القعدة 1123هـ/ ديسمبر 1711م	6
أوائل ربيع الثاني 1124هـ/ ماي 1712م إلى أوائل ذي القعدة 1124هـ/ نوفمبر 1712م	4
أوائل جمادى الأولى 1125هـ/ إلى أواخر رمضان 1125هـ/ سبتمبر 1713م	4

أوائل ربيع الأول 1126هـ/ إلى أواخر شوال1126هـ/	9
أواسط ربيع الثاني 1127هـ/ أريل 1715م الى أواخر رجب1127هـ/ جويلية 1715م	7
شعبان 1128هـ/ جويلية 1716م	2
أوائل ربيع الأول 1129هـ/ فيفري 1717 م إلى أواخر جمادى الأولىشم1129هـ/ أفريل 1717م	5
أواسط محرم 1130هـ/ ديسمبر 1717م إلى أواخر ربيع الثاني 1130هـ/ مارس 1718م	2
أوائل جمادى الثانية 1131هـ/ أفريل 1719م إلى أواخر شعبان 1131هـ/ جوان 1719م	2
أواسط جمادى الأولى 1132هـ/ مارس1720م	2
1133هـ/1720-1721م	2
أوائل محرم 1134هـ/ أكتوبر 1721م إلى أوائل ربيع الثاني 1134هـ/ جانفي 1722م	3
أوائل صفر 1135هـ/ نوفمبر 1722م إلى أوائل ذي القعدة 1135هـ/ أوت 1723م	5
أواخر صفر 1136هـ/ أكتوبر 1723م إلى أوائل ذي القعدة 1136هـ/ جويلية 1724م	3
ربيع الثاني 1137هـ/ ديسمبر 1724م إلى أوائل ذي القعدة 1137هـ/ جويلية 1725م	3
أوائل شعبان 1138هـ/ أفريل 1726موأواسط رمضان 1138هـ/ ماي 1726م	3
أواخر محرم 1139هـ/ أوت 1726م إلى أواسط رجب 1139هـ/ فيفري 1727م	5
أواخر جمادى الأولى 1140هـ/ ديسمبر 1727م إلى أوائل رمضان 1140هـ/ أفريل 1728م	6
ربيع الأول 1141هـ/أكتوبر 1728م إلى أوائل شعبان 1141هـ/ مارس 1729م	7
أوائل ربيع الأول 1142/ سبتمبر 1729إلى أوائل ذي القعدة 1142هـ/ ماي 1730م	5
أوائل ربيع الثاني 1143هـ/ أكتوبر 1730م إلى أوائل ذي القعدة 1143هـ/ ماي 1731م	4
أواسط صفر 1144هـ/ أوت 1731م	1
1145هـ	/
أواخر شوال 1146هـ/ مارس 1734م إلى رمضان 1146هـ/1733-1734م	4
أوائل محرم 1147هـ/ جوان 1734م إلى أواسط ذي الحجة 1147هـ/ أفريل 1735م	5
1148هـ/	/
أوائل جمادى الاولى 1149هـ/	1
أوائل رجب 1150هـ/ إلى أوائل شوال 1150هـ/ جانفي 1738م	4
أواسط ربيع الثاني 1151هـ/ جويلية 1738م إلى أواسط رمضان 1151هـ/ ديسمبر 1738م	2
أواسط ربيع الأول 1152هـ/ جوان 1739م	2
ربيع الأول 1153هـ/ ماي 1740مإلىجمادى الأولى1153هـ/ جويلية 1740م	7
صفر 1154هـ أفريل 1741م إلى أواخر جمادى الأولى 1155هـ/ جويلية 1742م	3
أواخر جمادى الأولى 1155هـ/	1
1156هـ/	/
محرم1157هـ/ فيفري 1744م إلى أواخر ذي القعدة 1157هـ/ ديسمبر 1744م	5

أوائل ربيع الاول 1158م	/
أواسط ربيع الأول 1159هـ/ مارس 1746م و أواسط رجب 1159هـ/ جويلية 1746م	3
أواسط محرم 1160هـ/ جانفي 1747	2
أوائل صفر 1161هـ/1748إلىأواسط جمادى الأولى 1161هـ/ أفريل 1748م	2
أواسط صفر 1162هـ/ جانفي 1749م و أواسط رجب 1162هـ/ جوان 1749م	2

1-1-3 المرحلة الثالثة – بداية التراجع –

عرف النصف الثاني من القرن الثامن عشر تراجعًا بحوالي النصف مقارنة بالنصف الأول من نفس القرن، فقد ساهم الجيش بإحدى وتسعين وقفية؛ أي بمعدل وقفيتين كل سنة، مثلما يوضحه الجدول التالي:

أوقاف الجيش على الحرمين خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر:

السنة	عدد الوقفيات
أوائل ربيع الثاني 1163هـ/ مارس 1750م إلى	2
أواسط ذي القعدة 1164هـ/سبتمبر 1751م	1
أواخر محرم 1165هـ/ نوفمبر 1751م إلى أوائل شعبان 1165/ جوان 1752م	5
أواخر صفر 1166هـ/ديسمبر1752م إلى أوائل رمضان 1166هـ/جويلية 1753م	5
محرم 1167هـ/ أكتوبر 1753م وذي القعدة 1167هـ/ أوت 1754م	2
1168هـ/1754–1755م	1
أوائل شعبان 1169هـ/ ماي 1756م إلى أواخر جمادى الأولى 1169هـ/فيفري 1756م	3
أواسط ربيع الثاني 1170هـ/ديسمبر 1756م إلى أواسط شعبان 1170هـ/ أفريل 1757م	5
أواخر محرم 1171هـ/ سبتمبر 1757 و أواسط شعبان 1171هـ/أفريل 1758م	2
أوائل رجب 1172هـ/ فيفري 1759م إلى أواسط ذي القعدة 1172هـ/ جوان 1759م	5
ربيع الأول 1173هـ/ أكتوبر 1759م	3
أواسط رمضان 1174هـ/أفريل1761م.	1
اواسط جمادي الثانية 1776	1
أواسط رجب 1177هـ/ جانفي 1764م إلى أواخر ذي الحجة 1177هـ/ جوان 1764م	3
أوائل رمضان 1178هـ/ فيفري 1765م و أوائل ذي القعدة 1178هـ/ أفريل 1765م	3
أوائل رمضان 1180هـ/ جانفي 1767م	3
أواخر جمادى الأولى 1181/ سبتمبر 1767إلى أواخر رجب 1181هـ/ نوفمبر 1767م	3
محرم 1182هـ/ ماي 1768إلى أوائل رمضان 1182هـ/ جانفي 1769م	3
أواسط جمادى الأولى 1185هـ/ أوت 1771م	1
شعبان 1186هـ/ إلى ذي القعدة 1186هـ/ جانفي 1773م	3

أواخر محرم 1188هـ/ مارس 1774م فريل 1774م إلى أوائل شوال 1188/ ديسمبر 1774م	5
ربيع الأول 1189هـ/ ماي 1775م وربيع الثاني 1189هـ/ جوان 1775م	3
أواخر جمادى الأولى 1190هـ/ جوان 1776م	1
أواخر ربيع الأول 1191هـ/ أفريل 1777م.	1
أوائل ربيع الأول 1193هـ/ مارس 1779م.	1
أوائل جمادى الأولى 1194هـ/ ماي 1780م.	1
أواسط شوال 1195هـ/سبتمبر 1781م و أواسط ذي الحجة 1195هـ/ نوفمبر 1781م.	4
1198/1783-1784.	1
أواسط جمادى الثاني 1199هـ/أفريل 1785م أوائل شعبان 1199هـ/ جوان 1785م.	2
أواسط ربيع الأول 1200هـ/ جانفي 1786م أواخر ربيع الثاني 1200هـ/ فيفري 1786م.	3
أوائل جمادي الثانية / إلى أواخر شعبان 1201هـ/ ماي 1787م	4
أواسط محرم 1202هـ/ أكتوبر 1787م إلى ربيع الأول 1202هـ/ ديسمبر 1787م.	4
أوائل شوال 1203هـ/ جوان 1789م.	1
1207هـ/ 1792-1793.	1
1208- 1209هـ/ 1794-1796م.	/
أواسط رمضان 1210هـ/ مارس 1796م.	1
أواسط ذي القعدة 1211هـ/ أفريل 1797م.	1
غرة ذي الحجة 1212هـ/ ماي 1798م.	1
صفر 1213هـ/ جويلية 1798م.	1

يتضح من الجدول أن أربعة عشرة وقفية كانت في عهد الداي محمد بن بكير (1748-1754)، وثمانية وعشرون وقفية في عهد الداي علي بوصباع (1774-1766م)؛ أي بنسبة 30.76 % من مجموع الأوقاف الذرية على الحرمين خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

وفي عهد الداي محمد بن عثمان باشا (1766-1791م) ساهم الجيش بأربعة وأربعون وقفية؛ أي بنسبة 48.35%، ويمكن إرجاع ذلك إلى فترة حكمه الطويلة التي دامت حوالي أربعة وعشرون سنة، إضافة إلى الاستقرار الذي عرفه عهده سواءً على مستوى المركز أو على مستوى البايلك حيث سيره بايات أكفاء وهم صالح باي والباي محمد الكبير.

ويبدو أن الحملات الاسبانية الثلاث ضد الجزائر أثرت بعض الشيء على مشاركة الجيش في الوقف حيث ساهموا بثلاثة وقفيات قبل حوالي شهرين من حملة الكونت أوريلي

(d'Oreilly)[1]، بينما لم نسجل لهم أية مشاركة أثناء حملتي الدون أنطونيوا برثلو (Don Antonio Barcelo) سنتي 1783م و1784م. ورغم الخسائر التي نجمت عن هذه الحملات إلى أن هذا لم يعرقل استمرار الجيش في المشاركة في الوقف، فقد ساهموا بسبع وقفيات بعد حملة الكونت أوريلي، وأربع عشرة وقفية بعد حملتي 1783 و1784م. أما في عهد في عهد الداي حسن باشا (1791–1798) بلغ عدد وقفيات الجيش خَمسة وقفيات فقط.

4-1-1 المرحلة الرابعة – تراجع المساهمة–

شملت هذه المرحلة الفترة الممتدة من 1215هـ/1800 إلى 1246هـ/1830م، وقد عرفت فيها الأوقاف بصفة عامة تراجعاً واضحًا؛ إذ ساهم الجيش بخمسة عشرة وقفية فقط؛ أي 4.07% أما بالنسبة للرتب المساهمة فشملت فئة اليولداش بثلاثة وقفيات والبلكباشية بوقفيتين ومثلها لكل من الأغوات وأغوات الصبايحية، مع تسجيل خمس حالات للإنكشارية غير مذكورة رتبهم العسكرية، إضافة إلى وقفية واحدة لإنكشاري برتبة أشجي، ويعود هذا التراجع أساساً إلى الأزمات المتعددة التي عرفتها الإيالة في تلك الفترة كالمجاعة التي وصل تأثيرها إلى داخل الثكنات، وتأثير الحملات الإنجليزية على الجزائر، غير أن أهم أزمة مر بها الجيش تمثلت السياسة التي اتبعها الداي علي خوجة اتجاه الجيش سنة 1817م مما أدى تناقص واضح في عدد المجندين كما أشرنا له في الفصل الأول، وقد انعكست هذه الأوضاع

---

[1]– اتخذ الملك شارل الخامس كل الاحتياطات اللازمة لتوجيه حملة ضد الجزائر، وانطلقت الحملة من ميناء قرطجنة مكونة من ست سفن كبيرة وأربعة وعشرين غليوطة مزودة بقذائف، وأربع عشرة فرقاطة إضافة إلى ثلاثمائة وأربعة وأربعون سفينة على منتها 22600 مقاتل، ومن جهته اتخذ الداي محمد عثمان باشا جملة من الاستعدادات، بحيث تجمع أكثر من 150 ألف مقاتل في مختلف النقاط، وقدم باي الشرق "صالح باي " بقوة تعدادها 40 ألف فارس تجمعت عند رأس ماتيفو، وفي منطقة متيجة تمركزت قوات باي التيطري البالغ عددها 40 ألف فارس أيضا، و20 ألف مقاتل تمركزوا في القليعة تحت قيادة خليفة باي معسكر، كما قسم محمد بن عثمان باشا الجيش إلى ثلاثة أقسام، بحيث تمركز القسم الأول عند باب عزون بقوة تقدر بستة آلاف تركي تحت قيادة أغا الصبايجية، والقسم الثاني بباب الوادي بقوة بلغت ألفين كرغلي تحت قيادة الخزناجي، في حين تمركزت قوة وكيل الحرج عند رصيف الميناء بحوالي ثلاثة آلاف مقاتل من البحرية. وساهمت قبائل زواوة بحوالي ألفين مقاتل، وكانت نتيجتها انتصار الجزائر غير أنها خلفت نتائج مادية وبشرية على الطرفين وأكثرها تأثيراً من الجانب الإسباني، وقد عبر الحاج أحمد الشريف الزهار عن ذلك بقوله ".... وأخذ المسلمون ما تركت " إسبانيا " في المتارز: نحو مائة مدفع وجميع آلات الحرب واستغنى الناس في ذلك اليوم مما جمعوه من أثاث ودراهم....أما رؤوس النصارى فلما كثرت وضاقت بها الأرض ...أمر الداي بإخراجها إلى باب الوادى واستمر يعطي الناس ثمن الرؤوس ذلك اليوم كله..... للمزيد عن أحداث هذه الحملات والخسائر الناجمة عنها **أنظر**:

- Gramment, Op. cit. pp.259-262

- الزهار، مصدر سابق، ص ص.25-27.

سلباً على أوضاعهم المادية[1] وعلى أوقافهم أيضا. أما بخصوص عدد الأملاك الموقوفة خلال هذه الفترة فبلغ عددها إحدى وعشرين مُلكاً موزعاً على سبع ديار ودويرتين وثلاث علويات واسطبلين وحانوتين، إضافة إلى أربع جناين.

كما وردت تسع حالات أخرى، لم نستطع تصنيفها لعدم ورود تاريخ عقد التحبيس، وكانت ثلاثة منها البلكباشية ومثلها للانكشارية دون ذكر رتبهم العسكرية، ووففيتين للمتقاعدين ووقفية واحدة للأغوات[2]، والملاحظ أن نفس التطور سجله الباحث تال شوفال (Tal Shuval) حيث لاحظ من خلال اعتماده على سجلين التطور المطرد للأوقاف بحيث استمرت في النمو والتزايد إلى غاية النصف الثاني من القرن الثامن عشر بعدها توقفت مرحلة الزيادة ليبدأ التراجع في عدد الوقفيات[3].

2-المساجد وموظفيها:

1-2 مؤسسة سُبل الخيرات والمساجد الحنفية:

ساهم الجيش الإنكشاري بإثنين وعشرون وقفية ذرية حددت مرجعها النهائي لمؤسسة سُبل الخيرات والمساجد الحنفية التابعة لها، مع وجود تفاوت في نسبة الاستفادة من مرجع لآخر، وتأتي مؤسسة سُبل الخيرات في المرتبة الأولى بإحدى عشرة وقفية، منها ثلاثة للبلكباشية[4] وثلاثة وقفيات للمتقاعدين[5]، ووقفية واحدة لكل من الأغا وشاوش العسكر واليولداش والأوده باشي[6]، إضافة إلى حالة واحدة لم تشر إلى رتبة الواقف وهي تخص

---

[1]– أشار الباحث منور مروش إلى تناقص ثروات الجيش الإنكشاري في نهاية العهد العثماني. فمن أصل 12 حالة سجل 8 حالات كانت فيها قيمة مخلفات الجيش أقل من 20 بطاق شيك، ومن خلال دراسته ل 257 تركة للجيش خلال الفترة 1805–1817م وجد أن 158 منهم كانت ثروتهم أقل من 100 بطاق شيك. أما الذين فاقت ثروتهم 2000 بطاق شيك فلم يتجاوز عددهم ثمانية حالات... للمزيد **أنظر:**

- Merouche, **Recherches**… ,Op. cit. pp.129-130.

[2]– أ.و.ج، ب.م، ع 16، س98.

[3]- Shuval, « **Le dynamisme du Waqf d'Alger au XVIII[è] siècle** », Les fondations pieuses wakf en Méditerranée enjeux de la société, enjeux de la pouvoir, coordonné par Randi Deguilhem et Abdelhamid Henia, Fondation publique des wakf du Kowït, Kowït, 2004, p 69 p 65-78

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع63، 31. ع34، س337/435.

- A.O.M,1MI, B 31, Z 63.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع145، و45. ب، ع33، س 314/412.

- A.O.M,1MI, B 8, Z18.

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع 63، و55 مك 99/100، و19. ع75، و19. ع 99/100، و23. ع34، س337/435.

المكرم والي الإنكشاري بن علي[1]. وبالنسبة للمساجد الحنفية التابعة لمؤسسة سُبل الخيرات يأتي في المرتبة الأولى الجامع الجديد بثمان وقفيات خمسة منها موجهة للجامع بشكل عام وتتمثل في وقفية محمد الإنكشاري بن نابي التركي سنة 1069هـ/1660م، ووقفية سليمان بلكباشي بن قاضي التركي سنة 1112هـ/1702م، وباكير منزول أغا بن مصطفى التركي سنة 1127هـ/1715م، ومصطفى بلكباشي بن علي سنة 1143هـ/1731م وأيضاً وقفية علي بلكباشي بن سليمان[2]. أما الثلاث وقفيات الأخرى فقد جعلها مؤسسوها على من يتولى مهمة التدريس بالكرسي بالجامع[3].

وبخصوص جامع السيدة وجامع علي خوجة وجامع القايد صفر، فقد كان نصيب كل منها وقفية ذرية واحدة، الأولى أسسها محمد أغا بن سايدي التركي في أوائل ذي الحجة 1113هـ/1702م ومرجعه جامع السيدة[4]، والثانية أوقفها محمد الإنكشاري بن حبيب سنة 1186هـ/ نوفمبر1772م وجعل مرجعه مسجد علي خوجة الواقع بحمام المالح[5]. أما الوقفية الثالثة فقد خَصها الحاج محمود منزول أغا التركي لجامع القايد صفر[6].

كما استفادت مساجد حنفية أخرى غير تابعة لمؤسسة سُبل الخيرات من ريع الأوقاف الذرية للجيش الإنكشاري، أهمها جامع خضر باشا الذي كان من نصيبه ستة وقفيات ثلاثة منها أوقفها البلكباشية، الأولى أسسها سليمان بلكباشي بن فاضلي التركي في أواخر شهر شعبان من سنة 1112هـ/جانفي 1701م، وجعل ريعها بعد انقراض نسله لمقرئ القرآن بأعلى الكرسي الموجود بجامع خضر باشا ويعود ثواب ذلك للمُحّبس[7]، أما الوقفية الثانية فقد أسسها الإنكشاري أحمد الذي كان بلكباشياً أثناء تأسيسه الوقف في شهر ربيع الثاني من سنة 1136هـ/ ديسمبر1723م، وقد جعل مرجعه جامع خضر باشا بعد إخراج ثلاثة ريالات ونصف فضية دراهم صغار أفردها في كل شهر لإمام المسجد، وريالان في كل شهر لمن

---

[1]- A.O.M, 1MI, B 55, Z 130.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 60، و54، و25 و52، و51، و36 مك و37.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 60، و27، ب، ع34، س337/435. ب، س 314/412.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 63، و22.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 61، و39.

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع61، و25.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع 60، و54.

يتولى قراءة الحزب بالمسجد في وقت الصبح والظهر أو المغرب والعصر، وريالان آخران في كل لمن يتولى تدريس العلم بالمسجد[1].

أما الحاج إبراهيم بلكباشي بن مصطفى، فقد جعل ريع وقفيته لصالح الجامع بشكل عام واشترط أن تصرف الغلة على يد خطيب المسجد[2]. ولنفس الجامع حَبّس حسن خوجة منزول أغا بن خليل التركي داره سنة 1143هـ/1730م وجعل ريعها بعد انقراض نسله لإمام المسجد بعد إخراج ريالان في الشهر مناصفة بين رجلين يقوم كل منهما بقراءة حزبين من القرآن الكريم كل يوم[3]. كما ساهمت قئة اليولداش بوقفيتين ذريتين، الأولى جعلها مامي يولداش بعد انقراض ذريته على حَزّاب يتولى قراءة القرآن بالمسجد، دون تحديد أجرة معينة له بل جعلها مرتبطة بمردود والوقف[4]. أما الوقفية الثانية فكانت لحسن يولداش بن سليمان الذي جعل عائدات جنته بعد انقراض ذريته لمصالح المسجد دون تحديد جهة معينة[5].

وقد حظي مسجد عبدي باشا بوقفية واحدة ذرية، حَبّسها محمد وكيل الحرج بن أحمد التركي سنة 1144هـ/1731م، كما وردت وقفية أخرى جعلها محمد أغا بن موسى لذريته وبعد انقراضهم ينتقل ريعها للمسجد القريب من رحبة الزرع[6].

2-2 المساجد المالكية:

حظيت بعض المساجد المالكية المذهب بنصيب من الأوقاف الجيش الإنكشاري منها مسجد سيدي رمضان الذي استفاد من وقفيتين، الأولى أسسها أحمد أغا بن علي التركي والثانية اشترك في فيها الزوجين محمود بلكباشي بن إبراهيم وزوجته جنات بنت محمد[7]. غير أن أكبر عدد من الوقفيات كانت للجامع الأعظم الذي تمتع بمكانة خاصة في الفترة العثمانية باعتباره مركز إشعاع وعلم وفتوى في المدينة[8]، وقد تُرجمت هذه المكانة في مساهمة مختلف الفئات الاجتماعية، في تحبيس أملاكها لصالحه منهم العثمانيين على

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/19، و2.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 60، و31، مك و35.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 61، و44، مك و95.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع63، و21، مك و1/37، و4.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع141، و13.

[6] - A.O.M,1MI, B55, Z 132.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع33، و16.

- A.O.M,1MI, B15, Z 32.

[8]– بوحمشوش، **الجامع الأعظم**...، مرجع سابق، ص.158.

اختلاف مهامهم[1]، وقد شارك الجيش الإنكشاري بإحدى وثلاثون وقفية ذرية؛ أي بنسبة 56.36% من مجموع الأوقاف الذرية التي حددت مرجعها النهائي للمساجد. أما الأملاك الموقوفة فقد بلغ عددها أربعة وثلاثين ملكًا موزعًا على ستة عشر دارًا وأجزاءً منها وتسعة حوانيت، وعناء علوي ومخزن، وست جنات وحالة واحدة عبارة عن بناء وغرس، وفيما يلي جدول يبن الواقفين من الجيش والجهة المستفيدة من ريع وقفهم داخل الجامع الأعظم:

مرجع الأوقاف الذرية للجيش على الجامع الأعظم:

المحبس	نوع العقار	مكانه	ريع الوقف	التاريخ	المرجع
علي أغا	دار	سوق الجمعة	الجامع الأعظم	1030هـ/ 1621.	أ.و.ج، ب.ب.م، ع 14، س 81
السيد محمد أغا	دار	قرب باب الوادى	الجامع الأعظم	1041هـ/ 1631-1632	أ.و.ج، ب.م، ع 14، س 81
السيد باكير أغا التركي	دار مع حانوتها	قرب باب الجزيرة	الجامع الأعظم	1052هـ/ 1642-1643م	أ.و.ج، ب.ب.م، ع 14، س 81
محمد يكيجري	دار عناء	قرب حمام بن كاور	الجامع الأعظم	1109هـ/ 1697- 1698م	أ.و.ج، ب.ب.م، ع 14، س 81
المعظم علي أغا بن يلس التركي	دار	قرب باب الوادي ومجاورة لدار الطبجية	الجامع الأعظم على من يقرأ القرآن صباحا ومساءً	أواسط رمضان 1041هـ/مارس 1632م	أ.و.ج، م.ش، ع 107/106، و 13
المعظم حسن بلكباشي الآن بن الحاج مصطفى	نصف دار	حارة السلاوي	الجامع الأعظم	أواسط رجب 1130هـ/ ماي 1718م	أ.و.ج، م.ش، ع 149/148، و20 مك ع 140، و 33 ب.ب.م، ع 14، س 81
المعظم السيد مصطفى التركي شاوش العسكر بن علي	بناء + غرس بجنة	فحص حيدرة	جماعة المؤذنين بالجامع	أواسط شعبان 1118هـ/ نوفمبر 1706م	A.O.M,1MI, B 8, Z 18

[1]- كان العنصر المحلي من أكثر الفئات المُحّبسة ممثلين في حضر المدينة والحرفيين والعلماء وأيضا النساء المنتميات إلى مختلف الطبقات الاجتماعية ... لتفاصيل أكثر عن مدى مساهمة كل فئة **أنظر**: نفسه، ص ص.157-174.

- أ.و.ج، ب.ب.م ع14، س81.

			الأعظم		
إبراهيم بلكباشي بن والي التركي	دار	أعلا حوانيت بن رابحة	الجامع الأعظم	أواسط رمضان 1144هـ/ فيفري 1732م	أ.و.ج، م.ش، ع 149/148، و12 ب.ب.م، ع 14، س 81
علي بلكباشي بن سليمان	عناء دار	قرب جامع القايد صفر	جماعة المؤذنين بالجامع الأعظم	1160هـ/ 1748م	أ.و.ج، م.ش، ع 14، و81
المكرم حسين الإنكشاري بن محمد	دار	أسفل جامع القايد صفر	جماعة الحزابين وقت الظهر بالجامع الأعظم المعروف بالمحراب الكبير	أواسط رجب 1165هـ/ ماي 1752م	أ.و.ج، م.ش، ع 152/151، و37
محمد أغا بن قاض التركي	دار	حومة حارة السلاوي	الجامع الأعظم	جمادى الثانية 1168هـ/ مارس 1755م	A.O.M,1MI,B 40, Z 87
الحاج إبراهيم بلكباشي	جنان	فحص القبة	الجامع الأعظم	1168هـ/ 1754-1755م	أ.و.ج، ب.ب.م، ع 14، س 81
السيد خليل الإنكشاري بلكباشي شهر بن الشريف	شطر دار	قرب كوشة علي	الجامع الأعظم	أواخر رجب 1179هـ/ ديسمبر 1765م	A.O.M,1MI,B 40, Z 87
الزوجين المكرم محمد الإنكشاري البلكباشي المستغانمي بن حسن والولية آمنة بنت القايد إبراهيم	جنة	فحص القبة	الجامع الأعظم تصرف في مصالحه من بناء وترميم وحصور وإستصاح	أواخر شعبان 1184هـ/ نوفمبر 1770م	A.O.M,1MI, B53, Z124

السيد محمد الإنكشاري وكيل باي الغرب	دار	أعلا باب الجديد سند الجبل داخل محروسة الجزائر	الجامع الأعظم	أواخر صفر 1190هـ/ مارس 1176م	أ.و.ج، م.ش، ع 39، و 19
المكرم السيد أحمد منزول أغا الحفاف بن محمد عرف قطلان /	شطر جلسة حانوت معدة لصنعة الحفافة	الملاصقة لكوشة الجيجلية بسوق النماقين داخل محروسة الجزائر	الجامع الأعظم	أواخر رجب 1192هـ/ جويلية 1778م	أ.و.ج، م.ش، ع 39، و 63
السيد جلابي الإنكشاري أمين جماعة الخياطين بن باكير	جلسة حانوت	البادستان داخل محروسة الجزائر	حزابي الحلقة بالجامع الأعظم	أواسط ربيع الأول 1195هـ/ فيفري 1781م	أ.و.ج، م.ش، ع 140، و 35 مك ع 138/ 139، و 67
السيد محمد الإنكشاري منزول أغا بن مصطفى	¾ دار	قرب القهوة الكبيرة المسامية بانحراف لكوشة الجيجلية	جماعة للمؤذنين بالجامع الأعظم	أواخر ربيع الثاني 1196هـ/ مارس 1782م	أ.و.ج، م.ش، ع 2/134 – 135، و 77
المكرم العربي الدباغ منزول أغا بن محمد	ثلثين اثنين من دار	حدادين باب عزون	الجامع الأعظم داخل محروسة الجزائر	أوائل رجب 1197هـ/جوان 1783م	أ.و.ج، م.ش، ع 2/134، 135، و 39
مصطفى بلكباشي	عناء علوي ومخزنه	/	جماعة المؤذنيين بالجامع الأعظم	1207هـ/1792– 1793م	أ.و.ج، ب.ب.م، ع 14، س 81
السيد محمود	جنة	فحص خنيس	حزابي الحلقة	أوائل رمضان 1211هـ/	أ.و.ج، م.ش، ع

الإنكشاري ترجمان جماعة السويد في التاريخ بن مصطفى			وقت الظهر بالجامع الأعظم	فيفري 1797م	1/19، و9
مصطفى شاوش العسكر كان بدار الإمارة	جنة	فحص حيدرة	جماعة المؤذنين والخدامين بالجامع الأعظم	1220هـ/1805م	أ.و.ج، ب.ب.م، ع 14، س 81
المكرم إبراهيم الإنكشاري الحفاف بن حمزة	جلسة حانوت معدة لصنعة الحفافين	قر بالجامع الأعظم المسامية لباب الجنينية	حزابي الحلقة بعد الظهر بالجامع الأعظم	أواخر شعبان 1222هـ/ أكتوبر 1807م	أ.و.ج، م.ش، ع 147/146، و82
المكرم علي يولداش الضرير	شطر جلسة حانوت بالمحكمة المالكية	أسفل دار الإنكشارية المعروفة أسطى موسى قرب باب الجزيرة	الحزابين الذين يقرؤون الحزب صباحاً وعصراً بالجامع الأعظم	أوائل ربيع الثاني 1223هـ/ ماي 1808م	أ.و.ج، م.ش، ع 149/148، و55
المكرم علي الجريتلي البوجاقجي الضرير بن أحمد	شطر جلسة حانوت	مقابلة لدار الإنكشارية أوسطى موسى	حزابي الحلقة بالجامع الأعظم	أواسط رجب 1227هـ/ جويلية 1812م	أ.و.ج، م.ش، ع 147/146، و81
المكرم السيد محمد الإنكشاري القنداقجي بن سليمان بوشحمة به عرف	جلسة حانوت معدة لضعة القنداقجية	قرب القهوة الصغيرة وقرب الخضارين	الجامع الأعظم داخل الجزائر المحمية	أواخر ربيع الثاني 1228هـ/أفريل 1813م	أ.و.ج، م.ش، ع148/149، و5
مصطفى شاوش	عناء جنة	فحص تيلاوملي	المؤذنين بالجامع الأعظم	1234هـ/1721م	أ.و.ج، ب.ب.م، ع 14، س 81
أحمد يكيجري	جنة	فحص عين لزرق	المؤذنين بالجامع الأعظم	1235هـ/ 1819– 1820م	ب.ب.م، ع 14، س 81

المكرم حسن الإنكشاري بن أحمد وزوجه جنات بنت خليل	دار	سوق الكتان	جماعة الحزابيين بالجامع الأعظم داخل الجزائر ظهرا وعصرا وصبحا	جمادى الثانية 1236هـ/ مارس 1821م	أ.و.ج، م.ش، ع151/152، و70
محمد الإنكشاري الحرار بن عمر بن إبراهيم	حانوت	سويقة باب الوادي	المؤذنين بالجامع الأعظم	أواخر جمادي الثانية 1242هـ/جويلية 1826م	أ.و.ج، م.ش، ع 1/24، و2
السيد محمد الحنفي منزول أغا بن مصطفى	دار	قرب القهوة الكبيرة المساسية لكوشة الجيجلية	جماعة المؤذنين بالجامع الأعظم	1247هـ/ 1831-1832م	أ.و.ج، م.ش، ع134/2-135، و57

يوضح الجدول أعلاه التنوع والتفاوت في رتب الواقفين حيث وجدنا سبع وقفيات للبلكباشية وخمسة للأغوات وأربعة للمتقاعدين في الجيش وإثنتان لشاوش العسكر، كما وردت عشر وقفيات أشارت فقط إلى الإنكشارية دون تحديد رتبهم، وحالة واحدة لليولداش والشاوش وإنكشاري أخر من منطقة كريت.

ويُظهر الجدول اهتمام أفراد الجيش بالجامع الأعظم ومختلف الموظفين والقائمين على تسييره، فمن بين إحدى وثلاثين وقفية أربع عشرة منها جعل الواقفون غلتها تصرف على مصالح الجامع بشكل عام. أما بقية الوقفيات فقد حدّد فيها الواقفين الموظفين الذين سيستنفدون من ريع الوقف، وفي هذا السياق سجلنا تسع وقفيات لجماعة المؤذنيين بالجامع الأعظم ثماني وقفيات ينتفع بريعها جماعة الحزابين مع تحديد أوقات قراءة القرآن في بعض الحالات عند الصبح أو في أوقات الصبح والعصر، أو عند الصبح والظهر والعصر.

وأهم ما يلاحظ في الجدول التطور العكسي في أوقاف الجيش لفائدة الجامع الأعظم مقارنة بفقراء الحرمين الشريفين ومؤسسة سُبل الخيرات، حيث ساهموا بخَمس حالات فقط خلال القرن السابع عشر، وأربع وقفيات في النصف الأول من القرن الثامن عشر ليترفع عدد الوقفيات إلى اثنتا عشرة حالة خلال النصف الثاني من نفس القرن، وعشرة وحالات

خلال الرُبع الأول من القرن التاسع عشر. ويمكن تفسير الاهتمام المتزايد للجيش بالجامع الأعظم في الفترة المتأخرة من تاريخ الإيالة برغبة العثمانيين بما في ذلك عناصر الجيش بمحاولة التقرب أكثر من العنصر المحلي وجامعهم الأعظم المالكي المذهب، خاصة وأن الفترة عرفت قيام عدة تمردات ضد العثمانيين، ومهما يكن فان مساهمة واقفين ينتمون إلى المذهب الحنفي[1] لفائدة الجامع الأعظم المالكي المذهب رغم تعدد المساجد الحنفية ووجود مؤسسة سُبل الخيرات، يدل أيضاً على مدى التسامح الديني[2] للعثمانيين، وضآلة إحساسهم بالتفوق على المستوى الديني مقارنة ببروز تفوقهم على المستوى السياسي والاجتماعي[3].

3-2 مرجع الأوقاف الذرية المشتركة:

بلغ عدد الوقفيات الذرية التي جعلت مرجعها لأكثر من مؤسسة خيرية أربعة وعشرون وقفية؛ أي بنسبة 5.12% من مجموع الأوقاف الذرية، وقد ساهمت فيها خَمس رتب في الجيش البري من الأغوات والبلكباشية واليولداش وباش طبجية وأغوات الصبايحية، إضافة إلى حالات مختلفة لإنكشاريين لم تُحدد رتبهم العسكرية. أما الأملاك الموقوفة فبلغ عددها تسع وعشرون عقارًا تميزت بتنوعها وتفاوت عددها فنصفها تقريبا عبارة عن ديار، أما الباقي فتشمل دويرتين وإسطبلين وخمسة حوانيت، وحالة واحدة لكل من الغرف والعلويات والخْرَبْ والمخازن والجناين والبحاير. وفيما يلي جدول يوضح أسماء المُحّبسين والجهات المستفيدة من أوقافهم.

المحبس	المرجع الأول	المرجع الثاني	السنة	المصدر
علي أغا بن صفر	للجامع الأعظم	مسجد سيدي رمضان	أواسط رمضان 1030هـ/ أوت 1621م	أ.و.ج، م.ش، ع 39
السيد محمد أغا بن جعفر الرايس وزوجه	للجامع الأعظم	على فقراء المدينة	أوائل محرم 1048هـ/ ماي 1638م	A.O.M, 1MI, B 41, Z 89

[1]– لم يكن الواقفين من أتباع المذهب الحنفي من الجيش فقط بل كانوا أيضا من موظفي الإيالة مثل الدايات والبايات والخوجات والخزناجية، إضافة إلى الأتراك الذين لم تحدد وظائفهم أنظر: بوحمشوش، **الجامع الأعظم...**، مرجع سابق، ص ص. 164–173.

[2]– اشتهر العثمانيون بسياسة التسامح الديني حتى مع الطوائف الدينية غير المسلمة سواء في مركز الخلافة العثمانية أو في مختلف المناطق التابعة لها، فما بالنا إذا تعلق الأمر بالجامع الأعظم ...عن سياسة التسامح الديني للعثمانيين **أنظر**: – حسن عزوزي، "**ملاحظات حول مسألة التسامح الديني في العهد العثماني**"، بحوث المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة في العالم العثماني، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول (أرسيكا)، 2000، ص ص. 343–373.

[3]– التميمي، " **من أجل كتابة....**"، مرجع سابق، ص. 166.

الولية الزهرا بنت محمد أغا				
موسى أغا بن خضر التركي زوجه الولية أمنة بنت المعظم السيد محمد أغا بن حسين	للجامع الأعظم	لفقراء المدينة	أواسط شوال 1053هـ/ ديسمبر 1643م	أ.و.ج، م.ش، ع 2/133–134، و 51.مك ع 142/143، و 105
موسى أغا	شطره للحرمين	شطره للجامع الأعظم	1078هـ/1667–1668م	أ.و.ج، ب.ب.م ع 14، س 81
الحاج رمضان الإنكشاري بن عبد الله وزوجه فاطمة بنت محمد الشريف	فقراء الحرمين مكة والمدينة	للجامع الجبلي الواقع أسفل القصبة الجديدة الذي له بابان	شعبان 1073هـ/ مارس 1663م	أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س 98
المعظم الحاج محمد أغا بن رجب التركي	الحرمين مكة والمدينة	على أن يخرج ست ريالات في كل سنة لمن يقرأ الحزب بجامع خضر باشا وما فضل من الغلة للحرمين	رمضان1086هـ/ نوفمبر 1675م	A.O.M, 1MI, B3, Z 7
الحاج إبراهيم بلكباشي بن أزن	فقراء المدينة المنورة	الجامع الأعظم	أواسط ربيع الأول 1119هـ/ جوان 1707م.	أ.و.ج، م.ش، ع 1/5، و 11.
المكرم رمضان الإنكشاري بن مصطفى	لضريح سيدي عبد العزيز	ضريح سيدي عبد العزيز، والقطب النوراني سيدي عبد القادر وضريح سيدي شعيب	أواخر محرم 1129هـ/ ديسمبر 1716م	أ.و.ج، م.ش، ع 72/73، و 2
رمضان بلكباشي وزوجه مباركة	لخضر باشا	للحرمين	أواسط ذي القعدة 1148هـ/ مارس 1736م	أ.و.ج، م.ش، ع 61، و 8
المعظم إبراهيم يولداش البجاقجي	الدار الكبرى لفقراء الحرمين	الدار الصغرى على جامع صفر	أواخر جمادي الأولى 1155هـ/ جويلية	A.O.M, 1MI, B12, Z 25.

بن موسى التركي	مكة والمدينة		1742م	
المكرم حسن بلكباشي	المكتب الموجود بجامع مزمورطو المعد لتعليم الحنفية قباله دار الإنكشارية قرب باب عزون	لفقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة	أوائل ربيع الأول 1162هـ/ فيفري 1749م	أ.و.ج، م.ش، ع 1/10، و 47
محمد الإنكشاري بن حسن شهر بن حاجي	جماعة المؤذنين بالجامع الأعظم	على ضريح سيدي عبد الرحمن	أواسط شعبان 1188هـ/ أكتوبر 1774م	أ.و.ج، م.ش، ع 38، و 8
المعظم السيد مصطفى بلكباشي بن عبد الله التركي	فقراء الحرمين مكة والمدينة	لأهل بيته المعروفة بين قارة يوسف ووجاقه 332 بدار الإنكشارية باب عزون	أواسط ذي الحجة 1198هـ/ أكتوبر 1784م	أ.و.ج، م.ش، ع 1/4، و 28.
المكرم الحاج سليمان العنابي الإنكشاري بن عبد الرحمن بن قاطلان	مكة المشرفة والمدينة المنورة	للجامع الأعظم	أوائل جمادى الثانية 1201هـ/ مارس 1787م	A.O.M, 1MI, B55, Z 134
المكرم الحاج خليل الانكشاري بن عثمان	لفقراء الحرمين	المؤذنين بصومعة الجامع الأعظم داخل محروسة الجزائر	أواسط ذي القعدة 1209هـ/ ماي 1195م	A.O.M, 1MI, B55, Z 135
السيد عبد الرحمن التركي باش طبجي ببرج الفنار ابن سليمان	أهل أوجاقه القاطنين ببيته المعروفة بأهجي عواز بدار الإنكشارية القديمة	لحزابي الحلقة بالجامع الأعظم	أوائل ذي القعدة 1225هـ/ نوفمبر 1810م	أ.و.ج، م.ش، ع47/2، و 30. مك ب.ب.م، ع 14، س81
السيد علي أغا الصبايحية كان	جماعة المؤذنين	وجماعة الحزابين بالجامع الأعظم	أواسط ذي الحجة 1225هـ/ ديسمبر 1810م	أ.و.ج، م.ش، ع 145

مصطفى الإنكشاري بن علي شهر سي	على جماعة الحزابين	والمؤذنين بالجامع الأعظم	أوائل صفر 1227هـ/ فيفري 1812م	أ.و.ج، م.ش، ع 152/151، و 52
السيد أحمد الإنكشاري الحفاف بن علي خوجة	الحزابين بالحلقة بالجامع الأعظم	لجماعة المؤذنين بمنارة المسجد	أوائل صفر 1228هـ/ فيفري 1813م	أ.و.ج، م.ش، ع 150، و17.
المعظم إبراهيم منزول أغا سبل	شطره لمكة والمدينة	شطره لجامع السيدة	أوائل شعبان 1129هـ/ جويلية 1717م	أ.و.ج، ب.ب، ع33، س412/314، أ.و.ج، م.ش، ع141، و 68
السيد محمد الإنكشاري القزاز بن يوسف	لحزابي الحلقة بالجامع الأعظم	للمؤذنين بالجامع الأعظم	ربيع الثاني 1233هـ/ فيفري 1818م	أ.و.ج، م.ش، ع 152/151، و 34
السيد يحيى أغا الصبايحية في التاريخ بن السيد مصطفى	أهل بيته بدار الإنكشارية باب عزون بالطبقة العليا على الشمال باش أوضا ووجاقهم 254	بيته بدار الإنكشارية أوسطى موسى على الطبقة العليا ووجاقهم 235	أواخر رجب 1240هـ/ فيفري 1825م	A.O.M, 1MI, B 8, Z 18
المكرم مصطفى الإنكشاري بن علي	لجماعة الحزابين بالحلقة بالجامع الأعظم	جماعة المؤذنين بمنارة الجامع	أوائل ربيع الثاني 1243هـ/ أكتوبر 1827م	أ.و.ج، م.ش، ع 129
المكرم السيد محمد الإنكشاري بن حسن	لجماعة الحزابين بالحلقة بالجامع الأعظم	جماعة المؤذنين بمنارة الجامع	أوائل ربيع الثاني 1243هـ/ أكتوبر 1827م	أ.و.ج، م.ش، ع 129، و 82

يتبين من الجدول التنوع والتفاوت في الجهات الموقوف عليها، حيث نالت المساجد أكبر عدد من الوقفيات بعشرون وقفية من أصل أربعة وعشرين وقفية مشتركة، ويأتي في طليعة المساجد المستفيدة، الجامع الأعظم بخمسة عشرة وقفية مع استفادة كبيرة لجماعتي الحزّابين

والمؤذنين بالجامع. أما فيما يخص بقية المساجد فقد وردت وقفيتين لجامع حضر باشا اشترط الواقف في إحداها تخصيص ثلاث ريالات في السنة لمن يتولى قراءة الحزب بالجامع، ووقفية واحدة لكل من جامع القائد صفر، وجامع السيدة، وجامع القصبة الجديدة، ومسجد سيدي رمضان وجامع البلاط، في حين فضل إنكشاري أخر جعل ريع وقفيته مناصفة بين فقراء الحرمين ومن يتولى تدريس وتعليم المذهب الحنفي بجامع ميزومورطو.

أما فقراء الحرمين فقد استفادوا في إثنا عشرة وقفية، ثلاثة منها لفقراء المدينة دون فقراء مكة، وبالنسبة للأضرحة فقد وردت وقفيتين واحدة استفادت منها أربعة أضرحة، والأخرى ضريح واحد وهو سيدي عبد الرحمن، كما استفادت بيوت من ديار الإنكشارية من ثلاث وقفيات، وقد ورد في إحداها أن الواقف جعل ريع وقفيته بعد انقراض نسله لأهل أوجاقه واشترط أن تخصص غلة الوقف لشراء الزيت والأرز للجنود المقيمين ببيت قارة يوسف، ويبدو أن مثل هذه الوقفيات المخصصة لأوجاق دون أخر ولبيت دون أخر قد أحدثت تمايزًا بين البيوت الموجودة في الثكنات سواءً من حيث تجهيزها أو من حيث المستوى المعيشي لأوجاقها، حيث استفاد بعضهم من ريع الأوقاف ومما تمنحه لهم السلطة من مؤونة. وعن ذلك أشار بربروجر (Berbrugger) إلى وجود غُرف أحسن من أخرى في التجهيز ويرجع ذلك إلى وصول بعض الجنود إلى مناصب سياسية عليا في الإيالة سمحت لهم بتخصيص تبرعات وصدقات تم استغلالها في تجهيز تلك الغرف والاهتمام بأصدقائهم القدامى من الجنود المقيمين في الثكنات[1].

وبخصوص نصيب كل جهة من الجهات الموقوف عليها، نلاحظ أنها كانت تقريبًا مناصفة بين مرجعين وذلك باستعمال عبارة " وإن انقرضوا عن أخرهم يعود شطرها لـ...أما الشطر الأخر..." أو باستعمال عبارة "مناصفة بينهما"، ما عدا في ثلاث حالات، الأولى كانت للحرمين مع إخراج ست ريالات فقط من الغلة لمن يقرأ الحِزب بجامع خضر باشا، وفي الحالة الثانية جعل إبراهيم يولداش البُجاقجي بن موسى التركي البيت الكبرى من داره الواقعة بحومة كوشة الوقيد وقفاً على فقراء الحرمين. أما البيت الصغرى فكانت من نصيب جامع القائد صفر، وفي الحالة الثالثة نجد أن الواقف رمضان الإنكشاري بن مصطفى قسم مُلكه الموقوف المتمثل في دويرة وغرفة على ثلاثة أضرحة بحيث جعل بيت من الدويرة يعود

---

[1] - Berbrugger, Op.cit, pp.133. Aumerat, Op.cit, p.329.

بعد انقراض نسله لصالح ضريح سيدي عبد العزيز، والبيت الصغرى من الدويرة ترجع لصالح سيدي شعيب، أما الغرفة الكبرى فيستفيد من ريعها القطب النوراني سيدي عبد القادر، وهي أيضا الحالة الوحيدة التي اشتملت ثلاث جهات خيرية.

4-2 الثكنات:

مثّلت الأوقاف الذرية التي حددت مرجعها للثكنات ثماني وقفيات من أصل أربعمائة وثمانية وستون وقفية ذرية؛ أي بنسبة 1.70%. أما عن الرتب المشاركة في هذا النوع من الوقف فقد وجدنا ثلاثة وقفيات لوكلاء الحرج[1]، واثنتين لأغوات الصبايحية، ووقفية واحدة لكل من اليولداش والأشجي وشاوش العسكر[2]. وبخصوص الأملاك الموقوفة فقد ساهموا بإحدى عشر مُلكاً موزعاً على سبع حوانيت ودارين، ودويرة وعلوي. كما تعددت الثكنات المستفيدة من ريع الوقف حيث وردت ثلاثة حالات لبيوت واقعة في ثكنة الخراطين، الأولى لصالح بيت داغ دوران، والثانية استفاد منها بيت إدريس أغا الذي يسكن به الأوجاق رقم 242، والثالثة لبيت كور محمد باشا. وحالتين لبيوت واقعة في ثكنة باب عزون، وحالتين أيضاً استفادت منها بيوت واقعة بدار الإنكشارية القديمة، وتعرف الأولى ببيت عثمان والثانية ببيت أهجي مصطفى، كما وردت حالة واحدة لبيت باش قش بثكنة أوسطى موسى.

5-2 الزوايا والأضرحة والمنشآت المائية:

ساهم الجيش الإنكشاري بست وقفيات ذرية، استفادت منها كل من زاوية الشرفة بحالة واحدة[3]، وضريح سيدي عبد الرحمن بأربع حالات، اثنين منها حَبّسها مصطفى الإنكشاري القاوقجي بن أحمد سنة 1200هـ/1785م[4]، وأخرى حَبّسها محمد منزول أغا المشكجي في أواسط شوال من سنة 1216هـ/ فيفري 1802م[5]، وقد خُصصت جمعيها لتوفير ما يحتاج إليه الضريح من زيت وفِراش وطعام للفقراء والمساكين ومختلف ما يحتاجه الطُلبة، أما الوقفية الرابعة والأخيرة فقد حَبّسها حسين الإنكشاري وحصر ريع وقفيته في اثنين من قُراء الحزب

---

[1]– أ.و.ج، م. ش، ع 58، و31. ع 88، و2.

- A.O.M, 1M, B 40, Z 85.

[2]– أ.و.ج، م. ش، ع 57، و23، و10.ع84/85/86، و69. ع 56، و14.

- A.O.M, 1M, B 24 , Z 46

[3]– أ.و.ج، م. ش، ع133/2– 134، و22.

[4]– أ.و.ج، م. ش، ع132/133، و7 مك و48.

- A.O.M, 1MI, B 55, Z 132

[5]- Ibidem

بضريح سيدي عبد الرحمن[1]. في حين نجد أن السيد محمد بلكباشي بن مصطفى قد اهتم بمن يترحم عليه ويقرئ له القرآن الكريم في حياته وبعد مماته، حيث جعل داره الواقعة أعلى زاوية سيدي محمد الشريف وقفًا على من يقرأ القرآن على قبره وأن يكون عدد ما يقرأه ختمةً في كل شهر على قبره الذي أعده لدفنه والواقع داخل قبة سيدي الجيلاني بباب عزون، كما جعل جزءً من عائدات الوقف للقبة والوكيل القائم بمصالح الضريح[2]. وهو ما يوحي بالوازع الديني للواقف حيث ضمن لنفسه ذكرًا بعد وفاته، كما ساهم في توفير مورد مالي للقارئ الذي يتولى القراءة له، ويوحي المكان الذي اختاره لدفنه بمدى تبركه بالأولياء واعتقاده بقدرتهم على توفير الحماية له، وهو اعتقاد سيطر على تفكير معظم سكان مدينة الجزائر في الفترة العثمانية، منهم ذوي المكانة الاجتماعية خاصة الحكام والعلماء والأغنياء الذين أقبلوا على شراء قبور لهم بجوار الأولياء[3].

وبخصوص العيون والسواقي فقد استفادوا من ثلاثة وقفيات ذُرية من أصل أربع عشرة وقفية موجهة للعيون، الأولى حَبّسها حسين منزول أغا بن إبراهيم ويعود تاريخها إلى أوائل ربيع الأول من سنة 1151هـ/ جوان1738م[4]، والثانية أوقفها مصطفى بلكباشي بن خليل التركي سنة 1161هـ/1748م[5]. أما الثالثة فقد حَبّسها يحيى أغا الصبايحية بن مصطفى في أواخر شوال 1237هـ/مارس 1822م على أن يكون مرجعها الساقية الماء الداخل ماؤها لجبانته ببرج رأس تافورة واشترط أحقيته هو أو ورثته من بعده باسترجاع ملكه في حالة انقطاع ماء الساقية[6].

3- وصول الوقفيات الذرية إلى المرجع:

ساهم الوقف الذري في تأخير وصول الاستحقاق إلى المرجع، غير أنه لم يمنع وصوله إليه بشكل نهائي، بحيث بقيت الاستفادة معلقة إلى غاية انقراض المستحقين الذين عينهم

---

[1]- أ.و.ج، م. ش، ع 132/133.

[2] -A.O.M,1MI, B 59, Z 150.

[3]- لتفاصيل أكثر عن اعتقادات سكان الجزائر في الزوايا والأضرحة أثناء الفترة العثمانية **أنظر**: بودريعة، مرجع سابق، ص ص. 91-94.

[4]-A.O.M, 1MI, B 12, Z 25.

[5]- أ.و.ج، م. ش،ع 1، و7.

- A.O.M, 1MI, B55, Z132.

[6]- أ.و.ج، م.ش، ع 68، و26. مك ع74/75، و33.

الواقف، وبناءً على المعطيات الواردة سجلنا دخول[1] ثماني عشرة وقفية إلى المرجع وهو ما يعادل نسبة 3.84% من محموع الوقفيات الذرية. أما عن المؤسسات المستفيدة فكانت أربع عشرة وقفية للحرمين، وأربعة وقفيات لمؤسسة سُبل الخيرات.

والملاحظ من خلال تأسيس الوقفيات الذرية التي دخلت إلى المرجع أن وصولها استغرق فترة زمنية تراوحت ما بين سنة واحدة[2] إلى أزيد من قرن ونصف، فقد وصلت وقفية أحمد الإنكشاري، ووقفية أخرى لمحمد الإنكشاري البلكباشي بعد أربعة سنوات من تأسيسها[3]، وحَبّس محمد الإنكشاري داراً سنة 1215هـ/1800م وبعد مرور سبع سنوات انقرض المُحّبس عليهم ودخلت إلى مرجعها النهائي[4]، كما أسس محمد البلكباشي القنداقجي وقفاً ذرياً في أوائل صفر من سنة 1188هـ/أفريل 1774م وبعد ست عشرة سنة انقرض المستفيدون ودخل ريعها إلى فقراء الحرمين الشريفين[5]، وبقي ريع وقفية علي أوده باشي في أيدي المنتفعين منها قرابة إثنان وعشرين سنة[6]، أما وقفية الزوجين علي يولداش بن حسن وعزيزة بنت محمد فقد وصلت إلى المرجع بعد خمسة وعشرين سنة من تأسيسها. كما أسس محمد الإنكشاري وقفاً ذرياً سنة 1073هـ/1663م وبعد ستة وعشرين سنة انقرض المستحقين وهما الواقف وأمه فاطمة بنت عبد الله وبذلك انتقل ريعها إلى المرجع[7].

وفى حالة أخرى نرى بقاء ريع وقفية الزوجين خليل بلكباشي بن عمر والزهرا بنت الحاج في أيدي المستفيدين قرابة أربعة وثلاثين سنة من إنشائها[8]، أما وقفية مصطفى بلكباشي فقد

---

[1]– استطعنا التعرف على الوقفيات الذرية التي وصلت إلى المرجع بناءً على ما ورد في السجلات المتضمنة ملخصات الوقفيات التي تحتوي عادة على مختصر لعقد الوقف ومرجعه، والسنة التي صدرت فيها الوقفية. وأحيانًا تضاف لها سنة وصولها إلى المرجع باستعمال عبارة "دخلت سنة"

[2]– يتعلق الأمر بوقفية بوقفيتين لعلي شاوش بن محمد ...**أنظر**: أ.و.ج، ب، ع 34، س337/435.

[3]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98.

– أ.و.ج، م.ش، ع 140، و16، و85. مك ع61، و58.

[4]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98.

[5]– أ.و.ج، ب، ع 22، س130.

- A.O.M,1MI, B 59, Z 150.

[6]– أ.و.ج، م. ش، ع 2/10، و5 .

- أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع 138/139، و10.

[8]– أ.و.ج، م.ش، ع 138/139. أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98.

انتفع منها نسل الواقف مدة ستة وأربعين سنة وبانقراضهم دخلت هي الأخرى إلى المرجع[1]، ووردت وقفيتين لعلي أغا الصبايحية بن مصلي واحدة دخلت إلى المرجع بعد سبعة وثلاثين سنة من إنشائها، أما الأخرى فقد استفاد منها نسل الواقف قرابة نصف قرن[2].

إضافة إلى هذه الحالات، سجلنا أربعة حالات أخرى طالت فيها وصول المنفعة لمرجعها النهائي، حيث لم تصل دار محمد أغا المُحّبسة سنة 1113هـ/1702م إلا بعد مرور اثنين وستين سنة؛ أي في سنة 1175هـ/1761م[3] وبقيت وقفية الزوجين حسن يولداش بن أحمد التركي ويمونة بنت محمد بن السليطي التي تأسست في أواسط ربيع الثاني 1169هـ/ جانفي 1756م في متناول المنتفعين منها إلى غاية سنة 1849م[4]؛ أي بعد إحدى وثمانين سنة من إنشائها. أما أطول مدة في عينتنا فقد كانت للزوجين خليل يولداش وزوجته أمنة بنت عمر أغا حيث قاما بتأسيس وقفاً ذرياً في أوائل رمضان من سنة 1110هـ/ مارس 1699م[5]، وبقي ريعه ينتقل بين المستفيدين لمدة تزيد عن قرن ونصف مثلما أظهرته عبارة "لم يصل إلى المرجع" في سجل وضعته الإدارة الفرنسية سنة 1849م[6]. وإلى جانب هذه الحالات وردت أربع وقفيات ذرية دخلت إلى المرجع دون تحديد تاريخ وصولها حيث اكتفت السجلات بإيراد عبارة "دخلت"[7].

وبعد تتبع مرجع الأوقاف الخيرية والذرية للجيش الإنكشاري؛ يمكن القول أن إسهام هذه الفئة في الأعمال الخيرية كان معتبرًا بحيث اهتموا بكل المؤسسات الوقفية مع التفاوت واضح في نصيب كل مؤسسة، ويأتي في قمة الهرم فقراء الحرمين الشريفين الذين كان من نصيبهم أكثر من نصف العدد الإجمالي لأوقاف الجيش، وهي ممارسة سار عليها بقية الواقفون من مختلف الشرائح الاجتماعية ويعود ذلك أساسا إلى الشعور الديني الذي يُكنه

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 139/138، و10. أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98.

[2]– أ.و.ج، م، ش، ع 102/101، و1. ع 120/119، و81.

– أ.و.ج، ب، ع 22، س130.

[3]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، و98.

[4]- أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 135/134، و73.

[6]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98.

[7]– أ.و.ج، ب.ب.م، ع 16، س98. أ.و.ج، ب، ع 22، س130. أ.و.ج، م.ش، ع 2/27، و51.

- A.O.M,1MI, B15, Z132.

المسلمين عامة لمكة المشرفة والمدينة المنورة، ولا غرابة في أن تحظى المنطقتين المقدستين بهذا الاهتمام من طرف الجيش الذي كان تكوينه مرتبط ارتباطا وثيقًا بالجانب الديني.

وفي المرتبة الثانية تأتي مؤسسة سُبل الخيرات ومساجدها ومن مظاهر اهتمام الجيش بهذه المؤسسة أن أغلب وقفياتهم عليها كانت خيرية مما يُبين استفادة المؤسسة مباشرة بريع الوقف، والأمر ذاته يقال عن الثكنات التي تعتبر المأوى الرئيسي لهم على الأقل في بداية مسارهم العسكري.

وبالنسبة للجامع الأعظم، فقد نال اهتماماً خاصًا تَرجم فيه الجيش السياسة الدينية للعثمانيين بالجزائر، فعلى عكس مؤسسة سُبل الخيرات نجد أن أغلب الوقفيات الموجهة للجامع الأعظم كانت ذرية مما أخر استفادته من غلة الأملاك الموقوفة من قِبل الجيش، كما لاحظنا التطور العكسي لمساهمة الجيش في الأوقاف لصالح هذه المؤسسة، فرغم أن أقدمها يعود إلى النصف الأول من القرن السابع عشر، إلا أن أهميتها العددية برزت في أواخر الفترة العثمانية، فبعد أن بدأ يضعف أمر العثمانيين بالمدينة حاولوا التقرب أكثر من العنصر المحلي بالاهتمام بالجامع الأعظم مقر المذهب المالكي. أما بقية المساجد المالكية الأخرى كجامع البلاط وسيدي رمضان فقد حظيت بوقفيات ذرية قليلة.

وفي ختام هذا الفصل، يمكن القول أن فئة الجيش ساهمت بشكل فعّال في تمويل عدة مؤسسات وقفية، مما سمح بصرف عائدات الأوقاف في إعانة الفقراء والمحتاجين، وصيانة وترميم المراكز الدينية من زوايا ومساجد، وإثراء الجانب الثقافي بإنشاء عدة كتاتيب ومدارس، مع تخصيص مداخيل للقائمين على الجانب التربوي بالمساجد من خُطباء وقُراء وحزّابين وأئمة ومؤذنين وغيرهم. ومن خلال هذا النموذج لإسهام فئة تنتمي إلى السلطة الحاكمة، يظهر جلياً على أنه رغم انعدام سياسة قارة من طرف السلطة في الاهتمام بالتعليم والثقافة في الجزائر، إلى أنها لم تعرقل المبادرات الفردية التي ساهمت فيها عدة فئات منها المنتمية إلى السلطة الحاكمة من عسكر وحكام وغيرهم.

الفصل الخامس

الدعاوي والنزاعات ودور الجيش فى استغلال الأملاك الموقوفة

يتناول هذا الفصل جزئيتين، تعالج الأولى مختلف القضايا والنزاعات الخاصة بأوقاف الجيش الإنكشاري بالاعتماد على ثمانين وقفية استطعنا تتبع انتقالها من معاملة إلى أخرى. أما في الجزئية الثانية فتناولنا فيها دور الجيش في استغلال الأملاك التي وصلت إلى المرجع معتمدين بشكل خاص على نموذجين من دفاتر البايلك، وعقود المرافعات إلى المجلس العلمي الخاصة بالعناء والمعاوضة.

المبحث الأول: قضايا المرافعات الخاصة بأوقاف الجيش الإنكشاري:

1- رجوع الواقف عن الحُبس:

سمح المذهب الحنفي للواقفين بجواز العدول عما صدر منهم من تحبّيس، غير أن هذا السماح كان مرهونًا بضرورة تدوين الواقفين لشروطهم أثناء تأسيس عقد التحبيس، ومنه نُلاحظ حرص العديد من الواقفين على ذكر شروطهم بدقة كتحديد المُستحقين وكيفية الاستحقاق، والأطراف التي يجوز لها الرجوع عن الوقف، فبعضهم خصّ نفسه بحق الرجوع دون غيره من المستفيدين مثل الحاج محمد منزول أغا المشكجي الذي أسس وقفًا ذريًا سنة 1216هـ/1801م، واشترط في أصل الحُبُس أنه "إن احتاج هو فقط يمكنه بيع الحُبس"[1]، كما اشترط إبراهيم بلكباشي الحفاف الكريتلي بن حسن في وقفية أسسها سنة 1195هـ/1781م " أنه إن احتاج لبيع الحُبس المذكور فله ذلك من غير معارض له في ذلك ولا مُرافع ولا تلزمه بينة في دعواه"[2]. وذكر أحمد منزول أغا في أخر عقد وقفيته "أنه إن احتاج أو ضاقت به المسالك"، فله الحق دون غيره من المستفيدين بيع العقار[3]، وفي حالات جد قليلة اشترط الواقفون أن يكون حق الرجوع عن الوقف لهم ولذريتهم من بعدهم مثلما فعل يحيى أغا الصبايجية في وقفية أسسها سنة 1240هـ/1825م[4].

وإلى جانب الرجوع عن الوقف حَدّد الواقفون شروطًا أخرى منها، إحداث تغيير في المُستفيدين، وفي هذا السياق نذكر وقفية علي بلكباشي بن أحمد التي اشترط فيها أنه "مهما أراد

---

[1]- A.O.M, 1MI, B40 , Z 86.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 1/10، و43 مك ع 82، و32. و33، ع 1/16، و8.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/27، و6.

[4]- A.O.M, 1MI, B 8, Z 18.

بيع الحُبس أو إدخال من شاء أو إخراج من شاء[1] فله ذلك من غير معارض له في ذلك ولا منازع"[2].

ولم يكن الرجوع عن الوقف من القضايا المستعصية فأغلبها تمّ الفصل فيها على مستوى المحكمة الحنفية، بعد أن يمر الرجوع عن الوقف بمرحلتين أساسيتين، يقوم الواقف في المرحلة الأولى بتقديم طلبه إلى القاضي الحنفي يُبين فيه ندمه عما صدر منه من تحبيس مع إبداء رغبته باستعادة ملكه الموقوف، وقد عبّرت العقود الشرعية عن ذلك بعدة صيغ تحمل نفس المعنى منها، " ندم الآن المحبّس المذكور وأراد الرجوع والانحلال عما وقع الإشهاد فيه ويصير ملكاً كما كان أول مرة بالشرط المذكور"[3].

وفي المرحلة الثانية يأتي قرار القاضي، وقبل إصدار حكمه يطلب من الواقف إحضار عقد التحبيس الذي يعتبر دليلاً وحجةً يستند إليها القضاة في إصدار الحكم، إذ نقرأ في إحداها "... فأمره بإحضار الرسم الموصى إليه فامتثل أمره ورأيه الرشيد وأظهره بين يديه فقرأه أيده الله قراءة تفهم..." [4].

ويصدر القاضي حكمه بناء على ورود الشرط أو عدمه في عقد التحبيس، ففي حالة قبول طلب الواقف يكون الجواب عادة بصيغة "... فظهر له بدليل الشرع القويم والصراط الواضح المستقيم أن له الرجوع والانحلال وصيرورته ملكا من أملاكه كالأول..." [5]، وفي حالة رفض طلب الواقف يَرد الجواب بـ "...فقرأه الشيخ القاضي المذكور فوجده صحيح المعاني مؤسس المباني لا سبيل لنقضه وحكم على الحُبُس المذكور بصحة التحبيس المسطور ولا رجوع له فيه ولا سبيل له في نقضه حكماً تاماً أنفذه وأمضاه وسوغه وارتضاه وأوجب العمل بمقتضاه مع عقده بموجبه وتم لديه بسببه"[6].

---

[1]– يندرج هذا الشرط ضمن الشروط العشرة التي اعتاد الواقفون اشتراطها في حُجج أوقافهم وتتمثل بقية الشروط في الزيادة والنقصان، والإعطاء والحرمان، والتغيير والتبديل، والتفصيل والتخصيص... **أنظر:**

– يكن، مرجع سابق، ص ص.47–50. قدري باشا، مرجع سابق، ص.60.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 149/148، و55.

[3]- A.O.M, 1MI, B 25, Z 48.

– أ.و.ج، م.ش، ع 2/13، و12.

[4]- A.O.M, 1MI, B25, Z48. B53, Z 122.

[5]- Ibid.

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/13، و12.

ويجب التنويه هنا بالحرية المطلقة التي تمتع بها القضاة في إصدار أحكامهم، دون مراعاة الانتماء الاجتماعي للمتعاملين، ودون أي ضغط أو تدخل للسلطة الحاكمة في تغيير القرارات المتخذة، بحيث لا يوجد أي أثر للحكام ولا لهيمنة الأتراك على هذا الجانب، فالعقود لا تحمل سوى ختم القاضي والمطلع على مضمون الوثائق بعيدًا عن المحيط السياسي الحاصل قد ينسى أن الأتراك هم الحكام[1].

فقد رفض القضاة العديد من دعاوي حُكام الإيالة وكبار موظفيها من أجل الرجوع عن تحبيسهم مثلما هو الحال بالنسبة للباشا علي بتشين[2]، الذي أسس وقفاً ذرياً في أواسط شهر رجب سنة 1031هـ/ ماي 1622م، وبعد أيام أراد الرجوع عن التحبيس مدعيًا أنه حنفي المذهب ومنه فالوقف لا يزول عن ملك الواقف، ولما آلت القضية إلى المحكمة كان جواب القاضي برفض طلب علي بتشين وجاء ذلك بالصيغة التالية "... فنظر في رسم التحبيس فوجده تام الحُجة والأركان ساطع الحجة والبرهان صحيح الأساس والبنيان لا خلل يطرقه ولا وهن

---

[1]– فاطمة الزهراء قشي، "**الأرشيف المحلي في قسنطينة في العهد العثماني**"، العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط، 2005، ص ص.139–140.

[2]– هو من أصل إيطالي قدم إلى الجزائر يقود سفينة قرصنة كان أبحر بها من البحر الأدرياتيكي، ثم اعتنق الإسلام، واعتقه القائد فتح الله بن خوجة بيري، وتمكن علي بتشين من الوصول إلى أعلى المراتب في البحرية وهي رتبة الرايس، وأصبح الحاكم الفعلي للمدينة حتى قبل توليه حكم الإيالة من سنة 1637 إلى سنة 1639م، ويُعد أشهر رياس البحر وأكثرهم ثروة إذ امتلك ثروة ضخمة حصل على معظمها من غنائم البحر والتجارة منها، قصرين وحمام بمدينة الجزائر، وحوشًا في ضواحيها، كما يُعد من أكبر مُلاك الأسرى، إضافة إلى المجوهرات والأواني الذهبية والفضية، كما امتلك العديد من السفن، ناهيك عن تسعة عشر عقارًا آخر حَبّسها في شهر رجب 1031هـ/ ماي 1622م على كل من فقراء الحرمين الشريفين، والمسجد الذي بناه في نفس السنة. واشتملت العقارات التي أوقفها على ستة عشر حانوتًا، اثنين منها تقع قرب دار الإمارة، واثنين بالسبع لويات، وأربعة بالبادستان، واثنين متلاصقتين ببعضهما مستخرجة من فندق السمن، وحانوتًا واحدة في كل من سويقة عمور، وسوق القبائل، وسوق العطارين، وسوق الحاكم، وآخر خارج منطقة باب عزون. أما الأربع عقارات المتبقية فتمثلت في فندق بسوق العطارين، ودار مع علوي وإسطبل تابعين لها بالقرب من دار الإمارة. وبالنسبة لحياته العائلية فقد كان متزوجًا بنفسة بنت الحاج منصور بن عمار الأندلسية الأصل، وصاهر أيضا عائلة الشويهد حيث كانت ابنته فاطمة زوجة للحاج يوسف بن الحاج سليمان الشويهد... **لمعطيات أكثر عن** علي بتشين وجامعه الواقع بشارع باب الوادي... **أنظر**:– أ.و.ج، م.ش، ع 143/142، و22.

– أ.و.ج، ب.م، ع 16، س 98.

- Pierre Boyer**, « Alger en 1645 d'après les notes de R.P. Herault (Introductions à la publication de ces dernières) »**, Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n° 17, Décembre 1974, pp.19-41.

Devoulx, **Les édifices**..., Op.cit, pp.56-61.

– وولف، مرجع سابق، ص ص.202–203. عبد القادر، مرجع سابق، ص ص. 82–84.

يلحقه فظهر له صحة التحبيس المذكور على المذهبين وشهد على نفسه بإبطال دعوة من أراد إبطاله لضعف حُجته التي أدلى بها..."[1]، كما رفض القاضي دعوة الداي علي باشا بن المرحوم السيد محمد الذي أنشأ في سنة 1178هـ/1764م وقفًا ذريًا تمثل في داره الواقعة أسفل الجامع المعلق مرجعها فقراء الحرمين الشريفين، وعندما أراد الرجوع في وقفيته منعه أحمد بن عمر الناظر على أوقاف الحرمين الشريفين، ولما رُفعت القضية إلى القاضي الحنفي منعه أيضًا من الرجوع لصحة الحُبس[2]، كما رفض القضاة في العديد من المرات محاولات الداي مصطفى الباشا (1798- 1805م) لاستعادة أملاكه الموقوفة[3].

وبيّنت دراسة أوقاف الجيش رفض القضاة أربعة عشر[4] تقدم بها المُحّبسون محاولة منهم للرجوع عما صدر عنهم من تحبيس، منها حالة محمد بلكباشي عُرف بمرطازة، والحاج أحمد بلكباشي بن والي التركي، وأحمد الإنكشاري بن السيد محمد بن البشماقجي، والسيد علي منزول أغا بن كال بن محمد، وعلي أغا بن صفر، والتحبيس المشترك لكل من الحاج محمد الإنكشاري الحرار بن حسين وابنتيه راضية وخديجة[5].

وفي حالات أخرى نلاحظ أن رفض طلب الرجوع يبدأ من النُظّار والوكلاء على المرجع النهائي للوقف. فهذا التصرف يدخل ضمن واجباتهم المتمثلة في المحافظة على الوقف والإدعاء بحقوق الدفاع عنه أمام القضاء[6]، وعادة ما يُقابل هذا الرفض بقيام طالب الرجوع عن الوقف بمحاولة أخرى لاستعادة الملك الموقوف برفع الدعوة إلى القاضي الحنفي، كحالة حسين بلكباشي البابوجي بن إبراهيم حين حاول الرجوع عن وقفية ذرية أسسها سنة 1151هـ/1738م، بحيث منعه

---

[1]- أ.و.ج، م.ش، ع 142/143، و22.

[2]- ورد قراره كما يلي: "... قبض القاضي رسم التحبيس وتعمق فيه وتبين له أن دعاوي المُحبّس واهية وحجته ساقطة هاوية فصرف العمل على ما أسس عليه ثم أشهد السيد القاضي شهديه على صحة الحُبس ولا سبيل لنقضه... **أنظر:**
- أ.و.ج، م.ش، ع 2/13، و8.

[3]- اشتهر الداي مصطفى باشا بكثرة أوقافه غير أنه كان يحاول الرجوع عنها **أنظر:**
- A.O.M, 1MI, B 52 , Z 116.

- أ.و.ج، م.ش، ع 2/13، و8.

[4]- يرجع سبب الرفض إلى عدم احتواء عقد التحبيس على شرط الرجوع، أو تغيير المستفيدين بالإدخال والإخراج.

[5]- أ.و.ج، م.ش، ع 2/13، و2.

- أ.و.ج، م.ش، ع 1/19، و42. ع 50 و55 مك ع 73/72، و68.
- A.O.M, 1MI, B 3, Z 6 . B 8, Z 18. B 29, Z 58.

[6]- مسقاوي، مرجع سابق، ص.222.

في الأول وكيل مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين السيد الحاج يوسف، فترافعا المتنازعان إلى قاضي الحنفية السيد محمود أفندي بن السيد أحمد الخطيب الذي فصَل في القضية بحكمه بصحة التحبيس وعدم جواز نقضه[1]، وكذلك إبراهيم بلكباشي الذي عارضه في دعوته السيد محمد بن الشويهد وكيل مؤسسة فقراء الحرمين الشريفين، كما حكم بصحة الحُبس قاضي الحنفية أبي عبد الله السيد محمود بن الشريف المختار على اعتبار عدم وجود أية حُجة تستدعي نقضه[2]. والأمر ذاته يُقال عن دعوة حسين بلكباشي التركي التي نازعه فيها وكيل فقراء الحرمين ولما رُفعت الدعوة إلى قاضي الحنفية حكم هو الأخر بصحة الحُبس وإبطال دعوة الواقف[3]. وأيضًا في وقفية نابي بلكباشي فرغم أن هذا الأخير حَدّد مرجع وقفيته الخيرية على جبانته الموجودة برأس تافورة إلا أنه جعل النظر على وقفيته لناظر أوقاف الحرمين السيد أحمد بن الحاج مصطفى بن عمر، الذي منع الواقف من الرجوع عن الحُبس محتجاً عليه أنه في المذهب الحنفي لا يمكن نقض الحُبس إذا حيز ووقع فيه الإقرار، ولما رُفع الأمر إلى محمود قاضي الحنفية حكم بصحة الحُبس بناء على قول أبي يوسف أحد أتباع المذهب الحنفي[4].

1-1 الرجوع النهائي:

لم يكن رفض القضاة لطلب الواقفين في الرجوع عن الحُبس واردًا في عقود الوقف المتضمنة شرط الرجوع عن الحُبس أو تغيير المستحقين، وقد سجلنا ثماني حالات تمكن فيها الواقفون من الرجوع عما صدر عنهم من تحبيس بحيث تحولت عقود التحبيس إلى معاملات أخرى كالبيع، فقد أنشأ حسن الإنكشاري الخياط بن أحمد[5] في أواسط محرم من سنة 1211هـ/جويلية 1796م وقفًا ذريًا يتمثل في جنة بفحص تيلاوملي[6]، وبعد حوالي شهر رجع عن تحبيسه وباعه لحمدان الإنكشاري الخياط بن محمد وأخويه محمود ونفوسة وبقيت الجنة تنتقل بين

---

[1]- A.O.M, 1MI, B 8, Z 18.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 101/102.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 122، و12.

[4]- A.O.M, 1MI, B40, Z86.

[5]– مرت هذه الجنة بسبع معاملات قبل وصولها إلى حسن الإنكشاري الخياط، حيث كانت من أملاك العربي الدباغ ثم انتقلت بالبيع إلى علي الإنكشاري المقفولجي الذي باعها بدوره لدومة بنت محمد وحسنى بنت أحمد، ثم باعت هذه الأخيرة نصيبها لشريكتها دومة التي باعتها هي الأخرى للزهرة بنت الطبيب في أوائل ربيع الأول سنة 1202هـ/ ديسمبر 1787م، وبعد حوالي خمسة أشهر أسست وقفاً ذريًا مرجعه فقراء الحرمين الشريفين، وبعد سبع سنوات ونصف رجعت عن تحبيسها لتنتقل بالبيع إلى حسن الإنكشاري الخياط...**أنظر**:.A.O.M, IM, B25, Z48 -

[6]- Ibid.

عدة متعاملين عن طريق البيع إلى أن وصلت سنة 1236هـ/1821م إلى محمود بن علي الذي كان يشغل منصب شاوش العسكر قبل تاريخ الوقفية، حيث اشتراها من الحاج إسماعيل الجريتلي ترجمان القنصل الفرنسي بالجزائر، وبقيت على ملكه قرابة سنتين ثم حَبّسها على ذريته على امتداد نسلهم ثم ينتفع بها أهل أوجاقه بثكنة أوسطى موسى، وبعد عشر سنوات رجع هو الأخر عن تحبيسه وباعها مباشرة للذمي يعقوب بن مرتخاي. ليتوقف ذكر هذه الجنة التي تتبعنا انتقالها بين المتعاملين مدة تقارب ثمانية وثلاثين سنة.

واستطعنا تتبع مسار وقفية أخرى خضعت لسبعة معاملات في ظرف ثلاث سنوات، كانت بدايتها في أواسط رجب سنة 1209هـ/ جانفي 1795م حين اشترى عمر الإنكشاري منزول أغا بن محمد علوياً يقع أسفل القصبة، ثم حَبّسه على نفسه، وبعد وفاته ينتقل لأخته للأم الولية الزهرا بنت محمد وزوجته مريم بنت علي، وأمته عزيزة أثلاثًا بينهن، وعند انقراضهم ينتقل لضريح سيدي رمضان، ثم طلب الواقف من القاضي الحنفي أحمد أفندي الرجوع عن الوقف، وقد سمح له بذلك لاحتواء عقد التحبيس على شرط البيع والإدخال والإخراج. وفي أوائل رجب من سنة1211هـ/ ديسمبر1796م حَبّس ثانية بأن أقصى المستفيدات الثلاثة وحصّر المنفعة في نفسه ما يتزايد له من أمته فطيمة، واشترط أنه في حالة انقراضهم أو عدم وجودهم تنتقل المنفعة لحفيدتيه كريمة بنت علي، وآمنة بنت محمد ثم إلى المرجع وهو ضريح سيدي رمضان، وبعد أشهر من صدور للتحبيس تراجع عنه ثانية وباعه للحاجة فاطمة بنت محمد التي ناب عنها في عملية الشراء خالها الحاج محمد الشريف القزادري[1].

كما حَبّس أحمد الخرداجي[2] الإنكشاري في أواخر ذي الحجة من سنة 1210هـ/ جوان 1796م علويًا يقع بالبطحا على ذريته وبعد انقراضهم يدخل لمرجعه النهائي وهو المؤذنين بالجامع الأعظم، وبمرور عشر سنوات رجع في تحبيسه بعد أن سمح له بذلك السيد إبراهيم قاضي الحنفية[3]. أما بقية حالات الرجوع النهائي فندرجها في الجدول التالي:

---

[1]- A.O.M, IMI, B 40, Z 87.

[2]– كلمة فارسية تركية مكونة من خرده وجمعها خردوات وهي الأشياء الصغيرة غير الهامة، وقد أخذها الأتراك من الفرس واستعملوها للدلالة على الأدوات المعدنية القديمة، وجي هي أداة النسبة في اللغة التركية، ومنه فالخرداجي هو بائع الأدوات القديمة، أو بائع الأشياء دقيقة الصنع **أنظر**: حلاق. صباغ، مرجع سابق، ص.82.

- Mohammed Ben Cheneb, Op.cit, p. 38.

[3]- A.O.M, 1MI, B3, Z7.

إسم الحُبس	نوع العقار ومكانه	نوع الحُبس ومرجعه	تاريخ التحبيس	تاريخ الرجوع	مصير الحُبس بعد الرجوع	المصدر
محمد يولداش بن حسن	دويرة	ذري/ الجامع الأعظم	أواسط جمادي الثانية 1216هـ/أكتوبر 1801م	أواسط شوال 1216هـ/فيفري 1802م	/	أ.و.ج، م.ش، ع 44، و2 من ع 139/138، و12
أحمد الإنكشاري بن مصطفى	علوي بالبطحا	ذري/ المؤذنين بالجامع الأعظم	أواخر ذي الحجة الحرام 1217هـ/فيفري 1803م	أواخر جمادي الثانية 1220هـ/أوت 1805م	بيع	أ.و.ج، م.ش، ع 2/7، و1.
مصطفى الإنكشاري التاجر بن المرحوم السيد إبراهيم رايس	جلسة حانوت داخل فندق الزيت معدة لصنعة الحرير	ذري/ فقراء الحرمين الشريفين	أواسط رجب 1219هـ/أكتوبر 1804م	أواخر ربيع الأول 1224هـ/جوان 1809م	/	أ.و.ج، م.ش، ع 1/9، و4
السيد عمر رئيس الإنكشاري الحفاف بن محمد	حانوت	ذري شطره لضريح سيدي عبد الرحمن وشطره للجامع الأعظم	أوائل رمضان 1237هـ/ ماي 1822م	أوائل ذي القعدة 1239هـ/جوان 1824م	بيع	أ.و.ج، م.ش، ع 96/97، و23
محمد شاوش العسكر	دار	ذري أهل أوجاقه بدار الإنكشارية أوسطى موسى	أوائل شوال 1137هـ/ جوان 1822م	أوائل محرم 1238هـ/سبتمبر 1822م	بيع	أ.و.ج، م.ش، ع 57، و4

2-1 التغيير في المستفيدين:

يرتبط تعيين المُستفيدين من ريع الوقف إلى حد بعيد بظروف الواقف وعلاقته بالمُحبّس عليهم أثناء كتابة عقد التحبيس، فقد يَحرم بعض أولاده، أو يسوي بينهم وبين أبناء إخوته، وقد تُحرم الزوجة خوفًا من انتقال المُلك خارج الأسرة، كما قد تطرأ ظروف جديدة على الواقف تجعله يضيف عناصر ويَحرم أخرى. وقد عثرنا على عشرة إثنتا عشرة حالة غيّر فيها الواقفون في

المستفيدين. منها حالة إبراهيم أغا بن محمد أغا الذي حَبّس علوياً وحانوتاً سنة 1112هـ/1700م على أخته وذريتها دون عقبهم وبعد سنتين ندم عما صدر منه واستفتى العلماء في إمكانية إدخال عقب ذرية أخته فأجابوه بالقبول[1].

كما أسس خليل الإنكشاري البلكباشي وقفًا ذريًا في أواخر رجب من سنة 1179هـ/ ديسمبر 1765م وجعل الاستفادة لنفسه ثم لأولاده إن وجدوا، وبعد انقراض نسلهم ترجع لربيبته الزهرا ولزوجته يمونة بنت مصطفى شريطة أن لا يحصل الفراق بينهما، وبعد أربعة أشهر رجع عن تحبيسه وأسس وقفية أخرى أقصى فيها ربيبته وزوجته وأدخل شقيقته راضية [2].

وفي بعض الأحيان يكون وفاة أحد المستفيدين سببًا في إقبال الواقفين على إضافة منتفعين جُدد مثلما فعل إبراهيم بلكباشي بن مصطفى التركي حين أسس وقفًا ذريًا في أوائل رجب 1182هـ/ نوفمبر 1768م، وانتفع من غلته الواقف أولاً ثم ابنته عائشة، وما يتزايد له بحيث يكون نصيب الذكر مثل حظ الأنثيين، وفي حالة انقراضهم ترجع الغلة إلى أم ابنته عائشة وهي مبروكة، وبوفاتها تنتقل المنفعة لذرية أولاده وأعقابه وأعقابهم، ثم للمرجع وهو مسجد خضر باشا، ولما توفيت عائشة ابنة الواقف رفع أمره إلى القاضي الحنفي للرجوع في الحُبس، وبعد موافقة القاضي حَبّس ثانية على نفسه ثم على البنت عائشة معتقة زايدة وما يتزايد له مدة حياته، وبعد وفاتهم تنتقل الاستفادة لزايدة أم عائشة ثم لذريتها على امتداد نسلهم[3].

وفي حالة أخرى تتبعنا مسار وقفية محمد الإنكشاري بن حسين مدة تقارب سبعة وسبعون سنة، حيث أسس التحبيس الأول سنة 1176هـ/1762م وجعل الغلة في نفسه ثم في ابنه حسين وبعد اثنا عشرة سنة رجع عن التحبيس وحَبّس ثانية على أربعة من أولاده وعلى ذريتهم ما تناسلوا، ثم رجع مرة ثانية ليُحبّس من جديد بعد ثمان سنوات دون أن يُحدث أي تغيير في قائمة المستفيدين، وفي سنة 1252هـ/1836م انقرضت ذرية المُحبّس وآلت الوقفية إلى مرجعها النهائي وهو ضريح سيدي عبد الرحمن والحزابين بالجامع الأعظم[4].

أما حسين الإنكشاري الدباغ بن محمد خوجة فقد أسس وقفًا ذريًا في أوائل شوال 1193هـ/أكتوبر 1779م. خص " فيه نفسه بالغلة والسكن وبعد وفاته تؤول المنفعة لابنته عويشة

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 76، و33.

[2]- A.O.M, 1MI, B 40, Z 87.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 60، و31.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 38، و8.

وما يتزايد له بقية عمره.."، وبمرور خَمس سنوات أحدث تغيير في المستفيدين بحيث حَبّس على نفسه، وبعد وفاته لذريته إن في حالة وجودهم، وهنا نلاحظ عدم ذكر ابنته عائشة، إما بسبب وفاتها أو إقصائها، كما أدخل زوجته الزهرا بنت السيد محمد وذريتها بعد وفاتها سواءً كانت الذرية منها أو من غيره[1].

وبَينت وقفية أخرى أن الظروف التي طرأت على الواقف كانت سببًا لإحداث تغيير في المستفيدين، وهي حالة جعفر بلكباشي بن مامي أغا الذي حَبّس دارًا قرب حمام المعبدي وجعل المنفعة له ثم لابنه مامي وبقية ما يتزايد له من ذرية دون تفضيل للذكور عن الإناث، ثم تزايدت له ابنة وكبر سنه وعجز عن القيام بشؤونه، وامتنعت زوجته آسيا بنت مصطفى عن خدمته بسبب إقصائها من الحُبس، ونتيجة لهذه الظروف رفع أمره للقاضي الحنفي الشيخ محمد بن عبود طالبًا منه الرجوع عن الحُبس لإدخال زوجته، وبعد أن أذن له أضاف ابنته الزهرا وزوجته آسيا التي خصّها بالثُمن؛ أي مثل نصيبها في حالة الإرث، واشترط أن تكون استفادتها مدة حياتها فقط[2]، والملاحظ هنا أن الزوج ظل محتفظًا بفرض شروط في استفادة زوجته رغم ظروفه الصحية وكبر سنه. كما وردت حالات أخرى أجرى فيها الواقفون تعديلات في قائمة المستفيدين منهم حسين الإنكشاري البلكباشي، وأحمد الإنكشاري بن عبد الله، ومحمد منزول أغا[3].

وبخصوص تغيير المرجع فقد كان نادر الحدوث عند الواقفين من الجيش[4]. حيث وجدنا حالة واحدة فقط، أسس فيها علي بلكباشي التركي بن إسلام وقفًا خيريًا في أوائل رجب من سنة 1205هـ/ مارس 1791م وجعل مرجعه لمسجد علي باشا نقسيس، وبعد حوالي شهرين طلب من السيد أحمد أفندي قاضي الحنفية بالرجوع عن الحُبس، وبمجرد أن أذن له بذلك أنشأ وقفًا خيريًا آخر مرجعه العيون الموجودة داخل الجزائر، مشترطًا أن تسقى منها الساقية التي أنشأها عند مسجد دار الإنكشارية القديمة[5].

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/134، 135، و39.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 35، و18.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/13، و2. ع 2/5، و3.

- A.O.M, 1MI, B55, Z 132.

[4]– والأمر ذاته ينطبق على مختلف الفئات الاجتماعية المُحَبّسة وهو ما أظهرته الأستاذة فتيحة الوليش في دراسة خصتها للعائلة في مدينة الجزائر أثناء العهد العثماني **أنظر:**

- Loualich, **La famille...,** Op.cit, p. 226.

[5]- A.O.M, 1MI, B 53, Z 124.

2- شكاوى أهل الواقفين ووكلاء المؤسسات الوقفية:

ترتب عن بعض الوقفيات عدة نزاعات بعد وفاة الواقفين، تجسدت في شكاوي رفعتها عدة أطراف إلى المجلس العلمي وكانوا في الغالب من أهل المُحّبسين ووكلاء المؤسسات الوقفية. فمن خلال تسع مرافعات تخص هذا الجانب نجد اثنتان منها سعى أصحابها إلى إلغاء الحُبس، وتتعلق الأولى بوقفية الحاج محمد أغا الصبايحية التي أسسها أثناء مرضه[1]، وبأيام قليلة قبل وفاته من سنة 1100هـ/1699م، بعدها مباشرة رفعت زوجة الواقف زينب بنت محمد بن يوسف قضية إلى المجلس العلمي بغرض إلغاء الوقف محتجة في ذلك بأن الواقف أنشأ الوقف أثناء مرضه الذي تسبب في وفاته، وبعد أن قرأ أعضاء الهيئة الدينية للمجلس العلمي رسم التحبيس وجدوه صحيحا غير أنه صدر أثناء مرض الواقف وبالتالي ينطبق عليه حكم الوصية، وبذلك انتقلت الزوجة من وضع الإقصاء الكلي من المنفعة إلى مستفيدة من ثُمن العقار المُحبّس، أما السبعة أثمان الأخرى، فقد استفاد منها يوسف ابن الواقف، وحتى لا يتفكك العقار بتقسيمه بين زينب وابنها، تم صلح آخر التزم فيه يحيى الناظر على مؤسسة بيت المال والوصي على يوسف ابن الواقف بأن يدفع لزينب ثلاثمائة ريال كبيرة الضرب دراهم صغار عوضًا عن نصيبها في الثُمن مع بقاء الجنة والرقعة حُبسا مثلما عينه الواقف[2].

وفي أواسط محرم 1086هـ/مارس 1675م، أسس مامي أغا بن عبد الله وقفية وجعل جزءً منها خيري والجزء الأخر ذري استفاد منها ابنه مصطفى وزوجة ابنه آمنة بنت الحاج علي التماق[3]، وبقية ما يتزايد له من ذكور وإناث، وبعد صدور عقد التحبيس تزوج بالولية فاطمة التي أنجبت له ولدان هما محمد ونفسيه، وبحلول سنة 1091هـ/ 1680م رفعت فاطمة قضية إلى المجلس العلمي تريد فيها إلغاء الحُبس غير أن القاضي أقر بصحته[4]، نظرًا لضعف حُجتها المتمثلة في أن الحُبس فيه إدخال وارث وإخراج آخر وهو أمر منهى عنه شرعًا[5].

---

[1]– مرض الموت هو المرض المتصل بالموت ولو لم يكن الموت بسببه، والوقف أثناءه غير جائز بل ينطبق عليه حكم الوصية، ويرجع الهدف في منع الوقف في حالة المرض إلى سد الذرائع بأن يكون المقصد منه حرمان الدائنين من ديونهم، أو الوارثين من ميراثهم...**أنظر**: مسقاوي، مرجع سابق، ص.146. قدري باشا، مرجع سابق، ص ص.14-16

[2]- A.O.M, 1MI, B 8, Z 18.

[3]– التماق هو صانع الحذاء الرجالي الطويل وبائعه، وقد وجد سوق خاص بهذه الصنعة يعرف بسوق التماقين..**أنظر**: غطاس، **الحرف**...، مرجع سابق، ص. 208 و ص.391.

[4]- A.O.M, 1MI, B 3, Z 6.

[5]– تتدرج حجتها ضمن الشروط العشرة التي سمحت للواقفين بتغيير المستفيدين مثلما سبقت الإشارة له.

ومن الوقفيات التي عُرضت على المحكمة نجد وقفية أحمد الإنكشاري بن محمد أغا الذي حَبّس داره الواقعة قرب حمام المعبدي سنة 1125هـ/1713م، أما الاستحقاق فقد جعله في أولاده الأربعة وهم حسين ويمونة وأحمد وفاطمة وما يتزايد له من أولاد ثم على عقبهم وعقب عقبهم إلى غاية انقراض نسلهم. وبوفاة المُحبس انحصر الحُبس في من وُجد من المستحقين وهما ابنته فاطمة، وخديجة ابنة أبنته، وفي سنة 1189هـ/1775م؛ أي بعد حوالي ثلاثة وسبعون سنة من تأسيس الوقف رُفعت القضية إلى المحكمة الحنفية ضد إحدى المستفيدات وهي خديجة ابنة بنت المُحبس على اعتبار أنها ليست من العقب، وبعد أن راجع المفتي الحنفي نص التحبيس أفتى بصحة استحقاقها[1].

وسعى بعض المترافعين للدخول في الحُبس والاستفادة من ريعه، مثلما هو بارز في وقفية استطعنا تتبع انتقالها لمدة تقارب أربعة وستين سنة؛ إذ بدأ تاريخها في شهر أوائل ربيع الثاني من سنة 1100هـ/ جانفي 1689م بعقد إثبات ملكية دار لمحمد أوده باشي المدعو قارة محمد، وذلك بحضور ستة شهود، وفي نفس السنة حَبّسها على نفسه ثم لولده علي وعلى ما يتزايد للمُحبس من ذرية، وقد استثنى بيتاً صغيراً لزوجته آمنة بنت محمد مدة حياتها وبانقراضهم ترجع لفقراء الحرمين الشريفين، وبعد إحدى عشر سنة توفي المُحبّس، ورفع ربيبه دعوة إلى المجلس العلمي بَيّن فيها أنه هو المعني بالاستفادة مثبتا ذلك بما ورد في نص التحبيس وبناءً عليه أصدر العُلماء قراراً بصحة ما يدعيه، وبذلك انتقلت المنفعة إليه وبقي يستغلها قرابة ثلاثة وخمسين سنة، ثم دفعها بالعناء[2] مثلما سنتعرض له في هذا الفصل.

وفي أواخر جمادى الأولى 1155هـ/ماي1747م أسس إبراهيم يولداش وقفية ذرية استفادت منها ابنته الزهرا وبعد تسع سنوات رفعت عائشة وهي أخت الزهرا من جهة الأب دعوة للمجلس العلمي بهدف الدخول في الوقف غير أن القاضي حكم ببطلان دعوتها[3]، ومن أجل الدخول في الحُبّس أيضا ترافع إلى المجلس العلمي أولاد أخت المُحبّس الحاج إبراهيم بلكباشي بن أوزون؛ أي الطويل بعد أن نزاعهما السيد مصطفى أحد المستفيدين من الحُبس بحجة أنهما من أولاد الأخت وولد الأخت ليس من العقب[4].

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/14، و7.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 89، و37.

[3]- A.O.M, 1MI, B 12, Z 25.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 1/5، و11.

وفي بعض الحالات قام بعض الوكلاء باستغلال الحُبس لصالح المرجع قبل انقراض المستفيدين، مما أدى إلى مرافعات إلى المجلس العلمي ضد تصرف الوكلاء من جهة ولاستعادة المُلك المُحبّس من جهة أخرى، وهو ما قامت به صالحة بنت حسن الإنكشاري في أوائل جمادى الأولى 1207هـ/ديسمبر 1792م ضد وكيل الحرمين الشريفين عمر بن السيد أحمد الذي أنكر في كونها ابنة المُحبّس، وقد أصدر العلماء الحكم لصالحها بعد أن أثبتت أنها ابنة المُحبس بشهادة خمسة شهود[1]. وفي حالة أخرى قام إمام جامع السيدة وهو السيد حسين بن مصطفى برفع قضية إلى المجلس العلمي ضد راضية بنت إبراهيم مدعياً عليها أن والدها إبراهيم منزول أغا حَبّس البيت الموجود أعلى دار الإنكشارية لصالح من يقرأ كتاب "تنبيه الأنام" بجامع السيدة، وقد أثبت دعواه بشهادة أربعة شهود[2]، وبذلك حكم القُضاة بالتحبيس لصالح جامع السيدة وببطلان إنكار دعوة راضية.

3- قضايا العناء:

3-1 تعريف العناء:

يندرج العناء[3] ضمن عقود الكراء[4] الأبدية، وهو أمر غير وارد في النصوص الفقهية فهذه الأخيرة أجازت فقط التعامل بعقود الكراء قصيرة المدة، مثلما هو الحال بالنسبة للمذهب الحنفي الذي اعتمد عليه أغلب الواقفين، حيث حدّد ثلاث سنوات بالنسبة لعقود كراء الأراضي الزراعية، وسنة واحدة لعقود كراء الأملاك التجارية والسكنية كالدور والدكاكين[5]. إلاّ أن الفقهاء أجازوا فيما بعد عقود الكراء الدائمة وهو ما يبدو واضحا في المرافعات إلى المجلس العلمي بخصوص

---

[1]– ورد في نص العقد أنها أثبتت ما تدعيه بشهادة محمد الإنكشاري أوده باشي بن الصايغ به شهر، والمكرم عباس الإنكشاري الخياط ابن محمد، وخديجة بنت الحاج أحمد، وفاطمة بنت الريس عبد الرحمن التدلسي، ومريم بنت حسن التركي الإسطنبولي شهادتهم أنهم يعلمون ويتحققون أن صالحة أخت قدور للأب وهي ابنة المحبّس حسن الإنكشاري...". **أنظر**: الملحق رقم 8، ص، 483–485.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 141، و 68.

[3]- Miriam Hoexter, « **Le contrat de quasi – aliénation des Awqāf à Alger à la fin de la domination turque : étude de deux documents d'Anâ** », Bulletin of the School of Oriental and African Studies, Vol. XLVII, Part. 2, London, 1984, p. 243-259.

[4]– استعملت إحدى الوثائق كلمة الكراء حيث ورد فيها "... ويستحدث بناؤها من مال فقراء الحرمين فقبل ذلك منهم بأن يستحدث بناؤها ويعطيهم كراء الأرض في ريالات دراهم صغار كل سنة..." **أنظر**:.A.O.M, 1MI, B 53, Z 122 -

[5]– قدري باشا، مرجع سابق، ص.129.

العناء. وعلى عكس الرجوع عن الوقف فإن طلب العناء لا يشترط فيه شرط الواقف أو نهيه مراعاة لمصلحة الوقف والموقوف عليهم[1].

عرفت عدة ولايات عثمانية هذا النوع من الأكرية لكن بتسميات مختلفة؛ إذ يعرف بالإنزال في تونس[2]، والحكر في مصر[3]، والعناء في الجزائر ويعود التعامل به لارتباطها بالدولة العثمانية وهي الفترة التي تطورت فيها الأوقاف والقضايا المرتبطة بشأنها منها العناء.

يتم التعامل بالعناء في ظروف طارئة يتعرض لها العقار المُحبّس، حيث يتهدم كلّه أو بعضه وتتعطل منفعته مع عدم تمكن المُحبّس عليهم أو المرجع مُمثلاً في وكيله من إصلاح وترميم العقار، مما يؤدي إلى كرائه لشخص آخر أو لوكيل المرجع، وهذا الإجراء يُلزم الكاري وورثته من بعده دفع مبلغ سنوي للمحبّس عليهم أو المرجع في حالة انقراض المستحقين، ويستفيد الكاري بالمقابل من استغلال العقار طيلة حياته، ليس هذا فحسب بل يحق له بناء وغرس ما يشاء في ساحة العقار المُحبّس، ويكون ما يحدثه ملكًا له ولورثته من بعده يتصرفون فيه بمختلف أنواع التصرفات سواءً بالبيع أو التحبيس أو الهبة أو الكراء وغيرها.

3-2 مراحل إنجاز عقد العناء:

تسمح لنا قراءة متأنية لعقود العناء من معرفة الشروط المُحددة له والدقة المعتمدة في تدوين كل ما يتعلق ببنوده مما لا يترك أي مجال للنزاع بعد الموافقة عليه من طرف القاضي. ونظرًا لأهمية عقود العناء نلاحظ أن أغلبها تمت على مستوى المجلس العلمي الذي يُعتبر أعلى هيئة دينية في مدينة الجزائر.

يمُر العناء بثلاث مراحل أساسية لكل منها مجموعة من البنود. ففي المرحلة الأولى عادة ما يُفتتح عقد العناء بتقديم مختصر للعقار الموقوف[4]، وفي حالات أخرى يُعاد ذكر عقد

---

[1]- قدري باشا، مرجع سابق، ص. 63.

[2]- للمزيد عن الأتراك وتطبيقه في تونس أثناء الفترة العثمانية وأثناء الحماية الفرنسية، **أنظر**:

- Mohamed El Aziz Ben Achour, « **Le habous ou waqf : L'institution juridique et la pratique tunisoise », hasab wa nasab Parenté, alliance et patrimoine en Tunisie**, sous la direction de Sophie Ferchiou, Ed du CNRS, Paris, 1992, pp.71-72.

[3]- للمزيد عن تعريف الحكر ومختلف الشروط المتعلقة والآثار المترتبة عنه **أنظر**:

- محمد عفيفي، **الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1991، ص ص.160-161.

- قدري باشا، مرجع سابق، ص ص.145-149.

[4]- أ.و.ج، م.ش، ع 47، و52. ع27، و48. ع51، و67.

التحبيس بأكمله[1]، وبعد التعريف بالحُبس ومآله يقوم طالب العناء سواءً من المُحبّس عليهم[2]، أو وكيل مرجع الحُبس[3] بتقديم طلب إلى قاضي المحكمة الحنفية[4] أو إلى المجلس العلمي[5] في أغلب الأحيان بحيث يُبين فيه الأسباب التي دفعته لتسليم العقار بالعناء، والمتمثلة في تهدم العقار أو خرابه ومن العبارات الدالة على ذلك نذكر "... وأهْوَت الدار المذكورة للسقوط..." [6]، وتهدمت الدار المذكورة وسقطت للأرض وتعطلت منفعتها بالكلية وصارت خَرابًا..." [7]. وفي حالات أخرى يمتد ضرر تَهدم بعض الأملاك المُحبّسة إلى أملاك أخرى قريبة منها مما يجعل أصحابها يرفعون شكوى إلى المُحبّس عليهم من أجل إصلاحها وإزالة الضّرر عنهم، مثلما هو الحال بالنسبة لدار محمد أوده باشي التي أدى تهدمها إلى تضرر الأملاك المجاورة لها خاصة أثناء فصل الشتاء عندما تتحجر بها المياه[8]، كما تهدم العلوي والإسطبل اللذان أوقفهما محمد الإنكشاري بن الدروش مما أدى إلى تضرر العقارات المجاورة[9].

وبعد هذا الوصف لحالة العقار يُبين طالب العناء عجزه عن تصليح ما تهدم[10] لضعفه ولقلة إمكانياته المادية إذا كان من المُحبّس عليهم، حيث نقرأ في إحدى الوثائق: "وانحصر حُبس الدار المذكورة في الولية خدوجة بنت سليمان لا غير في علم من علمه... وعجز من انحصر فيه حُبسها لضعفها وقلة ما بيدها"[11]، أما إذا تهدم العقار وهو في يد المرجع فيُرجع

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع87 ، و85.

- A.O.M, 1MI, B 40, Z 86. B30, Z 60

[2]- A.O.M, 1MI, B 53, Z 122.

[3]- A.O.M, 1MI, B 8, Z 18.

[4]- A.O.M, 1MI, B 53, Z 122.

– أ.و.ج، م.ش، ع 89، و27.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 94، و57.

[6]– أ.و.ج، م.ش، ع 87، و32. ع 102/101، و63.

[7]- A.O.M, 1MI, B 40, Z 86.

[8]– ورد في نص الوثيقة ما يلي "وانهدمت الدار المذكورة وصارت دكا بحيث لا يُنتفع بها أصلا وتضرر بذلك المجاورين لها بما يتحجر من ماء المطر فيها ويصرف ذلك لهم... وطلبوا من المُحبّس عليهما إقامة بنائها ليُرفع الضرر عنهم فعجزوا عن ذلك عجزًا كليًا...". **أنظر**: أ.و.ج، م.ش، ع 89، و27.

[9]- A.O.M, 1MI, B53, Z 122.

[10]– لم نعثر على أية حالة أشارت إلى استبدال الوقف العامر الذي له ريع ينتفع به، وهذا رغم جواز استبداله في بعض الحالات. كاشتراط الواقف استبداله، أو في حالة وجود من يرغب في استبدال الوقف العامر بعقار أكثر منه ريعاً لجهة الوقف على رأي أبي يوسف...**أنظر**: قدري باشا، مرجع سابق، ص ص.64–65.

[11] - A.O.M, 1MI, B 40, Z 86.

الوكلاء دفعها بالعناء إلى ضعفهم المادي، ولضعف مردود المؤسسة الوقفية، وعدم توفرها على مواد البناء اللازمة لإصلاح العقار[1].

ونتيجة للعامل المادي بالدرجة الأولى يبدي طالب العناء رغبته في تسليم العقار لمن يعتني به ويقوم بإصلاحه من ماله الخاص، على أن يحصل طالب العناء على مبلغ من المال كل سنة على الدوام والاستمرار مثلما توضحه عبارة "... ورامت الولية جنات المذكورة المنحصر فيها حُبس الدار المذكورة دفعها بالعناء لمن يقوم بها ويستجد بناؤها من ماله الخاص به... ويؤدي عددًا في كل سنة لجانب الحُبس"[2].

وفي المرحلة الثانية، يتم إضفاء الصفة القانونية على عملية العناء، حيث يقوم طالب العناء بعرض قضيته على المحكمة الحنفية أو المجلس العلمي، وإخبار القاضي باسم مُلبي الطلب أو المُبذل كما تذكره الوثائق، مع ذكر الثَمن المتفق على دفعه في كل سنة، وبالمقابل يكون ما يحدثه من بناء ملكاً من أملاكه الخاصة... حيث ترد عادة "ورفعت أمرها أو أمره في شأن ما ذُكر إلى المجلس العلمي المنعقد بالجامع الأعظم داخل البلد المذكور... وأعلمتهم بما ذكر وأخبرتهم[3] بأن – اسم المُبذل– أبذل لها في عناء ساحة – اسم العقار– المذكورة ما قدره – الثَمن– في كل على أن يحدث ما شاء بها من البناء ويكون جميع ذلك ملكًا من أملاكه..."[4]، وقبل أن يجيب القاضي على طالب العناء يأمره بإثبات بأن القيمة المالية المَبذولة متساوية مع درجة التهدم التي آل إليها العقار[5]، حينها يُثبت طالب العناء ذلك بالاستعانة بشهادة البنائين[6]،

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع 47، و52. ع 1/63، و21 مك ع 1/37، و4.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 94، و57.

[3]– وهذا دليل على أن إحضار المُبذل يكون من مهام طالب العناء وليس المجلس العلمي.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 87، و85.

[5]– إذ تضمنت العقود ما يلي: وطلبت أو طلب منهم أيدهم الله تعالى مسلكا شرعيا تتوصل به لما رامته أو رامه من دفع ما ذكر لمن ذكر لأجل ما ذكر فأجابوها – أجابوه– إلى ذلك وأمروها –أمروها– صانهم الله تعالى إثبات السداد والغبطة في الثمن المبذل المذكور...". **أنظر**: أ.و.ج، م.ش، ع 87، و85.

[6]– يختلف عدد الشهود من البنائين من وثيقة لأخرى حيث يتراوح عددهم ما بين اثنين إلى ثمان بنائين بحيث يكون معهم في أغلب الأحيان أمين البنائين وكاهيته أي نائبه. **أنظر**:

– أ.و.ج، م.ش، ع 87، و32. ع 47، و52. ع 140، و64. ع 61، و25.

نظرًا لخبرتهم الواسعة في مجال العقار وتقلبات أسعاره[1]. إذ كثيراً ما تنعتهم الوثائق "بأهل الخبرة والعارفين بأحوال الدور وقِيَمها".

وبعد معاينة العقار يشهدون بأن القيمة المُبذلة لا تُلحق أي ضرر بالحُبس وبالتالي يصدرون رأيهم بالموافقة على الشكل التالي: "...نص شهادتهم وأن القيمة المبذولة في عناء ساحة الدار المذكورة قيمة عدل وسداد لا غُبن فيها ولا حيفة لجانب الحُبس المذكور والثبوت التام"[2]. هذا وقد صادفتنا عدة حالات كان فيها الشهود على قيمة العناء ينتمون إلى فئات اجتماعية أخرى خاصة من الجيش الإنكشاري مثلما هو الحال بالنسبة للعناء الذي طلبه خليل الإنكشاري، وقد تمّ إثبات القيمة المُقدرة بعشرين ريال بشهادة ثلاثة شهود من الجيش الإنكشاري وهم خليل الإنكشاري السَبْسَاجِي، ووالي الإنكشاري بن أحمد، وأحمد الإنكشاري الحفاف مصطفى الطبيب[3].

وبخصوص الثَمن المدفوع في الجنة التي سلمها كل من وكيل الحرمين الشريفين عمر بن المرحوم السيد أحمد بن عمر، وفاطمة بنت السيد محمد بن السمان، فقد كانوا ثلاثة شهود أيضًا اثنين منهم ينتمون إلى الجيش الإنكشاري[4]. ومثل هذه الحالات وغيرها تجعلنا نتساءل عن مدى خبرة ومعرفة الجيش بأسعار العقار، وتقدير قيمة العناءات المدفوعة خاصة وأن عناصر الجيش لم يكن لهم حضور يُذكر في ممارسة حرفة البناء التي هيمن عليها العنصر المحلي وخاصة فئة الأندلسيون، مما يجعلنا نرجح احتمال استغلال الجيش لنفوذه للتدخل في المجال الاقتصادي مثلما فعله في المجال السياسي.

وبعد الإجراءات السابقة الذكر تأتي المرحلة الثالثة والأخيرة المتمثلة في إمضاء عقد العَناء من طرف القاضي وجعله ساري المفعول. بحضور كل من طالب العناء والمُبذل والقاضي والشهود، ويتم التأكيد على اتفاق الطرفان على ما ورد في بنود العقد بحيث يشهد طالب العناء

---

[1]– إذ نقرأ في إحدى الوثائق "فامتثلت أمرهم السعيد ورأيهم السديد وأثبتت ذلك لديهم بشهادة الكرام، وهم الحاج محمد أمين البنائين في التاريخ بن محمد، ومحمد البناء بن بلقاسم، وأحمد البناء بن مسعود، بوجناح وأعراب البناء، والحاج محمد البناء بن عيلة، ومحمد البناء بن الحاج، ومحمد البناء بن الخراز، ومحمد البناء". **أنظر:**

– أ.و.ج، م.ش، ع 87، و 85.

[2]– نفسه.

[3]- A.O.M, 1MI, B 30, Z 60.

[4]– وهم عبد الرزاق بن أحمد والسيد محمد الإنكشاري بن مصطفى خوجه، ومحمد وكيل الحرج بن محمود... **أنظر:**

– أ.و.ج، م.ش، ع 1/27، و 37.

أنه سلم العقار للمُبذل بالثمن المتفق عليه في كل سنة، وأن يصبح ما يحدثه المُبذل من بناء وغيره مُلكاً من أملاكه الخاصة، يتصرف فيها من غير معارضة له. ويلتزم المُبذل مقابل هذا الحق بإصلاح العقار المُحبّس من أمواله الخاصة، وأن يدفع لصاحب الحُبس الثَمن المتفق عليه بشكل دائم وفي حالة وفاة المُبذل ينتقل هذا الالتزام إلى ورثته[1].

وفي الأخير يضع القاضي ختمه على عقد العناء بحضور طالب العناء والمُبذل والشهود، بمحضر باش ياياباشي المُمثل للسلطة الحاكمة. ويتم ذلك بالصيغة التالية "... وأشهد على نفسه الكريمة أنه حكم لهما بذلك حكمًا تامًا أنفذه وأمضاه وصوغه وارتضاه وأوجب العمل بمقتضاه صح عنده موجبه وتم لديه سَببه"[2].

3-3 أوقاف الجيش الإنكشاري المأخوذة عن طريق العناء:

انطلاقاً مما هو متوفر لدينا من الوثائق، تمكنا من إحصاء ثلاثة وعشرون وقفية للجيش أصبحت عناءً بعد مدة من تأسيسها، وهي بذلك لا تمثل سوى 4.12% من مجموع أوقاف الجيش. أما العقارات المدفوعة بالعناء فقد بلغ عددها تسعة وعشرون عقارًا منها ثلاث عشرة دارًا، وخَمس علويات، وخَمس جنات، ومخزنين، وإسطبلين، وحانوتاً واحدة، ودويرة. وفيما يلي جدول يبين الأملاك المدفوعة بالعناء ومختلف المُبذلين.

---

[1]- أ.و.ج، م.ش، ع 87، و85.

[2]- نفسه.

جدول يوضح أوقاف الجيش المسلّمة بالعناء:

المُحبس	نوع العقار ومكانه	طالب العناء	ملبي الطلب	قيمة العناء	السنة	المرجع
علي بلكباشي بن سليمان التركي	مخزن علوي قرب جامع القايد صفر	السيد إبراهيم خوجه أمام جامع لقايد صفر	محمد الحداد بن الحاج يوسف الحداد	سبعة وعشرون ريالا دراهم صغار	أواخر ذي القعدة 1160/ نوفمبر 1747م	أ.و.ج، م.ش، ع150، و6
محمد أوده باشي المدعو قاره محمد بن أحمد التركي	دار بحومة سُباط العرص سند الجبل	محمد الخياط بن علي وشقيقته عائشة	أحمد بن السيد الحاج مصطفى بن عمر ناظر أوقاف الحرمين الشريفين	عشرة ريالات دارهم صغار	أوائل ربيع الأول 1164هـ / جانفي 1751م	أ.و.ج، م.ش، ع 89، و 37
محمد الدباغ منزول أغا الآن	جنة بفحص حيدرة	/	عبد القادر لبناء بن مخلوف	/	أواخر جمادى الأولى 1166هـ/ مارس 1753 م	A.O.M, 1MI, B8, Z18
محمد الإنكشاري بن الدروش	دار بحومة عليوة القبال سند الجبل	ذرية المُحَبس وهم محمد وفاطمة وآمنة	عبد القادر االبناء	ثلاثة عشرة ريال دراهم صغار	1166هـ/1753م	أ.و.ج، م.ش، ع2/13، و 17
السيد الحاج محمد بيك روح معزول أغا بن أحمد	دار + دويرة قرب كوشة سيدي رمضان	/	الحاج حاجي خليل وكيل سُبل الخيرات ورفيقه بابا أحمد معزول أغا	/	/	أ.و.ج، ب، ع 34، س435/337.
محمد الإنكشاري بن الدروش	علوي + إسطبل قرب القصبة	ذرية المُحبّس وهم محمد وفاطمة وآمنة وابن ابنته خديجة الشاب محمد الإنكشاري بن محمد	أحمد بن الحاج مصطفى بن عمر وكيل الحرمين الشريفين	ثلاث ريالات	أواخر ربيع II 1166هـ/ فيفري 1753م	A.O.M, 1MI,B53, Z 122
محمد أغا بن قاضي علي	دار حومة حارة السلاوي	ذرية المُحبّس وهم عبد الرحمن وفاطمة ويمونة وحسين ونفيسة وخديجة	عبد الرحمن الإنكشاري بن مصطفى خوجه	سبعة وعشرين ريال وخمسة أثمان الريال دراهم صغار	أواخر جمادى II 1168هـ/ فيفري 1755م	A.O.M,1MI, B40, Z 87
محمد منزول	جنة بفحص	مريم بنت رمضان	آمنة بنت الداي	1 دينار	أواسط صفر	A.O.M,

أغا الدباغ	حيدرة	المعتق المُحبّس	عبدي باشا	سلطاني	1179هـ/ جويلية 1765م	1MI, B8, Z18
رمضان منزول أغا بن إسماعيل	جنة بعقبة الزروق قرب كرسي الخلوة	خليل التركي وكيل سُبل الخيرات	أحمد وكيل فقراء الحرمين الشريفين	دينار واحد ونصف دينار	أواسط ربيع II 1186هـ/ جويلية 1772م	A.O.M, 1MI, B8, Z18
عبد الكريم الإنكشاري	دار	زوجة المُحبّس جنات بنت والي	الولية عائشة شقيقة جنات	ديناران ذهبًا عينًا سلطانية	أوائل شعبان 1199هـ/ جوان 1785م	أ.و.ج، م.ش، ع 94 و 57
محمود منزول أغا التركي	حانوت قرب ضريح سيدي بوقدور	علي بن السيد محمد خوجه الإسلانبولي خطيب جامع القايد صفر	عائشة بنت الحاج خلاف صاحبة الدار الراكب عليها الحانوت	ريالان إثنان صحاحا	أواسط جمادى الأولى 1204هـ/ جانفي 1790م	أ.و.ج، م.ش، ع61، و25
الزوجين محمد الإنكشاري الحفاف والولية طيطومة بنت حسن	شطر دار + علوي	محمد الإنكشاري الحفاف بن حسن وشقيقته الزهرا وابن عمها خليل الإنكشاري القزاز بن محمد، ومحمد البابوجي وأخيه محمد	الولية فاطمة المْسَمْعَة المْعَلْمَة المدعوة البجاقجية	ديناران اثنان ذهبًا عينًا سلطانية	أوائل جمادى الأولى 1209هـ / نوفمبر 1794م	A.O.M, 1MI, B59, Z150
الحاج إبراهيم منزول أغا	دار أعلى دار الإنكشارية القديمة	خديجة بنت سليمان	الحاج حسين الإنكشاري بن مصطفى	ثمانية عشرة ريالا بأعيانها صحاحا	أواخر رجب 1214هـ / نوفمبر 1799م	A.O.M, 1MI, B40, Z86
محمد يولداش بن مامي التركي	علوي + مخزن أسفله سويقة عمور	إمام المسجد العالم محمود الحنفي بن العالم العلامة السيد محمد قاضي الحنفية كان	السيد أحمد أهجي باشي بدار الإمارة العلية كان	أربعة دنانير ذهبًا سلطانية	أوائل ربيع II 1214هـ / سبتمبر 1799م	أ.و.ج، م.ش، ع 1/63 و 21 ع1/37، و4
أحمد الإنكشاري بن بادر بن علي	دار بكوشة علي	ابن المُحبّس محمد الإنكشاري البايوجي بن مصطفى وعائشة بنت؟	محمد السكاكري بن عبد الرزاق	أربعون ريال كلها دراهم صغار	أواسط شوال 1214هـ / فيفري 1800م	أ.و.ج، م.ش، أ.و.ج، م.ش،ع 2/13، و25
علي بلكباشي التركي بن سليمان	جنة بفحص السد خارج باب الوادي	الشاب خليل الإنكشاري بن مصطفى	محمد البسكري بن عثمان	عشرين ريال دراهم صغار	أواخر شوال 1214هـ/ فيفري 1800م	A.O.M, 1MI, B30, Z 60

عبدي شاوش العسكر كان بن أحمد التركي	دار أعلا سوق الكتان	وكيل الحرمين السيد الحاج مصطفى بن السيد مصطفى	دومة بنت حسن خوجة	واحد وثمانين ريال دراهم صغار	أواخر ربيع الأول 1223هـ/ جوان 1808م	أ.و.ج، م.ش، ع 56، و 27 ع74/75، و 37
السيد محمد بلكباشي بن مصطفى	جنة بفحص بئر الدرج خارج باب الجديد	عبد الرحمن الإنكشاري القاوفجي بن محمد بن صاري، ومحمد الإنكشاري بن مصطفى بن صالي وشقيقته خدوجة وعائشة بنت محمد ومريم بنت محمد، ومحمد الإنكشاري بن خوجة بيري وعلي الإنكشاري الضرير والزهر ومريم بنت علمي وفاطمة وخدوجة وقامير بنات محمد، ونفوسة بنت محمد وأليفة ونفوسة بنات أحمد	حسن الإنكشاري بن علي بن الخزناجي به عرف	ثلاثة عشر دينار ذهبًا سلطانية صرف كل دينار تسع ريالات دراهم صغار	أواسط ذي القعدة 1225هـ/ نوفمبر 1810م	أ.و.ج، م.ش، ع70/69 و 25
علي أغا الصبايجية الشريف بن مصلي	دار بحضاري باب عزون	ابنة الواقف عائشة بنت علي	محمد خوجه التركي حفيد المُحبّس بن مصطفى	مائة ريال ريالاً دراهم صغار	أواخر ذي الحجة 1227هـ/ ديسمبر 1812م	أ.و.ج، م.ش، ع1/9، و 2
الحاج مصطفى بلكباشي	دار حوانيت بن رابحة	الحاج محمد خوجه وكيل الحرمين في التاريخ ابن المرحوم السيد إبراهيم	المكرم محمد البقار بن خيرة به عُرف	أربعة وثمانين ريال دراهم صغار	أواسط جمادى الأولى 1229هـ/ أفريل 1814م	أ.و.ج، م.ش،ع 35، و 28
مصطفى بلكباشي بن محمود التركي	علوي + إسطبل على مقربة من ضريح الولي سيدي مصباح	أولاد المُحبّس فاطمة ومصطفى	الرايس أحمد بن الحاج عبد الرحمن	اثنان دينار ذهبًا عينا سلطانية	ذي القعدة 1229 هـ/ أكتوبر 1814م	أ.وج، م.ش، ع 39، و 50

سليمان يولداش بن علي	دار أعلا عين عبد الله العلج	الولية دُومة بنت عبد الله العلجية	علي الإنكشاري الجاقماقجي بن علي	تسعون ريال كلها دراهم صغار	أواسط جمادى الأولى 1230هـ / أفريل 1815م	أ.وج، م.ش، ع 102/101 و 63 مك ع123، و 23
محمد الإنكشاري منزول أغا بن مصطفى	دار قرب القهوة الكبيرة المسامية لكوشة الجيجيلية	وكيل الجامع الأعظم (جماعة المؤذنيين)	النهراني كارلوس الفرانسيسكو	ثلاثمائة وخمسون فرنك سكة الفرانسوية	10 جمادى II 1247هـ/ أكتوبر 1831م	أ.وج، م.ش، ع 2/134– 135 و 77

يُبين الجدول أعلاه أن التعامل بعقود العناء بدأ يبرُز مع نهاية النصف الأول من القرن الثامن عشر؛ إذ وردت حالة واحدة تعود إلى سنة 1160هـ/1747م، ثم ثلاث عشرة حالة خلال النصف الثاني من نفس القرن، مع تسجيل تسع حالات من بداية القرن التاسع عشر إلى بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر[1]. وتشير إحدى الدراسات أن التزايد المستمر لعقود العناء والمعاوضة وأملاك البايلك أدى إلى إدخال الأملاك الموقوفة في فضاء التعامل التجاري. ومن مظاهر ذلك أن أغلب السكان المُقيمين بمدينة الجزائر لم يكونوا مُلاكً بل مستأجرين لمنازل تابعة للأوقاف[2]

وبخصوص طالبي العناء فإن أربع عشرة حالة كانت للمنحصر فيهم الحُبس وهم غالبًا ذرية الواقف وإخوته وعتقائه وغيرهم من المنتفعين[3]، كما سجلنا سبع حالات كان فيها طالبي العناء موظفين في المؤسسات الدينية الموقوف عليها كالأئمة والخُطباء ووكلاء المؤسسات الوقفية مما يوحي بوصول العقار الموقوف إلى المرجع من جهة، والوضع المادي للمؤسسات الوقفية من جهة أخرى. أما عن المُبذلين فكانوا على ما يبدو من الفئات الميسورة الحال بمدينة الجزائر، الأمر الذي مكنهم من قبول العناء والالتزام بدفع ثَمن الكراء كل سنة، فمن بين اثنان

---

[1]– تفيض بسجلات المحاكم الشرعية بعقود العناء خلال الفترة الممتدة من بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر.

[2]- Shuval, « **Le dynamisme**… », Op.cit, pp. 69-71.

[3]– هذا وقد صادفتنا حالة واحدة لم ندرجها ضمن الجدول لعدم وجود قيمة العناء، فبعد أن تهدمت الدار والعلوي الواقعين بحومة بئر الجباح، عجزت الولية قموره زوجة المحبّس عيسى بلكباشي بن رمضان من إعادة بنائها، فاختارت أن تسلمها لوكيل أوقاف فقراء الحرمين الشريفين دون أن تلزمه بأي مبلغ مالي يدفعه لها؛ إذ ورد في نص الوثيقة ما يلي "...حضرت الآن محضر شهديه الولية قمورة وسلمت في جميع القرية المذكورة للمرجع المذكور التسليم التام قبل ذلك وكيل الحرمين الشريفين في التاريخ وهو السيد أحمد بن عمّار للجانب المذكور على أن يقيم بنائها تسليما والتزاما تامين لا تعقبه مطالبة ولا قيام أصلاً بوجه ولا حال...". **أنظر**: أ.و.ج، م.ش، ع 33، و54.

وعشرين حالة وجدنا أربعة منهم في الجيش الإنكشاري وهم الحاج حسين الإنكشاري بن مصطفى، وحَسن الإنكشاري بن علي بن الخزناجي به عُرف، وعبد الرحمن الإنكشاري الذي كان والده يشغل منصب الخوجة[1]، هذه الوظيفة التي تعد من الوظائف الثانوية في الإدارة بمدينة الجزائر. أما المُبذل علي الإنكشاري بن علي فقد كان يُمارس إلى جانب عمله العسكري حرفة الجاقماقجية لتحسين وضعه المادي.

ومن المُبذلين أيضا وجدنا السيد أحمد ورغم أن العقد لم يُشر إلى وظيفته أثناء قبوله العناء، إلا أنه اشتمل على ما يوحي بمكانة المُبذل حيث كان يشتغل من قبل وظيفة "أشجي باشي بدار الإمارة"؛ أي رئيس الطباخين على مستوى القصر. في حين شغل مُبذل آخر وهو محمد بن مصطفى التركي منصب الخوجة، هذا إضافة إلى علاقة القرابة التي كانت تجمعه بالمُحبّس علي أغا الصبايجية الشريف بن مصلي.

ومما يلفت الانتباه الحضور المتميز للنساء كمُبذلات؛ إذ وردت لهن خَمس حالات اثنتين منهن تنتميان إلى السلطة الحاكمة وأصحاب المناصب الإدارية، فقد كانت الولية دومة ابنة حسين خوجة، أما الولية آمنة فقد كانت ابنة لأعلى موظف في الإيالة وهو الداي عبدي باشا الذي سبق وأن أشرنا له ولعائلته في الفصل الثالث، وكانت الولية فاطمة على ما يبدو من النساء الميسورات الحال بمدينة الجزائر مع بداية القرن التاسع عشر، حيث لم تكن تمارس مهنة الغناء فحسب بل كانت مْعَلْمَة في هذا المجال؛ إذ جاء ذكرها "بالولية فاطمة" المْسَمْعَة المْعَلْمَة المدعوة البجاقجية، فهل كانت اسم الحرفة التي أُلحقت بها اسم الشهرة فقط أم أنها فعلاً مارست حرفة صناعة السكاكين إلى جانب الغناء[2]. كما وردت حالتين لم نستطع فيها تحديد الانتماء

---

[1]– يعد منصب الخوجة من أهم المناصب في السلطة، ويشترط فيمن يتولاه معرفة القراءة والكتابة، ولا يتم الوصول إليه إلا بعد دفع مبلغ مالي لخوجة باب القصر، وتميزت هيئة الخوجات بكثرة عددها حيث يقدر مابين ثمانين ومأتي خوجة، يقومون بمهام اقتصادية وإدارية متعددة مثلما تشير إليه أسماء بعضهم كخوجات الديوان المكلفين بالكتابة، وخوجة الملح الذي يتولى احتكار كل ما يتعلق بتجارة الملح، وخوجة التوت الذي يتولى جباية الضرائب الخاصة بأشجار التوت في كل سنة، وخوجة الغنائم المشرف على بيع الغنائم وتوزيع عائداتها على أصحابها، كما نجد خوجة الوزن المكلف بمراقبة الأوزان، وخوجة جمرك باب عزون الذي تنحصر مهمته في فرض الرسوم على السلع الداخلة والخارجة من المدينة، وغيرها ويساعد الخوجات في أداء مهامهم عدة أعوان منهم وكيل حرج والصايجي...لتفاصيل أكثر عن الخوجات ومهامهم **أنظر**:
- Devoulx, **Tachrifat…,** Op.cit, pp.29-31.
- حرفوش، مرجع سابق، ص ص.168-176.

[2]– مارست المرأة نشاطات حرفية مختلفة بمدينة الجزائر أثناء الفترة العثمانية، منها الخياطة والتطريز والأنسجة الصوفية، كما تعاطت العديد من حرف الخدمات كالبيع، ومن الحرف الرائجة والممارسة من طرف النساء نجد مهنة المْسَمْعَة

الاجتماعي للمُبذلات سوى علاقتهن بالواقفين، فقد كانت الولية عائشة بنت والي تربطها علاقة مصاهرة مع الواقف عبد الكريم الإنكشاري، فلما عجزت زوجته جنات عن ترميم الدار قدمتها بالعناء لشقيقتها. أما عائشة بنت خَلاف فهي على ما يبدو جارة أو قريبة المُحّبس محمود منزول أغا بحيث كانت دارها تقع فوق حانوته الموقوف، وقد أخذته بالعناء بعد أن عجز خطيب جامع القايد صفر عن إصلاحه نظرًا لقلة مردود أوقاف المسجد.

وحضر أهل الحرف كمُبذلين بخَمس حالات منهم، اثنين من البنائين، كانا فيها آخذ العناء عبد القادر البناء. أما الثلاث حالات الأخرى فتخُص محمد الحداد بن الحاج يوسف الحداد، ومحمد السكاكري بن عبد الرزاق[1]، ومحمد البقار[2] المعروف ببن خيرة. وتم تسجيل حالة واحدة خاصة بفئة البرانية وكان فيها طالب العناء المكرم محمد البسكري[3] بن عثمان وأخرى للرايس

والمَداحة والتمريض والتوليد أي القابلة، والعمل في الحمامات سواءً بإشرافها على التسيير كمُعَلِّمَة الحمام أو بتقديم مختلف الخدمات بداخله كالطيابة والتجميل والماشطة، ولم يقتصر نشاط المرأة على المهن الخاصة بالنساء بل أن بعضهن احترفن مهناً كانت نادرة حتى عند الرجال كصناعة الشمع. كما مارسن حرفًا نادرة كالحلفاجية أي صناعة الحلفاء، والعمل في الأضرحة، وقامت النساء أيضا باستثمار أموالهن عن طريق تقديمها بالقرض... عن مكانة المرأة في الفترة العثمانية ومختلف الأنشطة التي مارستها، **أنظر**: غطاس، **الحرف**...، مرجع سابق، ص ص.254-256.

- ليلى خيراني، **المرأة في مجتمع مدينة الجزائر 1818-1830م دراسة أرشيفية**، دار كوكب العلوم للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2017. **ص ص**.144-151.

[1]- الملحق رقم 9 السطر 21 و22. ص.486.

[2]- البقار هو بائع البقر والمتاجر بها، وهي من الحرف المنتشرة في ولايات عربية أخرى كمنطقة الشام حيث كان يجلبها الباعة من البلاد التي تكثر فيها، يتم بيعها في السوق المخصص لها الذي يعقد عادة كل يوم جمعة، وقد عرفت أثمان الأبقار غلاءً ملحوظًا أثناء ظهور الأوبئة... **أنظر**: القاسمي، مرجع سابق، ج1، ص. 49.

[3]- ينتمي البسكريون إلى المناطق الجنوبية الواقعة على أطراف الصحراء وهي الزيبان ووادي ريغ، ووادي سوف، وتقرت، وقد قدِم عدد هام منهم إلى مدينة الجزائر للبحث مصادر العيش، وتعاطى البساكرة بمدينة الجزائر مختلف الأعمال الشاقة، مثل الحمَالة والعتَالة، والخدمة في المنازل، وجمع القمامات، وتصريف مجاري المياه، وحفر الأبار، وحمل المياه، كما مارس البعض بيع الخضر والفواكه والشربات والسبساجية، واشتغل البعض الآخر في الأفران وعجن الخبز. كما اشتغلوا بالحمامات كطيابين. واستخدمتهم السلطة دون غيرهم من الفئات البرانية في حراسة الغنائم ومراقبة شوارع المدينة وأبوابها الداخلية خاصة أثناء الليل، ومهمة حراسة الدكاكين، وفي حالة تعرضها للنهب فهم ملزمون بتعويض الخسائر، وكان منهم يُختار موظف في القصر يعرف بالبسكري سيدنا، وتتمثل مهمته الأساسية في خدمة الداي وحراسته. ويرى شالر بأنهم من أهدأ العناصر وأنهم قوم مسالمون ومخلصون بشكل كبير" **أنظر**:

- Amin, **Commerce…,** Op.cit, p.72. Touati, Op.cit, p.268.

- غطاس، **الحرف**...، مرجع سابق، ص ص.30،31. وأيضا ص ص. 216-217. وأيضا ص ص.25-251.

- شالر، مصدر سابق، ص ص.109-110.

- Doveulx, **Tachrifat…**, Op.cit, p.23.

أحمد بن الحاج عبد الرحمن. كما وجدنا حالة واحدة يعود تاريخها إلى سنة 1247هـ/1831م. وقد كان المُبذل فيها الفرنسي كارلوس الفرانسسكو. مما يُبين نشاط وتنفذ المستعمرين في الفضاء الاقتصادي بالمدينة باستعمال عدة طرق للإستحواذ على الممتلكات الوقفية منها العناء.

وأدى ارتفاع مردود أوقاف المؤسسات الوقفية إلى إقدام وكلائها ونُظارها على أخذ الأملاك المتهدمة بالعناء، وقد وجدنا ثلاث حالات فقط، الأولى أخذها السيد أحمد بن السيد الحاج مصطفى بن عمر ناظر أوقاف الحرمين الشريفين سنة 1164هـ/1751م، والثانية أخذها أحمد بن الحاج مصطفى بن عمر وكيل الحرمين سنة 1166هـ / 1753م، وهذا بعد عجز ذرية المُحّبس محمد الإنكشاري من إصلاح العلوي والإسطبل المَوقوفين عليهم.

وفي الحالة الثالثة كان المُبذل مؤسسة فقراء الحرمين الشريفين مُمثلة في وكيلها السيد أحمد. والمُلاحظ هنا أن طالب العناء كان وكيلاً على مؤسسة وقفية أخرى وهي مؤسسة سُبل الخيرات، وفي حالات أخرى قامت مؤسسة سُبل الخيرات بإصلاح العقارات الموقوفة عليها، من مردود أوقافها مثلما فعله الوكيل السيد حاجي خليل ورفيقه بابا أحمد معزول أغا الذين قاما ببناء دار ودويرة قرب كوشة علي وهذا بعد أن خّلفها لهم الواقف مهدمة والتي أشارت لها الوثيقة بعبارة "...توفي المُحّبس ولم يخلف أحدًا من ذرية ورجعت حُبسًا ووقفًا على سُبل الخيرات وخلفها لنا خربة كالدويرة وأقاموا الوكلاء ببنائها..." [1]. وهو ما يبين الوضع المادي لكل مؤسسة وقفية.

وبالنسبة لثَمن العناءات، فقد اختلفت من عقار لآخر حسب درجة الخَراب التي آل إليها، ويبدو أيضا أن العقارات الواقعة في المنطقة السفلى كانت عناءاتها أكبر من مثيلتها الواقعة في المنطقة العليا، فقد تم دفع أربع عشرة عناءً بالريال حيث تراوحت قيمتها ما بين ريالين إلى مائة وواحد وثمانون ريالاً، وفي سبع حالات تم دفع الثمن المُبذل بالدينار الذهبي السلطاني، منها حالة واحدة ذكرت الثَمن الذي دفعه المُبذل حسن الإنكشاري بالدينار السلطاني مع تحديد قيمة صرفه بالريال، إذ نقرأ فيها "...أبذل في عناء الجنة المذكورة ثلاثة عشر ديناراً ذهبًا سلطانية صرف تسع ريالات دراهم صغار"، ومنه فإن قيمة عنائها بلغت 117 ريالاً، وعموماً فقد تراوحت أثمان العناءات بالدينار الذهبي السلطاني ما بين دينارًا واحدًا وثلاثة عشر دينارًا. كما وردت حالة واحدة تم فيها دفع ثَمن العناء بالفرنك الفرنسي.

---

[1]– أ.و.ج، ب، ع 34، س 435/337.

ويظهر أن العامل الإيجابي في العناء يتمثل في إنقاذ العين الموقوفة من انقطاع ريعها على ما أُنشئت لأجله، وبالتالي ضَمن هذا النوع من الكراء ديمومة واستمرار الانتفاع بغلة الوقف، كما أعطى العناء حرية للأملاك الموقوفة بدخولها السوق العقاري والمالي، وبالتالي خضوعها لمختلف المعاملات من بيع ومعاوضة وغيرها[1]. ورغم ذلك فقد كان للعناء أضرار عديدة على العقار الموقوف وعلى المُستفيدين أيضا، فقد كان المُبذل المستفيد الأول من العناء حيث لاحظنا أن الثَمن الذي يدفعه هو وورثته من بعده يبقى قاراً لا يتغير، في حين نجد أن أسعار العقارات غالباً ما تعرف ارتفاعًا واضحًا، وهو ما نستشفه من مختلف عقود البيع المُسجلة بالمحكمة الشرعية، هذا إضافة إلى ما للعناء من دور في تفكيك وتجزئة الأملاك الموقوفة فالمُبذل من حقه إحداث وبناء ما يشاء في ساحة المُلك المُحبّس، ويصبح مالكًا له أيضا، ليس هذا فحسب، بل أن هذا الحق ينتقل لورثته من بعده مما يؤدي إلى ظهور مُلاك جُدد يتصرفون في ما تم استحداثه بمختلف أنواع التصرفات من إرث وبيع وهبة وتحبيس وكراء وغيرها.

4- المعاوضة:

4-1 تعريفها ومراحلها:

تعتبر المعاوضة والمعروفة أيضا بالاستبدال[2]، أسلوب أخر من أساليب الانتفاع الاقتصادي بالأملاك الموقوفة[3]، وقد أُختلف في معناها الاصطلاحي فمنهم من يري أن الإبدال يراد به بيع العين الموقوفة لشراء عين أخرى تكون وقفاً بدلها، فالبدل هو العين المشتراة والاستبدال هو أخذ العين الثانية مكان الأولى، في حين يرى فريق أخر أن الاستبدال هو بيع الوقف والبدل هو شراء ما يكون وقفاً عوضاً عما باعه[4]، ويمكن أيضاً أن تبدل العين الموقوفة بمبلغ من المال يضاف إلى جملة الموقوفات مع خروج العين الموقوفة من دائرة الوقف لصالح الطرف الآخر[5]، والهدف منه هو الرغبة في استمرار الموقوفة إلى الأبد وهي حالة استثنائية يلجأ إليها عند تخرب العقار الموقوف وقلة مردوده.

---

[1]- Randi Deguilhem, « **Circulation des biens Waqf sur le marché immobilier et foncier à quel point ? Etude comparative de Damas et Alger au 18ème et au 19ème siècle** », Drassat Insania, le Waqf en Algérie (XVIIIe et XIXe siècle) , Sources, Problématiques et thématiques, Université d'Alger, 29 et 30 mai 2001, 2001/2002, p.42.

[2]- جمال الخولي، **الاستبدال واغتصاب الأوقاف دراسة وثائقية**، دار الثقافة العلمية، دمشق، 2000، ص.22.

[3]- عفيفي، مرجع سابق، ص. 174.

[4]- الخولي، مرجع سابق، ص.22.

[5]- عفيفي، مرجع سابق، ص. 174.

ظهرت المعاوضة في القرن الثاني للهجرة[1]، وقد أفتى أصحاب المذاهب الأربعة عموما بجوازها مع توسيع وتضيق في بعض الحالات، وسنقتصر على ذكر موقف الإمام أبو حنيفة وأتباعه على اعتبار أن كل الوقفيات المؤسسة من طرف الجيش تم تحبيسها وفقاً لأحكام المذهب الحنفي الذي يقول بجواز الاستبدال في ثلاثة أحوال، وهي في حالة أن يشترط الواقف الاستبدال لنفسه[2] أو لغيره لأن هذا الشرط لا ينافي لزوم الوقف وتأبيده، كما أجازوه في حالة خراب الملك الموقوف حتى ولو لم يشترط الواقف الاستبدال على أن يتم ذلك بموافقة القاضي، وأيضا في حالة استبدال الوقف الجيد بوقف أجود منه وهذا الأخير منعه المذهب الشافعي[3].

تُعد المعاوضة من المعاملات الحساسة مما استدعى إحالة أغلبها إلى المجلس العلمي، حيث لا تتم إلا بإذن من القاضي، هذا الأخير الذي يُشرف على تطبيق كل شروطها على المتعاملين بها، منها ثبوت الضرر في الملك الموقوف، وعدم وجود أي حل أخر لإرجاعه لطبيعته. أما فيما يخص المُلك الخاص الذي يتحول بمقتضى المعاوضة إلى وقف فيشترط أن تكون قيمته مساوية لقيمة العقار الموقوف حتى تتحقق الفائدة[4]، وبناء على ما ورد في هذا النوع من العقود يمكن تصنيف خطواتها ومراحلها إلى ثلاث مراحل لكل منها بنوده الخاصة[5].

فالمرحلة الأولى تقتضي وجود الرغبة من طرف المبدل سواء من المستفيدون الذين انحصر فيهم الحُبس أو من وكلاء الأوقاف في حالة وصول الوقف إلى المرجع، وتُترجم هذه الإرادة في تقديم طلبًا إلى القاضي متبوعا بأسباب المعاوضة المتمثلة أساسا في خراب العقار

---

[1] -Shuval, « **La pratique de la mu'awada (échange de biens habous contre propriété privée) à Alger au XVIIIe siècle** », Revue du monde musulman et de la Méditerranée, n° 79/80, 1996, p.60.

[2]- وجدنا حالة واحدة وضع فيها الواقفون هذا الشرط، وهي تخص حسن الإنكشاري الخياط بن أحمد الذي أسس وقفًا ذريًا في أواسط شهر محرم من سنة 1211هـ/جويلية 1796م. واشترط في وقفيته أنه "أنه مهما أراد بيع ذلك أو استبداله أو إخراج من شاء أو إدخال من شاء فله ذلك من غير معارض له في ذلك". **أنظر:**

- A.O.M, IM, B25, Z48.

[3]- للتوسع في أراء مختلف المذاهب الفقهية في الاستبدال **أنظر:** أبو زهرة، مصدر سابق. ص ص.171- 189.

- مسقاوي مرجع سابق، ص.357- 370 . الخولي، مرجع سابق، ص ص.67-93.

[4] - Shuval, « **La pratique de la mu'awada**…. », Op. cit, p. 60.

[5]- تضمنت إحدى الدراسات تفاصيل هامة عن المراحل والشروط الخاصة بالمعاوضة منذ أن تكون مجرد فكرة في ذهن المتصرف إلى أن يتم إمضاؤها من طرف القاضي. وذلك بدراسة مجموعة من وثائق الاستبدال تعود إلى العصر المملوكي في مصر **أنظر:** الخولي، مرجع سابق، ص ص.127-141.

وقلة أو انعدام منفعته للوقف، مع عجز المبدل على إعادة عمارته لقلة إمكانياته المادية، وبالتالي فالهدف هو الاستبدال بعقار أخر يعود بفائدة أكثر للوقف[1].

ثم تأتي المرحلة الثانية وهي مرحلة الإجراء القانوني حيث يطلب المُبدل من القاضي السماح له بالمعاوضة وتَرد غالبا بصيغة ".. وطلب منه مسلكا شرعيا يتوصل به لما رامه من المعاوضة.."، مع إعلام القاضي بنوع العقار المُستبدل واسم مالكه مما يدل على أن مهمة البحث عن مُستبدل تقع على عاتق طالب المعاوضة بحيث يكون جاهزا أثناء تقديم طلب المعاوضة. ثم يطلب العلماء رأي العارفين بأسعار الدور وهم في الغالب من البنائين[2]. مع وجود حالات كان فيها الشهود خارج صنف البنائين كما في طلب المعاوضة الذي تقدمت به حنيفة بنت إبراهيم الكريتلي البلكباشي حيث تم تقويم العلوي والحانوت من قبل أربعة شهود ينتمون كلهم للجيش الإنكشاري.

بعدها تأتي المرحلة الثالثة والأخيرة المتمثلة في إمضاء العقد بحيث يصبح العقار الموقوف ملكية خاصة للمُستبدل، كما يتحول العقار الخاص إلى ملك موقوف[3]. وبناء عليه يرد جواب القاضي بعبارة "وأشهد على نفسه الكريمة أنه حكم بصحة المعاوضة المذكورة حكما تاما أنفذه وأمضاه وسوغه وارتضاه وأوجب العمل بمقتضاه صح عنده موجبه وتم لديه سببه شهد عليه حفظه الله بما نسب إليه وهو في مجلس قضائه وحكمه نافذ الأمر لديه"[4].

ومن خلال هذه المراحل يتبين أنها تشبه إلى حد بعيد المراحل الخاصة بالعناء.

4-2 أوقاف الجيش المأخوذة بالمعاوضة:

بعد تتبع مسار العقارات التي أوقفها الجيش وجدنا أن عشرة وقفيات فقط تحولت إلى معاوضة وفيما يلي عرض لها.

---

[1]- الملحق رقم 10، من السطر 11 إلى السطر 14. ص.489.

[2]- ورد في إحدى الوثائق " فأمرهما حفظه الله بتقويم المكانين المذكورين فامتثلوا أمره الرشيد وقوموا ذلك بتقويم من له معرفة وخبرة بذلك وهو المعلم مسعود أمين جماعة البنائين في التاريخ بن علي ورفيقه المعلم قاسم بن يخلف الله والمعلم محمد بن زوزو أنها قيمة عدل وسداد...." **أنظر**: ع 102/101

[3]- الملحق رقم 10 من السطر 28 إلى السطر 35. ص.489

[4]- نفسه، السطر من 37 إلى السطر 39.

أسس الزوجين رمضان بلكباشي ومباركة وقفًا ذريًا يتمثل في دويرة تقع بسويقة عمور وبوصولها إلى ولدهما إدريس تهدمت وتراجع مردودها، فقام بمعاوضتها بدار واقعة بالحلفاوية التي هي من أملاك محمد الإنكشاري بن الحاج محمد بن مراد[1].

وفي سنة 1224هـ/1809م قامت حنيفة بنت إبراهيم الجريتلي البلكباشي بمعاوضة وقفيتين أسسهما والدها سنة 1195هـ/1781م، وتتمثل الأولى علوي بسوق السراجين عاوضته بحانوت مصطفى التركي البلكباشي الواقع قرب جامع علي بتجين[2]، والثانية في حانوت بسوق الصفارين ناحية باب عزون عاوضتها بجنة بفحص بير مراد رايس[3].

وفي أوائل شهر ذي القعدة من سنة 1218هـ/ أكتوبر 1803م قام ستة من المستفيدين من وقفية محمد الإنكشاري السناجي بمعاوضة مع الداي مصطفى باشا حيث سلموا له الجنة المُحبّسة عليهم مقابل حانوت وجلستها بسوق الصاغة[4].

وفي حالة أخرى نرى بقاء الجنة التي حَبّسها رمضان الإنكشاري الحلاطجي[5]، لأكثر من نصف قرن في أيدي المستفيدين، وفي أواخر جمادى الأولى من سنة 1204هـ/جانفي 1790م قامت حسني زوجة الواقف بمعاوضتها بجنة كريمة بنت مصطفى الواقعة بفحص حيذرة، بعد أن عاينها أمين محمد البنائين مصطفى البوناطيرو بن عبد الرحمن[6].

وصادفتنا أربعة حالات كان فيها الوقفين هم من قاموا بالمعاوضة، تخص الأولى إبراهيم الإنكشاري الذي أنشأ وقفًا ذريًا في أواخر محرم 1060هـ/جانفي 1650م، يتمثّل في داره الواقعة قرب حمام، وعَيَن مرجعه لفقراء المدينة المنورة، وبعد سبع سنوات رفع قضية إلى المحكمة الحنفية لتعويض الدار الموقوفة بدار أخرى واقعة له بأعلى سوق الكتان، وقد تم الموافقة على طلبه بعد تقويم قيمة العقارين من طرف إبراهيم أمين جماعة البنائين وموسى البناء بن الثغري[7].

---

[1]– الملحق رقم 10، ص. 489.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع. 82، و24.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 82، و32. مك ع 1/16، و8. ع 1/10، و43. ع 2/19، و44.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع84/85/86، و24.

[5]– الخراط هو من ينقش على الجلد ومن الأشياء التي ينقشها حاملة السلاح **أنظر:**

- Mohammed Ben Cheneb, Op.cit, p.37.

[6]-A.O.M,1MI, B 24, Z 48.

[7]– أ.و.ج، م.ش، ع 139/138، و12.

وتتعلق الحالة الثانية بدار بحارة تبارن ابن الأغا حَبّسها محمد الإنكشاري المدعو قاضي أوغلو وشقيقته خديجة، وبعد عشر سنوات تقدموا بطلب إلى القاضي الحنفي من أجل تعويض الحُبس بدار أخرى لهما تقع قرب مسيد الدالية[1]. أما الحالة الثالثة فكانت لمرتضى أوده باشي بن علي التركي الذي حَبّس سنة 1125هـ/1713م لصالح جامع القائد صفر بيتًا يقع قرب الجامع، ثم تهدمت البيت الموقوفة وعاوضها الواقف بجزء من حمام يعرف بحمام مرين[2]. وتخص الحالة الرابعة علي أوده باشي بن علي التركي الذي كان على ما يبدو من المالكين لعدة أملاك بداخل مدينة الجزائر وفحصها، حيث أسس وقفًا ذريًا تتمثل دار بسويقة عمور وجنة بفحص زغارة خارج باب الوادي، ثم استبدلهما بدار له واقعة بسوق الكتان وذلك بعد حصوله على فتوى من العلماء[3].

وقد وردت حالة واحدة تمت فيها المعاوضة بين عقار ومبلغ من المال، وهي تخص وقفية إبراهيم بلكباشي بن أوزن، حيث حَبس في أوائل ربيع الأول من سنة 1119هـ/ جوان 1707م، دارًا مع خَرْبَة فوقها بحومة سيدي هلال على أن تكون الدار بعد انقراض نسله لفقراء الحرمين، أما الخَرْبَة فترجع للجامع الأعظم، وقد تمت المعاوضة بأن أخذ الداي محمد بن عثمان باشا الخَربة، وسلم بدوره للمُحّبس عليهم مبلغًا من المال قدره 144 ريال اشتروا به جنة وبذلك أصبحت هذه الأخيرة وفقاً بدل الخَرْبَة[4].

يتبين من هذه العينة أن طالبي المعاوضة يشترط فيهم أن يكونوا من الواقفين أو من لهم أحقية الاستفادة من الوقف، فوجدنا أربعة من المُحَبسين ، وأربعة من المُستحقين، وحالة واحدة لوكلاء المرجع، أما الذين قاموا بتلبية طلب المعاوضة فقد كانوا على ما يبدو من الفئات الميسورة الحال إن لم نقل من أثريائها، فستة من ملبي المعاوضة كانوا من الجيش الإنكشاري، أربعة منهم كانوا هم أنفسهم الواقفون مما يدل على تعدد ممتلكاتهم، وواحدة كان فيها المبدل الداي مصطفى باشا، وأخرى للداي محمد عثمان باشا، أما النساء فحضرن في حالة واحدة فقط.

---

[1]– أ.و.ج، م.ش، ع. 62، و27. ع 102/101، و49.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 60، و36.

[3]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/10، و5.

[4]– أ.و.ج، م.ش، ع 1/5، و11.

بخصوص العقارات المُعاوض بها وأماكن تواجدها، فلم يكن يشترط فيها أن تكون من نفس جنس عقار ومكان الملك الموقوف، فقد تم معاوضة علوي بسوق السرجين بحانوت قرب جامع علي بتشين، ودار بسويقة عمور مقابل جنة بفحص زغارة، وحانوت بالصفارين مقابل جنة ببئر مراد رايس غيرها. وبذلك كانت المعاوضة وسيلة لانتقال الأملاك المُحَبّسة والخاصة من حومة لأخرى، ومن منطقة الفعاليات الاقتصادية إلى المنطقة العليا للمدينة ومن داخل المدينة إلى ريفها أو العكس.

5- قضايا أخرى:

فصلَت المحكمة الحنفية والمجلس العلمي قضايا أخرى خاصة بأوقاف الجيش، كضياع رسوم التحبيس ومحاولة إثباتها مثلما فعله نُظّار الحرمين الشريفين سنة 1059هـ/ 1649م، عندما رفعوا شكوى إلى قاضي الحنفية السيد أحمد أفندي بن علي قاضي، عرضوا له فيها وصول وقفية يوسف أغا إلى مرجعها المتمثل في فقراء المدينة المنورة، غير أنهم لم يجدوا عقد التحبيس، فطالبهم القاضي بإثبات التحبيس بالعودة إلى زوجة الواقف وهي قامير بنت عبد الله، التي وافقت على التحبيس بمحضر زوجها الثاني باكير بلكباشي بن دروش[1]. والطلب ذاته تقدم به سنة 1218هـ/1803م المنتفعون من تحبيس محمد الإنكشاري السناجي للسيد إبراهيم أفندي قاضي الحنفية [2].

وفي قضية أخرى رفع محمد يولداش[3] الصنادقي[4] حرفة، دعوى إلى المجلس العلمي، ذكر فيها بأن جلسة الحانوت الواقعة قرب باب الجزيرة هي من أحبّاس أوجاقه الذي رقمه 169 بدار الإنكشارية أوسطى موسى، وفي البيت الشهيرة ببيت ميدان أوغلو، ويبدو أنه لم يكن بحوزته عقد التحبيس فلجأ لإثبات دعوته بشهادة ثلاثة أشخاص ينتمون إلى الجيش[5].

---

[1]- A.O.M, 1MI, B 40, Z 86.

[2]- أ.و.ج، م.ش، ع 84/85/86، و24.

[3]- لم تذكر الوثيقة اسم المُحبّس ويحتمل أن يكون من الجيش أو من الموظفين السامين في السلطة.

[4]- هي حرفة تطلق على من يصنع صناديق الخشب، وعلى من يشتغل في الصدف الذي يستعمل في ترصيع الخزائن والكراسي وبراويز المرايا، ومختلف ما يستعمل في الأصناف الخشبية. وهي من الحرف الرائجة في دمشق لكثرة الطلب على الأخشاب الصدفية من أهالي البلدة وأغنياء أهل القرى، ومما زاد في رواجها قلة الممارسين لهذه الصنعة في بلدان أخرى. لتفاصيل أكثر عن هذه الصنعة، **أنظر**: العظم، مرجع سابق، ج2، ص ص.271-272.

[5]- وهم مصطفى الإنكشاري الذي أوجاقه 169 ابن نور لله ومحمد الصنادقي الذي أوجاقه ابن سليمان، وحسن الصنادقي الذي أوجاقه 179... **أنظر**:

وكشفت وثيقتين على أن إقبال بعض عناصر الجيش على التحبيس كان بهدف تحقيق غرض مادي وليس بغرض فعل الخير والتقرب من الله كما هو وارد في صيغة عقود تحبيسهم، فقد كان تحبيس الزوجين مراد أغا بن عبد الله وأم الحسن بنت السيد موسى بن ظنون بمثابة حل لنزاع طال بينهما في المحاكم، فقد اشتركا في ملكية دار وعلوي يقعان بزنقة أولاد الأغا، حيث كان نصيب الزوج خَمسة أسهم ونصيب الزوجة ثمانية أسهم، وبوقوع الانفصال بينهما رفعت أم الحسن دعوة إلى المحكمة الحنفية تطالب فيها زوجها بتسديد باقي صداقها عليه وديون أخرى، وبعد نزاع طويل لدى القضاة توصلا إلى الصُلح؛ إذ تم الاتفاق على أن يُعطي لأم الحسن ستمائة دينار جزائرية، يؤديه لها أولادهما أحمد ومحمد ومصطفى وفطومة، شريطة أن يقوم الزوجين المُنفصلين بتحبيس الدار والعلوي على أولادهم الأربعة، ونتيجة لذلك حَبّس مراد أغا وأم الحسن الدار والعلوي على أولادهم ثم لفقراء الحرمين الشريفين[1]. ويظهر من هذه الممارسة أن الهدف من الوقف هو ديمومة المُلك في نسل الواقف.

وتخص الحالة الثانية محمد بلكباشي بن علي التركي الذي حَبّس في أواسط ربيع الثاني 1133هـ/جانفي 1721م، دارًا بحومة بير الجباح يستفيد من ريعها ابنه علي، وأخ الواقف عمر يولداش وبوفاتهما تؤول لفقراء الحرمين الشريفين، وبعد ست سنوات تبين أن الواقف لم يكن له أولاد سواءًا أثناء كتابة عقد التحبيس أو بعده، وسبب ذلك تدخل أعلى موظف في الأيالة وهو الداي عبدي باشا حيث وافق على إلغاء عقد التحبيس[2]، ثم حَبّس محمد بلكباشي ثانية على نفسه وبعد وفاته لفقراء الحرمين الشريفين[3].

ويبدو واضحا هنا تساهل السلطة إلى حد كبير مع محمد بلكباشي، فتصرف هذا الأخير كان يقتضي أن تُصادر ممتلكاته بدل السماح له بإعادة تحبيسها. ومنه فان أهداف المُحبسين تتفق في ظاهرها المتمثل في التقرب من الله، وتختلف في باطنها فبعضهم يُحَبس بنية خالصة بهدف نيل الأجر والثواب، والبعض الأخر يرغب في دوام ما يملك في عقبه من بعده وبالتالي الحفاظ على أملاكه داخل الأسرة حيث لا يمكن بيعها من طرف الذرية والورثة. كما حَبّس البعض الأخر خوفاً من الضرر الناجم عن الشُركة مثلما فعل السيد علي الإنكشاري ابن والي

– أ.و.ج، م.ش، ع 57، و16.

[1]- A.O.M, 1MI, B 20, Z 41.
[2]- A.O.M, 1MI, B 47, Z 103.

[3]– يبدو أن الداي أرغمه على إعادة تأسيس وقف أخر يؤول مباشرة إلى المرجع.

سنة 1177هـ/1764م[1]. وقد لجأ البعض الأخر إلى التحبيس خوفاً من السلطة الحاكمة وما تفرضه من مصادرات ضد من يتمرد عليها أو المغضوب عليهم من الموظفين ومن أهمهم الجيش الإنكشاري الذي كثرت تمرداته ضد السلطة.

[1]- A.O.M, 1MI, B 41, Z 89.

المبحث الثاني: دور الجيش الانكشاري في استغلال الأملاك الموقوفة.

1- الإيجار:

يُعتبر الكراء أو الإيجار من المعاملات الجائزة شريطة أن تكون لمدة معلومة وبكراء معلوم مع كتابة عقدًا بذلك[1]، أما مدة الإيجار فهي محددة بسنة واحدة في الأبنية والحوانيت ويجوز تمديد المدة إذا رأى القاضي وجود مصلحة للوقف[2]. وهذا النوع من الأكرية عرفته عدة ولايات عثمانية كمصر سواء لمدة طويلة أو قصيرة[3].

يُعد الإيجار من أكثر الأساليب التي لجأ إليها وكلاء الأوقاف لاستثمار وتنمية الأملاك الموقوفة. فقد استغلت المؤسسات الوقفية الأموال التي كان يدفعها المستأجرين في أوجه مختلفة أولها صيانة الأملاك الوقفية بترميمها وإصلاحها حتى يدوم دخلها للمرجع، وهو ما يُستخلص مما ورد في نصوص الوقفيات التي تضمنت جميعها عبارة بعد "التبدئة بما تُستدام به منفعة الحُبس من إصلاح وترميم".

وتفيض سجلات البايلك بالأملاك الوقفية المُستَأجَرة مقابل قيمة مالية يدفعها المُستأجر للوكيل المشرف على أوقاف المؤسسة الوقفية، ولإبراز دور الإنكشاري كمُستَأجر ومساهم في الجانب الاقتصادي اعتمدنا على سجلين من دفاتر البايلك، الأول يعود تاريخه إلى سنة 1091هـ/ 1680م[4]، وهو خاص بكراء الأملاك الموقوفة للحرمين. واشتمل على مأتي وإحدى وأربعون مُلكًا موزعًا على ستة وستون دارًا وأجزاءً منها واثنين وثمانون حانوتًا وأجزائِها، وثلاثة وعشرون علويًا وأجزائه، إضافة إلى اثنا عشرة كوشة وفرن، وثلاثة عشر بيتًا، وخمسة وعشرون غرفة وأربعة مخازن وثلث واحد من فندق، أما في منطقة الفحص فقد وجدنا سبعة عقارات فقط شملت أربعة بحاير وثلاث جنات.

وبخصوص السجل الثاني الذي يعود إلى سنة 1126هـ/1614م[5]، فقد تضمن أكثر من أربعمائة وخمسون عقاراً داخل أسوار المدينة، أغلبها موجهة لصالح فقراء الحرمين الشريفين

---

[1]- الكتاني، مصدر سابق، ج2، ص ص. 119.

[2]- عفيفي ، مرجع سابق، ص ص. 146-147.

[3]- نفسه، ص ص.145-151.

[4]- أ.و.ج، ب، ع22، س135/222.

[5]- أ.و.ج، ب، ع 22، س137/224.

والقليل لصالح المسجد الذي جدده حسن باشا، وأخرى مشتركة بين فقراء الحرمين وفقراء الأندلس. أما العقارات المُستأجَرة فقد تميزت بتنوعها بحيث شملت الدور وأجزاؤها والعلويات وأنصافها والغرف والبيوت، والحوانيت والمخازن والفنادق والكوشات والأفران، كما تميزت بتفاوتها من عقار الأخر وتأتي في الصدارة الدور وأجزاؤها.

1-1 أنواع الأملاك المُستأجَرة والرتب المُستأجِرة:

قام المشرفون على مؤسسة أوقاف فقراء الحرمين الشريفين بكراء العقارات الموقوفة لفئات اجتماعية مختلفة[1]، منها الجيش الإنكشاري الذي كانت مشاركته متقاربة مع مشاركة الحرفيين رغم العدد القليل للجيش مقارنة بالعنصر المحلي مثلما بيناه في الفصل الأول.

وقد ساهم الجيش الإنكشاري بنسبة معتبرة في استئجار الأملاك المُحَبّسة من مختلف الفئات الاجتماعية، حيث احتلوا في السجل الأول المرتبة الثانية بعد الحرفيين، وفيما يلي جدول يفصل أنواع الأملاك المُستأجَرة ماعدا الغرف والبيوت في الفنادق التي سنُفرد لها عنصراً منفصلاً وذلك لهيمنة العنصر التركي عليها مقارنة ببقية الفئات.

نوع العقار	موقعه	اسم المكتري الأول	اسم المكتري الثاني	قيمة الكراء بالريال
دار	حمام السبوعة	إبراهيم بلكباشي	/	90
دار العنابة	مسيد الدالية	علي يولداش	/	49
دار	الغرابلية	أحمد أوده باشي	/	24
دار	سيدي علي الفاسي	قارة محمد يولداش	/	22
دار	أعلا كوشة بولعبة	محمد شاوش	أحمد شاوش	34
دار حليمة الطويلة	قرب القصبة	أحمد يولداش	/	20
دار ابنة الشريف الأكحل	أعلا عين عبد الله العلج	شعبان بلكباشي	/	30
دار ابن حضرية	أعلى عين عبد الله العلج	محمد الإنكشاري	/	38
دار	سيدي شعيب	حسن أغا	/	46

[1]- لم نأخذ في الحسبان العقارات الواقعة في الأوطان ومناطق أخرى كالمدية وملیانة ومستغانم لأن الفضاء المكاني للدراسة يشمل فقط مدينة الجزائر وفحصها.

دار أحمد خوجة الباب	قرب باب الوادي	حسن بلكباشي	/	32
دار ابن منصور الشريف	قرب جامع علي بتجين	علي بلكباشي	يوسف الفكاه	22
دار بوضربة	قرب كوشة بولعبة	ابن سلمون	محمد بلكباشي	30
دار محمد خوجة	القصبة	محمد يولداش	/	26
دار الحاج حسن	قرب حانوت الكرطوس	حسن وكيل الحرج	/	46
دار	سوق السمن	محمد بلكباشي الخياط	الحاج أحمد الفكاه	30
دار جربية	سويقة عمور	محمد شاوش	/	69
دار بنت القايد سالم	حومة كوشة علي	محمد يولداش	يوسف أغا الطبجية	39
دار محمد الزحاف	قرب سيدي هلال	محمد يولداش	الحاج محمد العطار	30
دار	قرب الديوان	حسن بلكباشي	/	24
دار بنت سركاجي	كجاوة	مصطفى أغا	/	86
نصف دار	حارة الجنان	علي بلكباشي	/	14
نصف دار	أسفل جامع البلاط	محمد بلكباشي	/	19
3/1 ونصف الثلث من دار	قرب القصبة	علي بلكباشي بن فليح	/	18
بيت بدار ابن شاشة	قرب جامع الزيتونة	إبراهيم بلكباشي	إبراهيم بلكباشي	9
ثلث واحد من ثلاثة أثمان ونصف الثمن من دار	أعلا كوشة طيوة الغسال	إسماعيل أغا	/	9 ريالات وثمن الريال
علوي قرب فرن	سويقة عمور	يوسف يولداش الطُبجي	/	40
علوي لصيق بفرن	سويقة عمور	محمد يولداش السمار	/	26
علوي	سوق الدخان	إبراهيم وكيل الحرج	/	12
علوي ابن الطبجي	قرب الجامع الأعظم	الحاج مامي أغا	/	60
علوي ابن صالح التلمساني	مسامية لزاوية سيدي العباسي	محمد يولداش	/	22.50

علوي	باب البحر	قارا مصطفى يولداش	/	16
نصف علوي	قرب حمام القايد موسى	حسين بلكباشي بن الإسلامية	/	14
3/2 علوي	قرب باب البحر	محمد يولداش	/	14
3/1 علوي	سويقة عمور	؟ يولداش	/	6
½ علوي	قرب فندق العزارة	أحمد يولداش	/	8
حانوت	الغرابلية	عثمان بلكباشي	/	8
حانوت	قرب جامع الركروك	إبراهيم أغا القنداقجي	/	8 ريالات وثمن الريال
حانوت	البادستان	والي يولداش	/	12
حانوت	البادستان	محمد أغا جماعة القزازين	/	10
حانوت	القصبة	محمد يولداش الحفاف	إبراهيم يولداش	6
حانوت	شارع باب عزون	محمد يولداش	/	19
½ حانوت	كجاوة	محمد الإنكشاري	/	6.50
½ حانوت	الصباغين	محمد أوده باشي الغلايلي	/	9
½ حانوت	القهوة	محمد الإنكشاري الخياط	/	14
1/3 حانوت	سويقة عمور	محمد الإنكشاري الخياط	/	9
غرفة وبيتان بدار ابنة قاضي ميورقة	قرب ضريح سيدي أحمد بن علي	إسماعيل وكيل الحرج	/	14
غرفة	البوزة	يوسف يولداش	/	12
مخزن	البوزة	محمد يولداش	/	9

يُبين الجدول أعلاه التنوع في رتب الجيش المُستَأجِرة للأملاك الموقوفة على الحرمين الشريفين، حيث سجلنا مشاركة ستة رتب عسكرية مع اختلافاً واضحًا في نسبة المساهمة، ويأتي في المرتبة الأولى اليولداش بثمانية عشر حالة، ثم البلكباشية ستة عشر حالة، ثم الأغوات بست حالات، وأربعة للإنكشارية غير مذكورة رتبتهم العسكرية، وثلاثة حالات لوكلاء الحرج ومثلها للشواش، وحالتين للأوده باشية. وحالة واحدة لأغا الطُبجية. ويمكن تفسير المُساهمة المعتبرة لليولداش بكثرة عددهم مقارنة ببقية الرتب العسكرية، إضافة إلى

ضآلة الراتب الذي يتقاضاه المُجند الجديد مما يجعله يلجأ إلى استئجَار عقارات تجارية كالحوانيت والمخازن لممارسة الأنشطة الاقتصادية.

وبخصوص العقارات التي استَأجَرها الجيش، فقد كانت أغلبها مُخصصة لأغراض سكنية كالدور والغرف والبيوت، كما سجلنا قلة إقبال الجيش على استئجار الأملاك التجارية كالحوانيت والمخازن حيث شملت تسع حوانيت ومخزن واحد فقط من العدد الإجمالي للحوانيت والمخازن الوارد ذكرها في السجل والتي كانت أغلبها في اكتراء حضر المدينة خاصة الحرفيين. والمُلاحظ أن ستة مُستَأجِرين للحوانيت من أصل عشرة كانوا يمارسون أنشطة حرفية، وهي الخياطة والقنداقجية والحفافة والغلايلية[1]، وحالة واحدة لأمين جماعة القزازين. مما يوحي أن اكترائهم للحوانيت كان بهدف ممارسة الصنائع التي كانوا عليها. كما استَأجر الجيش عشرة علويات من مجموع ثلاثة وعشرون علوياً وهذا النوع من العقارات يمكن استخدامه لأغراض سكنية أو تجارية مثلما أشرنا إليه في الفصل الرابع.

وما يلفت الانتباه الغياب الكلي للجيش عن استئجار الكوشات والأفران، بحيث اقتصر استئجار هذا النوع من العقارات على العارفين والمختصين في صناعة الخبز وهم الجواجلة[2]

---

[1]- الغلايلي هو من يصنع المفاتيح وأنواع مختلفة من الآلات الحديدية كالغالات والمفاتيح والأقفال، ويتوفر دكانه على كافة الأدوات اللازمة للحرفة مثل المبارد والكماشات والرزّز، وعموماً هي حرفة قريبة من حرفة الحدادة. **أنظر:** القاسمي، العظم، مرجع سابق، ج2، ص. 326.

[2]- يُعتبر الجواجلة أول من تعامل مع الأتراك في الجزائر حين سمحوا لعروج وخير الدين بربروس بإقامة قاعدة عسكرية في جيجل لتحرير بجاية من أيدي الإسبان. وقدِ قدموا إلى مدينة الجزائر سنة 1516م رفقة الأخوة بربروس عقب استنجاد أهل مدينة الجزائر بهم، ومنذئذ حظيت هذه الفئة بمكانة خاصة لدى العثمانيون. حيث كانت لهم عدة امتيازات. فهم الفئة الوحيدة المخول لها الركوب على الحصان، وحمل السلاح، وارتداء الباس المطرز بالذهب، وكان بإمكانهم العراك مع الأتراك والزواج بالنساء التركيات. أما عن الحرف والصنائع التي مارسوها فكانت متعددة أشهرها تحضير الخبز لمختلف الفئات السكانية بما في ذلك الجيش الانكشاري والعبيد، كما امتلكوا الأفران والكوشات حتى غدت هذه الأخيرة معلماً لتحديد أماكن تواجد بعض الأملاك حيث نقرأ في الوثائق الشرعية" دار قريبة من كوشة الجيجلية" وغيرها، كما مارسوا مهاماً أخرى كالتجارة، والنشاط البحري حيث تمكن العديد منهم الوصول إلى رتبة الرايس. وبخصوص تسيير هذه الجماعة فقد انفردوا عن غيرهم من الجماعات البرانية الأخرى بوجود أمينين، الأول أمين الجواجلة الذي يُعينه الداي ويهتم بتسيير شؤون الجماعة بشكل عام. أما الثاني فهو خاص بالكواشين وتتمثل مهمته في تمثيل الخبازين الجواجلة لدى الأمين. مما أدى إلى ثراء العديد من عناصر هذه الجماعة، وتجسد ذلك في امتلاكهم للعبيد، والمنازل الفاخرة وعقارات أخرى بمدينة الجزائر وفحوصها. ورغم ذلك فثراء جماعة الجواجلة يبقى متواضعاً إذا ما قُرن مع متوسط ثروات المدنيين في الفترة العثمانية. **أنظر:**

وبني ميزاب[1]، فمن مجموع 12 كوشة وفرن وجدنا خمسة منها مُستغلة من قبل كواشين وخَمسة أخرى اكتراها الجواجلة وأربعة لبني ميزاب، مع حالة واحدة كان فيها المُستَأجِر أميناً على جماعة الفرانين.

وتمركزت العقارات التي استَأجَرها الجيش بشكل خاص في المنطقة السفلى بالقرب من الأسواق الهامة كسوق السمن والبادستان، وتواجدت أخرى عند الأبواب الرئيسية كباب البحر وشارع باب عزون، وأيضا بالحومات الهامة كالبوزة وكجاوة والجامع الأعظم وسويقة عمور، أما الإستجار بالمنطقة العليا فقد ورد في حالات قليلة منها الاكتراء بأسفل جامع البلاط، وفي حارة الجنان.

وبخصوص قيمة الكراء، فقد كانت كلها بالريال ويبدو أن قيمة الاستئجار ارتبطت بنوع العقار ومساحته أكثر من ارتباطها بمكان تواجده، فأعلى قيمة كانت في اكتراء الدور الكاملة بحيث تراوحت ما بين 20 و90 ريال، ثم نسجل تناقصاً في أسعار أجزاء الدور إذ وردت خَمس حالات واقعة كلها بالمنطقة العليا تراوح كراؤها مابين 9 و 19 ريال. أما الحوانيت فكان ثمن كراؤها متقارب مع كراء الغرف والبيوت، ومنخفض مقارنة بالدور حيث تراوح ما بين

– غطاس، **لحرف...**، مرجع سابق، ص ص.29–30. وأيضا ص.249. – غطاس، **الوافدون: لبرانية...**، مرجع سابق ص.ص.169–175.

- Paradis, Op.cit, p.119. Shuval, **La ville**..., Op.cit, p.128. Amin, Op.cit, p.71- 72.

[1]– استقر بنو ميزاب في المناطق الجنوبية من وادي ميزاب ومدنها وهي غرداية بني يسقن ومليكة وبريان والعاتق والقرارة وبونورة). أما قدومهم إلى مدينة الجزائر فقد كان سابقاً لسنة 1541م متلما هو مبين في رسالة وجهها أمين بني ميزاب وجماعته إلى السلطات الفرنسية في 23 صفر 1251هـ/29 ماي 1835م يطالبونها برد الاعتبار لجماعتهم. وبينت الرسالة أن جماعة بني ميزاب تمتعت بعدة امتيازات بعد صنيعها في صد حملة شارلكان، منها اعتراف السلطة الحاكمة باستقلالية جماعة بني ميزاب سواء المتواجدين في مدينة الجزائر أو في مدن أخرى مثل عنابة ووهران، بحيث لا يخضعون إلا لأمينهم الذي يتولى تسيير شؤون الجماعة، كما احتكروا إدارة الحمامات، وتشير وثائق أخرى إلى أن هذه الجماعة احتكرت إدارة أفران الخبز واعداده، كما امتلكوا القصابات والمطاحن والعديد من الدكاكين التي ماسوا بها أنشطة اقتصادية مختلفة مثل الخياطة وصناعة الحصائر وبيع الخضر والفواكه، وزيادة على ذلك اشتهر بممارستهم التجارة فهم الوكلاء المعترف بهم والوسطاء في التجارة مع داخل إفريقيا، فكانوا يستوردون إلى الجزائر العبيد والتبر وريش النعام والجمال والتمر، مقابل البضائع المصنوعة محلياً. **أنظر:**

- A.O.M, F80/557, **Titre du dossier général Beni Mezabs. Objet spécial nomination de l'amin des Beni Mezabs.**

– غطاس، **الحرف...**، مرجع سابق ص.30. وأيضا ص ص.248–249.

- Paradis, Op.cit, p119. Touati, Op.cit, p.268.

– ابن الشويهد، مصدر سابق، ص.91. شالر، مصدر سابق، ص ص.110–112.

ستة إلى أربعة عشر ريالاً رغم تواجد بعضها في مناطق هامة اقتصادياً مثل البادستان وكجاوة التي اكترى فيها محمد الإنكشاري حانوتاً بست ريالات ونصف. وبالنسبة لأثمان العلويات فتراوحت مابين ستة إلى أربعين ريالاً؛ أي أن بعضها تقارب مع ثمن اكتراء الدور، والبعض الأخر تساوى مع أسعار اكتراء الحوانيت.

وبعد ثلاثة وثلاثين سنة؛ أي في سنة 1126هـ/1714م يطلعنا النموذج الثاني أيضا على مشاركة متميزة للجيش في استئجار الأملاك الوقفية، بحيث حافظ الحرفيون على المرتبة الأولى بنسبة 31.93% ثم الجيش بنسبة 28.57%، وفي المرتبة الثالثة وردت سبعة وعشرون حالة لم نستطع فيها تحديد انتماء الاجتماعي للفئات المُستَأجِرة، ثم اليهود بتسعة عشر حالة؛ أي بنسبة 7.14%، بعدها تأتي فئة البرانية بعشر حالات، وهو ما يمثل نسبة 4.20%، أما الخوجات فقد سجلنا لهم سبع حالات، كما وجدنا ستة حالات للنساء منهن واحدة ذمية، وبالنسبة لعشرة حالات المتبقية فقد كان ثلاثة منها للأعلاج وواحدة لكرغلي وأخرى من اكتراء وكيل مؤسسة سبل الخيرات، وواحدة من اكتراء رايس، واثنين لورديان، واثنين أيضا في اكتراء البايلك. وسنقتصر على تفصيل مساهمة الجيش في هذه العملية.

جدول يبين مساهمة الجيش في استئجار الأملاك الوقفية لسنة 1126هـ/1714م:

نوع العقار	موقعه	اسم المكتري الأول	اسم المكتري الثاني	ثمن الكراء بالريال
دار	قرب حمام السبوعة	إسماعيل منزول أغا	/	49
دار حليمة الطويلة	/	مصطفى بن محمد أوجاق 80	/	27
دار مرشيش	قرب سيدي المرايشي	محمد بن يوسف أوجاق 88	/	70
دار	قرب القصبة	مصطفى بن حس أوجاق 216	/	28
دار	قرب سيدي المرايشي	محمد يولداش	/	95
دار	/	موسى أوده باشي	/	33
دار الحاج أحمد القمجي	قرب مسيد الدالية	يوسف الخياط	مصطفى بن عثمان يولداش صهر يوسف الخياط	26
دار بن الزحاف	قرب سيدي هلال	بن سميد	عبد الله يولداش	40

			أوجاق 169	
دار بن غلبون	قرب القهوة	الحاج علي الإنكشاري القهواجي	/	75
دار الفقيه علي	عقبة الشرشالي	محمد بن حسن يولداش أوجاق 360	سليمان أمين السمارين	95
دار	قرب جامع القشاش	رمضان القزاز بن حسن	باكير منزول أغا وكيل أوقاف سبل الخيرات	45
دار حسن الحفاف	أسفل كوشة علي	الحاج حسن منزول أغا	/	29
دار	سويقة عمور	إبراهيم بن خليل أوجاق 164	أزن محمد شاوش العسكر	77
دار	بن جاور علي	سليمان بن محمد يولداش	/	70
دار محمد بن الحاج إبراهيم	الطبجية	أحمد أوده باشي بن محمد	/	70
دار	أسفل عين شاه	حسن بلكباشي	/	49.50
دار الشريف بن والي	سيدي محمد بن علي	حسن يولداش بن باكير أوجاق 289	/	40
دار	/	محمد بن قلامجي	مصطفى بن عبد الله أوجاق 384	27
دار لصيقة بحمام الشويهد	قرب سيدي هلال	محمد يولداش بن حسين أوجاق 326	/	33
دار شعبان خوجة	أعلا سيدي محمد بن علي	إبراهيم بلكباشي بن ناصف	/	94 وثمن الريال
دار محمد أغا	قرب العين المزوقة	حمزة بن الصادق أوجاق 126	/	40
دار الحاج رمضان	قرب زنقة بن الأغا	مصطفى بن موسى أغا أوجاق 166	/	86
دار الحاج عبد الله	قرب جامع علي بتجين	محمد بلكباشي اسطمبولي	/	69
دار المحتسب	/	مصطفى بن حسن أوجاق 362	/	60
دار حسن خوجة	/	أحمد بلكباشي الشريف	/	45

الشريف				
دار	حومة بئر الزنق	محمد الفناوي مؤدب الصبيان وصهره ناصف الإنكشاري	/	25
دار صاري مامي	/	قارا بن برنو بن شعبان أوجاق 64		80
دار	سوق الكتان	محمد الحرار	علي الإنكشاري بن نور الله أوجاق 184	65
دار الوريدة	/	علي بن خليل أوجاق 160	/	69
دار بن قايد الباب	سوق الجمعة	أحمد بن القهواجي القزاز	يوسف الإنكشاري بن ومحمد أوجاق 226	29
دار حسن منزول أغا	أسفل القصبة الجديدة	محمد أوده باشي بن حسن أوجاق 294	مصطفى بلكباشي	39.50
دار	قرب سيدي رمضان	أحمد بلكباشي	/	49
دار خديجة بنت القبطان	أسفل حمام بن الأزعر	حسن بلكباشي	/	28
ربع دار القايد يوسف	/	محمد بن حسن أوده باشي	/	36
دار	أعلا سوق الكتان	رجب أغا	يوسف بن الفناري	86
دار	/	محمد تقابة ومحمد أوده باشي	/	160
دار رمضان باش طبجي	قرب الجامع الأعظم	وكيل الحرج	/	70
دار تعرف بدار غنية بنت سالم	حومة كوشة علي	أحمد يولداش	/	40
دار	أعلا سوق السمن ولصيقة بزاوية الأندلس	أحمد بن مصطفى أوجاق 299	/	65
دار	قرب جامع القايد صفر	محمد بن إبراهيم أوجاق 347	/	99

دار مباركة معتقة أوسطى موسى الحفاف	قرب زندانة مراد رايس قرب باب عزون	عثمان وكيل الحرج أوجاق 419	/	35
ثلث دار	قرب الدار الحمرا	قارة أحمد أوجاق 190	إبراهيم بن مصطفى أوجاق 414	95
نصف دار	حومة خضر باشا	محمد بن باكير يولداش	/	75
نصف دار	حارة الجنان	ضيف الله طاطار	محمد يولداش بن أحمد أوجاق 366 ثم أكتراها حرار لم يذكر اسمه	32
ثلاثة أثمان ونصف الثمن من دار	أعلا كوشة علي الغسال	إسماعيل أغا	/	9
نصف دار	/	عبد الله بلكباشي	/	18 ريال وربع
نصف دار	حومة السلاوي	محمد بلكباشي أوجاق 299	/	16.50
ثلث دار	قرب مسجد سيدي عبد الرحمن	محمد بلكباشي الخياط	/	170
دار ما عدا بيت	/	حسين بن علي يولداش	/	33
بيت وغرفة من دار بنت قاضي ميورقة	/	بيد الشريكة	حسين بن محمد أوجاق 339	14
غرفة	البوزة	أحمد بن علي أوجاق 129	/	16
مخزن	أعلا سوق السمن	أحمد أوده باشي	/	9
مخزن	/	محمد الإنكشاري	/	19.50
مخزن	البوزة	دالي علي أوجاق 129	/	10
علوي	سويقة عمور	حسن بن محمد أوجاق 401	/	95
علوي	سويقة عمور	عيسى بن مصطفى أوجاق 64	/	35
علوي	تحت حمام الشويهد	محمد أهجي	/	24
علوي صالح التلمساني	زاوية العباسي	سليمان أوده باشي	/	28

علوي	البرادعية القديمة	شعبان بلكباشي	/	6
علوي بنت سركاجي	/	سليمان بن شعبان بن مصطفى أوجاق 161	/	22
علوي	قرب كوشة بن ساكوا	أحمد حفيد محمد القزاز أوجاق 106	/	29
علوي	قرب حمام طاق طاق	محمد يولداش أوجاق 386	/	12
علوي	الرحبة القديمة	موسى بن محمد يولداش	/	44
علوي بنت سفطة	/	علي بن حسين أوجاق 286	/	95
علوي بنت قايد البارود	حومة السلاوي	حسن بلكباشي	/	18
علوي	زنقة بن فارس	حسين يولداش	/	16
علوي	حومة سيدي فليح	عمر بلكباشي	/	24 ريال وثمن
علوي	/	شعبان وكيل الحرج	/	14.50
غرفة من علوي	/	خليل بن محمد أوجاق 398	/	19
غرفة من علوي	/	والي يولداش	عمر بن علي أوجاق 398	19
غرفة من علوي	أعلا مدخل رحبة الزرع	إبراهيم بن مصطفى أوجاق 219	/	15
غرفة من علوي	أعلا مدخل رحبة الزرع	إبراهيم بن حسن أوجاق 209.	أحمد يولداش بن عيواز أوجاق 369	6.50
علوي	/	حسين يولداش بن أحمد أوجاق 133	/	20
علوي	قرب جامع السيد أحمد بن حزب الله	أوزن محمد شاوش العسكر	/	29
علوي	أعلا جامع صفر	ناصف وكيل الحرج	/	23
علوي	بئر الرمانة	محمد بن باكير أوجاق؟	مصطفى بن باكير أوجاق 192	18
علوي	أسفل حوانيت جلابي	الحاج إبراهيم الإنكشاري بن والي أوجاق 126	/	20
نصف علوي	قرب القصبة	محمد بن محمد	/	18

		الإنكشاري		
نصف علوي	قرب فندق العزارة	محمد بن علي أوجاق 63	/	21
نصف علوي	زنقة العبادي	علي بلكباشي	شعبان نابي بن محمد يولداش أوجاق 182	32
نصف علوي	حوانيت بن رابحة	علي بن محمد أوجاق 46	/	22
نصف علوي	قرب باب الوادي	أحمد بن محمد أوجاق 69	/	26
حانوت	الكبابطية	حسن بن مصطفى أوجاق 311	/	8
حانوت	الكبابطية	حسن أوده باشي	/	8
حانوت	البادستان	رمضان الإنكشاري	/	10
حانوت	قرب القصبة	محمد بن عبد الله أوده باشي أوجاق 28	/	**6**
حانوت	قرب باب عزون	الحاج حسن بلكباشي الحفاف	/	19
حانوت	قرب حمام طاق طاق	محمد بن مصطفى أوجاق 211	/	8
حانوت	/	أحمد بن محمد وكيل الحرج	/	15
حانوت	سويقة عمور	والي أوده باشي	/	10
حانوت	قرب جامع الركروك	خليل بلكباشي	مصطفى بن أحمد أوجاق 294	19
حانوت	زندانة ابن الأغا	علي يولداش	/	6.5
حانوت	قرب جامع الركروك	علي يولداش	/	9
حانوت	البادستان	محمد الإنكشاري بن محمد أغا	/	16
حانوت	البادستان	محمد بلكباشي		19
نصف حانوت	سوق الخياطين	علال بلكباشي	/	10 ريال وثلاثة أثمان الريال
نصف حانوت	قرب باب البحر	وكيل الحرج	/	6

يبدو من خلال الجدول أن الإنكشاري كان له رغبة كبيرة في استئجار الأملاك السكنية، فبقيت الدور وأجزاؤها تحتل المرتبة الأولى بخمسين حالة. ثم تأتي الغرف بثمان وعشرين حالة. أما الأملاك المخّصصة للأغراض التجارية فكان عددها قليل، تمثل في ثلاثة مخازن وخمسة عشر حانوتاً، لم تذكر فيها حرف وصنائع مارسها المُستأجِرون ما عدا حالة واحدة للحاج حسن بلكباشي الحفاف، ومنه فإن أنواع الأملاك المُستأجَرة تشابهت إلى حد بعيد بالأملاك المذكورة في السجل الأول. وعموماً فان أسعار العقارات بقيت مستقرة ومرتبطة بنوع العقار مثلما ورد في السجل الأول؛ إذ تأتي الدور في الصدارة ثم العلويات ثم الحوانيت والمخازن.

توزعت الأملاك المُستأجَرة في جزئي المدينة السفلى والعلوي، فبالنسبة للدور والعلويات نجد أنها تواجدت بكثرة في المنطقة العليا كالقصبة وحومة سيدي هلال وقرب سيدي رمضان وجامع القايد صفر وحارة الجنان، والبعض الأخر في حومات واقعة في المنطقة السفلى وبالقرب من المساجد والأسواق كالجامع الأعظم وجامع علي بتشين وسوق السمن وسوق الكتان. أما الحوانيت فتمركزت هي الأخرى في مناطق مختلفة من أسواق وسويقات وأبواب المدينة وحوماتها.

وبخصوص الرتب العسكرية المُستأجرة، فقد شاركت فيها تسع رتب عسكرية مع تفاوت واضح في حضور كل رتبة، حيث وردت إحدى وعشرون حالة لليولداش وتسعة عشر حالة للبلوكباشية، وعشرة للأوده باشية وخَمس حالات لوكلاء الحرج، وثلاثة للمتقاعدين في الجيش، ومثلها للأغوات وحالتين لشواش العسكر، كما وردت حالة واحدة للأشجي. أما العدد الأكبر فتمثل في أكثر من اثنين وأربعين حالة اكتفت بذكر رقم الأوجاق الذي يحمله المجند دون الإشارة إلى رتبته العسكرية مثل محمد بن مصطفى أوجاق 211 ، قارا بن برنو[1] بن شعبان أوجاق 64، وهو ما يوحي بانتساب الكراغلة وأهل الحرف والصنائع إلى الأوجاق وهي ظاهرة لم ترد لم السجل الأول.

وبالنسبة لمدة الكراء، يبدو أنها لم تكن تتجاوز سنة أو سنتين وهو ما سجله المستشرق الفرنسي فونتير دو برادي سنة 1789م، حيث ذكر أن استئجار المنازل والجناين والأراضي لا يمكن أن يتجاوز ثلاث سنوات حسب القوانين الفقهية المعمول بها ولا يمكن للقاضي أن

[1]– وتعني الأنف وأطلقت على منطقة جبلية في أزمير وهي Karaburnu

يتصرف في القانون المعمول به مهما كان الاتفاق بين الأطراف المتعاقدة[1]، غير أن عملية الاستئجار كانت قابلة للتجديد لنفس الشخص كحالة أحمد بن مصطفى المنتمي للأوجاق 299 حيث اكترى داراً أعلى سوق السمن بـ65 ريال وبعد سنة جدّد عقد الكراء بنفس الثمن. وفي حالة وحيدة وجدنا أن الدار الواقعة بحارة الجنان انتقلت بين ثلاث مكترين في مدة لا تتجاوز سنة واحدة، حيث كانت سنة 1126هـ/1714م في اكتراء ضيف الله طاطار وفي جمادي الثانية من نفس السنة انتقلت لمحمد يولداش بن أحمد وبعد شهرين أصبحت في اكتراء حرّار لم يُذكر اسمه.

وفي غالب الأحيان يكون المكتري الجديد ملزمًا بدفع عربون للكاري كضمان لعملية الكراء، نذكر منها دار بعقبة الشرشالي اكتراها سنة 1126هـ/1714م محمد بن حسن يولداش، وبوفاته سنة 1127هـ/1715م انتقلت لسليمان أمين السمارين بعد أن دفع فيها عربوناً قدره ثلاث ريالات. كما دفع أزون محمد شاوش العسكر عربوناً قيمته ريالان في استئجاره سنة 1128هـ/1716م للدار واقعة بسويقة عمور، وفي السبعة عشر حالة التي رصدناها لاحظنا أن ستة منها انتقل كراؤها من عسكري لأخر مثل نصف العلوي الواقع بزنقة العبادي اكتراه علي بلكباشي ثم شعبان نابي بن محمد يولداش، وأيضا حانوت قرب جامع الركروك[2] اكتراه بلكباشي ثم عسكري ينتمي إلى الأوجاق 294. غير أن بقاء الاستئجار في نفس الفئة لم يكن قاعدة غير قابلة للتغيير، حيث وردت حالات أخرى انتقل فيها العقار المُستَأجر من الحرفين إلى الجيش أو العكس دون تسجيل أية زيادة في قيمة الكراء.

وكان ثَمن الاستئجار يُدفع على أقساط في غالب الأحيان، فقد اكترى علي بلكباشي نصف علوي بـ 32 ريال دفعها على ثلاثة أقساط في الأولى تسع ريالات ثم سبع ريالات وثلاثة أثمان الريال، وفي القسط الأخير دفع ستة عشر ريال. أما علي بن محمد أوجاق 46 فقد

---

[1]- Paradis, Op. cit, p.260.

[2]– يقع بجانب باب عزون، وعرف أيضا بمسجد القنداقجية، وهو مسجد صغير به منارة، ومدرسة ملحقة به، واعتقد دوفو أنه الولي سيدي عيسى بن العباس مدفون فيه لذلك عرف باسمه، ثم حمل اسم حرفة القنداقجية المزاولة بالمكان الذي يقع فيه، ومن الذين تولوا منصب الإمامة بمسجد الركروك نذكر، عبد الرحمن بن البداوي أحد أحفاد سيدي محمد بن عبد الرحمن، وقد واصل المسجد مهامه إلى غاية 1839م حين أصدرت السلطات الفرنسية قراراً في 12 جانفي يقضي بتهديمه بحجة مساسه بالأمن العام، ليتم تهديمه بعد حوالي خمسة أشهر من صدور القرار ...**أنظر**:

- Devoulx, **Les édifices**…, Op.cit, pp.192-193.

دفع مبلغ كرائه لنصف علوي على قسطين. وفي حالات قليلة دفع المُستأجرون الثمن كاملاً مثلما فعل دالي علي أوجاق 192، وأيضا موسى أوده باشي في قيمة الدار المقدرة بـ 33 ريال.

ومن المعروف أن قيمة الكراء ترتفع بمرور الوقت، خاصة إذا كان الفارق الزمني طويل ويرجع هذا بطبيعة الحال إلى الظروف الاقتصادية، وهو ما ورد من خلال تتبعنا لإستئجار العقارات الواردة في السجلين الأول والثاني، فدار حليمة الطويلة استأجرها أحمد يولداش بقيمة عشرين ريالا سنة 1091هـ/1680م، وبعد أربع وثلاثين سنة وجدناها في استئجار عسكري أخر بقيمة 25 ريال؛ أي بزيادة قدرها خمس ريالات. أما دار محمد الزحاف الموجودة قرب ضريح سيدي هلال فقد ارتفع ثَمن كرائها بعشرة ريالات. في حين ارتفع ثَمن كراء الدار المعرفة بدار غنية بنت سالم بريال واحد فقط. كما سجلنا زيادة في قيمة كراء العلوي المعروف بعلوي ابن صالح التلمساني بستة ريالات ونصف. أما كراء الغرفة والبيت المستخرجين من دار تُعرف بدار ابنة قاضي ميُورقة فقد بقي كراؤها ثابتاً في 14 ريال.

وعموما يمكن القول أن مساهمة الجيش في استئجار الأملاك الموقوفة لم تشمل الأوقاف الموجهة لصالح مرجع معين كفقراء الحرمين الشريفين، بل شملت الأوقاف الموجهة لصالح مؤسسات وقفية أخرى مثلما بينته دراسة أخرى خاصة بأوقاف الجامع الأعظم حيث ساهم في كراء الأوقاف الخاصة بهذه المؤسسة الرجال والنساء والمسلمين واليهود وحتى الأجانب، غير أن غالبية المُكترين كانوا من الجيش الإنكشاري، وقد أرجعت الباحثة بوحمشوش ذلك إلى أن أغلب أفراد الجيش أتراكًا وفدوا من المدن التركية بالأناضول وبعد وصولهم إلى الجزائر يتم توزيعهم على الثكنات المخصصة لإيوائهم، ومن تزوج منهم أو أراد الإقامة خارج الثكنة فعليه اكتراء سكن يأويه في انتظار امتلاكه لمسكن[1]، وهو ما يُفسر كثرة اكترائهم للدور مقارنة ببقية أنواع الأملاك الأخرى.

2-1 الاستئجار في الفنادق:

1-2-1 تعريف ووصف الفنادق:

الفندق كلمة يونانية الأصل تعني في شمال إفريقيا النزل[2]، وقد تغير استعمالها تبعًا للفترات الزمنية والمنطقة الموجود فيها، ففي الجزائر شاع استعمال كلمة فندق مثلما هو بارز

---

[1]- بوحمشوش، **لجامع الأعظم**...، مرجع سابق، ص.179.

[2] -B. Lewis, Ch. Pellat J. Schacht, **The encyclopaedia of Islam,** volume 2, Leiden E.J.Brill, 1991, p. 945.

في وثائق الرصيد العثماني. وفي تونس عُرف بالفندق والخان والوكالة[1]، أما في الإيالات الواقعة في المشرق فقد أطلق على هذا النوع من المرافق اسم الخان في كل من العراق وسوريا، وفي القاهرة تغير اسمه من الفندق إلى القيسارية ثم الخان وأخيرًا الوكالة التي استعملت بشكل خاص في الفترة العثمانية. ورغم الاختلاف في التسمية إلى أنه ينطبق عليها تعريف واحد[2]، فالفنادق عادة تتكون من فناء تحيط به مباني من الجهات الأربعة، ويشتمل الفندق في الغالب من طابقين بحيث يستخدم الطابق السفلي للحيوانات وتخزين البضائع. أما الطوابق العليا فهي مخصصة لإيواء الأشخاص وعادة ما يكون باب أو مدخل الفنادق واسعة لتسهيل مرور الحيوانات المحملة بالبضائع[3].

وبخصوص الفنادق الموجودة في الجزائر أثناء الفترة العثمانية، فلا نتوفر سوى على معطيات قليلة حولها، فالأسير هايدو (Haëdo) تحدث عن عدم توفر مدينة الجزائر على هذا النوع من المرافق ماعدا خارج باب عزون التي احتوت على عدد من البيوت غير مجهزة، بحيث لا تتوفر على الأسِرّة والأغذية مما يجعل النُزلاء بها ينامون على الأرض[4]، وفي سنة 1724م تحدث لوجي دو تاسي (Laugier de Tassy) عن وجود أربعة فنادق، وعَرّفها بأنها عبارة عن منازل كبيرة تابعة للخواص وتحتوي على عدة فناءات ومخازن للبضائع، وغرف للكراء يسكنها التجار الأتراك القادمين من المشرق أو غيرهم من التجار، أين يجدون مختلف الظروف الملائمة لممارسة نشاطهم التجاري[5].

وبعد أزيد من قرن قدم روزي (Rozet) وصفًا أكثر دقة للفنادق، حيث استعمل كلمة بزار التي قصد بها الفندق فذكر أن الجزائر تتوفر على العديد من الفنادق أي البازار المخصصة لاستقبال التجار الأجانب مع بضائعهم، وهذه المنشآت عبارة عن مباني كبيرة تضم طابقين وحتى ثلاث طوابق مشتملة على العديد من الغرف الصغيرة مستقلة عن بعضها البعض تغلق كل منها بمفاتيح خاصة بها، ويقصدها التجار الأجانب بعد حصولهم على الإذن بالدخول لمدينة الجزائر سواء كانوا مسلمين أو غيرهم، وأضاف أنه لاحظ وجود

---

[1]– السعداوي، مرجع سابق، ص.118.

[2] -Raymond, **Grandes villes…,** Op. cit, pp.248-249.

[3] --B. Lewis, Ch. Pellat J. Schacht**,** Op. cit, p.945..

[4] - Haëdo, Op. cit, pp.216-217

[5] -Laugier de Tassy, Op. cit, p.105.

ثلاثة مباني من هذا النوع تحتوي كل منها حوالي أربعين غرفة[1]. كما استعمل في موضعًا أخر كلمة فندق يقصدها البدو الذين يأتون إلى المدينة بحيواناتهم المحملة بالبضائع، وقد ميز بين النوعين من حيث التركيبة الإثنية للنزلاء بها، ونظافتها ومستوى تجهيزها، وأيضا من حيث وظيفتها فالفنادق التي يقصدها البدو تتميز بقلة نظافتها، كما أنها مختصة بوظيفة معينة مقارنة بتلك التي يقصدها الأجانب.

ويمكن استدراك قلة المعطيات عن هذا النوع من المرافق بالعودة إلى ما توفره دفاتر البايلك والدراسات الحديثة، من معطيات عن أسماء الفنادق وموقعها بمدينة الجزائر، وكذا عدد البيوت والغرف في البعض منها، مع تحديد طبيعة المكترين بها وقيمة الأكرية.

تُعد الفنادق مؤشرًا على تطور المدن العربية في الفترة العثمانية وأهميتها من الناحية الاقتصادية، ويحمل الموقع الذي تتمركز فيه عدة دلالات حيث يمثل عادة وسط المدينة ومركزها الحيوي[2]، وقد احتلت مصر الصدارة في عدد الفنادق بحوالي ثلاثمائة وستين وكالة منها، مأتي وتسعة وعشرين واقعة في مركز المدينة[3]، كما توفرت مدينة حلب على حوالي مائة خان، والموصل على خمسة وثلاثون خانًا، أما في دمشق فبلغ عدد خاناتها سبعًا وخمسين خاناً، في حين بلغ عددها أربعة وأربعين خانًا في بغداد[4].

وحسب ريمون (Raymond)، احتلت الجزائر الترتيب الأخير في عدد الفنادق؛ إذ وصل عددها ثمانية عشر فندقاً، مما جعله يعتبرها ذات دور ثانوي في التجارة المتوسطة[5] إلا أن العدد ثمانية عشر ليس ثابتا عند غيره؛ إذ قدر تال شوفال عدد فنادق مدينة الجزائر بأربعة وثلاثون فندقاً[6]، مما يثبت تأخرها في الترتيب كما ذكر ريمون من جهة، ومن جهة

---

[1] - Rozet, Op. cit, pp.63-64.

[2] - Raymond, **Grandes villes**…, Op. cit, p.251.

[3]– وأهم الفنادق الموجودة بها نذكر، خان الخليلي، وخان التفاح، وخان السبيل...، عن القائمة الكاملة لأسماء الفنادق في مصر من 1519 إلى 1798م، ومعطيات بعضها **من** حيث تمركزها وتأسيها ومهامها **أنظر**:

- Raymond, et Wiet, **Les marchés….**, Op.cit, pp. 133-145. Et pp. 260-297.

[4] -Raymond, **Grandes villes**…, Op. cit, p.251.

[5]– إذ كتب ما نصه:

"Les 18 caravansérails d'Alger sont à l'image du rôle secondaire de cette ville dans le grand commerce méditerranéen » - Ibidem.

[6] - Shuval, **La ville**… Op. cit, pp.185.

أخرى يُثبت وجود انتعاش اقتصادي، حتى تفوقت في الترتيب عن الموصل وبغداد؛ إذ بلغ عددها حسبما ذكرته الأستاذة عائشة غطاس بخمسة وأربعين فندقًا[1].

تمركزت فنادق مدينة الجزائر بشكل خاص في منطقة السفلى؛ أي في المركز الاقتصادي للمدينة الواقع بين باب عزون وباب الوادى وباب الجزيرة، وتتأتي منطقة باب عزون في المرتبة الأولى، حيث توفرت على ثماني فنادق واقعة خارج الباب ويرجع هذا التمركز لكونه الباب الرئيسي للدخول إلى المدينة، كما تمركز عدد هام أيضا في وسط المدينة، وفي المرتبة الثالثة تأتي باب الوادي، ثم باب الجزيرة التي كان بها فندق واحد فقط يعرف بفندق القشاش[2]، وحملت بعض الفنادق أسماء مالكيها كفندق علي بتشين، والبعض الأخر حمل اسم المكان المتواجد بها كفندق العزارة وفندق كتجاوة في حين حملت أخرى أسماء الأنشطة الحرفية أو التجارية الممارسة فيها كفندق العسل وفندق الزيت[3] الذي يعد من أقدم الفنادق، وغير بعيد عنه يوجد فندق أخر مخصص لإيواء الحجاج أثناء ذهابهم وعودتهم من البقاع المقدسة وقد وصفه بأنه أحسن نظافة من فندق الزيت[4].

وبخصوص مُلاكها فقد كشفت الوثائق أن بعضها كان مُلكًا لخواص ينتمي أغلبهم إلى حُكام المدينة وأثريائها منهم، الداي محمد بن عثمان باشا الذي قام ببناء فندق خارج باب عزون مُخصص لوضع الدواب، ثم حَبّسه سنة 1181هـ/1767م على ساقية الماء[5]، وملك محمد أغا والوليتان خديجة وحسنى فندق خارج باب عزون المجاور لفندق الجلد[6]. كما تم كراء العديد من الفنادق الموقوفة على فقراء الحرمين الشريفين غير أننا لم نعثر على أسماء

---

[1]– غطاس، **الحرف**...، مرجع سابق، ص. 217.

[2] -Shuval, **La ville**..., Op. cit, pp.185-186.

[3]– يتكون حسب روزي من مدخل غير نظيف ومظلم وبه تجار الزيت الذين يثرون الاشمئزاز، ويقود مدخله إلى ساحة معلق على الجهة اليسرى منها الأقمشة المصبوغة بألوان مختلفة، أما الجهات الثلاثة المتبقية فتحتوي على غرف صغيرة، وفي الرواق يوجد البدو محاطين بأمتعتهم، وحيواناتهم في الخلف، وأمام الرواق يوجد مجموعة من الأواني موضوعة على ثلاثة أحجار وتحتها النار وكل واحدة منها يتجمع حولها ثلاثة من البدو للطهي مما يؤدي إلى انتشار دخان كثيف في ساحة الفندق، إضافة إلى رائحة البدو الملتصقة فيهم من خيولهم المستعملة لحمل البضائع، أما الطابق الثاني من الفندق فيتميز هو الأخر بقلة نظافته وهو مخصص لصناعي الأنسجة المصطفة في جانب من ساحة الفندق..ويبدو أن هذا الوصف مبالغ فيه نوع ما خاصة أنه تزامن مع الحملة الفرنسية على الجزائر.

- Rozet, Op. cit, pp.66-68.

[4] -Ibid, p.68.

[5]– أ.و.ج، م.ش، ع 1، و20.

[6]– أ.و.ج،. ب. ع 17، س82.

مالكيها، مثل فندق بباب الوادي الذي استأجره محمد بن الفخار بـ 245 ريال، وأيضا فندق خارج باب عزون استأجره الحاج علي البناء ب 108 ريال، وفندق أخر خارج باب عزون أيضا يستغله محمد بن السبيع ب 400 ريال[1].

واختلفت عدد الغُرف والبيوت الموجودة في الفنادق من فندق لأخر، ففندق يني مسلمان؛ أي المسلمين الجُدد الذي جَدّد بناؤه الداي عبدي باشا احتوى على ستة بيوت وسبعة غُرف، وعلوي يشتمل على غرفتين وبيتين، وأيضًا حانوت مُخصص لصنعة الحفافة[2]. أما فندق باب الوادي فقد تكون من اثنتا عشر بيتا وأربع عشرة غرفة مع مخزن يقع أسفل الفندق[3]، وفي فندق المحتسب المعروف بفندق العريش نجد 17 بيتًا و16 غرفة. واحتوى فندق المراجني الواقع أعلى كجاوة على ستة عشر بيتًا ومخزنًا وغرفة[4]، كما احتوى فندق الدوامس من أربع بيوت وخَمس غرف ومخزن[5] أسفل الفندق[6].

1-2-2 الجيش والامتلاك في الفنادق:

لم تكن الفنادق مقرًا يتردد عليها التجار والقادمين من خارج المدينة فحسب، بل استقطبت اهتمام فئات مقيمة في مدينة الجزائر أهمها الجيش الإنكشاري خاصة بعد خروج بعضهم من الثكنة، مثلما تؤكده دفاتر المخلفات حيث تفيض بأسماء الجنود المتوفين في الفنادق، فمن خلال سجل يعود إلى سنتي 1111هـ/1699م و 1112هـ/1701م، نلاحظ أن

---

[1]– لم ترد أية معطيات عن مُلاكها قبل تحبيسها لصالح فقراء الحرمين الشريفين **أنظر**: أ.و.ج، ب، ع29، س 224/ 137.

[2]– أ.و.ج، م.ش، ع 2/28، و10. ب.م، ع 3، س10.

[3]– أ.و.ج، ب، ع 19، س190/105. ع 21، س 209/124. ب.م ع 13، س 77.

[4]– أ.و.ج، ب، ع24، س259/169، ع 22، س 221/136. وأيضا ع19، س 190/105.ع21، س209/124، ع22، س 213/128. ب.م، ع 13، س 77.

[5]– أ.و.ج، ب، ع 22، س 213/128.

[6]– لا تذكر السجلات كل الغرف الموجودة في فندق معين، وإنما تذكر فقط الغرف والبيوت الموقوفة على لفقراء الحرمين تاريخ إعداد السجل، فمثلا أشار سجل إلى إحدى عشر غرفة ومخزن في فندق المراجني، في حين ذكر سجل أخر ستة عشر بيت، وغرفة واحدة في نفس الفندق. وبخصوص فندق المحتسب بكجاوة أشار سجل إلى تسع بيوت فقط. وذكر سجل أخر أربع عشر بيتًا، وبالتالي فعملية إحصاء دقيقة لعدد الغرف والبيوت بكل فندق تقتضي القيام بإحصاء شامل للسجلات. **أنظر**:

– أ.و.ج، ب، ع 22، س213/128. ع21، س209/124. ع28، س505/210.، ع24، س259/169

– أ.و.ج، ب، ع 19، س190/105.

العديد من المتوفين من الجيش كانوا يسكنون بفنادق مختلفة فهذه مخلفات كجك علي يولداش الغريق بمركب قارة مصطفى جيئ بها من غرفته بفندق المراجني، وتلك مخلفات سفطة سليمان يولداش جيئ بها من غرفته بفندق المُحتسب وغيرها[1]، ويبدو أن الظاهرة استمرت وتزايدت للفترات اللاحقة حيث أقام الجيش بعدة فنادق منها فندق كجاوة وفندق باب الوادي[2]. وقد لاحظ تال شوفال توجه الجيش للإقامة في الفنادق حيث قدر نسبتهم في بداية القرن الثامن عشر بـ 23% لترتفع نسبتهم في الربع الأخير من القرن الثامن عشر إلى 53%، وبذلك اعتبر أن خروج الإنكشاري من الثكنة كان لهدف البحث عن عناصر تركية أخرى ليستقر بجانبها على اعتبار أن أغلب الفنادق متمركزة في المنطقة السفلى، حيث كتب ما نصه

« *Les militaires qui habitaient hors des casernes cherchaient la proximité des autres « Turcs », et donc que la sortie de la caserne ne signifie pas une meilleure intégration des membres de la milice dans la ville* »[3]

وقد كثر إقبال الأتراك خاصة الجيش الإنكشاري على استئجار غرف وبيوت في الفنادق، ليس هذا فحسب بل هيمنوا عليها فأصبحت تقريبًا من اكترائهم دون سواهم من الفئات الاجتماعية الأخرى. وللتفصيل في دور الإنكشاري كمُستأجر لمختلف العقارات الموقوفة اعتمدنا على سجلين، الأول تضمن ستة غرف بفندق كجاوة من اكتراء الأتراك ثلاثة منها للجيش واحدة اكتراها رمضان بلكباشي بإثنتا عشر ريال، وأخرى استأجرها حسين يولداش بنفس القيمة ثم استأجرها تركي أخر وهو محمد بن إبراهيم تيرالي. أما الأخيرة فكانت لبكير أوده باشي بقيمة عشر ريالات، وبفندق الدوامس نجد أن أنصاف بيوته الأربعة وغرفه الخمسة[4] كانت ستة منها مُستأجرة للجيش، بخَمس حالات لليولداش، وحالة واحدة للأوده باشية[5]، وفي نفس الفندق نرى أن الوضع لم يتغير بعد ثلاثة وثلاثين سنة، حيث كانت الحالات الثمانية كلها من اكتراء الجيش ماعدا حالتين الأولى لعبد الرحمن بن إبراهيم، والثانية لإبراهيم بن مصطفى سلاقجي[6].

---

[1]– أ.و.ج، ب.م، ع 1، س1.

[2]– غطاس، **الحرف**...، مرجع سابق، ص.218.

[3]- Shuval, Op.cit, p.96.

[4]– ما عدا نصف بيت استأجره بهلوان مصطفى، وأنصاف غرفتين واحدة ليوسف خوجة والأخرى لأحمد الخياط.

[5]– أ.و.ج، ب، ع22، س222/135.

[6]– أ.و.ج، ب، ع22، س224/137.

وفي فندق المراجني نجد أن خَمسة عشر من أنصاف غُرفه استأجرها الأتراك المَدنيين والعسكريين بوجه خاص وسنقتصر في هذا الجدول على المكترين من الجيش الإنكشاري.

السجل الأول: المستأجرون لأنصاف البيوت بفندق المراجني لسنة 1091هـ/1680م.

اسم المكتري الأول	اسم المكتري الثاني	قيمة الكراء بالريال
علج دنيزلي بلكباشي	عمار خوجة بن علي	4
خليل يولداش بن رمضان	/	4
أحمد يولداش	/	4.5
طبال أحمد	/	4.5
مصطفى أوده باشي	موسى أوده باشي	4
مصطفى يولداش ابن إلياس	/	4.5
علي يولداش	/	6
مصطفى أوده باشي	رمضان خوجة	4
عبد الرحمن أوده باشي	/	4.5
محمد يولداش بن رجب	/	4.5
أحمد يولداش	/	4
سنان يولداش بن يوسف	مصطفى يولداش بن الشريف	4
خليل يولداش بن حسين	قاره حسن	4.5
أحمد خوجة بن عمر	/	4.5
علي يولداش	/	6

السجل الثاني: المُستأجرون للبيوت بفندق المراجني بكجاوة لسنة 1126هـ/1714م.

اسم المكتري الأول	اسم المكتري الثاني	ثمن الكراء بالريال
أحمد بن محمد يولداش أوجاق 287.	/	9.5
سليمان بن علي وجاق 178 ب		12 ريال
مصطفى بن حسين أوجاق 174	أحمد بن عبد الرحمن أوجاق 377	9.5
حسن بن رمضان أوجاق 64	/	9.5
محمد بن محمد أوجاق 246		9.5
علي بن عيواز أوجاق 203	محمد بن حسن أوجاق 304	9.5
أحمد بن إبراهيم أوجاق 96	/	9.5
حسين بن مصطفى يولداش أوجاق 96	/	9.5

قوج علي	/	9.5
علي بن سليمان أوجاق 1	/	14
مصطفى بن شعبان أوجاق96	/	9.5
خليل بن باكير أوجاق 262	/	9.5
حسين بن خليل أوجاق 38	/	9.5
دالوا محمد خوجة أوجاق383	/	12
حسين بن عبد الله 169	/	8
عبد الله أوجاق 32	إبراهيم يولداش بن حسن أوجاق 206	9.5

إن أهم ما يمكن ملاحظته من الجدولين هو كثرة إقبال الجيش على الاستئجار في الفنادق سواء في سنة 1091هـ/1680م أو في سنة 1126هـ/1712م. فبالنسبة للسجل الأول نلاحظ الحضور المعتبر للمُجندين الجُدد؛ أي اليولداش للاستئجار في الفنادق، ويمكن تفسير ذلك بفقدانهم لحق الإقامة في الثكنة بعد زواجهم بالنساء المحليات، أو لرغبة بعضهم في الخروج من الثكنة محاولة منهم للتخلص من القوانين التي تفرضها عليهم الحياة العسكرية، كما أن السكن في الفندق كان بالنسبة لهم فرصة للاحتكاك بعناصر أخرى خاصة التجار والحرفيون.

والمُلاحظ أيضا أن خَمس حالات تغير فيها المكترون مع بقاء قيمة الكراء ثابتة، وأمام عدم ذكر معطيات عن سبب تخلي المكتري الأول عن الإقامة في الفنادق، فقد فسرنا ذلك بعدة احتمالات منها وفاة المُكتري وبالتالي يتم استئجارها لشخص آخر، أو باسترجاع المُكتري لحقه في الإقامة المجانية في الثكنة بعد إثبات الطلاق وعودته إلى حياة العزوبية، أو لتمكن البعض منهم من امتلاك سكن خاص بإحدى مناطق المدينة.

وبتتبع الانتماء الاجتماعي للمُستأجرين في نفس الفندق من خلال السجل الثاني، نلاحظ أن الوضع لم يتغير فأغلب بيوته وغرفه كانت مُستأجَرة للعسكر. ويكمُن الفرق في أن هذا السجل اكتفى بذكر رقم أوجاق المُستأجر بدل ذكر رتبته العسكرية ماعدا ثلاث حالات جمعت بين رقم الأوجاق والرتبة العسكرية، مثل أحمد بن محمد يولداش أوجاق 287. كما أن الاستئجار كان لمدة سنة فقط ففي سنة 1126هـ/1714م اكترى عبد الله أوجاق 32 غرفة في الفندق، وبعد سنة اكتراها إنكشاري أخر وهو إبراهيم يولداش بن حسن أوجاق 206. أما مبلغ الكراء فبقي دون زيادة مثلما هو وارد في السجل الأول.

وتجدر المُلاحظة إلى أن الجيش الإنكشاري لم يلجأ إلى اكتراء الغرف بالفنادق فحسب، بل أن بعضهم كانوا مُلاك للبيوت والغرف بها، مثلما بينته مدونة أوقاف الجيش فمن بين 696 مُلك أوقفه الجيش وجدنا تسع غرف وستة بيوت بفندق المحتسب خمسة منها حَبّسها البلكباشية، ومثلها للأغوات وثلاثة لليولداش وواحدة للياياشية. إضافة إلى بيت وغرفة بفندق زاوية تحطون اشترك في امتلاكها مجموعة من القاطنين ببيت بيوز أغا بثكنة الخراطين.

ويبدو أن ظاهرة إقامة الجيش بالفنادق والامتلاك فيها لم تكن خاصية ميزت الجيش في الجزائر فحسب، بل هي ظاهرة عامة عرفتها ولايات عثمانية أخرى كتونس أين أقام الجيش في الفنادق الموجودة قرب الجامع الأعظم وجامع القصر، وفندق القماش وفي هذا الأخير قامت مجموعة من العسكر بتدبير ثورة ضد الباي مراد (1659-1675م) وبعد تمكنه من إخضاعهم قام بهدم الفندق وشيد مكانه المدرسة المُرادية، والظاهرة ذاتها عرفتها مصر حيث انتشرت إقامة عسكر الأوجاق في الوكالات وهو ما أدى إلى تفشي بعض العادات المحرمة كشرب الخمر ومعاشرة النساء المُومسات، وكان رد فعل السلطة الحاكمة بأن اتخذت قراراً في حوالي سنة 1730م يقضي بهدم ثلاثة وكالات بحي القدرية[1].

2- الشراء بالعناء:

يُعتبر العناء من أهم الطرق التي تعامل بها الإنكشاري لتنمية ثروته، فقد سبق التعرض للأملاك الموقوفة من قبل الجيش والمتحولة لعناء وكان فيها الجيش إحدى الفئات المُبذلة في الأملاك المتهدمة. ولتوضيح دورهم أكثر في التعامل بالعناء اعتمدنا على عينة بلغ عددها ثلاثة وخمسون مرافعة للمجلس العلمي بخصوص أملاك أوقفها أشخاص ينتمون إلى فئات اجتماعية مختلفة، ثم تحولت إلى عناء[2]، مثلما يبينه الجدول التالي:

---

[1]- Raymond, **Grandes villes**…, Op. cit, pp.320-321.

[2]- اعتمدنا في المتن على نموذج فقط أما باقي الحالات فتم إحالتها للملاحق. **أنظر:** الملحق رقم 12. ص ص.496 - 503.

طالب العناء	العقار ومكانه	ملبي الطلب	قيمة العناء	السنة	المصدر
الأخوان محمد الإنكشاري وقاض بن الحاج محمد	دار حومة علي شاه	محمد بلكباشي	7 ريالات دراهم صغار	أوائل ربيع الأول، 1065هـ/جانفي 1655م	A.O.M,1MI B47 ,Z 103
وكيل الحرمين الشريفين	جنه	علي يولداش الحفاف صناعة بن محمد	63 ريال كلها قضية مثمنة دراهم صغار	أوائل ربيع I 1153هـ/ ماي 1740	أ.و.ج، م.ش، ع 1/5
من انحصر فيهم حبس محمد الكبابطي بن محمد الاندلسي الحاج محمد وعمته	داره علوها وإسطبلها قرب كوشة المليس	حسين بلكباشي بن علي التركي	25 ريال ونصف الريال دراهم صغار	أواخر شعبان 1167 هـ/ماي 1754م	أ.و.ج، م.ش، ع 1/5 ، و59
إمام جامع قايد صفر السيد حسن قاضي الحنفية	كوشة لصيقة بمصلى جامع القايد صفر مع علوي عليها	الشباب أحمد الإنكشاري السمار بن محمود	18 ريال دراهم صغار	أواخر شعبان 1173هـ/ مارس 1760	أ.و.ج، م.ش،ع61
نفسة بنت محمد ابنة المحبسة فاطمة بنت مخلوف	جنة بسيدي يحيى خارج باب الجديد	الشباب حسين الإنكشاري القوقجي بن حسين	5 دنانير ذهبا عينا سلطانة في كل عام	أواسط جمادى الثانية 1184 هـ/ سبتمبر 1770م	A.O.M,1MI B47 ,Z 103
بلقاسم بن مسعود زوج المحبسة عزيزة بن علي.	جنة	المكرم محمد الإنكشاري المداني نشأ الجزيري	3 دنانير ذهب سلطانة	أوائل ذي القعدة 1193هـ/ نوفمبر 1779م	أ.و.ج، م.ش، ع1/27 و37
السيد محمد الطبال وشقيقته فاطمة	جنة بتقصرين خارج باب عزون	أشجي أحمد الأطراق بن عبد الرحمن وأحمد بلكباشي التركي بن خليل ثم ولى هذا الأخير لأحمد عن عجزه	5 دنانير ذهبا عينا سلطانية	أواخر شوال 1194هـ/ سبتمبر 1780م	أ.و.ج، م.ش،ع 2/4، و1
السيد عبد الرحمن	دار + مخزنين	مصطفى الإنكشاري	4 دنانير ذهب	أواخر ربيع II	A.O.M,1MI,B 40, Z 86

ابن المجس والبنت خيفة بنت محمد التركي بن يوسف	مستغربين منها أعلا دار الإنكشارية القديمة	بن سليمان ثم أشهد أن القيمة المبذولة بينه وبين السيد مصطفى الإنكشاري الجاقماقجي بن محمد	سلطانية	1205هـ/ ديسمبر 1790م	
لم يذكر وكيل أوقاف الحرمين المعظم الأجل السيد الحاج إبراهيم توجة بن السيد عبد الرحمن	دار بحارة القلاع	السيد محمد الإنكشاري البونباجي	15 ريال كلها بأعيانها صحاحا	أوائل رجب 1215هـ/ نوفمبر 1800م	A.O.M,1MI, B 47, Z 130
السيد عمر بن السيد أحمد بن عمر وكيل القاطنين بالجزائر	علوي بالضفارين قرب باب عزون	المكرم مصطفى يولداش بن حسين	9 ريالات دراهم	أواسط شوال 1215هـ/ فيفري 1801م	أ.و.ج، م.ش،ع 97/96 19
حنيفة بنت إبراهيم رايس	جنة بفحص لمين عين عطية خارج باب الجديد	حسين يولداش الذي أوجاقه 422 بن أحمد	54 ريال دراهم صغار	أواسط شوال 1219 هـ/ جانفي 1805م	A.O.M,1MI, B23, Z 54
وكيل الحرمين الشريفين	دويرة اسفل باب الجديد	مصطفى الإنكشاري القزاز بن إبراهيم	تسع ريالات دراهم صغار	أوائل ذي القعدة 1224هـ ديسمبر 1809م	أ.و.ج، م.ش،ع 2/134– 135، و 1
وكيل ضريح سيدي هلال السيد محمد بن السيد محمد	علوي وربع حانوت معدة لصنعة الحدادين الراكب عليها العلومي الرحبة القديمة	المكرم أحمد يولداس الذي أوجاقة 5 بن يوسف	22 ريال ونصل الريال كلها دراهم صغار 7 ريالات ونصف الريال حبس الحانوت والباقي إلي قدر 150 ريال للعلوي	أواخر ربيع الثاني 1226هـ/ أفريل 1811م	أ.و.ج، م.ش،ع 86
السيد أحمد الشعال بن إبراهيم في حق	شطر غرس يفحص القبة	المكرم محمد الإنكشاري القاوقجي	9 ريالات دراهم صغار	أواخر شوال 1230هـ/ سبتمبر 1815م	A.O.M,1MI, B53, Z 124

جماعة المؤذنين بحكم توكيل منهم له		بن إبراهيم			
وكيل الحرمين محمد باش شاوش بن مسعود كيل الجزايين السيد محمد الحنفي العطار	جنة	المكرم محمد يولداش	90 ريال دراهم صغار في كل عام	أوائل ربيع I 1234هـ/ جانفي 1819م	A.O.M,1MI, B25, Z 48
وكيل أوقاف الاندلس	حانوت	محمد الإنكشاري العطار حرفة بن محمد	اثنا عشرة ريال كلها دراهم صغار	أواخر جمادي الثانية 1243هـ /ديسمبر 1827م	أ.و.ج، م.ش،ع1/24، و2
الحاج السيد مصطفى وكيل أوقاف الحرمين الشريفين ابن محمد بوضربة به شهر	دار قرب دار الانكشارية المقرئيين	المكرم أحمد الإنكشاري بن إسماعيل التركي	تسع ريالات دراهم صغار في كل عام	أواخر ربيع الأول سنة 1246هـ/ سبتمبر 1830م	أ.و.ج، م.ش،ع 129، و25

إن أول ما يمكن ملاحظته في هذا الجدول هو التزايد المطرد لعقود العناء، فقد سجلنا حالة واحدة تعود إلى بداية القرن السابع عشر، وأخرى إلى النصف الأول من القرن الثامن عشر، وبدأ العدد يتزايد خلال النصف الثاني من نفس القرن حيث سجلنا إحدى عشرة حالة، ومع بداية القرن التاسع عشر إلى بداية الاحتلال ارتفع العدد إلى أربعين عقد عناء للجيش أي بحوالي عقد في كل سنة مما يدل على تهدم عدد كبير من العقارات الموقوفة، وبالتالي دخولها في مجال الاستثمار عن طريق العناء.

وبخصوص طالبوا العناء فقد كانوا أغلبهم من الوكلاء القائمين على المؤسسات الوقفية بخمسة وثلاثين حالة، منها سبعة عشرة حالة لوكلاء الحرمين الشريفين، وأربع حالات للقائمين على الجامع الأعظم، وثلاث حالات مشتركة بين مؤسستين وقفيتين، وحالتين لوكيل ضريح سيدي هلال، واثنتين لأئمة مسجد سيدي رمضان، ومثلها لمؤسسة سُبل الخيرات، وحالة واحدة تقدم بها كل من إمام مسجد القايد صفر، وإمام جامع خضر باشا، وإمام مسجد علي باشا، ووكلاء فقراء الأندلس، وإمام مسجد سيدي عبد الرحمن الثعالبي، مما يدل على الوضع المادي الذي آلت إليه المؤسسات الوقفية في نهاية الفترة العثمانية حيث عجزت عن إصلاح أملاكها من مردودها الخاص فلجأت إلى دفعها بالعناء.

وفي ثمان عشرة حالة كان طالبوا العناء ممن انحصر فيهم الإستحقاق، مما يدل على عدم وصول الوقف إلى المرجع من جهة، كما يوضح عجز المنحصر فيهم الحُبس عن إصلاح وترميم الأملاك المُحّبسة عليهم.

وبخصوص ملبي طلب العناء، فقد توزعوا على خَمس رتب عسكرية وهي اليولداش بتسع حالات والبلوكباشية بأربعة حالات وحالتين للطباخين وواحدة للياياباشية ووكلاء الحرج، أما باقي الحالات البالغ عددها أربعين حالة فقد كانت كلها للإنكشارية غير مذكورة رتبهم العسكرية. والملاحظ أن عدد ملبي طلب العناء فاق عدد العقود البالغ عددها ثلاثة وخمسون عقداً نظراً لوجود حالات اشترك فيها أكثر من شخص في تلبية طلب طالب العناء، مثلما هو الحال بالنسبة لجنة بفحص تيقصراين التي اشترك في أخذها بالعناء كل من أشجي أحمد الأطراق وأحمد بلكباشي، وبعد أن عجز هذا الأخير عن دفع ما يخصه من الثمن سلمها لشريكه أشجي أحمد. كما اشترك كل من مصطفى الإنكشاري بن سليمان، ومصطفى الإنكشاري بن محمد في عناء دار ومخزنين بأعلى دار الإنكشارية القديمة.

ووردت حالة وحيدة تداول فيها أربعة من الإنكشارية في عناء دار موقوفة على مسجد سيدي رمضان، فبعد أن عجز إمام المسجد على ترميمها من مردود أوقاف المسجد دفعها بالعناء لإثنين من الإنكشارية وبعد أقل من سنة أظهرا عجزهما بعدم القدرة على ترميمها، فأخذها عنهما أحمد الإنكشاري الحفاف الذي عجز بدوره عن ترميمها، فأخذها عنه محمد الإنكشاري الحفاف، وهو نموذج واضح يبين ما للعناء من دور في كيفية انتقال الأملاك الموقوفة في سوق العقاري.

ويبدو أن تحديد مبلغ العناء تم بناء على نوع ومكان تواجد العقار ومدى درجة الخَراب التي وصل إليها العقار الموقوف، والملاحظ استعمال واسع لعملة الريال الفضية حيث وردت في سبعة وأربعون حالة، وتراوحت مابين أربعة ريالات ومائة وستون ريالاً. أما العناءات المدفوعة بالدينار السلطاني فقد بلغ عددها ست حالات تراوحت قيمة ما دفعوه مابين ثلاثة إلى خمسة دنانير ذهبا سلطاني. كما تنوعت الأملاك المدفوعة بالعناء من حيث نوعها وموقعها، بحيث توزعت على عشرون دارًا، وعشرون جنة وواحد وعشرين حانوتًا وسبعة علويات وأربعة مخازن، ودويرتين، وإسطبلين وكوشة.

ومجمل القول أن الجيش الإنكشاري أدى دورًا أساسيًا في استغلال الأملاك الموقوفة، عن طريق الإيجار والعناء والمُعاوضة غير أن هذه الأخيرة كانت قليلة الممارسة في أوساط الجيش، وكان الإنكشاري المستفيد الأول من هذه الممارسة التي وجد فيها إحدى الطرق لتحسين وضعه المادي.

خاتمة

الخاتمة:

سمح لنا دراسة موضوع أوقاف الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر من بداية القرن السابع عشر ميلادي إلى بداية الاحتلال الفرنسي بالخروج بمجموعة من النتائج بخصوص هذه الفئة ذات المكانة السياسية والاجتماعية المتميزة وهي:

أن تجنيد المتطوعين شمل مختلف المناطق العثمانية وفي مقدمتها منطقة الأناضول، أما تكاليف عملية التجنيد فتقع على عاتق الإيالة، حيث كانت ملزمة بدفع مبالغ معتبرة لتجنيد المتطوعين، فكان عليها دفع رواتب المُشرفين على العملية من باش دائيات ودائيات مع توفير ما يحتاجه المتطوعين من مؤونة وغيرها، كما كان لزاماً على الجزائر دفع هدايا ومُكافئات لحكام مقاطعات مختلف المناطق العثمانية لتسهيل عملية التجنيد، إضافة إلى أجرة نقلهم إلى الجزائر التي كانت تتم بحرًا سواءً على متن السفن الجزائرية أو على متن السفن التابعة لبعض الدول الأوروبية.

وبمجرد وصولهم للجزائر تبدأ مهمتهم العسكرية والسياسية المتمثلة في توفير الأمن في الإيالة بإخماد التمردات الداخلية، والخروج لجمع الضرائب من الأهالي، إضافة إلى صد الحملات الخارجية التي شنتها الدول الأوروبية على الجزائر، كما تهيأت الظروف للعديد من عناصر الجيش الإنكشاري خاصة العناصر القادمة من الأناضول للوصول إلى المناصب السامية في الإيالة كمنصب الداي، والخزناجي، وخوجة الخيل وأغا العرب ومنصب بيت المالجي، وهي مهام ركزت عليها جُل المصادر الأوروبية التي كتبت عن الجزائر في الفترة العثمانية.

إن هذه المهمة المحورية للجيش لم تلغ حياتهم الخاصة واحتكاكهم بالمجتمع بمختلف فئاته، معتمدين في ذلك على عدة وسائل منها المبادلات الاقتصادية، والأعمال الخيرية أهمها الوقف الذي شاركوا فيه بخمسمائة وثمانية وخمسون وقفية خلال الفترة الممتدة من بداية القرن السابع عشر إلى بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر.

إن كثرة الأوقاف التي أسسها العسكر تعكس مدى إسهامهم في الأعمال الخيرية من جهة وعلاقتهم بالمؤسسات الوقفية من جهة أخرى، والملاحظ أن كل الرتب العسكرية من أدناها إلى أعلاها شاركت في هذه العملية مع وجود تفاوت من رتبة إلى أخرى، حيث احتلت

فئة البلكباشية المرتبة الأولى وهو ما يجسد العدد المُعتبر للبلكباشية من جهة، والوضع المادي الذي كان عليه أصحاب هذه الرتبة من جهة أخرى، تليها فئة الإنكشارية غير مقرونة بالرتبة العسكرية، ثم فئة المتقاعدين، بعدها فئة الأغوات وأغوات الصبايحية. أما بقية الرُتب فقد شاركت بنسب قليلة مما يوحي بأن الوقف كان مرتبط بالثروة والمستوى المادي للإنكشاري، ويظهر أن المشاركة المتميزة للبلكباشية كانت عددية فقط. أما من حيث الأملاك الموقوفة فلم تختلف عن الأملاك التي أوقفتها باقي الرتب سواء من حيث القيمة أو من حيث النوع.

كانت أوقاف الجيش تمثل مصدر دخل قار للموقوف عليهم خاصة وأن الأملاك التي أوقفوها تميزت بكثرتها وتنوعها حيث بلغ عددها 696 عقارًا 629 منها واقعة داخل أسوار المدينة وتتمثل في 308 دار، و32 إسطبل، و102 حانوت وجلستها، و21 مخزن، و88 علوي، و27 غرفة و19 بيت تواجدت أغلبها في الفنادق، و17 دويرة إضافة إلى ثمان عقارات موزعة على المقاهي والحمامات، والأفران أو الرحى كما شاع ذكرها في العقود الشرعية. أما خارج المدينة فقد حَبّسوا سبعة وستون عقارًا جلها عبارة عن جناين ورقايع.

أما مصدر هذه الأملاك، فقد كانت أغلبها عن طريق الشراء حيث تعاملوا مع فئات اجتماعية مختلفة كالحضر واليهود ورياس البحر والنساء على اختلاف انتمائهن الاجتماعي، غير أن أكبر عدد من معاملات الشراء تمت مع نفس الفئة، ولم يعتمد الإنكشاري في شراء الأملاك على الراتب الذي يتقاضاه من عمله العسكري فحسب، بل مارس أنشطة أخرى كالحرف المختلفة، والانخراط في البحرية، وإضافة إلى الشراء حصل الإنكشاري على أملاكه الموقوفة بطرق أخرى كالهبة والإرث والوصية. وهي كلها دلالات على اتساع شبكة علاقاتهم الاجتماعية.

ومن النتائج المتوصل إليها أيضا أن أغلب الوقفيات كانت ذرية، وهي ظاهرة لم يتميز بها الجيش الإنكشاري عن بقية الفئات الاجتماعية، حيث اشتركوا في تأسيس أوقاف ذرية أو خاصة لتحقيق عدة أهداف، منها الحفاظ على العقار داخل الأسرة حسبما يحدده المُحّبس، وأيضا لمنع أيادي السلطة من الوصول إليها، وقد لاحظنا كيف لجأ أحد الواقفين من الجيش إلى إدراج ابنه ضمن قائمة المستفيدين ليتبين فيما بعد أنه لم يكن له ذرية سواء عند تأسيسه

للوقف أو بعده، ورغم أنها الحالة الوحيدة التي صادفتنا إلى أننا لا يمكن أن نُجرد كلية المُحّبس من رغبته في التقرب من الله عز وجل والرغبة في نيل الأجر والثواب كما هو وارد في كل نصوص الوقفيات الخيرية والذرية منها.

لقد مكنتنا الوقفيات الذرية للجيش من الولوج إلى دواخل منزل الإنكشاري ومعرفة بعض علاقاته الأسرية، وعدد أولاده على الأقل وقت تأسيس الوقف، وما لاحظناه أن القيود التي فرضها النظام العثماني على الإنكشاري المتزوج لم تؤثر على زواج عناصر الجيش الإنكشاري، غير أنها ساهمت في تأخيره فأكثر من نصف المؤسسين للأوقاف الذرية لم يكن لهم أولاد تاريخ تدوين عقود أوقافهم.

وبخصوص المستفيدين، نرى أن أغلب الواقفين خّصوا أنفسهم بالاستفادة، بحيث لا ينتقل ريع الوقف إلى بقية المنتفعين إلا بعد وفاة الواقف، وهو ما يُترجم خوف الواقفين من تقلبات الزمن وما قد يحدث لهم مستقبلاً، وقد جاء الأولاد في المرتبة الثانية من حيث المنتفعين وفي الأمر دلالة على مُراعاة درجة القرابة حسب أهميتها بحيث يكون الأقربون أُولى بالمعروف، كما توصلنا إلى عدم تمييز الواقف بين أولاده من صُلبه ذكورا كانوًا أم إناثًا إلا في حالات قليلة، ولم يكن الوضع نفسه بالنسبة لذرية الأولاد حيث خَصّ الواقفون في أغلب الأحيان الانتفاع للذكور دون الإناث.

وكان وضع الزوجة خاص داخل الأسرة، فقد تم إقصاؤها في أغلب الحالات، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة في حالات أخرى، وفي كل الحالات تقريبًا جاءت استفادتها مقرونة بشرط يتمثل في بقائها أيماً بعد وفاة زوجها، ومنه فإن الهدف من إقصائها يتمثل بالدرجة الأولى في رغبة وحرص الواقف على بقاء المُلك في أسرته التي تحمل اسمه.

ومن المُستفيدين أيضا نجد الأقارب كالإخوة وأولادهم، وفي الأمر دلالة على مدى التكافل والترابط داخل الأسرة الإنكشارية، وبينت الدراسة أيضا العلاقة القائمة بين الجيش الإنكشاري والمعتوقين الذين كانوا عبيداً للجيش قبل عتقهم، فقد وجدنا عدة حالات كان فيها المعتوقين وأولادهم ضمن قائمة المُستفيدين من ريع الوقف، وفي حالات أخرى كان الإنكشاري يوقف على أَمة زوجته، كما كان الواقف يتزوج بأمته ويدرجها وما يتزايد له منها من أولاد ضمن المُستفيدين من غلة أوقافه، وهو ما يبرز بطبيعة الحال الواقع الذي كان

يحياه العبيد، والمعتوقين في مجتمع مدينة الجزائر، فلم يكونوا مجرد فئة وضيعة أُسندت إليها الأعمال الشاقة، بل اعتبرهم أسيادهم من أفراد العائلة لدرجة أنهم جعلوا لهم حصة من أملاكهم الموقوفة.

وبخصوص المرجع أو الجهة الخيرية التي آلت إليها أوقاف الجيش، فقد تنوعت هي الأخرى مع وجود تفاوت فيما بينها وكان في مقدمة المُستفيدين فقراء مكة والمدينة، مع وجود وقفيات قليلة موجهة لفقراء الأندلس، كما استفادت عدة مساجد حنفية ومالكية من تلك الأوقاف، منها جامع السيدة وجامع صفر، والجامع الأعظم، وجامع سيدي رمضان، إضافة إلى الزوايا والأضرحة والمقابر والعيون والسواقي، وكذلك حظيت ثكنات الجيش بعدة وقفيات، مما يُبرز العلاقة بين المُجندين المنتمين لنفس الوجق، وما لم نجد له تفسيراً هو عدم عثورنا على وقفيات تعود إلى ما قبل النصف الأول من القرن الثامن عشر، رغم أن القشلات أو الثكنات الخاصة بإيواء الجيش بُنيت جميعها في عهد البايلربيات.

وقد نال الجامع الأعظم اهتماماً خاصًا من قبل الجيش الإنكشاري مقارنة ببقية المساجد المالكية، فقد خصّه الجيش بثلاثة وأربعين وقفية، وبذلك احتل المرتبة الثالثة في أوقاف الجيش بعد فقراء الحرمين الشريفين، ومؤسسة سُبل الخيرات، كما جعلته السلطة الحاكمة مقراً للمجلس العلمي الذي لم يناقش قضايا الأهالي فقط بل حتى قضايا الأحناف مُمثلين في العسكر وأصحاب مختلف الوظائف الإدارية، وهذا رغم وجود جوامع حنفية أهمها الجامع الجديد مقر المذهب الحنفي، مما يبين سياسة اللّين والتسامح الديني والتعايش المذهبي الذي سار عليها العثمانيون مع الأهالي، وهي إحدى الدعائم والخصائص التي أدت إلى استمرار وجودهم لمدة ثلاثمائة وإحدى عشر سنة.

ومن النتائج أيضا أن أغلب الوقفيات الموجهة لصالح الجامع الأعظم كانت ذرية، كما تزايدت بشكل خاص مع بداية الرُبع الأخير من القرن الثامن عشر، واستمرت في التزايد إلى غاية الاحتلال الفرنسي، في حين تناقصت الوقفيات الموجهة لصالح مؤسسة سُبل الخيرات في هذه الفترة، وقد فسرنا ذلك ببداية تراجع مكانة العثمانيون في الجزائر نظرًا لمستجدات سبق التعرض لها في محتوى هذا العمل، مما جعلهم يحاولون تجاوز هذا الوضع بالتقرب أكثر من العنصر المحلي عن طريق الجامع الأعظم.

وقد غلب على الأوقاف المُخصصة لمؤسسة سُبل الخيرات ومساجدها الحنفية نوع الوقف الخيري الذي يسمح للمرجع الانتفاع مباشرة بالغلة بعد تأسيس الوقف، وهو ما نفسره برغبة العثمانيون بما في ذلك الجيش في تثبيت وجودهم في الإيالة بإنشاء وتمويل مؤسسات تابعة لمذهب الحنفي.

أدى الجيش الإنكشاري دورًا فعالاً في رعاية العلم ومراكزه، فقد رأينا أنهم أسسوا عدة كتاتيب جعلوها لتعليم الأطفال القرآن الكريم، منها المكتب الذي بناه صاري مصطفى أغا الملحق بجامع السيدة، والمدرسة التي بناها الحاج مصطفى بلكباشي بن محمد التركي الملاصقة لجامع خضر باشا، والكُتاب الذي بناه الزوجين أيوب بلكباشي وفطيمة بنت الحاج محمد الدباغ، إضافة إلى اهتمام بعضهم ببناء المساجد مثل مسجد دار القاضي الذي بناه مصطفى أغا الصبايحية، والجامع الجديد الذي بني بأمر جماعي من الجيش الإنكشاري، ولم يكتف الجيش ببناء المساجد والكتاتيب بل حرصوا على استمرارها في أداء وظائفها الدينية، وتجلى ذلك الحرص فيما أوقفوه على تلك المراكز من أملاك متنوعة يعود ريعها لصيانتها وترميمها متى احتاجت لذلك، ودفع رواتب المُدرسين والمُوظفين فيها والقائمين على مختلف شؤونها.

هذا ويبقى الجامع الجديد الذي تم الفراغ من بنائه سنة 1076هـ/ 1666م من أهم المعالم الدينية الباقية في مدينة الجزائر إلى يومنا هذا؛ إذ يعود إنشاؤه بناءً على الأمر الصادر من العسكر المنصور في 11 ذي القعدة 1066هـ/21 أوت 1656م، وأشرف على بنائه الجيش أيضاً مُمَثلين في شعبان أغا بن عبد الله ورجب أغا بن على، وفي سنة 1071هـ/1660م انتقلت مهمة الإشراف على بنائه إلى الحاج بكير أغا بن الحاج إبراهيم، ومحمد أغا بن بيرم، وفي سنة 1074هـ/ 1663م تولاها الحاج حبيب أغا بن صيام ومحمد أغا اللذان أشرفا على الفراغ من بنائه. أما عملية البناء فقد أوكلت إلى أحد العارفين بأمور هذه الحرفة ومستلزماتها وهو إبراهيم الثغري الأندلسي. هذا وقد خَصّ الجيش الجامع الجديد بهبات مالية معتبرة مباشرة بعد إجماعهم على بنائه، كما حظي قبل وأثناء وبعد تشييده بوقفيات كثيرة عكست الثراء الذي كانت عليه فئة الأتراك.

لم يقتصر دور العسكر على الوقف فحسب، بل كان لهم دورًا هامًا في تسيير بعض المؤسسات الدينية. فقد احتكر الجيش إلى جانب الأندلسيين منصب النظر على مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين، حيث أشرف عليها أربعة من النُظّار اثنين منهم من الجيش برتبة أغا واثنين من العنصر الأندلسي، والأمر ذاته يُقال عن نُظّار المناطق المجاورة لمدينة الجزائر، حيث وجدنا أن عناصر إنكشارية تولت منصب الناظر على أوقاف البليدة والقليعة وشرشال.

والحديث عن التسيير يجعلنا نقف عند مؤسسة سُبل الخيرات التي استحدثها العثمانيون بمدينة الجزائر دون غيرها من الإيالات العثمانية، فهي من أهم المؤسسات الوقفية المُهتمة بتسيير الأوقاف الموجهة للمؤسسة وللمساجد الحنفية الإثنى عشر التابعة لها، وكان أغلب موظفيها من العثمانيون وعلى رأسهم الوكيل الذي يُختار من أصحاب ثلاث رتب في الجيش وهي البلكباشية والأغوات والمتقاعدين.

وبالنسبة لحضورهم في اجتماعات المجلس العلمي مُمثلين في ضابط برتبة ياياباشي، فلم يكن لهذا الأخير أي تأثير على قرار القاضي أو أي دور يُذكر في القضايا المطروحة على المجلس، فحضوره كان لهدف واحد وهو تمثيل السلطة الحاكمة وإبراز هيبتها، وكان للجيش حضورًا في الاجتماعات التي خُصصت لتوزيع الصدقات الخاصة بفقراء الحرمين، ولم يقتصر حضورهم على ذلك فقط، بل تعداه لحمل الصدقات لأصحابها في البقاع المقدسة مما أتاح لعدد كبير من أصحاب الرتب السامية أداء فريضة الحج.

وفي جانب تنمية الأملاك الموقوفة، توصلنا إلى نتيجة أُخرى تمثلت في المساهمة الكبيرة للعسكر في استثمار الأملاك الموقوفة سواء من طرفهم أو من طرف باقي الفئات الاجتماعية، وكان ذلك عن طريق ثلاث طرق أجازها الفقهاء وهي: الكراء والعناء والمعاوضة. وقد عادت هذه العملية بالنفع للجهتين، خاصة بالنسبة للإنكشاري حيث كانت بمثابة موردًا ماليًا إضافيًا ساهم من خلاله في زيادة ثروته.

إن مساهمة الجيش في الوقف بغض النظر عن الأهداف الخفية للبعض منهم، هي بمثابة إجابة على ما تضمنته الكتابات حول هذه الفئة خاصة الغربية منها، حيث أمعنوا في

ذكر سيرتهم وأخلاقهم السيئة، والحقيقة أنه رغم وجودها في صفوف الجيش إلا أنه كان من بينهم من هم على مستوى من الأخلاق.

وصفوة القول، إن قدوم المتطوعين إلى الجزائر كان لتحقيق مهمة سياسية–عسكرية بالدرجة الأولى، غير أن إقامتهم الطويلة بالجزائر أتاحت لهم فرصة نسج علاقات اجتماعية واقتصادية مع مختلف الشرائح الاجتماعية، وتفاعلهم معها، وهو ما يفند الفكرة السائدة القائلة أن الأتراك عنصر فاسد وهدام في المجتمع الجزائري، ولم يكونوا سوى للحكم والسلطة.

هذه هي أهم النتائج المتوصل إليها والتي سبق لنا طرح تساؤلاتها في مقدمة هذا العمل، وهي مجرد استنتاجات بناء على معطيات متوفرة، ولا تشكل بأي حال من الأحوال أحكامًا نهائية. ونسعى أن تكون هذه الدراسة مساهمة ملائمة لتجديد نظرتنا وإعادة تصورنا لفئة الجيش الإنكشاري، وبالتالي تجاوز الأحكام المُسبقة والاستنتاجات السطحية والتعميمات التي روجت لها المصادر الغربية عن الجيش الإنكشاري في الفترة العثمانية، كما نتمنى أن تكون إضافة لما أنجز من أعمال في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للجزائر في الفترة الحديثة. وأن تفتح بابًا لباحثين آخرين للتعمق في إحدى جزئيات هذا الموضوع.

الملاحق

فهرس الملاحق:

- ملحق رقم 01: تجنيد المتطوعين لإيالة الجزائر.
- ملحق رقم 02: توزيع الصدقات على فقراء الحرمين الشريفين.
- ملحق رقم 03: تحبيس ذري من طرف والي بلكباشي ومرجعه فقراء الحرمين الشريفين.
- ملحق رقم 04: تحبيس ذري من طرف يحيى أغت الصبايحية ومرجعه أهل بيته بدار الإنجشارية باب عزون وأهل بيته بدار الإنجشارية أوسطى موسى.
- ملحق رقم 05: تحبيس خيري من طرف السيد مصطفى أغة الصبايحية ومرجعه ساقية الماء.
- ملحق رقم 06: تحبيس ذري من طرف حسن أوده باشي ومرجعه فقراء الحرمين الشريفين.
- الملحق رقم 07: تحبيس الأواني لصالح الثكنات.
- ملحق رقم 08: نزاع إلى المجلس العلمي بين صالحة ابنة حسن الإنكشاري الطويل ووكيل فقراء الحرمين الشريفين.
- ملحق رقم 09: عقد عناء دار موجودة بكوشة علي.
- ملحق رقم10: عقد معاوضة دار بالحلفاوية ودويرة بسويقة عمور بين محمد الإنكشاري بن الحاج محمد ورمضان بولكباشي وزوجته مباركة.
- ملحق رقم11: نماذج من إسهام الموظفين الساميين في أوقاف الثكنات.
- ملحق رقم12: الأملاك المستأجرة من طرف الجيش الإنكشاري عن طريق العناء
- ملحق رقم13: أماكن توزع الحوانيت الموقوفة من طرف الجيش الإنكشاري.
- ملحق رقم14: مواقع أهم المنشآت المستفيدة من أوقاف الجيش الإنكشاري.

ملحق رقم 01:

تجنيد المتطوعين من المناطق العثمانية إلى إيالة الجزائر.



أ.و. ج، ب.ب.م، ع 13، س 84

- تم ترجمة هذه الوثيقة بمساعدة الأستاذ شكيب بن حفري، والأستاذة نعيمة بوحمشوش.

ملحق رقم 01:

تجنيد المتطوعين من المناطق العثمانية إلى إيالة الجزائر.

_ بيان الجنود الجدد القادمين في هذه السنة المباركة على يد وكيل ازمير في 12 غرة رمضان 1219هـ العدد **05.**

_ بيان الجند القادمين في هذه السنة المباركة من ازمير. في 14 شعبان 1219هـ- العدد **23.**

_ بيان الجند الجديد القادمين في هذه السنة المباركة من تونس بواسطة سفينة القرصان في 9 رمضان 1219هـ- العدد **9.** .

_ بيان الجند الجدد القادمين من بر الترك في هذه السنة المباركة في 22 شوال 1219هـ- .العدد **5.**

_ بيان الجند الجدد القادمين من بر الترك في هذه السنة المباركة مع اشجي حسين في ذي الحجة 1219هـ

العدد **29**

_ بيان الجند الجدد القادمين من رودس في 27 ذي الحجة1219

_ العدد الإجمالي هو **217**

_ بيان الجند الجديد القادم من ازمير في هذه السنة المباركة في 23 محرم 1220هـ. العدد **90.**

_ بيان الجند الجديد القادم مع كريدلي مصطفى في غرة رمضان 1221هـ. العدد **11** مع نقصان في 2 جندي .

_ بيان الجند الجديد في هذه السنة المباركة مع وكيل ازمير كاتب اوغلو 21 ذو الحجة 1224.

_ 150 بمقتضى فرمان.

_ بيان الجند الجديد الذي أُرسل مع خدنجي حسين خوجة ومع الحاج حافظ (بداية الجملة غير مفهومة) في 24 ذو الحجة 1224 العدد 37

_ تعطينا مجموع **187**

_ غير أنه عندما أعطيت إشارة هذه المحلّة نقص **8** يولداش العدد **16**

_ بيان الجنود الذين جاؤوا مع سفينة محمود ابن كابودان في 27 ذو اللحجة1222هـ.

_ العدد الإجمالي هو **203**

_ بيان الجنود الذين جاؤوا في هذه السنة المباركة مع شاوش قبطان باشا ... 1225 العدد **17**

___ بيان الجنود الذين أرسلهم صهر المرحوم حسن باشا مع سفينة الحاج عمر.... 1225 ... المرحوم حسن باشا. العدد **14**.

_ بيان الجند الذين قدموا مع السفينة التي حملت هدية الباشا إلى مولانا السلطان في 20...1225 هـ العدد **33**

_ بيان الجند الجديد القادم مع سفينة الميه لي في 16 رمضان 1125 هـ العدد **66**.

_ العدد الإجمالي **130**

_ بيان الجنود الجدد القادمين مع سفينة سفطه في 11 رجب 1225 العدد **67**.

_ بيان الجند الجديد القادم مع الرايس حداد العدد **16**

_ العدد الإجمالي **203**

_ بيان الجند الجديد القادم على متن سفينة برتغالية سنة 1226 هـ العدد **223**.

_ بيان الجند الجديد القادم من الإسكندرية مع شلبي رئيس في 1226 العدد **3**.

_ بيان الجند الجديد القادم مع سفينة الحجاج بواسطة حسن كابودان من رودس في 13 رمضان 1227هـ العدد **12**.

_ العدد الإجمالي **237**.

_ بيان الجند الجديد القادم من بر الترك في محرم 1227هـ

_ عدد .... الجند الجديد القادمين مع سفينة وُقّع عليها وكتبت من طرف وليد حسن رايس حفيد الحاج محمد وليد حسن أفندي العدد **5**.

_ بيان الجند الجديد القادم مع الحاج عمر حافظ بيت المال والحاج حافظ في 26 ربيع الأول 1227 العدد **42**.

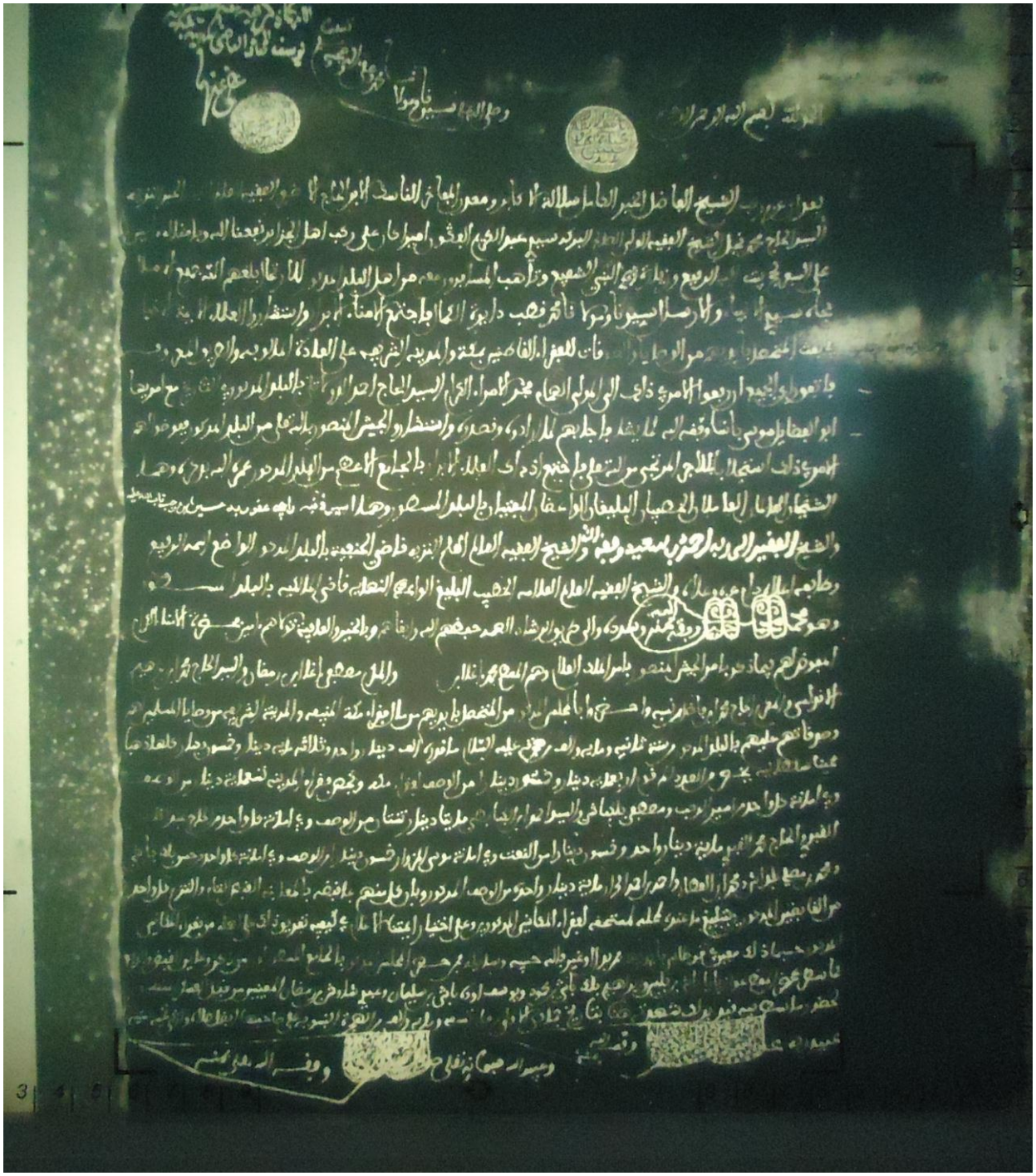
_ بيان الجند الجديد القادم مع الحاج حافظ إلى عنابة ومنها توجهوا قسنطينة. وجندوا فيها 13 شوال 1227 العدد **4**.

_ جنديين قادمين خرجوا من تونس في 17صفر 1227 العدد **2**.

_ العدد الإجمالي **53**.

ملحق رقم 02:

توزيع الصدقات على فقراء الحرمين الشريفين.



A. O. M,1MI, B 25,Z 48

ملحق رقم 02:

توزيع الصدقات على فقراء الحرمين الشريفين.

الحمد لله بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا مولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

بعد أن عزم ركب الشيخ الفاضل الخير الكامل سلالة الأكابر ومعدن المفاخر الناسك الابر الحاج الأصغر الفقيه العالم النبيه الخير النزيه السيد الحاج محمد نجل الشيخ الفقيه الولي الصالح البركة سيدي عبد الكريم الفكون أميرا كان على ركب أهل الجزائر نفعنا الله وبأمثاله أمين على السفر لحج بيت الله الرفيع وزيارة مقام النبي الشفيع وتأهب المسافرون معه من أهل البلد المذكور للارتحال بلغهم الله جميع الآمال بجاه سيد الأنبياء والإرسال سيدنا ومولانا محمد قطب دايرة الكمال فاجتمع الأمناء الأبرار واستشاروا العلماء الأئمة الأمناء في بعث المتحصل بأيديهم من الوصايا والصدقات للفقراء القاطنين بمكة والمدينة الشريفة على العادة المألوفة والطريق المعروفة فاتفق رأي الجميع أن رفعوا الأمر في ذلك إلى المولى الهمام فخر الأمراء الكرام السيد الحاج أحمد الدولاتلي بالبلد المذكور في التاريخ مع أميرها أبو الفضايل موسى باشا وفقه الله لما يشاء فأجابهم لما أرادوه وقصدوه واستشاروا الجيش المنصور بالله تعلى من البلد المذكور ففوضوا لهم الأمر في ذلك استجلاباً للأجر المرتجى من الله تعالى فاجتمع إذ ذاك العلماء الأبرار بالجامع الأعظم من البلد المذكور عمره الله بذكره وهما الشيخان الهمامان الفاضلان الخطيبان البليغان الواعضان المفتيان بالبلد المسطور وهما؟ غفور به حسين بن رجب تاب الله عليه والشيخ الفقير إلى ربه أحمد بن سعيد وفقه الله والشيخ الفقيه العالم العلم النزيه قاضي الحنفية بالبلد المذكور الوضيع اسمه الرفيع وطابعه أعلاه دام عزه وعلاه والشيخ الفقيه العالم العلامة الخطيب البليغ الواعظ الفهامة قاضي المالكية بالبلد المسطور وهو محمد؟ وفقه الله بمنه وسدده إلى طريق الرشاد الهمة حفظهم الله وأبقاهم. وبالخير والعافية تولاهم، أمين بحضرة الأمناء الكرام، المفوض لهم فيما ذكر بأمر الجيش المنصور بأمر الملك الهمام وهم المعظم محمد أغا بن..... والمكرم مصطفى أغا بن رمضان والسيد الحاج محمد بن إبراهيم الأندلسي والمكرم الحاج محمد ابن فاضل من نسبه واحضر بالمجلس المذكور من المتحصل بأيديهم في مال فقراء مكة المنيفة والمدينة الشريفة من وصايا المسلمين وصدقاتهم عليهم بالبلد المذكور من سنة ثمانية ومايه وألف من هجرته عليه السلام ما قدره الف دينار واحد وثلاثة مايه دينار وخمسون دينار كلها ذهبًا عينًا سلطانية يخص من لعدد المرقوم أربعماية دينار وخمسون دينارًا من الوصف واحد لفقراء مكة ويخص فقراء المدينة تسعمائة دينار من الوصف وفي أمانة كل واحد من أمير الركب ومصطفى بلكباشي والسيد أحمد بن الكبابطي مايتا دينار ثنتان من الوصف وفي أمانة كل واحد من الحاج عبد الله الغبري والحاج محمد الغبوي مايه دينار واحد وخمسون دينارا من النعت وفي أمانة موسى المزوار خمسون دينارا من الوصف وفي أمانة كل واحد من حسن بلكباشي ومحمد بن مصلي بن مصلي يلداش ومحمد بن العطار وأحمد بن أحمد الحرار ماية دينار واحدة من الوصف المذكور وبأن كل منهم بما قبضه بالمعاينة القبض التام والتزم كل واحد من القابضين المذكورين تبليغ ما عنده لمحله لمستحقه لفقراء المكانيين المذكورين وعلى اختيار أئمتنا الأعلام، في كيفية تفريق ذالك على أهله من فقراء المكانيين المذكور حسبما ذلك معين في قوطاس بأيديهم فمن بدّل أو غيّر فالله حسيبه وسايله ممن حضر المجلس المذكور بالجامع المسطور من ذكر وكما بين القبض التام كما سطر بمحضر المعظم عواز ياياباش بن يلس وإبراهيم

بلكباشي بن محمود ويوسف أوده باشي بن سليمان وعبدي شاوش بن رمضان المعينين من قبل العسكر المنصور لحضور ما سطر فيه قيد بذلك شهديه هنا بتاريخ جمادى الأولى من عام تسعه ومائة وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى تحية.

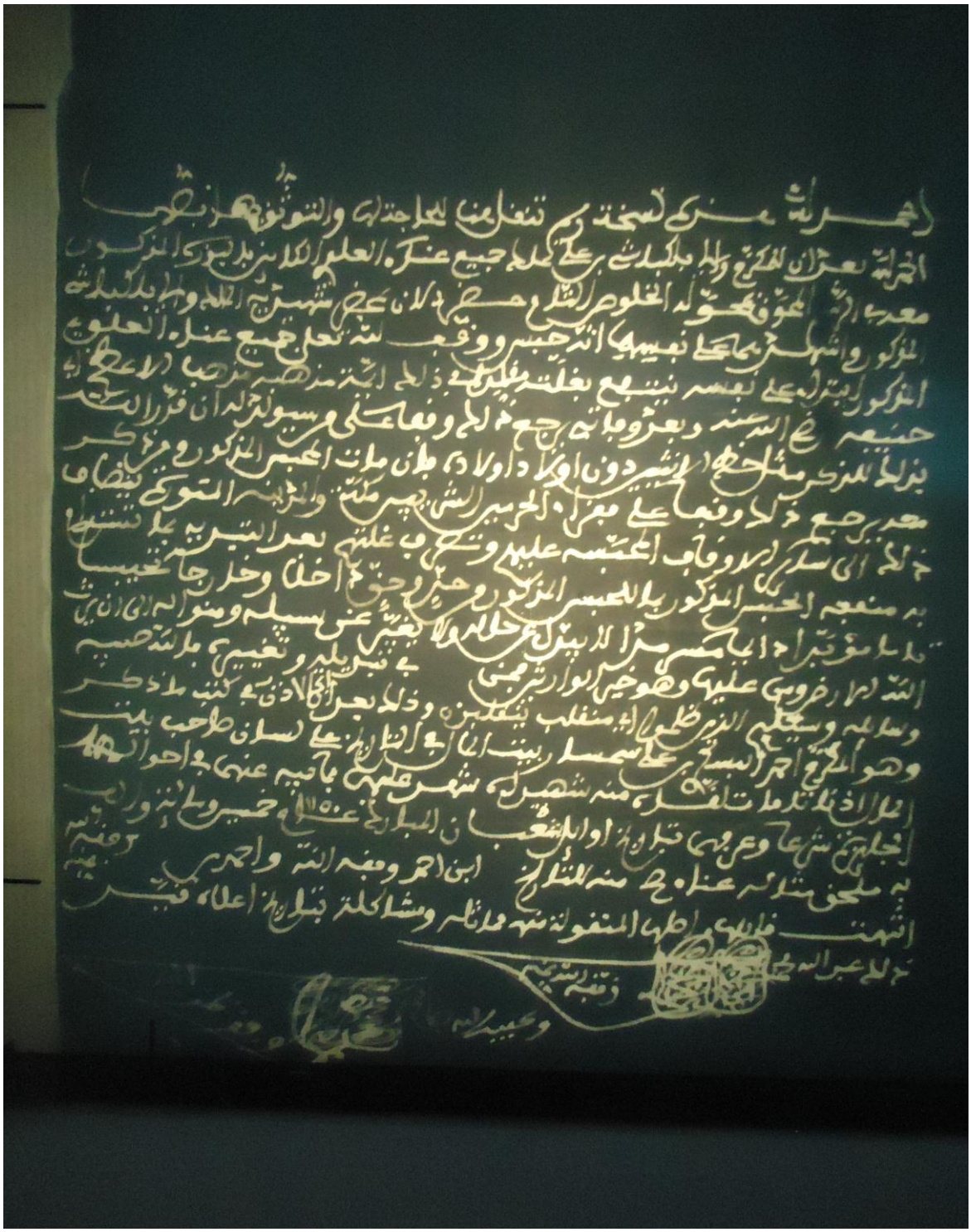
عبيد ربه **وفق الله بمنه**

وعبيد الله سبحانه وتعالى

وفقه الله تعالى بمنه

ملحق رقم 03:

تحبيس ذري من طرف والي بلكباشي ومرجعه فقراء الحرمين الشريفين.



A.O.M, 1MI, B 59, Z 151

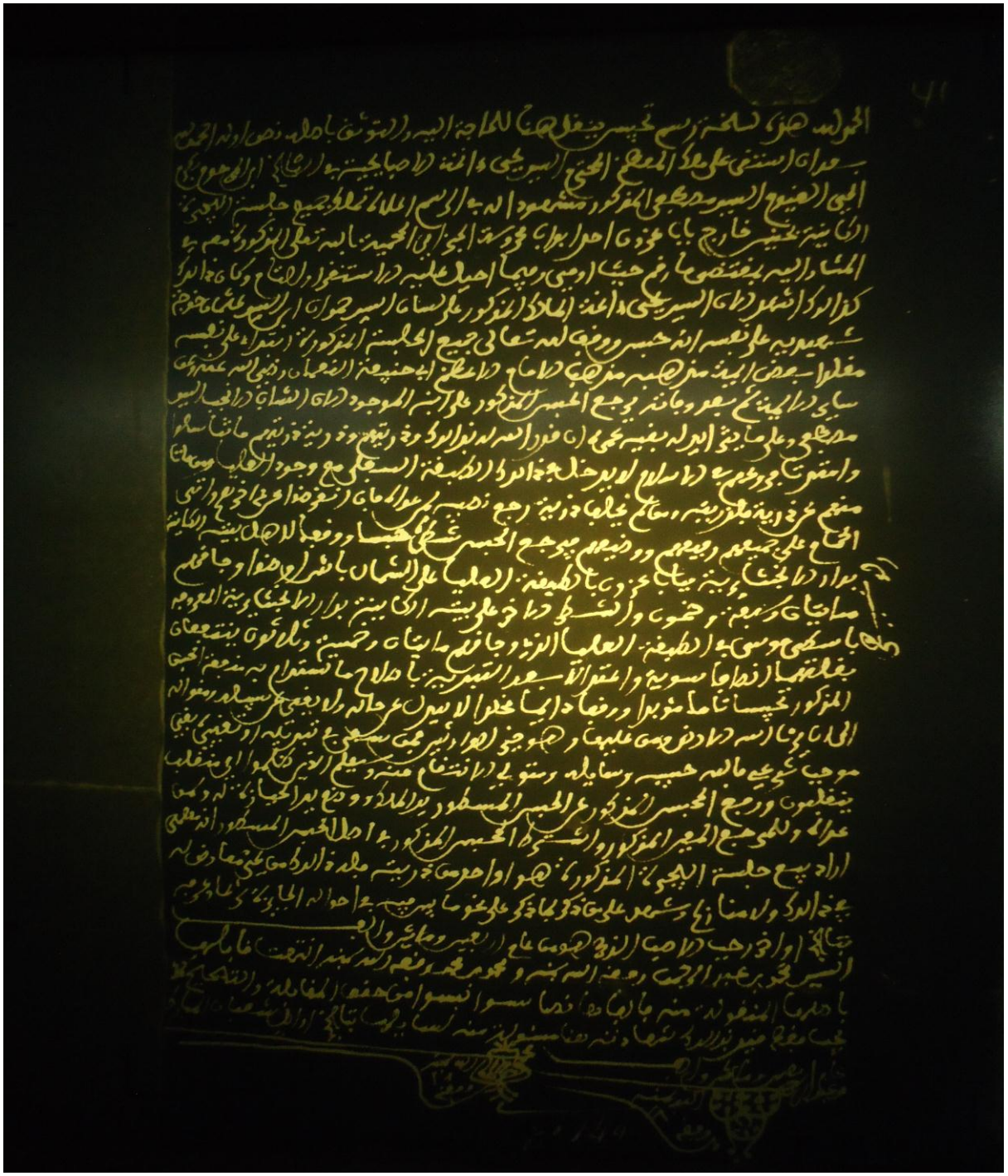
ملحق رقم 03:

تحبيس ذري من طرف والي بلكباشي ومرجعه فقراء الحرمين الشريفين.

الحمد لله هذه نسخة رسم ينقل هنا للحاجة له والتوثق به هذا نصه الحمد لله بعد أن كان المكرم والي البلكباشي بن علي تملك جميع عناء العلوي الكاين بالبوزة المذكور معه في الرسم المحوق بمحوله الخلوص التام حضر الآن بمحضر شهديه الملك والي بلكباشي المذكور وأشهدهما على نفسهما أنه وقف وحبس لله تعلى جميع عناء العلوي ابتداء على نفسه ينتفع بغلته مقلداً في ذلك أئمة مذهبه مذهب الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه وبعد وفاته يرجع ذلك وقفاً على من سيولد له إن قدر الله بذلك للذكر مثل حظ الأنثيين دون أولاد أولاده فإن مات المحبس المذكور ومن ذكر معه يرجع ذلك وقفاً على فقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة المنورة ينضاف ذلك إلى ساير الأوقاف المحبسة عليهم وتصرف غلتهم بعد التبدئة بما تستدام به منفعة الحبس المذكور بما للحبس المذكور من حد وحق داخلا وخارجا تحبيسا تاما مؤبدا دايما مسرمدا لا يبدل عن حاله ولا يغير عن سبيله إلى ان يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين فمن في تبديله وتغييره فالله حسيبه وسايله وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون وذلك بعد الإذن في كتب ما ذكر وهو المكرم أحمد البسكري بن علي سمسار بيت المال في التاريخ على لسان صاحب بيت المال إذنا تاما تلقاه منه شهيداه شهد عليهما بما فيه عنهما في أحوالهما الجايزة شرعاً وعرفهما بتاريخ أوائل شعبان المبارك عام 1150 خمسين وماية وألف به ملحق ممثالة عناء صح منه للتاريخ ابن أحمد وفقه الله وأحمد بن وفقه الله انتهت قابلها بأصلها المنقولة منه مماثلة ومشاكلة بتاريخ أعلاه قيد ذلك عبد الله محمد ؟؟؟ وفقه الله بمنه وعبيد الله وفقه ؟؟؟ وفقه الله بمنه

ملحق رقم 04 :

تحبيس ذري من طرف يحيى أغا الصبايحية ومرجعه أهل بيته بدار الإنجشارية باب عزون وبيته بدار الإنجشارية أوسطى موسى .



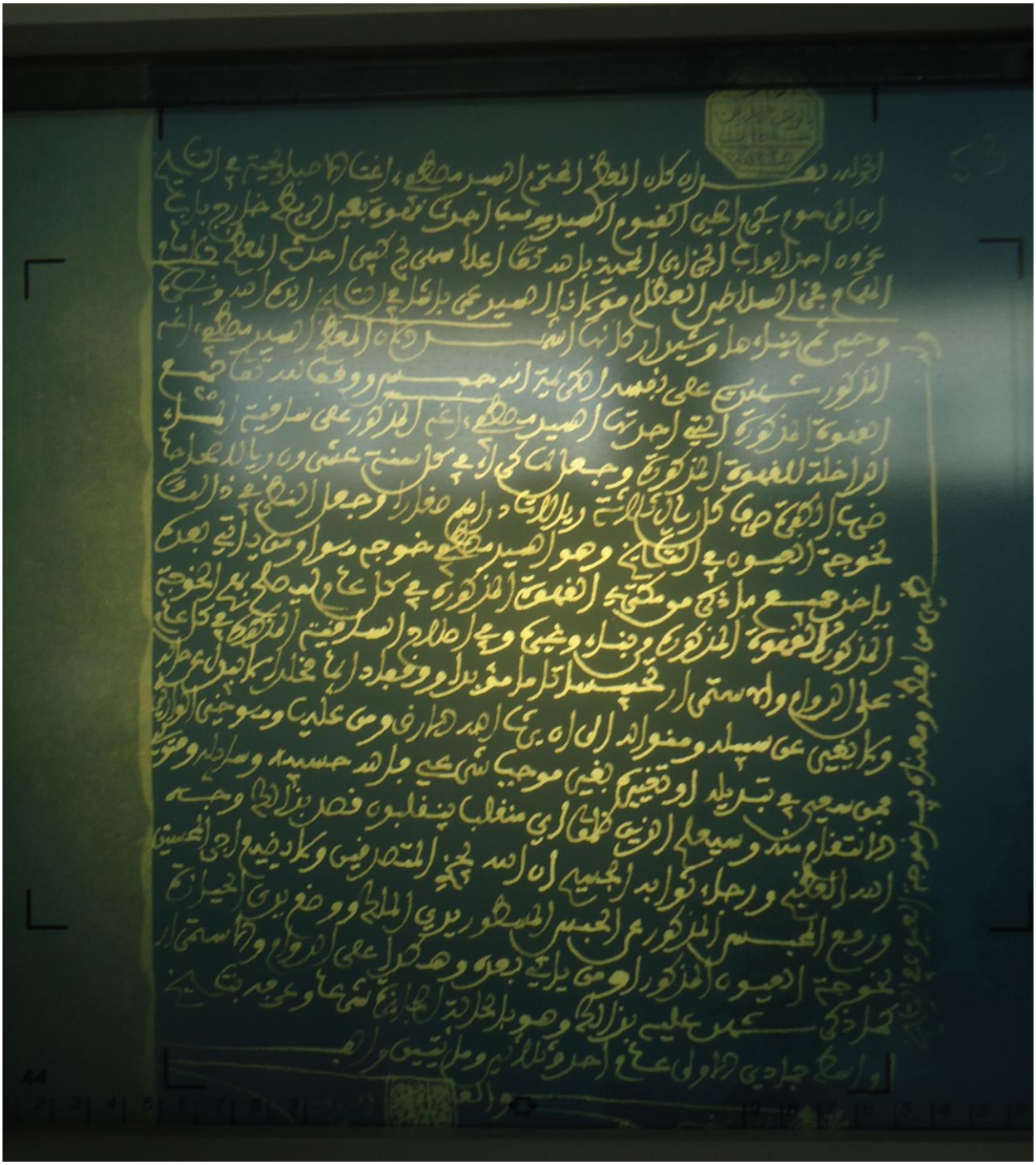
A.O.M, 1MI, B 39, Z 82

ملحق رقم 04 :

تحبيس ذري من طرف يحيى ءاغة الصبايحية ومرجعه أهل بيته بدار الإنجشارية باب عزون وأهل بيته بدار الإنجشارية أوسطى موسى.

الحمد لله هذه نسخة رسم ينقل هنا للحاجة إليه والتوثق بأصله نص أوله الحمد لله بعد أن استقر على ملك السيد يحيى ءاغة الأصبايحية في التاريخ ابن المرحوم بكرم الحي القيوم السيد مصطفى المذكور مشهودا له الرسمي أعلاه تملك جميع جلسة البحيرة الكاينة بخنيس خارج باب عزون أحد أبواب محروسة الجزائر المحمية بالله تعلى المذكورة معه في المشار إليه بمقتضى ما رقم حيث أومي وفيما أحيل عليه الاستقرار التام وكان ذلك كذالك اشهد الآن السيد يحيى ءاغة المالك المذكور على لسان حمدان ابن السيد عثمان خوجة شهديه على نفسه انه حبس ووقف لله تعالى جميع الجلسة المذكورة ابتداء على نفسه مقلدا بعض أئمة مذهبه مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه وعن سائر الأئمة ثم بعد وفاته يرجع الحبس المذكور على ابنه الموجود الآن الشاب الأنجب السيد مصطفى وعلى ما يتزايد له بقية عمره إن قدر الله له بذالك وذريتهم وذريتة ذريتهم ما تناسلوا وامتدت فروعهم في الإسلام لا يدخل في ذالك الطبقة السفلى مع وجود العليا ومن مات منهم عن ذرية فلذريته ومن لم يخلف ذرية رجع نصيبه لمن عداه فإن انقرضوا عن ءاخرهم واتى الحمام على جميعهم رفيعهم ووضيعهم فيرجع الحبس شطره حبسا ووقفا لأهل بيته الكاينة بدار الانجشارية بباب عزون بالطبقة العليا على الشمال باش أوض أوجاقهم مايتان وسبعة وخمسون والشطر الأخر على بيته الكاينة بدار الانجشارية المعروفة بأسطى موسى في الطبقة العليا الذي وجاقهم مايتان وخمسة وثلاثون ينتفعان بغلتهما أنصافاً سوية واعتدالاً بعد التبدية بإصلاح ما تستدام به منفعة الحبس المذكور تحبيسا تاما مؤبدا ووقفا دايما مخلدا لا يبدل عن حاله ولا يغير عن سبيله ومنواله إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين فمن سعى في تبديله أو تغييره بغير موجب شرعي فالله حاسبه وسايله ومتولي الانتقام منه سيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ورفع المحبس المذكور عن الحبس المسطور يد الملك ووضع يد الحيازة له لمن عداه وللمرجع المعين المذكور واشترط المحبس المذكور في أصل الحبس المسطور أنه مهما أراد بيع جلسة البحيرة المذكورة هو أو احد من ذريته فله ذالك من غير معارض له في ذالك ولا منازع وشهد على من ذكر بما ذكر على نحو ما بين فيه في أحواله الجائزة شرعا وعرفه بتاريخ أواخر رجب الأصب الذي هو من عام أربعين ومائتين وألف السيد محمد بن عبد الرحمن وفقه الله بمنه ومحمد بن مجمد وفقه الله بمنه انتهت قابلها بأصلها المنقولة منه فالقاها نصا سوا بسواء من حقق المقابلة والتصحيح؟ يجب فقط قيد بذلك شهادته هنا منقولة منه لسايلها بتاريخ أوايل شعبان المبارك عام أربعين ومائتين وألف. A.O.M, 1MI, B 39, Z 82

ملحق رقم 05:
تحبيس خيري من طرف مصطفى أغا الصبايحية ومرجعه ساقية الماء.



A.O.M, 1MI, B 53, Z 124.

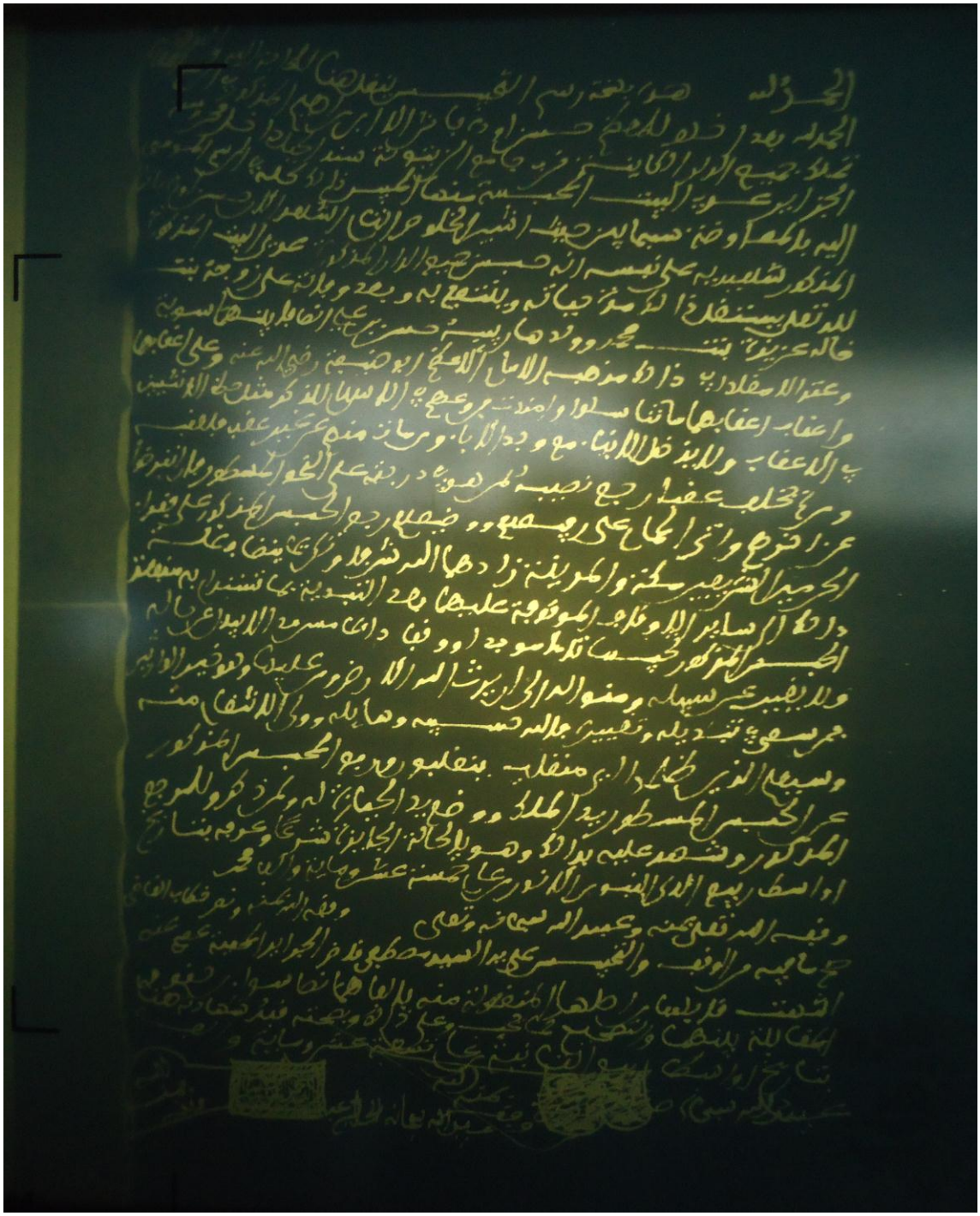
ملحق رقم 05:

تحبيس خيري من طرف السيد مصطفى أغة الصبايحية ومرجعه ساقية الماء.

الحمد لله بعد أن كان المعظم المحترم السيد مصطفى أغت الصبايحية في التاريخ ابن المرحوم المرحوم بكرم الحي القيوم السيد يوسف أحدث قهوة بعين الربط خارج باب عزون أحد أبواب الجزائر المحمية بالله تعالى أعلى سهريج كبير أحدثه المعظم الإمام الهمام فخر السلاطين العظام مولانا السيد عمر باشا في التاريخ أيده الله ونصره وحين ثم بناءها وشيد أركانها اشهد الآن المعظم السيد مصطفى ءاغة المذكور شهديه على نفسه الكريمة انه حبس ووقف لله تعالى جميع القهوة المذكورة التي أحدثها السيد مصطفى ءاغة المذكور، على ساقية الماء الداخلة للقهوة المذكورة وجعل لها كراء في كل سنة عشرون ريالا صحاحا ضرب الكثرة صرف كل ريال ثلاث ريالات دراهم صغار وجعل النظر في ذالك لخوجة العيون في التاريخ وهو السيد مصطفى خوجة ديوا ومن يأتي بعده يأخذ جميع ما ذكر من مكتري القهوة المذكورة في كل عام ليصلح بهم الخوجة المذكور القهوة المذكورة من بناء وغيره وفي إصلاح الساقية المذكورة كل عام على الدوام والاستمرار تحبيسا تاما مؤبدا ووقفا دايما مخلدا لا يبدل عن حاله ولا يغير عن سبيله ومنواله إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين فمن سعى في تبديله أو تغييره بغير موجب شرعي فالله حسيبه وسايله ويتولي الانتقام منه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون قصد بذالك وجه الله العظيم ورجاء ثوابه الجسيم إن الله يجزي المتصدقين ولا يضيع اجر المحسنين ورفع المحبس المذكور عن الحبس المسطور يدي الملك ووضع يدي الحيازة لخوجة العيون المذكور أو من يأتي بعده، وهكذا على الدوام والاستمرار كما ذكر شهد عليه بذالك وهو بالحالة الجائزة شرعا وعرفه بتاريخ أواسط جمادي الأولى عام إحدى وثلاثين ومائتين وألف.

ملحق رقم 06:

تحبيس ذري من طرف حسن أوده باشي بن إبراهيم ومرجعه فقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة



A.O.M, 1MI, B 3, Z 6.

ملحق رقم 06:

تحبيس ذري من طرف حسن أدباشي ومرجعه فقراء الحرمين الشريفين.

الحمد لله هذه نسخة رسم تحبيس ينقل هنا للحاجة اليه الحمد لله بعد أن خلص للمعظم حسن أوده باشي الآن ابن إبراهيم المذكور تملك جميع الدار الكاينة قرب جامع الزيتونة سند الجبل داخل محروسة الجزائر عدى البيت المحبسة منها المبين ذالك كله في الرسم المومى إليه بالمعارضة حسبما بين حيث أشير الخلوص التام أشهد الآن حسن أوده باشي شهديه على نفسه انه حبس جميع الدار المذكورة عدى البيت المذكور لله تعلى يستغل ذالك مدة حياته وينتفع به وبعد وفاته على زوجه بنت خاله عزيزة بنت محمد وولدها ربيبه حسن بن علي أنصافا بينهما سوية واعتدالا مقلدا في ذالك مذهبه الإمام الأعظم أبو حنيفة رضي الله عنه وعلى أعقابهما وأعقاب أعقابهما ما تناسلوا وامتدت فروعهم في الإسلام للذكر مثل حظ الأنثيين وفي الأعقاب ولا يدخل الأبناء مع وجود الآباء ومن مات منهم عن غير عقب فلعقبه ومن لم يخلف عقب رجع نصيبه لمن هو في درجته على النحو المسطور فإن انقرضوا عن أخرهم وأتى الحمام على رفيعهم ووضيعهم رجع الحبس المذكور على فقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة زادهما الله شرفا وتكريما ينضاف غلة ذلك إلى ساير الأوقاف الموقوفة عليهما بعد التبدية بما تستدام به منفعة الحبس المذكور تحبيسا تاما مؤبدا ووقفا دايما مسرمدا لا يبدل عن حاله ولا يغير عن سبيله ومنواله إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين فمن سعى في تبديله وتغييره فالله حسيبه وسايله وولي الانتقام منه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ورفع المحبس المذكور عن الحبس المسطور يد الملك ووضع يد الحيازة له ولمن ذكر وللمرجع المذكور وشهد عليه بذالك وهو بالحالة جائزة شرعا وعرفه بتاريخ أواسط ربيع الأول النبوي لأنور من عام خمسة عشر ومائة وألف، محمد وفقه الله تعلى بمنه وعبيد الله سبحانه وتعلى وفقه الله بمنه ونص خطاب القاضي صح ما فيه من الوقف والتحبيس على يد السيد مصطفى قاضي الجزائر المحمية عفى عنه انتهت قابلها من أصلها المنقولة منه فالقاهما نصا سواء في المقابلة بينهما والتصحيح كما يجب وعلى ذالك وبصحته قيد شهادته هنا بتاريخ أواسط ربيع الثانية من عام تسعة عشر ومائة وألف.

ملحق رقم07:

تحبيس الأواني لصالح الثكنات.

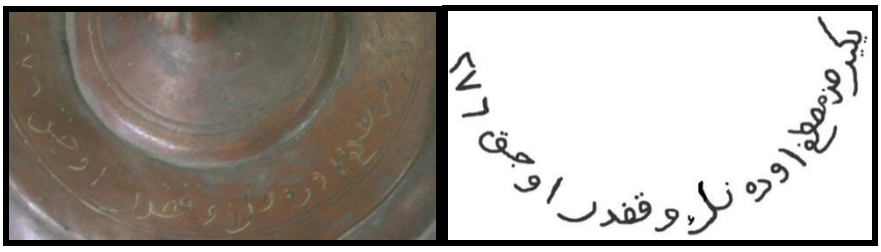


مسمنة من مدينة الجزائر (12-13هـ/18-19م) محفوظة بالمتحف الوطني العمومي للآثار القديمة (II. MI. 413)

مضمون الكتابة:

"يكير من مصطفى أوده نك وقفدرأوجق 276"

وقف من طرف مصطفى الذي رقم أوجاقه 276 على غرفته



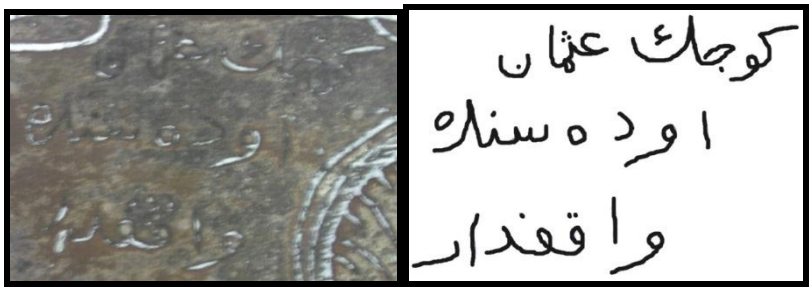


صينية من مدينة الجزائر (12-13هـ/18-19م) محفوظة بالمتحف العمومي الوطني للآثار القديمة (II. MI. 048)

مضمون الكتابة:

"كوجك عثمان اوده سنده واقفدار"

وقف من طرف كوجك عثمان على غرفته





قدر من مدينة الجزائر (12هـ/18م) محفوظ بالمتحف العمومي الوطني الآثار القديمة (II. MI.1374) .

مضمون الكتابة:

" اسكى أودا لر ده كوس موسى أودا وقف سنة 1191"

وقف من طرف كوس موسى على الغرف القديمة سنة 1191.





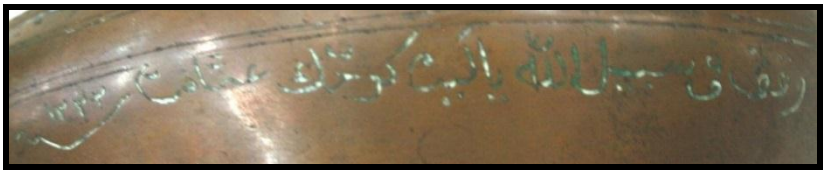


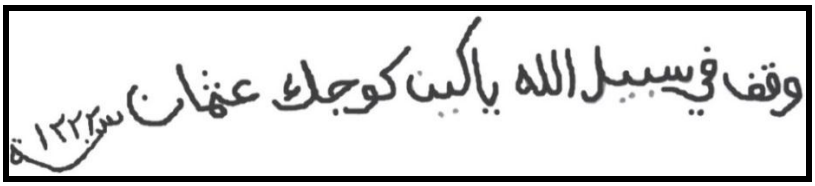
طاسة من مدينة الجزائر (12هـ/13م) محفوظة بالمتحف العمومي الوطني للآثار القديمة (II. MI. 029) .

مضمون الكتابة:

"وقف في سبيل الله ياكين كوجك عثمان سنة 1222"

وقف في سبيل الله من طرف البطل كوجك عثمان سنة 1222





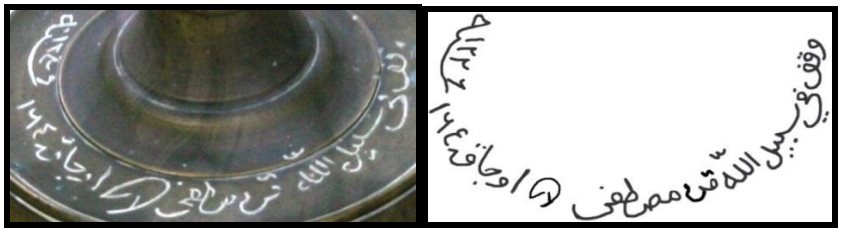


مصباح زيتي من مدينة الجزائر (12-13هـ/18-19م) محفوظ بالمتحف العمومي الوطني للآثار القديمة (II. MI. 623).

مضمون الكتابة:

"وقف في سبيل الله قرة مصطفى أوجاق 164 سنة 1226".

وقف في سبيل من طرف قرة مصطفى الذي أوجاقه 164 سنة 1226.



ملحق رقم 08: نزاع إلى المجلس العلمي بين صالحة إبنة حسن الإنكشاري الطويل ووكيل فقراء الحرمين الشريفين



ملحق رقم: 08

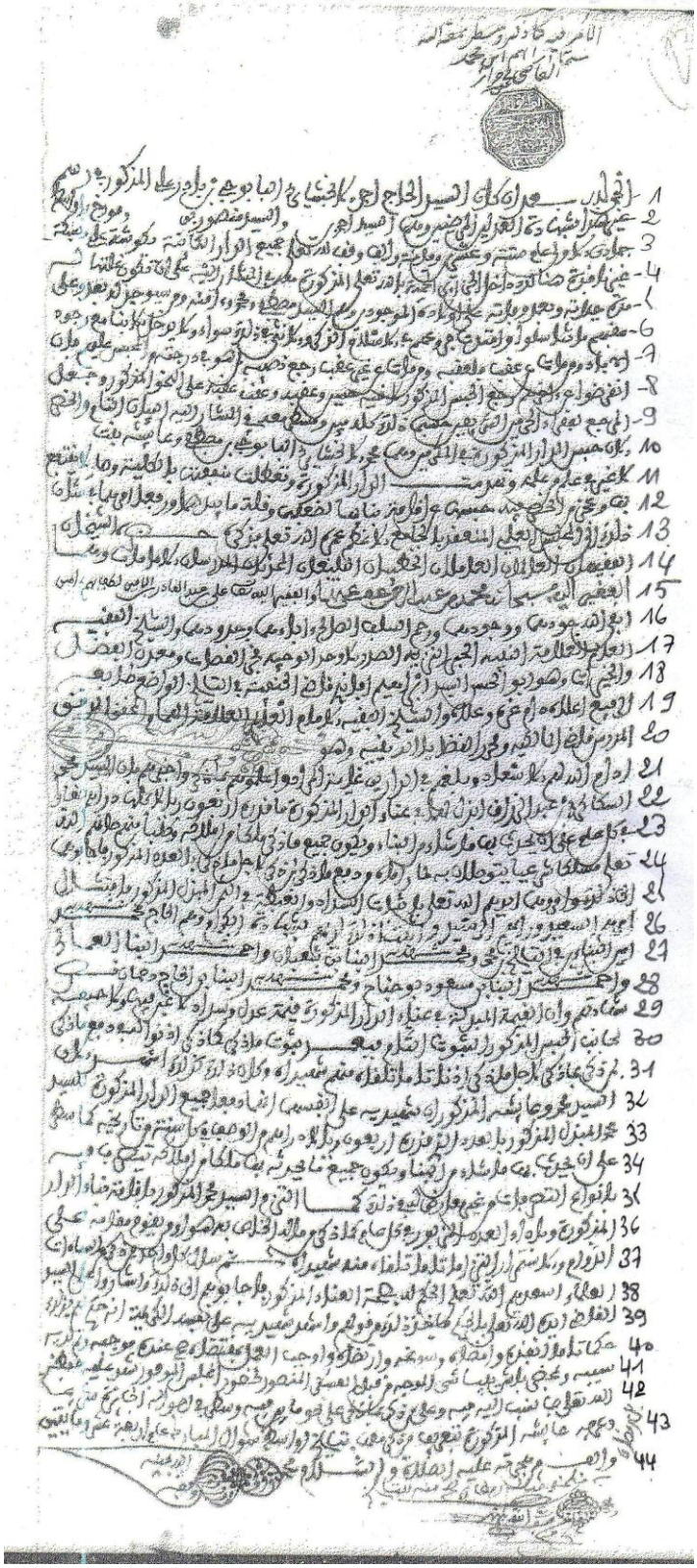
نزاع إلى المجلس العلمي بين صالحة إبنة حسن الإنكشاري الطويل ووكيل فقراء الحرمين الشريفين.

الحمد لله هذه نسخة رسم تحبيس مجلس علمي ينقل هنا للحاجة إليه والتوثق بأصله نصه الحمد لله بعد ان كان المكرم حسن الانجشاري الطويل به شهر حبس ووقف لله تعالى جميع الدار الكاينة بحومت كوشة بولعبة داخل محروسة الجزاير امنها الله تعالى من سوء الدواير ابتداء على نفسه ثم بعد وفاته على ولديه وهما قدور البابوجي وصالحة وذريتهما وذرية ذريتهما حسبما التحبيس المذكور بالدار المسطورة بالسجل المحفوظ وقف عليه شهيداه وتوفي حسن المحبس المذكور عن ولديه قدور وصالحة المذكورين وبقي قدور المذكور يستغل الدار وحده إلى أن توفي عن ذريته ثم بعد وفاته قام وكيل أوقاف الحرمين الشريفين كان وهو السيد أحمد بن عمار على أخته صالحة المذكورة وفكها من يدها زاعما أن لا مدخل لها في حبس الدار المذكورة لكونها ليست بنت المحبس المذكور وهي أخت قدور الهالك المذكور للأم لا من الأب وصار يستغلها نخو اثنين وعشرين سنة قامت الان صالحة على وكيل الأوقاف المذكورة وهو المعظم الأجل السيد عمر بن السيد أحمد المذكور تروم افتكاك الدار المسطورة من يده مدعية عليه أنها ابنة المحبس حسن الطويل المذكور وكان حبس الدار المذكورة عليها وعلى أخيها قدور المذكور وبعد وفاته رجع حبوسها عليها وأنكرها في ذالك الوكيل السيد عمر المذكور إنكارا كلياً محتجاً عليها بأنها ليست بنت المحبس المذكور كما ذكر وليس لها بل ولا شيء لها في حبس الدار الدار المسطورة وطال بينهما في ذالك النزاع والخصام والترافع إلى مجالس الحكام المرة بعد المرة إلى أن ترافعت صالحة المذكورة مع من ناب عن الوكيل المذكور وهو شاوشه السيد محمد بن الغبري في شان ما ذكر إلى المجلس العلمي المنعقد بالجامع الأعظم داخل البلد المذكور عمره الله تعالى بذكره حضره الشيخان الفقيهان العالمان العاملان الخطيبان البليغان المحدثان المدرسان الإمامان الهمامان وهما الفقير إليه الله سبحانه محمد بن عبد الرحمن عفى عنهما والفقير اليه سبحانه محمد بن الشاهد عفى الله عنهما في المشاهد أبقا الله جودهما ووجودهما ورحم السلف الصالح ءاباءهما وجدودهما والشيخ الفقيه العالم العلامة النبيه الخير النزيه الصدر الأوحد الوجيه فخر القضات ومعدن الفضل والخيرات وهو أبو العباس السيد أحمد قاضي الحنفية في التاريخ الواضع طابعه الرفيع أعلاه دام عزه وعلاه والشيخ الفقيه الإمام العالم العلامة الهمام المحقق المدقق وهو محمد بن مالك وفقه الله بمنه أدام الله لهم الإسعاد وبلغهم في الدارين غاية المراد وأدلى كل واحد منهما بدعوته المرقومة لديهم صانهم الله تعالى كما ذكر فكلف السادة العلماء أيدهم الله تعالى صالحة المذكورة بإثبات ما تدعيه من كون قدور المذكور اخيها للاب وهي بنت المحبس المذكور فامتثلت أمرهم السعيد ورأيهم السديد وأثبتت ذالك لديهم بشهادة الكرام وهم محمد الانجشاري الاوضباشي بن الصايغ به شهر والمكرم عباس الانجشاري الخياط ابن محمد وخديجة بنت الحاج أحمد وفاطمة بنت الرءيس عبد الرحمن التدلسي والولية مريم بنت صاري حسن التركي الصطنبولي نص شهادتهم أنهم يعلمون ويتحققون أن صالحة المذكورة أخت قدور المذكور للاب وهي بنت حسن المحبس المذكور الثبوت التام فبعد ثبوت ما ذكر لديهم أيدهم الله تعالى ظهر للسادة العلماء بدليل الشرع القويم والصراط الواضح المستقيم ان الحق لصالحة المذكورة فيما ادعته على الوكيل المذكور من حبس الدار المسطورة وهي المستحقة لحبس الدار المذكورة ثم طلبت صالحة المذكورة من الوكيل المذكور أداء غلة الدار المذكورة في السنين الماضية المسطورة فأجابوها بان لا غلة

لها من كون غلتها في مقابلة الإصلاح الذي أصلحه الوكيل المذكور بالدار المسطورة من بناء وغيره ثم سالت صالحة المذكورة من السادة العلماء حفظهم الله تعالى الحكم لها بصحة حبس الدار المذكورة عليها وعلى ذريتها وذرية ذرية ذريتها فأجابوها إلى ذلك وأشاروا على السيد القاضي أيده الله تعالى بالحكم في القضية المذكورة بأخذهم ذلك في قولهم واشهد شهديه على نفسه الكريمة انه حكم لها بصحة حبس الدار المذكورة عليها وبعدم رجوعها بالغلة على الوكيل المذكور في السنين المسطورة وبمرجع حبس الدار المذكورة بعد انقراض ذرية صالحة المذكورة للفقراء الحرمين الشريفين حكماً تاماً أنفذه وأمضاه وسوغه وارتضاه وأوجب العمل بمقتضاه صح عنده موجبه وتم لديه سببه وبمحضر باش يباشي الموجه من قبل العسكر المنصور لحضور المجلس الموقور وشهد عليه أيده الله تعالى فيما نسب إليه فيه وعلى من ذكر بما ذكر على نحو مابين فيه وسطر في أحواله الجايزة شرعاً وعرفه صالحة المذكورة بتعريف ولديها وهما محمود الانجشاري القاوقجي ومصطفى الانجشاري الخياط ولدي محمد التعريف التام بتاريخ أوايل جمادى الأولى عام سبعة ومايتين وألف به ملحق مثال أوله ولمرجع وأخره فقراء الحرمين الشريفين صح بمنه عبيد الله سبحانه محمد بن عبد الرحمن وفقه الله بمنه وعبيد الله عمر بن موسى وفقه الله بمنه ونص خطاب القاضي أعلاه صح ما فيه بمنه أحمد بن محمد القاضي بمحروسة الجزائر عفى عنهما انتهت قابلها بأصلها المنقولة منه فالقاهما نصاً سواء وقبول من حقق المقابلة بينهما والتصحيح كما يجب وعلى صحة المقابلة فقط قيد بذالك شهادته هنا بتاريخ أواسط رجب الفرد الأصب الذي هو من عام سبعة ومايتين وألف من هجرته عليه الصلاة والسلام.

ملحق رقم09:

عناء دار موجودة بحومة كوشة علي.



- أ.و. ج، م. ش، ع 2/13، و25.

ملحق رقم 09:

عناء دار موجودة بحومة كوشة علي.

الحمد لله بعد أن كان السيد أحمد الانجشاري البابوجي بن بادر بن علي المذكور في رسم غير هذا بشهادة العدلين المرضيين وهما السيد أحمد بن علي والسيد منصور بن ومؤرخ أواسط جمادي الأولى عام ستة وعشرين ومائة وألف وقف لله تعلى جميع الدار الكاينة بكوشة علي وبسكة غير نافدة هنالك داخل الجزائر المحمية بالله تعلى المذكورة معه في المشار إليه على أن تكون غلتها له مدة حياته وبعد وفاته على أولاده الموجودين وهما السيد مصطفى ومحمد وءامنة ومن سيوجد له بعد وعلى عقبهم ما تناسلوا وامتدت فروعهم في الإسلام الذكر والأنثى في ذلك سواء ولا يدخل الأبناء مع وجود الآباء ومن مات عن عقب فلعقبه ومن مات عن غير عقب رجع نصيبه لمن هو في درجته من المحبس عليهم فان انقرضوا عن أخرهم رجع الحبس المذكور لأخيه حسين وعقب عقبه على النحو المذكور وجعل المرجع لفقراء الحرمين الشريفين حسبما ذلك كله مبين ومسطر معه في المشار إليه البيان التام وانحصر الآن حبس الدار المذكورة في المكرمين وهما محمد الإنجشاري البابوجي بن مصطفى وعائشة بنت لا غير في علم من علمه وتهدمت الدار المذكورة وتعطلت منفعتها بالكلية وصار لا ينتفع بها وعجز من انحصر فيه حبسها عن اقامة بنائها لضعفهما وقلة ما بيدهما ورفعا أمرهما في شأن ذلك إلى المجلس العلمي المنعقد بالجامع الأعظم عمره الله تعلى بذكره حضره الشيخان الفقيهان العالمان العاملان الخطيبان البليغان المحدثان المدرسان الإمامان وهما الفقير إليه سبحانه محمد بن عبد الرحمن عفى عنهما والفقير إليه تعلى علي بن عبد القادر بن الأمين لطف بهم أمين أبقى الله جُودهما ووجودهما ورحم السلف الصالح أباءهما وجدودهما والشيخ الفقيه العالم العلامة النبيه الخير الصدر الأوحد الوجيه فخر القضات ومعدن الفضل والخيرات وهو أبو الحسن السيد إبراهيم أفندي قاضي الحنفية في التاريخ الواضع طابعه الرفيع أعلاه دام عزه وعلاه والشيخ الفقيه الإمام العالم العلامة الهمام المحقق المدقق المدرس قاضي المالكية ومحرر القضايا الدينية وهو أدام الله لهم الإسعاد وبلغهم في الدارين غاية المراد وأعلموهم بما ذكر وأخبرهم بأن السيد محمد السكاكري بن عبد الرزاق أبذل في عناء الدار المذكورة ما قدره أربعين ريالا كلها دراهم صغار في كل عام على أن يحدث بها ما شاء من البناء ويكون جميع ما ذكر ملكا من أملاكه وطلبا منهم صانهم الله تعلى مسلكا شرعيا يتوصلان به لما راماه من دفع ما ذكر لمن ذكر لأجل ما ذكر بالعدد المذكور فأجابوهما إلى ذلك وأمروهما أيدهم الله تعلى بإثبات السداد والقبطة في الثمن المبذل المذكور فامتثل أمرهم السعيد ورأيهم الرشيد وأثبتا ذلك لديهم بشهادة الكرام وهم الحاج محمد أمين البنائين في التاريخ بن محمد ومحمد البناء بن شعبان وأحمد البناء العمالي وأحمد البناء بن مسعود بوجناح ومحمد البناء بن الحاج دحمان نص شهادتهم وأن القيمة المبذلة في عناء الدار المذكورة قيمة عدل وسداد لا غبن فيها ولا حيفة لجانب الحبس المذكور الثبوت التام فبعد ثبوت ما ذكر كما ذكر أذن إليه دفع ما ذكر لمن ذكر بما ذكر لأجل ما ذكر إذنا تاما تلقاه منهم شهيداه وكان ذلك كذلك أشهد الآن السيد محمد وعائشة المذكوران شهيديه على أنفسهما أنهما وقفا جميع الدار المذكورة للسيد محمد المبذل المذكور بالعدد الذي قدره أربعون ريالا دراهم من الوصف في كل سنة من تاريخه كما سطر على أن يحدث بها ما شاء من البناء ويكون جميع ما يحدثه بها ملكا من أملاكه يتصرف فيه بأنواع التصرفات من غير معارض له في ذلك كما التزم السيد

محمد المذكور بإقامة بناء الدار المذكورة وبأداء العدد المزبور في كل عام كما ذكر من ماله الخاص به هو أو من يقوم مقامه على الدوام والاستمرار التزاما تاما تلقاه منه شهيداه ثم سأل كل واحد ممن ذكر من السادات العلماء أسعدهم الله تعلى الحكم له بصحة العناء المذكور فأجابوهم إلى ذلك وأشاروا على السيد القاضي أيده الله تعلى بالحكم وأخذ ذلك من قولهم وأشهد شهديه على نفسه الكريمة أنه حكم لهم بذلك حكما تاما أنفذه وأمضاه وسوغه وارتضاه وأوجب العمل بمقتضاه صح عنده موجبه وتم لديه سببه وبمحضر باش يباشي الموجه من قبل العسكر المنصور لحضور المجلس الموقور شهد عليه حفظه الله تعلى بما نسب إليه فيه وعلى من ذكر بما ذكر على نحو ما بين فيه وسطر في أحواله الجايزة شرعا وعرفه عائشة المذكورة بتعريف من ذكر معها بتاريخ أواسط شوال المبارك عام أربعة عشر ومائتين من هجرته عليه الصلاة والسلام.

ملحق رقم 10:

معاوضة دار بالحلفاوية ودويرة بسويقة عمور بين محمد الانجشاري بن الحاج محمد ورمضان بولكباشي وزوجته مباركة.



- أ.و. ج، م.ش، ع 61، و43.

ملحق رقم 10:

معاوضة دار بالحلفاوية ودويرة بسويقة عمور بين محمد الانكشاري بن الحاج محمد ورمضان بولكباشي وزوجته مباركة.

الحمد لله هي نسخة نسخة رسم واحد ينقل هنا للحاجة إليه والتوثق به عن إذن الشيخ الإمام العالم العلامة القدوة الفهامة المدرس المحقق المنفق قاضي الملكية وهو السيد وسدده نص أوله الحمد لله هذه نسخة ينقل هنا للحاجة إليه والتوثق به نصه الحمد لله بعد أن استقر على ملك المكرم السيد محمد الانجشاري بن الحاج محمد بن مراد جميع الدار الكاينة بالحلفاوية المجاور لدار يعقوب كهين ولدار شنطوب ندار ولدار إبراهيم ددوش الاستقرار التام وكان رمضان بلوكباشي وزوجه مباركة المذكوران في نظير هذا من معناه حبسا ووقفا جميع الدويرة الكاينة بسويقة عمور المبينة في المشار إليه المنهدمة الصايرة الآن خربة القريبة من فرن هنالك ابتداءً على أنفسهما ينتفعان بغلتها مدة حياتهما ثم بعد وفاتهما يرجع ذالك وقفًا وحُبسًا على ولدهما إدريس المذكور معهما في الرسم المشار إليه. ثم بعد انقراض جميع ما يرجع إليه الوقف المذكور في الموصى إليه يرجع ذالك نصفه على المسجد المعروف بجامع خضر باشا ونصفه الآخر على فقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة حسبما ذالك مبين في الموصى إليه البيان التام فانقرض رمضان وزوجه المذكوران ورجع الحبس المذكور إلى ولدهما إدريس المسطور وتعين وقفًا وحُبسًا عليه فعدمت منفعة حُبس الخربة المذكورة وانقطعت منفعتها ولا طاقة لإدريس المذكور على تقويمها ولا على بنائها وصلاحها، وعجز عن ذالك عجزًا كليًا لفقره ولشدة فاقته واضطراره وأراد إدريس المذكور أن يعاوضها بما هو أجلب نفعًا وأعود مصلحة وأكثر ريعا للحبس المذكور وكان ما على ملك محمد الانجشاري بن الحاج محمد بن مراد المذكور في الرسم المحوق هذا به جميع الدار الكاينة بالحلفاوية داخل محروسة الجزاير المذكورة في المشار إليه ورفعه في ذالك أمره لدى الشيخ الفقيه العلامة الصدر الوجيه مولانا أبو العباس السيد أحمد قاضي محروسة الجزاير في التاريخ الواضع طابعه الرفيع أعلاه دام علاه فأمره حفظه الله أن يثبت عجزه وعدم طاقته على تقويم الحُبس المذكور وفقره وشدة فاقته واضطراره وأن الخربة المذكورة معاوضتها واستبدالها بما هو أفضل منها وأجلب مصلحة للحُبس المسطور واللايق وأصلح للوقف فامتثل أمره وأثبت ذالك حفظه الله بشهادة السيد مصطفى بن السيد عمر خوجة والسيد أحمد رءييس بن الحاج محمود والسيد محمد رءييس بن السيد علي رءييس عرف أوسط يوسف والمكرم أحمد الحفاف بن السيد علي والمكرم أحمد الانجشاري الجاقماقجي ابن حسن الثبوت التام وقومت الخربة المذكورة بما قدره خمسمائة ريال وخمسون ريالاً دراهم صغار كما قوم نصف الدار المذكورة بما قدره ستمائة ريال وخمسون ريالاً من النعت بتقويم البناي وهو المعلم مسعود أمين البنائين حين التاريخ بن علي ورفيقه المعلم قاسم بن محمد عن إذن الشيخ القاضي المذكور وأعلماه بالقيمتين المذكورتين قبل ذلك منهما حفظه الله ورضي به فقد كان المكرم إدريس المذكور استفتى العلماء الأعيان ومصابيح الزمان هل يسوغ له ذلك على النحو المسطور فأجابوه حفظهم الله بجواز ما ذكر لأجل ما ذكر حسبما السؤال والجواب بأيديهم الكريمة الملتصق في نظير هذا المشار إليه فبعد كون ما ذكر حضر الآن بمحضر شهديه إدريس المذكور والمكرم محمد الانكشاري المسطور وأشهدهما على أنفسهما أنهما تعاوضا في المذكورين معاوضة صفتها أن خرج إدريس المذكور للمكرم محمد الانجشاري المسطور عن جميع الخربة المذكورة على أن تكون ملكا من جملة أملاك محمد الانجشاري المسطور يتصرف فيه كيف شاء من بيع ورهن وهبة وغير ذالك من ساير التصرفات على أن خرج محمد المذكور لإدريس

المسطور عن جميع نصف الدار المذكورة على أن يكون نصف الدار المذكور حبسا ووقفا على ما كانت الخربة المذكورة وسلم كل واحد منهما لصاحبه ما خرج عنه وطيبه له عوضًا عما صار له فتسلمه الآخر منه بما لكل ما خرج عنه أحدهما لصاحبه من الحدود والحقوق والحرم والمنافع والمرافق الداخلة والخارجة عنه وما عد منه وعرف به ونسب في القديم والحديث إليه وبسبب المعاوضة المسطورة خلص للمكرم إدريس المذكور ورفيقه جميع نصف الدار المسطور وتعينت حُبسًا عليه كما خلص للمكرم محمد المسطور بملك جميع الخربة المذكورة الخلوص التام ثم سئل من الشيخ القاضي المذكور الحكم بما وقع فأجاب حفظه الله من سأله إلى ذالك وأشهد شهديه على نفسه الكريمة أنه حكم بصحة ذالك المعاوضة المذكورة حكما تاما أنفذه وأمضاه وسوغه وارتضاه وأوجب العمل بمقتضاه صح عنه موجبه وتم لديه سببه شهد عليه حفظه الله بما نسب إليه فيه وهو بمجلس قضايه وحكمه نافذ الأمر لديه حالة كمال الإشهاد عليه وعلى المتعاوضين المذكورين بما ذكر في الحالة الجايزة شرعًا وعرف الجميع بتاريخ أواسط قعدة الحرام من عام ثمانية وأربعين وماية وألف من هجرته عليه الصلاة والسلام محمد بن وفقه الله بمنه وعبيد الله سبحانه الهواري بن وفقه الله أنتهت قابلها بأصلها المنقولة منه فألفاهما نصا سواءً من صحيح المقابلة والتصحيح كما يجب وبصحة ذلك لفظًا فقط قيد شهادته هنا بتاريخ أواخر رجب من عام ماية وألف وثلاثة وخمسين عبيد الله تعالى صفر بن لطف الله به آمين وعبيد الله محمد بن وفقه الله بمنه أثبتت قابلها بنصها المنقولة منها فألفاهما نصًا سواءً بسواء من حقق المقابلة بينهما والتصحيح كما يجب وعلى صحة المقابلة فقط قيد بذالك شهادته هنا بتاريخ اليوم التاسع من شعبان المبارك الذي هو من عام 1250 خمسين ومائتين وألف وعبيد ربه؟

ملحق رقم 11:

نماذج عن إسهام الموظفين الساميين في أوقاف الثكنات.

المحبس	نوع العقار	مكانه	ريع الوقف	التاريخ	المرجع
السيد محمد باشا بن حسين	قطعة أرض خصصها لدفن الأموات	خارج باب عزون	أهل أوجاقه 324 المعروف بأوجاق داغ دوران بدار الإنكشارية الخراطين ينتفع بها أهل وجاقه من غير تفريق لأحد منهم رفيعا كان أو ضعيفا	أواسط شوال 1131هـ/أوت 1719م	أ.و.ج، م.ش، ع55 و53
الحاج خليل بيت المالجي الآن بمدينة الجزائر بن مصطفى التركي	غرفة	فندق المحتسب	بيته بدار الإنكشارية أوسطى موسى الشهيرة ببيت العين	أواخر ربيع الثاني 1146هـ/ أفريل 1733م	أ.و.ج، م.ش، ع 94 و28
أبو إسحاق السيد إبراهيم باشا داي	بحيرتين	خارج باب الواد	يجعلها مقبرة لدفن الموتى من الإنكشارية	أوائل رجب 1153هـ/ سبتمبر 1740م	أ.و.ج، م.ش، ع2/133 134، و6
المعظم علي خوجة بن إبراهيم التركي	علوي	سوق التماقين	البيت الكاين بدار الإنكشارية الخراطين المعروفة ببيت المعظم؟ أغا ينتفع بها أربابها على عادتهم	أواخر ذي الحجة 1155هـ/ جانفي 1743م	A.O.M,1MI, B 40, Z85
أبو عبد الله السيد محمد باشا بن عثمان بن المرحوم السيد علي	نصف دار	حومة باب السوق	من يسكن بيته بدار الإنكشارية قرب سوق الخراطين	أواسط صفر1183هـ/ جوان 1769م	أ.و.ج، م.ش، ع 1/13، و5
حسن وكيل للحرج بباب الجزيرة في التاريخ بن حسين	شطر دار	زنقة الجرابة	أهل أوجاقه 138 القاطنين ببيته الكابية بدار الإنكشارية بباب عزون المعروفة بدالي والي	أواخر شوال 1200هـ/جويلية 1786	A.O.M,1MI, B 40, Z85
السيد مصطفى باي التيطري شهر وزناجي	جلسة خمسة حوانيت	بسوق السمن وخضاري باب عزون و	علي بيته بدار الإنكشارية باب عزون تعرف ببيت بوجاق	أواسط جمادى الثانية 1201هـ/ مارس 1787م	أ.و.ج، م.ش، ع 57، و24

		بسباط الجديد بكجاوة	دالي عمار أجاغي		
السيد مصطفى قارة قايد بني جعد بن مصطفى	جلسة حانوت	قرب الشماعين	على كل من يتولى وكيل حرج أوجاقة الذي هو 257 الكابية بدار الانكشارية باب عزون المعروفة ببيت قارة إبراهيم تصرف على ما يحتاجه من حصور وفرش	أواخر محرم 1204هـ/ سبتمبر 1789م	أ.و.ج، م.ش، ع 1/24، و 17
السيد حسن باشا	قهوة مع حانوت وجلستها مع جلسة الحانوت القديمة بحيث صارت قهوة واحدة	سوق الصفارين	أهل أوجاقه 138 بدار الإنكشارية القريبة من باب عزون القاطنين بالبيت المعروفة اتك جاكمار داخل دار الإنكشارية	أوائل ربيع الثاني 1211هـ/ أكتوبر 1796م	A.O.M,1MI, B 40, Z85
السيد مصطفى باشا	جلسة حانوت معدة لصناعة الصوارم	زنقة الصاغة ناحية الفرارية	أهل أوجاقة 327 القاطنين ببيت جعفر بدار الإنكشارية القريبة بين باب الجزيرة المعروفة بالدروج	أوائل ربيع الثاني 1214هـ/ سبتمبر 1799م	أ.و.ج، م.ش، ع 94، و48
السيد الحاج مصطفى باي الشرق بقسنطينة في التاريخ	جلسة حانوت	مقابلة لباب القيسارية	أهل أوجاقه 157 أعلى دار الإنكشارية باب عزون المعروفة ببيت قارة إبراهيم	أواسط رمضان 1214هـ/ جانفي 1800م	أ.و.ج، م.ش، ع 56، و25
مصطفى باي الشرق في التاريخ الذي أوجاقه 257 بن السيد حسن	حانوت معدة لصنعة المقفولجية	سويقة عمور	أهل أوجاقه ببيت دالي عمر بدار الإنكشارية القريبة من باب عزون	أواسط محرم 1215هـ/ ماي 1800م	أ.و.ج، م.ش، ع 1/13، و8
مصطفى خزناجي	جلسة حانوت	فندق الزيت	أهل أوجاقه 257 بدار الإنكشارية بباب عزون بالبيت المعروفة ببيت	أواخر ربيع الأول 1216هـ/ جويلية 1801م	أ.و.ج، م.ش، ع 1/13، و24

			قارة إبراهيم وفي القديم ببيت والي عمر		
السيد مصطفى خزناجي في التاريخ	جلسة حانوت	سوق السمن	أهل أوجاقه 257 بدار الإنكشارية باب عزون	أواسط ربيع الثاني 1216هـ/ أوت 1801م	أ.و.ج، م.ش، ع 57، و8
السيد مصطفى خزناجي بن السيد مصطفى	جلسة حانوت معدة لصنعة القنداقجية	الشماعين	خيري/ أهل بيت أوجاقه الذي قدره 257 الكاين بدار الإنكشارية بباب عزون بالبيت المعروفة ببيت قارة إبراهيم وفي القديم ببيت والي عمر	أواخر ربيع الثاني 1216هـ/ أوت 1801م	أ.و.ج، م.ش، ع 1/24، و21
السيد مصطفى خرناجي في التاريخ	جلسة حانوت	البشماقجية	خيري/ أهل وجاقه الذي قدره 257 بدار الإنكشارية بباب عزون المعروفة ببيت قارة إبراهيم	أواخر ذي الحجة 1216هـ/ أفريل 1802م	أ.و.ج، م.ش، ع 94، و12
الحاج علي باشا	جلسة حانوت معدة لصنعة الحفافين	سوق الصفارين	دار الإنكشارية الخراطين المعروفة ببيت الإصباحية يشغلونها جيل بعد جيل	أواسط محرم 1227هـ/ جانفي 1812م	A.O.M,1MI, B 40, Z85
الحاج علي باشا بن المرحوم السيد خليل	جلسة حانوت معدة لبيع الخضر	سويقة باب الوادى	أهل بيته بدار الإنكشارية الخراطين المعروفة الآن بيت الحاج علي باشا في القديم بيت الصايجي	أواخر رمضان 1228هـ/ أوت 1813م	أ.و.ج، م.ش، ع 94، 54
عمر باشا	جلسة حانوت	سوق المقايسية	على أهل أوجاقه الذي قدره 232 القاطنين في بيت بابا حسن بدار الإنكشارية الدروج	أواخر رجب 1230هـ/ جوان 1815م	أ.و.ج، م.ش، ع 94، و16
السيد عمر باشا بن المرحوم السيد محمد	جلسة حانوت	أسفل الصاغة	أهل أوجاقه الذي قدره 232 القاطنين ببيت الإنكشارية الدروج في البيت المعروفة ببيت بابا حسن	أواخر رجب 1230هـ/ جوان 1815م	أ.و.ج، م.ش، ع 94، و38

السيد حسن خوجة الخزناجي بدار الإمارة	جلسة حانوت	سوق الصاغة	أهل أوجاقه الذي قدره 342 بدار الإنكشارية مقارون بالبيت المعروفة بلوق أغا	أوائل ربيع الثاني 1232هـ/ فيفري 1817م	أ.و.ج، م.ش، ع 94، و45
السيد حسين خوجة الخزناجي بدار الإمارة بن السيد أيوب	جلسة حانوت	زنقة الحاشية على يمين الصاعد لسوق السمن	أهل أوجاقه 342 القاطنين بدار الإنكشارية مقرون ببيت بلوق أغا	أوائل ربيع الثاني 1232هـ/ فيفري 1817م	أ.و.ج، م.ش، ع 57، و14
السيد أحمد خزناجي	ربع واحد حانوت	سوق الحفافين	أهل أوجاقه القاطنين بدار الإنكشارية بالخراطين ببيت باب علي المعروفة تشاشما أودباشي في الأسفل على اليسار ينتفع بها أوجاقه رقم 399	محرم 1236هـ/ أكتوبر 1820م	أ.و.ج، م.ش، ع 1/24، و13
السيد أحمد خوجة الخيل	شطر حانوت		الأوجاق رقم 324 بيت بابا محمد باشا الكابية بدار الإنكشارية الخراطين	أوائل صفر 1239هـ/ أكتوبر 1823م	A.O.M,1MI, B 40, Z85
حسين باي الناحية الغربية	شطر جلسة	سوق الذكير	أهل بيته القاطنين بدار الإنكشارية بالخراطين على يسار الداخل المعروفة ببيت بابا محمد باشا من زيت وحصور وغيره	أواخر صفر 1239هـ/ أكتوبر 1823م	A.O.M,1MI, B 40, Z85

ملحق رقم 12:
الأملاك المستأجرة من طرف الجيش الإنكشاري عن طريق العناء.

طالب العناء	العقار ومكانه	ملبي الطلب	قيمة العناء	السنة	المصدر
وكيل الحرمين الشريفين السيد عمر بن السيد أحمد بن المرحوم عمر والولية فاطمة بنت السيد محمد بن السمان	نصفي جنة بفحص فندق العميق	المكرم إسماعيل التركي الذي أوجاقة بذكره 6 بن علي	4 ريالات بأعيانها صحاحا	أواخر صفر 1207هـ/سبتمبر 1792م	أ.و.ج، م.ش، ع1/27 و37
السيد الحاج محمد خوجة وكيل الحرمين في التاريخ والعالم العلامة القدوة الفهامة من السيد أحمد بن تركية السيد محمد وكيل ضريح سيدي عبد الرحمن	دار حومة السلاوي	المكرم مصطفى التركي السطنبولي الذي أوجاقة 163 بن محمد	45 ريال كلها دراهم صغار	أواخر ربيع الثاني 1208 هـ/نوفمبر 1793م	أ.و.ج، م.ش، ع 47 و52
المنحصر فيهم تحبيس عبد الرحمن الكواش بن مسعود وهم زوجته يمونة وابنتيه الزهرا وعويشة	جنة بفحص مجبر خارج باب الوادي	المكرم حسين الإنكشاري القزاز بن عبد الرحمن	3 دنانير ذهبا سلطانية	أواخر ذي الحجة 1208 هـ/جوان 1794م	A.O.M, 1MI, B47, Z 103
إمام مسجد خضر باشا السيد محمود الحنفي بن محمد	علوي ومخزن فرن سويقة عمور	السيد أحمد أشجي باشي بدار الإمارة	4 دنانير ذهبا سلطانية	أوائل ربيع الأول 1210 هـ/	أ.و.ج، م.ش،ع 63

قاضي الحنفية				سبتمبر 1795م	و 21
وكيل الحرمين الشريفين؟	دار أعلى دار الإنكشارية القديمة	الحاج حسين الإنكشاري بن مصطفى	18 ريال بأعيانها	أواخر رجب 1214 هـ/ نوفمبر 1799م	A.O.M, 1MI, B40, Z 86.
علي ونفوسة وفاطمة وسليمان وحسن (انحصر فيهم حسب والدهم إسماعيل)	دويرة ببساط العرض	المكرم محمد الإنكشاري الصراج بن إبراهيم	33 ريال كلها دراهم صغار	أوائل محرم 1215 هـ/ماي 1800م	أ.و.ج، م.ش،ع70-71 و 18
الكرام محمد الإنكشاري وشقيقته راضية ولد محمد بن فاضل وقريبتيها نفوسة بنت إسماعيل وأمينة بنت أحمد	دار حومة سوق الكتان	المكرم محمد الإنكشاري الحوكي بن أحمد	54 ريال كلها دراهم صغار	أوائل شعبان 1215 هـ/ ديسمبر 1800م	أ.و.ج، م.ش،ع 140 و 64
السيد الحاج إبراهيم خوجة التركي بن السيد عبد الرحمن	جنة فحص بوزريعة	المكرم مصطفى الإنكشاري بن محمد بوشناق به شهر	12 ريال دراهم صغار	أواخر ربيع II 1216 هـ/أوت 1801م	A.O.M, 1MI, B 27 Z 54
خليل بن الحاج حميدة (انحصر فيه حُبس الولية إصمهان بنت خليل)	دار أعلا عين المزوقة	محمد الإنكشاري الورديان بن حسن بن الصبايحي	58 ريال دراهم صغار	أوائل جمادى II 1216 هـ/ سبتمبر 1801م	A.O.M, 1MI, B 59 Z 150
إمام مسجد علي باشا السيد محمود بن العالم الفاضل الأكمل السيد محمد	دار حومة سوق الذكير	المكرم علي التركي شاوش العسكر كان بن	45 ريال كلها دراهم صغار	أواخر جمادى الثاني1217 هـ/ سبتمبر 1802م	أ.و.ج، م.ش،ع 60 و 21

قاضي الحنفية		يوسف			
السيد الحاج إبراهيم خوجة التركي بن السيد عبد الرحمن وكيل الحرمين	جنة فحص بوزريعة خارج باب الوادي	المكرم محمد الإنكشاري التجار بن حسن	36 ريال كلها دراهم صغار	أواسط شعبان 1219 هـ/ نوفمبر 1804م	A.O.M, 1MI, B 27 Z 54
السيد محمد والزهرا	جنة فحص ينير الدروج خارج باب عزون	السيد محمود الإنكشاري القزاز صناعة ابن السيد محمد الحارثي به شهر	90 ريالا كلها دراهم صغار	أوائل ذي القعدة 1222 هـ/ ديسمبر 1807م	أ.و.ج، م.ش،ع 15، و 1
السيد مصطفى خوجة وكيل أوقاف الحرمين بن السيد مصطفى	أربعة أخماس من جنة المعروفة بجنة الزيتون	السيد الحاج علي الإنكشاري معلم السفن في التاريخ	160 ريال دراهم صغار	أواخر ربيع الأول 1223هـ/أفريل 1808م	أ.و.ج، م.ش،ع 2/4، و 3 . مك و 42
إبراهيم خوجة الشريف التركي وكل الأوقاف الحرمين.	جنة	المكرم عثمان التركي ييباشي الذي أوجاقه 237 بن حسن	10 ريال دراهم صغار	أواخر ذي الحجة 1223هـ/ جانفي 1809م	أ.و.ج، م.ش،ع 48 و 17
السيد إبراهيم خوجة التركي بن حسين وكيل أوقاف الحرمين	جنة قرب باب الجديد	الشاب إبراهيم الإنكشاري الخفاف	18 ريال دراهم صغار	أواخر محرم 1224 هـ/ فيفري 1809م	A.O.M, 1MI, B 27 Z 54
الولية خدوجة بنت مصطفى السمار وأرباب الحوانيت	حانوت قرب سوق السمن مجس على جامع السيدة + حانوتين قرب نفس السوق من أوقاف	الحاج محمد الإنكشاري التاجر ابتاع شطرها وأخذ الشطر الآخر	100 ريال واحدة و 9 ريالات و 6 أثمان الريال كلها دراهم صغار	أوائل محرم 1224 هـ/ فيفري 1859م	أ.و.ج، م.ش،ع 118/117 و 9

	الجامع الأعظم + حانوتين محبسين على مسجد حوانيت في رابحة + حانوتين على سُبل الخيرات	بالعناء			
السيد إبراهيم خوجة الشريف بن حسين التركي وكيل الحرمين الشريفين	جنة فحص راس تافورة خارج باب عزون	المكرم باكير يولداش الذي أوجاقه بذكره 285 بن محمد	36 ريال دراهم صغار	محرم 1224 هـ/ فيفري 1809م	أ.و.ج، م.ش،ع27 و48
الولية خدوجة بنت سليمان	أعلى دار الإنكشارية القديمة	المكرم الحاج حسين الإنكشاري ابن مصطفى	18 ريال كلها بأعيانها صحاحا	أواخر رجب 1224 هـ/ أوت 1809م	أ.و.ج، م.ش،ع87 و85
إمام مسجد سيدي رمضان	دار	محمد الإنكشاري البلكباشي وقدور الإنكشاري الحوكي عجزا عن إحداث أي بناء بها	84 ريال دراهم صغار	أواسط صفر 1226هـ/ فيفري 1811م	A.O.M, 1MI, B 15 Z 32
إمام المسجد السيد محمد قاضي المالكية بطلب من قدور الانكشاري وأخوه محمد الإنكشاري	دار	وأخذها ثانية أحمد الإنكشاري الحقاف بن محمد عجز أيضا وولاها لمحمد الإنكشاري الحفاف بن السيد عثمان	63 ريال كلها دراهم صغار	أواخر جمادى I 1227 هـ/ماي 1812م	A.O.M, 1MI, B 15 Z 32
وكيل الحرمين	دار بحارة الجنان	المكرم خليل	100 ريال واحدة	أواخر رجب	أ.و.ج،

الشريفين السيد الحاج محمد خوجة بن إبراهيم	داخل محروسة الجزائر	الإنكشاري البودوجي	و14 ريال ولا أثمان الريال كلها دراهم صغار	1226 هـ/جويلية 1211م	م.ش،ع50.
حسن خوجة بن حسن على لسان شاوشه المكرم الحاج محمد	جلسة حانوت وأخرى راكبة عليه سوق السمن	عمر الإنكشاري بن عمر	6 ريالات دراهم صغار	أواخر جمادى الأولى 1227 هـ/ ماي 1812م	A.O.M, 1MI, B31, Z 63
وكيل سُبل الخيرات المكرم للسيد حسن خوجة بن حسن	هواء جلستي حانوتين بسوق السمن	السيد عمر الإنكشاري بن كرطيلو به شهر	6 ريالات دراهم صغار	ماي 1812 أواخر جمادي الأولى 1227 هـ/ماي 1818م	أ.و.ج، م.ش،ع 63 61
السيد الحاج محمد خوجة وكيل الحرمين في حق من انحصر فيهم الحُبس وهو إبراهيم وخدوجة ومريومة	دار وما استخرج منها قرب باب الوادي ومجاورة لكوشة الجيجلية	المكرم السيد الحاج محمد الإنكشاري ابن خليل	300 ريال و3 ريالات كلها دراهم صغار	أوائل جمادى الأولى 1228 هـ/ ماي 1813م	أ.و.ج، م.ش،ع 45 و26
إمام الجامع الأعظم السيد عبد الرحمن بن العالم مفتي الإسلام السيد محمد مفتي السادات المالكية كان		قدرو الإنكشاري القاوقجي بن أحمد	9 ريالات دراهم صغار	أواخر ذي القعدة 1228 أكتوبر 1813م	A.O.M, 1MI, B 15 Z 32
إمام مسجد سيدي رمضان عبد الرحمن بن السيد محمد مفتي السادات	مخزن بسباط العرص	قدور الإنكشاري القاوقجي بن محمد	9 ريالات دراهم صغار	أوائل ربيع الأول 1228 هـ/مارس 1813م	A.O.M, 1MI, B 15 Z 32

المالكية في التاريخ					
وكيل الحرمين الشريفين السيد الحاج محمد خوجة وإمام الجامع الأعظم السيد محمد	علوي يحتوى على مساكن معددة لصفة الحرارين معروف بعلوي علي باي القريب من كوشة النصارى وعلى مقربة من الجامع الأعظم مع الحانوت المستخرجة منه أسفله وإسطبل بسقيفة	الشاب علي الإنكشاري الخياط بن محمد	24 ريال دراهم صغار	أوائل ربيع الثاني 1230 هـ/مارس 1815م	أ.و.ج، م.ش،ع123 و29 و51
وكيل جماعة المؤذنين السيد حمدان الشعال ابن المرحوم السيد إبراهيم	شطر دار بحومة القصبة الجديدة	السيد محمد الإنكشاري صهر السيد البرديل بن	18 ريال كلها دراهم صغار	أواخر جمادى الأول 1230 هـ/أفريل 1815م	أ.و.ج، م.ش،ع72/71 و11
وكيل جماعة المؤذنين السيد حمدان الشعال ابن المرحوم السيد إبراهيم	ثمنان اثنان وخُمس الثُمن وثلاثة اتساع الثُمن دار حومة القصبة الجديدة	السيد محمد الإنكشاري صهر السيد البرديل بن	18 ريال كلها دراهم صغار	أواخر جمادى الأول 1230 هـ/أفريل 1815م	أ.و.ج، م.ش،ع132 133 و82
وكيل ضريح سيدي هلال	علوي مع الحانوت المعدة لصنعة الحدادين بالرحبة	أحمد يولداش الذي رقم أوجاقه 50 بن يوسف	22 ريال ونصل ريال دراهم صغار في كل عام منها 7 ريالات ونصف	أواخر ربيع الأول 1226هـ /مارس 1811م	أ.و.ج، م.ش،ع132/ 133

	القديمة		الريال عناء حبس الحانوت و25 ريال عناء حبس العلوي		و86
لسيد محمد بن كبير والسيد محمد الخياط بن عبد الرحمن والحاج قدور وشقيقه على ولدا عمرو عائشة ونفوسة بنت أحمد الإنكشاري وفاطمة ونفوسة بنتا عبد الله والحاج محمد الغايب الآن عن محروسة الجزائر	دار وجميع السبعة حوانيت المستخرجة من الفرن	المكرم عبد الرحمن الإنكشاري بن عبد الكريم	12 ريالا دراهم صغار	أواسط ذي القعدة 1232 هـ/سبتمبر 1818م	أ.و.ج، م.ش،ع73/72 و79
وكيل الحرمين	جنة بتقصرين	محمد يولداش الذي أوجاقه بذكره 91 ابن محمد الطرابزلي نسبا	36 ريال دراهم صغار	أوائل رمضان 1233هـ/جويلية 1818م	أ.و.ج، م.ش،ع 1/4
السيد محمد باش شاوش ابن مسعود نائبا عن الحرمين ووكيل جماعة الجزايين وهو محمد العطار	جنة بفحص تاجرارت	المكرم محمد يولداش بن إبراهيم	90 ريالا كلها فضة مثمنة دراهم صغار	أوائل ربيع II 1234 هـ/ جانفي 1819م	A.O.M, 1MI, B25, Z 48
وكيل الحرمين في التاريخ السيد إبراهيم خوجة بن محمد	دار أعلى دار الإنكشارية القديمة	محمد يولداش بن إسماعيل	مائة ريال واحدة و26 ريال كلها قضية	أواخر جمادي الثاني 1234هـ/	A.O.M, 1MI, B40 Z 86

وخديجة بنت علي في حقها			مثمنة دراهم صغار	مارس 1819م	
السيد عبد الرحمن ومريومة ولد حسن التتكير والولية مريومة بنت الحاج عبد القادر وعائشة بنت حسين التتكير	رقعة خارج الباب الوادي	المكرم السيد علي الإنكشاري الخياط بن محمد بن الكوسة به شهر	9 ريالات دراهم صغار	أواخر شوال 1241هـ/ مارس 1826م.	أ.و.ج، م.ش،ع 54 و20
محمد والزهرا وفاطمة المنحصر فيهما حبس أمنة بنت محمد بلكباشي	جنة قرب مولاي حسن	محمد الإنكشاري يولداش بن مقصود	تسعون ريال دراهم صغار	أواسط جمادي الثانية 1245هـ/نوفمبر 1829م	أ.و.ج، م.ش،ع 2/19، و1

ملحق رقم 13:

توزيع حوانيت الجيش بمدينة الجزائر.



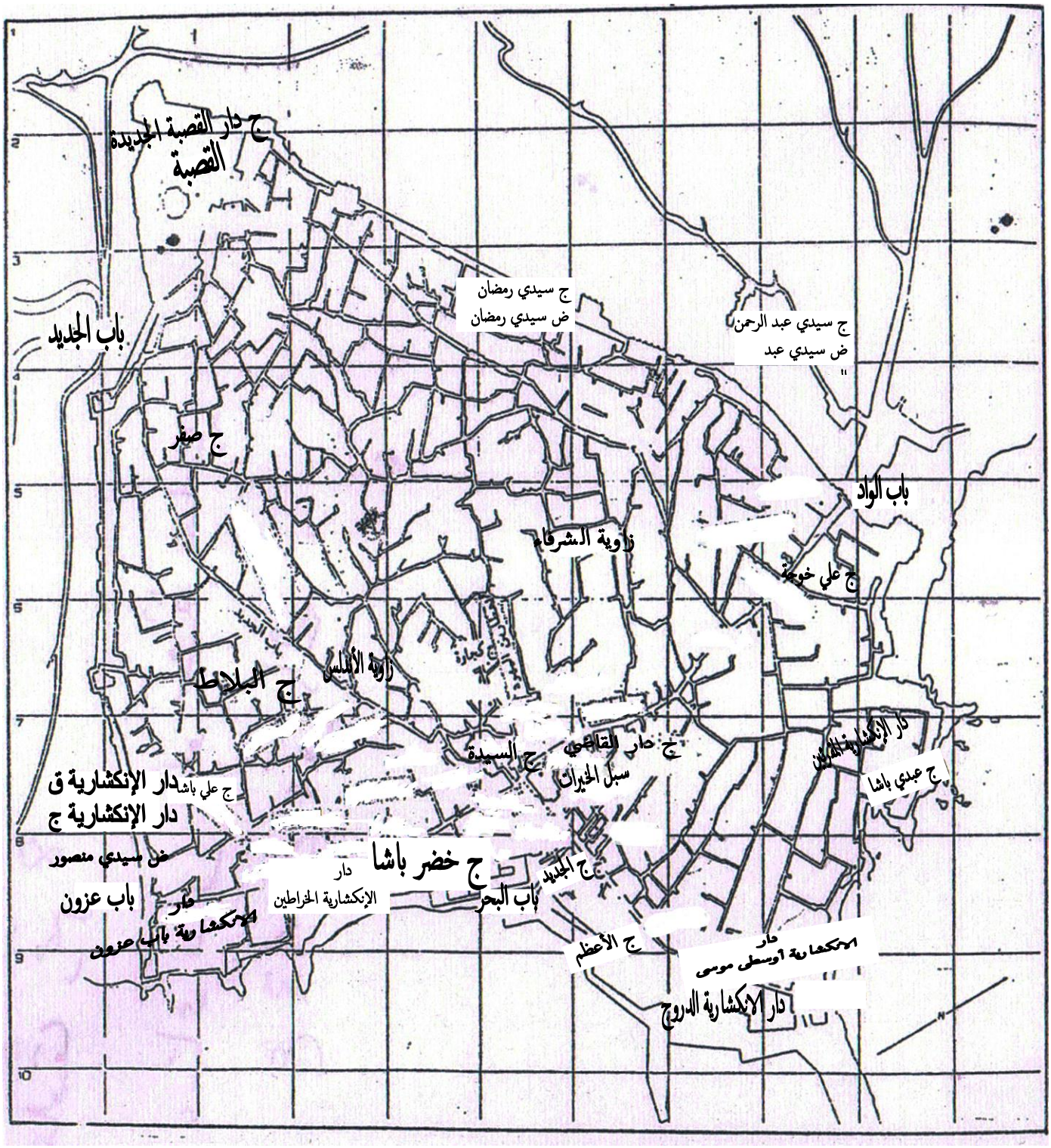
– تم وضع هذه الخريطة استنادا إلى ما ورد في عقود المحاكم الشرعية وأندري ريمون وعائشة غطاس.

- Raymond, **Grandes villes**...,Op.cit, p.333.

– غطاس، **الحرف**...، مرجع سابق، ص.215.

ملحق رقم 14:

أهم المنشآت المستفيدة من أوقاف الجيش.



– اعتمدنا في تحديد هذه الأماكن على ما ورد في وثائق المحاكم الشرعية و أندري ريمون.

Raymond, **Grandes villes**...,Op.cit, p.333.

البيبليوغرافيا

قائمة البيبليوغرافيا

1- القرآن الكريم:

2- الأرشيف الوطني الجزائري ببئر خادم

1-2 سجلات المحاكم الشرعية

رقم العلبة	رقم الوثيقة
1	4، 7، 19، 20.
2	63
3	2، 30، 50، 110.
1/4	16، 26، 28، 68.
2/4	1، 3، 8، 31، 32، 35
1/5	3، 9، 11، 14، 34، 42، 46، 59، 60، 76.
2/5	3، 8، 10
1/6	3، 4، 5
2/7	1
1/9	2، 4، 12، 14، 54
2/9	8، 9، 32، 34، 36، 41، 44، 19.
1/10	10، 14، 19، 43، 44، 47، 52، 56
2/10	5، 10، 12
1/13	4، 5، 6، 8، 14، 23، 24، 44، 53، 56، 57
2/13	2، 8، 10، 11، 12، 17، 19، 20، 25، 26
15	1.
2/14	7، 17
1/16	8، 23، 25، 38، 40، 44.
1/17	15، 23
1/18	17، 20
2/18	5، 8، 20، 36، 46، 47، 66
1/19	9، 19، 25، 42، 44، 89
2/19	1، 2، 14، 44

1/22	15
2/23	.11
1/24	2، 4، 8، 9، 13، 17، 21، 26، 28
1/26	2، 4، 5، 28، 42، 55
2/26	3
1/27	12، 37، 45، 48.
2/27	6، 9، 10، 12، 19، 21، 23، 27، 51، 62، 69، 73 76، 77، 81، 88، 98
1/28	57، 98
2/28	7، 10، 11، 49
30/29	3، 7 .
30	39
31	.149
32	47، 51، 55، 57
33	7، 10، 16، 37، 51، 54، 57
35	1، 3، 7، 8، 16، 18، 19، 23، 28، 29، 51، 61، 62، 63
1/37	4، 25، 33، 39
2/37	12، 35، 36
38	7، 8، 10، 31، 50، 60، 66، 67
39	3، 5، 8، 19، 41، 50، 63
1/41	9، 5، 28
2/41	3، 6، 9
44	.2
1/45	5، 26، 39، 48، 51، 53، 54، 55، 65، 157
1/46	35، 60
1/47	4، 66
2/47	4، 22، 30، 52، 60، 62، 63، 85.
1/48	17، 45، 46، 50، 53، 60 ، 62، 68
2/48	2، 4، 30
49	46، 52

50	4، 6، 12، 29، 33، 47، 52، 55، 58، 62، 70، 71، 77
51	2، 3، 6، 18، 22، 40، 49، 50، 53، 55، 57، 59، 60، 67، 79
52	29
53	8، 10، 11، 20، 22، 31، 35، 48، 119.
54	16، 20، 24، 26.
55	8،32، 33، 38، 53.
56	2، 8، 12، 13، 14، 25، 27، 42
57	1، 4، 8، 10، 14، 16، 18، 22، 23، 24، 25، 31، 34، 36، 37، 40
58	11، 13، 14، 31، 36.
60	7، 17، 21، 24، 25، 27، 31، 35، 36، 37، 42، 44، 51، 52، 54، 59، 66
61	1، 2 ، 8، 15، 21، 25، 33، 36، 37، 39، 43، 44، 45، 52، 54، 57، 58
62	2، 12، 27، 50، 51، 52، 53.
63	20، 21، 22، 31، 34، 36، 43، 52، 55، 61، 67، 69،
67/66/65	30، 34.
68	26، 29، 33، 35.
70/69	20، 25، 70
71/70	18، 39.
72/71	11.
73/72	2، 68، 79.
75/74	28، 33، 35، 37
75	19
76	4، 27، 28، 33، 35، 43، 44، 70، 73، 76، 107، 117، 120، 122، 136
77-2/76	3، 12، 13، 18، 28، 61، 66، 100
81/80	11، 52، 64، 97
82	1،11، 24، 32، 33
83	18
86/85/84	5، 18، 24، 36، 42، 69.
87	32، 33، 85.
88	2.
89	27، 37، 70، 72، 86.

94	11، 12، 16، 22، 24، 28، 30، 32، 38، 39، 41، 45، 46، 47، 48، 51، 54، 57، 59 ع 97/96، و3
97/96	3، 19.
100/99	9، 11، 19، 23، 29، 48، 54، 65، 67.
102/101	1، 5، 10، 16، 38، 39، 45، 46، 49، 56، 63، 70، 75، 76، 92
107/106	13
110/109	و48.
115/114	22، 37، 39، 41
116	19، 21
120/119	47، 81.
121	26، 47، 60، 68، 75
122	12، 24، 26، 40، 41
123	23، 29، 51، 72.
125/124	3، 92.
128-2/127	42.
129	2، 5، 12، 32، 36، 82.
131/130	14، 22، 23، 24.
133/132	7، 14، 22، 26، 32، 33، 29، 41، 48، 51، 82، 86.
134-2/133	6، 22، 51، 41، 42.
135/134	36، 73، 77.
135-2/134	1، 39، 57، 73، 77.
137-2/136	22، 60، 73، 74، 78، 94، 97، 102، 111، 114، 116.
139/138	12، 10، 13، 19، 23، 30، 34، 43، 47، 50، 59، 67، 68، 70، 79، 94.
120/119	47، 81.
129	2، 25، 26، 32، 36.
140	5، 16، 33 ، 35، 56، 64، 66، 79، 82، 85.
141	13، 20، 22، 28، 41، 68.
143/142	16، 22، 25، 31، 45، 51، 66، 76، 84، 104، 105.
145	31، 45، 47، 51، 52، 58.

147/146	15، 81، 82.
149/148	5، 12، 20، 32، 33، 41، 55، 87
150	6، 17، 47
152/151	25، 34، 37، 52، 70
153/152	34

2-2 دفاتر البايلك :

رقم العلبة	رقـــم الســـجـل
02	141/3.
10	59.
13	70
14	72، 74.
18	168./82
19	190 /105.
20	193/108، 196/111، 197/112، 198/113، 199/114.
21	203/118، 209/124.
22	213/128، 214/129، 168/130، 222/135، 221/136، 224/137، 222/138، 213/128.
24	259/169، 261/171، 282/182.
25	285/184.
26	181/190، 284/193، 185/194.
27	304/209.
28	303/207، 304/209، 305/210، 315/220، 316/221، 317/222.
29	326/231، 327/232، 328/233، 329/234.
33	312/314، 423/325، 424/326، 394/298
34	428/330، 429/331، 434/336.
35	435/337، 435/338
38	456./357
61	130

3-2 سجلات البايلك وبيت المال:

ع 16، س98. ع 13، س77. ع 14، س 81. ع 10، س52. س 77

4-2 سجلات بيت المال:

ع 1، س1. س 2

5-2 خط همايون:

الحكم 22486، 39315، 3374، 22530.

3- وثائق المكتبة الوطنية الحامة:

المجموعة	رقم الملف	رقم الوثيقة
3190	1	16، 18، 25، 29، 43، 45، 47، 54، 59، 58، 62، 65، 66، 69، 73، 74، 77، 78، 94، 90، 96، 115، 123، 125، 126،134، 146، 165، 172، 176، 180، 381، 183، 185، 186، 188، 146، 165، 190، 199، 201، 202، 205، 221، 223، 225، 239، 240، 244، 246، 261، 267، 270، 381، 282، 292، 293، 295، 299، 301، 311، 315، 324، 325، 326، 328، 344، 381،
1903	/	43، 54،
3204	1	1، 6، 24، 34.
1642	1	16 ،18
3205	2	48، 49
1641	/	2

4- Centre des Archives d'Outre Mer, Aix-en-Provence (C.A.O.M):

Bobine	Série
3	6, 7, 8
5	9
8	18
12	25
15	32
20	40, 41
24	46, 48.
25	48, 49
26	51
27	54

28	55
29	58, 59
30	60
31	63
33	65
39	82
40	85, 86, 87
41	88, 89
47	103, 105
48	107, 108, 109
51	63
52	116,121, 122, 124
53	122, 123, 124
55	130, 132, 134
59	150, 152.
60	153

- A.O.M, F80/557.
- A.O.M, Serie E, B 14.

5- المصادر

5-1 المصادر باللغة العربية:

- أبو القاسم بن سلمون بن علي بن عبد الله الكتاني، **العقد المنظم للحكام فيما جرى بين أيديهم من الوثائق والأحكام**، ج1 وج2، تحت رقم 1366، قسم المخطوطات المكتبة الوطنية، الحامة، الجزائر، ج1.
- أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم**، ج2، تحيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- ألفونصو روسو البارون، **الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر**، نقلها عن الفرنسية ونقعها ودققها وضبطها بأمهات المصادر التونسية وقدم لها بدراسة نقدية، عبد الكريم الوافي، ط1، منشورات جامعة قاريونس، 1992.
- بفايفر سيمون، **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر**، تقديم وتعريب أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974م.

- بن حمادوش الجزائري عبد الرزاق، **رحلة ابن حمادوش الجزائري المسماة لسان المقال في النبأ عن الحسب والحال**، تقديم. تحقيق. تعليق، أبو القاسم سعد الله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983م.
- بن ميمون الجزائري محمد، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، ط2، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1981م.
- التمجروتي، **النفحة المسكية في السفارة التركية**، تقديم وتعليق سليمان الصيد المحامي، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، 1992م.
- ج.أو.هابنسترايت، **رحلة العالم الألماني: ج.أو.هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس 1145هـ -1732م**، ترجمة وتعليق: أد. ناصر الدين سعيد وني، دار الغرب الإسلامي.
- خوجة حمدان بن عثمان، **المرآة**، تقديم وتحقيق وتعريب العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، 2005م.
- الزهار أحمد الشريف، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر 1168-1246هـ/1754-1830م**، ط2، تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980م.
- شالر وليام، **مذكرات وليم شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824**، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.
- عبد الله محمد بن الشويهد، **قانون أسواق مدينة الجزائر 1107-1117هـ/ 1695-1705م**، تقديم وتحقيق وتعليق ناصر الدين سعيدوني، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، باب الزوار- الجزائر، 2014م.
- العنتري محمد الصالح، **فريدة منسية، في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة**، مراجعة وتقديم وتعليق يحيى بوعزيز، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.
- الفكون عبد الكريم، **منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية**، تحقيق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي ، 1987م.
- كاثكارت، **مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب**، ترجمة إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982م.

- محمد بن أحمد أبي راس الناصري، **عجائب الأسفار ولطائف الأخبار**، ج1، تقديم وتحقيق، محمد غالم، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية ، 2005م.
- المزاري الأغا بن عودة، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، تحقيق ودراسة يحيى بوعزيز، ط1، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1990م.
- الوزان حسن، **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989م.

2-5 المصادر باللغة الأجنبية:

- Ben Mansour Abed El-Hadi, **Alger XVI – XVII^e siècle, Journal de Jean Baptiste Gramaye**, Paris, 1998.
- Boutin Vincent-Yves, **Aperçu historique statistique et topographique sur l'état d'Alger, à l'usage de l'armée expéditionnaire d'Afrique: avec cartes, plans, vues et costumes**, Ed.2, CH. Picquet, Paris, 1830.
- Claude Antoine Rozet, **Voyage dans la Régence d'Alger, ou description du pays occupé par l'Armée française en Afrique contenant des observations sur la géographie physique, la géologie, la météorologie, l'histoire naturelle**, etc., Arthus Bertrand, Libraire éditeur, T.3, Paris, 1833.
- D'Aranda Emanuel, **Relation de la captivité et liberté du sieur Emanuel D'Aranda Jadis esclave à Alger ou se trouvent plusieurs particularités de l'Afrique, divers de remarque**. Ed 4, Leyde, 1671.
- Dan Pierre, **Histoire de Barbarie et de ses corsaires**, T2, Ed, Rocodet, Paris, 1637.
- Devoulx Albert, **Tachrifat recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger**, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1852.
- Haëdo Diego, **Topographie et histoire générale d'Alger**, Traduction de Dr. Monnereau et A.Berbrugger, présentation de Jocelyne Dakhlia, Paris,Ed Bouchène, 1998.
- Laugier de Tassy, **Histoire du Royaume d'Alger avec l'Etat présent de son gouvernement, de ses forces de Terre et de Mer , de ses revenus, police, Justice, politique et commerce**, Ed Loysel, Paris, 1992
- Mascarenhas Joâo**, Esclave à Alger, récit de captivité de Joâo Mascarenhas (1621-1626),** Traduit du Portugais, annoté et présenté par Paul Teyssier, Paris Chandeigne, 1993.
- Pananti Filippo, **Relation d'un séjour à Alger, contenant des observations sur l'état actuel de cette Régence, les rapports des Etats barbaresques avec les puissances chrétiennes, et l'importance pour celles-ci de les**

subjuguer, Traduit de l'Anglais, I.M, Chez le Normant, Imprimeur-Libraire, Paris, 1880.
- Peyssonnel Jean André, **Voyage dans les Régences de Tunis et d'Alger**, présentation et notes de Lucette Valensi, Ed La Découverte, Paris, 1987.
- Pierre Berthezene, **Dix huit mois à Alger, ou récit des événements qui s'y sont passés depuis le 14 juin 1830**, **jour du débarquement de l'armée française, jusqu'à la fin de décembre 1831**, Ed. Montpellier, Ricard, 1834.
- Renaudot. M, **Tableau du royaume, de la ville d'Alger et de ses environs, état de son commerce, de ses forces de terre et de mer; description des mœurs et des usages du pays; précédés d'une introduction historique sur les différentes expéditions d'Alger, depuis Charles-Quint jusqu'à nos jours;** avec carte, vus, portraits, et costumes de ses habitants, 4 Ed, Librairie universelle de P. Mongie Ainé, Paris, 1830.
- Roqueville Sieur de**, Relations des mœurs et du gouvernement du turcs d'Alger,** Ed Olivier de Varennes, Paris, 1675.
- Shaw Thomas, **Voyage dans la Régence d'Alger, ou description géographique, physique, philologique, etc.**, de cet Etat,Traduit de l'Anglais par J. Mac Carthy, 2 Ed, Bouslama, Tunis.
- **Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie**, de l'imprimerie Royale, Paris, 1838.
- Vallière, **L'Algérie en 1781**, Mémoire du consul Césaire Philippe Vallière, présentation Lucien Chaillou, Toulon, SD.
- Venture de Paradis Jean Michal**, Tunis et Alger au XVIII siècle,** Mémoires et observations rassemblées et présentés par Joseph Cuoq, Ed Sindbad, Paris, 1983.

6-المراجع:

6-1 المراجع بالعربية:

- ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، **تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**، جمعها واعتنى بها فارس كعوان، ط1، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، ، 2009.
- أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2007.
- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1998م.
- أبو القاسم سعد الله، **رائد التجديد الجزائري محمد ابن العنابي المتوفى 1850 صاحب كتاب السعي المحمود في نظام الجنود**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1990.
- أبو زهرة الإمام محمد، **محاضرات في الوقف**، دار الفكر العربي، ط2، القاهرة، 1971.

- الأرناؤوط محمد، **الوقف في العالم الإسلامي بين الماضي والحاضر**،" ط1، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، كانون الثاني/ يناير، لبنان،2011.
- الأرناؤوط محمد، **وقف المرأة في عالم الإسلام مقاربة جديدة لمكانة المرأة في المجتمع**، ط1، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، لبنان، 2014.
- إلتر عزيز سامح، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ط1، ترجمة: محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1409هـ/1979.
- البحراوي محمد، **حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني 1808-1839**، ط1، دار التراث، القاهرة، 1978.
- بركات مصطفى، **الألقاب والوظائف العثمانية دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات 1517- 1924م**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
- بلحميسي مولاي، **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، الشركة الوطنية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م.
- بليل رحمونة، **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830**، دار القدس العربي، وهران، 2017.
- بن حادة عبد الرحيم، **العثمانيون المؤسسات الاقتصاد والثقافة**، تقديم عبد الرحمن المؤذن، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء- المغرب ، 1429-2008م.
- بن خروف عمار، **العلاقات السياسية بين الجزائر وتونس خلال القرن 18م/12هـ**، ط1، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، المدينة الجديدة تيزي وزو،2017.
- بن محمد الخطاب المالكي يحي بن محمد، **أحكام الوقف**، إعداد عبد القادر ورباجي، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 1430هـ/2009.
- البنا سونيا محمد سعيد، **فرقة الإنكشارية نشأتها ودورها في الدولة العثمانية من خلال المصادر التركية**، ط1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- بوعزيز يحيى، **مراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد (1780-1798)**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1993م.
- البيومي غانم إبراهيم، **الأوقاف والسياسة في مصر**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1419هـ/ 1998م.

- التميمي عبد الجليل، **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي الجزائر وتونس وليبيا 1816-1871**، ط2، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان- تونس، 1985م.
- الجبوري جاسم عزيز علي، **أوقاف المسلمين في القدس الشريف خلال القرن الثامن عشر ميلادي**، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1438هـ/ 2017م.
- **الجزائر في الوثائق العثمانية، منشورات رئاسة الوزراء، المديرية العامة لدور المحفوظات**، رئاسة دائرة الأرشيف العثماني رقم المنشور 115، أنقرة، 2010.
- جوليان شارل أندري، **تاريخ إفريقيا الشمالية تونس، الجزائر، المغرب الأقصى**، ترجمة محمد المزاري، البشير بن سلامة، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1968.
- الجيلالي عبد الرحمن بن محمد، **تاريخ الجزائر العام**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان- الجزائر، 2009، ج2، ج4.
- حسني عبد الوهاب حسن ، **خلاصة تاريخ تونس**، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، 1953.
- حماش خليفة، **كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2010.
- خلاصي علي، **الجيش الجزائري في العصر الحديث**، ط1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- خلاصي علي، **قصبة مدينة الجزائر**، ط1، ج1، دار الحضارة الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، برج البحري- الجزائر، 2007.
- الخولي جمال، **الاستبدال واغتصاب الأوقاف دراسة وثائقية**، دار الثقافة العلمية، دمشق، 2000.
- خيراني ليلى، **المرأة في مجتمع مدينة الجزائر 1818-1830م دراسة أرشيفية**، دار كوكب العلوم للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2017.
- دحماني توفيق، **دراسة في عهد الأمان القانون الأساسي السياسي والعسكري للجزائر وثائق تنشر لأول مرة**، الدار العثمانية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- دوفو ألبير، **الريس حميدو**، تعريب محمد العربي الزبيري، المؤسسة الجزائرية للطباعة، بن بولعيد، الجزائر، 1975م.

- الدين شعبان زكي، الغندور أحمد، **أحكام الوصية والميراث والوقف في الشريعة الإسلامية**، ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 1404هـ/1984م.
- ريمون أندريه، **الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر**، ط1، ج2، ترجمة ناصر أحمد إبراهيم وباتسي جمال الدين عباس، المجلس الأعلى للثقافة، 2005م.
- ريمون أندره، **المدينة العربية حلب في العصر العثماني (من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر)** ، ترجمة ملكة أبيض، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2007م.
- زهرة زكية، **التنافس الفرنسي– الانجليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه (1792–1820)**، القافلة للنشر والتوزيع، باب الزوار– الجزائر، 2016.
- زوزو عبد الحميد، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1900**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- سبنسر وليم ، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980م.
- السرخسي، **كتاب المبسوط لشمس الدين السرخسي**، ج 11، دار المعرفة، بيروت– لبنان، 1414هـ/1993.
- السريتي عبد الودود محمد، **الوصايا والأوقاف والمواريث في الشريعة الإسلامية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1997.
- سعيدوني ناصر الدين، **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792–1830)**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- سعيدوني ناصر الدين، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م.
- سعيدوني ناصر الدين، **دراسات في الملكية العقارية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- شلبي محمد مصطفى، **المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي وقواعد الملكية والعقود فيه**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، 1405هـ–1985م.
- الشناوي محمد عبد العزيز، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج1، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1984.

- شوكت محمد، **التشكيلات والأزياء العسكرية العثمانية منذ بداية تشكيل الجيش العثماني حتى سنة 1825م**، ترجمة يوسف نّعيسة ومحمد عامر، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1988.
- شويتام أرزقي، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 926-1246هـ/ 1519-1830**، دار الكتاب العربي، القبة- الجزائر، 2009.
- طوبال نجوى، **يهود مدينة الجزئر خلال عهد الدايات 1700- 1830م من خلال سجلات المحاكم الشرعية**، منشورات سيدي نايل، 2009.
- عبد القادر نور الدين ، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، مطبعة البعث، قسنطينة، 1979.
- العجيلي التليلي، **أوقاف الحرمين الشريفين بالبلاد التونسية زمن الاستعمار الفرنسي (1881- 1956)**، ط1، تقديم عبد الجليل التميمي، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، 2015.
- عفيفي محمد ، **الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1991.
- الغربي الغالي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288- 1916**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011م.
- غطاس عائشة، **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 مقاربة اجتماعية-اقتصادية**، المؤسسة الوطنية للإتصال النشر والإشهار، رويبة-الجزائر، 2012.
- قدري باشا محمد، **قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف**، ط5، مكتبة الأهرام، مصر، 1347هـ/ 1968م.
- قشي فاطمة الزهراء، **الزواج والأسرة في قسنطينة في القرن الثامن عشر**، دار القصبة للنشر، الجزائر، ديسمبر 2007.
- قشي فاطمة الزهراء، **سجل صالح باي للأوقاف 1185-1207هـ/1771-1792 م**، ط1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1430هـ/2009م.
- قشي فاطمة الزهراء، **قسنطينة في عهد صالح باي البايات**، مطبعة البعث، قسنطينة، 2005.
- قنان جمال، **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830**، دار هومة، الجزائر، 2010.

- كنتور رابح، **أوقاف البليدة ووطن يسر بين 1671 و 1900م من خلال وثائق المحاكم الشرعية**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، بن عكنون- الجزائر، 1437هـ/2016م.
- كولان صالح، **سلاطين الدولة العثمانية**، ط1، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، 1435هـ/ 2014م.
- كيدو أكرم كيدو، **مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية**، ترجمة هاشم الأيوبي، ط1، منشورات جّروس برس، طرابلس- لبنان، 1413هـ/1992.
- لزغم فوزية، **الإجازات العلمية لعلماء الجزائر العثمانية 1518- 1830**، دار سنجاق الدين للكتاب، 2009.
- محرز أمين، **الجزائر في عهد الأغوات (1659-1671)**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2011.
- محمد بن عبد العزيز بن عبد الله محمد، **الوقف في الفكر الإسلامي**، ج1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1996م.
- محمود جمال الدين زكي، **العقود المسماة الصلح، العارية، الهبة، القبض والدخل الدائم، العارية**، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1960.
- مخلوف ماجدة، **أوقاف نساء السلاطين العثمانيين وقفية زوجة السلطان سليمان القانوني على الحرمين الشريفين**، ط1، دار الأفاق العربية، القاهرة، 1427هـ/2006م.
- المدني أحمد توفيق، **محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766- 1797، سيرته أعماله حروبه نظام الدولة والحياة العامة في عهده**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- مروان محمد عمر، **سجلات محكمة طرابلس الشرعية 1147-1271هـ/ 1760- 1851م دراسة في مصدر تاريخي**، ط1، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية، بنغازي ليبيا، 2003.
- مروش المنور، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة الأساطير والواقع**، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م.
- مسقاوي المحامي عمر، **نظام الوقف وأحكامه الشرعية والقانونية**، ط1، دار الفكر، دمشق، 1431هـ/2010م.
- المكي محمد الأمين، **خدمات العثمانيين في الحرمين الشريفين ومناسك الحج**، ط2، ترجمة عن التركية ماجدة مخلوف، دار الأفاق العربية، القاهرة، 1426هـ/2005.

- نعيسة يوسف جميل، **مجتمع مدينة دمشق 1186-1256هـ/1772-1840م**، ط2، ج2، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1994م.
- وولف جون بول، **الجزائر وأوربا 1500-1830**، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- يكن زهدي، **قانون الوقف الذري ومصادره الشرعية في لبنان**، ط2، دار الثقافة، بيروت لبنان، 1964.

6-2 المراجع بالأجنبية

- B. Lewis, Ch. Pellat J. Schacht**, The encyclopaedia of Islam** volume 2, Leiden E.J.Brill, 1991.
- Belhamissi Moulay**, Alger, La ville aux mille canons remparts et canons de la Casbah,** 2ème Ed. Agence Nationale d'Edition et de Publication, Alger, 2009.
- Ben Cheneb Mohammed, **Mots turks et persans conservés dans le parler algérien**, Thèse complémentaire présentée et soutenue devant la Faculté des lettres d'Alger en vue du Doctorat des lettres, Ancienne Maison Bastide-Jourdan Imprimeur- Libraire- Editeur, Alger, 1922.
- Bontems Claude, **Manuel des institutions algériennes de la domination Turque a l'indépendance**, T1, La domination Turque et le régime militaire 1518-1870, Ed Cujas, 1976.
- Boyer Pierre, **La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française**, Paris, Hachette, 1966.
- Chergui Samia, **Les mosquées d'Alger construire, gérer et conserver (XVIe–XIXe siècles)**, Ed P.U. Paris- Sorbonne, 2011.
- Colin Gabriel, **Corpus des inscriptions arabes et turques de l'Algérie**, Ernest Leroux éditeur, Paris, 1901.
- De Galland Charles, **Histoire du collèges du grand lycée d'Alger et de petit lycée de Ben-Aknoun 1833-1889**, Imp libraire de l'académie, Alger, 1889.
- Deny Jean, **Sultân Djezâïr suivi de chansons des Janissaires turcs d'Alger (fin du XVIIIe siècle),** présenté par Kaddour M'hamsadji, Office des Publications Universitaires, Ben Aknoun- Alger, 2005.
- Devoulx Albert, **Eljazair histoire d'une cité d'Icosium à Alger,** Ed critique présentée par Bedredine Belkadi et Mustapha Benhamouche, ENAG Edition, Alger, 2003.
- Devoulx Albert, **Notice sur les corporations religieuses d'Alger**, Imprimeur libraire, Alger, 1912.

- Grangaud Isabelle, **La ville imprenable. Une histoire sociale de Constantine, au18e siècle**, Média-Plus, 2004.
- Establet Colette, et Jean. Paul. Pascual, **Familles et fortunes à Damas 450 foyers damascains en 1700**, L'institut Français d'études arabe de Damas-Syrie, 1994.
- Establet Colette, et Pascual Jean. Paul., **La gent d'Etat dans la société ottomane damascène Les Askar à la fin du XVIIe siècle**, Institut Français du Proche-Orient, Damas- Syrie, 2011.
- Faucon Narcisse, **Le livre d'or de l'Algérie histoire politique militaire, administrative, évènements et faits principaux biographie des hommes ayant marqué dans l'armée les sciences, les lettres, etc. de 1830 a 1889**, Préface de M. le Colonel Rrumelet,T1, Paris, 1889.
- Federico Cresti, **Alger au XVIIe documents iconographiques et sources littéraires 1600-1700,** Centro Analisi Sociale Progetti , Roma, 1996.
- Feray Bugeaud, **Lettres inédites du maréchal Bugeaud** , 2 Ed, Emil Paul Frère Editeur, 1923.
- Gaid Mouloud, **L'Algérie Sous les Turcs**, 2 Ed, Mimouni, 1991.
- Golvin Lucien, **La mosquée ses origines, sa morphologie ses diverses fonctions, son rôle dans la vie musulmane, plus spécialement en Afrique du Nord**, Palais d'Hiver, Institut d'Etudes Supérieures Islamiques, d'Alger, Alger, 1960.
- Gonzalez Joachim, **Essai chronologique sur les musulmans célèbres de la ville d'Alger**. Imprimerie Victor Pézé. Alger, 1886.
- Grammont Henri Delmas**, Histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830,** Présentation de Lemnouar Merouche, Ed Bouchene, 2002.
- Henri Klein, **Le vieil Alger et l'occupation militaire française : avec vues, plans et coupes, coll. Feuillets d'El-Djazair**, Imp Orientale Fontana frères, Alger, 1910.
- Hoexter Miriam, **Endowments, rulers and community Waqf al-Haramayn in ottoman Algiers**, Volume 6, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, Leiden Boston Koln. Brill, 1998.
- Janssens Busson, **Contribution à l'étude du habous publics algériens**, Librairie de l'Amateur, Alger, 1950.
- Loualich Fatiha, **La famille à Alger XVIIe et XVIIIe siècles Parenté, alliances et patrimoine**, Média-Plus, Constantine, 2017.
- Mercier Ernest, **Histoire de l'Afrique septentrionale (Berbérie) depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française (1830)**, T 3, Ed Ernest Leroux Éditeur, Paris, 1868.
- Mercier Ernest**, Le code du habous (ou Ouakf) selon la législation musulmane, suivi de testes des bons auteurs et de pièces originales,** Constantine, Imprimerie de Braham, 1899.

- Mercier Ernest, **Le hobous ou ouakf ses règles et sa jurisprudence**, Jourdan, Alger, 1895.
- Mercier Gustave, **Corpus des inscriptions arabes et turques de l'Algérie**, Ernest Leroux éditeur, Paris, 1901.
- Missoum Sakina, **Alger à l'époque ottomane la médina et la maison traditionnelle**, Édisud, France.
- Panzac Daniel, **Les corsaires barbaresques la fin d'une épopée 1800-1820**, CNRS édition, Paris, 1999.
- Paul Azan, **Bugeaud et l'Algérie**, Le petit parisien, Paris, S/D
- Raymond André, et G. Wiet, **Les marchés du Caire traduction annotée du texte de Maqrizi**, Institut Français d'archéologie orientale du Caire, Paris, 1979.
- Raymond André, **Grandes villes arabes à l'époque ottomane**, Paris, Sindbad, 1986.
- Raymond André, **Le Caire des Janissaires : l'apogée de la ville ottomane sous Abd al-Rahmân katkhudâ**, Ed CNRS, 1995.
- Saffadji Nabila Chérif, **Les Bains d'Alger durant la période ottomane (XVI^{e} –XIX^{e} siècles),** Presses de l'Université Paris-Sarbonne, France, 2008.
- Saidouni Nacereddine, **Le Waqf en Algérie à l'époque ottomane XIIe – XIIIe de Hégire XVIIe – XIXe siècles**, Recueil de recherches sur le Waqf, Fondation publique des Awqaf du Kowït, Kowït, 2007.
- Saidouni Nacereddine, **L'Algérois rural a la fin du l'époque ottomane (1791-1830).** Ed Dar Gharb-Al-Islami, Beyrouth, Liban, 2001.
- Shaw Thomas, **L'Algérie un siècle avant l'occupation française au XVIII^{ème} siècle**, Paris, Ed Carthage, 1968.
- Shuval Tal, **La ville d'Alger vers la fin du XVIII^{e} siècle population et cadre urbain**, Paris, CNRS, 1998.
- **Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie**, de l'imprimerie royale, Paris, Février 1838.
- Villard Maurice, **De la Régence d'Alger à l'Algérie française, Le 14 Juin 1830 les premiers soldats français prennent pied sur la terre d'Afrique**, Ed A.C.E.P. Ensemble, 1998.

7-المجلات:

7-1 المقالات بالعربية:

- أمين محمد، "**ملاحظات حول سياسة التهميش ووضع المهمشين بولاية الجزائر العثمانية**"، العائلة والمهمشون في العالم العثماني النساء والأطفال والفقراء، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، أوت 2002، ص ص.17-41.
- أورور عضاضه، "**الوقف في مدينة بيروت العثمانية 1843- 1909 استنادا إلى وثائق المحكمة الشرعية**"، منشور في أعمال المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام حول الأوقاف في بلاد الشام منذ الفتح العربي الإسلامي إلى نهاية القرن العشرين، تحرير محمد عدنان البخيت، المجلد4، لجنة تاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية- عمان، 1431هـ/ 2010م، ص ص. 347- 359.
- بلحميسي مولاي، "**المؤرخون الإيطاليون والجزائر في العهد التركي**"، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد 10، أكتوبر 1973م، ص ص.9- 14.
- بلحميسي مولاي، "**المؤرخون الفرنسيون والجزائر في العصر العثماني**"، مجلة الأصالة، العدد 14-15، الجزائر، 1973، ص ص.71-79.
- بلحميسي مولاي، " مدينة الجزائر من خلال النصوص العربية والأجنبية"، **تاريخ المدن الثلاث الجزائر- المدية- مليانة في موسمها الألفي 360-1370هـ/1970-1971م**، إعداد ودراسة وتمهيد وتعليق عبد الرحمن الجيلالي، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان- الجزائر، 2007م، ص ص.145-180.
- بوحمشوش نعيمة، "**مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم بمدينة الجزائر**"، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، 2007/1954، ص ص. 279- 294.
- بيليجي فاروق، "**أوقاف النساء في مدينة استانبول في النصف الأول من القرن السادس عشر**"، مجلة أوقاف، العدد 19، الكويت، ذو الحجة 1431هـ/نوفمبر2010م. ص ص.93-127.
- تابليت علي، "**مذكرة سدني سميث ضد النشاط البحري لدول الغرب**"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 07، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1994، ص ص. 167-173.

- التلمساني ابن رقية، "**الزهرة النائرة فيما جرى للجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة**"، تح سليم بابا عمر، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد 3، الجزائر، يوليو 1967م، ص ص.2-32
- التميمي عبد الجليل، " **فهرس الدفاتر العربية التركية بالجزائر**"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 2، زغوان، 1974.
- التميمي عبد الجليل، "**إشكاليات نظام التحبيس وتداعياته في المجتمعات المغاربية خلال العصر الحديث**"، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 106، زغوان، فيفري، شباط 2002، ص ص.9-23.
- التميمي عبد الجليل، "**رسالة من مسلمي غرناطة إلى السلطان سليمان القانوني سنة 1541**"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 3، زغوان، 1975، تونس، ص ص.37-49.
- التميمي عبد الجليل، "**وثيقة عن الأملاك المحّبسة باسم الجامع الأعظم**"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 05، تونس، 1980، ص ص. 154- 195.
- الجيلالي عبد الرحمن، "**الجامع الكبير بمدينة الجزائر معماريا وتاريخيا**"، مجلة الأصالة، العدد 8، الجزائر، 1972. ص ص.113- 127.
- الجيلالي عبد الرحمن، "**مدى مساهمة الجامع الكبير في الأحداث الدينية والثقافية والقضائية في مدينة الجزائر خلال نهاية العهد التركي**"، ح.م.ج، العدد 18، 1984.
- الحكيم دعد، "**الوثائق الشرعية كمصدر لبحث الحياة الاقتصادية في العهد العثماني ثلاث وثائق من دمشق تعالج ذلك**"، المجلة التاريخية المغربية، أعمال مؤتمر الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، العدد 40/39، زغوان، 1985، ص.ص. 391-401
- حماش خليفة، "**الجزائر والحرب اليونانية العثمانية 1821-1827م**"، المجلة التاريخية المغاربية، العدد65-66، زغوان، أوت 1992، ص ص.174-185.
- حماش خليفة، "**تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني**"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 2، قسنطينة، محرم 1424هـ/ مارس 2003، ص ص27-46.
- حماش خليفة، "**دكان الحرمين الشريفين بمدينة الجزائر في العهد العثماني**"، محلة الدارة، العدد 1، محرم 1431هـ/ المملكة العربية السعودية، ص ص.85-167.

- حماش خليفة، "**صرة الحرمين الشريفين الجزائرية إحدى صور انتقال الأموال بين الجزائر والبلاد العربية في العهد العثماني**"، المجلد1، بحوث المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي الرابع حول حركة الإنسان والأعمال بين دول الخليج والمغرب العربي، إصدارات دارة الملك عبد العزيز، الكويت، 2009، ص ص.519-568.
- رافق عبد الكريم، "**سجلات التركات كمصدر لدارسة التاريخ الاجتماعي الاقتصادي**" بحوث ودراسات في التاريخ العربي مهداة إلى الأستاذ نور الدين حطوم، دار الشمال للطباعة والنشر، دمشق، 1992.
- رجب عبد القادر عفاف، "**مصادر التاريخ العثماني في دار الوثائق المصرية**"، مجلة الوثائق العثمانية في الأرشيفات العربية والتركية، العدد 22، الرياض، 2004، ص ص.189-269.
- زهرة زكية، "**الأميرال سدناي سميث (Sidney Smith) والتحالف الأوروبي- المسيحي ضد الجزائر عام 1814**"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 16/15، قسم التاريخ جامعة الجزائر 2، 1434هـ/2013م، ص ص.223-236.
- زهرة زكية، "**الجيش الإنكشاري**"، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007/1954، ص ص.69-94.
- زهرة زكية، "**المؤسسة التعليمية بمدينة الجزائر أثناء الفترة العثمانية**"، بحوث المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة في العالم العثماني، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول (أرسيكا)، 2000، ص ص. 156-164.
- زهرة زكية، "**حول الأهمية التاريخية لأوقاف الأحناف بمدينة الجزائر من خلال ثلاثة نماذج من الوثائق**"، دراسات إنسانية، الجزائر أثناء القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر، ماي 2001م، ص ص. 156-164.
- سعد الله أبو القاسم، "**بعض التحولات في مسيرة التعليم بالجزائر خلال العهد العثماني 1518- 1830**"، بحوث المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة في العالم العثماني، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول (أرسيكا)، 2000، ص ص. 89-111.
- سعد الله أبو القاسم، "**نظرة الأمريكيين للتاريخ الجزائري**"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 5، جامعة الجزائر، 1408هـ/ 1988م، ص ص.138-149.

- السعداوي أحمد، "**المدينة والوقف في تونس القرن السابع عشر من خلال وثائق الأوقاف**"، العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2005، ص ص.101- 135.
- سعيدوني ناصر الدين، "**الكتابات التاريخية حول الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر**"، مجلة الثقافة، العدد 45، الجزائر، رجب 1398هـ/ يوليو، 1978م، ص ص.25–45.
- سعيدوني ناصر الدين، "**ثورة ابن الأحرش بين التمرد المحلي والانتفاضة الشعبية**"، مجلة الثقافة، العدد 78، الجزائر، ديسمبر 1978، ص ص.199–224.
- سعيدوني ناصر الدين، "**مكانة مصادر الأرشيف الجزائري في إعادة كتابة تاريخ الجزائر في العهد العثماني**"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 5، الجزائر، 1408هـ/ 1988م. ص ص.110–137.
- سعيدوني ناصر الدين، "**نظرة حول الوثائق العثمانية بالجزائر ومكانتها في التاريخ الحديث**"، مجلة التاريخ، العدد4، الجزائر، أفريل1977، ص ص.136–157.
- سعيدوني ناصر الدين، "**وثائق الأوقاف بالأرشيف الجزائري وإمكانية استغلالها في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر**"، المجلة التاريخية المغاربية، العدد94/93، زغوان، 1999، ص ص. 257–270
- شريد حورية ، "**أوسطه موسى الأندلسي** " ، حوليات المتحف الوطني للآثار، العدد7، 1419هـ/1998م.
- شريد حورية، " **صناعة وألفاظ الآنية الجزائرية في العهد العثماني – السني نموذجا–**، دراسات تراثية العدد 3، جامعة الجزائر 2، 2009، ص.215 -234.
- شعبان عبد المجيد، "**واقع الرق في دمشق من خلال سجلات محاكمها الشرعية 1700–1725** "، أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية حول العائلة والمهمشون في العالم العثماني: النساء والأطفال والفقراء، أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، أوت 2002، ص ص. 89- 119.
- ضياء قازيجي، "**خدمات العثمانيين للحرمين الشريفين**"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 40/39، تونس، 1985، ص ص. 583-589.

- الطبايلي عبد الحفيظ، "**الولايات المغاربية في الأرشيف العثماني قراءة في بنية الوثيقة العثمانية**"، العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2005، ص ص. 35-71.
- الطبي أمين، "**لمحة عن الحياة الاقتصادية في المغرب الأوسط (إيالة الجزائر) في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي من خلال رحلتي الحسن بن محمد الوزان (ليون الإفريقي) وعلي بن محمد التمجروتي**"، العدد 40/39، 1985، تونس ص.483-494.
- عبد القادر الإبراهيم بهاء، "**أهمية الوثائق العثمانية في الأرشيفات العربية**"، منشور في الوثائق العثمانية في الأرشيفات العربية والتركية، مجلة الوثائق العربية، العدد 22، الرياض، 2004، ص ص.189-169.
- عثمان أونال سعد الدين، "**الوثائق العثمانية الخاصة بالحجاز في أرشيف رئاسة الوزراء باستامبول**"، منشور في الوثائق العثمانية في الأرشيفات العربية والتركية، مجلة الوثائق العربية، العدد، 22، الرياض، 2004، ص ص. 363-378.
- عزوزي حسن، "**ملاحظات حول مسألة التسامح الديني في العهد العثماني**"، بحوث المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة في العالم العثماني، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول (أرسيكا)، 2000، ص ص. 343-373.
- عقيل نمير، "**حول أوقاف مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر** "**أوقاف سبل الخيرات من خلال المساجد الحنفية**"، دراسات إنسانية، الجزائر أثناء القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر، ماي 2001، ص ص. 118-137.
- غربي الغالي وأخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة ، الجزائر، 2007.
- غطاس عائشة ، "**مظاهر من الحياة اليومية للجيش الانكشاري في مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني**"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 35، نوفمبر تونس، 2007م، ص ص.295-309.
- غطاس عائشة، " **النظم الإدارية المركزية** "، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007/1954، ص ص.121-135.

- غطاس عائشة، "**إسهام المرأة في الأوقاف في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 86/85، ماي 1997، ص ص.99 -131.
- غطاس عائشة، "**القضاة الأحناف بمدينة الجزائر (1560-1858)**"، المجتمع والدولة في العلم العثماني، المجلة التاريخية المغربية، عدد17-18، زغوان، سبتمبر/ أيول 1998م، ص ص.371- 377.
- غطاس عائشة، "**المعاهدة الجزائرية – البندقية 7 محرم 1177هـ- 18 يوليو 1763م**"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد7، الجزائر، جامعة الجزائر، 1414هـ/1993م، ص ص.94-105.
- غطاس عائشة، "**الوافدون "البرانية" على مدينة الجزائر**"، أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية حول العائلة والمهمشون في العالم العثماني: النساء والأطفال والفقراء، أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، أوت 2002، ص ص. 167- 180.
- غطاس عائشة، "**الوثائق المحلية وأهميتها في كتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة الجزائر**"، العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2005، ص ص.157-175.
- غطاس عائشة، "**أوضاع الجزائر المعاشية والصحية أواخر العهد العثماني المجاعات والأوبئة 1787-1830**"، المجتمع والدولة في العلم العثماني، المجلة التاريخية المغربية، العدد 17-18، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، زغوان، سبتمبر/أيول 1998م، ص ص.361- 370.
- غطاس عائشة، "**أوقاف الحرمين الشريفين بالجزائر إبان العهد العثماني مظهر من مظاهر التواصل بين الجزائر وبلاد الحجاز**"، أعمال المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي الأول حول: العلاقات بين دول الخليج والمغرب العربيين الواقع والمستقبل، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، جوان 2003. ص ص. 209-227.
- غطاس عائشة، "**سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر العهد العثماني**"، مجلة إنسانيات، العدد3، وهران، 1997، ص ص.69-86.

- غطاس عائشة، "**نظرة حول تقييم بعض المصادر الغربية لسياسة الجزائر الخارجية خلال العهد العثماني**"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد5، جامعة الجزائر، 1408هـ/1988، ص ص.116-127.
- قاسم أحمد، "**الوقف في تونس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**"، **الوقف في العالم الإسلامي أداة سلطة اجتماعية وسياسية**"، المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق، دمشق، 1995، ص ص.7-55.
- قشي فاطمة الزهراء، "**أسماؤنا في قرنين**"، منشور في مقالات عن قسنطينة وتراثها، ط1، دار مداد يونيفارستي برس، قسنطينة-الجزائر، 2016م. ص ص.85-108.
- قشي فاطمة الزهراء، "**الأرشيف المحلي في قسنطينة في العهد العثماني**"، العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2005، ص ص.137- 155.
- مرفت أحمد السيد، "**إدارة الشرطة في مصر في العصر العثماني**"، حوليات إسلامية، العدد 40، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، 2006، ص ص.51-70.
- لواليش فتيحة، "**فئة المعتقين بمدينة الجزائر نهاية القرن الثامن عشر إلى منصف القرن التاسع عشر**"، أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية حول العائلة والمهمشون في العالم العثماني: النساء والأطفال والفقراء، أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، أوت 2002، ص ص. 181- 196.
- يلس شهاب الدين، "**الأرشيف العثماني الجزائري عمل وأفاق**"، الوثائق العثمانية في الأرشيفات العربية والتركية، مجلة الوثائق العربية، العدد 22، الرياض، 2004، ص ص.67-98.
- يلس شهاب الدين، "**الوثائق الوطنية الفهرس التحليلي للوثائق التاريخية الجزائرية للرصيد العثماني 1058-1279هـ/ 1648-1862**"، العدد 9/8، الجزائر، 1980.
- يلس شهاب الدين، "**نظرة موجزة عن الوثائق العربية والتركية**"، مجلة التاريخ، العدد 19، الجزائر، 1985، ص ص.51-59.

2-7 المقالات بالأجنبية:

- Aumerat, « **La propriété urbaine à Alger** », R.A, n° 41, 1897, pp.321-330.

- **Blici Faruk, « Les Waqf-s monitaires à l'époque ottomane : droit hanafite et pratique »,** Revue du monde musulman et de la Méditerranée, n°79-80, 1996, pp.73-88.
- Mohamed Amin, « **Moyens et aspects techniques de l'activité commerciale à Alger** », Revue d'Histoire Maghrébine, n° 75-76, Zaghouan, Mai 1994, pp.167-198.
- Ben Achour Mohamed El Aziz, **« Le habous ou Waqf : L'institution juridique et la pratique tunisoise »**, hasab wa nasab, Parenté, alliance et patrimoine en Tunisie sous la direction de Sophie Ferchiou, Ed CNRS, Paris,, 1992.pp.51-78.
- Ben Hamouche Mustapha, « **Hanafisme Malikisme et gestion urbaine cas d'Alger à l'époque Ottomane »**, Revue d'Histoire Maghrébine, n°93-94, 1999, pp.97-111.
- Bencheneb Saadeddine, **« Un acte de vente dressé à Alger en 1648 »**, R. A, n° 89, 1945, pp.287-290.
- Berbrugger Adrian, **« Les casernes de Janissaires à Alger »**, R.A, n° 3, 1858- 1859.pp.132-138.
- Bouabdelli El Mahdi, **« Le cheikh Mohamed Ibn Al El Khrroubi »**, R.A, n° 96, Alger, 1952, pp.330-342.
- Boyer Pierre**, « Alger en 1645 d'après les notes de R.P. Herault (Introductions à la publication de ces dernières)**, Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n° 17, Décembre 1974, pp.19-41.
- Boyer Pierre, « **Contribution a l'étude de la politique religieuse des turcs dans la Régence d'Alger (XVI-XIX siècle) »,** Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n° 1, 1966, pp.11-49.
- Boyer Pierre, « **La révolution dite 'des Aghas' dans la Régence d'Alger 1659- 1671** » , Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée , n° 13-14 ,1973, pp.159-170.
- Brahimi Denise, **« Laugier de Tassy et sa préface à l'histoire du Royaume d'Alger »**, Revue d'Histoire et de civilisation du Maghreb, n° 8, 1970, pp. 74-81.
- Chérif Mohamed Hédi,**« Les sources européennes de l'histoire moderne du Maghreb: Leur importance et leurs limites**, pp.149-152.
- Chrif Mohamed Hedi, **« Les documents de Beyt Al-Mal dans les archives de l'ancienne direction des habous »**, Revue d'Histoire Maghrébine, n° 39/40, Zaghuan-Tunis, 1985, pp.209-212.
- Colombe Marcel, **« Contribution à l'étude du recrutement de l'Odjak d'Alger dans les dernières années de l'histoire de la Régence »**, R.A, n° 87, 1943, pp.166-183.
- Deguilhem Randi, **« Circulation des biens Waqf sur le marché immobilier et foncier à quel point ?**, **Etude comparative de Damas et**

Alger au 18ème et au 19ème siècle », Drassat Insania, le Waqf en Algérie (XVIIIe et XIXe siècle), Sources, problématiques et thématiques, Université d'Alger, 29 et 30 mai 2001, 2001/2002, pp.36-57.

- Deny Jean, **« A propos du fonds Arabe–Turc des archives du gouvernement général de l'Algérie »**, R.A, n° 62, A 1921, pp. 375-378.
- Deny Jean, **« Les registres de solde des Janissaires conservés à la Bibliothèque Nationale d'Alger »**, R.A, n° 61, 1920,pp. 213-260.
- Devoulx Albert, **« AHD AMAN ou règlement politique et militaire»**, Texte turc traduit en arabe par Mohammed ben Moustafa, et reproduit en français par M. Devoulx fils…, R.A, n° 4, 1860 , pp.111-219.
- Devoulx Albert, « **Les casernes de Janissaires à Alger** », R.A, n° 3, 1858–1859.pp.138-150.
- Devoulx Albert, **« Relevé des principaux français qui ont résidé à Alger de 1686 à 1830** », R.A, n° 16, 1872, pp 356-420.
- Devoulx Albert,**« Notes historiques sur les mosquées et autres édifices religieux à Alger »**, R.A, 1859/1860, pp.467-471.
- Establet Colette, **« Les intérieurs damascains au début du XVIIIe siècle sous bénéfice d'inventaire»,** Les villes dans l'empire ottoman : activités et sociétés, sous la direction de Daniel Panzac, CNRS, 1994.pp.15-46.
- Establet Colette, **« Les inventaires après décès, sources d'histoire culturelle (Damas vers 1700) »**, Etudes sur les villes du Proche-Orient XVI – XIX siècle, Hommage a Andrés Raymond, Institut Français d'études arabes de Damas, 2001.
- Establet Colette, Pascual Jean-Paul, **« Le logement des pèlerins à Damas au début du XVIIIe siècle »**, Revue du monde musulman et de la Méditerranée, n° 77-78, 1995, pp.275-286.
- Federmann Henri, Aucapitaine Henri**, « Notices sur l'histoire et l'administration du beylik de Titeri »**, R.A, n° 9, 1865, pp.280-302.
- Ferchiou Sophie**, « Catégorie des sexes et circulation des biens habous »,** Parenté, Alliance, et patrimoine en Tunisie, sous la direction de Sophie Ferchiou, Ed CNRS, Paris, 1992, pp.251-270.
- Grangaud Isabelle, « **Alger au miroir de ses sources ? ce que le fonds des archives de la Régence est a son histoire ottomane** » Alger lumières sur la ville, vol 1, Alger, 2002, pp.49-57.
- Grangaud Isabelle, **« Le titre de Sayyid ou Si dans la documentation constantinoise d'époque moderne : un marqueur identitaire on évolution »**, Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n° 127, juillet 2010. pp.1-14.
- Grangaud Isabelle, « **Immobiliser son bien, comment et pourquoi ? a propos de constitutions de quelques habous a dévolution familiale (Constantine, XVIIIème siècle »**, Dirassat Insania, Le waqf en Algérie (

XVIIIè et XIXè siècles) : Sources, problématiques et thématiques, Alger, 2001/2002, pp. 62-104

- Henia Abdelhamid, **« Archives ottomanes en Tunisie et histoire régionale »**, Les Ottomanes au Maghreb a travers les archives locales et méditerranéennes, Publication de la fondation Temimi pour la recherche scientifique et l'information, Rebat, pp.241- 255.
- Henia Abdelhamid, **« Circulation des biens et liens de parenté à Tunis (XVIIe- début XXe siècle »**, Parenté, alliance, et patrimoine en Tunisie, sous la direction de Sophie Ferchiou, Ed CNRS, Paris, 1992, pp.217-250.
- Hoexter Miriam, **« Le contrat de quasi – aliénation des Awqāf à Alger à la fin de la domination turque : étude de deux documents d'Anâ »**, Bulletin of the School of Oriental and African Studies, Vol. XLVII, Part 2, London, 1984, pp.243-259.
- Joseph Nil Robin, « **Note sur Yahia Agha »**, R.A, n° 18, 1874,.pp 59-118.
- Kuran, Erkument, **« La lettre du dernier Dey d'Alger au grand Vizir de l'empire ottoman »**, R.A, n° 96, 1952, pp.188 -196.
- Parzymies Anna, « **Contenu ethnique des Odjaq d'Algérie »**, Africana Bulletin, n° 29, 1980, pp.97-108.
- Pascual Jean Paul, « **Les inventaires après décès ; une source pour l'histoire économique et sociale dans Damas au 17e siècle** », Les villes dans l'empire ottomane activités et sociétés, sous la direction de Daniel Panzac, CNRS, 1994.
- Pignon J, **« La Milice des Janissaires de Tunis au temps des Deys (1590-1650) »**, Les cahiers de Tunisie, n° 15, 1956.pp.301-325.
- Raymond André, « **Le centre d'Alger en 1830 »**, Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n° 31, Septembre 1981, pp.73-84.
- Sari Djilali, **« Les sources ottomanes : une sources inépuisable pour l'analyse de la société, l'économie et la démographie de l'Algérie moderne »**, , n° 39-40, Tunis, décembre 1985, pp. 112-120.
- Shuval Tel, « **La pratique de la Mu'awada (échange de biens habous contre propriété privée) à Alger au XVIIIe siècle »,** Revue du monde musulman et de la Méditerranée, n° 79/80, 1996, pp.55-72.
- Shuval Tel, **« Le dynamisme du Waqf d'Alger au XVIIIè siècle »**, Les fondations pieuses wakf en Méditerranée enjeux de la société, enjeux de la pouvoir, coordonné par Randi Deguilhem et Abdelhamid Hénia, Fondation publique des wakf du Kowït, Kowït, 2004, pp.65-78.
- Touati Houari, **« Les corporations de métiers à Alger à l'époque ottomane»**, Revue d'Histoire Maghrébine, n°47-48, 1987.pp.267-292.
- Marino Brigitte, « **Cafés et cafetiers de Damas aux XVIIIe et XIXe siècles »,** Revue du monde musulman et de la Méditerranée, n°75-76, 1995, pp.275-294.

8-الرسائل الجامعية.

8-1 الرسائل الجامعية باللغة العربية:

- أمير يوسف، **أوقاف الدايات بمدينة الجزائر وفحوصها 1081هـ-1246هـ/ 1671م-1830م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، 2009-2010م.
- بوحمشوش نعيمة، **الجامع الأعظم بمدينة الجزائر خلال القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي من خلال وثائق الأوقاف**، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2013- 2014.
- بودريعة ياسين، **أوقاف الزوايا والأضرحة بمدينة الجزائر وضواحيها في العهد العثماني من خلال المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال والبايلك**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2006-2007م.
- بوغفالة ودان، **أوقاف مليانة والمدية في العهد العثماني دراسة في النشاط الاقتصادي والبنية الاجتماعية والحياة الثقافية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- حرفوش عمر، **الإدارة الجزائرية في العهد العثماني "الإدارة المركزية نموذجاً"**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، 2009/2008م
- حماش خليفة ، **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، رسالة لنيل دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 1427هـ/ 2006م.
- حماش خليفة، **العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1988/1408.
- خليل وهيبة، **أطلس المعالم الدينية الإسلامية بمدينة الجزائر جرد وإحصاء**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الآثار الإسلامية، 2008- 2009م.
- زهرة زكية، **إصلاحات الدولة العثمانية في عهد محمود الثاني 1808-1839م**، مذكرة نهاية السنة الأولى ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1982-1983م.
- شارف رقية، **التاريخ والمؤرخون الجزائريون خلال العهد العثماني وإلى غاية 1267هـ/ 1850م دراسة وصفية- تحليلية- نقدية- مقارنة مقاربة في المنهج التاريخي**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر -2- بوزريعة، 1437-1438هـ/2016-2017م.

- العزيزي محمد لحبيب، **ظاهرة الحكم المتجول في بلاد المغرب العربي الحديث، المجلة التونسية نموذجا**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2006-2007م.
- عمريوي فهيمة، **الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن 12هـ/18م دراسة اجتماعية اقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2009م.
- قشي فاطمة الزهراء، **قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من القرن الثالث عشر هجري من أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر**، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ، جامعة تونس الأولى، 1998م.
- قعقور فداء محمد أحمد، **الأسبلة المائية في العمارة الإسلامية حالة دراسة مدينة نابلس**، أطروحة ماجستير في الهندسة المعمارية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس. فلسطين، 2010.
- معاشي جميلة، **الانكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 1428-1429هـ/2007-2008م.
- موساوي القشاعي فلة، **الصحة والسكان في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي (1518-1871)**، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، للسنة الجامعية 2003-2004م.

2-8 الرسائل الجامعية بالأجنبية

- Akael Nomeir, **Les fondations pieuses à Alger au XIIIe siècle (une études comparative de Waqf**, volime1, thèse de doctorat de université de Provence, université d'Aix-Marseille 1 UFR ABTHIS, Juin 2002**.**
- Mohamed Amin, **Commerce extérieur et commerçants d'Alger a la fin de l'époque ottomane 1792-1830,** Thèse pour le doctorat nouveau régime université, de Provence Aix-Marseille, 1991.
- Terras Jean, **Essai sur les biens habous en Algérie et en Tunisie étude de législation coloniale**, Thèse pour le doctorat présentée et soutenue devant la faculté de droit de Lyon, Imprimerie et lithographie du salut public, Lyon, 1899.
- Zahra Zakia, **D'Istanbul à Alger : La fondation de Waqf des Subul al-khayrāt et ses mosquées hanéfites à l'époque ottomane (du début du**

XVIII^e siècle à la colonisation française), thèse pour obtenir le grade de Docteur, d'Aix-Marseille Université, 2012.

- Weissmann Nahoum, **Les Janissaires, étude de l'organisation militaire des ottomanes**, Thèse pour le doctorat d'université présentée a la faculté des lettres de Paris, 1938, Ed Librairie-Orient, Paris, 1964.

9-القواميس والمعاجم والقواميس:

- ابن منظور أبو الفضل محمد، **لسان العرب**، المجلد8، دار صادر، بيروت.
- حلاق حسان، وصباغ عباس، **المعجم الجامع في المصطلحات العثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية والأيوبية والمملوكية**، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، 1436هـ/ 2009م.
- الخطيب عبد الكريم، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1416هـ/1992.
- الرازي محمد بن بكر بن عبد القادر، **مختار الصحاح**، دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، بيروت، 1986م.
- القاسمي محمد سعيد. القاسمي جمال الدين. العظم خليل، **قاموس الصناعات الشامية**، ط1، ج 1، ج2، تحقيق ظافر القاسمي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1988.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

- الإهداء .....
- الشكر .....
- قائمة المختصرات .....
- مقدمة 7-23

الفصل التمهيدي: المادة الوثائقية عن الجيش الانكشاري وأوقافه بمدينة الجزائر

المبحث الأول: وثائق أوقاف الجيش الانكشاري 25

1- مدينة الجزائر ووثائقها في الفترة العثمانية 25

1-1 وثائقالمحاكم الشرعية 28

2-1 سجلات بيت المال 30

3-1 دفاتر البايلك 32

4-1 وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة 36

5-1 أرشيف ما وراء البحار بأكس أون بروفنس (فرنسا) 37

2- وصف المدونة 37

2-1عقود التحبيس 38

2-2عقود البيع والشراء 40

2-3المرافعات إلى المجلس العلمي 41

المبحث الثاني: **الوقف ومشروعيته وأحكامه** 43

1- تعريف الوقف 43

2- مشروعية الوقف في القرآن الكريم والسنة النبوية 44

3- أركان الوقف وشروطه 46

أ-الواقف 46

ب-الموقوف عليه 47

ج- الموقوف 47

د- الصيغة 48

هـ - الإلزام 49

و- التأبيد 49

4- الولاية على الوقف 54
5- أنواع الوقف 55
أ- الوقف الخيري أو العام 55
ب-الوقف الأهلي أو الخاص 55
ج-الوقف المشترك 55
الفصل الأول: الجيش الإنكشاري في الجزائر العثمانية:
المبحث الأول:**تجنيد المتطوعين لإيالة الجزائر** 58
1- طرق التجنيد بين خان الجزائر في أزمير والوكالات والوفود 58
2- تكاليف عملية تجنيد للمتطوعين 63
3- أصول المتطوعين 68
4- أخلاق المجندين ووضعهم الاجتماعي 72
5- نقل المتطوعين إلى الجزائر 77
المبحث الثاني: **المتطوعين في الإيالة** 79
1- تقدير أعداد المجندين 79
2- أسباب انخفاض نسبة المجندين 84
2-1العلاقات الجزائرية- العثمانية وأثرها على عملية التجنيد 84
2-2توتر العلاقات الجزائرية-الإنجليزية 88
2-3الحرب اليونانية- العثمانية 90
2-4 القضاء على الجيش الإنكشاري في الدولة العثمانية 91
2-5 التمردات المحلية 92
2-6 سياسة الداي علي خوجة 93
2-7 الأوبئة والمجاعات 95
2-8 هروب الجند من الأمحال 96
2-9 الحصار الفرنسي على الجزائر 96
3- تنظيم المجندين ورتبهم العسكرية 99
3-1 اليولداش 101
3-2 وكيل الحرج 101

3-3الأودباشي 102
3-4الأشجي 102
3-5البلكباشي 103
3-6اليايباشي..... 104
3-7الكاهية 105
3-8 الأغا 105
المبحث الثالث: **الجند في المحلات والنوبات** 110
1- الجند في المحلات 110
1-1 انطلاق المحلة 110
1-2 تشكيلة المحلة وتنظيمها 113
1-3 دور المحلة 121
2- الجند في النوبات 125
2-1تنظيم الجند في النوبات..... 125
2-2 دور النوبات المتواجدة خارج المركز 128
2-3نوبات المركز 129
الفصل الثاني: المؤسسات الوقفية المستفيدة من أوقاف الجيش الانكشاري.
المبحث الأول: **مؤسسة أوقاف فقراء الحرمين الشريفين.** 134
1- الهيكل التنظيمي والإداري لمؤسسة أوقاف فقراء الحرمين 135
1-1 الشيخ الناظر أو الوكيل 138
1-2 الأمين: ثنائية التسيير بين العسكر والأندلسيين..... 140
1-3 بقية الموظفين 146
2- مراسيم نقل الصُرة لفقراء الحرمين الشريفين 147
3- المساجد الحنفية التابعة لمؤسسة فقراء الحرمين الشريفين 159
3-1 مسجد حسين ميزومورطو..... 161
3-2 جامع عبدي باشا..... 162
3-3 جامع خضر باشا 163
3-4 مسجد علي باشا نقسيس..... 164

المبحث الثاني: **مؤسسة سُبل الخيرات ومساجدها**..... 166
1- تأسيس مؤسسة سُبل الخيرات 166
1-1 كيفية تسيير مؤسسة سُبل الخيرات 167
2-1 المساجد الحنفية التابعة لمؤسسة سُبل الخيرات 171
1-2-1 جامع السيدة..... 171
1-2-2 جامع القايد صفر 176
1-2-3 الجامع الجديد 177
1-2-4 جامع دار القاضي 186
2- المساجد المالكية والزوايا والأضرحة 188
1- المساجد المالكية..... 188
1-1 الجامع الأعظم..... 188
1-1-1 إدارة وتسيير مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم..... 190
1-1-2 دور الجامع الأعظم 191
2-1 مسجد سيدي رمضان..... 194
2-الزوايا والأضرحة 196
2-1 ضريح سيدي عبد الرحمن 196
2-2 زاوية الشرفة..... 198
المبحث الثالث: **المنشآت العسكرية والمرافق العامة**..... 202
1- الثكنات..... 202
1-1 ثكنة المقريين 206
2-1 ثكنة باب عزون 207
3-1 ثكنةالخراطين 208
4-1 الثكنة القديمة أسكي..... 210
5-1 الثكنة الجديدة(يني)..... 212
6-1 ثكنة أوسطه موسى..... 213
7-1 ثكنة الدروج..... 214

2- العيون والسواقي 215
3- المؤسسات الوقفية بعد سنة 1830 217
الفصل الثالث: الواقفون والأملاك الموقوفة.
المبحث الأول: **معطيات عن الرتب المساهمة في الوقف** 224
1- الرتب المساهمة في الوقف 224
1-1 الرتب المهيمنة 225
1-1-1 البلكباشية 225
2-1-1 الانكشارية 226
3-1-1 الأغوات 227
4-1-1 مساهمة بقية الرتب 228
2- الوقفيات المشتركة بين الانكشارية ونسائهم 232
3- الوقفيات المشتركة بين الإنكشاري وأطراف أخرى 238
4- الواقف بين العمل العسكري والحرفي 240
5- أسماء المحبّسون ودلالاتها 248
5-1 أسماء آل البيت 250
5-2 أسماء أخرى 251
6- الأنباز وألقاب الشهرة 252
7- الألقاب التشريفية 254
المبحث الثاني: **التعريف ببعض الواقفين.**
1- يحيى بن السيد مصطفى 259
1-1 انجازاته السياسية والحربية 260
2-1 أعماله الاقتصادية 262
3-1 مقتل يحيى أغا 264
2- عبدي أغا الصبايحية 265
3- محمد بن عبدي باشا 269
4- صاري مصطفى بن محمد التركي 269
5- أحمد بلكباشي بن والي التركي 271

6- عمربن السيد محمد 271
7- مصطفى بن المرحوم السيد مصطفى قارة..... 273
8- مصطفى بن محمد..... 275
9- السيد علي الشريف بن مصلي..... 275
10- علي بن السيد سليمان..... 276
11-علي بن حسين..... 277
12-مصطفى بن يوسف..... 277
المبحث الثاني: **الأملاك المُحبّسة – مصدرها وأنواعها وتمركزها**- 279
1- مصادر أملاك الجيش..... 279
1-1 أملاك غير معروفة المصدر..... 279
2-1 الملكية..... 279
3-1 الشراء 279
4-1 الإرث..... 283
5-1 طرق أخرى..... 285
2- أنواع العقارات المُحبّسة و أماكن تمركزها 286
2-1 الأملاك الواقعة داخل أسوار المدينة..... 287
2-1-1 الدور وأجزاؤها..... 287
2-1-2 الحوانيت وأجزاؤها 295
2-1-3 العلويات وأنصافها 303
2-1-4 الغرف والبيوت 306
2-1-5 الإسطبلات 307
2-1-6 المخازن 309
2-1-7 الدويرات والخرب..... 310
2-1-8 الحمامات..... 311
2-1-9 الأفران والرحي والمقاهي..... 312
2-2 الأملاك الواقعة خارج أسوار المدينة..... 313
2-2-1 الجنان..... 314

2-2-2 الرقايع والبحاير والأغراس..... 315
الفصل الرابع: المستفيدون من أوقاف الجيش الانكشاري.
المبحث الأول: **المستفيدون من الأوقاف الخيرية** 320
1- الأوقاف الخيرية للمساجد والقائمين عليها..... 320
2- الأوقاف الخيرية لمؤسسة سُبل الخيرات 326
3- الأوقاف الخيرية للتكنات 327
4- الأوقاف الخيرية للعيون والسواقي..... 335
5- الأوقاف الخيرية لفقراء الحرمين الشريفين 337
6- الأوقاف الخيرية المشتركة في المرجع..... 338
7- الأوقاف الخيرية للأضرحة والزواياوالمقابر..... 340
المبحث الثاني: **المستفيدون من الأوقاف الذرية**..... 341
1- النفس..... 341
2- الأولاد 342
3- الزوجات 347
4- المعتوقين 350
5- الأعلاج..... 355
6- العبيد 355
7- الإخوة وأولادهم..... 356
8- الأصهار والربائب..... 359
9- أخرون 361
المبحث الثالث: مرجع الأوقاف الذرية للجيش الإنكشاري..... 363
1- فقراء الحرمين الشريفين..... 363
1-1 مراحل تطور الأوقاف الذرية لصالح فقراء الحرمين الشريفين..... 363
1-1-1 المرحلة الأولى– المساهمة الخاصة–..... 364
1-1-2 المرحلة الثانية – ذروة المساهمة – 369
1-1-3 المرحلة الثالثة – بداية التراجع –..... 372
1-1-4 المرحلة الرابعة –تراجع المساهمة–..... 374

2- المساجد وموظفيها 375
2-1 مؤسسة سُبل الخيرات والمساجد الحنفية 375
2-2 المساجد المالكية 377
2-3 مرجع الأوقاف الذرية المشتركة 383
2-4 الثكنات 388
2-5 الزوايا والأضرحةوالمنشآت المائية 388
3- وصول الوقفيات الذرية إلى المرجع 389
الفصل الخامس: الدعاوي والنزاعات ودور الجيش في استغلال الأملاك الموقوفة
المبحث الأول: **قضايا المرافعات الخاصة بأوقاف الجيش الانكشاري** 394
1- رجوع الواقف عن الحُبس 394
1-1 الرجوع النهائي 398
1-2 التغيير في المستفيدين 400
2- شكاوي أهل الواقفين ووكلاء المؤسسات الموقفية 403
3- قضايا العناء 405
3-1 تعريف العناء 405
3-2 مراحل إنجاز عقد العناء 406
3-3 أوقاف الجيش الإنكشاري المأخوذة عن طريق العناء 410
4- المعاوضة 418
4-1 تعريفها ومراحلها 418
4-2 أوقاف الجيش المأخوذة بالمعاوضة 420
5- قضايا أخرى 423
المبحث الثاني: **دور الجيش في استغلال الأملاك الموقوفة** 426
1- الإيجار 426
1-1 أنواع الأملاك المُستأجَرة والرتب المُستأجِرة 427
1-2 الاستئجار في الفنادق 440
1-2-1 تعريف ووصف الفنادق 440
1-2-2 الجيش والامتلاك في الفنادق 444

2- الشراء بالعناء 448
- الخاتمة 454
- الملاحق 462
- فهرس الملاحق 463
- الببليوغرافيا 406
- فهرس المحتويات 538